بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾

صدق الله العظيم

النظام النحوي في القرآن الكريم

تنازع الأصوات والمعاني

النظام النحوي في القرآن الكريم

تنازع الأصوات والمعاني

الدكتور

عبد الوهاب حسن حمد

الطبعة الأولى

2012 م — 1433 هـ

دار الرضوان للنشر والتوزيع

مؤسسة دار الصادق الثقافية

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2011/5/1820)

225.16
حمد ، عبد الوهاب حسن
النظام النحوي في القرآن الكريم: تنازع الأصوات والمعاني/ عبد الوهاب حسن حمد ـ عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع 2011.
( ) ص
ر. أ: 2011/5/1820
الواصفات: نحو القرآن//ألفاظ القرآن// اللغة العربية//قواعد اللغة/
❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومة أخرى

الطبعة الأولى
2012م – 1433هـ

دار الرضوان
دار الرضوان للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية – عمّان – العبدلي
هـاتـف : 1/5/ 79 36 465 6 962+
فـاكـس : 41 36 465 6 962+
e-mail: info@redwanpublisher.com
www.redwanpublisher.com

مؤسسة دار الصادق الثقافية
طبع، نشر، توزيع

الفرع الاول: العراق ـ الحلة ـ شارع ابو القاسم ـ مجمع الزهور
الفرع الثاني: الحلة ـ شارع ابو القاسم، مقابل مسجد ابن نما
نقال: 009647801233129 / 009647803087758
e-mail: alssadiq@yahoo.com

ISBN: 978-9957-76-069-4

الفهرس

المقدمة 9

الفصل الأول: المعاني التركيبية

الأصوات في التركيب 13

المبحث الأول: الأصل 14

المبحث الثاني: الخفة 20

الرحمة والغضب 24

المبحث الأول: الرحمة تفضل وإحسان 25

المبحث الثاني: الوعد والوعيد 30

المبحث الثالث: الثواب والعقاب 38

الخطاب والغياب 42

التخصيص والتعميم 111

المبحث الأول: التخصيص الحرفي 112

المبحث الثاني: التخصيص الوصفي 147

المبحث الثالث: المطاوعة 169

الفصل الثاني: المعاني الوظيفية

النسبة في النحو 199

المبحث الأول: النسبة الأصلية 201

المبحث الثاني: الصيغ 215

المبحث الثالث: الحروف 224

الجهة النحوية 233

المبحث الأول: الجهة الإسنادية 234

المبحث الثاني: الجهة الإضافية 238

المبحث الثالث: الجهة والعمل 241

التبعية 247

التثنية والجمع 269

المبحث الأول: الجمع لغة واصطلاحا 271

المبحث الثاني: المفرد والمجموع 291

المبحث الثالث: جمع التكسير 306

التجدد والحدوث: 321

المبحث الأول: معنى الفعل 321

المبحث الثاني: وظيفة الفعل 337

دلالة التعلق النحوية 362

النسخ النحوي 420

الفصل الثالث: المعاني الاختيارية

تحقيق المعنى 471

اختيار المعنى 490

دلالة المعنى 527

المبحث الأول: البدائل الدلالية 529

المبحث الثاني: البدائل الأسلوبية 548
تحرير المعنى النحوي 569
المبحث الأول: المعنى الاسمي 570
المبحث الثاني: المعنى الفعلي 578
المبحث الثالث: المعنى الحرفي 584
زيادة المعنى 590
المبحث الأول: زيادة الأبنية 592
المبحث الثاني: زيادة التركيب 611
النتائج 631
المراجع 663

مقدمة

تنتظم المعاني في سياق الكلام بعلاقات النسبة فيما بينها بالمجاورة وذلك بضم المعاني الوضعية بحسب القواعد العامة المألوفة عرفاً، فينشأ بسبب انتظامها وتقاربها من بعضها نزاع معانٍ وتجاذب صوتي ودلالي يوجه العبارة نحو المراد منه، إذ يُستدل بالنظم على المعنى من خلال الأبنية ورتبها التركيبية ووظائفها فيه واختيار المتكلم للصيغ المناسبة للمقصود، لذلك جاء البحث موزعاً على ثلاثة فصول بحب مقتضاه بيان النزاع الصوتي والمعنوي، والمغالبة بالصيغ والوضع، حقيقةً أو مجازاً، وإثباتاً أو نفياً، وصلاً أو فصلاً، تخصيصاً أو تعميماً، فتناول الأول المعاني التركيبية وما يحدث فيها من تغيير بالمجاورة الصوتية في الأبنية، وما يحصل من خلع أو سلب لمعاني الأبنية في نظم العبارات، إذ تُنقل المعاني الوضعية الإفرادية فيه وتثبت بما يناسب المقصود، كما تناول تغيير المعاني بالوقف والوصل، والخطاب والغياب، والتخصيص والتعميم، وصولاً إلى المعنى الأبلغ بالاختيار المناسب للمراد.

ودرس الثاني المعاني الوظيفية في النسبة التامة والناقصة والجهة النحوية لأدوات المسبة والمكملة لها في التبعية، لأنها موضحة ومبنية للمعاني الوضعية إفراداً وتثنية وجمعاً، إذ تتنازع الصيغ في الدلالة على المراد، فإن الجمع قد يُعبّر عنه بالمفرد لغرض بلاغي، كما يُعبّر بالمفرد عن الجمع، ويُعبّر عنهما بالمثنى.

واهتم الفصل الثالث باثبات المعنى المراد من خلال دراسة اختياره، وتحريره، وزيادته، وتحقيقه، ودلالته، لأنه الغاية من مفهومات الألفاظ والعبارات وطريقة نظمها.

وقد خرج البحث بنتائج أرجو أن تكون نافعة في بابها، والله تعالى الموفق، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين وعلى آله الطيبين الطاهرين.

الفصل الأول
المعاني التركيبية

الفصل الأول
المعاني التركيبية

الأصوات في التركيب

إنّ الدرس الصوتي لا يتوقف عند معرفة مخارج الاصوات وصفاتها، بل لابد من دراسة ما يحدثه التركيب من آثار على صفات الاصوات، لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن في حالة الافراد، فكم ممن يحسن الأصوات مفردة ولا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب وقوي وضعيف ومفخم ومرقق، فيجذب القوي الضعيف، ويغلب المفخم المرقق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على ما يستحق التركيب إلاّ بالرياضة الشديدة والدربة لاتقان الاحكام الصوتية الناشئة عن التركيب.

وهذا البحث يحاول طرح ظاهرة التنازع الصوتي في التركيب وصولاً الى الانسجام الصوتي بدراسة الاسس التي اعتمدتها اللغة للوصول الى السعة والعذوبة لترتقي صعداً في مدارج الكمال، لذلك تضمن مبحثين درس الأول الأصل واعني به الصحة قبل الاعلال لبيان قوة الصحة في الدلالة على أصول ماغير من المعتل وظهور الأصل على الزائد والزام الحركة الأصلية وتناول الثاني الخفة، وتعني سهولة النطق وهي من دواعي ظهور الكسرة على الفتحة في الامالة وفي قلب الواو ياء إذا اجتمعا.

المبحث الأول

الأصـل

يظهر الأصل على غيره في كلام العرب، للدلالة على قوة مراعاتهم له، وانه عندهم مراعى معتد مقدر، فمن ذلك قولهم: بويع زيد وسوير خالد وقد عُلم انه متى اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأول منهما السكون، فإن الواو تقلب ياء وتدغم الواو مدة منقلبة من ألف ساير وبايع فكما لا يصح الإدغام في ساير وبايع، فكذلك لا يصح في (فوعل) منه مراعاة للأصل وإيذاناً منه[1].

ويدلك على مراعاتهم للأصل انهم إذا أمروا ضموا همزة الوصل وكسروها إرادة للحركة الأصلية، كقولهم: ارموا واقضوا، فإن الهمزة في ذلك كله مكسورة، وإن كان الثالث مضموماً، لأن الضمة عارضة والميم في ارموا أصلها الكسر وكذلك الضاد في اقضوا، وذلك أن الأصل اقضيوا وارميوا، وانما استثقلوا الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها، فبقيت ساكنة، وواو الضمير بعدها ساكن، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضمت العين لتصح الواو الساكنة، فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت كما قالوا: أُغزي، فضموا الهمزة والثالث مكسور، كما ترى، لأن الأصل أُغزوي، فاعتلت الواو فحذفت، ووليت الياء الزاي فانكسرت من أجلها.

فكسرهم مع ضمة الثالث، وضمهم مع كسرته يدل على قوة مراعاتهم للأصل[2]، لأنه أحفظ لنفسه وأدل عليها من الزائد، وذلك أن الأصلي يحفظ نفسه بظهوره في تصرف أصله، وليس كذلك الزائد ألا تراه لا يستمر في تصرف الأصل استمرار الأصلي، وذلك بإلزام حركة الأصل، وان عرض عليه ما يوجب تغييرها، مراعاة للأصل وتنبيهاً عليه. ذلك في قولهم، أرأيتَكُم وأرأيتَكُما وأرأيتّكِ يا هذه وأرأيتَكُنَ، حيث فتحوا التاء فيها، وان تجردت من الخطاب، فانفردت الكاف به

(1) ينظر: شرح المفصل: 71/7، الايضاح في شرح المفصل: 450/2، الممتع في التصريف: 429/2.

(2) ينظر: الخصائص: 138/3، سر صناعة الاعراب: 131/1، شرح المفصل: 137/9.

دونها تغليباً للأصل، لأن التذكير أصل للتأنيث، وان التوحيد أصل التثنية والجمع، فلما خصوا الواحد المذكر المخاطب بفتح التاء، ثم جردوا التاء من الخطاب، فانفردت به الكاف في أرأيتَكَ وأرأيتَكِ يازينب والكاف وما زيد عليها في أرأيتَكُما وأرأيتَكُم وأرأيتَكُن الزموا التاء الحركة الأصلية[1]. جاء ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ ﴾ [الانعام 40، 47]، بدليل ضمها في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا ﴾ [يونس 50]، لما جاءت بدون الكاف فلم تجرد من الخطاب كما أن الكاف في (أرأيتكم) لا محل لها من الإعراب، لأنك تقول: أرأيتك زيداً ما شأنه، فلو جعلت للكاف محلاً لكنت كأنك تقول: أرأيت نفسك زيداً ما شأنه، وهو خَلْفٌ من القول فهي حرف يفيد الخطاب وليست باسم[2].

واذا عرض للزائد عارض من بدل أو حذف لم يبق هناك في اكثر الأمر ما يدل عليه وما يشهد به[3] إلاّ بمعرفة نظائره لانضوائها تحت قاعدة واحدة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ ﴾ [المرسلات 11]، فالهمزة في (أقتت) بدل من الواو، لأن الواو إذا كانت أول حرف وضمت همزت. من ذلك قولك: صلى القوم أحدانا، وهذه أوجه حسان[4]. وقد قرئ[5]، (وقتت) تغليباً للأصل، لأنه من الوقت فلما زالت الضمة عن الهمزة عادت واواً بدليل قولك: موقت ومويقت كذلك إذا نقلتها الى الاسمية وصغرتها لقلت وقيتة، وظهرت الواو، لأنها فاء الكلمة، وغلبت لأنها الأصل[6]. والمراد التنبيه على أصول أمثالها، لأن العرب قد تستعمل الواو مصححاً ليعلم به الأصل. ومن ذلك امتناعهم من استعمال (استحوذ) معتلاً وان كان القياس داعياً الى ذلك ومؤذناً به، لكن عارض فيه إجماعهم على اخراجه مصححاً تغليباً للأصل، وليكون دليلاً على أصول ما غير من نحوه كاستقام واستعان[7]. وعلى ذلك جاء

(1) ينظر: الامالي الشجرية: 299/1.
(2) ينظر: سر صناعة الاعراب: 308/1، الكشاف: 18/2.
(3) ينظر: الخصائص: 138/1، 141.
(4) ينظر: معاني القرآن: 222/3–223.
(5) وهي قراءة ابي عمرو، ينظر: التيسير: 218، والنشر: 396/2، الاتحاف: 430.
(6) ينظر: الخصائص: 141/1 – 142، الكشاف: 203/4، انوار التنزيل: 777.
(7) ينظر: الخصائص: 394/1.

قوله تعالى حاكياً عن المنافقين ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء 141]، وقوله: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ [المجادلة 19]، فجاء الفعل على الأصل ولو أعل لكان نستحذ واستحاذ، لأن الواو إذا كانت عين الفعل وكانت متحركة بالفتح وما قبلها ساكن جعلت العرب حركتها في فاء الفعل قبلها وحولوها الفاً متبعة حركة ماقبلها كقولهم: استحال هذا الشيء عما كان عليه، واستنار فلان بنور الله، واستعاذ بالله[1]. وربما تركوا ذلك على أصله تغليباً للصحة على الإعلال، لأنها الأصل، ولتكون دليلاً على أولية حالة الفعل، لذلك خرج على أصله.

وقد يغلبون الأصل تنبيهاً على رجوعهم اليه، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [الضحى 3]، وقد قرئ[2] (وَدَعَك) بالتخفيف، أي ما تركك دَلّ عليه قوله (وما قلى)، لأن الترك ضرب من القلى[3]، وكلام العرب: دعني وذرني ويدع ويذر، ولايقولون ودّعْتك ولا وذرتك، استغنوا عنها بتركتك[4]، ففي مجيء القراءة بالتخفيف دليل على رجوعهم الى ماتركوه واستغنوا عنه بغيره.

ومنه قلب الزائد الى جنس الأصلي وادغامه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ [يوسف 45]، (إدّكر) افتعل من الذكر وأصله اذتكر فادغم. وقرئ[5] (اذّكر) على تغليب الأصلي على الزائد[6]، لأن الأول أصلي والثاني زائد، فكرهوا ادغام الأصلي في الزائد، فقلبوا الزائد الى جنس الأصلي وادغموه[7].

ونحو قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر 15]، و(مدّكر) مفتعل من ذكر يذكر، وأصله مذتكر، وقرئ[8] (مدّكر) على تغليب الذال بقلب التاء ذالاً،

(1) ينظر: جامع البيان: 214/5، الجامع لاحكام القرآن:419/5.
(2) وهي قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 175.
(3) ينظر: الخصائص: 396/1، الكشاف: 263/4، انوار التنزيل: 208.
(4) ينظر: اللسان: مادة (ودع).
(5) وهي قراءة الحسن، ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 64، الاتحاف/265.
(6) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 147/6.
(7) ينظر: شرح المفصل: 150/10.
(8) وهي قراءة ابن مسعود وعيسى وقتادة، ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 148.

وادغام الذال فيها[1]، ليكون الإدغام في حرف مثله في الجهر، لأن الذال مجهورة، والتاء مهموسة. قال سيبويه: " ومن قال مظّعن قال مذّكر، وقد سمعناهم يقولون ذلك "[2]. وذلك لاشتراك الظاء والذال مخرجاً ورخاوة.

وقال الفراء: " وبعض بني أسد يقولون مذّكر فيغلبون الذال فتصير ذالاً مشددة "[3]. وهذا نحو قوله تعالى: ﴿مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر 4]، فقد قرئ[4] (مزّجر) على تغليب الزاي بقلب تاء الافتعال زاياً وادغام الزاي فيها[5].

قال الفراء: " ولقد قال بعضهم: مزجر فغلب الزاي كما غلب التاء وسمعت بعض بني عقيل يقول: عليك بابوال الظباء فاصَّعِطْها فانها شفاء للطحل، فغلب الصاد على التاء "[6].

والأصل فاستعطها، فقلبت السين صاداً، لاشتراكهما مخرجاً ورخاوة وصفيراً، كما اشتركا في الهمس، ومجيء الطاء بعدها[7]، وغلبت الصاد بقلب تاء الافتعال صاداً وادغامها فيها، وغلبت الصاد بقلب تاء الافتعال والصفير والرخاوة وتوافق الطاء في الاستعلاء فيتجانس الصوت ولا يختلف[8]، والصاد تبدل من السين مع الطاء في (الصراط، ومسيطر)، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة 6]، وقوله: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية 22]، وقوله: ﴿أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور 37]، لأن الصاد مع الطاء أعدل من السين فهي تواخي الطاء بالاطباق والاستعلاء وتواخي السين بالمخرج[9]، وقد قرئ[10] (السراط)، كما

(1) ينظر: الكشاف: 38/4، ومفاتيح الغيب: 42/29، انوار التنزيل: 702.

(2) كتاب سيبويه: 469/4.

(3) معاني القرآن: 107/3، جامع البيان: 56/27.

(4) وهي قراءة زيد بن علي، ينظر: البحر المحيط: 174/8.

(5) ينظر: الكشاف: 36/4، الجامع لاحكام القرآن: 128/17، انوار التنزيل: 701.

(6) معاني القرآن: 216/1.

(7) ينظر: سر صناعة الاعراب: 220/1، اللسان: مادة (سعط)، النشر: 214/1.

(8) ينظر: المخصص:173/13، شرح المفصل: 51/10.

(9) ينظر: المخصص: 268/13.

(10) وهي قراءة ابن كثير برواية قنبل عنه، ينظر: التيسير: 18–19، انوار التنزيل: 5، الاتحاف: 123.

قرئ[1] (مسيطر) تغليباً للأصل، لأن الأصل سراط بالسين، لأنه من سرطت الشيء إذا ابتعلته، كأن الطريق يبتلع المارة لكثرة سلوكهم لاحِبَهُ، كما سمي لقماً، لأنه يلتقمهم[2]. والمسيطر أصله من السَّطر، وهو المسلط[3]، وقد آثروا السين في السراط، لأنها خفيفة بالهمس والرخاوة اذ الطاء مجهورة مطبقة، ليكون خفيف مع ثقيل فتعتدل الكلمات[4]، والسين لا تغير صورة الصاد، كما أنّ النون الواقعة قبل الياء والنون ساكنة في قولهم عنبر ومنبر وشنباء ومِنْ بَعدُ[5]، وكما جاء في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَهَبۡ لِي مُلۡكٗا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓ ﴾[ص 35]، فكل واحد منهن الصوت فيه لفظه يشبه لفظ الميم، وهو غير مستعمل في الخط تغليباً لأصل النون[6]، فكذلك السين لا تغير صاد الصراط، كما لا تغير الميم في العنبر وشبهه لفظ النون وصورتها في الخط ودلالة على الأصل، وكذلك الزاي في قراءة[7] (الزراط)، وان انفردت الزاي بالجهر. إلاّ أن حروف الصفير يبدل بعضها من بعض والذي يخلص الزاي يبني على تغليب الجهر على الهمس.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَدَّخِرُونَ ﴾ [آل عمران 49]، فقد قرئ[8] (تذخرون) على تغليب الأصلي المجهور على الزائد المهموس، لأن أصله تذتخرون، فغلب الذال، وهو حرف مجهور على التاء وادغمت التاء في الذال.

قال الفراء: " وبعض العرب يقول: تدّخرون فيجعل الدال والذال يعتقبان في تفتعلان من ذخرت، وظلمت. تقول: مظّلم ومطّلم ومُذّكر ومدَّكر، وسمعت بعض

---

(1) وهي قراءة هشام، ينظر: التيسير: 222.

(2) ينظر: معجم مفردات الفاظ القرآن: 235–236، الكشاف: 67/1–68، شرح المفصل: 34/10، اللسان: مادة (سرط).

(3) ينظر: الجامع لاحكام القرآن: 75/17، اللسان: مادة (سطر).

(4) ينظر: مقدمتان ففي علوم القرآن: 147.

(5) ينظر: كتاب سيبويه: 240/4، المقتضب: 64/1، شرح المفصل: 34/10–35.

(6) ينظر: مقدمتان في علوم القرآن: 147.

(7) وهي قراءة أبي عمرو وحمزة، ينظر: المخصص: 273/13، النشر: 49/1.

(8) وهي قراءة مجاهد والزهري وايوب السختياني وابو السمال، ينظر: البحر المحيط: 467/2.

بني أسد يقول: قد اتَّغر، وهذه اللغة كثيرة فيهم خاصة وغيرهم: قد اثّغر.. وأما الذين غلّبوا الذال فامضوا القياس، ولم يلتفتوا الى أنه حرف واحد فادغموا تاء الافتعال عند الذال والتاء والطاء "[1].

فالذين غلّبوا الذال ابدلوا التاء اشبه الحروف من موضع الذال الأصلي، وهو الدال ثم قلبوا الدال ذالاً وادغموه فيه، وهو قول من يقول في اصطبر وفي اضطرب اضّرب، وهذا العمل مطرد في امثاله، وذلك بقلب التاء الى جنس الاول وادغام الثاني في الاول وعلى هذا قالوا مظّلم واثغر[2]، وهذه اللغة ليست فاشية، قال الطبري: "ومن العرب من يغلب الذال على التاء فيدغم التاء في الذال فيقول: وماتذخرون، وهو مذخر لك، وهو مذكر، واللغة التي بها القراءة الاولى هي اللغة الجودى، كما قال زهير:

هو الجواد الذي يعطيك نائله   عَفْواً ويُظَلُم أحياناً فيظَّلمِ

يروى بالظاء يريد فيفتعل من الظلم ويروى بالطاء أيضاً "[3]، وأصله يظطلم وهو (يفتعل) من الظلم، قلبت التاء طاءً لمجاورتها الظاء، ثم قلبت الطاء ظاءً معجمة وأدغمت الأصلية فيها؛ أما روايته بالطاء غير المعجمة، فجاء على القياس بتغليب الزائد على الأصلي بالادغام، إذ روي (فينظلم) بالنون[4].

وانما استجاد لغة القراءة الاولى لتظاهر النقل من القراء بها، ولأن أصل الادغام أن تدغم الاول في الثاني[5]، بقلب الحرف الاول الى جنس الثاني، ثم ادغامه فيه، وعليه القراءة المشهورة (تذخرون)، قراءة الذال جاءت تغليباً للحرف الأصلي على الحرف الزائد لينبه به على الأصل، والادغام بقلب الزائد الى الأصل، كما في اظّلم ومظّلم واذّكر ومذّكر.

---

(1) معاني القرآن: 215/1 – 216.

(2) ينظر: شرح المفصل: 150/10/ ، اللسان: مادة (ذخر). تاج العروس: 222/3.

(3) جامع البيان: 195/3.

(4) ينظر: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: 152، رجال المعلقات العشر: 141، اللسان: (ظلم)

(5) ينظر: كتاب سيبويه: 467/4 – 469.

المبحث الثاني
الخفـة

إذا اجتمعت الكسرة مع الفتحة في موضع غلبتها لقوتها، ودليل قوتها انها من مقتضيات الإمالة وبدونها لاتكون امالة أصلاً، لأنهم إنما يميلون لأجلها، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة فكان الانحدار أخف عليهم من أن يصعدوا من حال التسفل، وكلما كثرت الكسرات كان أدعى للإمالة لقوة سببها، وكل ما كانت له الكسرة ألزم كان أقوى في إمالة الألف[1] الذي بعد الفتحة، لأنها تمنع إمالته وجنوحه الى الياء، لأن الإمالة إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف الذي بعدها نحو الياء للكسرة التي بعدها[2]، لأنهم أرادوا أن يغلبوها على الفتحة التي تمنع العدول بالألف عن استوائه وتقريبه من الياء بجعل مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء[3] التماساً للخفة، وهي تغلب الفتحة وإن كانت محذوفة، لانها موجبة للإمالة، كما كانت توجبها قبل الحذف، لأنها وإن كانت محذوفة فهي من الكلمة.

حكى سيبويه أن قوماً يميلون الألف في (مادّ) و(جادّ) للكسرة المنوية في عين فاعل المدغمة شبهوها بمالك، لأن الكسرة في مالك كسرة اعراب لا تثبت ولا يعتد بها، وقد أميل الألف من أجلها، فكذلك كسرة مادّ وجادّ المقدرة، تمال من أجلها، وإن ذهبت في اللفظ. ومنهم من يقول هذا ماشْ في الوقف فيميل الألف في الوقف، وان لم يكن في لفظ الكلمة كسرة[4]، فأمالوا لأجل الكسرة المقدرة كما أمالوا

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 117/4، 127، 130، المقتضب: 42/3، شرح المفصل: 56/9، النشر: 35/2.

(2) ينظر: سر صناعة الاعراب:58/1، الايضاح في شرح المفصل:291/2 – 292، شرح الالفية، لابن الناظم: 814.

(3) ينظر: شرح المفصل: 54/9.

(4) ينظر: كتاب سيبويه: 132/4، المخصص: 150/17.

للجر. ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ ﴾ [البقرة 156]، قرئ[1] (إنا) بالإمالة اظهاراً لكسرة اللام التي في (لله) وان كان (نا) مما عُدّ مشبهاً للحرف الذي لا إمالة فيه، لأنها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يُعرف لها أصل غير هذا الذي عليه[2].

فكثرة الاستعمال جعلت (نا لله) كالكلمة الواحدة فوقعت الألف في (نا) قبل الكسرة، والألف تُمال إذا كان بعدها حرف مكسور بأن يجعل صوته بين بين، وتنحية الفتحة قبله نحو الكسرة لغلبة الكسرة عليها بدليل كسر الكاف من كافر لكسرة الألف المخرج بين بين، لانهم لما قربوا الألف من الكسرة اجتمعت الفتحة الملازمة له مع الكسرة، لأن الألف ساكن، والساكن حاجز غير حصين، فغلبت الكسرة لقوتها ونحيت الفتحة، لأنها من الألف لملازمتها لها، ولم يغلبوها، لأن الانحدار أخف عليهم من الاستعلاء وقد حسن ذلك كثرة الاستعمال، لأنه سبب الخفة، وان قام على إظهار الأضعف على الأقوى، كقراءة[3]﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة 2]، لأن الضمة أقوى الحركات لأنها أولها[4]، ولأن الإعراب أقوى من البناء، وضمة الدال في (الحمدُ) إعراب وكسر اللام في (لله) بناء، قال ابن جني: " فاذا قلت (الحمدُ لُله) فقريب أن يغلب الأقوى الأضعف، واذا قلت (الحمدِ لله) جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى " [5]، بتغليب كسرة الاتباع على ضمة الاعراب، كقراءة[6] قوله تعالى: ﴿ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء 11]، بكسر همزة (فلأمِّه) اتباعاً حيث كسرت همزة (أمه) لانكسار ماقبلها فاتبع الكسر الكسر باظهار كسرة الاتباع على ضمة الاعراب وإذا كانت الكسرة قد غلبت الضمة وهي أقوى منها في الاتباع. فمن باب أولى أن تغلب الحروف المستعلية

(1) وهي قراءة الكسائي. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 11.

(2) ينظر: شرح المفصل: 66/9.

(3) وهي قراءة الحسن البصري ورؤبة. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 1.

(4) ينظر: شرح عيون الاعراب: 88، 92، 263.

(5) المحتسب: 38/1.

(6) وهي قراءة حمزة الكسائي. ينظر: الخصائص: 141/3، التيسير: 94، النشر: 248/2، الاتحاف:187.

التي تمنع الامالة وانما منعتها، لانها يستعلي اللسان بها عند النطق الى الحنك الاعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت الى الحنك الاعلى، فلما كانت مع احد هذه الحروف وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء غلبت على الامالة، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها، فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي والامالة انخفاض كره الجمع بين الاستعلاء والانخفاض، وكان العمل من وجه واحد اخف عليهم، كما ان الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من وضع واحد اخف عليهم فيدغمونه [1]، فاذا كان حرف من هذه الحروف مكسوراً، فانه لايقوى على منع الفتحة من الامالة، لغلبة الكسرة عليها، وذلك في قولهم: الضِّعاف والصعاب والطناب والقباب والغلاف ونحوها[2]، ومنه قراءة[3] قوله تعالى: ﴿ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا ﴾ [النساء 9]، بإمالة فتحة العين في قوله (ضعافاً) لغلبة كسرة المستعلى عليها، لأن الكسرة توهي استعلاء المستعلي، لدنوها منه، وبذلك تقوى على الفتحة فتغلبها وتتحو بها نحو الياء طلباً للخفة، واذا كان المستعلي مفتوحاً وجاءت الراء مكسورة بعد الألف غلبت كسرة الراء فتحة المستعلي، لأن الراء المكسورة كأنها حرفان مكسوران[4]، تقوى على الفتحة وتميلها.

وقرئ [5] (القيام) وأصله القَّيْوام غلبت الياء، وقرئ[6] (القيم) وأصله القَّيْوِم، فغلبت الياء أيضاً كقوله تعالى: ﴿ هَيِّنٌ ﴾ [مريم 9]، وأصله هّيْون، لأنه من هان يهون هَوْنا وقيام كديار في قوله تعالى: ﴿ دَيَّارًا ﴾ [نوح 26]، لأن أصله دّيْوار فيعال من الدور[7]، ففعل به ما فعل بأصل سيد وميت.

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 129/4، المقتضب: 46/3 – 47.، شرح المفصل: 269/2.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 130/4، المفصل: 336 – 337، شرح المفصل: 60/9.

(3) وهي قراءة حمزة. ينظر: التيسير: 51، النشر: 63/2، الاتحاف: 88.

(4) ينظر: شرح المفصل: 61/9.

(5) وهي قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود. ينظر: معاني القرآن: 19/1.

(6) هي قراءة علقمة بن قيس. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 19.

(7) ينظر: الكشاف: 165/4، الجامع لاحكام القرآن: 313/18، انوار التنزيل: 763.

وقال الفراء: " وأهل الحجاز أكثر شيء قولاً الفيعال من ذوات الثلاثة فيقولون للصواغ الصياغ "[1]. ففي القيوم ثلاث لغات وجميعها جاءت على إظهار الياء لاجتماعها مع الواو طلباً للخفة.

قال تعالى: ﴿ يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾[الانبياء 104]، وأصل (طيّ) طوْي، لأنه مصدر طويته، يقال: طويت الصحيفة اطويها طياً. فالطيّ المصدر[2]، ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [مريم 20]، وأصله بَغُوْي، وهو فَعول من البغي قلبت واوه ياءً، وادغمت ثم كسرت الغين اتباعا، ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء، لأنه للمبالغة أو للنسبة كطالق[3]. ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلْعَلِىُّ ﴾ [البقرة 255]، وهو فعيل وأصله عَلّيْوْ[4]، لأنه من العلو، فلامه واو اجتمعت مع الياء فغلبتها ومثله قوله تعالى: ﴿ ٱلْقَوِىُّ ﴾ [هود 66]، وأصله قَوِيْوٌ[5]، فقلبت الواو التي بعد الياء ياء، وادغمت الاولى في الثانية، فقيل قوي، وهو فعيل من القوة، غلبت الياء فيه، كما غلبت في فعول ومفعول. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ لَيًّا ﴾ [النساء 46]، والأصل لَوْي، وهو مصدر لويته ألويه[6]، مثل شويته شيًّا.

---

(1) معاني القرآن: 190/1.

(2) ينظر: الممتع في التصريف: 558/2، اللسان: مادة (طوي)، الاشباه والنظائر: 47/1.

(3) ينظر: الكشاف:505/2، الممتع في التصريف:549/2، انوار التنزيل: 404.

(4) ينظر: اشتقاق اسماء الله: 182، اللسان: مادة (علا).

(5) ينظر: اشتقاق اسماء الله: 256.

(6) ينظر: الممتع في التصريف: 689/2، اللسان: مادة (لوى).

الرحمة والغضب

إنّ التضاد في اللغة جارٍ، كما يجري عند أصحابها فيظهر التنازع بغلبة حكم الأقوى، كما يظهر حكم الطارئ في الكلام بالزيادة، كزيادة (أل) على المنون، فيحذف التنوين، لأن التعريف ضد التنطير، كما تحذف (أل) للإضافة، ولكن قد تحصل الغلبة بدلائل أخرى غير الحذف، كجمع الأضداد في عبارة واحدة، لأن الكشف عن المعاني والدلالات يقتضي تتبع أبنية العبارة ومجرى السياق ومايلقيه من ظلال ومايفرز من ايحاءات.

ومعلوم أن العبارة بأبنيتها وتراكيبها تظهر معنىً واحداً تكون وعاءً له وموحية به، ولكني وجدت ان التعبير القرآني يباين ذلك باحتوائه على جانبين متضادين في عبارة واحدة يتنازعان الغلبة، فيما بينهما بظهور احدهما على الاخر في سياق عجيب معجز.

وقد جمعت ما استطعت من ذلك وجعلته في ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الرحمة تفضل واحسان والثاني الوعد والوعيد والثالث الثواب والعقاب.

المبحث الاول
الرحمة تفضل وإحسان

إنّ اللّه تبارك وتعالى قد كتب على نفسه الرحمة، تفضلاً واحساناً، فقال: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾[الانعام 12]، وقال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾ [الانعام 54]، كما كتب تعالى تغليب رحمته على غضبه جاء ذلك على لسان المبعوث رحمة للعالمين، والرحمة المهداة، الصادق الامين صلى اللّه عليه وآله وسلم، حكاية عن ربه الرحمن الرحيم، فقال: لما قضى اللّه الخلق كتب في كتابه على نفسه، فهو موضوع عنده ان رحمتي تغلب غضبي[1].

وتغليب رحمته تعالى يعني كثرتها وسعتها وشمولها كل شيء، كما قال تعالى: ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖ﴾[الاعراف 156]، وقال: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ﴾ [غافر 7]، فاذا اجتمعت مع غضبه تعالى في سياق، غلّبها عليه، لأنه تعالى أرحم الراحمين، البالغ في الرحمة غايتها، وهو تعالى الرحمن الرحيم، المبالغ في الرحمة، الذي سبقت رحمته غضبه، كما قال: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡ﴾[هود 110]، وكلمته هي رحمته التي سبقت غضبه، وإحسانه الذي رجح على قهره، ولولا ذلك لما أخّر العصاة الى التوبة[2]، وأمهل الكافرين، وحكم بتأخير العذاب الى يوم القيامة، كما جاء في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأنعام 12]، فأكد تأخير العقوبة الى يوم القيامة باللام والنون في قوله (ليجمعنّكم)، لأن قوله: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾ ينافي تعجيل العقوبة[3]، لغلبة رحمته تعالى على غضبه، وسبقها عليه، لهذا جاء قوله (كتب)

(1) ينظر: معالم التنزيل: 121/2، الجامع لاحكام القرآن: 157/1، 199/14، 121/20، تفسير القرآن العظيم: 118/2.

(2) ينظر: مفاتيح الغيب: 70/18. الجامع لاحكام القرآن: 322/8.

(3) ينظر: التعبير القرآني: 169.

بصيغة الماضي للاشارة الى أن الله تعالى قد التزم ذلك، تفضلاً منه واحساناً منذ بدء الخلق.

والمراد بالرحمة ما يعمّ الدارين، لأنها الرحمة التامة الكاملة وكمال رحمته تقتضي أن يُعرّف عباده نفسه، وصفاته ويُدلّهم على ما يقربهم اليه، ويباعدهم منه، ويثيبهم على طاعته، ويجزيهم بالحسنى، وذلك بالهداية الى معرفته، والعلم بتوحيده بنصب الادلة، وإنزال الكتب والإمهال على الكفر[1].

ومن عظيم رحمته وتمام نعمته أن أنزل القرآن رحمة للمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾[الاسراء 82]، فجاءت آياته الكريمة تفيض بالرحمة، ومنها ماغلبت فيها الرحمة على الغضب، نحو قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة 7]، فأضاف تعالى النعمة اليه، وحذف فاعل الغضب، لأن النعمة هي الخير والفضل. والغضب من باب الانتقام، والرحمة تغلب الغضب[2]، فأضاف الى نفسه أكمل الأمرين، وأسبقهما وأقواهما. وهذه طريقة القرآن في إسناد الخيرات والنعم إليه تعالى. وحذف الفاعل في مقابلتهما، تنزيهاً لله تعالى عن فعل الشر وارادة السوء[3]، وتغليباً لرحمته تعالى على غضبه، لأن الرحمة من الله تعالى انعام وافضال. ورحمة الله عطفه وإحسانه ورزقه. ونعمة الله مَنُّه وما أعطاه للعبد مما لايمكن غيره أن يعطيه إيّاه كالسمع والبصر. والنعمة من جنس الإحسان، بل هي الإحسان. والربّ تعالى إحسانه على البر والفاجر والمؤمن والكافر. ويقال: قد أحسنت إليّ وانعمتَ أي زدت عليّ الإحسان[4].

والله تعالى عندما يذكر النعم ينسبها اليه، لأن النعمة عطاء منه ورحمة، وهي خير وتفضل وإحسان منه تعالى، وقد يعطف عليها الفضل، زيادة في الاحسان على

(1) ينظر: انوار التنزيل: 170، التفسير القيم: 59.

(2) ينظر: التفسير القيم: 12.

(3) ينظر: التفسير القيم: 12، التعبير القرآني: 278.

(4) ينظر: معجم مفردات الفاظ القرآن للراغب: 196، اللسان: مادة (رحم، نعم).

أهل طاعته، نحو قوله تعالى: ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ ﴾ [آل عمران 171]، أو يعطفها على الفضل نحو قوله تعالى: ﴿ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً ﴾ [الحجرات 8].

وقال تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل 18]، فانظر كيف غلّب بقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ رحمته على غضبه بسبب التقصير في أداء شكر النعمة، والتفريط فيه، فلا يعاجل بالعقوبة على الكفران فيها، ولايقطعها، بل يتجاوز عن التقصير، باغفال شكرها مع علمه تعالى أن الانسان كفار لها، لأنه يجمع ما أنعم الله عليه، ويمنعه من الآخرين، كما قال تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ [ابراهيم 34].

فهو يظلم النعمة باغفال شكرها، كما أنه شديد الكفران لها[1]. والتعريف في (الانسان) للجنس، فالناس كلهم في نعمة الله. وفي هذا دليل على غلبة رحمته تعالى، حيث أطلقها على الناس أجمعين. وأكد قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ بتوكيدين وهما (ان) و(اللام) وأخبر بغفور، وهو بناء للمبالغة. ومعناه ستّار لذنوب عباده، كثير التجاوز عن خطاياهم وذنوبهم، لأن أصل الغفر التغطية والستر[2]. وبناء (فعول) في الأصل لأسماء الذوات التي تستنفد كالوضوء والغَسُول، فاستعير للمبالغة. فعندما تقول: (هو صبور) كان المعنى كأنه مادة تستنفد في الصبر كالوضوء الذي يستنفد في الوضوء[3]. ونحو هذا (الشكور) في قوله تعالى: ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ [سبأ 13]، وهو المتوفر على اداء الشكر الباذل وسعه فيه قد شغل به قلبه ولسانه وجوارحه اعتقاداً واعترافاً وكدحاً وأكثر أوقاته، فكأنه مادة معدة للشكر تستهلك فيه[4].

(1) ينظر: الكشاف: 379/2، 405.

(2) ينظر: اللسان: مادة (غفر).

(3) ينظر: المخصص: 158/9، اللسان: مادة (وضأ)، معاني الابنية: 115.

(4) ينظر: الكشاف: 283/3، معاني الابنية: 115.

وعلى هذا فغفور أي كله مغفرة، ثم اتبعه بـ(رحيم) وأبرز ما يميز هذا البناء هو دلالته على الثبوت[1] للمبالغة في الرحمة. وهذا من نعم الله تعالى على الناس، ولكن ﴿أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة 243]، فقد أخبر انه تعالى غفور بالذات، موصوف بالرحمة، مبالغ فيها، مؤكداً ذلك بأكثر من توكيد، تنبيهاً على أن رحمته قد سبقت غضبه، وقد غلّبها على غضبه، تفضلاً منه وإحساناً. ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الانعام 165].

قال البيضاوي: " وصف العقاب ولم يضفه الى نفسه ووصف ذاته بالمغفرة وضم اليه الوصف بالرحمة وأتى ببناء المبالغة واللام المؤكدة تنبيهاً على أنه تعالى غفور بالذات معاقب بالعرض كثير الرحمة مبالغ فيها قليل العقوبة مسامح فيها "[2].

فقد رجّح جانب الرحمة على جانب الغضب، بما تضمنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ من الاسناد الى ذاته تعالى، والمبالغة في بناء غفور ورحيم، والتوكيد باللام في مقابل من كفر نعمته تعالى، حيث لم يؤكد سرعة عقابه باللام، ولم يضف العقاب الى ذاته تعالى تغليباً لرحمته، لأنه تعالى غفور بالذات معاقب بالعرض. وما طلب بالذات يغلب ماطلب بالعرض. وفيه دليل على أن الله تعالى كثير الرحمة قليل العقوبة مسامح فيها، لأنه تعالى لم يعاجل بالعقوبة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف 167]، حيث أتى باللام فقال (لسريع العقاب) دون هناك، واللام تفيد التوكيد، فأفادت هنا تأكيد سرعة العقاب، لأن العقاب المذكور هنا عقاب عاجل، وهو عقاب بني اسرائيل بالذل والنقمة وأداء الجزية بعد المسخ، لأنه في سياق قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأعراف 167]، فتأكيد السرعة افاد بيان التعجيل، وهو مناسب، بخلاف العقاب المذكور في سورة الانعام، فإنه آجل، بدليل

(1) ينظر: المخصص: 147/14 – 148، معاني الابنية: 96.

(2) انوار التنزيل: 199.

قوله: ﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [الأنعام 164]، فاكتفى فيه بتأكيد (إن)[1]، لأن السورة مبنية على تأخير الوعيد والعقوبات[2]، ولما اختصت آية الاعراف بزيادة العذاب عاجلاً اختصت بزيادة التأكيد. فقد أكد سرعة العقاب بـ(إن) واللام لما كان الموطن في الأعراف تعجيل العقوبات في الدنيا أكد سرعة العقاب، ولمّا لم يكن الأمر كذلك في الأنعام لم يؤكد سرعته، وهذا ينافي تعجيل العقوبة[3]، ويشير الى تغليب الرحمة.

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 65/4 – 66.

(2) ينظر: التعبير القرآني: 168.

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 66/4، التعبير القرآني: 227/169.

المبحث الثاني
الوعد والوعيد

قال تعالى: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [آل عمران 30]، فإنه بعد أن حذرهم، قال: ﴿ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾، ولم يختم الآية بالعقاب وهو ما يقتضيه التحذير رحمة منه وتفضلاً، فإن الله تعالى مع كونه محذوراً لعلمه وقدرته، مرجوّ لسعة رحمته كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [فصلت 43]، فمن حقه أن يرجوه أهل طاعته ويخافه أهل معصيته، لأنه تعالى وعد المؤمنين بالمغفرة وأوعد الكافرين بالعقوبة، فإنه كما قال: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ ﴾، وهو للوعيد اتبعه بقوله: ﴿ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾، وهو للوعد، ليعلم العبد ان وعده ورحمته غالب على وعيده وسخطه[1]، لأنه تعالى إنما نهاهم وحذرهم رأفة بهم ومراعاة لصلاحهم، فمن رأفته بهم أن حذرهم نفسه، ومجيء وعده تعالى جملة اسمية، والاسم أثبت وأدوم واقوى من الفعل[2].

وأخبر عن وعده بالرأفة، وهي أبلغ من الرحمة، لأنها أخص من الرحمة وأرق، ولا تكاد تقع في الكراهة والرحمة قد تقع في الكراهة للمصلحة[3].

والرأفة حيث وردت في القرآن قدمت على الرحمة[4]، نحو قوله تعالى: ﴿ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ﴾ [الحديد 27]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة 143]. ولهذا قيل ان في قوله تعالى: ﴿ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة 117، 128]

(1) ينظر: الكشاف: 423/1، مفاتيح الغيب: 18/8، انوار التنزيل: 136/71.
(2) ينظر: دلائل الاعجاز: 133 – 134، نهاية الايجاز في دراية الاعجاز: 75 – 76. البرهان في علوم القرآن: 66/4 – 67، معاني الابنية: 9 – 12.
(3) ينظر: الفروق اللغوية: 161، اللسان: مادة (رأف).
(4) ينظر: روح المعاني: 7/2، التعبير القرآني: 196.

تقديماً وتأخيراً ، لأن التوكيد يكون في الأبلغ في المعنى، فاذا تقدم الأبلغ في اللفظ كان المعنى مؤخراً[1] ، لأن القياس يقتضي الترقي من الأدنى الى الأعلى[2] . ونظيره قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة 1]، لأن الرحمن أبلغ من الرحيم[3] ، للزيادة في بنائه ولإفادته الحدوث والتجدد، ولأنه أشد عدولاً من فعيل، وكلما كان أشد عدولاً كان أشد مبالغة. فبناء (فعلان) أبلغ للسعة والشمول وإن كانا من مادة واحدة.

أما (رءوف) فهو أبلغ من (رحيم) مادةً وبناءً، كما تقدم، وهو أنسب مع قوله تعالى (بالعباد)، لأنه لا يقال العباد، إلاّ لمن يعبد الله. ومن عَبَد دونه إلهاً، فهو من الخاسرين، لأن معنى العبادة في اللغة الطاعة مع الخضوع[4] .

وعلى هذا فالله تعالى رءوف بأهل طاعته، شديد الرحمة بهم. وكأن في قوله: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ﴾ تغليب لوعده على وعيده وسخطه.

ونحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ وَٱخۡشَوۡاْ يَوۡمٗا لَّا يَجۡزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوۡلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [لقمان 33]. قيل (إنّ وعد الله) بالثواب والعقاب على تغليب الوعد على الوعيد[5] ، باعتبار ان الوعد في الخير، والوعيد في الشر، وهو المشهور عند أئمة اللغة[6] .

وكلام العرب وعدت الرجل خيراً، ووعدته شراً، وأوعدته خيراً، وأوعدته شراً، فاذا لم يذكروا الخير قالوا: وعدته، ولم يدخلوا الفاً، واذا لم يذكروا الشر

(1) ينظر: الفروق اللغوية: 161.

(2) ينظر: انوار التنزيل: 3.

(3) ينظر: الفروق اللغوية: 160 – 161، الكشاف: 41/1، انوار التنزيل: 3، التفسير القيم: 33، معاني الابنية:92، التعبير القرآني:39.

(4) ينظر: اللسان: مادة (عبد).

(5) ينظر: انوار التنزيل: 547، روح المعاني: 96/21.

(6) ينظر: تاج العروس: 536/2، مادة (وعد).

قالوا: أوعدته، ولم يسقطوا الألف[1]. والقرآن الكريم استعمل (وَعَدَ) في الخير والشر. ففي الخير قال تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۙ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة 9]، وهو كثير. وفي الشر قال تعالى: ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الحج 72].

وكذلك استعمال مصدره بدليل مجيئه مؤكداً لما وعد الله المؤمنين والكافرين من الثواب والعقاب، فكما جاء (وَعَدَ) بالماضي، والماضي يدل على أمر موجود مقطوع به[2]، كذلك جاء الوعد مؤكداً لثوابه وعقابه، لأن وعده الحق نحو قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ﴾ [يونس 4]، فإن (وعد الله) مصدر مؤكد لنفسه[3]، لأن قوله (اليه مرجعكم) وعد من الله بالموت والنشور وفيه الثواب للمؤمن، والعقاب للكافر، لقوله تعالى في سياق الآية: ﴿ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [يونس 4]، ففي الوعد خير للصالحين، وفيه شر للكافرين.

ونحو قوله تعالى: ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥﴾ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾ [الروم 2 – 6]، فإن (وعد الله) مصدر مؤكد لنفسه، لأن ما قبله في معنى الوعد، لأن معناه: وَعَدَ الله ذلك وَعْداً. كقولك: لك عليَ الف درهم عرفاً، لأن معناه: اعترف لك بها اعترافاً[4]. فكان تحقيق الوعد خيراً للمؤمنين، لأنه حمل البشارة اليهم بالنصر، وشراً على المشركين لاندحارهم وانكسارهم فيه. وقد جمع الوعد بين الخير والشر. ولما كان الله تعالى رحيماً بالمؤمنين، وقد سبقت كلمته لهم بالرحمة، فاذا جمعهم مع

(1) ينظر: اللسان: مادة (وعد)، تاج العروض: 536/2 – 537.

(2) ينظر: الكشاف: 291/2.

(3) ينظر: الكشاف: 225/2، انوار التنزيل: 273.

(4) ينظر: الكشاف: 214/3، انوار التنزيل: 534.

غيرهم، غلّبهم عليهم، وكان وعده لهم خيراً، وإن كان شراً على غيرهم، لأن في انتصار الحق خيراً كثيراً.

كما جاء الوعد بنجاة أهل الإيمان وإهلاك غيرهم في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ صَدَقْنَٰهُمُ ٱلْوَعْدَ فَأَنجَيْنَٰهُمْ وَمَن نَّشَآءُ وَأَهْلَكْنَا ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الانبياء 9]، فكان الوعد رحمة بالمؤمنين وفضلاً، وهو الوعد بالثواب والعقاب، لأنه في إهلاك أهل الكفر والمعاصي، فجمع بينهما مغلباً أهل الإيمان على غيرهم، لمجيء الوعد للطرفين، وصلاحه لهما دون الوعيد الذي يختص بالعقاب، نحو قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ ﴾ [ابراهيم 14]، وقوله: ﴿ كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ ﴾ [ق 14]، وقوله: ﴿ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ [ق 45]، أي وعيدي بالعذاب أو عذابي الموعود للكفار[1].

أما في الوعد، فجانب الرحمة غالب على جانب العقاب، بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ [الانعام 134]، فلما ذكر الله تعالى الوعد جزم بكونه آتياً، ولما ذكر الوعيد ما زاد على قوله (وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ) وذلك يدلّ على أن جانب الرحمة والإحسان غالب[2]، لأنه الوعد بالثواب، كما قال تعالى: ﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [الانبياء 103]، وهو يوم ثوابهم حيث تستقبلهم الملائكة مهنئين، لفوزهم بالثواب المخلد، وقد نصّ تعالى على خلودهم فيه، لما ذكر هذا اليوم في موضع آخر، تغليباً لوعده بالرحمة على وعيده، تفضلاً منه وإحساناً، فقال: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [آل عمران 106 – 107]، فلم ينص على خلود أهل النار في هذه الآية مع أنه تعالى نص على خلود أهل الجنة. وابتدأ

(1) ينظر: انوار التنزيل: 338.

(2) ينظر: مفاتيح الغيب: 213/13.

بذكر أهل الرحمة وختمه بهم، وكان حق الترتيب أن يقدّم ذكرهم لكن قصد – والله أعلم – أن يكون مطلع الكلام ومقطعه في المؤمنين وثوابهم، تكريماً لهم، وإشعاراً بأن جانب الرحمة أغلب(1).

ولما ذكر العذاب لم يضفه الى نفسه، بل قال (فَذُوقُواْ الْعَذَابَ)، مع أنه ذكر الرحمة مضافة الى نفسه، ولما ذكر الثواب علله برحمته فقال (فَفِي رَحْمَةِ اللّهِ)، يعني الجنة والثواب المخلّد. عبّر عن ذلك بالرحمة تنبيهاً على أن المؤمن، وإن استغرق عمره في طاعة الله لا يدخل الجنة، إلاّ برحمته وفضله وأخرج قوله (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) مخرج الاستئناف كأنه قيل: كيف يكونون فيها؟ فقال: هم فيها خالدون لا يظعنون عنها ولا يموتون(2). ولمّا تقدم ذكر العقوبة الشديدة، علل ذلك بقوله: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران 108]، فهم لم يذوقوا العذاب إلاّ بسبب أفعالهم المنكرة، إذ يستحيل الظلم منه، لأنه لا يحق عليه شيء، فيظلم بنقصه، ولا يمنع عن شيء، فيظلم بفعله، لأنه المالك على الاطلاق، لذلك حسن موقع الظلم هنا. وقال (لِلْعَالَمِينَ) على معنى: وما يريد شيئاً من الظلم لأحد من خلقه، والوعيد الشديد إنما حصل بسبب أفعال الناس المنكرة. ونظيره قوله تعالى في سورة (النبأ) بعد أن ذكر وعيد الكفار ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴿٢٧﴾ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [27 – 28]، فصار هذا التعليل من أدل الدلائل على تغليب جانب الرحمة(3)، لأن الله تعالى: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الانبياء 23]، ولا اعتراض على ما يفعل، وانما كان ذلك منه تفضلاً وإحساناً، لغلبة جانب الرحمة والمغفرة على غضبه وعقابه، كما قال تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران 128 – 129]، فالأمر كله لله تعالى، إلاّ أنه قال

(1) ينظر: مفاتيح الغيب: 189/8، انوار التنزيل: 85.

(2) ينظر: الكشاف: 454/1، انوار التنزيل: 85.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب: 190/8.

(فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ)، لأنهم قد استحقوا التعذيب بظلمهم. وقال (غَفُورٌ رَّحِيمٌ)، فختم الكلام بالمغفرة والرحمة تغليباً لهما[1]، لأنه تعالى غفور لمن تاب، وعذابه لمن لم يتب، كما جاء في قوله: ﴿ نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (49) وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ ﴾ [الحجر 49 – 50]، فأضاف العباد الى نفسه بقوله (عبادي) وهذا تشريف عظيم. ألا ترى انه لما أراد أن يشرّف نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج لم يزد على قوله: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ ﴾ [الاسراء 1]، ولمّا ذكر الرحمة والمغفرة بالغ في التأكيد بالفاظ ثلاثة اولها قوله (أني)، وثانيها: قوله (أنا)، وثالثها: ادخال الألف واللام على قوله (الغفور الرحيم)، لسبق رحمته وغلبتها على غضبه.

وفي ذكر المغفرة دليل على أنه لم يرد بالمتقين من يتقي الذنوب بأسرها كبيرها وصغيرها. وفي وصف ذاته بالغفران والرحمة دون التعذيب ترجيح للوعد وتأكيده[2]. ولما ذكر العذاب لم يقل اني انا المعذب، بل قال: ﴿ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ ﴾ ، كما أنه تعالى أمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبلغ اليهم هذا المعنى، فكأنه اشهد رسوله على نفسه في التزام المغفرة والرحمة. ولما قال (نَبِّئْ عِبَادِي)، كان معناه نبئ كل من كان معترفاً بعبوديتي. وهذا كما يدخل فيه المؤمن المطيع، فكذلك يدخل فيه المؤمن العاصي. وكل ذلك يدل على تغليب جانب الرحمة من الله تعالى[3]، فضلاً منه يصيب به من يشاء من عباده. ولا راد لفضله ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ ۚ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۚ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [يونس 107]، فقد غلّب جانب الخير على جانب الشر[4]، وذلك لما ذكر امساس الضر بيّن أنه لا يرفعه إلاّ

(1) ينظر: مفاتيح الغيب: 241/8.
(2) ينظر: انوار التنزيل: 348.
(3) ينظر: مفاتيح الغيب: 199/19.
(4) ينظر: نفسه: 182/17.

الله. وهذا يدل على أنه تعالى يزيل المضار، لأن الاستثناء من النفي اثبات[1]. ولما ذكر الخير لم يقل بأنه يدفعه بل قال انه لا راد لفضله، ولم يستثن، لأن مراد الله لا يمكن ردّه. وذلك يدل على أن الخير مراد بالذات وأن الضرّ إنما مسهم لا بالقصد الأول[2]، فذكر المسّ، وهو اللمس[3]، مع الضرّ للدلالة على انه مراد عرضاً لا قصداً، وذكر الارادة مع الخير للدلالة على أنه مقصود بالذات، كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية عن ربّ العزة انه قال (غلبت رحمتي غضبي ويروى (سبقت)) [4]. ووضع الفضل موضع الضمير، للدلالة على أنه متفضل بما يريد بهم من الخير لا استحقاق لهم عليه[5]. وقال تعالى في صفة الخير (يُصَيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ)، وذلك يدلّ على أن جانب الخير والرحمة أقوى وأغلب[6]، لأن الاصابة في الخير أقوى من المس في الضرّ. بدليل ان معنى الاصابة القصد والارادة. حكى الاصمعي عن العرب: أصاب الصواب فاخطأ الجواب. معناه: انه قصد الصواب، واراده فاخطأ مراده، ولم يعمد الخطأ ولم يصب، وعن رؤبة ان رجلين من أهل اللغة قصداه ليسألاه عن هذه الكلمة فخرج اليهما فقال: اين تصيبان ؟ فقالا هذه طلبتنا ورجعا. ويقال: أصاب الله بك خيراً[7]. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴾ [ص 36]، أي حيث قصد وأراد. وقوله: ﴿ فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الروم 48]. أما المسّ فهو إدراك بظاهر البشرة كاللمس[8]. وما قصد وأُريد بالذات أقوى مما أدرك بالظاهر. وذلك

(1) ينظر: المقتصد: 702/2 – 703.

(2) ينظر: انوار التنزيل: 289.

(3) اللسان: مادة (مسس)، تارج العروس: 247/4.

(4) ينظر: مفاتيح الغيب: 182/17، البرهان في علوم القرآن: 64/4.

(5) ينظر: انوار التنزيل: 289.

(6) ينظر: مفاتيح الغيب: 182/17.

(7) ينظر: الكشاف: 375/3 – 376، اللسان: مادة (صوب)، تاج العروس: 339/1 – 340.

(8) ينظر: معجم مفردات الفاظ القرآن: 475.

يدلّ على أن الله تعالى غفور بالذات معاقب بالعرض. ثم ختم الآية الكريمة بقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[يونس 107] ، وفيه دليل آخر على تغليب رحمته تعالى على غضبه وعقابه، حيث جاء مسك الختام مصرحاً بأبلغ عبارة على أن جانب الرحمة أقوى وأغلب، فكانت المبالغة في الرحمة مادةً وبناءً.

ولنتأمل قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾[الاسراء 7]، فانه تعالى لما حكى عنهم الإحسان أعاده مرتين، فقال (إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ)، ولما حكى عنهم الاساءة اقتصر على ذكرها مرة واحدة، فقال (وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا). ولولا أن جانب الرحمة غالب وإلاّ لما كان كذلك[1]، لئلا يغلبهم السهو، ولاتستولي عليهم الغفلة. وهكذا حكم التكرير، كقوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ عند كل نعمة عدّها في سورة الرحمن، وقوله: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ عند كل آية أوردها في سورة المرسلات، وكذلك تكرير الانباء والقصص في أنفسها، لتكون تلك العبر حاضرة للقلوب مصورة للأذهان مذكورة غير منسية في كل أوان[2].

(1) ينظر: مفاتيح الغيب: 159/20.

(2) ينظر: الكشاف: 40/4.

المبحث الثالث
الثواب والعقاب

إنّ الاختصار في ذكر العقاب مع الاطناب في شرح الثواب يدلّ على تغليب جانب الرحمة. من ذلك ما جاء في قوله تعالى من سورة الدهر، لما ذكر تعالى عذاب الكفار جاء ذكرهم على الاختصار، وهو قوله: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان 4]، ثم ذكر بعد ذلك ثواب المطيعين على الاستقصاء. وهو قوله: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾ [الإنسان 5]، إلى قوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا ﴾ [الإنسان 22]، وذلك يدلّ على أن جانب الرحمة أغلب وأقوى(1).

ومنه ما جاء في سورة الرحمن، وهو قوله تعالى: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ [الرحمن 46]، ثم قال: ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن 48]، و ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴾ [الرحمن 50]، و ﴿ فِيهِمَا مِن كُلِّ فَٰكِهَةٍ زَوْجَانِ ﴾ [الرحمن 52]، وكلها أوصاف للجنتين المذكورتين، فهو كالكلام الواحد، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، بدليل قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة 8]، ألا ترى أنه تعالى أدخل الفاء في الخبر ههنا، لوصفه إياه بالذي، كما تدخل إذا كان المخبر عنه الذي، وكان موصولاً بالفعل أو ما يجري مجراه من ظرف أو جار ومجرور(2).

وكذلك الكلام في الجنتين وأوصافهما وتقديره: جنتان ذواتا أفنان، ثابت فيهما عينان، كائن فيهما من كل فاكهة زوجان(3)، ومع هذا فقد فصل بعضها عن بعض بقوله: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ثلاث مرات، وكرر عود الضمير الى

(1) ينظر: مفاتيح الغيب: 30/ 256 – 257.

(2) ينظر: شرح المفصل: 92/2.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب: 125/29.

الجنس بقوله: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ ﴾، ﴿ فِيهِمَا مِن كُلِّ فَٰكِهَةٍ ﴾، ﴿ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾. وكل ذلك تطويل في ذكر الثواب، لأن ذكره يطيب للسامع، فقال بالفصل والتكرار.

وفي ذكر العذاب لم يفصل بين كلامين كان حقهما أن يفصلا لاختلافهما، إذ قال: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴾ [الرحمن 35]، مع أن إرسال نحاس غير إرسال شواظ، لأن النحاس: الدخان وقيل الصفر المُذاب[1]. اما الشواظ فهو اللهب الخالص الذي لا دخان فيه[2].

وقال: ﴿ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ ﴾ [الرحمن 44]، مع أن الحميم غير الجحيم، لأن الحميم: الماء الحار[3]، والجحيم: النار الشديدة التأجج. وكل نار عظيمة في مهواة فهي جحيم[4]، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ ٱبْنُواْ لَهُۥ بُنْيَٰنًا فَأَلْقُوهُ فِى ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الصافات 97].

وقال تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [الرحمن 43]، وهو كلام تام. وقال: ﴿ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ ﴾ [الرحمن 44]، وهو كلام آخر، ولم يفصل بينهما بقوله: ﴿ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾. وذلك كله لتغليب جانب الرحمة، فإن آيات العذاب سردها سرداً، وذكرها جملة ليقصر ذكرها والثواب ذكره شيئاً فشيئاً، فقال بالفصل والتكرار، لأن اعادة ذكر المحبوب محبوب، والتطويل بذكر اللذات مستحسن[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [غافر40]. فقد جاء ذكر الثواب مفصلاً في الآية الكريمة بقوله تعالى: ﴿ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا ﴾

(1) ينظر: معاني القرآن: 117/3، الكشاف: 47/4، مفاتيح الغيب: 125/29 – 126، اللسان: مادة (نحس).
(2) ينظر: الكشاف: 47/4، اللسان: مادة (شوظ).
(3) ينظر: انوار التنزيل: 707، اللسان: مادة (حمم)، تاج العروس: 259/8.
(4) ينظر: اللسان: مادة (جحيم)، تاج العروس: 231/8.
(5) ينظر: مفاتيح الغيب: 126/29.

بخلاف ما يقابل السيئة، وقوله (بِغَيْرِ حِسَابٍ) واقع في مقابلة (إلا مِثْلَهَا)، يعني ان جزاء السيئة له حساب وتقدير، لئلا يزيد على الاستحقاق. فأما جزاء العمل الصالح، فبغير تقدير وحساب، بل ماشئت من الزيادة على الحق والكثرة والسعة[1].

وفي هذا تفضيل للثواب حيث جعله زائداً على العمل، لكونه اضعافاً مضاعفة. وجعل جزاء أعمالهم مصدراً باسم الاشارة، ويعني التأكيد له بالثبوت مع الاشارة اليهم بالبعيد الدال على تعظيمهم[2]، فضلاً منه تعالى ورحمة. وشمل الإناث لاحتمال نقص عملهن في مدة الحيض ونحوه، وجعل العمل عمدة، والإيمان حالاً للدلالة على أنه شرط في اعتبار العمل، وان ثوابه أعلى من ذلك. بدليل تفصيل ذكره وتفضيله بالتضعيف اضعافاً مضاعفة. وذلك كله يدل على تغليب[3] رحمته تعالى على غضبه حيث ضوعفت لمن استحقها. ولم يضاعف موجب غضبه إذ لم يزد في جزاء السيئات. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴾ [الانعام 160]، فقد جعل ثواب الحسنة بعشر مثالها بخلاف السيئة فانه يجزي مثلها.

وقد وردت أحاديث المبعوث رحمة للعالمين صلى الله عليه وآله وسلم مطابقة لآيات الرحمة، ومفصلة لثوابه، قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى ((يقول الله عز وجل من عمل حسنة فله عشر أمثالها وأزيد، ومن عمل سيئة فجزاؤها مثلها أو أغفر، ومن عمل قراب الارض خطيئة ثمّ لقيني لا يشرك بي شيئاً جعلت له مثلها مغفرة، ومن اقترب إليّ شبراً اقتربت إليه ذراعاً، ومن اقترب إليّ ذراعاً اقتربت إليه باعاً، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة))[4].

ومن دلائل تغليب رحمته تعالى تقديم ذكر الرحمة على العذاب، لأن في تقديمها مزيد اهتمامٍ وعناية من ربِّ العزة تبارك وتعالى، ودليلاً على سبق رحمته

(1) ينظر: الكشاف: 429/3، مفاتيح الغيب: 70/27 – 71.

(2) ينظر: انوار التنزيل: 623، حاشية الشهاب: 372/7.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب: 71/27، انوار التنزيل: 623.

(4) تفسير القرآن العظيم: 187/2.

تعالى وغلبتها على غضبه فضلاً منه تعالى وإحساناً، فقد قيل انه حيث ذكر الرحمة والعذاب بدأ بذكر الرحمة[1]، كقوله تعالى: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة 284]، وقوله: ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران 129]، وقوله: ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [المائدة 18]، وقوله: ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾ [غافر 3].

وقد خرج عن هذه القاعدة مواضع اقتضت الحكمة فيها تقديم ذكر العذاب ترهيباً وزجراً، للخارجين عن الطاعة، وحماية للمؤمنين من أذاهم، فضلاً من الله ورحمة لأهل طاعته منها، قوله تعالى: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [المائدة 40]، لأنها وردت في ذكر قطّاع الطريق والمحاربين والسراق؛ وهو قوله: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة 38 – 39].

فكان تقديم التعذيب على المغفرة آتياً على ترتيب ماسبق، وهو المناسب لتقديم ذكر العذاب[2]، قال الزمخشري: " فإن قلت: لِمَ قدّم التعذيب على المغفرة؟ قلت: لأنه قوبل بذلك تقدم السرقة على التوبة "[3].

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 63/4، التعبير القرآني: 58.

(2) ينظر: انوار التنزيل: 149، البرهان في علوم القرآن: 64/4، التعبير القرآني: 58 – 59.

(3) الكشاف: 612/1.

الخطاب والغياب

الخطاب: توجيه الكلام بشأن ما أو أمر له شأن والحوار فيه، والمعاودة بالإجابة عن معضلاته وما أشكل فيه حتى يستوي في شارده ووارده، لأن (فِعال) من الأبنية المشتركة بين جمع الكثرة والمصادر الدالة على الاشتمال كالرباط والشداد والصراط والكتاب، فهو مشتمل على الأمر، لأن " الخطب: الشأن أو الأمر صغر أو عظم، وقيل: هو سبب الأمر، يقال ما خطبك ؟ أي ما أمرك. والخطاب والمخاطبة مراجعة الكلام "(1)، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَسَٰمِرِيُّ ﴾ [طه 95]، أي " ما طلبك له أو ما الذي حملك عليه، وهو مصدر خطب الشيء إذا طلبه "(2)، " فإذا قيل لمن يفعل شيئا ما خطبك فمعناه ما طلبك له "(3)، وفصل الخطاب " ما ينفصل به الأمر من الخطاب "(4)، والخطاب له طرائق متعددة، ودلالته بحسب صيغه الخبرية والإنشائية، وفهمها يستدعي فهم أشياء غير ظاهرة، أو قد تكون مخالفة للظاهر؛ لأن " الدلالة معنى عارض للشيء بالقياس إلى غيره ومعناها كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر"(5)، ودلالة الخطاب من تركيبه تقديماً أو تأخيراً وإيجاباً سلباً وإثباتاً أو نفياً، وموافقة أو مخالفة وتخصيصاً أو تعميماً ونحو ذلك.

قال ابن جني في باب الخطاب: " إذا خاطبت إنساناً، فاجعل أول الكلمة للمذكور الغائب وآخرها للحاضر المخاطب، تقول: إذا سألت رجلا عن رجل كيف ذلك الرجل ؟ يا رجل "(6)، وإنما قدم الغائب؛ لأن الحاجة إليه أشد، " وإنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا، يهما نهم ويعنيانهم، وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً "(7)؛ لأن الأصل في الخطاب أن يكون

(1) لسان العرب: مادة (خطب).
(2) أنوار التنزيل: 421.
(3) الكشاف: 551/2.
(4) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 152.
(5) نهاية السول في شرح منهاج الأصول: 31/2.
(6) اللمع في العربية: 370.
(7) كتاب سيبويه: 22/1 – 34.

لمعين يوجه إليه الكلام، والمعروف أن المخاطب أقوى لحضوره، إذا أختلط بالغائب أو غيره فقد " يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم، كقولــــه تعــــالى: ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ [الشورى 11]، أي خلق لكم أيها الناس من جنسكم ذكورا وإناثا، وخلق الأنعام أيضا من أنفسها ذكورا وإناثاً يذرؤكم، أي ينبتكم ويكثركم أيها الناس والأنعام في هذا التدبير والجعل، فهو خطاب للجميع، للناس المخاطبين وللأنعام المذكورة بلغة الغيبة، ففيه تغليب المخاطب على الغائب وإلا لما صح ذكر الجميع – أعني الناس والأنعام – بطريق الخطاب، لأن الأنعام غيب، وفيه تغليب العقلاء على غيرهم، وإلا لما صح خطاب الجميع بلفظ (كم) المختص بالعقلاء، ففي لفظ (كم) تغليبان، ولولا التغليب لكان القياس أن يقال: يذرؤكم وإياها "[1]، وإنما جاء (فيه) لتغليب العقل والخطاب بدلالة تقديم العقلاء وأتبعهم غيرهم، ثم عاد الخطاب إليهم، لأنهما " حكمان متباينان غير متداخلين: أحدهما مجيئه بعد ذلك على نعت ضمير العقلاء أعم من قوله مخاطبا أو غائبا والثاني مجيئه بعد ذلك على نعت الخطاب، فالأول لتغليب العقل، والثاني لتغليب الخطاب "[2].

يستثمر الخطاب في التنبيه على الكثير بإيراد القليل وذلك في النهي لدلالته على المنع العام في الخطاب، لأن " تنبيه الخطاب، وهو إما في الطلب كقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء 23]، فنهيه عن القليل منبه على الكثير وقوله: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [النساء 2]، يدل على تحريم الإحراق والإتلاف "[3]، إذ منع أكلها مضمومة إلى أموالهم في الإنفاق، كما منع التسوية بينهما فدل على منع إتلافها جميعاً بإتلاف بعضها، لأن النهي عن القليل منبه على الكثير، وهو ما عول فيه على المعنى دون اللفظ، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الصف 14]، في انضمام النصرة إلى الله ومنه قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق 30]، " فكأنها قالت: لا، فقيل لها: بالغي في إحراق المنكر لك فيكون هذا

(1) البرهان في علوم القرآن: 307.

(2) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: 462/3.

(3) البرهان في علوم القرآن: 19/2.

خطاباً في اللفظ لجهنم، وفي المعنى للكفار وكذلك جواب هذا من قولها: هل من مزيد، أي أتعلم يا ربنا أن عندي مزيداً ؟ فجواب هذا منه – عزّ أسمه – لا، أي فكما تعلم أن لا مزيد فحسبي ما عندي فعليه قالوا في تفسيره: قد امتلأت، فتقول: ما من مزيد "[1]، وإنما جاء الجواب (لا) وهي لنفي الجنس، لدلالة (هل من) عليها؛ لأن جملة (لا) جواب له، و " هذا النوع البديع ينظر إليه من ستر رقيق، وطريق تحصيله فهم المعنى، وتقييده من سياق الكلام، كما في آية التأفيف، فإنّا نعلم أن الآية إنما سيقت لاحترام الوالدين وتوقيرهما ففهمنا منه تحريم الشتم والضرب "[2].

وكذلك فهمنا تنبيه الخطاب على الكثير بذكر القليل، مما يفسر على المعنى في النهي والاستفهام والأمر نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [البقرة 40]، و ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴾ [البقرة 41]، فإن الأولى " فصلت بالرهبة التي هي مقدمة التقوى، ولأن الخطاب بها لما عم العالم والمقلد أمرهم بالرهبة التي هي مبدأ السلوك والخطاب بالثانية لما خص أهل العلم أمرهم بالتقوى التي هي منتهاه "[3]، فوضع الضمير المنفصل وتقديمه له دلالة الاختصاص، فإن كثرة الرهبة وزيادة التقوى للواحد الأحد فيه تعظيم للاختصاص الموجب للكثرة والدلالة الموافقة للمنطوق أن يدل العام على العموم والخاص على الخصوص، وجاء الخطاب بخلاف ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴾ [الانفطار 6]، وهو " خطاب الجمع بلفظ الواحد. وخطاب الواحد بلفظ الجمع نحو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾ فَذَرْهُمْ فِى غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [المؤمنون 51 – 54]، فهو خطاب له (ص) وحده إذ لا نبي معه ولا بعده. ولم يقع في القرآن الخطاب بيا محمد بل يا أيها النبي يا أيها الرسول تعظيماً له وتشريفاً وتخصيصاً بذلك عما سواه وتعليماً للمؤمنين أن لا ينادوه باسمه "[4]، والخاص نحو قوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان 49]، " على سبيل الهزؤ والتهكم بمن كان يتعزز ويتكرم

(1) الخصائص: 264/3.

(2) البرهان في علوم القرآن: 21/2.

(3) أنوار التنزيل: 33.

(4) الإتقان في علوم القرآن: 33/2.

على قومه "[1]، و" إنما هو في الحقيقة الذليل المهان، لكن معناه: ذق إنك أنت الذي كان يقال له: العزيز الكريم "[2]، ومن الخاص ما يفيد التكريم نحو قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾[المائدة 67]، وقد قيل " نجد الخطاب بالنبي في محل لا يليق به الرسول، وكذا عكسه في الأمر بالتشريع العام: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾، وفي مقـــام الخـــاص ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ﴾ [التحريم 1]، وقد يعبر بالنبي في مقام التشريع العام لكن مع قرينة إرادة العموم كقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [الطلاق 1]، ولم يقل طلقت "[3]، ففي التبليغ العام لجميع ما أنزل جاء بالرسول و" ذلك أن بعضها ليس بأولى بالأداء من بعض، وإن لم تؤد بعضها فكأنك أغفلت أداءها جميعا، كما أن من لم يؤمن ببعضها كان كمن لم يؤمن بكلها لإدلاء كل منها بما يدليه غيرها، وكونها كذلك في حكم شيء واحد، والشيء الواحد لا يكون مبلغا غير مبلغ مؤمنا به غير مؤمن به "[4]، وقد يراد بالخاص العموم، نحو قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [الطلاق 1]، أي: إن أردتم الطلاق لدخول المؤمنين معه فقد خص النبي بالخطاب، لأنه إمام الأمة، إذ " خص النداء وعم الخطاب بالحكم؛ لأنه إمام أمته، فنداؤه كندائهم، أو لأن الكلام معه والحكم يعمهم "[5]، فقدم الخاص على العموم، وإن كانوا جميعا مخاطبين أو يقدمه لكونه مخاطبا على الغائبين، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾ [هود 112]، فقد " غلب فيه جانب (أنت) على جانب (مَنْ) فأسند إليه الفعل، وكان تقديره، فاستقيموا، فغلب الخطاب على الغيبة؛ لأن حرف العطف فصل بين المُسند إليهم الفعل "[6]، و" إنما جاز العطف عليه ولم يؤكد بمنفصل لقيام الفاصل مقامه، والمعنى: فاستقم أنت، وليستقم من تاب عن الكفر

---

(1) الكشاف: 507/3.

(2) الخصائص: 461/2.

(3) الإتقان في علوم القرآن: 33/2.

(4) الكشاف: 630/1.

(5) أنوار التنزيل: 742.

(6) البرهان في علوم القرآن: 304/3.

وآمن معك "[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱذۡهَبۡ فَمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ ﴾ [الإسراء 63]، أي " جزاؤك وجزاؤهم فغلب المخاطب على الغائب "[2]، " فأعاد الضمير بلفظ الخطاب، وإن كان (من تبعك) يقتضي الغيبة، تغليبا للمخاطب وجعل الغائب تبعا له، كما كان تبعا له في المعصية والعقوبة، فحسن أن يجعل تبعا له في اللفظ، وهو من محاسن ارتباط اللفظ بالمعنى "[3]، لأن ضمير (جزاؤكم) لم يأتِ على لفظ الغيبة ليناسب (من تبعك) الغائب، وقيل "يجوز أن يكون الخطاب للتابعين على طريق الالتفات"[4]، وهو " نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر تطرية واستدرارا للسامع، وتجديداً لنشاطه وصيانة لخاطره من الملال والضجر، بدوام الأسلوب الواحد على سمعه وهم يسأمون الاستمرار على ضمير متكلم أو ضمير مخاطب، فينتقلون من الخطاب إلى الغيبة، وكذلك أيضا يتلاعب المتكلم بضميره فتارةً يجعله تاءً على جهة الإخبار عن نفسه، وتارةً يجعله كافاً فيجعل نفسه مخاطباً، وتارةً يجعله هاء، فيقيم نفسه مقام الغائب، فلذلك كان الكلام المتوالي فيه ضمير المتكلم والمخاطب لا يستطاب، وإنما يحسن الانتقال من بعضها إلى بعض وهو نقل معنوي لا لفظي، وشرطه أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائدا في نفس الأمر إلى الملتفت عنه ليخرج نحو أكرم زيدا وأحسن إليه، فضمير (أنت) الذي هو (أكرم) غير الضمير في (إليه) "[5]، أما الضمير (كم) فقد جمع التابع والمتبوع في الحكم، مقدما في الخطاب المتبوع على التابعين إذ قدم (أنت) على (كم) مع دخوله في حكمهم وعاد الخطاب بـ(كم) تغليبا للمخاطب؛ لأنه متبوع، كما أن فيه التفاتاً من الغيبة إلى الخطاب تنبيها له على عظم جرمه، إذ يتحمل تبعات من تبعه، كما يتحمل أوزار من تبع أتباعه، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةً يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [النحل 25]، ومن تغليب المخاطبين على الغائبين، قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي

(1) الكشاف: 295/2.

(2) أنوار التنزيل: 379.

(3) البرهان في علوم القرآن: 314/3.

(4) الكشاف: 456/2، أنوار التنزيل: 379.

(5) البرهان في علوم القرآن: 314/3.

﴿ خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة 21]؛ لأنه كما خلق المخاطبين لعلهم يتقون، فكذلك خلق الذين من قبلهم لذلك، " فإن الخطاب في (لعلكم) متعلق بقوله (خلقكم) لا بقوله (أعبدوا) حتى يختص بالناس المخاطبين، إذ لا معنى لقوله (اعبدوا لعلكم تتقون) "(1)، فلم يقصره على المخاطبين، و" لكن غلب المخاطبين على الغائبين في اللفظ والمعنى على إرادتهم جميعا "(2)، وإنما غلّب الخطاب في (لعلكم تتقون)؛ لأن رجاء التقوى للمخاطبين وليس لمن مضى، يدل على ذلك عدم امتناع توجيه الخطاب للكفرة خاصة؛ لأنهم المدعوون حقيقة إلى التقوى، والمعنيون بها لابتعادهم عنها، وتغليب الخطاب يقتضي غلبة أحد المشتركين في الحكم، وتقديم المغلب في الرتبة يدل على ذلك انضمام المغلب في الحكم، وإن كان بريئا منه، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾ [الأعراف 88]، فقد أدخل شعيب عليه السلام في قوله (لَتَعُودُنَّ) بحكم التغليب، إذ لم يكن في ملتهم أصلا حتى يعود إليها "(3)، فقد خوطب (شعيب) عليه السلام بالرجوع إلى ملتهم أو بالانتقال إلى الكفر على ما يحتمل الفعل (عاد) ليكونوا جميعا ملة واحدة، تغليبا للخطاب على الغيبة، إذ الكلام موجه إليه لما قالوا: ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ ﴾ فعطفوا على ضميره الذين دخلوا في الإيمان منهم بعد كفرهم، قالوا (لَتَعُودُنَّ)، فغلبوا الجماعة على الواحد فجعلوهم عائدين جميعا إجراء للكلام على حكم التغليب، وعلى ذلك أجرى شعيب عليه السلام جوابه فقال: ﴿ إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ﴾ [الأعراف 89]، وهو يريد عود قومه، إلا أنه نظم نفسه في جملتهم، وإن كان بريئاً من ذلك إجراء لكلامه على حكم التغليب "(4)، إنّ شعيباً عليه السلام وإن كان بريئاً من الكفر إلا انه هو المعني بملّة قومه وانتقالهم فغلب في الخطاب، لأن الملأ من قومه كانوا كفارا، فتوجهوا بالخطاب إليه؛ لأنه عليه السلام على غير ملتهم، كما أنه رأس أتباعه من المؤمنين، كما خوطب موسى في قوله تعالى:

(1) البرهان في علوم القرآن: 304/3.

(2) الكشاف: 232/1.

(3) البرهان في علوم القرآن: 309/3.

(4) الكشاف: 96/2.

﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه 49]، أي " ويا هارون وفيه وجهان: أحدهما: انه أفرد موسى عليه السلام بالنداء بمعنى التخصيص والتوقف، إذ كان هو صاحب عظيم الرسالة وكريم الآيات.

والثاني: لما كان هارون أفصح لسانا منه على ما نطق به القرآن ثبت عن جواب الخصم الألد "(1)، فقد " خاطب الاثنين ووجه النداء إلى أحدهما وهو موسى؛ لأنه الأصل في النبوة وهارون وزيره وتابعه، ويحتمل أن يحمله خبثه ودعارته على استدعاء كلام موسى دون كلام أخيه لما عرف من فصاحة هارون والرتة في لسان موسى ويدل عليه قوله: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخرف 52] "(2)، فإذا تعلق الأمر بواحد معين أو طائفة معينة توجه الخطاب إليهم بدلالة الظاهر والمضمر والرتبة، تخصيصاً، للإيذان بأن حصوله بأيديهم، لإلزامهم الحجة، وقد يكون عاما و" فائدته الإيذان بأنه خليق أن يؤمر به كل أحد ليحصل مقصوده الجميل "(3)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ ﴾ [البقرة 25]، فلم " يأمر بذلك واحداً بعينه، وإنما كل أحد مأمور به، وهذا الوجه أحسن وأجزل؛ لأنه يؤذن بأن الأمر لعظمه وفخامة شأنه محقوق بأن يبشر به كل من قدر على البشارة به "(4)، فهو خطاب حث وتثبيت وترغيب؛ لأن الأمر حقيق بأن يحصل لعظم فائدته، وقد يكون عمومه لغرض الاعتبار به، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ 51]، فقد " أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم للقصد إلى تفظيع حالهم، وانها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا تخص بها رؤية راء، بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب "(5)، و" جوابه محذوف: يعني لرأيت أمراً عظيماً وحالاً هائلة، و(لو) و(إذ) والأفعال التي

(1) البرهان في علوم القرآن: 240/2.

(2) الكشاف: 539/2.

(3) البرهان في علوم القرآن: 219/2.

(4) الكشاف: 253/1.

(5) البرهان في علوم القرآن: 219/2.

هي فزعوا وأخذوا وحيل بينهم كلها للمضي، والمراد بها الاستقبال، لأن ما الله فاعله في المستقبل بمنزلة ما قد كان ووجد لتحققه "[1]، فلا يهرب أو يتحصن أحد من أمر الله، ودليل العموم الحذف ليشيع نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ [الإنسان 20]، فلم " يرد به مخاطباً معيناً، بل عبر بالخطاب ليحصل لكل واحد فيه مدخل، مبالغة فيما قصد الله من وصف ما في ذلك المكان من النعيم والملك، ولبناء الكلام في الموضعين على العموم لم يجعل مفعولاً ظاهراً ولا مقدّراً ليشيع ويعم "[2]، و" معناه أن بصرك أينما وقع ﴿ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ هذا وللعارف أكبر من ذلك، وهو أن تنقش نفسه بجلايا الملك وخفايا الملكوت فيستضيء بأنوار قدس الجبروت "[3]، فحذف الجواب للتفخيم، لأن السامع يستحضر كل ما يدور في ذهنه وذلك بخلاف ذكره، كما في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴾ [التكاثر 5 – 6]، فان (لو تعلمون) محذوف الجواب و(لترون الجحيم) " جواب قسم محذوف والقسم لتوكيد الوعيد "[4]، و" لا يجوز أن يكون قوله (لترون الجحيم) جوابا له، لأنه محقق الوقوع بل هو جواب قسم محذوف أكد به الوعيد وأوضح به ما أنذرهم منه بعد إبهامه تفخيماً "[5]، لأن " لو لما كانت داخلة بين جملتين معلقة ثانيتهما بالأولى تعليق الجزاء بالشرط أتي باللام علماً على ذلك ثم حذف الثاني للعلم بها لأن الشيء إذا علم وشهر موقعه وصار مألوفا ومأنوسا به لم يبال بإسقاطه "[6]، وقد جاء الوعيد بصورة الخطاب ليحصل المقصود منه بأبلغ عبارة، لأنه يضع المخاطبين على مر العصور في موضع المواجهة زيادة في التهويل والمبالغة في تعظيم الأمر، كما أنه من جانب آخر يكون تسلية وتثبيتا لمن وقع ضحية الطغاة والمجرمين يدل على ذلك ما في (لو) من معنى التمني و" أختلف فيها

(1) الكشاف: 296/3.
(2) البرهان في علوم القرآن: 219/2.
(3) أنوار التنزيل: 775.
(4) الكشاف: 281/4.
(5) أنوار التنزيل: 809.
(6) البرهان في علوم القرآن: 89/3.

على ثلاثة أقوال: الأول إنها قسم برأسه، فلا تجاب كجواب الامتناعية الثاني: إنها الإمتناعية أشربت معنى التمني، لأنها قد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء. الثالث إنها المصدرية أغنت عن التمني، لكونها لا تقع غالبا إلا بعد مفهم تمن "[1]، وأرجحها القسم الثاني، لأنهم قدروا جوابها باللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة 12]، فإن الخطاب للعموم وقيل: " الخطاب للنبي (ص) و(لو) للتمني لرسول الله (ص) كالترجي في ﴿لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [الأنبياء 31]؛ لأنه تجرع من عداوتهم الغصص، فجعله الله كأنه تمنى أن يراهم على تلك الحالة الفظيعة من نكس الرؤوس صما عميا ليشمت بهم. ويجوز أن تكون (لو) امتناعية، وجوابها محذوف، أي لرأيت أسوأ حال يرى "[2]، وفي قوله (امتناعية) نظر، لأنها " تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول، وهذه عبارة ظاهرها أنها غير صحيحة؛ لأنها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعا غير ثابت دائما، وذلك غير لازم؛ لأن جوابها قد يكون ثابتاً في بعض المواضع "[3]، والمطرد فيها قول سيبويه: " وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره"[4]، و" إنما غَرَّ معظم النحويين في ذلك أنهم وجدوا (لو) كثيرا يمتنع جوابها لامتناع الفعل الذي يليها نحو: لو أكلت لشبعت، ولو شربت لرويت، ولو أسلمت لدخلت الجنة، فامتنع الشبع لامتناع الأكل، وامتنع الري لامتناع الشرب وامتنع دخول الجنة لامتناع الإسلام، وإذا حملناها في هذه المثل على مذهب سيبويه كان يقع الشبع لوقوع الأكل والري لوقوع الشرب ودخول الجنة للإسلام "[5]، وفي الآية الكريمة الرؤية واقعة بإخبار الله تعالى عنها، وهي متحققة، لأن المضارع مع (لو) بمعنى الماضي بخلاف (إن)، وجوابها بالماضي الدال على تحقق الوقوع وإنه مقطوع في تحققه، يدل على ذلك إخبار الله تعالى عن حوار الظالمين يوم القيامة في صورة

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 289.

(2) البرهان في علوم القرآن: 219/2 – 220.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 273.

(4) كتاب سيبويه: 224/4.

(5) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: 299.

الخطـــاب في قولـــه: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ ﴾ [سبأ 31]، وهذا " في الآخرة موقفهم وهم يتجاذبون أطراف المحادثة ويتراجعونها بينهم لرأيت العجيب فحذف الجواب "[(1)]، والغرض الاتّعاظ بهم وتسلية للمظلومين، بأن العدالة الإلهية ستقتص من كل ظالم، وسيأخذ جزاءه حتما ولن ينفعه الندم يومئذ، ولما كان هذا الموقع موضع تهويل ومبالغة جاء في صورة الخطاب هزاً للسامع وتحريكا له، أما حذف الجواب فعلم المخاطب أنه لا بد له من جواب، لأن الشرط والجزاء جملة واحدة، والرابط (اللام) وليس الفاء؛ لأن الفاء يحتمل فيها أن تعطف على الجواب المحذوف، فانظر " إلى الفاء الفصيحة في قوله تعالى: ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقـــرة 54]، كيف أفادت: ففعلتم فتاب عليكم"[(2)]، وذلك بخلاف (اللام) التي تأتي جوابا للقسم و(لولا) و(لو) فإنها تحذف لدلالة الكلام عليها، وفيها معنى التأكيد بدليل توكيدها للجملة الاسمية والفعلية مقترنة بـ(إن) و(قد)، وهي مختصة بذلك، فجاءت توكيداً للنسبة الرابطة للجملة وليس لطرف منها، لهذا حذف الجواب معها لعلم المخاطب بها في مواضع التهديد والوعيد والتهويل والتفخيم والتعظيم والمبالغة فيها يدل على ذلك عدم عملها؛ لأن الغالب على الحرف الزائد وغير العامل أن يأتي توكيدا لمعنى النسبة، فجاءت جوابا للقسم و(لو) و(لولا) المركبة من (لو) و(لا)، بدليل مجيء اللام جوابا لهما معا في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الفتح 25]، فقد " حذف جواب (لولا) لدلالة الكلام عليه؛ ويجوز أن يكون (لو تزيلوا) كالتكرير للولا رجال مؤمنون لمرجعها إلى معنى واحد، ويكون (لعذبنا) هو الجواب "[(3)]، والمعنى الواحد هو إثبات الوجود الاسمي والفعلي، لذلك كثر حذف الأجوبة في الخطاب بـ(لو ترى) ولم يحذف في

(1) الكشاف: 290/3.

(2) البرهان في علوم القرآن: 182/3.

(3) الكشاف: 548/3.

الإخبار، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ [السجدة 13]، ففي الخطاب قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ [الأنعام 27]، و ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام 30]، و ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [سبأ 31]، و ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ ﴾ [الأنفال 50]، و ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [السجدة 12] و ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ﴾ [الأنعام 93]، فالجواب في ذلك كله محذوف " تقديره في هذه المواضع لرأيت عجباً أو أمراً عظيماً ولرأيت سوء منقلبهم أو لرأيت سوء حالهم، والسر في حذفه في هذه المواضع أنها لما ربطت إحدى الجملتين بالأخرى، حتى صارا جملة واحدة، أوجب ذلك لها فضلاً وطولاً، فخفف بالحذف، خصوصا مع الدالة على ذلك وحذف الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم، ويجوز حذفه لعلم المخاطب به. وإنما يحذف لقصد المبالغة؛ لأن السامع مع أقصى تخيله يذهب منه الذهن كل مذهب، ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون له ذلك الوقع، ومن ثم لا يحسن تقدير الجواب مخصوصاً إلا بعد العلم بالسياق. وجواب (لو) محذوف؛ لأنه معلوم المعنى، وكل ما علم فإن العرب تكتفي بترك جوابه، ألا ترى أن الرجل يشتم الرجل، فيقول المشتوم: أما والله لولا أبوك... فيعلم أنك تريد لشتمتك "[1]، وكذلك الخطاب في الوعيد الموجع يحذف الجواب؛ لأنه لا يشكل وللمبالغة فيه، لما في الخطاب من مزية المواجهة والتنبيه والتعيين والتحديد والفصل في الأمور، ولإيجاد المعاني بالطلب، فيثبت ما لم يكن موجوداً أصلاً، فجاء للمدح والتكريم وللذم والإهانة، لذلك قيل: " إذا سمعت الله يقول (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ) فأوعها سمعك فإنه خير يُؤْمَر به أو شَرٌّ ينهى عنه، وخطاب الذم نحو: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ [التحريم 7]، ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون 1]، ولتضمنه الاهانة لم يقع في القرآن في غير هذين الموضعين. وكثر الخطاب بـ(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ) على المواجهة وفي جانب الكفار جيء بلفظ الغيبة إعراضاً عنهم كقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [البقرة 6]، ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم ﴾

(1) البرهان في علوم القرآن: 183/3، 187.

[الأنفال 38] "[1]، أي " قل لأجلهم هذا القول وهو (إِن يَنتَهُواْ) ولو كان بمعنى خاطبهم به لقيل: إن تنتهوا يغفر لكم، ونحوه ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف 11]، خاطبوا به غيرهم لأجلهم ليسمعوه "[2]، ومما يؤيد الإعراض عنهم قوله تعالى: ﴿ وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [الأنفال 39]، " فواجه بالخطاب المؤمنين، وأعرض بالخطاب عن الكافرين، ولهذا كان (ص) إذا عتب على قوم قال: ما بال رجال يفعلون كذا فكنى عنهم تكرماً وعبر عنهم بلفظ الغيبة إعراضاً "[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَـٰتٍ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [هود 13 – 14]، فلم يوجه الخطاب إليهم، وإنما الخطاب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وللمؤمنين الذين تحدوهم به، وقيل: هو " خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره "[4]، أي إن الخطاب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم قال للكفار (فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلِ بِعِلْمِ اللّهِ)، بدليل قوله: (فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ)[5]، وقال الزمخشري " فإن قلت: ما وجه جمع الخطاب بعد إفراده وهو قوله – لكم فاعلموا – بعد قوله: (قل)؟ قلت: معناه فان لم يستجيبوا لك وللمؤمنين، لأن رسول الله (ص) والمؤمنين كانوا يتحدونهم. وقد قال في موضع آخر ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ [القصص 50]، ويجوز أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله (ص) "[6]، وأما قوله تعالى (فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ) فلا يقوم دليلاً على أن الخطاب للكفار؛ لأنّ معناه " ثابتون على الإسلام راسخون فيه مخلصون إذا تحقق عندكم إعجازه مطلقاً. وفي مثل هذا الاستفهام إيجاب بليغ لما فيه من معنى الطلب والتنبيه على قيام الموجب وزوال العذر "[7]، وإلزام الحجة لغرض

(1) الإتقان في علوم القرآن: 33/2.
(2) الكشاف: 157/2.
(3) البرهان في علوم القرآن: 230/2.
(4) الإتقان في علوم القرآن: 34/2.
(5) البرهان في علوم القرآن: 245/2.
(6) الكشاف: 261/2.
(7) أنوار التنزيل: 292.

الاعتبار أو إظهار التحسر والحزن على من فرط في جنب الله تعالى، وكان من الهالكين، كما في خطاب الموتى من الكافرين بعد هلاكهم، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٧٨﴾ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ [الأعراف 78 – 79]، فإنّ " ظاهره أن توليه عنهم كان بعد أن أبصرهم جاثمين، ولعله خاطبهم به بعد هلاكهم، كما خاطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل قليب بدر، وقال: إنا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً. أو ذكر ذلك على سبيل التحسر عليهم "[1]، وقال الزمخشري " فإنْ قلت: كيف صح خطاب الموتى وقوله (وَلَكِن لاَّ تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ)؟ قلت: قد يقول الرجل لصاحبه وهو ميت، وكان قد نصحه حياً، فلم يسمع منه حتى يلقي بنفسه في التهلكة: يا أخي كم نصحتك: وكم قلت لك فلم تقبل مني: وقوله (وَلَكِن لاَّ تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ) حكاية حال ماضية "[2]، على سبيل خطاب الاعتبار، إذ " خاطبهم بعد هلاكهم؛ إما لأنهم يسمعون ذلك، كما فعل النبي (ص) بأهل بدر وقال: " والله ما أنتم بأسمع منهم "وإما للاعتبار كقوله: ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ ﴾ [العنكبوت 20]"[3]. كما جرى الخطاب بـ: ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ [البقرة 243]، لمن لم يَرَ ولم يسمع لأنه " يجوز أن يخاطب به من لم ير ولم يسمع؛ لأن هذا الكلام جرى مجرى المثل في معنى التعجب "[4]، وقد يجتمع التعجب والكناية والإنكار في الخطاب على طريق الالتفات والكناية توبيخاً على الكفر، نحو قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [البقرة 28]، فإنّ " معنى الهمزة التي في (كيف) مثله في قولك: أتكفرون بالله، ومعكم ما يصرف عن الكفر ويدعو إلى الإيمان ، وهو الإنكار والتعجب ونظيره قولك: أتطير بغير جناح، وكيف تطير بغير جناح فإنّ قلت: قولك أتطير بغير جناح إنكار للطيران؛ لأنه مستحيل بغير جناح، وأما الكفر فغير مستحيل مع ما ذكر من الإماتة والإحياء

(1) أنوار التنزيل: 212.

(2) الكشاف: 92/2.

(3) البرهان في علوم القرآن: 245/2.

(4) الكشاف: 377/1.

قلت: قد أخرج في صورة المستحيل لما قوي من الصارف عن الكفر والداعي إلى الإيمان. فإن قلت: فقد تبين أمر الهمزة وإنها لإنكار الفعل والإيذان باستحالته في نفسه أو لقوة الصارف عنه فما تقول في (كيف) حيث كان إنكارا للحال التي يقع عليها كفرهم ؟ قلت: حال الشيء تابعة لذاته، فإذا امتنع ثبوت الذات تبعه امتناع ثبوت الحال، فكان إنكار حال الكفر، لأنها تبيع ذات الكفر ورديفها إنكاراً لذات الكفر وثباتها على طريق الكناية وذلك أقوى لإنكار الكفر وأبلغ "[1]؛ لأن الاستخبار بكيف فيه إنكار وتعجب لكفرهم بإنكار الحال، والذات لا تكون إلا على حال، فإن إنكار الحال يعني إنكاراً للذات، و " الخطاب مع الذين كفروا لما وصفهم بالكفر وسوء المقال وخبث الفعال خاطبهم على طريق الالتفات ووبخهم على كفرهم مع علمهم بحالهم المقتضية خلاف ذلك والمعنى أخبروني على أي حال تكفرون "[2]، فإن معنى الاستفهام الإنكار وإن إنكار الحال متضمن لإنكار الذات على سبيل الكناية، فكأنه قيل ما أعجب كفركم مع علمكم بحالكم إن خطاب الناس اتخذ طرقا مختلفة بحسب أحوالهم فإن حال المؤمن ليس كحال الكافر وإن كان الكفر لا يمنع أن يخاطب صاحبه رجاء ألا يمنعه كفره من الرجوع إلى الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها، والمؤمن يزداد بالخطاب ثباتا، وقد ورد الخطاب للناس جميعا، كما ورد خاصا على طريق الالتفات أو التعريض أو التغليب أو المبالغة بأوجه من التأكيد اعتناء بالمخاطب وحثاً له لما يصلحه تفضلا من الله تعالى ورحمة، إذ خاطب الناس بقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة 21]، " لما عدد فرق المكلفين وذكر خواصهم ومصارف أمورهم أقبل عليهم بالخطاب على سبيل الالتفات هزا للسامع وتنشيطا له واهتماما بأمر العبادة وتفخيماً لشأنها وجبراً لكلفة العبادة بلذة المخاطبة و(يا) حرف وضع لنداء البعيد وقد ينادى به القريب تنزيلا له منزلة البعيد إما لعظمته كقول الداعي يا ربّ ويا الله وهو أقرب إليه من حبل الوريد أو لغفلته وسوء فهمه أو للاعتناء بالمدعو له وزيادة

(1) الكشاف: 269/1.

(2) أنوار التنزيل: 22.

الحث عليه، وهو مع المنادى جملة مفيدة.. وإنما كثر النداء على هذه الطريقة في القرآن لاستقلاله بأوجه من التأكيد وكل ما نادى الله له عباده من حيث إنها أمور عظام من حقها أن يتفطنوا لها ويقبلوا بقلوبهم عليها وأكثرهم عنها غافلون حقيق بأن ينادى له بالآكد الأبلغ والجموع وأسماؤها المحلاة باللام للعموم حيث لا عهد"[1]، وذلك من غلبة رحمته تعالى تفضلا منه وإحسانا، إذ أقبل على خلقه جميعا بالحث على العبادة اعتناء بهم عموما ليقبلوا عليه لا فرق بينهم، لأن مرجعهم إليه، فالمصير واحد والنجاة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد: إن أدوات الخطاب لا تؤخذ على ظاهرها، لمخالفتها الظاهر في كثير من المواطن، كالنداء والاستفهام والنهي ونحوها، لأنها تخرج إلى معانٍ يلزم البحث عنها للوصول إلى المراد من الخطاب، ومعرفة المخاطب، وعلة مخاطبته، وما يقتضيه السياق، ففي قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة 132 – 133]، ليس المقصود النهي عن الموت بل عن حالهم المخالفة للإسلام وكذلك الخطاب بالاستفهام عن شهادة اليهود لوصية يعقوب لبنيه، وهم المعاصرون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنكار كتمانهم شهادة أسلافهم، إذ خاطبهم بما يخاطب من شهد الوصية، على تغليب المخاطب على الغائب لحضوره؛ لأنه على سيرته، كما قال تعالى: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة 140]، فقد أنكر على اليهود إدعاءهم اليهودية والنصرانية على الأنبياء و(أم) منقطعة بمعنى بل والهمزة، لأفادتها الإنكار، وقد " اختلف في معناها، فقال البصريون: إنها تقدر بـ(بل) والهمزة مطلقاً. وقال قوم: إنها تقدر بـ(بل) مطلقاً"[2]. فعلى مذهب البصريين يكون معنى قوله تعالى: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ ﴾ (بل أكنتم شهداء)[3]. وقيل: " (أم) منقطعة ومعنى الهمزة فيها الإنكار، أي ما كنتم

(1) أنوار التنزيل: 16.

(2) الجنى الداني في حروف والمعاني: 205.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 212/1.

حاضرين.. أو متصلة بمحذوف تقديره أكنتم غائبين أم كنتم شهداء وقيل: الخطاب للمؤمنين والمعنى ما شهدتم ذلك وإنما علمتموه بالوحي "[1].

إنّ تعيين المخاطب يوجه الكلام الوجه السليم لبيان المراد، كما يبين معنى الأداة، لأنه لو جعلت (أم) منقطعة لكان نفي شهود المخاطبين الوصية، وهو ضد المراد ولو جعلت متصلة لكان نفي شهود المسلمين والخطاب لليهود المعاصرين، كما خاطبهم تعالى بقوله: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا ﴾ [البقرة 72]، ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ [البقرة 55]، وهو ما يقتضيه السياق فالخطاب " لليهود، لأنهم كانوا يقولون: ما مات نبي إلا على اليهودية، إلا أنهم لو شهدوه وسمعوا ما قاله لبنيه وما قالوه لظهر لهم حرصه على ملة الإسلام، ولما ادعوا عليه اليهودية، فالآية منافية لقولهم فكيف يقال لهم (أم كنتم شهداء) ولكن الوجه أن تكون (أم) متصلة على أن يقدر قبلها محذوف، كأنه قيل: أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت ؟ يعني أن أوائلكم من بني إسرائيل كانوا مشاهدين له إذ أراد بنيه على التوحيد وملة الإسلام وقد علمتم ذلك فما لكم تدعون على الأنبياء ما هم منه براء"[2]. إنّ (أم) ليست بمعنى (بل) تماماً؛ لأن ما بعد (بل) محقق وما بعد (أم) قد لا يكون محققاً، بدليل قوله تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ [الزخرف 16]، " فقد علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون: أن الله عز وجل لم يتخذ ولداً ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليبصروا ضلالتهم. ألا ترى أن الرجل يقول للرجل: السعادة أحب إليك أم الشقاء ؟ وقد علم أن السعادة أحب إليه من الشقاء وأن المسؤول سيقول: السعادة، ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه "[3]، وكذلك الحال مع اليهود مع علمهم بالشهادة ولكنهم كتموها فأراد الله في خطابهم تبصيرهم بضلالتهم لكتمانها ورضاهم بذلك، فغلب الحاضرين منهم على الغائبين، و(أم) إما للاستفهام وإما للعطف بمعنى (أي) للرد على استفهام سابق، لأن

---

(1) أنوار التنزيل: 53.

(2) الكشاف: 314/1.

(3) كتاب سيبويه: 173/3.

" (أم) في المعنى تكون ردا على الاستفهام على جهتين: إحداهما: أن تفرق معنى (أي) والأخرى أن يستفهم بها، فتكون على جهة النسق، والذي ينوي بها الابتداء إلا أنه متصل بكلام. فلو ابتدأت كلا ما ليس قبله كلام، ثم استفهمت لم يكن إلا بالألف أو بهل ومن ذلك قول الله: ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [السجدة 1 – 3]، فجاءت (أم) وليس قبلها استفهام فهذا دليل على أنّها استفهام مبتدأ على كلام قد سبقه، وأما قوله: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ ﴾ [البقرة 108]، فإن شئت جعلته على مثل هذا، وإن شئت قلت: قبله استفهام فرد عليه، وهو قول الله: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة 106]، وكذلك قوله: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ۝٦٢ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾: [ص 62 – 63]، فإن شئت جعلته استفهاما مبتدأ قد سبقه كلام وإن شئت جعلته مردوداً على قوله " ما لنا لا نرى رجالاً "[(1)]، أي إنها تحتمل أن تكون منفصلة، وأن تكون منقطعة، لأن (أم) حرف مشترك بين الاستفهام والإخبار فتارة يخلص للاستفهام وأخرى للإخبار وثالثة للجمع بينهما، كما أنه يخرج عنها إلى معان أخر، كما خرجت الهمزة عن الاستفهام الحقيقي إلى التسوية والإنكار والتقرير والتهكم والأمر والتعجب والتنفير والنفي والاستبعاد وغيرها وفي الخبر جرت مجرى (بل) في أنها يستدرك بها بعد النفي والإثبات أو الإيجاب، لأن "معنى(بل): الإضراب عن الأول والإثبات للثاني"[(2)]، وهذا إذا كان ما بعدها مفرداً، فهي حرف عطف، لتقرير حكم الأول في النفي والنهي وإثباته لما بعدها وفي الإيجاب، فهي لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعدها، وإن وقع بعدها جملة كانت " إضراباً عما قبلها إما على جهة الإبطال نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ [المؤمنون 70]، وإما على جهة الترك للانتقال من غير إبطال، نحو: ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝٦٢ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ ﴾ [المؤمنون 62 – 63] "[(3)]، ليست (أم) بمعنى (بل)، إذ لا يصح وضع إحداهما موضع الأخرى

(1) معاني القرآن، للفراء: 71/1.

(2) اللمع في العربية: 176.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 235.

والمعنى واحد، بدليل خروج الاستفهام إلى معانٍ أخر غير طلب الفهم للاستثبات، وبل لا تخرج عن العطف، لذلك احتاجوا إلى الهمزة معها في التقدير لتفسير (أم) المنفصلة، لأن معناها " الإضراب والاستفهام نحو قولهم إنها لا بل أم شاء تقديره: بل أهي شاء، والإضراب على قسمين: تارة يكون إبطالاً وتارة يكون ترك ما سبق واحداً في ذكر غيره من غير إبطال الأول "[1]، والصواب أن (أم) لا تخرج عن الاستفهام، لأنه الأصل في الهمزة قبل التركيب وذلك بخلاف (بل)، فإن (أم) " على ضربين متصلة ومنقطعة، فالمتصلة عديلة الألف، وهي مفرقة لما جمعته (أي)، كما أن (لو) مفرقة لما جمعته، تقول: اضرب أيهم شئت زيداً أم عمراً، فإذا قلت: اضرب أحدهم قلت: اضرب زيداً أو عمراً، والمنقطعة لا تكون إلا بعد كلام تام، لأنها بمعنى (بل) والألف "[2]، لأن معنى (أي) " تبعيض ما أضيفت إليه ولذلك لزمتها الإضافة، وهي أربعة أقسام تكون استفهاماً وجزاء وموصولة وموصوفة "[3].

والخطاب بالهمزة و (أم) يختلف عن تصدر (أم) له، وكذلك مع (بل)، فإن (أم) فيها معنى السؤال بخلاف (بل)، والخطاب في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٠٧﴾ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [البقرة 107 – 108]، فإن (أم) " معادلة للهمزة في (ألم تعلم) أي ألم تعلموا أنه مالك الأمور قادر على الأشياء كلها يأمر وينهي، كما أراد أم تعلمون وتقترحون بالسؤال كما اقترحت اليهود على موسى عليه السلام، أو منقطعة والمراد أن يوصيهم بالثقة به وترك الاقتراح عليه "[4].

وفي الخطاب بـ(ألم تعلم) تغليب، لأنه خطاب للنبي صلى الله عليه وآله والمراد به أمته، وفيه تنبيه وتذكير، كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [الفرقان 45]، والمقصود بالخطاب إقرارهم، ثم جاءت (أم) بمعنى ترك الاقتراح وفيها

(1) النكت الحسان: 289.
(2) التفسير الكبير: 253/3 – 254.
(3) شرح المفصل: 21/4.
(4) أنوار التنزيل: 48.

معنى الاستفهام الإنكاري، فقد " قررهم على ذلك بقوله (ألم تعلم)، أراد أن يوصيهم بالثقة به فيما هو أصلح لهم مما يتعبدهم به وينزل عليهم وأن لا يقترحوا على رسولهم ما أقترحه أباء اليهود على موسى عليه السلام من الأشياء التي كانت عاقبتها وبالاً عليهم "[1]، فقد عدل بالهمزة عن أصلها إلى التقرير، لأن أصلها الاستفهام وفيه معنى التعجب فثبت المعنى بدخولها على (لم) كما أفادت التعجب من الأمر العظيم في (ألم تر) ومعنى أخبرني في دخولها على (رأيت) وإنما الوصية في الخطاب والإقرار بالأخبار، لأنه مقطوع به بخلاف الخطاب، فقد أخبر تعالى بإقرار المشركين وتحقق إنكارهم بقوله: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴾ [المؤمنون 68 – 70]، فإن " إنكار الشيء قطعاً أو ظناً إنما يتجه إذا ظهر امتناعه بحسب النوع أو الشخص أو البحث عما يدل عليه أقصى ما يمكن فلم يوجد، فلا يبالون بقوله وكانوا يعلمون أنه أرجحهم عقلاً وأتقنهم نظراً، لأنه يخالف شهواتهم وأهواءهم فلذلك أنكروه "[2]، والتكرار يفيد التوكيد، فإن (أم) تضمنت الاستفهام فدلت على الإقرار وليس الشك، كما ضمنت معنى العطف لتنوب عن تكرير المفرد والجملة، و" الفصل بين (أو) و(أم) في قولك أزيد عندك أو عمرو وأزيد عندك أم عمرو أنك في الأول لا تعلم كون أحدهما عنده فأنت تسأل عنه وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده، إلا أنك لا تعلمه بعينه فأنت تطالبه بالتعيين"[3]، وقد تجرد عن معنى الاستفهام فتخلص للعطف، كما جردت (أي) من معنى الاستفهام وجعلت وصلة لنداء ما فيه (أل) في نداء ما فيه الألف واللام وكذلك (أم) بدليل دخولها على الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد 16]، ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد و(أم) في أصل الوضع للاستفهام، لأن " المتصلة هي الواقعة في العطف والوارد بعدها وقبلها كلام واحد، والمراد بها الاستفهام عن التعيين فلهذا يقدر بأي وشرطها أن تتقدمها همزة الاستفهام، ويكون

(1) الكشاف: 303/1.

(2) أنوار التنزيل: 457.

(3) المفصل: 305.

ما بعدها مفردا أو في تقديره، والمنفصلة ما فقد فيها الشرطان أو أحدهما وتقدر بـ(بل) والهمزة[1]، لأنها تضمنت معنى الإضراب واختصت (أم) بذلك لما فيها من معنى العطف؛ لأنها لا ترد في أول الكلام، كما أن ما بعدها معلوم ضمنا للمخاطب، فيؤتى بـ(أم) للعدول والانتقال من حال إلى أخرى كالإضراب في (بل) " إلا أن ما بعد (بل) متحقق، وما بعد (أم) مشكوك فيه مسؤول عنه قال علقمة بن عبدة[2]:

هل ما علمت، وما استودعت مكتوم

أم حبلها — إذ نأتك اليوم — مصروم

الشك في إقرار المخاطب وليس في وجوده حقيقة، لأن (أم) مركبة من الهمزة وواو العطف، ولئلا تلتبس بـ(أو) ساكنة الواو أبدلت الواو ميماً، كما أبدلت الواو المتحركة تاء في تراث وتقوى وأبدلت همزة في إفادة وإعادة، وأبدلت ميما في فم وقد قيل: هي (أو) أبدلت الميم من الواو ليحول إلى معنى يريد إلى معنى (أو) "[3]، وليس كذلك، لخلو (أو) العاطفة من معنى الاستفهام وإنما الاستفهام للهمزة التي لها الصدارة في الكلام، فتدخل على حروف العطف، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ ﴾ [البقرة 100]، و ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ ﴾ [البقرة 87]، و ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ [يونس 51]، و ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ [الأعراف 97]، وإثبات المعنى بالإخبار بخلاف طلبه بالخطاب، فالأول بحسب حال المتكلم واهتمامه وعنايته، والثاني بحسب المخاطب، فيعبر بما يناسبه ويوافق حاله ومقامه والغرض من الخطاب التنبيه بالمواجه اهتماماً به تكريماً أو تشريفاً أو توبيخاً أو تعظيماً أو تحريضاً أو تخصيصاً بالمواجهة ونحو ذلك، ودلائل الخطاب أدواته ومنها الضمائر، إذ ينقل الكلام من أسلوب إلى آخر بها بما يناسب المقصود والمراد منه والأصل في الضمير أن يكنى به عن الاسم الظاهر وفائدته الربط، وله دلالات ونكت معنوية، لأن ضمائر الخطاب لها دلالة تختلف عن التكلم والغياب والتغيير فيها يتبعه عدول في المعنى بحسب

(1) البرهان في علوم القرآن: 180/4.

(2) اللمع في العربية: 179.

(3) البرهان في علوم القرآن: 180/4.

المقامات، لأن التكلم والخطاب والغيبة مقامات، والتعبير بها يحدد نمط الكلام وقصد المتكلم، ويبين الغرض ووجه الانتقال عن الأصل هو التنبيه على ما يكون المراد من الكلام، فوضع التكلم موضع الخطاب ووضع الخطاب موضع الغيبة وبالعكس اختيار مشروط بالمناسبة وما يقتضيه السياق والحال ففي قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة 2–5]، جاء عموم الثناء بالغيبة تحقيقاً والتخصيص بالخطاب إسناداً لفظياً، و " إنما اختير للحمد لفظ الغيبة، وللعبادة الخطاب، للإشارة إلى أن الحمد دون العبادة في الرتبة، فإنك تحمد نظيرك ولا تعبده، إذ الإنسان يحمد من لا يعبده، ولا يعبد من لا يحمده، فلما كان كذلك استعمل لفظ الحمد لتوسطه مع الغيبة في الخبر، فقال (الحمد لله) ولم يقل (الحمد لك) ولفظ العبادة مع الخطاب فقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لينسب إلى العظيم حال المخاطبة والمواجهة، على ما هو أعلى رتبة، وذلك على طريق التأدب. وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة، فقال: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة 7]، مصرحاً بذكر المنعم، وإسناد الإنعام إليه لفظاً ولم يقل (صراط المنعم عليهم)؛ فلمّا صار إلى ذكر الغضب روي عنه لفظ الغضب في النسبة إليه لفظاً، وجاء باللفظ متحرفاً عن ذكر الغاضب، فلم يقل (غير الذين غضبت عليهم) تفادياً عن نسبة الغضب في اللفظ حال المواجهة "[1] ليعم الغضب عليهم: غضب الله وغضب الغاضبين لله، ولا يختص بغاضب معين، أمّا النعمة فهي تفضل وخير فإنّ تعالى ينسبها إلى نفسه، لأنّه مولى النعمة، فإنّه " لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء، وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات، فخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات فقيل: إيّاك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة لا نعبد غيرك ولا نستعينه، ليكون الخطاب أدل على أنّ العبادة له لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلاّ به[2]، فإنّ الدعاء بثبوت الحمد لله تعالى لتحققه بالجملة الاسمية، بدليل رفع المصدر واقترانه بـ(أل) الجنسية للدلالة على شمول الثناء، لاستحقاقه ذلك من غير إدعاء متكلم به، فلم يجعله خطاباً ناشئاً منه، أمّا

(1) البرهان في علوم القرآن: 327/3.

(2) الكشاف: 64/1 – 65.

العبادة والاستعانة فلا تكون بالغيبة، لأنّه لم يثبت للداعي ذلك وعلمها عند الله، وإشعاراً منه إلى تجددها واستمرارها ما بقي قادراً عليها ووضع ضمير الخطاب في موضع التكلم له مزية، ووجه معنوي يختاره المتكلم لغرض بيان المقصود ومراعاة للمخاطب، و" وجهه حث السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه، وأنّه أعطاه فضل عناية وتخصيص بالمواجهة، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ [يس 22]، الأصل، " وإليه أرجع فالتفت من التكلم إلى الخطاب، وفائدته أنّه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه، وهو يريد نصح قومه تلطفاً وإعلاماً أنّه يريد لهم ما يريد لنفسه، ثم التفت إليهم، لكونه في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله[(1)]، وفي الخطاب تحذير بدليل ضمير الجمع بعد أن أنكر عليهم ضمناً في كلامه عن نفسه أن يعبد غير الله تعالى، بأنّ مرجعهم وهو معهم إلى الله تنبيها على أنهم مثله في وجوب عبادة من إليه الرجوع، وفي ذلك " تلطف في الإرشاد بإبرازه في معرض المناصحة لنفسه وإمحاض النصح، إذ أراد لهم ما أراد لها والمراد تقريعهم على تركهم عبادة خالقهم إلى عبادة غيره ولذلك قال(وإليه ترجعون) مبالغاً في التهديد"[(2)]، والتخصيص بتقديم المفعول للحصر، أما تقديم متعلق الفعل فلقصر الجهة وتحديد الغاية وتعيين العاقبة، للمبالغة في التهديد فإن المصير لا مفر منه ولا مناص من لقائه، فبعد أن عرض حال الاستقامة التي ينبغي أن يكونوا عليها مثله أقبل عليهم بالمواجهة ليقرعهم بتركها ويلزمهم بتحمل عاقبة الانحراف عنها. وفي وضع التكلم موضع الخطاب مزية أخرى تختلف عن الخطاب، لأن المتكلم يضع نفسه موضع المخاطب، فيبعد عن المواجهة لبيان منزلته، ليكون في التحدي مشعرا بالتحذير، وليجعل المخاطب مدركاً هول المنازلة، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَسۡرَعُ مَكۡرًاۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكۡتُبُونَ مَا تَمۡكُرُونَ ﴾ [يونس 21]، فاختار إضافة الرسل إليه بعد الغيبة بربطها بـ(إلى) للتعليل ومؤكداً النسبة إليه بالتعظيم، فقابل ضمير الجمع بالجمع (تمكرون) للمبالغة في الغلبة والقهر، لأنّه سبحانه " نزّل نفسه منزلة المخاطب "[(3)]،

(1) البرهان في علوم القرآن: 145/3.

(2) أنوار التنزيل: 583.

(3) البرهان في علوم القرآن: 317/3.

والغرض " تحقيق للانتقام وتنبيه على أن ما دبروا في إخفائه لم يخف على الحفظة فضلاً أن يخفى على الله تعالى "(1)، كما أنه " إعلام بأن ما تظنونه خافياً مطوياً لا يخفى على الله وهو منتقم منكم "(2)، وقد أكد ذلك بـ(إن) وهي مشعرة بالقسم لأنها آلة القسم إذ يتلقى بها، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر 1 – 2]، ثم فصل الآية بالخطاب، للدلالة على الإقبال عليهم مُظهراً سوء فعلهم ليكبتهم ويقرعهم بعلمه ما خفي منهم بإلزامهم الحجة لتحقيق جزائهم بما اكتسبوا من جرم، لإضافة الرسل إليه ونسبتهم إليه تعظيماً وترهيباً، ثم صوّر الكتابة بالاستمرار والتجدد تبعاً لاستمرار المكر وتجدده، لأنّ المضارع يصور الحال حاضراً ومستقبلاً وفي وضع الغيبة موضع الخطاب فائدة تختلف عن الخطاب، إذ يجعل المخاطبين في موضع الاختصاص بالمدح أو الذم تعجباً من فعلهم يحكى لغيرهم، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس 22]، فقد " التفت عن (كنتم) إلى (جرين بهم)، وفائدة العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم لتعجبه من فعلهم وكفرهم، إذ لو استمر على خطابهم لفاتت تلك الفائدة"(3)، فقد " عدل عن الخطاب إلى الغيبة للمبالغة كأنه يذكره لغيرهم ليتعجب من حالهم وينكر عليهم "(4)، إذ صرف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة للمبالغة في التعجب من حالهم ليستدعي منهم الإنكار والتقبيح لفعلهم زيادة على تقريعهم بالخطاب؛ لأنّ الخطاب أولاً كان مع الناس ثم التفت عنهم للإشارة إلى اختصاص هؤلاء بفعلهم، فعدل عن الخطاب العام إلى الذم الخاص ببعضهم، ليجعلهم محط حكاية الناس عنهم، مبالغة في ذمهم، كما أن العدول عن مخاطبتهم فيه زيادة في تقبيح فعلهم، ترفعا عنهم. وإشعاراً ببعدهم عن مرضاة الله، لأنهم لم يقابلوا النعمة بالشكر، وتدل الغيبة على تحقق الفعل المذموم، وذلك بخلاف الخطاب؛ لأنه يفيد تحقق ذلك في المستقبل، وقد جاء الماضي للدلالة على

(1) أنوار التنزيل: 276.

(2) الكشاف: 231/2.

(3) البرهان في علوم القرآن: 318/3.

(4) أنوار التنزيل: 276.

وقوعه والقطع في تحققه ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ۝٩٢ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ ﴾ [الأنبياء 92–93]، و" الأصل (فقطعتم) عطفاً على ما قبله، لكن عدل من الخطاب إلى الغيبة، فقيل: إنه سبحانه نعى عليهم ما أفسدوه من أمر دينهم إلى قوم آخرين، ووبخهم عليه قائلاً: ألا ترون إلى عظيم ما ارتكب هؤلاء في دين الله "[1]، فقد " صرفه إلى الغيبة التفاتاً للنعي على الذين تفرقوا في الدين وجعلوا أمره قطعاً موزعة بقبيح فعلهم إلى غيرهم "[2]، و" يقول لهم: ألا ترون إلى عظيم ما ارتكب هؤلاء في دين الله والمعنى: جعلوا أمر دينهم فيما بينهم قطعاً، كما يتوزع الجماعة الشيء ويتقسمونه فيطير لهذا نصيب ولذاك نصيب تمثيلاً لاختلافهم فيه وصيرورتهم فرقا وأحزابا شتى، ثم توعدهم بأن هؤلاء الفرق المختلفة إليه يرجعون فهو محاسبهم ومجازيهم "[3]، فالأصل (وتقطعتم) إلاّ أنّه عدل إلى الغيبة على طريق الالتفات لفائدة النعي على الإفساد وتقبيح فعل الجماعات المتفرقة، والخطاب للناس كافة، لأنه تعالى رب جميع الناس والعبادة لا تكون إلا له لا غير، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخۡتَلَفُواْۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡ فِيمَا فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴾ [يونس 19]، فقد ولدوا على الفطرة واختلفوا بعدها فجعل الله لهم أجلاً معيناً للقضاء بينهم. كما اختلفوا في منازلهم ومراتبهم الاجتماعية، فانعكس ذلك على أسلوب الخطاب، بالأسماء أو بالحروف، أو بخلع الاسمية وإخلاص الحرفية، أو بالعدول بوضع المناسب للسياق، وقد تترك الأعلام إلى الكناية عنها بحسب مقامات المخاطبين تعظيما لهم أو زراية بهم، فيتجنب مخاطبتهم بأسمائهم، و" إنما لم تخاطب الملوك بأسمائها إعظاماً لها، إذ كان الاسم دليل المعنى، وجارياً في أكثر الاستعمال مجراه، حتى دعا ذاك قوماً إلى أن زعموا أن الاسم هو المسمى. فلما أرادوا إعظام الملوك، وإكبارهم تجافوا وتجانفوا عن ابتذال أسمائهم التي هي شواهدهم وأدلة عليهم، إلى الكناية بلفظ الغيبة، فقالوا: إن رأى الملك أدام الله علوه، ونسأله حرس الله

---

(1) البرهان في عوم القرآن: 319/3.

(2) أنوار التنزيل: 436.

(3) الكشاف: 583/2.

ملكه، ونحو ذلك وتحاموا (إن رأيت)، و(نحن نسألك) لما ذكرنا [1]، وليست علة العدول عن الخطاب إلى الغيبة دلالة العلم على مسماه أو دلالة الاسم على معناه الوضعي بل اختيار الأنسب للوصول إلى الغرض، ولعدم اللبس لأن المسمين بالاسم الواحد كثيرون، وكذلك الفصل بين المراتب، والاسم ثابت على مسماه ولكن الأحوال والصفات متغيرة ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران 140]، وإنما هو إخبار تضمن معنى الخطاب للدلالة على المعيار الاجتماعي لأفراده، كما تضمن الخطاب معنى الخبر، لأنهم قد خاطبوا الواحد بلفظ الجمع " وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون 99]، أي ارجعني، وإنما خاطب الواحد المعظم بذلك؛ لأنه يقول: نحن فعلنا، فعلى هذا الابتداء خوطبوا بما في الجواب "[2]، كما خوطب الجمع بلفظ الواحد نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ [الانشقاق 6]، والضمائر ليست أعلاماً ولا أسماء وإنّما هي حضور أو خطاب أو غيبة، لأنها لا تدل على مسمى معين، وفي جعلها أسماء تجوز للمحل أو الموضع الإعرابي الذي تنهض به بدليل خلع الاسمية عنها في التوكيد والخطاب، فليس حضور الاسمية أو خلعها للتعظيم، بل قد يكون في الغيبة وفي الخطاب بحسب المقام والأداة المستعملة والتركيب وغيرها، وقال أبن جني " فإن قيل: فهلا جاز على هذا أن يقال للملك ومن يلحق به في غير الشعر (أنت)، لأن التاء هنا أيضاً للخطاب، مخلوعة عنها دلالة الاسمية؟ قيل: التاء في (أنت) وإن كانت حرف خطاب لا اسماً فإن معها نفسها الاسم، وهو (أن) من (أنت) فالاسم على كل حال حاضر، وإن لم تكن الكاف وليس كذا قولنا (ذلك)، لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف، كما كان له مع التاء في (أنت) اسم للمخاطب نفسه، وهو (أن)، فاعرف ذلك فرقاً بين الموضعين "[3]، وليس المانع الاسمية في (أنت) بل هو مشترك لكل مخاطب مفرد مذكر، ومن يريد التعظيم لا يناسبه الإفراد بل يخاطب بلفظ الجمع، كما أن (أن) ليست اسماً، لأن المشدد منها كالاسم لوقوعها موقعه، أما المخففة

---

(1) الخصائص: 188/2.

(2) البرهان في علوم القرآن: 235/2.

(3) الخصائص: 189/2.

فإنها لا تخرج عن الحرفية بدليل زيادتها، وهي مفسرة للخطاب لمجيئها بمعنى (أي) نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ ﴾ [ص 6] وفائدة الخطاب تتجلى في بيان حال الجمع، بمخاطبته بما سيكون عليه مستقبلاً، وذلك بخلاف الغياب فإنه واقع فيحكى، ففي قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [البقرة 36]، " خاطب آدم وامرأته، ويقال أيضاً: آدم وإبليس، وقال: (اهبطوا) يعنيه ويعني ذريته، فكأنه خاطبهم، وهو كقوله: ﴿ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت 11]، " المعنى – والله أعلم – أتينا بما فينا من الخلق طائعين، ومثله قول إبراهيم: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ ﴾ ، ثم قال: ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ [البقرة 128]، وفي قراءة عبد الله (وأرهم مناسكهم) فجمع قبل أن تكون ذريته، فهذا ومثله في الكلام مما يتبين به المعنى أن تقول للرجل: قد تزوجت وولد لك فكثرتم وعززتم "[1]، وتاء الخطاب تعني الإتيان والمواجهة باللقاء بدليل زيادتها للمطاوعة في أوائل الأفعال الماضية الدالة على أن الحدث فيها مقطوع بوقوعه، و" تزاد في أوائل المضارعة لخطاب المذكر، نحو أنت تقوم وتقعد، ولخطاب المؤنث نحو أنت تقومين وتقعدين، واعلم أنّ التاء تكون اسماً مضمراً نحو تاء قمتُ وقمتَ وقمتِ، وتكون حرفاً للخطاب نحو تاء أنتَ وأنتِ "[2]، وفي الخطاب مزية أخرى، إذ يجمع الماضين والحاضرين، إذا كانوا على ملّة واحدة، أو رضي الحاضر بفعل الغائب فيغلب الحاضر بالنسبة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة 91]، " وليس الذين خوطبوا بالقتل هم القتلة، إنما قتل الأنبياء أسلافهم الذين مضوا فتولوهم على ذلك ورضوا به فنسب القتل إليهم "[3]، وإنما غلب الخطاب للدلالة على تقريعهم وتوبيخهم بدليل إصرارهم على قتل الصالحين من غيرهم، وإشعاراً بالاستمرار على ذلك وتصويراً لعزمهم عليه انتقل من الماضي إلى الحاضر، فجاء المضارع مصوراً لذلك، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة 87]، مصوراً لاستمرارهم

(1) معاني القرآن، للفراء: 31/1.
(2) سر صناعة الإعراب: 176/1 – 188.
(3) معاني القرآن، للفراء: 61/1.

على القتل، فلم يقل قتلتم، وقيل: أراد " الحال الماضية، لأن الأمر فظيع فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب "[1]، وليس كذلك، فان التعبير بالمضارع يفيد ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج 63]، فغلب المضارع لإرادة التصوير واستحضار الصورة في النفوس، وأما الماضي فللتحقيق والوقوع فعلاً، سواء كان ماضياً لفظاً أم معنى، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾ [الإسراء 111]، وجاء بلفظ الغيبة للدلالة على أنّه مقطوع به، ولغرض التأدب " فإن التأدب في الغيبة دون الخطاب "[2]. وقد يلتفت إليه للدلالة على تحققه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [البقرة 83]، فقد جاء (توليتم) " على طريقة الالتفات ولعل الخطاب مع الموجودين منهم في عهد رسول الله (ص) ومن قبلهم على التغليب "[3]، وذلك لتحقق الإعراض عن الميثاق ورفضه فغلب الخطاب على الغيبة للمبالغة في إعراضهم وتوليهم، كما أعترض بـ(تقتلون) على ادعائهم الإيمان بالتوراة فأسند القتل إليهم؛ لأنّه فعل آبائهم وأنهم راضون به وعازمون عليه. والاعتراض بالخطاب كالالتفات والتغليب ونحوها من نعوت المعاني يدل على معنى زائد فيما يساق فيه كالتقرير والتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [يوسف 73]، فاعترض بخطابهم (لقد علمتم)، و" المراد تقرير إثبات البراءة من تهمة السرقة "[4]، ومن تأكيد العظمة والجلال قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة 75 – 76]، فاعترض بقوله (لَّوْ تَعْلَمُونَ) بين الموصوف وهو القسم وصفته (عظيم) للدلالة " على عظيم القدرة وكمال الحكمة وفرط الرحمة ومن مقتضيات رحمته أن لا يترك عباده سدى وهو اعتراض في اعتراض بين المقسم والمقسم عليه و(لَّوْ تَعْلَمُونَ) اعتراض بين الموصوف

(1) الكشاف: 295/1.

(2) البرهان في علوم القرآن: 327/3.

(3) أنوار التنزيل: 17.

(4) البرهان في علوم القرآن: 57/3.

والصفة "[1]، و" المراد تعظيم ما أقسم به من مواقع النجوم وتأكيد إجلاله في النفوس، ولاسيما بقوله (لَّوْ تَعْلَمُونَ) "[2]، وقد يعترض بالخطاب للتبكيت وإلزام الحجة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ [النحل 43 – 44]، فاعترض بقوله: ﴿ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ بدليل تعلق قوله (بالبينات) بـ(نوحي)، أي نوحي إليهم بالبينات وقيل بـ(لا تعلمون) " على أن الشرط في معنى التبكيت والإلزام وقوله – فاسألوا أهل الذكر – اعتراض على الوجوه المتقدمة "[3]، وليس كذلك، لأن الحال من قيود الخبر، لأن (بالبينات) متعلقة بحال، أي مبينين أو بآيات مبينة، لأن " الحال من القائم مقام فاعله وهو (إليهم) على أن قوله (فاسألوا) اعتراض "[4]، " فاعترض بقوله (فاسألوا) بين قوله (نوحي إليهم) وبين قوله (بالبينات والزبر) إظهاراً لقوة الحجة عليهم "[5]، وقد يكون الاعتراض للوعيد على سوء مقالتهم، كما جاء الاعتراض بالخطاب في قوله تعالى: ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ۖ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ .. وَإِن تُكَذِّبُوا۟ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ﴾ [العنكبوت 16، 18]، فاعترض بخطابه لقريش، لأنّ " إيراد قصة إبراهيم ليس إلاّ إرادة للتنفيس عن رسول الله (ص).. فاعترض بقوله (وإن تكذبوا) على معنى أنكم يا معشر قريش إن تكذبوا محمداً فقد كذب إبراهيم قومه وكل أمة نبيها؛ لأن قوله (فقد كذب أمم من قبلكم) لابد من تناوله لأمة إبراهيم، وهو كما ترى اعتراض واقع متصل ثم سائر الآيات الواطئة عقبها من أذيالها وتوابعها، لكونها ناطقة بالتوحيد ودلائله وهدم الشرك وتوهين قواعده وصفة قدرة الله وسلطانه ووضوح حجته وبرهانه "[6]، فقوله تعالى (وإن تكذبوا) " يكون اعتراضاً بذكر شأن النبي (ص) وقريش وهدم مذهبهم والوعيد على سوء صنيعهم توسط بين طرفي قصة من حيث إن مساقها

(1) أنوار التنزيل: 713.
(2) البرهان في علوم القرآن: 58/3.
(3) الكشاف: 411/2.
(4) أنوار التنزيل: 357.
(5) البرهان في علوم القرآن: 60/3.
(6) الكشاف: 201/3.

لتسلية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والتنفيس عنه "[1]، فإن الاعتراض لتوكيد الوعيد والتسلية لقلب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، لأن تكذيبهم لا يضرون به إلا أنفسهم، ليكون عليهم بعد ذلك حسرة وندامة، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ ﴾[آل عمران 119]، وهو" دعاء عليهم بدوام الغيظ وزيادته بتضاعف قوة الإسلام وأهله حتى يهلكوا به "[2]، ففي عز الإسلام ذل لهم وخزي وتبار، وفي التحدي تظهر دلائل الغلبة بإلزام المغلوب ما لا يقدر عليه تعجيزاً له وقهراً لقواه، فلا يدفع عن نفسه الهوان لاندحاره، ولقد تحدى الله تعالى الأنس والجن بالقرآن وأمرهم أن يأتوا بمثله فعجزوا، فقال: ﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ ﴾ [الطور 34]، ﴿ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ ﴾ [هود 13]، ﴿ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ [البقرة 23]، لأنهم " إذا خوطبوا جميعاً وهم الجمع الغفير بأن يأتوا بطائفة يسيرة من جنس ما أتى به واحد منهم كان أبلغ في التحدي من أن يقال لهم ليأت واحد آخر بنحو ما أتى به هذا الواحد، ولأن هذا التفسير هو الملائم لقوله: ﴿ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم ﴾ [البقرة 23]، يعني لا تستشهدوا بالله ولا تقولوا الله يشهد أن ما ندعيه حق، كما يقوله العاجز عن إقامة البينة على صحة دعواه، وادعوا الشهداء من الناس الذين شهادتهم بينة تصحح بها الدعاوي عند الحكام، وهذا تعجيز لهم وبيان لانقطاعهم وانخزالهم، وأن الحجة قد بهرتهم ولم تبق لهم متشبثاً غير قولهم الله يشهد أنا صادقون، وقولهم هذا تسجيل منهم على أنفسهم بتناهي العجز وسقوط القدرة "[3]، إن الإقبال عليهم بالتحدي ومواجهتهم به أبلغ تأثيراً عليهم من جهة مطالبتهم بالمعارضة، ولما لم يتحقق منهم شيء يعارضون به، ثبت عليهم إعجازه، وتحقق بالخطاب تحريكهم وهز أسماعهم وأذهانهم، وجرهم إلى الإقرار بالعجز عن الإتيان بمثله، وذلك ما لا يحصل بالخبر، كما أظهر الخطاب كذب اليهود وتحريفهم للكتاب بقوله تعالى: ﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [آل عمران 93]، حتى يلزمهم الحجة بما هو ناطق به، إذ " أمر بمحاجتهم بكتابهم وتبكيتهم بما فيه من أنه قد حرم عليهم

(1) أنوار التنزيل: 526.

(2) نفسه: 87.

(3) الكشاف: 1/243 – 246.

بسبب ظلمهم ما لم يكن محرما، روي أنه عليه السلام لمّا قال لهم بهتوا ولم يجسروا أن يخرجوا التوراة "[1]، ونحوه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ﴾[الأنعام 150]، فقد " أمره باستحضارهم وهم شهداء بالباطل ليلزمهم الحجة ويلقمهم الحجر، ويظهر للمشهود لهم بانقطاع الشهداء أنهم ليسوا على شيء.. وجيء بالذين للدلالة على أنهم شهداء معروفون موسومون بالشهادة لهم وبنصرة مذهبهم، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾[الأنعام 150]، ولو قيل: هلم شهداء يشهدون لكان معناه: هاتوا أناسا يشهدون بتحريم ذلك "[2]، وفي الإقبال على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالخطاب والإعراض عنهم إشعار بأنه سقط في أيديهم وظهر بطلان ما أدعوه، فلم يقبل عليهم إهانة لهم على سوء فعلهم، وتوجه بالخطاب إلى رؤسائهم وأحبارهم ليكون تخاذلهم أبلغ في التحدي، لأن الخطاب فيه تخصيص بمن يعلم ما في التوراة من تحريم، وقد يكرر خطاب طائفة معينة للمبالغة في تكريمهم وإجلالهم أو تقريعهم وإشعاراً بقبح فعلهم، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ ﴾ [آل عمران 99]، ة " كرر الخطاب والاستفهام مبالغة في التقريع ونفي العذر لهم، وإشعاراً بأن كل واحد من الأمرين مستقبح في نفسه مستقل باستجلاب العذاب "[3]، ولم يخاطبهم بنفسه، بل أمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخاطبهم إشعاراً باحتقار عملهم في حين توجه بعد ذلك إلى مخاطبة المؤمنين بنفسه، لأنهم الأحقّاء بخطابه وإظهاراً لجلالة قدرهم وعظيم شأنهم، فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران 100]، وكرر خطابهم ليقابل تكرار خطاب أهل الكتاب تكريماً لهم وتشريفاً وتثبيتاً لهم، فختم السورة بهم، فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران 200]، أي " غالبوهم في الصبر على شدائد الحرب ولا تكونوا أقل صبراً منهم وثباتاً "[4]، وفي ذلك

(1) أنوار التنزيل: 81.
(2) الكشاف: 60/2.
(3) أنوار التنزيل: 83.
(4) الكشاف: 491/1.

دلالة على تحمل المؤمنين شرف التصدي الدائم وتكريمهم بالشهادة لإعلاء كلمة الله على أعدائه، لذلك خاطبهم مباشرة؛ لأن " خطاب الله تعالى مع العبد من غير واسطة يوجب التعظيم، ألا ترى أنّه تعالى ذكر من أقسام إهانة الكفار، أنه تعالى لا يكلمهم فلو قال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [الكافرون 1]، لكان ذلك من حيث إنه خطاب مشافهة يوجب التعظيم، ومن حيث إنّه وصف لهم بالكفر يوجب الإيذاء فينجبر الإيذاء بالإكرام، أما لما قال (قل يأيها الكافرون) فحينئذ يرجع تشريف المخاطبة إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم وترجع الإهانة الحاصلة لهم بسبب وصفهم بالكفر إلى الكفار، فيحصل فيه تعظيم الأولياء وإهانة الأعداء "[1]، الخطاب بـ(قل) بخلاف خطاب المشافهة، لأن الأول يتولى فيه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الرد على قول طائفة معينة أو سوء فعلهم يعرض الله تعالى عن مخاطبتهم إهانة لهم، وإشعاراً بقبح فعلهم، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [الكافرون 1]، ويعني بهم " كفرة مخصوصين قد علم الله منهم أنهم لا يؤمنون. روي أن رهطاً من قريش قالوا: يا محمد تعبد آلهتنا سنة ونبعد إلهك سنة فنزلت "[2]، وكذلك جاء الخطاب مع المذنبين بوساطة (قل) نحو قوله تعالى: ﴿ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ [الزمر 53]، وهي رد على من قال من أهل مكة " يزعم محمد أنّ من عبد الأوثان وقتل النفس التي حرم الله لم يغفر له، فكيف ولم نهاجر وقد عبدنا الأوثان وقتلنا النفس التي حرم الله فنزلت. وقيل نزلت في وحشي قاتل حمزة رضي الله عنه "[□]. فالخطاب بـ(قل) يكون رداً على سؤال أو تصحيحاً لوهم، وهو مختص بالمشرّع الحكيم لما فيه من فصل في الأمور العظيمة، أما خطاب المشافهة فيؤدي ما لا يؤديه غيره، إذ يكرم فيه المخاطب ويتقرب إليه تلطفاً وتحبباً، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ ﴾ [مريم 42]، فقد " دعاه إلى الهدى وبيّن ضلاله، وأحتج عليه أبلغ احتجاج وأرشقه برفق وحسن أدب إذ لم يصرح بضلاله، بل طلب العلة التي

(1) التفسير الكبير: 137/32 – 138.

(2) أنوار التنزيل: 812.

(3) الكشاف: 403/3.

تدعوه إلى عبادة ما يستخف به العقل الصريح ويأبى الركون إليه، فضلاً عن عبادته التي هي غاية التعظيم ولا تحق إلاّ لمن له الاستغناء التام والإنعام العام، وهو الخالق الرزاق المحيي المميت المعاقب المثيب، ونبّه على أن العاقل ينبغي أن يفعل ما يفعل لغرض صحيح "[1]، وكذلك ذكر الأم يستدعي ترقيقاً واستعطافاً، كما في قوله تعالى: ﴿ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ ﴾ [طه 94]، والابن يصغر زيادة في التحنن والتحبيب، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ [القمان 16]، لأن القرابة تقتضي الرعاية، لذلك " لم يقل قل (تبت يدا أبي لهب وتب) وقال في سورة الكافرون (قل يأيها الكافرون)؛ لأن قرابة العمومة تقتضي رعاية الحرمة، فلهذا السبب لم يقل له قل ذلك؛ لئلا يكون مشافهاً لعمه بالشتم، بخلاف السورة الأخرى"[2]، وكذلك من لا يشافه السفيه كان الله ذاباً عنه وناصرا ومعينا له، لأن الله يدافع عن الذين أمنوا. فقد شافه إبليس بالطرد واللعن والوعيد، فقال: ﴿ فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ ﴾ [الحجر 34 – 35]، ﴿ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿٦٤﴾ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ [الإسراء 64 – 65]، فإن المواجهة بالخطاب أبلغ في إصدار الأحكام من الغيبة، وقد أكدها بـ(إنّ) إشعاراً بالجزم فيها، تشديداً عليه بالعقوبة، لذلك أوصل ضميره العائد بها، للدلالة على طرد ذاته، في حين فصل اللعنة عنها للدلالة على اختصاصه باللعنة، لأنّ تقديم شبه جملة يفيد التخصيص، وحكم الجار والمجرور حكم الاسم المنصوب تقديماً وتأخيراً، إثباتا ونفياً، و(إنّ) تفيد الربط والتعليل، والغرض من جملتها بيان معنى الخطاب، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا ۚ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾ [هود 37]، أي " ولا تراجعني فيهم ولا تدعني باستدفاع العذاب عنهم "[3].

وإذا كان الخطاب بأمر لا ينكر ومعلوم للمخاطب لظهوره، أكّد الكلام بزيادة (ما) تذكيراً بذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴾ [النازعات 45]،

(1) أنوار التنزيل: 406.

(2) التفسير الكبير: 32/168 – 169.

(3) أنوار التنزيل: 296.

أي " لم تبعث لتعلمهم بوقت الساعة الذي لا فائدة لهم في علمه، وإنّما بعثت لتنذر من أهوالها من يكون إنذارك لطفاً له في الخشية منها "[1]، فقد اقتصر البعث على الإنذار لتخصيص المنتفع به، وهو الذي يخاف هولها.

وقد يثبت الأمر وينفى عن المخاطب، إذا دخلت (ما) على الاسم أو همزة الإنكار نحو ما أنت فعلت هذا، وأأنت تفعل هذا ؟ فإن الفعل حاصل ولكنه من غير المخاطب وإذا جاء بعدهما فعل أفادا نفيه عن المخاطب، وأمّا شبه الجملة، فإنّها تثبت وهم المخاطب، نحو ما بهذا أمرتك؛ لأنّها للتخصيص. وإذا اقترنت بالفاء، زادت فائدة الجملة ببيان السبب والعلة فيه، كما في قوله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر 2]، فقد " جعل الأنعام الكثير سبباً للقيام بشكر المنعم وعبادته، وجعله سبباً لترك المبالاة بقول العدو "[2]، وخطاب المشافهة أبلغ في الحث على العمل الصالح والسلوك الحسن والتحريض والتشجيع عليه والتنفير مما يسئ ويشين، ودلائله تكراره مع النداء تأكيداً لقربه، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ [الحجرات 1 – 2]، فإنّ " في إعادة النداء فوائد منها أن يكون في ذلك بيان زيادة الشفقة على المسترشد، كما في قول لقمان لأبنه: ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾[القمان 13]، ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ [القمان 16]، ﴿ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [القمان 17]، لأنّ النداء لتنبيه المنادى ليقبل على استماع الكلام ويجعل باله منه، فإعادته تفيد ذلك، ومنها أن لا يتوهم متوهم أنّ المخاطب ثانياً غير المخاطب أولاً.. ومنها أن يعلم أنّ كل واحد من الكلامين مقصود، وليس الثاني تأكيداً للأول.. ورفع الصوت دليل قلة الاحتشام وترك الاحترام، وأن قوله تعالى (لا ترفعوا أصواتكم) لمّا كان من جنس (لا تجهروا) لم يستأنف النداء، ولمّا كان هو يخالف المتقدم لكون أحدهما فعلاً والآخر قولاً استأنف، كما في قول لقمان (يا بني لا تشرك) وقوله (يا بني أقم

(1) الكشّاف: 216/4.

(2) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 191.

الصلاة) لكون الأول من عمل القلب والثاني من عمل الجوارح، وقوله (يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر) من غير استئناف النداء، لأن الكل من عمل الجوارح "[1]، لأنّ التنبيه بالنداء لقصد إصغاء القلب، فإذا اعتقد عملت الجوارح بلا تكلف " فتعمل بما يمليه هو عليها، لأن (يا) " حرف وضع في أصله لنداء البعيد صوت يهتف به الرجل بمن يناديه، فإذا نودي به القريب المفاطن فذلك للتأكيد المؤذن بأنّ الخطاب الذي يتلوه معنيّ به جداً "[2]، والمراد برفع الصوت الخطاب إذ " يقال جهر بالقول إذا رفع به صوته "[3]، أي لا تخاطبوه كما تخاطبون غيره، و" أن تتعمدوا في مخاطبته القول البيّن المقرب من الهمس الذي يضاد الجهر، كما تكون مخاطبة المهيب المعظم عاملين بقوله عز اسمه ﴿ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ [الفتح 9]، وقيل معنى (لا تجهروا له بالقول) لا تقولوا له يا محمد يا أحمد، وخاطبوه بالنبوة "[4]، و" تكرير النداء لاستدعاء مزيد الاستبصار والمبالغة في الأيقاظ والدلالة على استقلال المنادى له وزيادة الاهتمام به "[5]، وقد تكون المبالغة في النظم لغرض فضاعة المنهي عنه وكراهته، وذلك في خطاب التنفير، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾[الحجرات 12]، ففيه " مبالغات شتّى: منها الاستفهام الذي معناه التقرير، ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولاً بالمحبة، ومنها اسناد الفعل إلى أحدكم والإشعار بأن أحداً من الأحدين لا يحب ذلك، ومنها إن لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الإنسان حتى جعل الإنسان أخاً، ومنها إن لم يقتصر على أكل لحم الأخ حتى جعل ميتاً "[6]، فقد جاء النهي عاماً بدليل عموم كراهة أكل الميتة وعقب على ذلك بقوله (فكرهتموه) تقريراً وتحقيقاً للأوصاف على أفظع وجه، ومنها " أن المغتاب غائب وهو لا يقدر على

(1) التفسير الكبير: 112/28 – 113.
(2) الكشاف: 224/1.
(3) لسان العرب: مادة (جهر).
(4) الكشاف: 554/3.
(5) أنوار التنزيل: 682.
(6) الكشاف: 568/3.

الدفع لما قيل فهو كالميت "[1]، والضمير في (فكرهتموه) عائد إلى الأكل، لأن " قوله تعالى (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ) معناه أيحب أحدكم الأكل، لأن (أن) مع الفعل تكون للمصدر، يعني فكرهتم الأكل (الثاني) أن يكون هو اللحم، أي فكرهتم اللحم (الثالث) أن يكون هو الميت في قوله (ميتاً) وتقديره أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً متغيراً فكرهتموه، فكأنّه صفة لقوله (ميتاً) ويكون فيه زيادة مبالغة في التحذير، يعني الميتة إن أكلت في الندرة لسبب كان نادراً، ولكن إذا أنتن وأروح وتغير لا يؤكل أصلاً، فكذلك ينبغي أن تكون الغيبة "[2]، فجاء التنفير من الغيبة بالمواجهة لعظيم ضررها، وزادها فظاعة بالإقبال عليهم بالإنكار والمبالغة في كراهتها، وذلك ما لا يؤديه الإخبار عنهم، والعدول عن المضارع إلى الماضي للقطع في كراهتها، كما أفاد المضارع زيادة في بشاعة الأكل ويعني الاستمرار في أكل الميتة لمن يصر على الاستمرار بالغيبة، ولا يرتدع عنها، لذلك واجههم بالإقبال عليهم تفضلاً منه سبحانه، ورحمة أن يصيبهم وبإل النهش في أعراض بعضهم بعضاً، فقطع في منع ذلك عليهم وقدم (لا) لأنها أوسع زمناً لإطلاقها بخلاف غيرها من أدوات الجزم.

ومن الخطاب ما يخالف لفظه معناه، " فقد تجد لفظ الأمر في معنى الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم 38]، وقوله عز أسمه ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم 75]، أي فليمدنّ. ووقع أيضاً لفظ الخبر في معنى الأمر، نحو قوله سبحانه: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾ [البقرة 233]، وقولهم: هذا الهلال، معناه: انظر إليه، ونظائره كثيرة "[3]، وأما النهي، فإنّ الظاهر لا يكون مخاطباً وإنما هو منهي عنه، والمخاطب مضمر، وهو المفعول، أما الفاعل فليس مخاطباً، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [الأعراف 27]، فإنّ " النهي في اللفظ للشيطان والمعنى نهيهم عن إتّباعه والافتتان به "[4]، لأنّ " الشيطان

(1) البرهان في علوم القرآن: 250/2.

(2) التفسير الكبير: 135/28.

(3) الخصائص: 301/2.

(4) أنوار التنزيل: 202.

لما بلغ أثر كيده ولطف وسوسته وشدة اهتمامه إلى أن قدر على إلقاء آدم في الزلة لإخراجه من الجنة، فبأن يقدر على أمثال هذه المضار في حق بني آدم أولى، فبهذا الطريق حذر تعالى بني آدم بالاحتراز عن وسوسة الشيطان"(1)، وخطاب بني آدم عام متجدد في كل عصر للإشعار بتذكير بنيه بغواية أبيهم، وقيل: هو خطاب المعدوم، و " يصح ذلك تبعاً لموجود، كقوله تعالى (يا بني آدم) فإنّه خطاب لأهل ذلك الزمان، ولكل من بعدهم وهو على نحو ما يجري من الوصايا في خطاب الإنسان لولده وولد ولده ما تناسلوا بتقوى الله وإتيان طاعته، وإنما جاز خطاب المعدوم، لأنّ الخطاب يكون بالإرادة للمخاطب دون غيره. وأمّا قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل 40]، فعند الأشاعرة أن وجود العالم حصل بخطاب (كن) "(2)، و" قالت المعتزلة هذه الآية دالة على أن المعدوم شيء، لأنه يقول لما أراده (كن فيكون) فهو قبل القول له كن لا يكون، وهو في تلك الحالة شيء، حيث قال: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾ [يس 82]، والجواب أن هذا بيان لعدم تخلف الشيء عن تعلق إرادته به، فقوله (إذا) مفهوم الحين والوقت، والآية دالة على أنّ المراد شيء حين تعلق الإرادة به ولا دلالة فيها على أنه شيء قبل ما إذا أراد، وحينئذ لا يرد ما ذكروه، لأنّ الشيء حين تعلق الإرادة به شيء موجود لا يريده في زمان ويكون في زمان آخر، بل يكون في زمان تعلق الإرادة، فإذا الشيء هو الموجود لا المعدوم لا يقال كيف يريد الموجود وهو موجود فيكون ذلك إيجاداً لموجود "(3)، فهو خطاب الوجود، لأن " ما قضاه من الأمور وأراد كونه فإنّما يتكون ويدخل تحت الوجود من غير امتناع ولا توقف "(4)، لأن (كان) بمعنى وجد وحدث، وهي تامة، وجوابه قد كان إلاّ أنه جاء بصورة المضارع للدلالة على الاستمرار والتجدد يدل على ذلك قراءة الرفع، لأنّها " مردودة على (يقول)، فإنما يقول فيكون، وكذلك قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ [الأنعام 73]، رفع لا غير "(5)، على معنى فهو يكون أي يحدث، و" هو تمثيل

(1) التفسير الكبير: 56/14.
(2) البرهان في علوم القرآن: 252/2.
(3) التفسير الكبير: 110/26 – 111.
(4) الكشاف: 307/1.
(5) معاني القرآن، للفراء: 74/1.

لتأثير قدرته في مراده بأمر المطاع للمطيع في حصول المأمور من غير امتناع وتوقف وافتقار إلى مزاولة عمل واستعمال آلة قطعاً لمادة الشبهة وهو قياس قدرة الله تعالى على قدرة الخلق "[1]، فهو في الحقيقة خبر جاء في صورة الخطاب للدلالة على حصول الأمر بالإرادة بلا مهلة لمطاوعة المأمور بلا تردد، وذلك أبلغ من مجيئه بالطريقة المعتادة في الإخبار عن أمر عجيب، كما يحكى الخطاب للدلالة على مخالفته للحقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ ﴾ [الزخرف 49]، فخاطبوه بالساحر لا بالنبي للدلالة على أنهم غير مهتدين به، لأن " قولهم (إننا لمهتدون) وعد منوي إخلافه، وعهد معزوم على نكثه، معلّق بشرط أن يدعو لهم وينكشف عنهم العذاب، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ﴾ [الزخرف 50]، فما كانت تسميتهم إياه بالساحر بمنافية لقولهم إننا لمهتدون "[2]، فالخطاب ليس على حقيقته لأن قولهم (يا أيها الساحر) يعني " الساحر عندهم لا عندنا وكيف يكون ساحراً عندهم وهم به مهتدون، وكذلك قوله: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ﴾ [النحل 27]، أي شركائي عندكم "[3]، لأن المعنى المراد قد يؤدى بطرق متعددة، فإن " لفظ الاستفهام، إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً، وذلك قولك: مررت برجل أي رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً، وإنما كان كذلك؛ لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية، ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيا، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً، وذلك كقول الله سبحانه: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة 116]، أي ما قلت لهم وقوله: ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس 59]، أي لم يأذن لكم. وأما دخولها على النفي فكقوله (عز وجل) ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف 172]، أي أنا كذلك.. وإنما كان الإنكار كذلك، لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضدّه، فلذلك استحال به الإيجاب نفياً والنفي

(1) أنوار التنزيل: 588.

(2) الكشاف: 491/3.

(3) الخصائص: 461/2.

إيجابا " [(1)]، نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ أَوۡ تَهۡدِي ٱلۡعُمۡيَ ﴾ [الزخرف 40]، وهو " إنكار تعجيب من أن يكون هو الذي يقدر على هدايتهم، وأراد أنه لا يقدر على ذلك منهم إلاّ هو وحده على سبيل الإلجاء والقسر كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ﴾ [فاطر 22] [(2)]، وكذلك الأمر فإنّه يؤدّى بالخبر، وهو ما يقابل الخطاب بالطلب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ ﴾ [البقرة 228]، و" أصل الكلام وليتربص المطلقات، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنّه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص، فهو يخبر عنه موجوداً، ونحوه قولهم في الدعاء رحمك الله، أخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة كأنما وجدت الرحمة فهو يخبر عنها، وبناؤه على المبتدأ مما زاده أيضاً فضل تأكيد، ولو قيل ويتربص المطلقات لم يكن بتلك الوكادة "[(3)]، لأن تقديم المحدث عنه آكد من تقديم الحديث، وأما الإخبار فللدلالة على سرعة استجابة الأشياء للتكوين والإيجاد، جاء الأمر في صورة الخطاب للجمع بين معنيي المطاوعة والمواجهة، ولم يأت على شكل خبر ابتداء للحصول على المعنى الزائد وهو المبالغة وليس أصله خبراً، للاختلاف في الدلالة، و" ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلاّ لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظاً له وعلى صدد من الهجوم عليه "[(4)]، وكذلك الخطاب أصل الكلام ، كما ذهب سيبويه، إذ جعل النداء أول الكلام وأصله، لأنّ " أول الكلام أبداً النداء، إلاّ أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلّم عليك، فلما كثر وكان الأول في كل موضع، حذفوا منه تخفيفاً؛ لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم، حتى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة "[(5)]، و" هذا على افتراض أنّ الكلام كله قائم على مخاطبة

(1) الخصائص: 269/3.
(2) الكشاف: 489/3.
(3) الكشاف: 365/1.
(4) الخصائص: 464/2.
(5) كتاب سيبويه: 208/2.

شخص لأخر أو آخرين، ولاشك أنه ليس الكلام كله على هذا النحو، فإن هناك كلاماً يخرج عن هذا النحو فلا يصح فيه ما قال سيبويه، وذلك نحو قولك: الحمد لله رب العالمين، وسبحان ربي العظيم، وكقولك متحسراً ذهب الشباب فما له من عودة، وكقول مريم عليها السلام وقد ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴾ [مريم 23]، فهي تكلم نفسها ولا تخاطب أحداً"[1]، إن الخطاب يوجب رفع الصوت للنطق بما ينبه المخاطب، والكلام قد لا يكون برفعه أو لغائب أو لميت، وإن إثبات معانيه بالأفعال والحروف النائبة عنها، وقد زيدت أحرف الخطاب عليها، والزائد ليس أصلاً، فقد زادوا التاء في أوائل الأفعال لخطاب المذكر والمؤنث، كما زادوها في أنتَ وأنتِ، وسلب من الكاف الاسمية لأجل الخطاب في أسماء الإشارة، و" اقتصر في علامة المخاطبين وعددهم على ما بعد التاء في قولك للرجل: أرأيتك زيداً ما صنع ؟ وللمرأة: أرأيتكِ زيداً ما فعل ؟ وأرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكن بفتح التاء البتة، لأنها أخلصت اسماً وجعلت علامة الخطاب والعدد فيما بعد، ونحو من الكاف في ذلك وهنالك وإياك، الكاف في قولك للرجل هاكَ وللمرأة هاكِ، فالكاف هنا حرف لمعنى الخطاب.. ويدلك على أنّ الكاف في هاكَ وهاكِ حرف لا اسم إيقاعهم موقعها ما لا يكون اسماً على وجه، وذلك قولك هاء وهاء، وعلى هذا قوله عز وجل: ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة 19][2]، ومما يدل على أن هاء للخطاب حذف مفعوله لأنه بمعنى خذ، فأن " ها أسم خذ وفيه لغات أجودها هاء يا رجل وهاؤما يارجلان أو امرأتان وهاؤم يارجال وهاؤن يانسوة ومفعوله محذوف و(كتابيه) مفعول اقرؤوا، لأنه أقرب العاملين، ولأنه لو كان مفعول هاؤم لقيل أقرأوه "[3]، فإن (ها) أسم فعل بمعنى خذ، وفيه لغتان إحداهما بالكاف مفردة ومثناة ومجموعة، وهي حرف وليست ضميراً، لأن الهاء حرف هش لين فخصص الخطاب به وبالكاف وأكد بالفتح للمذكر وبالكسر للمؤنث وبالضم مع الميم والألف والنون في التثنية والجمع. والكاف في ذلك حرف، لأن اسم

(1) الجملة العربية والمعنى: 295.

(2) سر صناعة الإعراب: 310/1.

(3) أنوار التنزيل: 756.

الفعل لا يضاف والخطاب يكون بأسماء وحروف والنداء خطاب والمنادى مخاطب، وخطابه معنى زائد على أسمه، لوقوعه موقع المضمر، بدليل بنائه العارض عليه؛ لأن الأسماء المتمكنة معربة؛ لأنها جعلت للغيبة، وكل أسم ظاهر غائب بدليل عودة الضمير عليه بالغياب، وإنما " بني لوقوعه موقع غير المتمكن، ألا ترى أنه وقع موقع المضمر، والمتمكنة من الأسماء إنما جعلت للغيبة فلا تقول: قام زيد وأنت تحدثه عن نفسه، إنما إذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتي بضميره فتقول قمت والنداء حال خطاب والمنادى مخاطب، فالقياس في قولك يا زيد أن تقول يا أنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلاً عليه ومما لا يلتبس نداؤه بالمكنى فيناديه بالمكنى على الأصل فيقول يا أنت، غير أن المنادى قد يكون بعيداً منك أو غافلاً، فإذا ناديته بـ(أنت) أو إياك لم يعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره فجئت بالاسم الذي يخصه دون غيره "(1)، والحرف الذي يختص بالخطاب الكاف والتاء، أمّا الياء فإنها تنبيه يستدعي المواجهة، فقدروا (أنت) وفروعه والبناء العارض فيه دليل على أن الخطاب عارض وليس أصل الكلام؛ لأن " معاني الكلام كلها معانٍ لا تتصور، إلاّ فيما بين شيئين والأصل، والأول هو الخبر "(2)، يدل على ذلك بناء الخطاب على ما مضى نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف 39]، لأن معناه " أنكم عدمتم سلوة التأسي بمن شارككم في العذاب لأجل ظلمكم فيما مضى، كما قيل في نظيره ﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴾ [الدخان 49]، أي ذق بما كنت تعد في أهل العز والكرم، وكما قال الله تعالى في نقيضه ﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـَٔۢا بِمَآ أَسۡلَفۡتُمۡ فِي ٱلۡأَيَّامِ ٱلۡخَالِيَةِ ﴾ [الحاقة 24]، ومن الأول قوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴾ [البقرة 61]، ومثله في الشعر كثير"(3)، فإن الظلم في الدنيا سبب العذاب، فجاء العذاب عقيبه، فكان خطابهم بحسب ما قدموا، إذ أخبر عن ظلمهم ضمن سياق الخطاب بدليل المجاورة الزمانية (اليوم إذ) ومعنى (إذ ظلمتم): " إذ صح ظلمكم وتبين ولم يبق لكم ولا

(1) شرح المفصل: 129/1 – 130.

(2) دلائل الإعجاز: 405.

(3) الخصائص: 173/2.

لأحد شبهة في أنكم كنتم ظالمين وذلك يوم القيامة وإذ بدل من اليوم "[1]، والاستخبار يكون بعد الخبر، وقد يخرج لمعنى التعظيم والتحقير والتفخيم والتوبيخ ونحوها، يدل على ذلك سلب معنى الاسمية من (الكاف) وإخلاصها حرفاً للخطاب مع المبهمات، والخلع لا يكون أصلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [يوسف 32]، ولم تقل فهذا، وهو حاضر، تعظيماً له، " فوضع ذلك موضع هذا رفعاً لمنزلة المشار إليه "[2]، كما جمع (ذلكن) مراعاة لأصل الاسمية في الكاف، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الأعراف 22]، وهو" عتاب من الله تعالى وتوبيخ وتنبيه على الخطأ حين لم يتحذرا ما حذرهما الله من عداوة إبليس "[3]، وقد جردت الكاف للخطاب فيهما، لأنها لا موضع لها من الإعراب، " فالتي تأتي للخطاب مجردة من الاسمية وذلك نحو كاف ذلك وتيك وتلك وأولئك، ومن العرب من يقول ليسك زيدا، أي ليس زيدا، والكاف لتوكيد الخطاب، ومن ذلك كاف ذانك وتانك وأبصرك زيدا أي أبصر زيدا، وكاف النجاءك، إذا أردت: أنج وكاف قوله عز أسمه ﴿ قَالَ أَرَءَيۡتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمۡتَ عَلَىَّ ﴾ [الإسراء 62]، فهذه الكاف في هذه المواضع كلها حرف يفيد الخطاب وليست باسم "[4]، إن دوال الخطاب تبين دلالته، وهي التي استدل بها على خرق الحدود النحوية بالتطفل والسلب والخلع والمشابهة، لأنها درست على أنها عوامل نحوية ووظيفية في التأليف، كما درست على أنها دوال نسبة تامة أو ناقصة عند الأصوليين، وهي دوال أسلوبية وبيانية عند البلاغيين، وهي طارئة على دوال الماهية، لأنها مواد اللغة المعجمية، وتركيبها حين توصل ببعضها، لأنها بحاجة إلى رابط يجمعها ويضم إحداها إلى الأخرى، ويدل على المحذوف منها وجوبا وجوازاً وتقديماً وتأخيراً وإظهاراً وإضماراً وتعريفاً وتنكيراً، وهي دوال التراكيب خبراً وإنشاءً وأصلاً وفرعاً، " ألا ترى أن الخبر أول معاني الكلام وأقدمها والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتب عليه "[5]؛ لأن فائدة الجملة

(1) الكشاف: 489/3.

(2) أنوار التنزيل: 314.

(3) الكشاف: 73/2.

(4) سر صناعة الإعراب: 307/1 – 308.

(5) أسرار البلاغة: 338.

عند البلاغيين قائمة على الإثبات والنفي، وعلى العامل والمعمول عند النحويين وعلى النسبة عند الأصوليين، فقد جعلوا آلة الخطاب دالة على النسبة؛ لأنهم " بحثوا في مدلول آخر للجملة لم يتعرض له النحاة ولا البلاغيون، هو ما سموه (مفهوم المخالفة) أي إن الجملة المقيدة بما لها من أدوات نحوية أو تركيب خاص، تدل على معنى يطابق ظاهر نصها، هو الحكم بثبوت النسبة عند ثبوت القيد وسموه (المنطوق) وتدل على معنى آخر يناقض معنى المنطوق به هو الحكم بنفي النسبة عند انتفاء القيد وسموه (المفهوم) "[(1)]، ومفهوم الخطاب بحسب آلته، وترتيب أجزائه وعلاقة بعضه ببعض، لقيامه على المواجهة في الحوار والمجادلة بالحجج بدليل قوله تعالى: ﴿وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾ [ص 23]، أي " غلبني في مخاطبته إياي محاجة بأن جاء بحجاج لم أقدر رده "[(2)]؛ لأنه " أراد بالخطاب مخاطبة المحاج المجادل "[(3)]، والغرض من المحاجة الوصول إلى ما يأتي:

1) إثبات ما يدفعه المخاطب وينفيه، أو بالعكس إقراراً بالأمر وتوكيداً له حتى يخرج الخطاب إلى الخبر، كما تخرج " الهمزة عن الاستفهام إلى التقرير، ألا ترى أن التقرير ضرب من الخبر، وذلك ضد الاستفهام ويدل على أنه قد فارق الاستفهام امتناع النصب بالفاء في جوابه والجزم بغير الفاء في جوابه، ألا تراك لا تقول: ألست صاحبنا فنكرمك كما تقول لست صاحبنا فنكرمك، ولا تقول في التقرير: أأنت في الجيش اثبت اسمك، كما تقول: ما اسمك أذكرك أي إن أعرفه أذكرك، ولأجل ما ذكرنا من حديث همزة التقرير ما صارت تنقل النفي إلى الإثبات، والإثبات إلى النفي وذلك كقوله:

ألستم خير من ركب المطايا   وأندى العالمين بطون راح

أي (أنتم كذاكم)[(4)].

---

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 308.

(2) أنوار التنزيل: 601.

(3) الكشاف: 369/3.

(4) الخصائص: 463/2 – 464.

2) كشف حال المخاطب من خلال سماع رده، إعداداً لما بعده مما يتوقعه، تبكيتاً له وتقريعاً، أو حثّاً وتحريضاً أو تنبيهاً من غفلة، كما جرت مخاطبة اليهود بقوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [البقرة 40]، و" لم يذكروا في القرآن إلاّ بهذا دون يا بني يعقوب وسره أن القوم لما خوطبوا بعبادة الله، وذكروا بدين أسلافهم؛ موعظة لهم وتنبيها من غفلتهم سموا بالاسم الذي فيه تذكرة بالله فإن (إسرائيل) اسم مضاف إلى الله سبحانه في التأويل، ولهذا لما دعا النبي (ص) قوماً إلى الإسلام يقال لهم (بنوا عبد الله) قال: يا بني عبد الله، إن الله قد حسن اسم أبيكم " يحرضهم بذلك على ما يقتضيه اسمه من العبودية، ولما ذكر موهبته لإبراهيم وتبشيره به قال: يعقوب، وكان أولى من إسرائيل، وإن كان اسم يعقوب عبرانيا، ولكن لفظه موافق للعربي من العقب والتعقيب، فأنظر مشاكلة الاسمين للمقامين فإنه من العجائب "[(1)].

3) الإساءة للمحسن والعتو على المنعم إظهاراً للبطر والكبر، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَ ﴾ [البقرة 258]، فإن قوله (أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ) " متعلق بحاج على وجهين: أحدهما حاج لأن آتاه الله الملك على معنى أن إيتاء الملك أبطره وأورثه الكبر والعتو فحاج لذلك، أو على أنه وضع المحاجة في ربه موضع ما وجب عليه من الشكر على أن أتاه الله الملك، فكان المحاجة كانت كذلك كما تقول: عاداني فلان لأني أحسنت إليه تريد أنه عكس ما كان يجب عليه من الموالاة لأجل الإحسان، ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة 82]، والثاني: حاج وقت أن آتاه الله الملك.. ولكن إبراهيم لمّا سمع جوابه الأحمق لم يحاجه فيه، ولكن انتقل إلى مالا يقدر فيه على نحو ذلك الجواب ليبهته أول شيء، وهذا دليل على جواز الانتقال للمجادل من حجة إلى حجة "[(2)]،

(1) البرهان في علوم القرآن: 1/160 – 161.

(2) الكشاف: 1/387 – 388.

فقد " أعرض إبراهيم عليه السلام عن الاعتراض عن معارضته الفاسدة إلى الاحتجاج بما لا يقدر فيه على نحو هذا التمويه دفعا للمشاغبة، وهو في الحقيقة عدول عن مثال خفي إلى مثال جلي من مقدوراته التي يعجز عن الإتيان بها غيره لا عن حجة إلى أخرى ولعل نمرود زعم أنه يقدر أن يفعل كل جنس يفعله الله فنقضه إبراهيم بذلك وإنما حمله عليه بطر الملك وحماقته "[1]، فإن المخاطب قد وقف على أمر يتعجب منه، لأن فيه ضرباً من امتحان الله خلقه، فمنهم من يحاجج بطراً وحماقةً، فهذا يرد بالحجة الدامغة، ولا يتحاور معه بطول الاحتجاج لحماقته، فإن نمرود لا يستطيع أن يأتي بالشمس من المغرب فتبين عجزه، " وأما معنى احتجاجه على إبراهيم بأنه يحيي ويميت وترك إبراهيم مناقضته في الإحياء والإماتة، فمن أبلغ ما يقطع به الخصوم ترك الإطالة والاحتجاج بالحجة المسكتة لأنّ إبراهيم لما قال له " فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فات بها من المغرب " كان جوابه على حسب ما أجاب في المسألة الأولى أن يقول: فأنا افعل ذلك فتبين عجزه وكان في هذا إسكات الكافر، فقال الله عز وجل (فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ) وتأويله أنقطع وسكت متحيراً "[2]، ومنهم من غفل قلبه عن الحق فلا ينفع معه حوار ولا جدال، وهو المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾ [الكهف 28]، أي " ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا.. أي لا تطع من فعل كذا وفعل كذا "[3]، أو " وجدناه غافلاً عنه كقولك أجبنته وأفخمته وأبخلته، إذا وجدته كذلك أو من أغفل إبله إذا تركها بغير سمة، أي لم نسمّه بالذكر ولم نجعلهم من الذين كتبنا في قلوبهم الإيمان "[4]، ولا يكون (أغفلنا) بمعنى منعنا أو صددنا بدليل (واتبع) بالواو وليس بالفاء للمطاوعة، نحو أعطيته فأخذ فالخطاب حوار بين طرفين في أمر ما يتطلب فكراً راقياً وعقلاً مدركاً متحفزاً برد الحجة

(1) أنوار التنزيل: 84.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 341/1.

(3) الخصائص: 255/3.

(4) الكشاف: 482/2.

واختياراً واعياً لآلته بحسب المقام وحال المخاطب، وترتيباً دقيقاً لمفرداته بما يناسب الغرض ويحقق المقصود بأبلغ عبارة خبراً كانت أم إنشاء، لأن الخطاب قد يؤدي بطريقة الإخبار توبيخاً أو اتعاظاً للدلالة على أن المخاطب قد سارع إلى الأمتثال للأمر أو يؤدي بطرق الإنشاء حثاً أو تحريضاً أو تبكيتاً أو تقريعاً على فعل قبيح أو تكريماً وتشريفاً لفعل حسن أو قول فصل، أو إجلالاً لمكانة ورفعاً لها أو تعريضاً بها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ﴾ [القلم 10-11]، ويشكل الخطاب بآلاته المتعددة معنى زائداً على الإثبات والنفي في الكلام لمدلولاته الكثيرة ونكته المعنوية التي يتبارى بها فحول الخطاب، لأنه يظهر قدراتهم الكلامية، وهو معيار الغلبة ومقياس النباهة في الاستعمال الموافق للموقف والمناسب للحوار بحسب المقامات، فاقتضى عدولاً في الصيغة والضمير وتغييراً في الرتبة وتنزيلاً للمتعدي منزلة اللازم وتضميناً لجمع المعاني، أو حذفاً للتعميم أو زيادة للتخصيص أو سلباً لمعنى لإثبات غيره أو تكريراً للمبالغة في المدح أو الذم أو بوضع الظاهر موضع المضمر والمتصل موضع المنفصل والوصل بدل الفصل وغير ذلك مما يستدعيه المقام باختيار المتكلم، لأن الخطاب باب واسع يضم فروعاً كثيرة وفيه إشعار بالمستقبل، إذ تدل الأفعال الماضية فيه على تحققها في المستقبل، فيكون الخطاب قرينة زمنية تساهم مع الصيغ والسوابق واللواحق في تحديد المجال الزمني، كما أن المطابقة في الخطاب وعدمها، لها دلالة التوكيد أو العموم والخصوص، بحسب حال المخاطب، فإذا كان يشترك فيه مجموعة على قدر من المساواة فيما بينهم أكده بالمطابقة، نحو قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ ﴾ [يوسف 37]، وقوله: ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [يوسف 32]، فطابق تأكيداً للجمع في المواجهة، وقد يخرج عن المطابقة إذا كان المخاطب مبهما لا يتعلق بمعين، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ۖ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴾ [ق 19]، وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ [البقرة 232]، فالخطاب لكل سامع ولا يخص أحداً دون غيره، في حين أكد الجمع في قوله

تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ ﴾ [المجادلة 3]، فجاء بالجمع وفي البقرة بالإفراد؛ لأن " الخطاب للجميع في الآيتين وسبب ذلك، والله أعلم: أن الوعظ في آية المجادلة أشد وآكد، وهو في حكم الظهار بخلاف الطلاق، ولذ أكد الواعظ فيه وشدد على منعه فقال في الظهار (ذلكم توعظون به)، وقال في الطلاق (ذلك يوعظ به) " [1]، فغلب جانب الواحد المذكر والمخاطب جميع الأمة، وقد يكون التشديد والتوكيد في المحرمات دون المباحات، للتنفير منها، وفيما يعم الجميع في الخير والشر، فقد جمع في آية البقرة بين الإفراد والمطابقة، فقال: ﴿ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ [البقرة 232]، فجاء بالإفراد أولاً، لأن الطلاق يقع لأفراد، ولا يتصف به الجميع في حين جمع (ذلكم)؛ لأنه يعم الجميع بالتطهير، وهو أمر مطلوب عام يهمهم جميعاً، كما جمع في قوله تعالى: ﴿ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ [الأعراف 141]، لما كان البلاء يلحقهم جميعاً، وهو محنة عظيمة، إذ يسومهم فرعون سوء العذاب فأنجاهم الله منه، وعموم الخطاب قد يقصد به الاتعاظ والاعتبار أو التوبيخ أو التبكيت، وهو" كالتقريع والتعنيف.. بكّته تبكيتاً إذا قرعه بالعذل تقريعاً، وبكّته بالحجة أي غلبه "[2]، وذلك في خطاب الواحد والمراد أتباعه تغليبا له، لأنه سيدهم وإمامهم، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى ﴾ [الأعراف 143]، فلم يطلب الرؤية لنفسه وهو أعلم الناس بالله تعالى وصفاته، وإنما طلبها قومه فتبرأ من فعلهم ووبخهم، ثم لما لجوا في الطلب وتمادوا في اللجاج طلبها حكاية عنهم لتبكيتهم، وقيل " أي قد خاطبتني من حيث لا أراك والمعنى أرني نفسك "[3]، وليس كذلك، لأنه " كيف يكون طالبه، وقد قال حين أخذت الرجفة الذين قالوا أرنا الله جهرة ﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ ﴾ [الأعراف 155]، فتبرأ من فعلهم ودعاهم سفهاء وضلالا. فما كان طلب الرؤية إلاّ ليبكت هؤلاء الذين دعاهم سفهاء وضلالاً

(1) معاني النحو: 1/95 – 96.
(2) لسان العرب: مادة (بكت).
(3) معاني القرآن وإعرابه: 2/373.

وتبرأ من فعلهم وليلقمهم الحجر، ولأنه إذا زجر عما طلب وأنكر عليه في نبوته واختصاصه وزلفته عند الله تعالى وقيل له لن يكون ذلك كان غيره أولى بالإنكار، ولأن الرسول إمام أمته، فكان ما يخاطب به أو ما يخاطب راجعا إليهم "(1)، كما قال الحواريون لعيسى ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [المائدة 112 – 114]، فلما " رأى أن لهم غرضاً صحيحاً في ذلك وأنهم لا يقلعون عنه فأراد إلزامهم الحجة بكمالها "(2)، و" إنما سأل عيسى وأجيب ليلزموا الحجة بكمالها ويرسل عليهم العذاب إذا خالفوا"(3)، وهذا خطاب اختصاص بأولي الأمر والنهي للتعريض بغيرهم، وهم المقصودون فيه فإن الخطاب جرى على غير المراد منه حقيقة، لأن المخاطب غير معني به ولكنه غلب للدلالة على التبكيت وإلزام الحجة وبيان الإنكار. وقد جاء ذلك بحسب الأمر من الله تعالى، ليكون الرسول شاهداً عليهم لقربه من الله ومكانته حمل مهمة التبليغ، كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾ [الأحزاب 1] " الخطاب له والمراد المؤمنون؛ لأنه (ص) كان تقياً، وحاشاه من طاعة الكافرين والمنافقين، والدليل على ذلك قوله في سياق الآية: ﴿ وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب 2]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [يونس 94]، بدليل قوله في صدر الآية بعدها: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى ﴾ [يونس 104] "(4)، فقد خصه أولاً بالخطاب لقربه من الله تعالى ولمكانته بالاصطفاء، ثم بيّن المقصود بخطاب الجمع، إذ شافهه إكراماً له ثم أمره أن يواجههم بما قضى الله وحكم، وهو حكم رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)،

---

(1) الكشاف: 113/2.

(2) أنوار التنزيل: 166.

(3) الكشاف: 654/1.

(4) البرهان في علوم القرآن: 242/2.

لأنـه (صـلى الله عليـه وآلـه وسـلم) ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم 3 – 4].

جاء الخطاب على غير ظاهره تعريضاً بحال الغائبين لإلزامهم الحجة، كما أفاد الخطاب معنى المطاوعة، للدلالة على سرعة الاستجابة، وذلك بخروج الخطاب إلى الخبر مع مطاوعة المخاطب له، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ [البقرة 65]، لأن " قوله (كونوا) ليس بأمر، إذ لا قدرة لهم عليه، وإنّما المراد به سرعة التكوين، وإنهم صاروا كذلك كما أراد بهم "[1].

إن غلبة المطاوعة على الخطاب الذي يعني الطلب، لا يُخرج المخاطبين عن الفاعلية، لأنهم استجابوا للطلب، ففعلوا طائعين، إذ لم يمانعوا، بل بادروا إلى سرعة القيام بالفعل، فكانوا فاعلين في اصطلاح النحويين، لأن الفاعل يتمم معنى الفعل، وقد قيل: " إن فعل الأمر ليس فعلاً واقعاً في الماضي ولا الحاضر ولا المستقبل، وإنما هو فعل يطلب وقوعه بهذا الأسلوب. وصحيح أنه يطلب من شخص أو شيء، ولكن علاقة الفعل بمن يطلب منه أن يقوم به ليست علاقة فاعلية على أي حال، وهذا المطلوب منه القيام بالفعل نفسه لا يمكن أن يُذكر مع الفعل على الإطلاق لسبب بسيط، وهو أنه هو المخاطب، سواء سبق ذكره في الكلام فاتجه إليه الخطاب، أم كان هو المخاطب الحاضر تجاه المتكلم "[2]. وليس هذا القول على إطلاقه صحيحاً، لأن المخاطب مأمور بالفعل، فإن فعل، فقد استجاب، لأنه طاوع المتكلم فظهرت عليه الموافقة بسرعة الاستجابة، والمطاوع صار فاعلاً بالنسبة، لأنه منسوب إليه، إذ أُسند إليه الفعل، فقام به، وكان مقطوعاً بحدوثه، أي فكان أو حدث أو وقع، إذ خرج الطلب بالمطاوعة إلى الخبر، فغلب على الغرض منه فكان واقعاً. فعلاقة الفعل بالمخاطب علاقة نسبة القيام به على وجه التحقق لغلبة معنى الماضي، وهذا التنازع أفاد معنى الحدوث والقطع به، وليس مجرد الطلب

(1) أنوار التنزيل: 39.
(2) نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي: 125 – 126.

بدليل مجيء خبرين توكيداً لحصوله، لأن (خاسئين) ليس صفة لقردة، بل خبر، " أي كونوا جامعين بين القردية والخسوء، وهو الصغار والطرد "[1]، و" يؤنِّس بذلك أنه لو كانت (خاسئين) صفة لـ(قردة) لكان الأخلق أن يكون (قردة خاسئة)، وفي أن لم يقرأ بذلك البتة دلالة على أنه ليس بوصف "[2].

وفي (خاسئين) تغليب للعقلاء، مما يُشير إلى أنهم شبهوا بذلك، كما مثلوا بالحمار في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارًاۢ ﴾ [الجمعة 5]، فقد مسخت قلوبهم، وليست صورهم، فمُثّلوا بالقردة، فاستجابت للإرادة الإلهية، وامتثلت بسرعة، فكانت المسخة عقوبة لهم ونكالاً للمعتبر. و" النكلُ اسم لما جعلته نكالاً لغيره، إذا رآه خاف أن يعمل عمله، ونكّلَ به تنكيلاً إذا جعله نكالاً وعبرةً لغيره، ويُقال: نكّلت بفلان إذا عاقبته في جُرم أجرمه عقوبة تنكل غيره عن ارتكاب مثله"[3].

ومما يدل على أن خطابهم كان خبراً للمطاوعة والتعقيب عليه بالفاء والفعل الماضي المقطوع بتحققه في قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلۡنَٰهَا نَكَٰلٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهَا وَمَا خَلۡفَهَا وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة 66]، " أي المسخة أو العقوبة نكالاً عبرة تنكل المعتبر بها، أي تمنعه، ومنه النكل للقيد، إذ ذكرت حالهم في زبر الأولين، واشتهرت قصتهم في الآخرين أو لمعاصريهم ومن بعدهم، أو لما بحضرتها من القرى أو لأهل تلك القرية وما حواليها "[4]، وإخراج الخبر في صورة الأمر للدلالة على تقريعهم بالمواجهة مبالغة في إذلالهم، لإلزامهم بالصغار والهوان.

كما خرج الاستفهام إلى الخبر للمبالغة فيه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [البقرة 6]؛ لأن (سواء) مصدر وُضع موضع اسم الفاعل (مستو)، " فأما دخول ألف الاستفهام ودخول (أم) التي

(1) الكشّاف: 286/1.

(2) الخصائص: 159/2.

(3) لسان العرب: مادة (نكل).

(4) أنوار التنزيل: 39.

للاستفهام والكلام خبر، فإنما وقع ذلك لمعنى التسوية، والتسوية آلتها ألف الاستفهام و (أم). تقول: أزيد في الدار أم عمرو، فإنما دخلت الألف و (أم)، لأن علمك قد استوى في زيد وعمرو، وقد علمت أن أحدهما في الدار لامحالة، ولكنك أردت أن يُبيَّن لك الذي علمت ويخلص لك علمه من غيره، فلهذا تقول قد علمت أزيد في الدار أم عمرو، وإنما تريد أن تسوي عند من تخبره العلم الذي قد خلص عندك "[1]، لأن " الاستفهام استعلام ما في ضمير المخاطب. وقيل: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين أو لا وقوعها، فحصولها هو التصديق، وإلاّ فهو التصور "[2]، والتصديق يُجاب عنه بـ(نعم) أو (لا)، والتصور يُجاب عنه بالتعيين، وهو الغرض من الاستفهام بالهمزة و(أم)، وقد يخرج الاستفهام بهما إلى التسوية أو التقريع أو الإنكار ونحوها، كقوله تعالى: ﴿ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة 76]، " فالاستفهام على الأول تقريع، وعلى الثاني إنكار ونهي "[3]. أو الاستبعاد، نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة 75]، أو التعيير بالبلادة والمعاندة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ [آل عمران 20]، أي " فهل أسلمتم أم أنتم بعد على كفركم، وهذا كقولك لمن لخصت له المسألة، ولم تبق من طرق البيان والكشف طريقاً إلاّ سلكته: هل فهمتها لا أمّ لك، ومنه قوله عزّ وعلا ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة 91]، بعد ما ذكر الصوارف عن الخمر والميسر، وفي هذا استقصار وتعيير بالمعاندة وقلّة الإنصاف، لأن المُنصف إذا تجلّت له الحجة لم يتوقف إذعانه للحق، وللمعاند بعد تجلّي الحجة ما يضرب أسداداً بينه وبين الإذعان، وكذلك في هل فهمتها توبيخ بالبلادة وكلة القريحة. وفي ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ بالتقاعد عن الانتهاء والحرص الشديد على تعاطي المنهي عنه "[4]، أو النفي، نحو

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 77/1.

(2) التعريفات: 18.

(3) أنوار التنزيل: 41.

(4) الكشّاف: 419/1 – 420.

قوله تعالى: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء 34]، و" الهمزة لإنكاره بعد ما تقرر ذلك "[1]، لأنهم " كانوا يقدرون أنه سيموت فيشتمون بموته، فنفى الله عنه الشماتة بهذا: أي قضى الله أن لا يخلد في الدنيا بشراً "[2].

أما الاستفهام بـ(أم)، فإنها تتضمن علاوة على معنى الاستفهام، معنى الرد على كل فظيع من فعل أو قول، ولاسيما إذا تكررت، بدليل تحويلها الاستفهام إلى خبر باستعمالها في الغيبة، نحو قوله تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةًۖ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْۖ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِىۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنبياء 21 – 24]، و" فيه باب من التهكم بهم والتوبيخ والتجهيل، وإشعار بأن ما استبعدوه من الله لا يصح استبعاده، وفي قوله (هُم) إفادة معنى الخصوصية كأنه قيل: أم اتخذوا آلهة لا يقدر على الإنشار إلاّ هم وحدهم، وكرر (أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً) استفظاعاً لشأنهم، واستعظاماً لكفرهم، أي وصفتم الله تعالى بأن له شريكاً، فهاتوا برهانكم على ذلك، إما من جهة العقل، وإما من جهة الوحي، فإنكم لا تجدون كتاباً من كتب الأولين إلاّ وتوحيد الله وتنزيهه عن الأنداد مدعو إليه، والإشراك به منهي عنه متوعد عليه "[3]، وخطابهم للتبكيت وإظهار الجهل بما لا دليل لهم من العقل لتعلق (من الأرض) بصفة للآلهة، وهي الأصنام، وقد تطابقت الحجج على بطلانها عقلاً ونقلاً، وفي ذلك تحقير لهم، وزيادة الضمير (هم) للإشعار بأن ادعاءهم الإلهية يلزم أنها تنشر الموتى، لأن فيه تغليباً للعقل، إذ " المراد به تجهيلهم والتهكم بهم، وللمبالغة في ذلك زيد الضمير الموهم لاختصاص الإنشاء بهم "[4]. فقد خرج الاستفهام بالهمزة عن معناه الحقيقي للدلالة على معنى زائد على مفهوم الاستخبار، و(أم) أقوى في التبكيت من

(1) أنوار التنزيل: 429.
(2) الكشّاف: 572/2.
(3) الكشّاف: 567/2 – 569.
(4) أنوار التنزيل: 428.

الهمزة، لما فيها من معنى زائد عليها وهو التحقيق، و(هل) أقوى تبكيتاً منهما، وأشدّ تقريعاً، لما فيها من معنى التوقع والنفي والأمر والتحقيق والتوكيد، بدليل مجيئها بمعنى (قد) مع احتفاظها بمعنى الاستفهام، وزيادة (من) التوكيدية بعدها وهي التي تدل على الاستغراق، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ [الإنسان 1]، و ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾ [فاطر 3]، وتوقع الجواب بالنفي، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ [الأنعام 50]، و ﴿ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ﴾ [الأنعام 148]، و ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم 65]. لذلك قيل: " لا يكون المستفهم معها إلاّ فيما لا ظن له فيه البتة، بخلاف الهمزة، فإنه لابد أن يكون معه إثبات "[1]، وليس كذلك، فقد تكون لما يتوقع ترجيح الإثبات، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [الكهف 66]، لأن " الرسول ينبغي أن يكون أعلم ممن أرسل إليه فيما بعث به من أصول الدين وفروعه لا مطلقاً. وقد راعى في ذلك غاية التواضع والأدب، فاستجهل نفسه، واستأذن أن يكون تابعاً له وسأل منه أن يرشده ويُنعم عليه بتعليم بعض ما أنعم الله عليه "[2]، وذلك " يدل على أنه لا ينبغي لأحد أن يترك طلب العلم، وإن كان قد بلغ نهايته وأحاط بأكثر ما يدركه أهل زمانه، وأن يتواضع لمن هو أعلم منه "[3].

وقد جاء (تعلمن) بحذف الياء للدلالة على أنه لا يطلبه لنفسه تلطفاً في الحوار ومراعاة لحسن الأدب، فأخفى الضمير العائد إليه تواضعاً للوصول إلى البُغية بالاختيار الدقيق لآلة الخطاب لتناسب المقام، ومنه قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ ﴾ [طه 40]، مع علمها بطلبهم المراضع له، فناسب مجيء (هل) الطلب، ولهفتها الشديدة على أخيها، لأنها " جاءت متعرفة خبره فصادفتهم يطلبون له مرضعةً يقبل ثديها، وذلك أنه كان لا يقبل ثدي امرأة، فقالت: هل أدلكم ؟ فجاءت بالأم فقبل ثديها. ويروى أن آسية استوهبته من فرعون وتبنته، وهي التي أشفقت عليه

(1) البرهان في علوم القرآن: 433/4.

(2) أنوار التنزيل: 397.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 301/3.

وطلبت لـه المراضـع "[1]، لأن (هـل) " تـأتي للتقرير والإثبـات، كقولـه تعـالى: ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾ [الفجر 5]، أي في ذلك قسم "[2]، وهي " بمعنى (إنَّ) ولـذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بـ(إنَّ) "[3].

كمـا أنهـا تـأتي " بمعنـى (ألا)، كقولـه تعـالى: ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ [الكهف 103] "[4]، وفيها تنبيه للمخاطب وتوكيد للإثبات، لـذلك كانت " (هـل) أشد قوة في الاستفهام، وقد ترمز إلى أن السائل يتوقع الجواب بلا، ولـذلك قد تقع بعدها (من) الخاصة بالسلب مثاله في القرآن ﴿ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق 30]، فكـأن معناها: ما من مزيد، فتقارب (هـل) لـ(num) اللاتينية، التي لا يستفهم بها إلاّ إذا توقع السائل النفي، نحو (numvenit)، أي هل جاء ؟ يعني أظن أنه لم يجئ، وإن كان على ضد ذلك فخالفني. فالعربية لم تتحصل على عبارة عن هذا المعنى تُبعد كل الشك "[5]. وليس ذلك بمطرد في (هل)، لأنها قد تكون للتحقيق، وذلك بحسب المخاطب، نحـو قولـه تعـالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ﴿١٥﴾ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٦﴾ اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴿١٧﴾ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰ أَن تَزَكَّىٰ ﴾ [النازعات 15 – 18]، فجاءت (هـل) بمعنى (قد) في إيراد الحديث، وبمعنى القول أو أدعوك مع فرعون، لأن المعنى " أليس قد أتاك حديثه فيُسلّيك على تكذيب قومك، ويهددهم عليه بأن يصيبهم مثل ما أصاب من هو أعظم منهم "[6].

و" في قراءة عبد الله أن اذهب، لأن في النداء معنى القول: هل لك في كذا، وهل لك إلى كذا، كما تقول: هل ترغب فيه، وهل ترغب إليه "[7]. و" بمعنى

(1) الكشّاف: 537/2.
(2) البرهان في علوم القرآن: 433/4.
(3) الجني الداني في حروف المعاني: 345.
(4) البرهان في علوم القرآن: 433/4.
(5) التطور النحوي للغة العربية: 166.
(6) أنوار التنزيل: 782.
(7) الكشّاف: 213/4.

(أدعوك)، فالجار والمجرور متعلقٌ به "[1]، فقد حذف الفعل معها لكثرة الاستعمال، و" مثله: هل لك في ذلك؟ ومن له في ذلك؟ ولا تذكر له حاجة، ولا لك حاجة، ونحو هذا أكثر من أن يحصى "[2]، وذلك إذا كان المخاطب غير مستقر على أمر، كما هو عند السائل، فيشك السائل في مطاوعة المخاطب لأمره، وذلك بخلاف عدم الاستقرار عند السائل، فإن المخاطب غير ملزم بالأمر وحجة سيبويه أن الاستفهام كالأمر، يجوز أن يقع وألاّ يقع، فقد حذف المبتدأ في الاستفهام نحو هل لك في كذا وكذا، أي هل لك فيه حاجة أو أرب بدليل الخطاب. وقال: " وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام، لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل "[3].

إن الأصل في (هل) أن تكون للاستفهام، وقد ترد لمعانٍ أُخر كالنفي والتقرير والإثبات والأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة 91]، " فهذا صورته صورة الاستفهام، ومعناه الأمر، أي: انتهوا "[4]، إلاّ أن (هل) اختصّت بالقوة، فتستعمل في خطاب التبكيت والتقريع وشدّة الشوق، نحو قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الصف 10]، رحمة بالمؤمنين، يدل على ذلك مجيء الأمر في صورة الخبر، فقال تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [الصف 11-12]، وذلك "للإيذان بوجوب الامتثال، وكأنه امتثل، فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين، ونظيره قول الداعي، غفر الله لك، ويغفر الله لك، جعلت المغفرة لقوة الرجاء، كأنها كانت ووجدت "[5]. ودليل مجيئه في معنى الأمر الجواب عنه بقوله (يغفر) مجزوماً، وقيل: " يبعد جعله جواباً لـ(هل أدلكم) لأن مجرد دلالته لا يوجب

(1) البرهان في علوم القرآن: 434/4.
(2) كتاب سيبويه: 289/3.
(3) كتاب سيبويه: 99/1.
(4) الجني الداني في حروف المعاني: 346.
(5) الكشّاف: 100/4.

المغفرة"[1]، ووجهه أن " متعلق الدلالة هو التجارة، والتجارة مُفسّرة بالإيمان والجهاد، فكأنّه قيل: هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم... على أن (تؤمنون) كلام مستأنف، وعلى أن الأمر الوارد على النفوس بعد تشوّف وتطلع منها إليه أوقع فيها وأقرب من قبولها له مما فوجئت به "[2].

ولمّا كان مما تتطلع إليه النفوس جاء بلفظ الخبر إيذاناً بأنه مما لا يُترك فدلّ ذلك على أن (هل) في هذا السياق أقوى من الهمزة، لأن (هل) تثبت المتوقع بخلاف الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة 246]، و" المعنى أتوقع جبنكم عن القتال "[3]، "فأدخل (هل) مستفهماً عمّا هو متوقع عنده ومظنون، وأراد بالاستفهام التقرير وتثبيت أن المتوقع كائن، وأنه صائب في توقعه، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾ [الإنسان 1]، معناه التقرير"[4]، فأدخل (هل) على فعل التوقع، على معنى أن الأمر كما يتوقعه تقريراً وتثبيتاً. وذهب سيبويه إلى أن التقرير والتوبيخ يكون بعد الهمزة وليس بعد (هل) و" ذاك أن (هل) بمنزلة ألف الاستفهام، لأنك إذا قلت: هل تضرب زيداً؛ فلا يكون أن تدّعي أن الضرب واقع، وقد تقول: أتضرب زيداً وأنت تدّعي أن الضرب واقع. ومما يدلك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة (هل) أنت تقول للرجل: أطرباً! وأنت تعلم أنه قد طرب لتوبخه وتقرره، ولا تقول هذا بعد (هل) "[5].

إن إنكار المعلوم يكون توبيخاً، أما إنكار المظنون فإنه أشد، لأنه يبهت الظان ويدمغه، ففي قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [البقرة 210]، وهو" استفهام في معنى النفي، ولذلك جاء

(1) أنوار التنزيل: 734.
(2) الكشّاف: 100/4.
(3) أنوار التنزيل: 80.
(4) الكشّاف: 378/1.
(5) كتاب سيبويه: 176/3.

بعده (إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ) "[1]، وقد أتاهم العذاب في الغمام، " لأن الغمام مظنة الرحمة، فإذا نزل منه العذاب، كان الأمر أفظع وأهول، لأن الشر إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أغم، كما أن الخير إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أسرّ، فكيف إذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير، ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث "[2].

وقد وضع الماضي (وقضي) موضع المستقبل لدنوه وتيقن وقوعه، فكانت (هل) للأمر المنظور بالحسبان لإنكاره، وهو أهول وأفظع من المعلوم لتقريره، وإن الرد بـ(هل) أشد وأبلغ من الهمزة، وزيادة معنى (هل) تبعاً لزيادتها بحرف على الهمزة، لأن قوة اللفظ دليل قوة المعنى، فكانت آكد من الهمزة وأقوى، لذلك استعملت لإعلام المخاطب بالأمور العظيمة، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴾ [الشعراء 221 – 223]، كما أن (ماذا) أقوى وأبلغ في الاستفهام من (ما) ولكل مقام، فإن المحاجة بخلاف التحدي والتقريع، وكذلك (هل) ابلغ في المحاجة من الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [الشعراء 72 – 73]، فأجابوا معرضين عن ذلك إلى التقليد ﴿ قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [الشعراء 74]. والغاية من مجيء الإخبار بصورة الاستفهام، إشراك المخاطب في الأمر ليجيب عن المراد بنفسه، وذلك أوقع في نفسه وأبلغ تأثيراً من الخبر المجرّد، كما أن إخراج الخطاب في صورة الإخبار للدلالة على المطاوعة والإسراع في الاستجابة، وكذلك خروج الاستفهام إلى النفي للدلالة على المشاركة، فإن " النفي الصريح إنما هو إقرار من المخبر، فإذا قال: (ما جزاء الإحسان إلاّ الإحسان)، أو قال: ﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾ [المائدة 99]، كان هذا إخباراً من المتكلم، أما إذا قال ذلك بطريق الاستفهام، فإن المقصود إشراك المخاطب في الأمر، فهو يريد الجواب منه، فإذا قال مثلاً: (هل على الرسول

---

(1) أنوار التنزيل: 70.

(2) الكشّاف: 353/1.

إلاّ البلاغ)، كان المخاطب مدعواً لأن يُجيب، وسيكون جوابه المنتظر: لا ليس على الرسول إلاّ البلاغ. وإذا قال: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [الرحمن 60]، كان المخاطب مدعواً لأن يُجيب، وسيكون جوابه: لا، ما جزاء الإحسان إلاّ الإحسان، فالنفي ابتداءً يُفيد أن المتكلم يقول الأمر من نفسه، وأما في الاستفهام فإنه يدع ذلك للمخاطب ليقوله "[1]، ليستحضر كل ما في ذهنه، فيتمكن الأمر في نفسه، لقيام الخطاب أصلاً على المحاورة والمحاجة، وذلك يتطلب طرفين يتجاذبان حديثاً معيناً، والأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، وقد يذكر الجواب أو يعدل عنه. وقد يزيد أو ينقص، وقد يكون أعم من السؤال أو بديله أو تصحيحاً له، و" من ذلك أجوبة موسى عليه السلام لفرعون، إذ قال فرعون ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [الشعراء 23 – 24]، لأن (ما) سؤال عن الماهية أو عن الجنس، ولمّا كان هذا السؤال خطأ، لأن المسؤول عنه ليس ترى ماهيته فتبين، ولا جنس له فيذكر عدل الكليم عن مقصود السائل إلى الجواب بما يعرف الصواب عند كيفية الخطاب؛ ولا يستحق الجريان معه، فأجابه بالوصف المنبّه، عن الظن المؤدّي لمعرفته، لكنه لمّا لم يطابق السؤال عنه فرعون لجهله، واعتقد الجواب خطأ ﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴾ [الشعراء 25]، فأجابه الكليم بجواب يعم الجميع، ويتضمن الإبطال لعين ما يعتقدونه من ربوبية فرعون لهم بقوله: ﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء 26]، فأجاب بالأغلظ، وهو ذكر الربوبية لكل ما هو من عالمهم نصاً، ولما لم يرهم موسى عليه السلام تفطنوا غلّظ عليهم في الثالثة، بقوله: ﴿ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الشعراء 28]، فكأنه شك في حصول عقلهم "[2]، فلا جواب غير ذلك، لأن " السائل متعنت غير طالب للحق، والذي يليق بحال فرعون ويدل عليه الكلام، أن يكون سؤاله هذا إنكاراً لأن يكون للعالمين ربٌّ سواه لادعائه الإلهية، فلما أجاب موسى بما أجاب عجب قومه من جوابه، حيث نسب الربوبية إلى غيره، فلما ثنى بتقرير قوله جننه إلى قومه وطنز به حيث سمّاه رسولهم،

(1) معاني النحو: 4/209.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/43 – 44.

فلما ثلث بتقرير آخر احتد واحتدم وقال: ﴿ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾ [الشعراء 29] "[1]، فقد عدل إلى التهديد عن المحاجة بعد الانقطاع، وهكذا ديدن المعاند المحجوج، و" اللام في (المسجونين) للعهد، أي ممن عرفت حالهم في سجوني، فإنه كان يطرحهم في هوّة عميقة حتى يموتوا، ولذلك جعل أبلغ من لأسجننك "[2].

إن الخطاب دليل حذف، لأنه باب تنبيه وتغليب وتحضيض وتحريض وتعريض وإشعار ونحو ذلك، مما يتطلب توسعه المعاني وتوليدها تقديماً وتأخيراً وذكراً وحذفاً وتعريفاً وتنكيراً وإضماراً وإظهاراً إثباتاً ونفياً، وذلك يقتضي الإيجاز والاختصار والاقتصار. والخطاب من مظان الإيجاز وليس من مقامات الإسهاب والإطناب، يدل على ذلك كثرة الحذف فيه، وجعل المخاطب مشاركاً في الحوار والمحاجة، وخلع الاسمية من أحرف الخطاب وتجريدها له، كما خلصت (يا) للتنبيه، في قوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ ﴾ [النمل 25]، لأنه " ليس المنادى هنا محذوفاً ولا مراداً، وأن (يا) هنا أخلصت للتنبيه مجرداً من النداء، كما أن (ها) من قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ ﴾ [النساء 109]، للتنبيه من غير أن تكون للنداء"[3]، و" المعنى: هبوا أنكم خاصمتم "[4]، و(ها) لتنبيه المخاطبين في (أنتم) ليلتفتوا إلى المتكلم وينظروا إلى " أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة، فلا جرم لم يؤت بها إلاّ فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط، لا في البعيد الغائب، وكان مجيئها في الحاضر أكثر منه في المتوسط، فهذا أكثر استعمالاً من هذاك، لأن تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أولى من تنبيهه لإبصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد... فلذلك قالوا لا يجتمع (ها) مع اللام "[5]، فلا يُقال هذلك ولا هاتلك، لأن (ها) للقرب والمبالغة في الإيضاح، فقدمت

(1) الكشّاف: 109/3.
(2) أنوار التنزيل: 487.
(3) الخصائص: 376/2 – 377.
(4) الكشّاف: 562/1.
(5) شرح الكافية: 32/2.

على الضمير مراعاةً للخطاب، فلم يكن لها محل من الإعراب، فأنتم مبتدأ وأولاء خبره، وجملة (جادلتم) فسّرت الخطاب، لأن " (جادلتم) جملة مبينة لوقوع أولاء خبراً كما تقول لبعض الأسخياء أنت حاتم تجود بمالك وتؤثر على نفسك، ويجوز أن يكون أولاء اسماً موصولاً بمعنى الذين، وجادلتم صلته "[1]. ولا يوصل الموصول إلاّ بمعروف، أي أنتم المعروفون بالمجادلة والمخاصمة، بدليل (أل) العهدية وهي للتعريف، فإن الخطاب بحاجة إلى بيان وإيضاح، وذلك في الجواب أو الرد، والمحذوف منه بدليل الخطاب لغرض دفع المخاطب إلى المشاركة فيه، ومما يكون فيه الخطاب دليل الحذف، قولهم " أنت ظالم إن فعلت، أي إن فعلت ظلمت، فحذف (ظلمت) ودلّ قولك (أنت ظالم) عليه "[2]، لأن الخطاب محمول على المعنى، والكلام إنما يصلحه معناه، فكان الخطاب دليلاً على صحة المعنى مع الحذف، ولولا الخطاب لما جاز إعراب (تسمع) مبتدأ في " قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه؛ أي سماعك به خير من رؤيتك له "[3]، لأن المعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب وليس للمتكلم، لأن " أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر... لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطب، وإن كان المتكلم يعرفه، ألا ترى أنك تقول عندي رجل فيكون منكوراً وإن كان المتكلم يعرفه، فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب "[4].

والخطاب تعريف، لأنه يُخرج الاسم من التنكير والغيبة، لأنه لا يجمع بين خطابين، كما لا يجمع بين استفهامين وتعريفين، و" ذلك لأنك إذا قلت يا غلامك أقبل، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف، فإن أضفت إلى الهاء صلح على معهود، كقول القائل إذا ذكر زيداً: يا أخاه أقبل ويا أباه ونحو ذلك، وكذلك:

(1) الكشاف: 562/1.
(2) الخصائص: 388/2.
(3) نفسه: 434/2.
(4) شرح المفصل: 85/1 – 86.

يا أخانا، ويا أبانا. فأما في الندبة فيجوز يا غلامك ويا أخاك، لأن المندوب غير مخاطب، وإنما هو متفجع عليه "[1].

وفي الخطاب، تتحول (أل) إلى معنى الإشارة، لأنه لا يدخل تعريف على تعريف، و" وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً فكأنّك كررت (يا) مرتين إذا قلت: يا أيها، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين (ها) و(ذا) إذا قلت ها هو ذا.. وذلك أنه إذا قال يا رجل ويا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة، لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا، وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولام، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغني به عنهما، كما استغنيت بقولك اضرب عن لتضرب "[2].

ليس معنى يا رجل كمعنى يا أيها الرجل، وإن اتفقا في النداء، لأن الثاني زاد على الأول بمعنى التعظيم، فالأول خرج من التنكير إلى التعريف، والثاني خرج من التعريف العهدي إلى الإنباء بخطورة المخاطب أو غفلته أو الإعلام بحضوره أو تعظيمه، فقد " يؤتى بـ(أي) للتعظيم، نحو يا أيها الملك، يا أيها العزيز، بخلاف ما لو قلت يا ملك، يا عزيز، فإنه ليس في هذا تعظيم... وإن في النداء بـ(أي) من التعظيم ما ليس في الإشارة، ففي قولك يا أيها الملك من التعظيم ما ليس في قولك يا هذا الملك"[3]، فكانت (أل) مع (أي) كالإشارة لقيام الهاء بتوكيد التنبيه تعويضاً عن المضاف إليه، لأن (أي) من الأسماء الملازمة للإضافة، ولقيامها مقام التنوين. فأدوات الخطاب تبين أدق المعاني، كما تفصل بين ظاهر اللفظ ومضمونه، لأنها دلائله وكاشفة معضلاته وتنازعه في العبارة، وهي أيضاً المعوّل عليها مع الإعراب والبناء في بيان المقصود من المعاني النحوية، للإبانة عن المراد. والعربية لها وسائلها الخاصة بها لإيضاحه، ولا يصح إخضاعها لقواعد اللغات الإلصاقية المبنية على المواقع

(1) المقتضب: 245/4.

(2) كتاب سيبويه: 197/2.

(3) معاني النحو: 283/4 – 284.

والرتب، فقد قيل " وواضح أشد الوضوح أن دراسة الأدوات – وهي ما يسمى في قواعد اللغات الحديثة كالإنكليزية (Idioms) لا تكاد توجد في نحو العربية، على رغم أنها في الواقع مفتاح التعبير الدقيق الذي لا يمكن أن تكون الدراسة النحوية حقيقية متقنة إلاّ به "(1).

لقد درست جميع الأدوات مفصلة في مظانها قديماً وحديثاً، وإن غلب على دراستها، توزعها في أبواب متفرقة، قائمة على ما تحدثه من أثر إعرابي بصفتها عوامل نائبة عن الفعل الذي يُحدث المعاني في الكلام، وهي توجهه استخباراً إثباتاً ونفياً في أساليب الطلب والجواب، وهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالكلام ومتصلان به، لأنهما متلازمان تلازماً يقتضيه حال الخطاب، وقيل: " لم تفرد كتب النحو الواسعة الانتشار، والمتدارسة في خلال قرون، للاستفهام باباً خاصاً، ولا عنيت بدراسة أدوات الاستفهام وطرائقه في فصل خاص بها، ولا تناولت الاستفهام إلاّ تناولاً عارضاً اقتضته حاجة طارئة، كذلك خلت كتب النحو، أو كادت، من الكلام على (الجواب) بوصفه اسلوباً، ومن دراسة أدواته.. وأدوات الجواب الذي تقتضيه ملابسات القول، وتمليه علاقة المتكلم بالمخاطب هي: نعم، بلى، أجل، إي، جير، إنّ، لا. وليست هذه الأدوات كلها بمنزلة واحدة في الاستعمال، فبعضها مما اتصل استعماله، وبعضها مما لم يبق له أثر في الاستعمال، إلاّ نصوصاً قديمة حُفظت، ولم يبق لها ظل في الاستعمالات المتأخرة "(2).

لقد تكفلت كتب حروف المعاني للزجّاجي المتوفى سنة (340 هـ)، والمرادي المتوفى سنة (749 هـ) وغيرهما بأدوات الخطاب والجواب، وكتب علوم القرآن للزركشي المتوفى سنة (794 هـ) والسيوطي المتوفى سنة (911 هـ) وغيرهما. وعقد ابن جني (392 هـ) باباً للخطاب، أوجز فيه علاقة الخطاب بالغيبة من حيث السؤال والجواب تقديماً وتأخيراً(3).

---

(1) نحو التيسير: 128 – 129.

(2) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 277، 279.

(3) اللمع في العربية: 370 – 371.

وقد ذكر ما يستوجبه الخطاب من زيادة، وفصل بين ضمائر وأحرف تختص بالخطاب، وتتنازع الاسمية والحرفية فيها [1]. أما المشترك منها، فقد بيّن مشابهتها للأسماء المشتركة وتجريدها للخطاب بإخلاصها حروفاً له [2]. كما جاء الاستئناف في كتب النحو والتفسير جواباً لسؤال مقدّر، وشاركت أفعال المطاوعة في الدلالة على سرعة الإجابة بالموافقة على المطلوب، وكذلك أفعال الأمر خرجت للدلالة على تحقق الإجابة بخروجها إلى الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [البقرة 65]، و ﴿ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة 117]، فإن " ما قضاه من الأمور وأراد كونه فإنما يتكون ويدخل تحت الوجود من غير امتناع ولا توقف، كما أن المأمور المطيع الذي يؤمر فيمتثل لا يتوقف، ولا يمتنع ولا يكون منه إلاّ الإباء "[3]. وفي استعمال اسلوب الخطاب دلالة على المبالغة في المطاوعة، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأنبياء 69]، و" فيه مبالغات جعل النار المسخرة لقدرته مأمورة مطيعة، وإقامة كوني ذات برد مقام ابردي، ثم حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه "[4]، فقد " جعلت النار لمطاوعتها فعل الله وإرادته كمأمور أمر بشيء فامتثله، والمعنى ذات برد وسلام فبولغ في ذلك، كأن في ذاتها برد وسلام، والمراد ابردي فيسلم منك إبراهيم، أو ابردي برداً غير ضار "[5]، فقد تحقق ذهاب الإحراق من النار، وسرعة استجابتها لأمر ربها بسلامة إبراهيم عليه السلام، كان الأمر دالاً على تأكيد معنى الخبر.

كما جاء الخبر مؤكداً لمعنى الأمر، في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة 228] بدليل العطف عليه بالنهي في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ ﴾ [البقرة 228]، والنهي بمعنى الأمر، لأنه منع الفعل، لأن " أصل

(1) سر صناعة الإعراب: 133/1، 176، 307 – 312.

(2) الخصائص: 184/2 – 187، 110/3 – 111.

(3) الكشّاف: 307/1.

(4) أنوار التنزيل: 433.

(5) الكشّاف: 578/2.

الكلام وليتربص المطلقات، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص، فهو يُخبر عنه موجوداً، ونحوه قولهم في الدعاء رحمك الله، أخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة كأنما وجدت الرحمة، فهو يُخبر عنها وبناؤه على المبتدأ مما زاده أيضاً فضل تأكيد "[1]، فإن (يتربصن) " خبر بمعنى الأمر وتغيير العبارة للتأكيد والإشعار بأنه مما يجب أن يسارع إلى امتثاله، وكأن المخاطب قصد أن يمتثل الأمر فيخبر عنه "[2]. وقيل: " ونحو ذلك أن تقول لابنك (تذهب إلى فلان وتقول له كذا وكذا)، أي: اذهب وقل له "[3]. فهذا خبر في معنى الأمر، وليس فيه إشعار بالامتثال والمطاوعة، لأنه قد لا يذهب أو يتلكأ في الموافقة، لأنه لم يبن على المبتدأ، فلو قيل: ابنك يذهب إلى فلان ويقول له كذا وكذا، لكان أقرب إلى المعنى المراد، بدليل مجيء الدعاء بالماضي، لأن الماضي مقطوع في تحققه، وتغيير العبارة إلى المضارع للدلالة على تأكيد مشاهدة تحقيق الخبر لتصوير وقوعه، نحو الله يرحمك، ثقة بالاستجابة، كما قال تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة 233]، وهو" مثل يتربصن في أنه خبر في معنى الأمر المؤكد "[4]، لأنه " أمر عبّر عنه بالخبر للمبالغة، ومعناه الندب والوجوب "[5]. فإن أدوات الجواب المؤكد بالمطاوعة تختلف عن أدوات الجواب غير المؤكد، لأنه لا يعدل فيه عن المعتاد في جواب الخطاب، أما أن تأتي الإجابة في صورة الخطاب، فللدلالة على تأكيد الامتثال بسرعة الإجابة، وذلك في المطاوعة بغير أدواتها المعروفة التي عقد لها المبرّد (285 هـ) باباً بيّن فيها الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة والأفعال التي لا زوائد فيها[6]. ففي الخطاب فضل توكيد الإجابة لما فيه من المبالغة في معنى الموافقة وسرعة الامتثال هزاً للمخاطب وتحريكاً له،

(1) الكشّاف: 365/1.
(2) أنوار التنزيل: 74.
(3) الجملة العربية والمعنى: 102.
(4) الكشّاف: 369/1.
(5) أنوار التنزيل: 76.
(6) المقتضب: 104/2.

وذلك بخلاف الخبر، لخلوه من الانفعال وتحقق الإجابة، كما يؤدي التعجب بصورة الخطاب نداءً واستفهاماً، نحو قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [البقرة 28]، " فهو أبلغ وأقوى في إنكار الكفر من أتكفرون، وأوفق لما بعده من الحال، والخطاب مع الذين كفروا لما وصفهم بالكفر وسوء المقال وخبث الفعال، خاطبهم على طريق الالتفات ووبخهم على كفرهم مع علمهم بحالهم المقتضية خلاف ذلك، والمعنى اخبروني على أي حال تكفرون "[1]، وليس المعنى كذلك، لأن الاستفهام يعني إنكار حال تحقق كفرهم، " فكأنه قيل: ما أعجب كفركم مع علمكم بحالكم هذه "[2]، بدليل عطف قوله (فأحياكم) بالفاء للدلالة على اتصال الإحياء بما عطف عليه غير متراخ عنه، و " الخطاب مع القبيلين، فإنه سبحانه لمّا بيّن دلائل التوحيد والنبوة ووعدهم على الإيمان وأوعدهم على الكفر، أكد ذلك بأن عدّد عليهم النعم العامة والخاصة، واستقبح صدور الكفر منهم، واستبعده عنهم مع تلك النعم الجليلة " [3]، فهو خبر جاء في صورة الخطاب تعجباً واستنكاراً للمبالغة في قبحه، لأنه لا يخلع عن (كيف) الدلالة على الاستفهام، بدليل بنائها، لأنها إنّما بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فلو زال عنها الاستفهام لوجب إعرابها، كما خلعت دلالة الاستفهام عن (أي) في " قولك: مررت برجل أي رجل، لما خلعت عنها دلالة الاستفهام جرت وصفاً " [4].

لذلك فإن " درس الأدوات يكاد يكون أهم ما في قواعد اللغة على الإطلاق، ذلك لأن التركيب وما يتعلق به من قواعد في تأليف الكلام مما يصح أن يثقفه ابن اللغة ويكتسبه اكتساباً، حتى يصبح عنده سليقة أو طبيعة. ولكن حُسن التصرف في استعمال الأداة، على اختلاف معانيها وتعدد أغراضها، هو الذي يحتاج إلى ثقافة مقصودة ودرس موصول بالحس اللغوي وتذوق المعنى إن صحّ هذا التعبير"[5]. وتقع

---

(1) أنوار التنزيل: 22.
(2) الكشّاف: 269/1.
(3) أنوار التنزيل: 22.
(4) الخصائص: 184/2.
(5) نحو التيسير: 129.

الأداة مشتركة لأكثر من معنى واحد، وذلك يقتضي تتبع المعاني التي يخرج إليها الخطاب، والطرق التي تؤدي به، ووجوه الاحتياط فيه، لما فيها من فضل توكيد المعنى المراد، وفصله عن غيره، وليعلم المخاطب من الغائب وبيان الغالب، لأن التنازع جرى لإظهار المعنى الأقوى، كما بين الاسمية والفعلية، أو الاسمية والحرفية، فقد " وجدنا غير الكاف لحقه سلب الاسمية عنه وإخلاصه للحرفية ما لحق الكاف وهو التاء في أنت، ونحو من الكاف في ذلك وهنالك وإيّاك الكاف في قولك للرجل هاكَ وللمرأة هاكِ، فالكاف هنا حرف لمعنى الخطاب.. ويدلك على أن الكاف في هاكَ وهاكِ حرف لا اسم إيقاعهم موقعها ما لا يكون اسماً على وجه، وذلك قولك هاءَ وهاءِ "[(1)]. وسبب ذلك تجاور المعاني في التركيب، وغلبة حاجة المخاطب أو الغائب إلى التصرف في الكلام بدليل كثرة الحمول والإضافات والإلحاقات توسعة في المعاني وتوليداً لها بأوجز طريقة وأقل جهد ولفظ، لأن الخطاب عدول بالكلام عن مقتضى الظاهر، تهكماً باعتقاد المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام 22]، و ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان 49]، و﴿ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود 87]، و ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة 14]، فقد خاطبوا كبار المنافقين بقولهم (إِنَّا مَعَكُمْ)، أي " في الدين والاعتقاد خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية، والشياطين بالجملة الاسمية المؤكدة بإن، لأنهم قصدوا بالأولى دعوى إحداث الإيمان، وبالثانية تحقيق ثباتهم على ما كانوا عليه، ولأنه لم يكن لهم باعث من عقيدة وصدق رغبة فيما خاطبوا به المؤمنين ولا توقع رواج ادّعاء الكمال في الإيمان على المؤمنين، بخلاف ما قالوه مع الكفّار "[(2)]. فقد وقّروا رؤساءهم بحسب اعتقادهم، في حين كانوا مستهزئين بالمؤمنين بدليل تأكيد ذلك بقولهم (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ)، كما خاطبوا موسى عليه السلام بقولهم: ﴿ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ﴾ [الزخرف 49]، أي " يا أيها العالم الكامل، وإنّما قالوا هذه تعظيماً

(1) سر صناعة الإعراب: 315/1 – 316.

(2) أنوار التنزيل: 13.

وتوقيراً منهم له، لأن السحر عندهم كان عظيماً وصنعة ممدوحة "[1]، فقد " كانوا يقولون للعالم الماهر ساحر لاستعظامهم علم السحر "[2]، فجاء خطابه بحسب معتقدهم، كما خاطبهم بقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل 17]، و" المراد بـ(من لا يخلق) الأصنام، وكان أصله كما لا يخلق، لأن (ما) لمن لا يعقل، بخلاف (من)، لكن خاطبهم على معتقدهم؛ لأنهم سمّوها آلهة وعبدوها فأجروها مجرى أولي العلم، كقوله للأصنام ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ ﴾ [الأعراف 195]، أجرى عليهم ضمير أُولي العقل "[3]، و" كان حق الكلام أفمن لا يخلق كمن يخلق، لكنه عكس تنبيهاً على أنهم بالإشراك بالله سبحانه وتعالى، جعلوه من جنس المخلوقات العجزة شبيهاً بها أو للمبالغة، فكأنه قيل: إن من يخلق ليس كمن لا يخلق من أُولى العلم، فكيف بمن لا علم عنده "[4].

وقد يعدل عن النسبة بالمعلوم إلى المجهول لغرض التأدب في الخطاب، وذلك بنسبة الخير إلى الله تعالى، ونسبة الشر والسوء إلى غيره، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة 7]، لأنه تعالى المتفرد بالنعم و" إن النعمة هي الخير والغضب من باب الانتقام والعدل والرحمة تغلب الغضب، فأضاف إلى نفسه أكمل الأمرين وأسبقهما وأقواهما، وهذه طريقة القرآن في إسناد الخيرات والنعم إليه، وحذف الفاعل في مقابلتهما.. وفي حذف فاعل الغضب من الأشعار بإهانة المغضوب عليه وتحقيره وتصغير شأنه ما ليس في ذكر فاعل النعمة من إكرام المنعم عليه والإشادة بذكره ورفع قدره ما ليس في حذفه "[5]، فلم " يقل: غير الذين غضبت عليهم "[6]، كما لم يقل " صراط الذين غُضب عليهم وضلّوا، فيجعل

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 56/4.

(2) الكشّاف: 492/3.

(3) البرهان في علوم القرآن: 57/4.

(4) أنوار التنزيل: 353.

(5) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 67.

(6) البرهان في علوم القرآن: 59/4.

الغضب أو الضلال في زمن دون زمن، بل إن هذا الوصف لازم لهم إلى يوم القيامة ثابت لا يزول "[1].

وكذلك نسبة الحلال والحرام في التشريع، إذ يطوى الفاعل أو يذكر بحسب المقام تعظيماً وتأدباً، نحو قوله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ [البقرة 187]، وقال: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ﴾ [النساء 24]، " فحذف الفاعل عند ذكر الرفث وهو الجماع، وصرّح به عند إحلال العقد. وقال تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾ [المائدة 3]، فحذف الفاعل عند ذكر هذه الأمور، وقال تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ [الأنعام 151]، وقال: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [البقرة 275]، ونظائر ذلك كثير في القرآن "[2].

إن التصريح بالمنسوب إليه وهو الفاعل في عبارة الخطاب، له دلالة تختلف عن عدم التصريح، فإن التخصيص يضع المخاطب مشافهاً لقربه، فلا يدع له مجالاً للتنصل من الأمر، لأن المعلوم بخلاف المجهول لعمومه بحسب مقتضى الحال. وينهض التركيب الإفرادي بمعاني الغلبة بين كل متجاورين قد سلب منهما معناهما الوضعي بالتركيب بين اسمين أو حرف واسم أو حرف وفعل، كما في الأعداد المركبة والأحوال والظروف و(لا) النافية للجنس مع اسمها، و(يا) مع المنادى، و(لاسيما) في الاستثناء، والهمزة مع (رأيت) في الخطاب، إذ تحول معناهما بالتركيب إلى (أخبرني) بدليل حذف المفعول وقيام الشرط بـ(إن) مقامه، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام 47]، إذ سلب من الهمزة الاستفهام بدليل مجيء الاستفهام بعدها " وذلك أنها في القرآن ملغاة، لأن الاستفهام مطلوبها، وعليه وقع في قوله: ﴿ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١٣ أَلَمْ يَعْلَم ﴾ [العلق 13 – 14]، فقوله (ألم يعلم) استفهام، وعليه وقعت (أرأيت) وكذلك

(1) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 67.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/61 – 62.

(أرأيتم) و (أرأيتكم) في الأنعام، والاستفهام واقع بعدها، نحو ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام 47]، و ﴿ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [الأحقاف 35] "[1]. فقد غلب معنى التنبيه في (رأيت) على معنى المشاهدة بالبصر والاعتقاد بالعلم في الخطاب، فجرى مجرى أدوات التنبيه، وصار بمعنى (أخبرني) لتركبه مع الهمزة التي سلب منها معنى الاستفهام، فيدخل عليه الكاف وتترك التاء على حالتها في التثنية والجمع والتأنيث، فتقوم الكاف بالتغيير في الخطاب تثنيةً وجمعاً وتأنيثاً، كما غلب معنى التمني على (لا) عند تركيبها مع الهمزة، " فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير، تقول: ألا ماءَ أشربه ألا ماءَ وعسلا، كما كان في قولك لا رجلَ وغلاماً، وتقول ألا ماءَ باردَ إن شئت وإن شئت نونت بارداً، وإن شئت لم تنون كقولك لا رجل ظريفاً، وإن شئت نونت ظريفاً، وإن شئت لم تنون "[2]، على معنى التركيب، لأن التنوين يمنعه، لدلالته على كمال معنى الاسم وانفصاله.

وتفيد (أرأيت) إن لم يصحبها الشرط معنى التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴾ [الماعون 1]، بدليل عدم زيادة الكاف، لأن الكاف ترجح معنى (أخبرني)، وتفيد الهمزة مع (لم) التقرير، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ [الضحى 6]، و" المعنى ألم تكن يتيماً "[3]. وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ [الفيل 1]، " الخطاب لرسول الله (ص) وهو وإن لم يشهد تلك الواقعة، لكن شاهد آثارها وسمع بالتواتر أخبارها فكأنه رآها، ولذا قال: (كيف) ولم يقل (ما)، لأن المراد تذكير ما فيها من وجوه الدلالة على كمال علم الله وقدرته وعزّة نبيه وشرف رسوله (ص) فإنها من الإرهاصات "[4] بأن الله تعالى يفعل بأعدائه من المشركين وغيرهم كما فعل بأصحاب الفيل، لأن " (كيف) لها ثلاثة مواضع، تقع بمنزلة (كما)، واستفهاماً عن حال. ويضم إليها (ما) فيجازى

(1) البرهان في علوم القرآن: 154/4.
(2) المقتضب: 382/4 – 383.
(3) الكشّاف: 264/4.
(4) أنوار التنزيل: 811.

بها كقولك: كيفما تصنع أصنع، وتقع بمعنى التعجب، كقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [البقرة 28] "[1]، وذلك راجع إلى الغرض من الخطاب، كما " ورد من الخطاب بعسى ولعل، فإنهما على بابهما في الترجي والتوقع، ولكنه راجع إلى المخاطبين. قال الخليل وسيبويه في قوله تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه 44]: اذهبا إلى رجائكما وطمعكما، لعله يتذكر عندكما، فأما الله تعالى فهو عالم بعاقبة أمره وما يؤول إليه "[2]، وذلك لأن (لعل) يواجه بها المخاطب كما في الاستفهام مع تضمن معنى الرجاء، وقد يغلب عليها أوج الشك، لأن (لعل) " لها ثلاثة أوجه: تكون شكاً وإيجاباً واستفهاماً، فالشك قولك: لعل زيداً يقوم، والاستفهام، قولك في الخطاب: لعل زيداً يقوم ؟ كما تقول: أتظن زيداً يقوم ؟ تواجه بذلك من تخاطب والإيجاب قول الله عز وجل: ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق 1]، ولها معنى رابع وهو الترجي "[3].

(1) حروف المعاني: 35، 59.

(2) البرهان في علوم القرآن: 57/4.

(3) حروف المعاني: 30.

التخصيص والتعميم

إنّ دلالة الألفاظ والجمل تحتمل الإطلاق والتقيد والحقيقة والمجاز والعموم والخصوص، والإبهام والوضوح، إذا لم تشتهر في استعمالات سابقه أو تمد بقرائن لفظية أو معنوية، أو يجري تغيير في نظام بنائها ومواضعها أو رتبها وإعرابها أو تسبق بحرف أو تلحق به، فتخرج من باب إلى آخر، لإفادة معنى تختص به.

إنّ المعنى النحوي العام للإسناد الأصلي يمثل المعنى المركزي للجملة، ثم تبنى عليه بما ينضم إليه من معنى زائد عليه يجعله عاماً أو خاصاً، إذ توجه به بحسب المراد الدلالة اتساعاً أو تضييقاً نفياً أو إثباتاً، مما نجده في أبواب نحوية متباعدة قد جمعت في باب من أبواب البلاغة وهو القصر ومفهوم المخالفة في الأصول والتبؤر والتفكيك في اللسانيات الحديثة[1].

إنّ مواطن التخصيص كثيرة الورود في الكلام، كما أن دواعيه وأغراضه متعددة، ولم شتاته نافعة لكشف دلالات ما غمض من الألفاظ والعبارات لمخالفته ظاهر الكلام لتقليل الاشتراك الوصفي، وإخراج الكلام من باب إلى آخر يجعل بعضه محملا بشيء ليس لأمثاله فمنه ما تقوم الدلائل اللفظية على بيانه ومنه ما تقوم غلبة الاسم فيه بتعيينه، لذلك جاء البحث فيه موزعاً على ثلاثة مباحث، تناول الأول: التخصيص الحرفي وهو ما تقوم فيه الأحرف المختصة بحصر دلالته، ودرس الثاني: التخصيص الوصفي، وهو ما قام فيه الوصف الغالب بالدلالة على التخصيص وذلك بالاستعمال في التراكيب الإضافية والتبعية والحذف، واهتم الثالث بالمطاوعة، لأن المفعول فيها يزداد تخصيصاً بتحويله إلى فاعل، فاختص أولاً بوقوع الفعل عليه، ثم اختص بالقيام به في نسبته إليه، فجمعت المطاوعة جملتين، الأولى طلبية والثانية خبرية.

---

(1) ينظر اللسانيات واللغة العربية: 114 – 151.

المبحث الأول
التخصيص الحرفي

إنّ غرض المتكلم أو المنتج اللغوي إنما هو بيان المعنى المراد بدلائل أطلاقه أو تقييده بما يمنع الاشتراك والتعدد والاحتمال فيحد من سعته بالحكم على الأمر المعين، وذلك بالنسبة التقييدية أو بالحروف الموضوعة لتخصيص المعنى الفعلي أو الاسمي وبالصيغ المصدرية والوصفية وبالإضافة وبالنعت أو الحال بعد الإسناد الأصلي الذي يمثل نواة الجملة العربية، إذ يتمركز فيه المعنى القابل للتغيير بما ينضم إليه من قيود والسوابق واللواحق تقديماً وتأخيراً. وإن المعاني الفعلية والاسمية لها مفهومات مطلقة عامة تتخصص بتعليقها بمدلولاتها الخاصة حتى تتفرد بها لأن التخصيص هو المدلول عليه في التركيبات التامة والناقصة بالنسبة والرتبة والأدوات النحوية تعييناً للمقصود من الكلام، وهو ما يطلق عليه البيانيون مصطلح القصر أو الحصر والاختصاص، وهو مفهوم المخالفة عند الأصوليين بدلاله جمل الشرط والحصر والاستثناء والغاية، إذ تتحمل معنى مخالفا لظاهر النص يكون نقيضا لحكم المنطوق به " فإذا كان الحكم في المنطوق مثبتا كان في المعنى الملازم منفيا، وإذا كان منفيا كان مثبتا ويسمون هذا المعنى بـ(مفهوم المخالفة) "[1]. وهو مدلول وظيفي تدل عليه الأداة في التركيب، فقد يفهم من الشرط مخالفه ظاهره بمناقضته المنطوق لتوقف الجزاء على تحقق الشرط، واحتمال عدم تحققه فيحصل مفهوم مخالف للظاهر، لأن قيد الشرط أو النعت أو الحال أو الظرف أو الغاية يحتاج إلى قرينة تعين إحدى الخصوصيات، فالشرط إذا كان علة منحصرة لاستلزام الشرط للجزاء أو توقف الجزاء على الشرط تخصص الجزاء، وإذا كان لمعنى الربط فانه يدل على الانتفاء لتعليق الجزاء بالشرط، لأن " تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه "[2].

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 276.

(2) نفسه: 281.

وهذا المدلول افتراضي يتوقف على أن شرط شيء ما يتوقف عليه تحققه، أما الحصر فإنه يفيد قصر الموصوف على الصفة، أو قصر الصفة على الموصوف، والقصر " في اصطلاح البيانين تخصيص شيء بشيء بطريق معهود (حقيقي) بأن يكون تخصيص الشيء بالشيء بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوزه أصلاً (وغير حقيقي)، وهو الإضافي بأن يكون بحسب الإضافة والنسبة إلى شيء آخر "(1). والمراد بالحقيقي تخصيص الموصوف بصفة لا يتصف بغيرها وهو متعذر الوجود لتعذر الإحاطة بصفات الشيء وغير الحقيقي قد يقصد به المبالغة وذلك بتخصيص الذات بوصف ما كان غيرها قد عدمته أو في حكم المعدوم يحصره بـ(إنما) أو (ما) و (إلا) فإنّ " المشهور عند النحاة والأصوليين إن معنى إنما ضرب زيد عمراً، ما ضرب زيد إلا عمراً، فإن قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر "(2).

وفي الاستثناء يكون التخصيص بمخالفة المستثنى لحكم المستثنى منه " فإنه إذا لم يدل على أن زيدا في جملة (قام القوم إلا زيداً) محكوم بحكم مخالف لحكم المستثنى منه فليس هو باستثناء، لأن المستثنى – كما يقول النحاة – هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفا لما قبلها نفياً وإثباتاً ويفسرون حمله ما جاءني إلا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة " (3).

أما أدوات الغاية مثل (إلى) و(حتى) فإنها تخصص ما بعدها بمخالفته لحكم ما قبلها، وذلك لأن الحكم المقيد بالشرط في دلالته على المفهوم لانتفاء الحكم عما بعدها، فإن مفهوم المخالفة قائم على ما تحدثه الحروف من معنى تخصيص ما بعدها بالحكم المخالف لعموم سابق أو مفهوم من ظاهر العبارة مع ملاحظة الرتبة في نظام بناء الكلام سواء كان جملة اسمية أم فعلية، لأن التخصيص يقع في الذي يلي الحرف فاعلا كان أم مفعولاً. ففي قولنا ما ضرب إلا عمرو زيدا، فان الفاعل

(1) شرح التلخيص في علوم البلاغة: 137.

(2) شرح الكافية للرضي: 75/1.

(3) البحث النحوي عند الأصوليين: 287.

هو المخصص، وإذا قدمنا المفعول اختص وليس الفاعل، وكذلك في مفعولي أفعال العطاء والكسوة. وما قام بدل احدهما من الظرف والجار والمجرور أما إذا كانت الأداة (إنما) فان المؤخر هو الذي يكون مخصصاً، وذلك نقيض المقدم بلا أداة من فاعل أو مفعول أو مبتدأ وخبر، لأنها تتخصص بالتقديم بمخالفة نظام الإخبار للعناية بالمقدم لاهتمام المتكلم به دون غيره.

قال عبد القاهر " واعلم أن الأمر في المبتدأ والخبر إن كانا بعد (إنما) على العبرة التي ذكرت لك في الفاعل والمفعول إذا أنت قدمت أحدهما على الأخر، معنى ذلك أنك إنْ تركت الخبر في موضعه فلم تقدمه على المبتدأ كان الاختصاص فيه، وإن قدمته صار الاختصاص الذي كان فيه في المبتدأ تفسير هذا أنك تقول: إنما هذا لك: فيكون الاختصاص في (لك) بدلاله انك تقول: إنما هذا لك لا لغيرك: وتقول: إنما لك هذا: فيكون الاختصاص في (هذا) بدلاله أنك تقول: إنما لك هذا لا ذاك: والاختصاص يكون أبدا في الذي إذا جئت بلا العاطفة كان العطف عليه. وان أردت أن يزداد ذلك عندك وضوحا فانظر إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد 40]، وقوله عز وعلا: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ﴾ [التوبة 93]، فانك ترى الأمر ظاهراً أن الاختصاص في الآية الأولى في المبتدأ الذي هو البلاغ والحساب دون الخبر الذي هو عليك وعلينا، وانه في الآية الثانية في الخبر الذي هو (على الذين) دون المبتدأ الذي هو (السبيل) "[1].

فإنّ المخصوص بـ(إنما) قد شابه المعطوف عليه بـ(لا) النافية في نفي وهم التعدد وليس في الرتبة، فان الأول في المؤخر عن الأداة والثاني فيما سبقها، كما أخرج بالاستثناء المتعدد، لأن " حقيقة المستثنى متصلا كان أو منقطعا هو المذكور بعد (إلا) وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا، ثم نقول كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً أو تقديراً من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم إلا حمارا لمخالفه الحمار القوم في المجيء"[2]، فان

(1) دلائل الإعجاز: 265.

(2) شرح الكافية للرضي: 224/1.

المنقطع كالمتصل في مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً إلا أن المتصل يكون في الصفات في حين أن المنقطع يكون في الذوات أما المفرغ فأنه يختص برفع التوهم عن المذكور بعد الأداة، وذلك بقصر الحكم على معين أو وصف دون غيره بنفي ما يوهم الاشتراك وإثبات المراد لأن " قولنا في الخبر إذا أخر نحو ما زيد إلا قائم أنك اختصصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها ونفيت ما عدا القيام عنه فإنما نعني أنك نفيت عنه الأوصاف التي تنافي القيام نحو أن يكون جالساً أو مضطجعاً أو متكئاً أو ما شاكل ذلك ولم نرد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل إذ لسنا ننفي عنه بقولنا: ما هو إلا قائم: أن يكون أسود أو أبيض أو طويلاً أو قصيراً أو عالماً أو جاهلاً، كما أنا إذا قلنا: ما قائم إلا زيد: لم نرد أنه ليس في الدنيا قائم سواه، وإنما نعني ما قائم حيث نحن وبحضرتنا وما أشبه ذلك"(1)؛ لأن المفرغ يستثنى من متعدد " وذلك أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مقدر معرب بإعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس "(2)، وذلك بخلاف التخصيص بـ(إنما) فإذا " وضعت الكلام بإنما فقلت: إنما هو قائم: ونحن نرى أنه يجوز في هذا أن تعطف بلا فتقول: إنما هو قائم لا قاعد ولا نرى ذلك جائزاً مع ما وإلا إذ ليس من كلام الناس أن يقولوا: ما زيد إلا قائم لا قاعد، فإن ذلك إنما لم يجز من حيث إنك إذا قلت: ما زيد إلا قائم: فقد نفيت عنه كل صفة تنافي القيام وصرت كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا مضطجع ولا متكئ وهكذا حتى لا تدع صفة يخرج بها من القيام فإذا قلت من بعد ذلك (لا قاعد) كنت قد نفيت بلا العاطفة شيئا قد بدأت فنفيته، وهي موضوعة لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبته لا لأن تفيد بها النفي في شيء قد نفيته، ومن ثم لم يجز أن نقول: ما جاءني أحد لا زيد على أن تعمد إلى بعض ما دخل في النفي بعموم أحد فتنفيه على الخصوم بل كان الواجب إذا أردت ذلك أن تقول: ما جاءني أحد ولا زيد فتجيء بالواو من قبل (لا) حتى تخرج بذلك عن أن تكون عاطفة "(3)، لأن (لا) العاطفة بلا واو تؤكد النفي الأول فتخرج بالمعنى الذي وضعت له إلى خلافه إذ أنها

(1) دلائل الإعجاز: 266.

(2) شرح الكافية للرضي: 236/1.

(3) دلائل الإعجاز: 266 – 267.

تنفي الفعل عن النسبة إلى الذات بعد أن نفي لفظا بـ(ما)، أما العطف بالواو فإنما عطف بها معمولا للفعل الأول فلا تناقض، و(إلا) تتضمن النفي، لأن المخصص في مثل ما جاءني إلا زيد هو مجيء زيد ونفي مجيء غيره فإذا عطف عليه بـ(لا عمرو) صار النفي بـ(لا) للنفي المتقدم وذلك بخلاف التخصيص بـ(إنما) فإنما يصح العطف فيه على المخصص بها، لأنه بمثابة المثبت وليس نفيا للذات ففي قولنا: إنما جاءني زيد لا عمرو. أفاد الإخبار عن مجيء مخصوص لزيد وليس لغيره سواء كان عمراً أم غيره.

" ونظير هذا أنا نعقل من قولنا: زيد هو الجائي إن هذا المجيء لم يكن من غيره، ثم لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه بلا العاطفة، فتقول: زيد هو الجائى لا عمرو، لانا لم نعقل ما عقلناه من انتفاء المجيء عن غيره بنفي أوقعناه على شيء ولكن بأنه لما كان المجيء المقصود مجيئا واحدا كان النص على زيد بأنه فاعله وإثباته له نفيا له عن غيره ولكن من طريق المعقول لا من طريق أن كان في الكلام نفي كما كان ثمّ فاعرفه "[1]، وكذلك لا يصح العطف بـ(لا) على المخصص بـ(غير) لتضمنها معنى النفي، فحكمها حكم (إلا) في المفرغ، إلا أن احتمال تخصيص الوصف بها أضعف من (إلا) لكونها اسماً بخلاف (إلا)، " فحكم غير الذي هو مختص به الوصفية أن يكون جارياً على ما قبله تحلية له بالمغايرة فأصل غير أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معار من (إلا) ويوضح ذلك ويؤكده أن كل موضع يكون فيه (غير) استثناء يجوز أن يكون صفة فيه وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء، وذلك نحو قولك عندي مائه غير درهم إذا نصبت كانت استثناء وكنت مخبراً أن عندك تسعة وتسعين درهماً، وإذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها، وكذلك إذا قلت: عندي درهم غيرَ دانق وغيرُ دانق إذا استثنيت نصبت وإذا وصفت رفعت "[2]. فالوصفية في (غير) على معنى المغايرة، ولكنها حملت على (إلا) في الاستثناء لدلالتها على مفهوم المخالفة، كما حملت (إلا) عليها في الوصفية

(1) دلائل الإعجاز: 268.

(2) شرح المفصل: 88/2.

لظهور الاسمية في (غير) بخلاف (إلا) لاقتصارها على معنى الحرفية، ونحو ذلك " أن تقول لا تعبد إلا الله ولا تعبد غير الله فالمطلوب في الأولى عبادة الله وحده، والثانية قد تكون بمعنى الأولى، وقد تكون لمعنى آخر، وهو النهي عن عبادة غير الله وغير الله الصنم والحجر وغيرهما، فكأنه قال في الجملة الثانية: لا تعبد الصنم لا تعبد الحجر لا تعبد الشجر ونحوه، فالأولى طلب العبادة لله وحده، والثانية نهى عن عبادة غير الله وعبادة الله مفهومة من المخالفة"[1]، فإن التخصيص بـ(إلا) يكون نصباً في المخصص بها في حين يكون في (غير) محتملاً، لأن الأصل فيها الوصفية و(إلا) تفيد التخصيص سواء كان الاستثناء تاماً أم مفرغاً ردّاً على منكر بخلاف (إنما) لأن التخصيص بـ(إنما) يكون لما هو ظاهر مما لا ينكره المخاطب ففي " قولهم ما هو إلا كذّاب وإن هو إلا كذّاب إنما يستعمل في الأمر الذي ينكره المخاطب أو ما ينزل هذه المنزلة، وإذا كان كذلك فلا يصح استعمال هذه العبارة في الأمر الظاهر، فلا تقول للرجل الذي ترققه على أخيه وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرحم ما هو إلا أخوك، فأما نحو إنما مصعب شهاب فيصلح ما مصعب إلا شهاب، لأن ذلك ليس أمراً بيناً في نفسه بل بحسب دعوى الشاعر فجاز استعمال ذلك فيه ولكنه يخرج المدح حينئذ عن أن يكون على حد المبالغة من حيث لا تكون قد ادعيت فيه كونه معلوماً بيناً "[2]، والمبالغة في التخصيص بـ(إنما)، لأنها " تجيء للخبر لا يجهله السامع ولا ينكر صحته أو لما تنزل هذه المنزلة "[3].

لذلك اختيرت (إنما) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة 11]، كأن " صفة المصلحين خلصت لهم وتمحضت من غير شائبة قادح فيها من وجه من وجوه الفساد "[4]، للدلالة على أنه أمر معروف غير مشكوك فيه بزعمهم، وقد يكون الرد على منكر بتقديم الفاعل لتخصيصه

(1) معاني النحو: 288/2.

(2) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 182 – 183.

(3) دلائل الإعجاز: 270.

(4) الكشاف: 180/1.

بالحكم، وذلك بأن " يكون الغرض تخصيص ذلك الفعل بذلك الفاعل كقولك: أنا كتبت في معنى الأمر الفلاني وأنا شفيت في بابه والمراد أن تدعي الانفراد بذلك وترد على من زعم أنه كان ذلك من غيرك "(1).

ويقدم المفعول به لغرض التخصيص لغير إنكار من السامع أو دفع منه، وإنما لإرادة التفرد بالحكم، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة 5] فان " تقديم المفعول لقصد الاختصاص كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزمر 64]، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام 164]، والمعنى نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة "(2)، فقد أفاد التقديم تخصيص العبادة والاستعانة بالله تعالى على معنى لا نعبد إلا إياك ولا نستعين إلا بك، " ولو قيل: نعبدك ونستعينك، لم يفد نفي عبادتهم لغيره ولا الاستعانة بغيره، وذلك نظير قولك: أكرمتك وإياك أكرمت فقولك: أكرمتك يفيد أن المتكلم أكرم المخاطب، ولا يفيد أنه خصه بالإكرام بخلاف قوله إياك أكرمت فإنه يفيد أنه خصه بالإكرام فلم يكرم أحدا غيره، وتكرير (إياك) مع فعل الاستعانة يفيد التخصيص على حصر الاستعانة به، فانه لو قال: إياك نعبد ونستعين لأفاد أنه يخصه بالعبادة ولم يفد أنه يخصه بالاستعانة نصاً، بل لم يعيّن الذات التي يستعين بها أيضاً "(3).

فإنّ التخصيص للإقرار وليس رداً على منكر، كما في قوله تعالى": ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة 87]، "فهذا لا يحسن المجيء بالنفي وإلا وان كان المعنى على القصر وذلك أن المعنى أنكم من الرسل على طريقتين إما أن تقتلوهم وإما أن تكذبوهم، وهم لا ينكرون ذلك بل يقرونه، فهم خصوا فريقا بالتكذيب وخصوا فريقاً بالقتل "(4)، وإنما لم يحسن المجيء بالنفي و(إلا)، لأنهم لا يدفعون فعلهم ولا ينكرونه لما جبلوا عليه من

---

(1) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 156.

(2) الكشاف: 61 – 62.

(3) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 41 – 42.

(4) معاني النحو: 216/2 – 217.

الاستكبار، فاختصوا بالتكذيب والقتل إن التخصيص معنى زائد على مدلول الجملة، وذلك يقتضي حرفا دالاً عليه، لأن الحرف هو الموجد للمعنى الزائد على الإسناد الأصلي، ولا يؤتى بالحرف إلا لمعنى وذلك بخلاف نقل الكلام بالتقديم والتأخير، لأن حاجة المخاطب أشد إذا كان خصما أو منكرا، وذلك بخلاف إذا كان واهماً أو ساهياً، أو كانت به حاجة إلى معرفة الفاعل من المفعول، وفي الاستثناء لا يريد المخاطب ذلك بل يريد تخصيص الوصف ونفيه عمن عداه، لأنه منكر اختصاصه وقد يتطلب الأمر الجمع بين الأداة والتقديم لبيان المراد نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر 28]، إنّ " تقديم اسم الله تعالى إنما كان لأجل أن الغرض أن يبين الخاشون من هم، ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم، ولو أخر ذكر اسم الله وقدم العلماء فقيل: إنما يخشى العلماء الله، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن، ولصار الغرض بيان المخشى من هو والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء وأن يكونوا مخصوصين بها، كما هو الغرض في الآية، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى أيضا إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره والعلماء لا يخشون غير الله تعالى، وهذا المعنى وإن كان قد جاء في التنزيل في غير هذه الآية كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب 39]، فليس هو الغرض في الآية ولا اللفظ بمحتمل له البتة ومن أجاز حملها عليه كان قد أبطل فائدة التقديم وسوّى بين قوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) وبين أن يقال: إنما يخشى العلماء الله، وإذا سوى بينهما لزمه أن يسوّى بين قولنا: ما ضرب زيداً إلا عمرو وبين ما ضرب عمرو إلا زيداً وذلك مالا شبهة في امتناعه "[1].

إنّ للتخصيص أغراضاً متنوعة تكشف في جملتها المراد من نظم الكلام، فليس التخصيص بالأداة مثل التخصيص بالتقديم والتأخير والأدوات مختلفة المعاني، كما أن المتقدم يختلف بحسب نوعه فليس تقديم الفاعل كتقديم المفعول أو الخبر فلكل دلالته التي تختلف عن الآخر، وكذلك دواعي التخصيص مختلفة بحسب

(1) دلائل الإعجاز: 261 – 262.

المقامات وأحوال المخاطب، فقد يكون جاهلاً أو منكرا أو غير منكر وقد يكون الغرض من التخصيص التعريض بغير المخاطب أو يكون التعريض بعد التصريح، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [الأحزاب 39]، فإن" وصف الأنبياء بأنهم لا يخشون إلا الله تعريض بعد التصريح في قوله تعالى: ﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾ [الأحزاب 37] (1)، لإبعاد ما يعتريه من المخاوف، بدليل قوله تعالى (وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً) فهو تعالى الكافي للمخاوف، وهو تعالى المحاسب على الصغيرة والكبيرة والتخصيص بالأداة ليس بمعنى التخصيص بالتقديم، فقد يكون المقدم غير مخصص بل معتنى به لأهميته ولكن لا يمنع الاشتراك نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحى 9 – 10]، فإنه " ليس على معنى القصر، وذلك لأنه على القصر يكون المعنى أنه منهي عن قصر اليتيم دون غيره من الخلق، فإنه يجوز له أن يقهر غير اليتيم، وينهر غير السائل، وهذا المعنى غير مراد، وإنما قدم ما قدم للاهتمام، وذلك لأن اليتيم ضعيف، وإنه مظنة للقهر، وكذلك السائل فقدمهما للاهتمام بأمرهما، وعلى هذا فالحصر بالنفي و(إلا) يكون لما ينكره المخاطب ويدفعه، وأما الحصر بالتقديم فيكون لأغراض منها:

1. إرادة تخصيص المتقدم بحكم مما لا ينكره المخاطب.
2. تخصيص المتقدم بحكم يجهله المخاطب.
3. التخصيص لغرض التوجيه والتعليم.
4. التقديم للاهتمام لا للحصر(2).

إنّ الحصر بالنفي و(إلا) قد يأتي لقصد المبالغة في الخبر أو الحال أو الصفة، وذلك لأمرين احدهما " أن القصد بالحصر المبالغة في إثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما أنه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت، لأنه معلوم أنه جميع الصفات يستحيل انتفاؤها "(3).

(1) الكشاف: 264/3.

(2) معاني النحو: 2/ 218.

(3) شرح الكافية، للرضي: 236/1.

إنّ التخصيص " هو إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخص منه "[1]، وتقديم المفعول زيادة في مدلوله، لأنه من قيود الفعل أصلا فإذا أريد تضييق إطلاق الفعل ذكر ظاهراً أو مؤولاً بدليل الخروج من التخصيص إلى التعميم في تنزيل المتعدي منزله اللازم لغرض إثبات الوصف للفاعل دون المفعول " ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد ويأمر وينهي، ويضر وينفع وكقولهم: هو يعطي ويجزل ويقري ويضيف، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت صار إليه الحل والعقد وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهى وضر ونفع وعلى هذا القياس وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر 9]، المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له من غير أن يقصد النص على معلوم، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ [النجم 43 – 44]، وقوله: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾ [النجم 48]، المعنى هو الذي منه الإحياء والإماتة والاغناء والإفناء "[2]. إنّ اقتصار الفعل المتعدي على وصف الفاعل دون المفعول وذلك للمبالغة في وصفه مدحاً أو ذماً، وكأن غيره قد عدمه فهو إلى التخصيص اقرب من التعميم، بدليل دخول ضمير الفصل على الفعل المقتصر فيه على الفاعل، لأنه صار معلوما به لاختصاصه به، وقد استدل بقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ وفيها تخصيص، لأنه ليس لغيره تعالى " والمعنى هو الذي منه الإحياء والإماتة والاغناء والإفناء "[3]. وقيل لا يجوز وقوع ضمير الفصل قبل الماضي، لأن الماضي لا يشابه الأسماء حتى يقال كأنه اسم، فلا يجوز زيد هو قام وليس بشيء[4]، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾ [النجم 43].

والتخصيص لا يقتصر على تقديم ضمير المبتدأ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل أو المفعول أو الجار والمجرور، لأنها متعلقات الفعل ومقيداته للدلالة على أنها

(1) شرح المفصل: 47/3.
(2) دلائل الإعجاز: 119.
(3) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 171.
(4) ينظر: شرح الكافية: 25/2.

ثابتـة للمـسند إليـه دون غـيره، كمـا أن توسـط الفـصل بـين المـسند والمـسند إليـه لتخصـصه بالمـسند إليـه دون غـيره للدلالـة علـى توكيـد لا انفـراده بالوصـف، لأن التخصيص المخبر عنه يتم بالوصف المبالغ فيه بـ(أل) الجنسية التي تفيد الكمال في الوصف وكأن غيره قد عدمه لدلالتها على الحقيقة وخصوصيتها، وذلك " أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس ثم ترى له في ذلك وجوها (أحدها) أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: زيد هو الجواد وعمرو هو الـشجاع تريـد أنـه الكامـل إلا أنـك تخـرج الكـلام في صـورة تـوهم أن الجـود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن يبلغ الكمال، فهذا كالأول في امتناع العطف عليه للإشراك، فلو قلت زيد هو الجواد وعمرو كان خلفاً من القول. و(الوجه الثاني) أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه بل على دعوى انه لا يوجد إلا منه، ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصصه ويجعله في حكم نوع برأسه وذلك كنحو أن – يقيد بالحال والوقت كقولك: هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى ثم اشترطت له مفعولا مخصوصا كقول الأعشى:

هو الواهب المائة المصطفاة أمـا مخاضـاً وإمـا عشـاراً

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لا يفي احد نوعاً خاصاً من الوفاء، وكذلك جعل هبة المائة من الإبل نوعاً خاصاً وكذا الباقي "[1].

إنّ ضمير الفصل اختص بـ(أل) الجنسية للدلالة على أن حقيقة المسند ثابتة في المسند إليه، وذلك بتوكيد النسبة إليه دون غيره، ففي قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة 5]. قال البيضاوي: " وهم فصل يفصل الخبر عن الصفة ويؤكد النسبة ويفيد اختصاص المسند بالمسند إليه... وتعريف المفلحين للدلالة على أن المتقين هم الناس الذين بلغك أنهم المفلحون في الآخرة أو الإشارة إلى ما يعرفه كل واحد من

(1) دلائل الإعجاز: 138 – 139.

حقيقة المفلحين وخصوصياتهم (تنبيه) تأمل كيف نبّه سبحانه وتعالى على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله أحد من وجوه شتى بناء الكلام على اسم الإشارة للتعليل مع الإيجاز وتكريره وتعريف الخبر وتوسط الفصل لإظهار قدرهم والترغيب في اقتفاء أثرهم "[1]. إن توكيد النسبة بالتكرار، لأنها قد تؤكد بـ(إن) في الجمل الاسمية أو بان واللام أو بلام الابتداء أو بضمير الفصل وفي الفعلية بـ(قد) والسين وسوف بدليل أنها لا تدخل إلا على الأفعال ولا تعمل فيها ولكل له غرض خاص وفائدة، والتوكيد للنسبة وليس للمبتدأ أو الخبر، وذلك بخلاف (أل) الجنسية، فإنها للشمول المطلق أو الخاص، ويراد بالمطلق " عموم الافراد والخصائص معاً وهو القسم الأول "[2]، وهي " التي ترد شمول أفراد الجنس نحو: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [العصر 2][3]، والقسم الثاني: " لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة "[4]، نحو " أنت الرجل علما، أي: الكامل في هذه الصفة ويقال لها التي للكمال "[5]، فان تعريف الخبر باللام الجنسية. هو المفيد شمول خصائص الجنس وحصره على المبتدأ تخصيصاً له مدحاً أو ذماً، وذلك بقصر جنس الوصف على المخبر عنه، و " أما لتعريف الحقيقة فيكون بوضعه مفيداً للحصر مثلاً إذا قلت زيد المنطلق وأردت به حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن شخصيتها وعمومها أفاد الحصر، ثم ينظر فإن أمكن الانحصار ترك الكلام على حقيقته وإلا جعل للمبالغة، أما وجه تنزيله على الحقيقة، فكما إذا قيدت المخبر به بقيد يمكن أن يكون منحصراً في شخص واحد مثل قولك هو الوفي حين لا تظن بأحد خيراً وأما وجه تنزيله على المبالغة فكقولك زيد هو الجواد وهو العالم فانا لما علمنا امتناع الحصر حقيقة علمنا أنه قيل ذلك على طريق المبالغة "[6].

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 10.
(2) اللامات: 37.
(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 194.
(4) اللامات: 37.
(5) الجنى الداني في حروف المعاني: 194.
(6) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 77.

فإن التخصيص جاء من وجهين، الأول: اللام المقترنة بالوصف للدلالة على الشمول والثاني: النسبة المفيدة له بالمنسوب إليه، أما ضمير الفصل فيؤتى به توكيداً للنسبة في التراكيب المختلفة سواء أكانت اسمية أم فعلية، لأن مدار الفائدة في قيود الخبر وليس في المنسوب إليه، لأنه المخبر عنه بالنسبة التامة المقيدة بقيود المنسوب الزائدة على الإسناد الأصلي الذي يمثل المعنى المركزي للجملة، وبانضمام المقيدات تتسع الدلالة أو تضيق بحسب المراد تقديماً أو تأخيراً حروفاً كانت تلك المقيدات أم صيغاً أم رتبةً، ثم ينظر في نوع القيود، فقد تكون منقولة من الاسمية ، كما في ضمير الفصل أو من الفعلية كأدوات الاستثناء، كما يحصل النقل في الحروف بالاستعمال من معانيها الأصلية للدلالة على معانٍ جديدة، فالـ(التخصيصية) في الأصل تعريفية بدليل مناقضتها للتنوين، والتعريف قصر للتعميم وتخصيصا له، لأن " أل " صالحة لأن يعرف بها كل نكرة، فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه، فالمعتبر في المعرفة التعيين بعد الاستعمال، وهذا معنى قولهم، إنها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً "[1] ولعل القصر وهو " تخصيص شيء بشيء بطريق معهود "[2]، قد لحقها من معناها الأصلي و " مما يدل على أنها في الأصل لم تكن للتعريف فقط، بل كانت أداة للإشارة أنها حافظت على معنى الإشارة في بعض الحالات، نحو: " (اليوم) أي: في هذا اليوم و(الليلة) أي: في هذه الليلة "[3]. ومن أسباب التعريف الإشارة إما إلى معهود خارجي، و" إما حضوري نحو اليوم ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة 3]، فإنها نزلت يوم عرفة "[4]، ثم دخلها القصر للمبالغة، كما " أن التنوين، إن كان علامة التنكير، في كل ما بقى من مستندات اللغة العربية، فربما كان في الأصل علامة للتعريف "[5]، لهذا فان

(1) شرح الحدود النحوية: 65.
(2) شرح التلخيص في علوم البلاغة: 137.
(3) التطور النحوي للغة العربية: 86.
(4) البرهان في علوم القرآن: 88/4.
(5) التطور النحوي للغة العربية: 118.

التخصيص جاء من إفراد معين بشموله لجنس الوصف وخصائصه، وليس من ضمير الفصل، ولكنه اختص بالجنس توكيداً و" فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره "[1]، وليس الحصر، كما ذهب الرازي في قوله: " وله فائدتان إحداهما: الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة وثانيتهما: حصر الخبر في المبتدأ، فانك لو قلت: الإنسان ضاحك فهذا لا يفيد أن الضاحكية لا تحصل إلا في الإنسان، أما لو قلت الإنسان هو الضاحك فهذا يفيد أن الضاحكية لا تحصل إلا في الإنسان "[2]، وإنما جاء من التعريف، لأن الخبر" هو القول المقتضي بصريحه نسبه معلوم إلى معلوم بالنفي أو الإثبات "[3]، " فإذا قيل لك: زيد المنطلق: صار الذي كان معلوما على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب، ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذه الوجوب ادخلوا الضمير المسمى فصلا بين الجزءين فقالوا: زيد هو المنطلق "[4].

وإذا لم يصلح الخبر للتخصيص كأن يكون فعلا أو اسما بغير (أل) يقوم الضمير نفسه بالتخصيص، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [التوبة 104]، فان " هو للتخصيص والتأكيد، وأن الله تعالى من شأنه قبول توبة التائبين. وقيل معنى التخصيص في (هو) أن ذلك ليس إلى رسول الله (ص) إنما الله سبحانه هو الذي يقبل التوبة ويردها فاقصدوه بها ووجهوها إليه "[5]، ونحوه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [السجدة 25]، وقوله: ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَـٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ [فاطر 10]، وقوله: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ [البروج 13]، فقد اتسع في الفصل فادخل على الفعل للتخصيص فليست دلالته على الفصل مطردة، إذ التزم بعضهم بالفصل الدال على أن الذي بعده ليس بنعت، " والكوفيون يسمونهم عمادا

(1) الكشاف: 146/1.
(2) التفسير الكبير: 38/2.
(3) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 71.
(4) دلائل الإعجاز: 137.
(5) الكشاف: 212/2 – 213.

لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل في الأصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس أن لا يجيء إلا بعد مبتدأ بلا ناسخ أو منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتدأ به "[1]، وقيل: " ولا يدخل (هو) عماداً إلا في المعرفة وما أشبهها "[2].

إنّ دلالة التخصيص تختلف عن الفصل والتوكيد، وإن صلح الضمير لكونه دالاً عليها، لأن القصر لا يطابق معناه الفصل ولا التوكيد، وإنما صلح الضمير لأداء تلك المعاني، لتحمله معنى الحرف، لأنه الأصل في أداء المعاني التركيبية، ومهمة الضمير الكناية عن الظاهر لغرض آخر غير ما حمل به في الاستعمال، و" لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل.. دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف أعني إفادة المعنى في غيره صار حرفاً وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة أي صيغة الضمير المرفوع وإن تغير ما بعده عن الرفع إلى النصب، لأن الحرف عديم التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية أعني كونه مفرداً ومثنى ومجموعاً ومذكراً ومؤنثاً ومتكلماً ومخاطباً وغائباً لعدم عراقته في الحرفية، ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية أي إفادة في غيره"[3]، فقد عدل بالضمير في الاستعمال عن معنى الاسمية فصار دالاً على التخصيص بنفسه كالحرف " ومن دلالته على القصر بنفسه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران 10]، فضمير الفصل هنا يفيد قصراً حقيقياً، فالقول (أولئك وقود النار) قد يفيد مجرد الإخبار، كما تقول: (هذا صديقك)، ووضع ضمير الفصل عين القصر الذي كان محتملا قبل دخوله ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا هُمْ أَصْحَٰبُ﴾ [البلد 19]، فقد أفاد الضمير القصر ولو

(1) شرح الكافية للرضي: 24/2.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 241/4.

(3) شرح الكافية للرضي: 26/2.

حذف لكان القصر محتملاً "[1]، إنّ المعنى قد تغير وصار تخصيصاً بعد ذكر الضمير" وهكذا يكون الأمر أبداً كلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان "[2]، فصار الضمير بالاستعمال محملاً بمعنى زائد، لأداء وظيفة تخصيص الموصوف بالصفة، لأن المبتدأ موصوف بالخبر أصلا فكان الضمير من الألفاظ الدالة على الخصوص في مقابل الألفاظ الدالة على العموم وهي كل وأجمعون وأكتعون وغيرها لدلالتها على النهاية في الدلالة على العموم، وكذلك الألفاظ الدالة على التخصيص، فـ(أي) " تكون للتخصيص كقول العرب: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة وعلى المضارب الوضيعة أيها الرجل "[3].

إنّ الحرف هو الموضوع لتخصيص المعنى الاسمي وتضييق دلالته، ولكن لما كان للاسم مفهوم الإطلاق الواسع صلح للتخصيص بالاستعمال، وذلك بالنقل والسلب والتطفل فقد أجروا " حرف النداء على العصابة وليست مدعوة، لأن فيها الاختصاص الذي في النداء، وإنما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك ثم تأمره أو تسأله أو غير ذلك مما توقعه إليه فهو مختص من غيره في قولك يا زيد يا رجل، فإذا قلت: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، فأنت لم تدع العصابة ولكنك اختصصتها من غيرها، كما تختص المدعو فجرى عليها اسم النداء أعني (أيتها) لمساواتها إياه في الاختصاص. وعلى هذا تقول: على المضارب الوضيعة أيها الرجل ولا يجوز أن تقول: يا أيها الرجل ولا يا أيتها العصابة، أنك لا تنبه إنساناً، إنما تختص و(يا) إنما هي زجر وتنبيه "[4]. فقد صار الاسم المختص بالنداء موصوفاً بالتخصيص، ونقل إلى باب الاختصاص، و" ذلك أن تأتي بـ(أي) وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بها التنبيه في مقام المضاف إليه، ووصف (أي) بذي اللام، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كأنا وإني أو المشارك فيه، نحو نحن وإننا لغرض بيان اختصاص مدلول

---

(1) معاني النحو: 45/1 – 46.

(2) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 74.

(3) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: 356 – 357.

(4) المقتضب: 298/3 – 299.

ذلك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه، وهو إما في معرض التفاخر، نحو أنا أكرم الضيف أيها الرجل أي أنا أختص من بين الرجال بإكرام الضيف أو في معرض التصاغر، نحو أنا المسكين أيها الرجل أي مختصاً بالمسكنة من بين الرجال أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر، نحو: أنا أدخل أيها الرجل ونحن نقرأ أيها القوم، فكل هذا في صورة النداء، وليس به بل المراد بصفة (أي) هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب، وإنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين "[1].

والمشاركة المعنوية جمعت الاستثناء و (لاسيما) في التخصيص، لأن المذكور بعدهما مخصص من عموم، فقد " يقع بعدها الشرط والظرف وغيرهما فتكون بمعنى خصوصا تقول: إن فلاناً كريم، ولاسيما إن أتيته صبحاً، أي وخصوصاً إن أتيته صبحاً، ويقال: تستحب الصدقة في شهر رمضان ولاسيما في العشر الأواخر، أي وخصوصاً في العشر الأواخر... فان معناها البتة تخصيص ما بعدها بالأولية فقولك: أحب أصدقائي ولاسيما محمد معناه وخصوصاً محمداً "[2].

فليست حقيقة (لاسيما) الاستثناء، وإنما شابهته في تخصيص ما بعدها من عموم سابق، لأن " معنى (إلا) اللازم لها الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت: جاءني القوم إلا زيدا فقد اختصصت زيدا بأنه لم يجيء، وإذا قلت: ما جاءني إلا زيد فقد اختصصته بالمجيء، وإذا قلت: ما جاءني زيد إلا راكباً فقد اختصصت هذه الحال دون غيرها من المشي والعدو ونحوه "[3].

و" أما (لاسيما) فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على أولويته بالحكم المقدم، وإنما عدّ من كلماته، لأن ما بعده مخرج عمّا قبله من حيث أولويته بالحكم " [4]، فنقلت (لاسيما) من التفضيل إلى الاستثناء لما فيه من

(1) شرح الكافية، الرضي: 161/1.
(2) معاني النحو: 353/1.
(3) البرهان في علوم القرآن: 241/4.
(4) شرح الكافية، الرضي: 248/1.

التخصيص، وإن لم يطرد معها الاستثناء، لأن الغالب عليها التفضيل لما فيه من زيادة، لأن المفضل فيه زيادة صفة، ولحقها التخصيص لدلالة جملتها على التنبيه، لما في (لا) النافية للجنس من معنى النص على الاستغراق، و(سي) بمعنى المثل و(ما) بمعنى نكرة غير موصوفة، كما في باب نعم وبئس، لأنها " إن جاء بعدها اسم نحو نعما زيدٌ، وبئسما تزويج ولا مهر ففيها ثلاثة مذاهب: أولها أن (ما) نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر والمرفوع بعد (ما) هو المخصوص "[1]، وكذلك تصرف في (إنما) للقصر، و في (لاسيما) للاستثناء، لأنهما للتخصيص، وزادت (لاسيما) معنى التفضيل، " إذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم ولاسيما زيد، أي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني، أي هو كان أخص بي وأشد إخلاصاً في المجيء "[2].

وكذلك (ذو) الذي بمعنى صاحب حُمّل معنى التخصيص في الوصف لمقاربة معنى الصحبة لملازمة التخصيص، و " لا يستعمل إلا مضافاً، ولا يضاف إلى الصفة ولا إلى ضمير، وإنما وضعت وصلة إلى وصف الأشخاص بالأجناس، كما أن الذي وضعت وصلة إلى وصل المعارف بالجمل وسبب ذلك أن الوصف إنما يراد به التوضيح والتخصيص، والأجناس أعم من الأشخاص فلا يتصور تخصيصها لها، فانك إذا قلت: مررت برجل علم أو مال أو فضل ونحوه لم يعقل ما لم يقصد به المبالغة، فإذا قلت بذي علم صح الوصف، وأفاد التخصيص، ولذلك كانت الصفة تابعة للموصوف في إعرابه ومعناه "[3].

والتخصيص بالوصف راجع إلى تقليل الاشتراك فيه، فيفرد الموصوف عند السامع به دون غيره، وللتخصيص طرق " منها العطف كقولك في قصره إفراداً: زيد شاعر لا كاتب أو ما زيد كاتباً بل شاعرٌ، وقلباً: زيد قائم لا قاعد، وما زيد قاعداً بل قائم، وفي قصرها: زيد شاعر لا عمرو، أو ما عمرو شاعراً بل زيد "[4]، فإن

(1) الجني الداني في حروف المعاني: 337 – 338.

(2) شرح الكافية، الرضي: 249/1.

(3) البرهان في علوم القرآن: 277/4.

(4) التلخيص في علوم البلاغة: 139.

الموصوف قد تعيّن للسامع بالنفي والإثبات، لأن النفي يتوجه إلى الوصف وليس للذات، فالتخصيص يزيل الاشتراك ويرفع التوهم لاجتماع أكثر من صفة، فطابقت الصفة موصوفها للدلالة على أنها متممة ومكملة له بتخصيصه بالوصف دون غيره تعريفاً به، لذلك كانت النكرة المخصصة قريبة من المعرفة في التعيين، لتحديد النوع والعدد والشخص لذلك قيل في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [النحل 51]، " إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين، فقالوا عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة، لأن المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة العدد فلا حاجة إلى أن يقال رجل واحد رجلان اثنان، فما وجه قوله: (إلهين اثنين)؛ قلت: الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين: على الجنسية، والعدد المخصوص فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدلّ به على القصد إليه والعناية به؛ ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية "[1]. إنّ وصف الاسم المفرد يختلف عن المثنى، لدلالته على النوع والعدد، لذلك قيل " إن الوصف هنا مخصص لا مؤكد، لأن (إلهين) يدل على الجنسية وعلى التثنية، فلو اقتصر عليه لم يفهم النهي عن أحدهما فأتي بـ(اثنين) ليدل على أن النهي عن الاثنين"[2].

إنّ التوكيد لا يزيد معنى بخلاف التخصيص، لأنه يقوي المعنى الأول أما التخصيص فينقل الاسم من معنى إلى آخر والذين ذهبوا إلى التوكيد أخذوا بمقابله وهو الواحد، فقيل: إنه تعالى ذكر " اثنين توكيداً لقوله (إلهين)، كما ذكر الواحد في قوله " إنما هو اله واحد "[3]، والأولى أن يقابل النهي المخصص بالإثبات مقابل المخصص بياناً للتوحيد وإفراد الإلوهية بالواحد الأحد والوصف الغالب يخصص موصوفه بخلاف التثنية والجمع، لأنها مظنة التنكير الدال على التعدد والشيوع، كما أن الظاهر بخلاف المضمر، فيعدل عن المضمر لإبهامه، وذلك نحو

(1) الكشاف: 413/2.

(2) البرهان في علوم القرآن: 240/4.

(3) معاني القرآن وأعرابه: 240/3.

قولـه تعـالى: ﴿ وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةٗ لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأحزاب 50]. قال الزمخشري: " فإن قلت: لِمَ عَدِلَ عن الخطاب إلى الغيبة في قوله تعالى (نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ) ثم رجع إلى الخطاب ؟ قلت: للإيذان بأنه مما خص به وأوثر، ومجيئه على لفظ (النبي) للدلالة على أن الاختصاص تكرمة له لأجل النبوة وتكريره تفخيم له وتقرير لاستحقاقه الكرامة لنبوته "[1]، بدليل اللام التي" تكون للملك والاستحقاق والاختصاص"[2]، ومنه "الجنة للمؤمنين وللتخصيص ومنه (إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) "[3].

ولا فرق بين المعرفة والنكرة في تخصيص النعت لهما، لأنهم " فصلوا بين المعرفة والنكرة لاختلاف حالتيهما في السؤال، وذلك أن السؤال في النكرة إنما هو عن ذاتها، وفي المعرفة إنما هو عن صفتها، فإذا سألت عن منكر، فإنما سألت عن شائع في الجنس ليخصه لك باللقب أو بغيره من المعرفات، وإذا سألت عن معرفة، فإنما سألت عن معروف وقع فيه اشتراك عارض فأردت أن يخصه لك بالنعت، فإذا قال: جاءني عبد الله. قلت أي عبد الله، فالجواب الطويل أو العالم ونحو هما من الصفات المميزة ممن له مثل اسمه، فلما كان الجواب بالنعت لم يكن بد من ذكر المنعوت "[4]، كما أن حذف الموصوف لقيام الدليل عليه، وهو اختصاصه باستعمال الصفة مفردة عليه، لشهرته بها، لأنه إذا استبهم أمر الموصوف كان حذفه غير لائق، لاختصاص الصفة به بكثرة الاستعمال، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ [سبأ 11]، أي دروعاً واسعات[5]، لأن (سابغة) صفة اختصت بالدرع حتى ترك ذكره فيؤتى بها مفردة في الاستعمال لتخصصها بصرف موصوفها عن عمومه، كما صرف الاستثناء " اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته

---

(1) الكشاف: 268/3.

(2) حروف المعاني: 40.

(3) البرهان في علوم القرآن: 339/4.

(4) شرح المفصل: 23/4.

(5) ينظر: الكشاف: 282/3، أنوار التنزيل: 567.

تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء "[1]، كما أن الزيادة في اختصاص اللفظ ببعض أفراد الموضوع له تصيره مخصصا بحكم الاستعمال في نوع مخصوص من أفراده دون غيرها، فقد يكون للفظ عموم بحسب المعنى، فيحصل له بالاستعمال خصوصية لشيء بعينه بمعنى زيادة اختصاص أما إلى حد التشخص، فيصير علماً كالنجم على الثريا والبيت على الكعبة أو لا يصل فيصير اسماً غالباً كالإله والحج والعمرة أو صفه غالبة كالرحمن، لذلك لزمته الألف واللام أو الإضافة، فالرب اختص الله تعالى به بدخول الألف واللام، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾ [مريم 23]، فإن " التعريف لا يخلو إما أن يكون من تعريف الأسماء الغالبة كتعريف النجم والصعق كأن تلك الصحراء كان فيها جذع نخلة متعالم عند الناس، فإذا قيل جذع النخلة فهم منه ذلك دون غيره من جذوع النخل وإما أن يكون تعريف الجنس: أي جذع هذه الشجرة خاصة كأن الله تعالى إنما أرشدها إلى النخلة ليطعمها منها الرطب "[2]، إنّ تعريف الجنس يكون الغرض من الإضافة إليه التخصيص كالإضافة إلى النكرة، أما الإضافة إلى المعرفة، فان المضاف يتخصص مع الزيادة، وهي التعيين، لأن الغرض من الإضافة إلى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع الزيادة وهي التعيين[3]، فان المضاف إليه يخرج المضاف من عمومه فيختص بشيء بعينه، لذلك اكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف والتخصيص أو غير ذلك، مثل النعت والمنعوت، لأنهما كالكلمة الواحدة، و" إنما قلنا إنهما كالشيء الواحد من قبل أن النعت يخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخص منه، فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخص من نوع المنعوت وحده "[4]، وكلما ازدادت النعوت ازداد المنعوت تخصيصاً، و " معنى التخصيص تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، نحو مررت برجل طويل،

---

(1) شرح المفصل: 75/2.
(2) الكشاف: 506/2.
(3) شرح الكافية: 275/1.
(4) شرح المفصل: 55/3.

وذلك أن كلمة (رجل) عامة تشمل كل واحد من أفراد الجنس، فان قلت طويل فقد قللت الاشتراك بإخراجك القصار وغير الطوال عموما، فان قلت: مررت برجل طويل أسمر زدته تخصيصا بتقليلك الاشتراك أكثر. فانك أخرجت غير السمر من الرجال الطوال، فإن قلت مررت برجل طويل أسمر أعرج زدته تخصيصاً وهكذا "[1].

لا يقتصر تقليل الاشتراك على النعت بتضييق عموم النعت بتخصيصه دون غيره من الأسماء، فان الإضافة بنوعيها تساهم بطريق أخر في التخصيص بالنسبة، فإنهما، إن اشتركا في التأليف الفرعي أو النسبة الناقصة غير التامة، إلا أنهما اختلفا في طرفيها المرتبطين بالجهة النحوية لإتمام طرف يصلح للإسناد الأصلي الذي يمثل المعنى المركزي للجملة، فان الإضافة يغلب عليها المعنى الاسمي، لأنه لا يضاف إلا الاسم، والنعت يغلب عليه المعنى الفعلي، لأن الفعل في حقيقته وصف، فإذا بولغ في الحدث، وهو الفعل الحقيقي، أو تكررت حركة الفاعل حتى تنبئ عن فاعلها وبالاستمرار تصبح صفة، فإذا بولغ في الوصف، تحول إلى مصدر أو الحدث، بدليل مجيء المصدر للمبالغة في الخبر والصفة والحال، لأنه اسم معنى غير منسوب بخلاف الفعل الاصطلاحي (فعل، يفعل، افعل) فهو منسوب أبدا، والصفات والمصادر تعمل عمل أفعالها إذا أريد بها التوقيت الزمني، وإضافتها لأجل إبعادها عن التخصيص الزمني بخلاف إضافة الأسماء غير المشتقة، فان إضافتها تخصيصية، لأن المجرور في اللفظية ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي، وهي ليست إضافة حقيقية، لأن الوصف مضاف إلى فاعله " هذا من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فلأن المضاف في الحقيقة نعت للمضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت زيد قائم الغلام، فالمعنى له غلام قائم وكذلك مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعين هذه الثلاثة مما أضيفت إليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد، فإن المضاف إليه في الحقيقة هاهنا صفة للمضاف، لأن المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل أيضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الإطلاق كانا أو بمعنى أحد

(1) معاني النحو: 157/3.

الأزمنة الثلاثة نحو مررت برجل نائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان إلى مثل هذا المرفوع إذا لا ضمير فيه يصح انتقاله إلى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل[1].

إنّ الاسم يخرج عن شياعه وعمومه بالإضافة كما يخرج بالنعت وغيره، والتخصيص الذي يلحقه بالإضافة ليس كتخصيصه بالوصف، لأن الإضافة صله بين اسمين معاقبة للألف اللام والتنوين والنون، لأنها تكمل الاسم وتتمه، أما إضافة الوصف، فإنها معاقبة للإسناد لأن الوصف في حقيقته مسند إلى الذات وصفاً لها بنسبة غير تامة لا يحسن الوقوف عليها، لأنها لا تشكل كلاماً مفيداً، والنسبة في حقيقتها مخصصة لعموم الحدث في الفعل الاصطلاحي بدليل أن تقديم الفاعل والمفعول والظرف والجار والمجرور كلها تفيد التخصيص، لأنها متعلقات الفعل وقيوده، فإذا أريد ملازمة الوصف للذات صيغ بصيغة دالة على الذات المقيدة بالحدث وهي صيغ المشتقات، ثم احتيج إلى إضافتها إلى معلوم، لأن الصيغة بمفردها تدل على عموم الذات فاعلة كانت أم مفعولة، لذلك كان معمولها مجروراً لفظاً مرفوعاً أو منصوباً محلاً، بدليل ظهور ذلك عليه إذا نون الوصف أو وصل بأل الموصولة، لذلك اتخذ الوصف مساحة واسعة في توليد المعاني لتردده بين الاسمية والفعلية، " لأن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيما بعده ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره، إذ كان التقدير في الضارب الذي ضرب فلذلك عمل عمله "[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الحج 35]، " القراءة الخفض وإسقاط التنوين والخفض على الإضافة ويجوز والمقيمين الصلاة، إلا أنه بخلاف المصحف ويجوز أيضاً على بعد والمقيمي الصلاة على حذف النون ونصب الصلاة لطول الاسم "[3].

(1) شرح الكافية، الرضي: 278/1 – 279.

(2) شرح المفصل: 122/2.

(3) معاني القرآن وأعرابه: 427/3.

إنّ نصب (الصلاة) ليس لطول الاسم وإنما للتخصيص، لأن الصلاة مفعول، والمفعول مخصص لوقوع الحدث، و" لما كانت الإضافة منفصلة والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أضيف إليه وكان سيان إضافته واثبات النون وفصله مما بعده من حيث التنكير، فلما لم يقع التعريف بالإضافة، كما يقع في غلام زيد وأريد تعريفه أدخلوا ما يقع به التعريف من الألف واللام وأفادت الإضافة ههنا ضربا من التخفيف بحذف التنوين والنون في هذا ضارب زيد غدا والضاربا زيد والضاربو زيد "[1]، فان هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً، لأن التعريف للاسم وليس للفعل، والوصف ههنا بمعنى الفعل بدليل دخول (أل) الموصولية، ولا تفيد تخصيصاً، لأنها ليست بمعنى الماضي الذي قد اشتهر حتى تخصص بإضافته، وإن كان في أصل وضعه متخصصاً بنصب مفعوله " وأما إذا كانا بمعنى الماضي فإضافتهما محضة، لأنهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله إلا عند الكسائي، فانه عنده يعمل فيكون إضافته عنده لفظية والدليل على أن كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر 1]، جعل (فاطر) و(جاعل) صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ، وأما من حيث المعنى فلأن ملابسة المضاف للمضاف إليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد أمس فيصح أن يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته، وأما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف إليه بحيث يتعين المضاف بها أو يتخصص "[2].

إنّ إضافة الوصف ليست نصا في الماضي الذي قد تحققت فيه الشهرة، فلم يعمل الوصف عمل فعله بل قد تدل على الماضي والحال والاستقبال، بخلاف الإعمال الذي يتعين فيه المستقبل كالمضارع بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام 95–96]، قال الزمخشري: " فإن قلت: كيف يكون لليل محل والإضافة حقيقة، لأن اسم

(1) شرح المفصل: 122/2.

(2) شرح الكافية: 279/1.

الفاعل المضاف إليه في معنى المضي ولا تقول: زيد ضارب عمرا أمس؟ قلت: ما هو في معنى المضي، وإنما هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة، وكذلك فالق الحب وفالق الإصباح، كما تقول: الله قادر عالم، فلا تقصد زمانا دون زمان "[1]، " فالإضافة تعبير احتمالي يحتمل أكثر من معنى، بخلاف الإعمال فانه تعبير قطعي هذا من جهة ومن جهة أخرى أنه في الأعمال يكون الوصف ملحوظاً فيه جانب الحدث وقربه من الفعلية، في حين أنه في الإضافة يكون ملحوظاً فيه جانب الاسمية وذلك أن الإضافة من خصائص الأسماء.. وإذا قلت: هذا كاتبٌ العقودَ كان المعنى يكتبها، أي يقوم بكتابتها الآن أو سيقوم بكتابتها، بخلاف هذا كاتبُ العقودِ فان المعنى هذا المخصص لها والموظف فيها ونحوه أن تقول: هذا حارسٌ المدرسةَ وهذا حارسُ المدرسةِ فإن المعنى في الأولى أنه يقوم بحراستها أي يحرسها الآن، أما الثانية فمعناها أنه المكلف بحراستها وإن لم يقم بحراستها الآن ومما يوضح ذلك أنك تقول: حارس المدرسة ليس حارساً المدرسةَ وسائق السيارة ليس فيها.. فدلّ ذلك على أن الإعمال له غرض والإضافة لها غرض وليس المقصود بها مجرد التخفيف كما يذكر النحاة "[2].

ففي إعمال الوصف تغليب لمعنى الفعلية فيه وفي إضافته تغليب لمعنى الاسمية للدلالة على التخصيص، فاسم " الفاعل أو المفعول المستمر يصح أن يكون إضافته محضة، كما يصح أن لا يكون كذلك وذلك لأنه، وإن كان بمعنى المضارع إلا أن استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه يصح تعينه به أو تخصصه ولاسيما إذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غير وضعي فان وضعه على الحدوث "[3].

إنّ الأصل في الصفة أن تدل على حصول المعنى وهو الحدث في موصوفها، كالصفات المشبهة الدالة على الثبوت وثمة صفات تكتسب بتكرار فعلها والاستمرار عليه والمداومة فيه أو المبالغة فيه، لذلك كثرت الصيغ الدالة على أسماء

(1) الكشاف: 38/2.
(2) معاني النحو: 114/3 – 115.
(3) شرح الكافية: 279/1.

المعاني، ولما كان للذوات هيئات متباينة وصفات مختلفة، منها الثابت الدائم ومنها المتجدد الحادث فكان لكل هيأة ما يخصصها ويبينها للتفريق بين الذوات للتعريف بهم بإخراج الموصوف من حالة إلى أخرى لتقليل اشتراكها مع غيرها، كاشتراك أسماء الأنواع كرجل وامرأة، والأعلام كزيد وعمرو، نحو جاءني زيد وزيد آخر بدليل تثنيتها، وكذلك الصفات فإنها مشتركة وقد تغلب على موصوفها أو ينعت بها النكرة فتخصصه أو تضاف إلى معرفة وهي مخصصة، لأنها وصفت نكرة نحو مررت برجل صاحبك أو شبيهك أو حسبك وذلك إن أراد المتكلم أن يجعله واحداً من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو تخصيص، وإن قصد به معينا فهو معرفة " يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول: مررت بعبد الله ضاربك فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك"[(1)]، " أي المعروف بضربك، كما تقول بزيد شبيهك أي المعروف بشبهك، فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصباً، كما في صاحبك وإن كان أصله اسم فاعل من صحب يصحب بل تقدره كأنه جامد، قال الله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر1-3]"[(2)]، فقد وصف بهما المعرفة، " لأنه لم يرد بهما حدوث الفعلين وأنه يغفر الذنب ويقبل التوب الآن أو غداً حتى يكونا في تقدير الانفصال فتكون إضافتهما غير حقيقية، وإنما أريد ثبوت ذلك ودوامه فكان حكمهما حكم إله الخلق ورب العرش "[(3)]، فكان الغرض من الوصف التعريف لغلبة الاسمية عليه بحسب المقصود منه، وقد يراد منه التخصيص لإزالة الشك أو الوهم أو لإعطائه ما يستحق من الرتبة والتقدم على غيره، نحو: " مررت برجل إما قائم وإما قاعد، فقد أعلمهم أنه ليس بمضطجع، ولكنه شك في القيام والقعود، وأعلمهم أنه على أحدهما، ومن النعت أيضاً: مررت برجل لا قائم ولا قاعد جُرّ، لأنه نعت، كأنك قلت: مررت برجل قائم، وكأنك تحدث من في قلبه أن ذاك الرجل قائم أو قاعد، فقلت: لا قائم ولا قاعد، لتخرج ذلك من قلبه، ومنه: مررت برجل راكب وذاهب، استحقهما لا لأن الركوب قبل الذهاب، ومنه

(1) كتاب سيبويه: 428/1.
(2) شرح الكافية: 279/1 – 280.
(3) الكشاف: 412/3.

مررت برجل راكب فذاهب استحقهما إلا أنه بينّ أن الذهاب بعد الركوب، وأنه لا مهلة بينهما وجعله متصلا به، ومنه: مررت برجل راكب ثم ذاهب، فبين أن الذهاب بعده، وأن بينهما مهلة، وجعله غير متصل به فصيّره على حدة، ومنه: مررت برجلٍ راكع أو ساجد، فإنما هي بمنزلة أمّا وإمّا، إلا أن (إمّا) يجاء بها ليعلم أنه يريد أحد الأمرين، وإذا قال أو ساجد فقد يجوز أن يقتصر عليه "[1]، تعطف النعوت بعضها على بعض تخصيصاً للمنعوت متبعة له بالمطابقة بدلالات مختلفة بحسب الحرف المستعمل تحقيقا للوصف المتقدم وتقريراً له في الكلام، وكذلك البدل وعطف البيان فإنهما مخصصان متبوعهما، لأن في بدل البعض والاشتمال " بياناً وتخصيصاً للمبدل منه وفائدة البدل أن ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين إحداهما بالعموم والثانية بالخصوص، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة 6 – 7]، و ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٤٧ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾ [الشعراء 47 – 48]، وقوله: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق 15 – 16] "، وفائدة الجمع بينهما أن الأولى ذكرت للتصيص على ناصية والثانية على علة السفع ليشمل بذلك ظاهر كل ناصية هذه صفتها ... لأن باب البدل أن يكون في الثاني بيان ليس في الأول بأن يذكر الخاص بعد العام مبيناً وموضحاً "[2].

أما عطف البيان " فهو التابع الموضح والمخصص متبوعه غير مقصود بالنسبة، ولا مشتقاً، ولا مؤولاً بمشتق... ومنع بعض النحويين كون عطف البيان نكرة تابعا لنكرة وأجازه أكثرهم ... وليس قول من منع ذلك بشيء، لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفة التوضيح به، كقولك: لبست ثوبا جبة ونظيره من كتاب الله تعالى: ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ [النور 35]، وقوله تعالى: ﴿ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم 16]، وأجاز أبو علي في التذكرة في (طعام) من قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾ [المائدة 95] العطف والإبدال"[3]، فإن عطف البيان يزيل الاشتراك في متبوعه، لأنه

(1) كتاب سيبويه: 429/1.

(2) البرهان في علوم القرآن: 455/2 – 458.

(3) شرح ابن الناظم: 514 – 516.

متمم له كالنعت، لأنه من تمام المنعوت ولجموده يعرب أحيانا بدلاً، لأنه أول على معنى التخصيص من كلمة (عطف) فقال الرضي: " وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان إلا البدل "[1]، وذلك لأن عطف البيان يوضح متبوعه باسم مختص به، فهو أولى بالبدلية من معنى العطف، لأن فيه إخراجاً للمتبوع من نوع إلى نوع أخص منه وهو المقصود بالنسبة، لأن التخصيص: " تفرد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة، وذلك خلاف العموم والتعمم والتعميم "[2]، ولا يكون عطف البيان غير متبوعه بخلاف العطف، وحكم البدل أن يقدر في موضع الأول أو متبوعه، والعطف فيه مشاركة في الحكم ومغايرة في الذات، وعطف البيان لا يخرج إلى المخالفة بل يخرج إلى توضيح المبهم بالمخصص، فقد اشترك المعطوف عليه والمبدل منه في العموم، واختص البدل وعطف البيان في التخصيص، وقول النحاة: إنّ المبدل منه على نية السقوط فيه نظر، وكذلك جعل البدل عطف بيان، لأن فيه تكلفاً بالتعليلات البعيدة عن المراد لخلو عطف البيان من القرينة اللفظية الدالة عليه كعطف النسق ولمخالفته لمعنى العطف، فهو تخصيص ذات في مقابل تخصيص وصف، فإن الإبهام يلحق الذوات كما يلحق الأوصاف، والتخصيص مبين للعموم بالتعين وموضح للإفهام بتضييق الإطلاق في الاشتراك، والذوات كالصفات تشترك في العلمية وغلبة الوصف بدليل النقل، إذ تنقل الأعلام من الصفات والمصادر والأفعال.

يدلّ على ذلك اختصاص الحال ببيان الوصف، والتميز ببيان الذات من عموم وإبهام سابق، وهما قيدان مفسران وموضحان للفعل والاسم، أو لمعنى الفعلية والاسمية، لأن الفعل في حقيقته وصف للفاعل ولا تكون الذات وصفا الأعلى التأويل، والاسم منبئ بالمسمى دون هيأته، والصفات لا تدل على القليل والكثير بلفظ المفرد، فيخصص الاسم بها بالنعت أو الحال، كما يخصص بالتمييز، لأنه " ليس في الصفات ما يقع على القليل و الكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنساً وذلك نحو لله درك أو در زيد فارسا، وكفى زيد شجاعاً... فإذا جعل حالاً اختص المدح

(1) شرح الكافية: 337/1.

(2) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 150.

وتقيد بحال فروسيته، وأنا لا أرى بينهما فرقاً، لأن معنى التمييز عند ما أحسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه في حال فروسيته تصريحهم بمن في لله درك من فارس دليل على أنه تمييز "[1]، وكذلك في التمييز المحول عن الفاعل في قولهم: طاب زيد نفساً، وإنما نصبت نفساً لغرض الإبهام أولاً ثم التخصيص؛ لأنه أوقع في النفس بالتفسير بعد الإبهام والإجمال.

فإنّ " التمييز والتفسير والتبيين واحد والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتتبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبينا للغرض، ولذلك سمي تمييزا وتفسيرا، وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد، فالجملة قولك: طاب زيد نفسا، وتصبب عرقاً وتفقأ شحماً ألا ترى أن الطيبة في قولك: طاب زيد مسندة إليه والمراد شيء من أشيائه، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك، وكذلك التصبب والتفقؤ يكون من أشياء كثيرة فجرت لذلك مجرى عشرين في احتماله أشياء كثيرة، فكما أن إبانة العشرين بنكرة جنس، كذلك إبانة هذه الأشياء"[2].

وتزداد هذه البيانات تخصيصا بالقصر أو الحصر بالتقديم والتأخير وبالاستثناء والنقل من باب إلى باب بحسب مراد المتكلم بما يناسب الحال والمقام، فيجعل في بعض كلامه ما يعين مقصوده، لأن " التخصيص أن يجعل لبعض من الجملة بشيء ليس لسائر أمثاله والخصوص ضد العموم "[3]. فإن بدأ بفعل اصطلاحي احتاج إلى تخصيص من متعلقاته وإن ذكر اسما نكرة فلابد من تخصيصها بنداء أو إضافة أو نعت، لأن النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة والتعريف تخصيص " فأما النكرة الموصوفة فنحو قولك: رجل من بني تميم جاءني، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ ﴾ [البقرة 221]، لما وصف الرجل بأنه من بني تميم والعبد بأنه مؤمن يخصص من رجل آخر ليس له تلك الصفة، فقرب بهذا

(1) شرح الكافية: 222/1.

(2) شرح المفصل: 70/2.

(3) شرح الكافية: 90/1.

التخصيص من المعرفة، فحصل بالإخبار عنه فائدة وإنما يراعى في هذا الباب الفائدة"[1]، وذلك بإخراج دلالة الألفاظ من الإبهام والعموم إلى التضييق بالتخصيص لإبانة المقصود منها وذلك يتم في التراكيب بانضمام ما يبين أو بالرتبة أو بالنقل، كما في أسلوب الاختصاص أو بالعدول في التوابع إلى النصب على تقدير أخص مدحاً أو ذماً للمبالغة فيهما، لأن الحذف قد يكون أبلغ من الذكر، وكذلك الظاهر له دلالة تختلف عن المضمر تخصيصاً أو تعميماً.

إنّ التخصيص تقييد لفظي تظهر آثاره في مجموع العبارة إذا أراد المنتج اللغوي أن يخصص بمخالفة ظاهر كلامه المعتاد في حالة إشراك شيئين متشابهين في فعل أو وصف أو اختلاط في لفظ يعمهما، فيخص أحدهما بالحكم أو يزيد فيه تنويهاً واهتماماً وعناية، فيجري الحكم عليه بإطلاق الجزء على الجميع أو شمول الجزء بحكم الجميع فيميل إلى التخصيص بإخراج كلامه على حكم المخصص إيثاراً للإيجاز مع زيادة المعنى أو المبالغة فيه وهذا ما يظهر في الجمل دون التفصيل، وله دوال معنوية كالإسناد والنسبة والجهة وأخرى لفظية كحروف الاستثناء والنداء والتوكيد والعطف والتعريف والحركات الإعرابية والبائية العارضة وقد يكون بالغلبة، " ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له"[2].

والمغلّب مخصص بفرد بعينه دون أفراد جنس اللفظ، كما خص بالنداء أسماء لا تستعمل في غيره نحو فلان وفلانة، و" مثلها في الاختصاص بالنداء والقصر على السماع ما عدل إلى (فُعَل) في سب المذكر نحو يا غُدَر ويا فُسَق ويا خُبَث، وأما ما عدل به إلى (فَعال) في سب المؤنث يا خباث ويا لكاع ويا فاسق فهو مقيس "[3].

ويخصص الاسم بتغيير الرتبة تقديماً وتأخيراً كتقديم الفاعل والمفعول والظرف، لأن التغيير يمنحه مزيد عناية بالتخصيص، نحو قوله تعالى: ﴿ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة 4]، ففيه تقديمان وهما الظرف والثاني الضمير المخبر عنه بالفعل "

(1) شرح المفصل: 86/1.

(2) شرح الكافية: 47/1.

(3) شرح الألفية، لابن الناظم: 584 .

وفي تقديم الآخرة، وبناء (يوقنون) على (هم) تعريض بأهل الكتاب، وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته "[1]. فإن تقديم الصلة والمسند إليه تعريض بأهل الكتاب وبان اعتقادهم في أمر الآخرة غير مطابق، لأنها غير مخصصة لمن كان هودا أو نصارى، فلم يصدر عن يقين، فنفى الشك والشبهة بتقديم الصلة والضمير، للدلالة على تخصيص الآخرة باليقين بقصره على حقيقة الآخرة دون غيرها، وإن يقينهم بذلك مقصور عليهم لا يتجاوزهم إلى غيرهم من أهل الكتاب، والتخصيص بتقديم الفاعل: " إذا قلت أعانني سعيد كان إخبارا ابتدائيا والمخاطب خالي الذهن، فان قلت سعيد أعانني، فقد خصصت سعيداً بالإعانة وقصرتها عليه وذلك بأن كان المخاطب يظن أن الذي أعانك خالد مثلاً فترد عليه بهذا القول "[2].

فحقيقة المبتدأ في تقديم الفاعل للدلالة على التخصيص بتغير رتبته والخلاف في المصطلح لا في حقيقته " فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره، ثم بنيت الفعل عليه فقلت: زيد قد فعل وأنا فعلت وأنت فعلت: اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل إلا أن المعنى في هذا القصد... جلي لا يشكل، وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر أو دون كل أحد ومثال ذلك أن تقول: أنا كتبت في معنى فلان وأنا شفعت في بابه: تريد أن تدعي الانفراد بذلك والاستبداد به وتزيل الاشتباه فيه وترد على كل من زعم أن ذلك كان من غيرك أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت "[3]، وكذلك تقديم " المفعول والخبر والظرف، والجار والمجرور ونحوهما على الفعل كقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة 5]، أي نخصك بالعبادة فلا نعبد غيرك، وقوله: ﴿ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [النحل 114]، أي إن كنتم تخصونه بالعبادة، والخبر كقوله: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى ﴾ [مريم 46]، وقوله: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر 2]، وأما تقديم الظرف؛ ففيه تفصيل، فان كان

---

(1) الكشاف: 137/1.

(2) معاني النحو: 144/1.

(3) دلائل الإعجاز: 99.

في الإثبات دلّ على الاختصاص، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [الغاشية 25 – 26]، وكذلك ﴿ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ﴾ [التغابن 1]، فان ذلك يفيد اختصاص ذلك بالله تعالى وقوله: ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران 158]، أي لا إلى غيره "[1]، فإن الغرض من تقديم المفعول والظرف هو التخصيص؛ لأن المخاطب ليس خالي الذهن، والإخبار ليس ابتدائياً؛ لأن المقدم قد دلّ عليه بتغير نظام التركيب الابتدائي لخالي الذهن، لأنهم " إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم "[2].

وفد فسرت العناية بالكلمة تقديماً وتأخيراً عند المحدثين بالقوة لأن غرض المتكلم يتعلق بتفهيمها لخصوصيتها به وهو ما يعبر عنه بالضغط " وكل كلمة أحد مقاطعها أقوى من الباقي فيكون هو المضغوط وصاحب ضغط الكلمة، وكل جملة إحدى كلماتها أقوى من الباقي فتكون هي المضغوطة وصاحبة ضغط الجملة... فتقديم الفاعل عبارة عن أن الأهم كون زيد هو الفاعل، لا كونه فعل الفعل، وما ينبه به السامع على هذا المعنى الخاص شيئان، الأول تغير الترتيب العادي، فكل شيء يخالف العادة، هو أكثر تأثيرا في الفهم من المألوف، والثاني: إن أول كلمة في الجملة هي على العموم المضغوطة في اللغة العربية إذا صرفنا نظرنا عما تبتدئ به الجملة من الأدوات ... وقد يكون آخر الجملة أشد ضغطاً من أولها، وذلك إذا قدمت كلمة (إنما) فهي تغير نظام ضغط الجملة وتنقل أقوى الضغط إلى آخرها مثاله في القرآن الكريم: ﴿ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾ [يونس 23]، وضدها (أما) فهي تشدد الضغط على أول الجملة "[3].

فإنّ القوة التي تؤدي إلى الضغط هي في الحقيقة مدلول نحوي زائد على المدلول اللغوي، ثم يزداد قوة بالعناية في التقديم، لأن مدلول التركيب نحوي زائد على معاني مفرداته المعجمية، فإذا حصل فيه تقديم ازداد قوة، وكذلك النقل من

(1) البرهان في علوم القرآن: 236/3 – 237.

(2) كتاب سيبويه: 34/1.

(3) التطور النحوي للغة العربية: 72، 133.

باب نحوي إلى باب آخر يكون أقوى في المعنى كما في باب الاختصاص وكذلك النقل في الصيغ المشتقة، كما في بناء (فَعُل) للمدح والتعجب، وبناء (فُعَل) في النداء، وكذلك التراكيب الفرعية كما في (حبذا) و(لاسيما) فان الاسم في (لاسيما) " يكون باقياً على نصبه الذي كان له في الأصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام (خصوصا)، فإذا قلت: أحب زيداً ولاسيما راكباً أو على الفرس، فهو بمعنى وخصوصاً راكباً، فراكباً حال من مفعول الفعل المقتدر أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصاً راكباً، وكذا في نحو أحبه ولاسيما وهو راكب، وكذا قولك أحبه ولاسيما إن ركب، أي وخصوصاً إن ركب فجواب الشرط مدلول خصوصاً، أي إن ركب أخصه بزيادة المحبة، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أي اختصاصاً فيكون معنى وخصوصاً راكباً أي ويختص بفضل محبتي راكباً وعلى هذا ينبغي أن يؤول... إنّ فلاناً لكريم لاسيما إن أتيته قاعداً أي يختص بزيادة الكرم اختصاصاً في حال قعوده "(1).

وكذلك (إنّ) لما ركبت مع (ما) الزائدة الكافة أفادت تخصيص الحكم، كما يخصص في (ما) مع (إلا) فيحصل القصر بالجمع بين النفي والإثبات، و(إن) لتوكيد الكلام إثباتاً أو نفياً، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [يونس 44]، و(ما) زائدة كافة تفيد التوكيد، فاجتمع توكيدان لإفادة التخصيص، لتوالي التوكيدين مع تضمن معنى زائد بالتركيب فتحولت (إنّ) إلى معنى جديد وهو الحصر، كما تحولت في (أنت) لأن التاء " في أنتَ وأنتِ عارية من معنى الاسم، مجردة لمعنى الحرف... قد جردت الاسم، وهو (أن) من معنى الحرفية وأخلصت التاء البتة بعده للخطاب "(2)، فزال اختصاصها بالأسماء، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [الأنبياء 108]، فجاءت " إنما لقصر الحكم على شيء أو لقصر الشيء على حكم كقولك إنما زيد قائم، وإنما يقوم زيد، وقد اجتمع المثالان في هذه الآية لأن (إنما يوحى إلي) مع فاعله بمنزلة إنما

(1) شرح الكافية: 249/1.

(2) الخصائص: 190/2 – 191.

يقوم زيد و(إنما إلهكم إله واحد) بمنزلة إنما زيد قائم وفائدة اجتماعهما للدلالة على أن الوحي إلى رسول الله (ص) مقصور على استئثار الله بالوحدانية "[1]، أي " ما يوحى إلي إلا أنه لا إله لكم إلا إله واحد، وذلك لأن المقصود الأصلي من بعثه مقصور على التوحيد "[2]، فان زيادة (ما) على (إنّ) صيرتها للتعيين، و" معنى (إنما) إثبات لما يذكر بعدها ونفي لما سواه "[3]، كما ركبت مع (لا) لتكون " تحقيقاً بعد النفي، ونفياً بعد التحقيق، كقولك: سار الناس إلا زيد، فقد نفيت مسير زيد مع الناس وتقول: ما سار إخوتك إلا زيد، فقد اثبتّ المسير لزيد من بين الإخوة. وتقع نفياً للنكرات العامة كقوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء 22]، معناه: لو كان فيهما آلهة غيره "[4]، لأن " الاستثناء تخصيص صفة عامة "[5]، فكان معنى (إلا) التخصيص بالوصف المعين دون غيره بالتركيب، يدل على ذلك مجيء (لا) في العطف للتخصيص نحو زيد شاعر لا كاتب أو زيد شاعر لا عمرو، وتخصيص (أنت) للخطاب وصيرورته بالتركيب لذلك " لأن الضمير إنما هو (أن) بغير تاء والتاء للخطاب وأنت مركب من اسم وحرف "[6]، فهو ركب من كلمتين لكل منهما دلالة تختلف عن الأخرى ثم جمعا بالتركيب لتوحيد دلالتهما على معنى معين، ليكون مختصا بالخطاب، كما اختصت (إنما) و(إلا) بقصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف، وكذلك يحصل النقل إلى التخصيص بتركيب الأعداد والأحوال والظروف وكذلك المركبات المعربة، لتخصيص دلالتها على شيء بعينه، فإذا أطلقت فهم منها ذلك المعنى الذي خصصت له بالتركيب، كما خصصت التاء بحركات دالة على المراد، كذلك تفتح لام المستغاث وتكسر لام المستغاث له، للتفريق بينهما " ففتحت لام المستغاث به وتركت لام المستغاث من أجله

(1) الكشاف: 586/2.
(2) أنوار التنزيل: 438.
(3) لسان العرب: مادة (أنن)، 157/1.
(4) حروف المعاني: 7.
(5) شرح المفصل: 86/2.
(6) النكت الحسان: 293.

مكسورة بحالها للفرق ، فإذا قلت: يا لزيد بالكسر علم أنه مستغاث من أجله "[1]، وكذلك حركات البناء العارض في النداء والغايات، وكاف الخطاب، فيصرف اللفظ عن عمومه، كما يصرف بالإخراج وبالعطف وبالإضافة والتبعية أو تسبقه الأحرف المختصة أو يخصص بالتقديم، و" إنما ينقل الكلام من حد إلى حد بالحروف فعلى هذا تكون (إلا) هي الأصل لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص... ومحمول عليها لمشابهة بينهما فمن ذلك غير وسوى وحاشا... لأن غيرا يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والإثبات "[2]، وذلك لإخراج الخاص من العام، لكون العام شاملاً للخاص وهكذا كل مجموع يشتمل على متعدد، نحو قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة 98]، فان " عداوة الله راجعة إلى عداوة حزبه، فيكون جبريل كالمذكور أربع مرات، فانه اندرج تحت عموم ملائكته وتحت عموم رسله، ثم عموم حزبه، ثم خصوصه بالتنصيص عليه "[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٞ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ ﴾ [الرحمن 68]، " فقد عطف (نخل ورمان) " اختصاصاً لهما وبياناً لفضلهما كأنهما لما لهما من المزية جنسان آخران كقوله تعالى– وجبريل وميكال– "[4]، فإن النخل فاكهة وغذاء وثمرة الرمان فاكهة ودواء "[5]، وقد يكون التخصيص بالإضمار والعموم بالإظهار، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوسف 53]، فإنه " لو قيل: إنها لأمارة لاقتضى تخصيص ذلك، فأتى بالظاهر ليدل على أن المراد التعميم، مع أنه برئ من ذلك بقوله بعده (إلا ما رحم ربي) "[6]، فجاءت (النفس) دالة على عموم الجنس، وذلك بخلاف الضمير، لتخصصه بالعائد إليه وهو المتكلم.

(1) شرح المفصل: 131/1.

(2) شرح المفصل: 83/2.

(3) البرهان في علوم القرآن: 466/2.

(4) الكشاف: 50/4.

(5) ينظر: أنوار التنزيل: 708.

(6) البرهان في علوم القرآن: 495/2.

المبحث الثاني
التخصيص الوصفي

إنّ التخصيص يعرض للاسم فيصره معيناً ويخرجه بالغلبة عن الشيوع.

ومعنى الغلبة: تخصيص أحد أفراد اللفظ على سائر ما كان واقعاً عليه فيغلب لكثرة استعماله واشتهاره وتكون اتفاقية في اللفظ، أي: " يصير علماً لا بوضع واضع معين، بل لأجل الغلبة، وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه "[1]، فهي تقديرية لمّا لم يستعمل في غيره، وإنما غلب لكثرة الاستعمال أو تحقيقه، فقد " يغلّب بعض الأسماء الشائعة على أحد المسمين به فيصير علماً له بالغلبة "[2]، ويكون " اللفظ في أصل الوضع عاماً في أشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه "[3]، أو يكون للفظ عموم بحسب المعنى، فيحصل له بحسب الاستعمال تخصيص ببعض أفراده، بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة أو خصوص إلى حد التشخيص بمعنى زيادة اختصاص[4].

إنّ الغلبة ليس لها وضع ثان، وإنما هي تخصيص لبعض أفراد الموضوع له؛ لأن " الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا أن يكون باللام والإضافة "[5]، إلا أن يُدّعى أن فيها وضعاً تقديرياً، وإن التعيين بالغلبة على قسيم للتعيين بالوضع، وإن دلالة الأعلام بالغلبة على تعيين مسماها بالوضع، وإن كان غير الوضع الأول[6]، والحكم فيها واحد[7]؛ لأن الاسم إذا غلب واشتهر صار

---

(1) شرح الكافية، الرضي: 136/2.

(2) المفصل في علم العربية: 11.

(3) شرح الكافية، الرضي: 47/1.

(4) ينظر: الفوائد الضيائية: 223/1، حاشية الكازروني: 1/ 16، حاشية الشهاب: 51/1، 60.

(5) شرح الكافية، الرضي: 43/1.

(6) ينظر: روح المعاني: 153/12.

(7) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 98/1.

كالمتواضع عليه، وجرى مجرى العلم في إفادة التعريف[1] وألحق به؛ لأنه كالموضوع لتعيين المسمى في اختصاصه به[2]. وذلك يعود إلى الكثرة في الاستعمال والشهرة؛ لأن " كل لفظة تستعمل لمعنى، ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب حتى تصير بمنزلة الأصل "[3]، و" إنّ المضاف وذا اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما أشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر الأفراد التي شاعا فيها قبل العلمية "[4]، ولكن المغلّب من الأعلام ليس علماً على الحقيقة؛ لأن العلم معرفة بالوضع[5]، والمغلب بالإضافة و(أل)[6]، وهو ما لم يوضع بوضع خاص[7]، والعلم موضوع[8]، ولا يدل العلم على وجود معنى الاسم في مسماه[9]؛ والمغلّب قد غلب على بعض ماله معناه واشتهر به اشتهاراً تاماً[10].

وهو أعرف من العلم؛ لأن " كل معرفة غلبت على غيرها فهي اعرف منها"[11]، والعلم لا يلزم الألف واللام؛ لأنه " إن سمي بالألف واللام وجبت، وان سمي بغيرها امتنعت " [12].

أما المغلّب، فإنه يلزمهما، ولا يحذفان منه. قال ابن الحاجب: " وأما باب الصعق ونحوه فلا يحذف منه اللام بحال "[13]، وقال الرضي: " كل لفظ جنس أطلق

(1) ينظر: شرح المفصل: 40/1.
(2) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: 103.
(3) البغداديات: 534.
(4) شرح الكافية، الرضي: 136/2.
(5) ينظر: شرح المفصل: 40/1.
(6) ينظر: الأصول في النحو: 186/1.
(7) ينظر: الأمالي النحوية، ابن الحاجب: 166/2.
(8) ينظر: الأمالي النحوية: 132/4، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 82/1.
(9) ينظر: شرح المفصل: 40/1.
(10) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: 103.
(11) كشف المشكل: 85/2.
(12) الأمالي النحوية: 38/4.
(13) نفسه: 35/3.

وأريد به فرد من أفراده معين فلابد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق أو لا ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل 16]، أخذا من استقراء كلامهم "[1].

واستدلال الرضي بالرسول؛ لأن الغلبة تكون في الأسماء والصفات، لاشتراكهما في التخصيص والتغليب فيه توهم الخصوص[2]؛ لأن الأخص هو الذي يغلب؛ لأنه الأقوى بالتعريف والتخصيص جاء نتيجة الشهرة والكثرة في الاستعمال، والأشهر هو الذي يغلب غيره، وكذلك الأكثر يغلب الأقل، كما يغلب الأقوى الأضعف والتخصيص يعرض للاسم فيصيره معيناً، ويخرجه عن الشياع، كذلك يعرض للصفة فيخرجها عن الوصفية، ويصيرها علماً بالغلبة، فتجري مجردة عن الموصوف بخلاف الصفة الصريحة التي تلزم الموصوف ولا تفارقه؛ لأنه لا يحسن استعمالها مفردة، والاقتصار عليها يجعل الكلام ملبساً وغير مفيد، " فلا يحسن أن تقول: جاءني طويل ورأيت جميلاً أو قبيحاً وأنت تريد جاءني رجل طويل، ورأيت رجلاً جميلاً أو قبيحاً، ولا تقول سكنت في قريب تريد في مكان قريب مع دلالة السكنى على المكان "[3]، ومع الصفة الغالبة يمتنع ذكر الموصوف؛ لأن " خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلة في مفهوم الوصف مع ملاحظة اتصافه بمفهوم المشتق منه، فلا يصح إجراؤه على غيره "[4]، فحذف الموصوف إنما هو شيء قام الدليل عليه أو شهدت به الحال، وإذا استبهم كان حذفه غير لائق[5].

فالتغليب في الصفة، إنما هو تخصيصها وتجريدها عن موصوفها. قال الرضي: " ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق

---

(1) شرح الكافية : 44/1.

(2) ينظر: حاشية الشهاب: 337/5، روح المعاني: 144/14.

(3) التفسير القيم: 268.

(4) حاشية الكازروني: 62/1.

(5) ينظر: المثل السائر: 101/2.

الوصف، بل إنما يخرج عن الوصف العام، أي لا يطلق على كل ما وضع له، بلى يخرج الوصف لفظاً عن كونه وصفاً، أي لا يتبع الموصوف لفظاً "[1].

وظاهر هذا الكلام انه لا يذكر الموصوف مع الصفة الغالبة أصلاً؛ لأنها قد اختصت بما وضعت له فلا تحتاج إلى موصوف لتعيين دلالتها؛ لأنها أقيمت مقامه، وذلك إذا كان الموصوف مشهوراً قال أبو حاتم الرازي: " وربما أقيم النعت مقام الاسم وإنما يفعل ذلك إذا كان الاسم مشهوراً كقولك: قام زيد العاقل. فالعاقل نعت لزيد ثم يقول: قام العاقل فأقيم النعت مقام الاسم، والاسم هو زيد، وهو غير مجهول "[2]؛ فقد دلّت الصفة الغالبة على معنى الموصوف وجرت مجرى الاسم. قال سيبويه: " وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم، فإذا كان كذلك حسن، فمن ذلك: الأبرق والأبطح وأشباههما "[3].

وجريان الصفة الغالبة مجرى الاسم المقصود منه دلالتها على الحقيقة، لأن اسم الجنس هو الموضوع لذلك ملغى فيه اعتبار الفردية[4]، ويقع على الكثير والقليل[5].

وغيره من الأسماء لا يراد بها الحقائق، وإنما هي علامات للإبانة. قال السيرافي: " الأسماء لا يراد بها حقائق الأشياء فيما يسمى بها، والصفات والاخبار يراد بها حقائق الأشياء والتشبيه بحقائق الأشياء، ألا ترى إنا إذا سمينا شيئاً بحجر أو رجلاً سميناه بحجر فليس الغرض أن نجعله حجراً، وإنما أردنا إبانته وإذا وصفناه به أو اخبرنا به عنه فإنما نريد الشيء بعينه أو التشبيه "[6].

---

(1) شرح الكافية: 47/1.

(2) الزينة: 143/2.

(3) كتاب سيبويه: 228/1.

(4) ينظر: شرح الحدود النحوية: 56.

(5) ينظر: روح المعاني: 153/12.

(6) كتاب سيبويه: 482/3.

فالغلبة قد صيّرت الصفة كأنها الموصوف بعينه، فجاءت مجردة عنه، وجارية مجراه في الإخبار، كما صيرتها كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف، وذلك قولهم الأبطح، وأصله أن يُقال مكان أبطح، ثم غلّبت الصفة، وصارت كاسم الجنس، ومثله الفارس والصاحب والراكب، أصل ذلك الصفة، وإنما غلبت فصارت كاسم الجنس، ولذلك يجمع جمعه فيقال، فارس فوارس، وصاحب صواحب، وراكب رواكب، كما يقال: كاهل كواهل فالفارس راكب الفرس خاصة، والراكب راكب الجمل خاصة لا يقال لغيره[1].

وجاء في المخصص: " وربما جمعت العرب الاسم الذي أصله صفة على لفظ الصفة كأنهم يذهبون به إلى أنه صفة غلبت كما سموا بما فيه الألف واللام وتركوا الألف واللام بعد التسمية كالحسن والعباس والحارث كأنهم قدروا فيه الصفة وقالوا في بني الأشعر الأشاعر على ما توجبه الاسمية وقالوا الشقر والشقران على الوصف ولو جمع إنسان الحارث على ما توجبه الصفة فقال الحُرَّاث لجاز؛ لأنه صفة غلبت ومن قال الحوارث فعلى ما ذكرنا من جمع الأسماء "[2].

إنّ الصفة وإن غلبت عليها الاسمية، يلمح فيها معنى الوصف، وعلى ذلك ادخلوا الألف واللام على الحارث والعباس تغليبا لجانب الوصفية. وكسّروهما، فقالوا: الحوارث والعوابس تغليباً لجانب العلمية، كما يغلب العلمية من يقول: حارث وعباس، فإقرار اللام للإيذان ببقايا أحكام الصفة. ومن لم يثبت اللام خلصهما اسمين وعرّاهما من مذهب الوصفية في اللفظ[3]. وكذلك " الأبرق والأبطح وإن استعملا استعمال الأسماء وكُسّرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة أنهم لم يصرفوها ولا نحوهما في النكرة فعلمت أن معنى الوصف مقر فيهما "[4].

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 63/3.

(2) المخصص: 86/17.

(3) ينظر: شرح المفصل: 43/1.

(4) شرح الكافية، الرضي: 47/1 – 48.

إنّ تكسير الصفة الغالبة لعدم جريها على الموصوف وإقامتها مقامه تغليباً لجانب الاسمية عليها.

وجعل ابن القيم التغليب في الصفة أحد شرطين لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فقال: " أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم والجاهل والمتقي والرسول والنبي ونحو ذلك مما غلب استعمال الصفة فيه مجردة عن الموصوف فلا يكاد يجئ ذكر الموصوف معها، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار 13 – 14]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الحجر 45]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [الأحزاب 35]، وقوله: ﴿ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [البقرة 254]، وهو كثير جداً في القرآن وكلام العرب "[1].

إنّ استعمال الصفة بدون موصوف بسبب غلبة الاسمية عليها وجريانها مجرى الأسماء وقد تستعمل في موصوف معين بسبب صيرورتها من الصفات الغالبة كالرحمن، فهناك فرق بينهما وان كان الوصف الغالب يجمعهما. وقيل: إن الرحمن ليست بصفة بل علم[2]، واستدل على ذلك بمجيئه كثيراً غير تابع، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [الرحمن 1 – 2]، وقوله: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ﴾ [الإسراء 110]، وقوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ [الفرقان 60]، وقوله: ﴿ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ [طه 50]، واعتذر له بأن ذلك كان للاشتباه في الرحمن وعدم ذكر النحاة له في أبنية المبالغة[3].

وقولهم انه ليس صفة فيه نظر من وجوه:

1. ورد الرحمن تابعاً في قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة 1]، النمل 30]، وقوله: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة 2 – 3].

---

(1) التفسير القيم: 286.

(2) ينظر: المغني: 460/2 – 461، حاشية الشهاب: 68/1، روح المعاني: 80/1.

(3) ينظر: روح المعاني: 80/1.

2. الرحمن فعلان من بناء المبالغة صفة مبنية أو مشتقة من الرحمة. صرح بذاك ابن قتيبة[1]، والزجاجي[2]، ونقله ابن سيده[3]. وفعلان لا يقع إلا على مبالغة الفعل، نحو قولك: رجل غضبان للرجل الممتلئ غضباً[4].

3. قال الزمخشري: " الرحمن من الصفات الغالبة كالدبران والعيوق والصعق لم يستعمل في غير الله عز وجل "[5]، وردّ بأن الدبران والعيوق ليسا من الصفات الغالبة، وإنما هما من الأسماء الغالبة الموضوعة باللام في الأصل أعلاما لمسمياتها، ولا تجري صفات فلزمت اللام لذلك[6]. أما الصعق، فهو في الأصل صفة، كما قال سيبويه[7]: تقع على كل من أصابه الصعق ولكنه غلب على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب حتى صار علماً بمنزلة زيد وعمرو. ولعل الزمخشري وجد أن للرحمن مناسبة بالاسم والصفة فجمع ذلك في أمثلته؛ لأن الرحمن اختص بالله تعالى من حيث انه لا يوصف به غيره، لأن معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها، وذلك لا يصدق على غيره لذلك صار كالعلم[8] في اختصاصه به استعمالاً ومعنى إلا لتعنت في الكفر كقولهم لمسيلمة رحمن اليمامة، فناسب مقارنة العلم وتقدمه على الوصف المحض وهو الرحيم، ولأنه بمنزلة الموصوف لمحض الوصف واقتضاء السياق تقديمه باعتبار المعنى الوصفي وبهذه المشابهة ضعف فيه ذلك فلم يعلم به[9]. وقد جاء في الدعاء المأثور رحمن الدنيا والآخرة[10]، وقل استعماله منكراً، ولذا حكم عليه بغلبة الاسمية.

(1) ينظر: تفسير غريب القرآن: 6.
(2) ينظر: اشتقاق أسماء الله: 53.
(3) ينظر: المخصص: 151/17.
(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 105/1، تفسير القرآن العظيم: 19/1.
(5) الكشاف: 42/1.
(6) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 100.
(7) ينظر: كتاب سيبويه: 100/2 – 101، المفصل: 12.
(8) ينظر: أنوار التنزيل: 3.
(9) ينظر: حاشية الشهاب: 68/1.
(10) ينظر: تفسير القرآن العظيم: 20/1.

4. قال ابن يعيش: " لا تجد اسماً يغلب على أمته وفيه اللام لازمة إلا وهو مشتق صفة "[1]. ومما يدل على اشتقاق الرحمن ما جاء في الحديث: " قال الله عز وجل أنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها اسما من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته "[2]، وهذا مما يقوي جانب الوصفية إلا أنه لا يعني أن الغلبة مقصورة على الصفات، لأن الغلبة تكون في الأسماء، كما في الدبران والعيوق والسماك والثريا، كما تقدم، وتكون في المعاني كالخوض على الشروع في الباطل خاصة[3]، ولكن يعني أن المغلّب بكل أنواعه تبقى فيه رائحة الصفة على كل حال[4] بسبب تغليبه واختصاصه بشيء معين. قال الرضي: " الفرق بين العلمية والغلبة مطلقاً أن الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصفية والأكثر في العلمية عدم مراعاته "[5]. وقيل: " العلم عبارة عن مجموع الصفات "[6].

فكما أن الله تعالى من الأسماء الغالبة بالنظر إلى الدليل؛ لأنه الخالق والرازق والمدبر والمقتدر إلى ما لا نهاية، كذلك الرحمن من الصفات الغالبة؛ لأنه الجامع لجميع معاني الرحمة؛ لأن رحمته سبحانه وتعالى وسعت كل شيء، لهذا قال البغوي: " الرحمن عام المعنى خاص اللفظ "[7]، ثم إنّ الغلبة بحسب الاصطلاح أعم من تستعمل أولاً في غيره[8].

(1) شرح المفصل: 43/1.
(2) الجامع لأحكام القرآن: 104/1.
(3) ينظر: نواهد الأبكار: ورقة/81.
(4) ينظر: شرح المفصل: 43/1.
(5) شرح الكافية: 56/1.
(6) الأشباه والنظائر: 30/1.
(7) معالم التنزيل: 18/1.
(8) ينظر: حاشية، الشهاب: 51/1.

وقال ابن حيان " أل في الرحمن للغلبة كهي في الصعق فهو وصف لم يستعمل في غير الله كما لم يستعمل اسمه في غيره "[1]. والغلبة في (أل) على معنى العموم، كما في الرب؛ لأنه " لا يقال لمخلوق هذا الرب معرّفاً بالألف واللام، كما يقال لله إنما يقال: هذا رب كذا فيعرف بالإضافة؛ لأن الله مالك كل شيء، فإذا قيل الرب دلت الألف واللام على معنى العموم، وإذا قيل لمخلوق رب كذا ورب كذا نسب إلى شيء خاص؛ لأنه لا يملك شيئاً غيره "[2].

فالرب خاص باللفظ؛ لأنه لله وحده وعام في المعنى؛ لأن الله تعالى وسعت رحمته كل شيء. وبهذا الاعتبار كان من الصفات الغالبة. قال الزجاجي في أسماء اللّه تعالى: " قد بان بما وصفنا من شرح أسمائه أنها كلها صفات له وثناء عليه، وليس منها اسم موضوع للفصل بمنزلة الأسماء الأعلام "[3]، لذلك فأسماء الله تعالى كلها صفات لعموم معناها وخصوص ألفاظها، بخلاف صفات المخلوقين، فإنها تكون خاصة في معناها عامة في ألفاظها؛ لأنها مشاعة لكل موصوف ولكنها محددة وليست دائمة.

وابن هشام الذي تبنى القول بأن الرحمن ليس صفة قد حكم بتبعية الرحمن الرحيم في (بسم الله الرحمن الرحيم)؛ لأنهما صفتان[4].

فالرحمن وصف انفرد به تعالى ولزمه التخفيف بحذف ألفه لكثرة استعماله، وسبيل ما يكثر استعماله أن يخفف، وأن لا يقاس عليه غيره؛ " لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله "[5]، فغلب باختصاصه وبكثرته وخفته؛ لأن " القرآن ترديده وتكثير ألفاظه دائمان ولا ينقطعان ولا يعدمان "[6]،

---

(1) البحر المحيط: 15/1.

(2) غريب القرآن، لابن قتيبة: 9.

(3) اشتقاق أسماء الله: 476.

(4) ينظر: شرح اللمحة البدرية: 185/2.

(5) كتاب سيبويه: 196/2.

(6) مقدمتان في التفسير: 138.

كما " أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام، وهم لها أكثر استعمالاً "[1]، والتغليب تخفيف وتخصيص للمبالغة في المعنى، أما التعميم فبدلالة الألف واللام من جهة المعنى والتخصيص بحسب الاستعمال وكثرته يغلب حكم الاسمية على الوصف الغالب فيخرج عن الوصف الصريح، ويصير كالاسم، قال الرازي: " والرحمن في حق اللّه تعالى، كالاسم الأول والوصف الغالب الذي يصير كالاسم بعد الاسم، كما في قولنا عمر الفاروق، وعلي المرتضى وموسى الرضا وغير ذلك مما نجده في أسماء الخلفاء وأوصافهم المعرفة لهم التي كانت لهم وصفا وخرجت بكثرة الاستعمال عن الوصفية "[2].

إنّ الصفات الغالبة تضارع الأسماء؛ لأنها تدل على ذات الشيء [3]، وان كانت في أصلها تدل على بعض أحوال الذات؛ لأن " الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات "[4] لا ذات الشيء، لذلك جرت الصفات الغالبة مجرى الأسماء؛ لأنها أقيمت مقامها في الاختصاص. لهذا " يقبح وضع النعت موضوع المنعوت غير المخصوص "[5]، فلا يجوز إطلاق لفظ الرحمن على غيره تعالى؛ لأنه المختص به وحده دون غيره، بحكم الشرع، وإطلاقه على اليمامي كان تعدياً وكذباً وكفراً، كما أطلق الناس لفظ الإله على غير اللّه تعالى تعدياً وكفراً[6].

وللشرع حكم ينبغي الأخذ به، كما يؤخذ بحكم العرف، وان كان الأصل اللغوي لا يخصص الغلبة لشيء على آخر؛ لأن الشريعة ثبتت بالعربية، والقرآن نزل بها بلسان عربي مبين، ولكن للعرب تحكم في الأسماء كالدابة وضعت لكل ما

(1) كتاب سيبويه: 256/2.
(2) التفسير الكبير: 84/29.
(3) ينظر: الكامل: 52/1.
(4) المفصل: 22/4.
(5) الكامل: 22/4.
(6) ينظر: التفسير الكبير: 84/29.

يدب، ثم خصصها العرف بالبهائم، فكذلك لعرف الشرع تحكم في الأسماء[1] كالصلاة والإيمان والزكاة والصيام والحج وغيرها، فالشرع صيرها غالبة على أصولها وخصصها في الاستعمال أو أضفى عليها زيادة في التخصيص، والغلبة تخصيص أو زيادة اختصاص، كما تقدم، وتكون في الأسماء والصفات والمعاني، أو في الأعيان والمعاني، ولا ينافي الغلبة قلة الاستعمال، فانه يكفي أن يكون غير المغلب اقل منه، فسقط ما قيل من أن في الغلبة مع ندرة الاستعمال خفاء[2]؛ لأنها تمنع تطرق احتمال الشركة في العلم فيصير كالعلم الخاص في دلالته على الذات المعينة، والصفة ترتفع بها إلى درجة الأعلام فتصبح دلالتها على الذات بعد إن كان مدلولها المعنى لا الذات فتصير بالغلبة من قبيل الأسماء الجامدة بحيث لا يذكر لها موصوف وغير ذلك من أحكام أسماء الأجناس الجامدة.

الأعلام والصفات الغالبة الواردة في الكتاب العزيز، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ [البقرة 125]، و(البيت): الكعبة كما قال تعالى: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة 97]، وهو اسم غالب على الكعبة كالنجم على الثريا[3]، فتلزمه اللام أو الإضافة؛ لأنهما هما المعرفة في الحقيقة، وبغيرها يصبح الاسم نكرة، وقد غلب البيت على الكعبة حتى إذا أطلق لا ينصرف إلى غيره، وصار علما بالغلبة كالنجم والدبران والعيوق.

وقال تعالى: ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ [النجم 1]، (والنجم): الثريا وهو اسم غالب لها[4]، وأصل النجم اسم جنس لكل كوكب ثم صار علماً بالغلبة[5].

---

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 170/1.

(2) ينظر: حاشية الشهاب: 52/1.

(3) ينظر: الكشاف: 309/1، أنوار التنزيل: 51، حاشية الشهاب: 236/2، روح المعاني: 519/1.

(4) ينظر: الكشاف: 27/4، أنوار التنزيل: 697، الجامع لأحكام القرآن: 82/17.

(5) ينظر: حاشية الشهاب: 109/8، روح المعاني: 38/27.

وإنما قيل أصله اسم جنس؛ لأن الأصل في الوضع العموم، وإذا كان المفهوم من اللفظ أمرا كليا صالحا، لأن يشترك فيه كثيرون، ثم انه في العرف يختص بشخص بعينه مثل النجم، فانه في الأصل اسم لكل نجم، ثم اختص في العرف بالثريا[1]؛ لأن " من قاعدتهم الممهدة أن لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه إذا لم يكن مضافاً إلا معرّفاً بلام العهد سواء كان علماً أو لا كالبيت والنجم "[2]، فاللام في النجم لازمة، كما في البيت؛ لأنه لم يصر علماً إلا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم، فلو لم تكن مقصودة قصد الجيم من جعفر لم يؤت بها[3]. قال المبرد " فأما قولهم (النجم) إذا أردت الثريا، فانه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علماً، وان فارقتاه رجع إلى انه نجم من النجوم، والدليل على انه علم، وانه على غير مجاز قولك: الرجل انك تأتي على غير معهود، فتعلم انك تعني الثريا، ولو قلت لغيره: رأيت النجم الذي تعلم في أول وهلة على هذا الوجه لكان على معهود كالرجل "[4]، أي لا يجوز أن تقول هذا النجم وأنت تعني غير الثريا إلا أن تخرجه على العهد، فتقول هذا النجم الذي تعلم، كما تقول هذا الكوكب الذي تعلم[5]. وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب[6] قد جرى ذكره من قبل، وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته، فاللام التي في الأعلام الغالبة من القسم الثاني[7]؛ لأنه كان بين المتخاطبين فيها عهد ثم غلبت لكثرة استعمالها[8]. فاللام في الأصل لتعريف العهد ثم يعرض للام العهدية الغلبة كالصعق والبيت[9]، فهي لام الغلبة التي كانت في الأصل للعهد قبل أن تعرض لها الغلبة، فاللام العهدية

(1) ينظر: مفاتيح الغيب: 51/1.

(2) شرح الكافية، الرضي: 188/1.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 100/1، شرح الكافية: 139/1.

(4) المقتضب: 324/4 – 325.

(5) ينظر: المخصص: 9/9.

(6) ينظر: شرح المفصل: 9/2.

(7) ينظر: شرح الكافية: 136/2 .

(8) ينظر: شرح المفصل: 41/1.

(9) ينظر: شرح الكافية: 131/2.

لا تفيد تغليباً؛ لأن المسمى بها يبقى في نطاق التعريف العهدي ما لم يكثر في الاستعمال ويشتهر، فإذا غلب في الاستعمال واشتهر أفادت تغليباً؛ لأن المغلّب كان معهوداً للمخاطبين قبل أن يغلّب فهي لام الغلبة أو " أل " التغليبية[1] ليمكن الفصل بينهما، لأن التغليبية تكسب المسمى بها شيئاً زائداً على ما يكسبه مع العهدية، بدليل أن المسمى بها يفوق في تعريفه المسمى بالعهدية؛ لأنها حينما تدخل على الاسم يتحدد المسمى دون غيره من الأسماء قاطبة؛ ولأنها في التغليب تصبح جزءاً من الكلمة مقصودة مع حروفها؛ لأنها إن نزعت خرجت من التغليب.

قال سيبويه في باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم: " وأما ما لزمته الألف واللام فلم يسقطا منه، فإنما جعل الشيء الذي يلزمه ما يلزم كل واحد من أمته. وأما الدبران والسماك والعيوق وهذا النحو، فإنما يلزم الألف واللام من قبل انه عندهم الشيء بعينه "[2]؛ لأنها تحولت بالتغليب إلى أعلام تدل على الذات المعينة، فغلبة العلمية على اللفظ ألزمته الألف واللام، والألف واللام دلّت على تغليبه. وليس السبب في ذلك " أل " كما قال المحدثون[3]، وإنما يعود إلى غلبته في الاستعمال وشهرته؛ لأنه بدون هذه الغلبة فالألف واللام لا تعني أكثر مما يراد بالتعريف؛ أما التغليب، فانه يعني صيرورة الألفاظ أعلاماً بالغلبة فتعريف العلمية يغلب تعريف الألف واللام؛ لأنه هو المقصود من التغليب، ولو كان المقصود مجرد التعريف، لبقي المعرف على العهد، ولم يغلب، وإنما التغليب مرحلة زائدة على التعريف؛ لأنه لا يكتفى فيها بمجرد التعريف، وإنما يقصد بها الأعلام المغلّبة لا المعرّفة، والتي غلبت في الاستعمال واشتهرت حتى وصلت إلى حد التشخيص في الأعلام الخاصة.

وقال الجامي: " لا نسلم أنَّ في النجم والصعق وابن عباس تعريف المعرّف، بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام والإضافة، وحصول تعريف آخر وهو

(1) ينظر: النحو الوصفي من خلال القرآن: 437.

(2) كتاب سيبويه: 2/101 – 102.

(3) ينظر: النحو الوصفي من خلال القرآن: 436.

التعريف بالعلمية، فإنها حين صارت أعلاماً لم يبقَ فيها الإشارة إلى معلوميتها باللام أو الإضافة، فلا يلزم فيها تعريف المعرف، بل تبديل تعريف بتعريف "[1].

ليست المسألة في زوال تعريف أو تبديله وإنما هي أسماء موضوعة للتغليب باللام في الأصل أعلاماً غالبة على مسمياتها، وكان اللام من أصول الكلمة أو جزء منها وليست زائدة عليها، ولو لم تكن مقصودة قصد الجيم من جعفر لم يأت بها. وصار يفهم مدلولها، وإن لم يخطر كونها معرفة بالألف واللام أو بالإضافة فوجب بقاؤها على حالها. قال ابن الحاجب " وكذلك لو كان جمعاً في الأصل وغلب؛ لأنه لما غلب صار علماً فلم تبق الجمعية ملحوظة بل صار يفهم مدلوله، وإن لم يخطر كونه جمعاً بالبال فوجب بقاؤه على حاله كبقاء الجمع لو سُمّي مفرداً والمفرد لو سُمّي به جمعاً؛ لأنه لا يفهم من اللفظ جمع "[2]، فالنجم وما أشبهه غُلّب باللام مطلقاً أو سمي به وأصبح كُلاً لا يتجزأ مفيداً تغليب العلمية في اللفظ بتمامه. قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ [الأعراف 130]، (بالسنين) بسني القحط والجدوب. والسنة من الأسماء الغالبة كالدابة والنجم[3]؛ لأنها غلبت على عام القحط لكثرة ما يذكر عنه ويؤرخ[4].

والسنة تطلق على الحول وتطلق على الجدب ضد الخصب، وبهذا المعنى تكون من الأسماء الغالبة كالنجم والدبران، وقد اشتقوا منها بهذا المعنى فقالوا أسنت القوم إذا أجدبوا[5]، أو يقال أصابتهم سنة إذا أصابهم جدب[6].

والعام أكثر ما يستعمل فيه الرخاء والخصب، والسنة فيما فيه الشدة والجدب[7]، والمراد بها عام القحط وقد غلبت في ذلك حتى صارت كالعلم له

(1) الفوائد الضيائية: 2/ 10.
(2) الإيضاح في شرح المفصل: 605/1.
(3) ينظر: الكشاف: 104/2- 105، غرائب القرآن: 28/9.
(4) ينظر: أنوار التنزيل: 219، روح المعاني: 28/9، اللسان: مادة (سنت).
(5) البحر المحيط: 369/4.
(6) ينظر: الكامل: 5/4، المفردات في تغريب القرآن: 254، اللسان: مادة (سنت).
(7) ينظر: روح المعاني: 229/12.

لكثرة ما يذكر ويؤرخ به وليس كذلك العام الخصب، فالكثرة في الذكر لشيء بعينه غلّبها علما عليه، إلا أنها ليست علماً شخصياً ولا جنسياً، إذ لا يفهم منها معنى شخصي حتى تجعل من أعلام الأشخاص وليست فيها ضرورة ملجئة إلى جعلها علماً جنسياً[1]، لكن التخصيص يقتضي كونها علماً كسائر أخواتها فصارت علماً على عام القحط منصرفاً إليه عند الإطلاق كسائر الأعلام الغالبة، وفي تشبيهها بالدابة والنجم دليل على أن تغليبها كان بحكم العرف سواء انتهت إلى حد العلمية أم لا.

وقد جعلها الزمخشري ضمن أسماء الجنس الغالبة، فقال: " والإله من أسماء الأجناس كالرجل والفرس: اسم يقع كل معبود بحق أو باطل، ثم غلب على المعبود بحق، كما أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وكذلك السنة على عام القحط، والبيت على الكعبة والكتاب على كتاب سيبويه "[2].

فالإله يتبادر منه الشيء المعين عند الإطلاق كتبادر الثريا من النجم، وعام القحط من السنة والكعبة من البيت، وكتاب الله من الكتاب في عرف الأصول، وفي عرف العربية كتاب سيبويه والكتاب علم بالغلبة. وفي الحديث (اللهم أجعلها عليهم سنين كسني يوسف)، والسنة هنا بمعنى الجدب لا بمعنى الحول[3].

ومن الأسماء الغالبة التي حكم الشرع بغلبتها على شيء معين الساعة، فقد غلبت على يوم القيامة. قال تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾ [الأعراف 187]، وهي من الأسماء الغالبة كالنجم للثريا والكوكب للزهرة[4]. والساعة جزء من

(1) ينظر: حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف: 37/1، حاشية الشهاب: 52/1.

(2) الكشاف: 36/1.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 263/7 – 264.

(4) ينظر: الكشاف: 132/2، 227/3، مفاتيح الغيب: 84/15، أنوار التنزيل: 230، 541، روح المعاني: 116/9.

أجزاء الزمان[1]، جعلت اسماً للوقت الذي تقوم فيه القيامة في عرف الشرع، ثم غلبت على القيامة حتى صارت كالعلم لها، كما غلب الكوكب على الزهرة غلبة الكتاب على كتاب سيبويه.

قال الشريف الجرجاني في الأسماء الغالبة: " علم بالاستقراء أن مثل هذه الأسماء إنما تكون لموجودات محققة لا لأمور مفروضة مقدرة إلا نادراً كالساعة "[2]، ولكن الساعة ليست مفروضة، وإنما هي بحكم الواقع المحقق، وكذلك كل ما أخبر الله تعالى عنه من أمور الآخرة فهو واقع حتماً، لذلك جاءت الأخبار عنها بالماضي؛ لأنه يدل على أن وقوعها مقطوع به، كما أن الساعة ليست نادرة في هذا الباب فهناك الطامة والصاخة، والقارعة والقيامة والحاقة والواقعة وغيرها، وكلها أسماء غالبة جاءت بالهاء للتهويل؛ لأنها شاملة لجميع الخلق دفعة واحدة.

قال أبو حاتم الرازي: " والقيامة هو فعل يكون من جميع الخلائق دفعة واحدة، فلذلك أدخل فيه الهاء، فقيل يوم القيامة ولم يقل يوم القيام "[3].

ومن الأسماء الغالبة التي تعورف استعمالها في أشياء خاصة الحج والعمرة. قال تعالى: ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة 196]، الحج لغة القصد والاعتمار الزيارة، فغلبا على قصد البيت وزيارته للنسكين المعروفين، وهما من المعاني كالنجم والبيت في الأعيان[4].

وتغليب الحج والعمرة بمعنى اشتهارهما في نوع مخصوص منهما كالدابة، لا أنهما علمان؛ لأن التخصيص لم يصل بهما إلى حد التشخيص حتى يصيرا علمين.

---

(1) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 248.

(2) حاشية الجرجاني على الكشاف: 256/1.

(3) الزينة: 227/2.

(4) ينظر: الكشاف: 324/1، مفاتيح الغيب: 175/4 – 176، أنوار التنزيل: 57 – 58، اللسان: مادة (حجج) ومادة (عمر).

وإنما صارا غالبين لاستعمالهما في نوع مخصوص ينصرف الفهم إليه عند الإطلاق، كما غلب اللقاء على القتال[1]، والنبذ على ما ينسى[2]، والسلم على الصلح[3]، والجنة على دار الثواب[4]، والإحسان على الفضل[5].

الصفات الغالبة

من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الأسماء الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة 130]، أي في الدار الدنيا[6]، دليله قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأنعام 32]، وقال تعالى: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة 4]، والآخرة تأنيث الآخر الذي هو نقيض الأول، وهي صفة الدار بدليل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ﴾ [القصص 83]، وهي من الصفات الغالبة، وكذلك الدنيا[7]؛ لأنهما جريا مجرى الأسماء، إذ قد غلب ترك ذكر اسم موصوفهما معهما كأنهما ليسا من الصفات[8]، وترك الموصوف، لأجل الغلبة؛ لأنهما في الأصل صفتان غلبتا على موصوفيهما، وهما الداران المذكوران، وكون الكلمة من الصفات الغالبة لا ينافي ذكر الموصوف معها في بعض الأحوال؛ لأن " الوصف الغالب قد يوصف به دون الاسم الغالب "[9]؛ لأن الغالب لا ينفك عن مراعاة معنى الوصف[10]، إذ المتبادر من الوصف الغالب عند الإطلاق الذات المعينة مع بقائه

(1) ينظر: الكشاف: 162/2، غرائب القرآن: 7/10.
(2) ينظر: أنوار التنزيل: 21.
(3) ينظر: مفاتيح الغيب: 223/5.
(4) ينظر: الكشاف: 256/1، حاشية الجرجاني: 257/1.
(5) ينظر: الفروق اللغوية: 162.
(6) ينظر: اعراب القرآن: 286/1.
(7) ينظر: الكشاف: 137/1، أنوار التنزيل: 9.
(8) ينظر: حاشية الشريف الجرجاني: 138/1، حاشية الكازروني: 62/1.
(9) روح المعاني: 168/1.
(10) ينظر: شرح الكافية، الرضي: 56/1.

على مفهومه الأصلي فالمتبادر من الآخرة عند الإطلاق الدار مع بقاء المفهوم الأصلي، وهو التأخر، وكذلك الدنيا يفهم من الدار مع الأصل، وهو الدنو، وإنما سميت الآخرة لتأخرها وكونها بعد الدنيا[1]، والدنيا لدنوها؛ ولأنها دنت وتأخرت الآخرة[2]، وكذا الحال في النبي والرسول إذ المتبادر منهما عند الإطلاق محمد صلى الله عليه وآله وسلم مع بقائهما على مفهومهما الأصلي وهو النبوة والرسالة[3]. وقد وردا بدون ذكر موصوفهما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ [آل عمران 68]، وقوله: ﴿ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [العنكبوت 18]، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ﴾ [الأعراف 157]، وغير ذلك كثير.

ومن الصفات الغالبة الصالحة والحسنة والسيئة قال تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾[البقرة 25]، والصالحات جمع صالحة وهي من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الأسماء كالحسنة. وقد غلبت عليها الاسمية، فذكرت من غير موصوف، كما ذكرت الحسنة والسيئة من غير موصوف في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ﴾ [فصلت 34]، وقوله: ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ ﴾ [الرعد 6]، وقوله: ﴿ وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ ﴾ [الرعد 22]، فعبّر بالنعت عن المنعوت، وكذا الحال في قوله تعالى: ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ ﴾ [الإسراء 18]، والمراد الدار العاجلة[4]، والجارحة في قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ ﴾ [المائدة 4]، والجوارح من الطير والسباع والكلاب ذوات الصيد. الواحدة جارحة[5]، وهي صفة غالبة، إذ لا يكاد يذكر معها موصوف[6]، لذلك كُسّرت في الجمع؛ لأنه " إذا قل استعمال الصفة مع الموصوف وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسمية عليها وقوي التكسير فيها،

---

(1) ينظر: معالم التنزيل: 31/1، 130/2، تفسير القرآن الكريم: 42/1.

(2) ينظر: جامع البيان: 105/1، اللسان: مادة (دنا).

(3) ينظر: أنوار التنزيل: 19، حاشية الكازروني: 118/1، حاشية الشهاب: 61/2.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 235/10.

(5) ينظر: اللسان: مادة (جرح).

(6) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 207/1.

وتكسير الصفة على حد تكسير الاسم "[1]، كما كُسّرت قاعدة على القواعد في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ ﴾ [البقرة 127]، وهي الأساس والأصل لما فوقه، وهي صفات غالبة، ومعناها الثابتة[2]، أما القواعد من النساء فواحدها قاعد بغيرها؛ لأنه من القعود عن الحيض[3]، وأريد به النسب ولم يجر على الفعل[4]، فجرت قاعدة التي بنيت على الفعل مجرى قاعد في الجمع؛ لأنها صفة غالبة فكُسّرت تكسير الأسماء في الجمع. نحو أفكل وأفاكل وأرنب وأرانب[5]، تغليباً لجانب الاسمية على الفعلية، كما غلب جانب الاسمية في دابة فحذفوا الموصوف فيها، لكثرته في كلامهم وكسّروها، وإن كانت في الأصل صفة؛ لأنها من دَبَبْتَ[6]، أو من دبّ يدبّ فهو دابّ إذا مشى مشياً فيه تقارب خطو[7]، وقد غلب على ما يركب من الدواب[8]، فجرت مجرى الأسماء، كما أن أبطح صفة واستعملت استعمال الأسماء فقالوا: الأباطح وقالوا: كنا في الأبطح، ونزلنا في البطحاء؛ فلا يذكرون الموصوف، كأنها اسم[9]، وأصله أن يقال مكان أبطح، ثم غلبت الصفة وصارت كاسم الجنس[10]، فلما غلب حكم الأسماء على دابة أجروها مجراها، فاستعملت بغير الألف واللام كسائر الأسماء؛ لأن الألف واللام لا تلزم الاسم[11]. قال تعالى: ﴿ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ ﴾ [النمل 82]،

(1) شرح المفصل: 24/5.
(2) ينظر: الكشاف: 311/1، مفاتيح الغيب: 62/4، أنوار التنزيل: 51.
(3) ينظر: جامع البيان: 546/1، المذكر والمؤنث، الانباري: 154/1.
(4) ينظر: المخصص: 97/16.
(5) ينظر: شرح المفصل: 64/5.
(6) ينظر: كتاب سيبويه: 563/3، المخصص: 114/17.
(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 419/6.
(8) ينظر: اللسان: مادة (دبب).
(9) ينظر: كتاب سيبويه: 563/3، المخصص: 115/17.
(10) ينظر: شرح المفصل: 63/3.
(11) ينظر: نفسه: 100/6.

وقال: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡ ﴾ [العنكبوت 60]. وجاءت مكسّرة على الدواب، وقال تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلۡجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٞ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾[الحج 18]، وقال: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ ﴾ [فاطر 28].

وكذا الحال في الجوابي في قوله تعالى: ﴿ يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٖ كَٱلۡجَوَابِ ﴾ [سبأ 13]، وهي جمع جابية من الجباية، والجابية الحوض الذي يجبى فيه الماء للابل، وهي من الصفات الغالبة كالدابة [(1)]، فلذلك لا يذكر الموصوف معها، لجريها مجرى الأسماء، وغائبة في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنۡ غَآئِبَةٖ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ ﴾ [النمل 75]، أي خافية فيهما، وهما من الصفات الغالبة، والتاء فيهما للمبالغة، كما في الراوية [(2)]، اذ كان دخول التاء عليهما توكيداً للصفة للمبالغة في معنى الشئ الخفي الثابت الخفاء، اجراءً للشئ الواحد مجرى جماعة من جنسه، كما تقول انت الرجل كل الرجل[(3)]، فكثر حذف موصوفهما، لدلاتهما على الثبوت لغلبة الاسمية عليهما، وإن لم تنقلا اليها، لانهما لم يصيرا علمين للشئ الذي يغيب ويخفى، وانما هما للمبالغة في الوصف كالرواية، ففيهما معنى الحدوث كالفعل، والصفة كالفعل في معنى الحدوث[(4)]، وتاؤهما للمبالغة، وليست للتأنيث؛ لأنه يصح اجراؤهما على موصوف مذكر، كما تقول: زيد الراوية صادق.

وقد تدخل التاء على الوصف الغالب فتنقله الى الاسمية، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّطِيحَةُ ﴾ [المائدة 3]؛ لانه ليس كل منطوح نطيحة، وانما هو مختص بالشاة الميتة بالنطح كالذبيحة والاكيلة والضحية والرمية[(5)]، فكان " دخولها امارة للنقل

---

(1) ينظر: أنوار التنزيل: 567، اللسان: مادة (جبى).

(2) ينظر: أنوار التنزيل: 508.

(3) ينظر: شرح الكافية، الرضي: 163/2، حاشية الشهاب: 57/7.

(4) ينظر: شرح الكافية: 163/2.

(5) ينظر: نفسه: 143/2.

من الوصفية الى الاسمية، وعلامة لكون الوصف غالباً غير محتاج الى الموصوف"[1]، لاختصاصه ببعض ما وقع عليه في الاصل وغلبته فيه، وبهذا فغائبة وخافية اسمان لما يغيب ويخفى، والتاء فيهما بمنزلتها في العافية والعاقبة والفاتحة والخاتمة[2]، فهي اوصاف في اصولها ثم اختصت فجعلت اعلاماً بالغلبة، والفرق بين هذا الوجه والوجه الأول أن الأول يجوز إجراؤه على موصوف مذكر بخلاف الثاني[3]، لكون التاء في الأول للمبالغة، وفي الثاني للنقل، فالوصفية ظاهرة هناك، وهنا غلبت الاسمية، وإن كانا جميعاً صفات في الأصل، فمرة يقصد منها الحدوث وأخرى يطغى الثبوت؛ لأنها منقولة إلى الاسمية، ودليل الوصفية في الأسماء التي كانت صفات في الأصل اقترانها بالألف واللام؛ كما يقال الحسن والحارث وما أشبه ذلك وهو القياس[4]؛ لأنها صفات غالبة، وقد تجرد عنهما فتغلب الاسمية، وكذلك الصفات الغالبة التي تدخل عليها التاء لا للتأنيث وإنما للمبالغة، ففيها الوصفية ظاهرة، وإذا كانت التاء للنقل ضعفت فيها الوصفية، لدلالتها على الثبوت، فتكون أسماءً وأعلاماً بالغلبة. أما الصفات الغالبة التي تلحقها تاء التأنيث كالصالحة، فلا تكون أعلاماً، وإنما هي من الصفات الغالبة التي لا يذكر الموصوف معها لجريها مجرى الأسماء، وتجمع جمع السلامة؛ لأن " الباب في الصفة جمع السلامة وان التكسير فيها على خلاف الأصل "[5]. ولقوة الجمع السالم في الصفات؛ لأنه الأصل، لذلك كان الكثير من الصفات الغالبة مجموعا جمع سلامة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة 233]، الوالدات والوالد صفتان غالبتان[6] فلا يذكر الموصوف معهما، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ

(1) نفسه: 146/2.

(2) ينظر: الكشاف: 158/3 – 159، مفاتيح الغيب: 215/24، أنوار التنزيل: 508، حاشية الشريف الجرجاني: 22/1.

(3) ينظر: حاشية الشهاب: 57/7.

(4) ينظر: المخصص: 46/17.

(5) شرح المفصل: 28/5.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 97/1.

وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب 35]، وهو كثير جداً في القرآن وكلام العرب(1)، والصفات الغالبة التي على وزن فعولة تلحقها التاء للنقل إلى الاسمية: كما في فعلية؛ لأنها لا يذكر معها الموصوف البتة. قال الرضي: " وكل فعولة بمعنى مفعول هكذا "(2)، أي دخول التاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية إذا كان الوصف غالبا؛ لأنه غير محتاج إلى الموصوف، وما جاء من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة 26]، البعوض في أصله صفة على فعول كالقطوع فغلبت اسميته(3)، وهو فعول من البعض(4)، بمعنى المقطوع(5)، والبعض مصدر بعضه البعوض يبعضه بعضاً عضه وآذاه، ولا يقال في غير البعوض(6)، وهو القطع كالبضع والعضب غلب على هذا النوع كالخموش في لغة هذيل(7)، وأصل الباب القطع.

فالتغليب في الصفات بمعنى اشتهارها في نوع مخصوص مع بقاء أصل الصفة فيما غلبت عليه، وإن تعددت في صيغها وأبنيتها، فالأمر واحد، وهو تغليب الاسمية عليها، وذلك في امتناع الشركة في مدلولها، وفي دلالتها على الثبوت، وندرة ذكر موصوفها، وفي تكسيرها، وقلة الوصف بها، لاختصاصها بموصوفات معينة فأخرجتها عن الاشتراك فيها.

---

(1) ينظر: التفسير القيم: 268.

(2) ينظر: الكشاف: 265/1، مفاتيح الغيب: 148/2.

(3) ينظر: الكشاف: 265/1، مفاتيح الغيب: 148/2.

(4) ينظر: أنوار التنزيل: 21.

(5) ينظر: حاشية الشهاب: 90/2.

(6) ينظر: اللسان: مادة (بعض).

(7) ينظر: حاشية الشهاب: 90/2.

المبحث الثالث
المطاوعة

سلكت العربية لإفادة المعاني سُبلاً متعددة، إخباراً وإنشاءً، إثباتاً ونفياً، زيادةً وحذفاً وغيرها كثير، ولمعرفة المُراد مما تحولت دلالته مجازاً وتركيباً تكمن في تخصيص العام وتفسير المُبهم، وذلك في بيان الفعل ومتعلقاته، لكونه مُثبتاً للمعاني غير المتشخصة، ودليلاً عليها بصيغه الاصطلاحية والحقيقية وما يلحقها من الزوائد، تصريفاً واشتقاقاً ونقلاً من باب إلى آخر، وجموداً وتركيباً، تغليباً لمعنى على آخر، لأنه مُنبئ إخباراً ووصفاً عن حركة الذات الظاهرة والباطنة، الثابتة والزائلة، الغريزية والمكتسبة، وإتماماً للفائدة من الخبر، اقتضت الحاجة إلى بيان الزمن، فكانت له قرائن أخرى للدلالة عليه، غير الصيغ من السوابق واللواحق، فاقتصرت الصيغ على إثبات المعنى بالنسبة وإزالته بالزيادة والتضعيف، لأن " كل فعل أو اسم مأخوذ من الفعل، أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إيّاه، وذلك قولك: قام فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق ومنطلق، جميع ذلك وما كان مثله إنّما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها، ألا ترى أنك إذا أردت نفي شيءٍ منها ألحقته حرف النفي فقلتَ ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل ونحو ذلك "[1].

وتتم الفائدة من المعاني الفعلية بالنسبة التامة أو الناقصة في الإسناد والإضافة بنوعيها المحضة وغير المحضة بتغليب معنى الاسمية أو الفعلية لتخصيصها بالمتعلقات والزوائد وقيود الفعل، كما في المطاوعة، وهي الجهة النحوية للفعل لبيان التغير الدلالي للمفهوم الفعلي العام؛ لأن الفعل الاصطلاحي يتضمن معنى الحدث، وهو عام في الصفات والأحوال والمحال التي يحل فيها أو يصدر منها وكذلك التي يقع عليها أو التي تكون قابلة له، فليس كل الأفعال تبلغ آثارها فيما تقع عليه، أو

(1) الخصائص: 75/3.

تكون مقبولة " والمراد بالفعل المطاوع الدال على قبول المفعول لأثر الفاعل فيه "[1]، فان المفعول لما قبل الأثر وظهرت عليه آثار فعل الفاعل، فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه " فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً نحو باعدت زيداً فتباعد، المطاوع هو زيد لكنهم سمّوا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً "[2].

فالموافقة والقبول وبلوغ الإرادة فيما يسميه النحويون فعل المطاوعة، وذلك قولك كسرته فانكسر وشويته فانشوى وقطعته فانقطع، وإنما هذا وما أشبهه على أنك بلغت فيه ما أردت وانتهيت منه إلى ما أحببت، لا أن له فعلاً "[3]، فان المفعول أظهر قبول الفعل فتخصص به بالمطاوعة، فتحولت دلالته من تخصيص القبول إلى القيام به وذلك بالعدول من صيغة إلى أخرى، وفي الزيادة في البناء نحو(أفعل) و(انفعل) و(افتعل) و(تفعّل) و(تفاعل) و (استفعل) و (تفعلل) فالذي " يكون فعله على (فَعَل) يكون على (انفعل) و(افتعل) والباب فيه (انفعل وافتعل) فقيل: كسرته فانكسر وحطمته فانحطم وحسرته فانحسر ودفعته فاندفع ومعنى قولنا: مطاوعة أن المفعول به لم يمتنع ممارسة الفاعل، ألا ترى أنك تقول فيما أمتنع مما رمته دفعته فلم يندفع، وكسرته فلم ينكسر، أي أوردت أسباب الكسر فلم تؤثر وتقول شويته فانشوى وبعضهم فاشتوى بمعنى انشوى "[4].

أي أن المفعول جعلك تبلغ مرادك من فعلك؛ لأن المطاوعة " أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه "[5]؛ لأن الانفعال والافتعال والتفعلل والتفعّل، كلها تعود إلى المفعول، لإظهار استجابته لفعلك، " ونظير هذا فعّلته فتفعّل، نحو كسّرته فتكسّر وعشيته فتعشى وغديته فتغدى وفي فاعلته فتفاعل، وذلك نحو ناولته فتناول وفتحت التاء، لأن معناه معنى الانفعال والافتعال، ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال (تفعلل)،

---

(1) شرح ابن الناظم: 246.

(2) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 157.

(3) المقتضب: 188/3.

(4) المخصص: 175/14.

(5) الممتع في التصريف: 183/1.

نحو دحرجته فتدحرج وقلقلته فتقلقل "[1]، فان التاء قد " زيدت في أوائل الأفعال الماضية للمطاوعة كقولك كسّرته فتكسّر و قطّعته فتقطّع و دحرجته فتدحرج"[2]، كما زيدت الهمزة والنون في (انفعل) ليختص بالمطاوعة وفيه تكون المطاوعة " بوجهين إنما بأن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه بأن يفعل ما تريده، إن كان مما يصح منه الفعل وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل وإن كان لا يصح الفعل منه، فنحو أطلقته فانطلق وصرفته فانصرف، ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق والانصراف بنفسه عند إرادتك إياهما منه أو بعثك إياه عليهما، وأما ما تبلغ منه مرادك بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، فنحو قولك قطعت الحبل فانقطع وكسرت الحُبَّ فانكسر، ألا ترى أن الحبل والحُب لا يصح منهما الفعل؛ لأنه لا قدرة لهما، فإنما أردت ذلك منهما فبلغته بما أحدثته أنت فيهما لا إنهما توليا الفعل، لأن الفعل لا يصح من مثلهما... واعلم أن (انفعل) إنما أصله من الثلاثي ثم تلحقه الزيادتان من أوله نحو قطعته فانقطع وسرحته فانسرح ولا يكاد يكون فعل منه إلا متعدّياً حتى يمكن المطاوعة والانفعال ألا ترى أن قطعته وكسرته متعديان "[3].

فقد جاء (انفعل) من المتعدي للمطاوعة ليتحول إلى مطاوع تخصيصاً لعموم الفعل بجعل المفعول فاعلاً لمطاوعته الفعل الأول، وقد خصصت صيغ المطاوعة الحدث الفعلي بتوظيف ما يفيد تخصيص العموم في الفعل، " وما يسمونه حرف المطاوعة وتاء الافتعال وكل حروف الزيادة التي تأتي لمعنى وظيفي هي في الواقع تعبيرات شكلية عن الجهة تضيف معنى وظيفتها إلى المفهوم العام للفعل لتخصيصه في الدلالة، والجهة تعبير يستغرق كل تصريفات الفعل بمعنى أنه يلحظ في كل شكل من الأشكال التصريفية للمادة، مثال ذلك أن تأخذ تاء الافتعال أو صيغة المطاوعة، كتعبير عن الجهة فستجد أن المطاوعة تلحظ في كل صيغة في

(1) كتاب سيبويه: 66/4.

(2) سر صناعة الاعراب: 176/1.

(3) الممتع في التصريف: 190/1 – 191.

التصريف... والتعدي واللزوم جهتان في اللغة العربية يفرق بينهما بالهمزة والتشديد، كما في شاع وأشاع ووفى ووفّى. ومن ذلك أيضاً ترديد صيغة الفعل معطوفة، نحو فكتبت وكتبت حتى لم أدع معنى إلا طرقته، والترديد صورة أخرى من صور التعبير عن الجهة في اللغة العربية، نحو جرجر وعسمس وزمزم، والمعاني التي يضيفها الترديد ليخصص بها عموم دلالة الفعل هي الكثرة أو التكرار أو الكبر أو الشدة أو التعدد أو الاستمرار "[1].

فالزيادة في الصيغة الفعلية تخصص دلالة الفعل للدلالة على الاستجابة، وعدم الممانعة كما تخصص المتعدي بالمجاوزة بوصف المفعول بعد أن كان مختصاً بوصف الفاعل بدليل المبالغة في الفعل على وزن (فُعَلة) و(فُعْلة) بفتح العين وتسكينها فكل بناء " على (فُعَلة)، وهو وصف، فهو للفاعل.. فإن سكنت العين من (فُعْلة)، وهو وصف، فهو للمفعول "[2]، والفعل في حقيقته وصف، وإن زيادة التاء أو الألف والنون تخصص دلالته، فمن " قال فعلته فعالا قال تفعله تفعالاً؛ لأنه مطاوعه، نحو تحمله تحاملاً، وأما التفاعل فمصدر تفاعل وقوله (وفعليهما) يريد فعل التفعل وفعل التفاعل؛ لأن في كل واحد من هذين الفعلين تاء زائدة، فتفاعل مطاوع فاعل، وتفعّل مطاوع (فعّل) "[3].

وكذلك (انفعل) و" هذا الوزن لا يكون إلا لازماً مثل: انطلق، فإذا كان الثلاثي المجرد متعديا وزيد ألفاً ونوناً صار لازماً وفائدة المطاوعة: أن أثر الفعل يظهر على مفعوله فكأنه استجاب له، ولذلك سميت هذه النون نون المطاوعة مثل: كسرت الشيء فانكسر، وفتحته فانفتح وقدته فانقاد، و(افتعل) أشهر معانيه المطاوعة وهو يطاوع الفعل الثلاثي مثل جمعته فاجتمع ولفتّه فالتفت ويطاوع الثلاثي المزيد بالهمزة (أفعل) مثل أنصفته فانتصف وأسمعته فاستمع، ويطاوع الثلاثي المضعف العين (فعّل) مثل قرّبته فاقترب وسوّيته فاستوى "[4].

(1) مناهج البحث في اللغة: 247 – 248.

(2) أدب الكاتب: 256.

(3) شرح المفصل: 156/9 – 157.

(4) التطبيق الصرفي: 37.

فإنّ أحرف المطاوعة أفادت تخصيص دلالة الفعل، وجعلت المفعول فاعلاً لاستجابته له، ومبادرته للقيام بما يريد الفاعل منه، كما يفيد سرعة الاستجابة باقترانه بالفاء التي تفيد تعقيب القيام بالحدث بلا مهلة، مرتبة الحدث الثاني على الأول؛ لأن " أفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول؛ لأنها إخبار عما تريده من فاعلها، فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه يقع على (انفعل) وقد يدخل عليه (افتعل)، إلا أن الباب (انفعل) وذلك قولك كسرته فانكسر، فان المعنى أني أردت كسره فبلغت منه إرادتي، وكذلك قطعته فانقطع وشويت اللحم فانشوى ودفعته فاندفع "[1]، فإن المطاوع لا يفعل بغيره شيئاً، وإنّما يستجيب لفعل غيره، فهو ملازم للتخصيص، كما لازم المدح والذم والتعجب وغيره التخصيص، فيما وظف إليه بالزيادة، فإن " بناء احرنجم بناء مطاوعة، فهو بمنزلة (انفعل) في الثلاثي، ولذلك لا يتعدى؛ لأنه إذا طاوع لا يفعل بغيره شيئاً، وكذلك افعللت وافعاللت لا يتعدى شيء من ذلك "[2].

وحقيقة المطاوع المستجيب لاثر المطاوع وهو المبادر لتلبية ما يطلب منه، وليس مختصاً باللازم، فقد تكون المطاوعة من التعدي نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ﴾ [الزخرف 54]، أي " فاستفزهم وحقيقته حملهم على ان يخفوا له ولما أراد منهم وكذلك استفز من قولهم للخفيف فز "[3]، " فطلب منهم الخفة في مطاوعته أو فاستخف أحلامهم فاطاعوه فيما أمرهم به "[4].

إن معنى المطاوعة " الموافقة، والنحويون ربما سموا الفعل اللازم مطاوعاً "[5]، وتعني المتابعة والتسهيل وسرعة الاستجابة والانقياد للطلب، كما في قوله تعالى: ﴿ فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ ﴾ [المائدة 33]، أي " تابعته. وقال أبو العباس

(1) المقتضب: 104/2.
(2) شرح لمفصل: 162/7.
(3) الكشاف: 493/3.
(4) أنوار التنزيل: 652.
(5) اللسان: مادة (طوع).

محمد بن يزيد المبرد: فطوّعت له نفسه فعّلت من الطوع، والعرب تقول: طاع لهذه الظبية أصول هذه الشجرة، وطاع له كذا وكذا أي أتاه طوعاً "[1]، وقيل: " فوسعته له ويسرته من طاع له المرتع إذا اتسع. وقرأ الحسن فطاوعت، وفيه وجهان: أن يكون مما جاء من (فاعل) بمعنى (فعل)، وأن يراد أن قتل أخيه كأنه دعا نفسه إلى الاقدام فطاوعته، ولم تمتنع "[2].

فالموافقة والمتابعة تعني قيام المفعول، وهو المطاوع بالفعل، فيصير بانقياده فاعلاً بالمطاوعة، وليس ثمة مفعول آخر يتعلق به، فجاء الفعل من لفظ الفعل الأول مخالفاً له في الجهة، فصار لازماً، ولهذا اختصت (انفعل) بالمطاوعة و" هذه الصيغة لا تأتي إلا لازمة، وتجيء للمطاوعة: وهي قبول تأثير الغير، ومن ثم كانت مختصة بالافعال الدالة على العلاج والتأثير، وما يظهر للعين، فلذا لا يقال علمته فانعلم، أوفهمته فانفهم، وتأتي في الغالب لمطاوعة الثلاثي.. وفي القليل لمطاوعة الرباعي "[3].

وتأتي (تفعّل) لمطاوعة غير العلاجي أو غير الحسي الظاهر لهذا قيل " وليس معنى المطاوع هو اللازم، كما ظن، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثير وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثر متعدياً نحو علّمته الفقه فتعلّمه، أي قبل التعليم، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول، لذلك الأثر، وهو متعد، كما ترى، أو كان لازماً نحو كسّرته فتكسّر، أي تأثر بالكسر، ويكون (تفاعل) مطاوع (فاعل)، إذا كان (فاعل) لجعل الشيء ذا أصله نحو باعدته أي بعّدته فتباعد، أي بعد، وإنما قيل لمثله مطاوع؛ لانه لما قبل الأثر، فكأنه طاوعه، ولم يمتنع عليه "[4].

إنّ (تفعّل) جرت مجرى (انفعل) في المطاوعة، وإن كان الأصل في الفعل المطاوع أن يكون عملاً علاجياً وحسياً ظاهراً بلا مهلة وبدون تكلف، والتعلم لا يكون إلا بتكرار العمل بعد العمل في مهلة، كما نقول تفهّم وتبصّر وتسمّع فهو

(1) معاني القرآن واعرابه: 167/2.

(2) الكشاف: 608/1.

(3) عمدة الصرف: 34 – 35.

(4) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 157 – 158.

مطاوع (فعّل) المضعف، وليس مثل (انفعل)؛ لأن (انفعل) لا يقع إلا حيث يكون علاج وتأثير ظاهر، فانه " لا يستعمل (انفعل) إلا حيث يكون علاج وعمل فلذلك استضعف انعدم الشيء، وقالوا قلت الكلام فانقال؛ لأن القول له تأثير في إعمال اللسان وتحريكه "[1].

فالمشاركة في المعنى تسوغ تعاقب الأبنية المختلفة فيه، وكذلك " افتعل يشارك (انفعل) في المطاوعة كقولك غممته فاغتم وشويته فاشتوى ويقال: انغم وانشوى " [2]، كما أن العربية تخالف المعتاد المألوف في اللغة، فتستعمل المتعدي لازماً وبالعكس، فاذا كان (فَعَل) غير متعد كان (أفعل) متعدياً، " غير أن ضرباً من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة، فتجد (فَعَل) فيها متعدياً و (أفعل) غير متعد... وعلة ذلك- عندي- أنه جعل تعدي فعلت وجمود أفعلت كالعوض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعدي نحو جلس وأجلسته ونهض وأنهضته، كما جعل قلب الياء واواً في التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها "[3]، وقد يكون ذلك توسيعاً في معاني الأبنية للمشابهة في تضمنها الحدث فبدل أن يقتصر فيه على وصف الفاعل، فإنه قد يحول إلى وصف المفعول بعد ذكر الفاعل، وذلك لاظهار أن المتكلم هو الذي فعل ذلك، بخلاف الاقتصار على وصف الفاعل، فانسل ريش الطائر بخلاف نسلته، كما قيل: " إن معنى (فُعل) و(انفعل) واحد، وأن الزجاجة في قولنا: كسرت الزجاجة فاعل، كما في انكسرت الزجاجة أو نقول: إن كليهما نائب فاعل. والظاهر أن الامر على خلاف ذلك، ففي (فُعل) دافع خارجي بخلاف (انفعل) الذي يبدو فيه كأنه حصل ذاتياً "[4].

إنّ المعنى اللازم لـ(انفعل) هو المطاوعة، وذلك لا يكون إلا بتأثير خارجي، فإذا أريد إظهار الفعل وتخصيصه جيء بهذا البناء، وذلك بخلاف (فُعل) فهو

(1) شرح المفصل: 160/7.

(2) المفصل: 281.

(3) الخصائص: 215/2.

(4) معاني النحو: 72/2.

للمجهول، كما أنّ (فُعل) و(انفعل) لا يتعاقبان على معنى واحد، فليس ثمة مسوغ للنقل؛ لأنه قد يكون بالهمزة أو بالوزن والبناء، لدلالة البناء الواحد على معان مختلفة، فيخصص بالنقل. قال ابن جني: " فأما كَسِي زيد ثوباً وكسوته ثوباً، فانه وإن لم ينقل بالهمزة، فانه نُقل بالمثال؛ ألا تراه نُقل من (فَعِل) إلى (فَعَل)، وإنما جاز نقله بفعَل لمّا كان (فَعَل) و(أفعَل) كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد، نحو جَدَّ في الأمر وأجَدّ، وصددته عن كذا وأصددته، وقصر عن الشيء وأقصر وسحته الله وأسحته ونحو ذلك، فلما كانت (فَعَل) و(أفعل) على ما ذكرنا: من الاعتقاب والتعاوض، ونقل بأفعل، نقل أيضاً (فَعِل) بفعَل، نحو كَسِي وكَسَوته وشترت عينه وشتَرها وعارت وعرتها ونحو ذلك "[1].

وكذلك (افتعل) يشارك (انفعل) في المطاوعة " يقال: كسوت فلاناً أكسوه كسوة إذا ألبسته ثوباً أو ثياباً فاكتسى، واكتسى فلان إذا لبس الكسوة وكَسِيَ فلانَ يكْسَى إذا اكْتَسَى، وقيل كَسِيَ إذا لبس الكُسْوَة "[2]، لأن (افتعل) " يستعمل بمعنى المطاوعة فيشارك (انفعل)، ولا يتعدى كقولك غممته فانغمّ واغتمّ وشويته فانشوى واشتوى وهو قليل "[3].

وثمة فرق بين التعدية والمطاوعة، فإن التعدية تعني الخروج بالكلام من معنى إلى آخر، وذلك بخلاف المطاوعة التي تعني موافقة المعنى الأول وقيام المفعول بأداء المعنى بسهولة ويسر وسرعة فيطمئن المتكلم إلى حصول إرادته فيما دعا إليه بانقياد المدعو للاستجابة تخصيصاً لاطلاق الحدث فوجب " أن يعلم أن الحقيقة في هذا أن الكلام يخرج بذكر المفعول إلى المعنى غير الذي كان، وأن وزان الفعل قد عدي إلى مفعول معه وقد أطلق فلم يقصد به إلى مفعول دون مفعول وزان الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه، كقولك جاءني رجل ظريف مع قولك: جاءني رجل. في أنك لست في ذلك كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة، ولكن

(1) الخصائص: 214/2.

(2) اللسان: مادة: (كسا).

(3) شرح المفصل: 160/7.

كمن يريد هاهنا شيئاً وهناك شيئاً آخر، فاذا قلت: ضربت زيداً كان المعنى غيره إذا قلت ضربت ولم تزد زيداً، وهكذا يكون الأمر أبداً كلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان "[1].

فاذا أريد تخصيص اطلاق الفعل بذكر متعلقاته، قيد بالمفعول به لقيامه باتمام الفائدة، وبذكره يتولد معنى زائد على الاسناد الاصلي، أو المعنى المركزي الذي يقوم عليه الكلام، أما المطاوعة، فإنها تخرج فعلا آخر من لفظ الاول، وتُغيّر اسناده، فتجعل المفعول به مسنداً إليه، ولكن ليس على طريقة البناء للمجهول بل تخص المفعول بالقيام به على سبيل الانقياد والاستجابة، وذلك بخلاف التعدية التي لا يعرف فيها قيام المفعول به بالفعل إلا على جهة الاتصاف به دون الحصول على خبر تحقيق الارادة وتضمن الاستجابة، لذلك نجد الفعل الاصطلاحي يتحمل زيادة الاحرف، والتصريف والحذف، والادغام، ليؤدي المراد منه، كما يقدم ويؤخر وينقل من باب إلى آخر حتى يجمد لتحمله معنى الحرف، لثقله بالدلالات، هذا فضلاً عن السوابق واللواحق التي تساهم في تقييد عموم الحدث فيه تبعاً لحركة فاعله، وفي إضماره لاغراض التخصيص والتضمين وغير ذلك، والمقيدات الفعلية في حقيقتها قيود النسبة الاصلية والفرعية؛ لأن الفعل بكل متعلقاته منسوب إلى الذات وتخصيص المفعول به بالموافقة على المطاوعة بخلاف تخصيصه بالتقديم، فانه بالتقديم متعلق بحصر الفعل عليه، للدلالة على قصر فعل الفاعل المذكور عليه، أما في المطاوعة، فان الدلالة تختلف، وذلك ببلوغ إرادة المتكلم من مفعوله واستجابته لارادته، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ ﴾ [التكوير 2]، أي " أظلمت من كدّرت الماء فانكدرت "[2]؛ لأنها " تناثرت وتساقطت، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ﴾ [الانفطار 2]، والاصل في الانكدار الإنصباب. قال الخليل: يقال انكدر عليهم القوم إذا جاءوا أرسالاً فانصبوا عليهم "[3]، فإن الانكدار والانتثار

(1) دلائل الإعجاز: 411.

(2) أنوار التنزيل: 786.

(3) التفسير الكبير: 68/31.

نسب إلى النجوم والكواكب، وهي في الأصل مفعولات قد استجابت وانقادت للأمر الألهي فتساقطت متفرقة، فقد تخصص (انفعل) بالمطاوعة للدلالة على سرعة الاستجابة بلا مهلة أو تكلف، وكأنه قد تمّ بتمام الاسناد الاصلي للكلام، ليكون اسناداً أصليا آخر قائما على لفظ الاول للعمل بموجبه تحقيقاً للمطلوب وللدلالة على أن الامر مفروغ منه بأيسر الطرق وأسهلها، والغرض تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها، " فكل هذا ينوع معاني الفعل تنويعاً أكثر بكثير مما يوجد في أية لغة كانت من سائر اللغات السامية قريباً من غنى الفعل اليوناني والغربي، أو بالاحرى: أغنى منهما في بعض الأشياء، وهذا من أكبر الأدلة على سجية اللغة العربية وطبيعتها، فهي أبداً تؤثر المعين المحدود على المهم المطلق، وتميل إلى التفريق والتخصيص "(1).

إنّ تخصيص عموم الدلالة الفعلية، والتفريق بين معانيها يتمّ بحروف الزيادة والتضعيف بما يتناسب والمقام في سياقات الكلام، والعلاقات التنظيمية فيها؛ لان الأفعال تُنبئ عن المعاني العلاجية الظاهرة وغيرها، فإذا أريد الاخبار عما يريده المتكلم منها، جيء بأحرف الزيادة للدلالة على ذلك و" أفعال المطاوعة لا تتعدى إلى مفعول؛ لأنها إخبار عما تريده من فاعلها "(2).

فالثلاثي المجرد يكون مطاوعه بالزيادة فيه بما يناسب معنى تحقيق الاستجابة والموافقة، " فالذي يكون فعله على (فَعَل) يكون على (انفعل) و(افتعل) والباب فيه (انفعل) و(افتعل) قليل. تقول كسرته فانكسر وحطمته فانحطم وحسرته فانحسر ودفعته فاندفع "(3).

فقد طاوع المزيد فعله المجرد، كما طاوع المجرد فعله المزيد، فما كان " على (أفعل) فبابه أفعلته ففَعَل ويكون فَعَل متعدياً وغير متعد، وذلك أخرجته فخرج؛ لأنك كنت تقول: خرج زيد. فإذا فعل به ذلك غيره قلت: أخرجه عبد الله،

(1) التطور النحوي للغة العربية: 89 – 90.
(2) المقتضب: 104/2.
(3) المخصص: 175/14.

أي: جعله يخرج "[1]، فمطاوع (أفعل) هو فعله قبل دخول همزة التعدية عليه؛ لأنه تحول بها، فعاد إلى اللزوم، لأن المطاوعة لا حاجة بها إلى ذكر المفعول لصيرورته فاعلاً بالمطاوعة بعد أن صيرته الهمزة مفعولاً، وبحذفها من الثاني يتغير معنى الصيرورة، ليؤدي معنى آخر، وهو حصول الارادة بالموافقة، إذ تحول الطلب إلى إخبار بمطاوعة الثاني للأول، كما في (استفعل) فإن مطاوعه يكون بحذف زوائده، لافادتها معنى الطلب، والمطاوعة عكس ذلك؛ لأن " (استفعل) يكون المطاوع فيه على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فعله، وذلك: استنطقته فنطق، واستكتمته فكتم، واستخرجته فخرج فان كان من غير فعله جاء على لفظ آخر، نحو استخبرته فأخبر؛ لأنك تريد: سألته أن يخبرني وكان فعله أخبر بالألف الثانية، فجاء على مقدار ما كان عليه، وكذلك: استعلمته فأعلمني "[2].

فالمطاوع قد يزيد على فعله أو ينقص كألبسته فلبس وأقمته فقام، فدلّ على قبول فاعله للطلب وأما مطاوع المضعف، فيأتي موافقاً له في التضعيف ومخالفاً له في اللزوم، نحو كسّرته فتكسّر، فيشارك (انفعل) في موافقة فعله للدلالة على قيام فاعله بما يراد منه بغلبة كثرة الانفعال في الحدث.

وتفتح تاء المشاركة للدلالة على تفاعل المطاوع بالفعل، ففي " فاعلته تفاعل كقولك ناولته فتناول وفتحت التاء؛ لان معناه معنى الافتعال والانفعال يعني تاء تفاعل فتحت؛ لأنها أول فعل ماض سمي فاعله، وإن كانت زائدة للمطاوعة كالانفعال والافتعال وليست بألف وصل دخولها لسكون ما بعدها ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال تفعلل، نحو دحرجته فتدحرج "[3]؛ وذلك لأن (فاعل) صدرت من واحد ولم تقع من اثنين لتدلّ على المشاركة، فالمطاوعة ليست منها؛ لأن المفعول في المشاركة فاعل في المعنى وليس بالمطاوعة، " فإن كان الفعل على (فاعَل) مما يقع لواحد فالمفعول الذي يقع فيه على أنه كان فاعلاً يكون على متفاعِل، وفعله

(1) المقتضب: 104/2.

(2) المقتضب: 106/2.

(3) المخصص: 175/14.

على تفاعل. تقول: ناولته فتناول، وقاعسته فتقاعس. وهذا إنما يصلح إذا كان (فاعَلَ) للفاعل وحده، نحو: عافاه الله، وناولت زيداً فأما إذا كان من اثنين فهو خارج من هذا، وذلك شاتمت زيداً، أي: كان منه إليّ مثل ما كان منّي إليه، وقاتلت زيداً، وضاربت عمراً "[1].

فإنّ التاء لحقت (تفاعل) و(تفعّل) للدلالة على أنه قد فعل المراد من الفاعل وذلك بخلاف (انفعل)؛ لان المتكلم يخبر عن فعل قد فعله على الحقيقة أما (انفعل) فليس بفعل صدر منه على الحقيقة، وإنما استجابة للفعل المتقدم، ففتحت التاء، ولم تضم، كما تضم ياء المضارعة في الرباعي، نحو ناول يناول للدلالة على مطاوعة المفعول بقيامه حقيقة بفعل المراد منه " ونظير هذا فعّلته فتفعّل، نحو كسّرته فتكسّر، وعشّيته فتعشّى، وغدّيته فتغدى، وفي فاعلته فتفاعل، وذلك نحو ناولته فتناول، وفتحت التاء، لأن معناه معنى الانفعال والافتعال، قال يقول معناه معنى يتفعّلُ في فتحه الياء في المضارع. كذلك تقول: تناول يتناول، فتفتح الياء ولا تكون مضمومة، كما كانت يُناولُ؛ لأن المعنى للمطاوعة معنى انفعل وافتعل "[2].

فقد شاركت (تفاعل) ما اختص بالمطاوعة، وهو(انفعل) في معنى المطاوعة لتأثر المفعول بفعل الفاعل، ولكن ليس في حقيقة العمل، فقد يكون المطاوع " على (تفاعل) كما كان (تفعّل)؛ لأن هذه التاء إنما لحقت (فعَّل) و(فاعَلَ) في الأصل، فيكون على ضربين: أحدهما: المطاوعة، وذلك نحو: ناولته فتناول، وليس كقولك: كسرته فانكسر؛ لانك لم تخبر في قولك: انكسر بفعل منه على الحقيقة، وأنت إذا قلت: قدّمته فتقدم، وناولته فتناول تخبر أنه قد فَعَل على الحقيقة ما أردت منه، فانما هذا كقولك: أدخلته فدخل. ويكون على ضرب آخر، وهو أن يظهر لك من نفسه ما ليس ما عنده، وذلك نحو تعاقل وتغابى وتغافل "[3].

---

(1) المقتضب: 105/2.

(2) كتاب سيبويه: 66/4.

(3) المقتضب: 78/1.

فمعاني الأبنية قد تتقارب في المعنى الواحد، ولكنها لا تتطابق، فلكل بناء معنى خاص به، قد يشاركه آخر فيه، وكذلك تفعّل، نحو " تقيّس وتنزر وتتمّم، فإنما يجري على نحو كسّرته فتكسّر، كأنه قال تُمِّمَ فتتمم، وقيّسَ فتقيّس، كما قالوا: نزّرهم فتنزروا "[1]، فإن مطاوعته بالنسبة، وليس بقبول الأثر، أو بحقيقة الفعل، فكأنه " قال تُمّم فتتمّم وقُيّس فتقيّس ونَزّرهم فتنزروا. ومعنى قُيُس– أي نسب إلى قيس بن عيلان بن مضر وتُمّم– نُسب إلى تميم بن مُرٍّ، ونُزّر– نسب إلى نزار وتقيّس– انتسب إلى قيس، وتَتَمَّم– انتسب إلى تميم وتنزر– انتسب إلى نزار "[2].

إنّ زيادة البناء دليل معان، إذ ينقل الفعل من وزن إلى آخر، ونقله يقتضي تضمنه معنى آخر، نحو قوله تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾[البقرة 286]، " لأنه لما كانت السيئة ثقيلة وفيها تكلف زيد في لفظ فعلها "[3]، فجاء الكسب لاصابة الخير موافقاً لبنائه الأصلي بخلاف (اكتسب) فجاء بالزيادة دالا على تكلف السيئة، كما تنقل التاء (تفعّل) و(تفاعل) إلى معنى الموافقة في المطاوعة مع زيادة دلالة تختص بها في الافتعال لتفصله عن الانفعال، وذلك في ادعاء الاوصاف غير المرغوب فيها كالتجاهل والتغابي والتغافل، وفي تكلف الفعل باستغراقه زمناً أطول من (افتعل)، فادغمت فيما بعدها " فقالوا اطيروا وازينوا واثاقلوا وادّارأوا مجتلبين همزة الوصل للسكون الواقع بالادغام "[4]، لتقليل زمن الفعل؛ لأن الأصل تطيروا وتزينوا وتثاقلوا وتدارأوا لمشاركة الانفعال في المطاوعة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰءْتُمْ فِيهَا ﴾ [البقرة 72]، " إنما كان تدارأتم فادغمت التاء في الدال فاحتجت إلى همزة الوصل لاستحالة الابتداء بساكن قال تعالى: ﴿ قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ﴾ [النمل 47]، وقال: ﴿ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة 38]، والأصل تثاقلتم"[5]، " إلا أن التاء أدغمت في الثاء، فصارت ثاء ساكنة، فابتدئت بألف

(1) كتاب سيبويه: 66/4.
(2) المخصص: 175/14 – 176.
(3) البرهان في علوم القرآن: 34/3.
(4) المفصل: 403 – 404.
(5) شرح المفصل: 152/10.

الوصل– الابتداء– "[1]، و" ضمن معاني الميل والاخلاد فعدي بإلى، والمعنى ملتم إلى الدنيا وشهواتها وكرهتم مشاق السفر ومتاعبه ونحوه ﴿ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾ [الاعراف 176]، وقيل ملتم إلى الاقامة بأرضكم ودياركم "[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ ﴾ [يونس 24]، " فالمعنى وتزينت فادغمت التاء في الزاي وسكنت الزاي فاجتلبت لها ألف الوصل "[3]، فقد " جعلت الارض آخذة زخرفها على التمثيل بالعروس إذا أخذت الثياب الفاخرة من كل لون فاكتستها وتزينت بغيرها من ألوان الزين، وأصل ازينت تزينت فادغم "[4].

فالتاء في (تفعّل) أفادت المطاوعة بمعنى تصوير حال المفعول الذي يريد الاستزادة مما أريد منه، لأنه محب له حقيقة، وذلك بخلاف مطاوعة (تفاعل)، فان المفعول كاره للمراد منه، فيظهر التكلف بالفعل، فهو يتظاهر " بالفعل وليس الفاعل متصفاً به في الحقيقة، فقولك: تعامى فلان عن كذا، أي أظهر العمى بعدم رؤيته، وهو ليس بأعمى وتجاهل أظهر الجهل، وهو ليس بجاهل وتكاسل أظهر الكسل "[5]، وذلك لأن (فاعل) بني أصلاً على (أفعل)، ثم زيدت التاء للدلالة على إدعاء إظهار الفعل منه، لأنه لم يرد به المغالبة أو المشاركة بين اثنين؛ لأن (فاعل) قد تجيء " لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل، كما بنوه على (أفعلت) كقولك ناولته وعاقبته، وعافاه الله وسافرت وظاهرت عليه، ومعنى ظاهرت– أي أضعفت عليه لباسه كقولك ظاهر عليه درعين ووثوبين– أي جعل أحدهما ظهارة والآخر بطانة، ومن هذا قولهم تظاهرت نِعَمُ الله عليه وظاهرت كتبي إليك، أي تابعت فصار بعضها كالظهر لبعض فصارت هذه الأفعال كسائر الأبنية التي ترد فيما يتعدى من الأفعال كقولك أكرمته وما أشبه ذلك "[6].

(1) معاني القرآن وإعرابه: 447/2.

(2) الكشاف: 189/2.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 15/3.

(4) الكشاف: 233/2.

(5) عمدة الصرف: 38.

(6) المخصص: 178/14 – 179.

وبزيادة التاء نقل البناء إلى معنى المطاوعة، فصار لازماً، لاظهار اتصاف الفاعل، وليس المفعول، لذلك لم يبن على مضعف العين؛ لأنه لم يرد به التكثير لكراهة الفعل، فجاءت الألف في (فاعَل) للدلالة على اتصاف الذات بالفعل؛ لأنها للتعدية أصلاً، فاستعملت استعمال (أفعل) للمشابهة بالزيادة، وإن خالفتها في الموضع؛ لأن الهمزة تجري مجرى الألف في التغيير إعلالاً وإبدالاً، وفي القلب المكاني، وفي معنى الصيرورة والتحول، ثم زيدت التاء المفتوحة للدلالة على مطاوعة المفعول للفاعل وتحوله إلى فاعل مظهر للفعل إدعاءً لكراهته له، وذلك بخلاف (تفعّل) فزيادة الأبنية لا تتوقف على زيادة المعاني، بل تخصصها وتوجهها بحسب المراد، إذ تقيد دلالة الفعل المطلقة، كما قيدت حروف المعاني عموم معاني الصفات والأسماء في نظم الكلام؛ لأن الصيغ تؤدي المعاني في الصفات، كما تؤدي الحروف المعاني في الاسماء والأفعال، فان الاسم يتخصص بالحروف، كما يتخصص الفعل بها، ويزيد الفعل بالنقل والتحويل كتحويل (فَعَل) و(فَعِل) إلى (فَعُل) لقصد المدح والذم والتعجب، والصيرورة، كما في زيادة الهمزة عليه، إذ تنقله عن فاعله، فتجعله مفعولاً به، وكذلك في تضعيف عينه وقد تخصصه بمعنى معين، كما إذا " دخلت على (رأيت) امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب، وصارت بمعنى (أخبرني) "[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [مريم 78]، و﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [العلق 9 – 10]، و ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ [الماعون 1]، فبدخول الهمزة تغير المعنى " نقول دخل وخرج فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت أدخله وأخرجه وأجلسه وتقول فزع وأفزعته وخاف وأخفته وجال وأجلته "[2].

فإذا قلت أدخلته فدخل وأخرجته فخرج ونحو ذلك تحول المعنى إلى المطاوعة، وذلك يجعل المفعول فاعلاً ولذلك فان الهمزة اختصت في التعدية بمعنى الصيرورة فجاء مطاوع فعلها بلا زيادة، كما أنها لا تأتي مع التاء في المطاوعة؛ لان " التاء تلحق (فاعَل)، و(فعَل) فيكون الفعل على (تفاعل) و(تفعَل) كما تلحق (فعلل) الذي أصله

(1) البرهان في علوم القرآن: 178/4.

(2) المخصص: 166/14.

الأربعة، وذلك نحو دحرج، إذا ذكرت المطاوعة قلت: تدحرج فيكون المصدر تدحرجاً، فكذلك تقول: تقطع تقطعاً وتكسَّر تكسّراً. وفي (فاعَل) تقول: تغافل تغافلاً وتناول تناولاً؛ لانك تقول: ناولته فتناول، كما تقول: دحرجته فتدحرج، وكذلك كسّرته فتكسّر "[1]؛ لأن " كل شيء كان على زنة فعللة عدد حروفه أربعة ما خلا (أفعلت) فإنه لم يلحق ببنات الأربعة يريد أن كل شيء من الفعل كان ماضيه على أربعة أحرف يجوز أن يزاد في أوله التاء ما خلا (أفعلت) فإنه لا يزاد فيه التاء والذي تزاد فيه التاء ثلاثة أبنية (فعللت) وما ألحق بها نحو دحرجت وسرهفت وعذلجت تقول فيه تسرهف وتعذلج وفاعلت كقولك عالجته فتعالج وفعّلت كقولك كسّرته فتكسّر ولا تقع زيادة التاء في باب (أفعلت) لا تقول اكرمته فتأكرم "[2].
وكذلك لا يكون (افتعل) و (تفاعل) بمعنى واحد، وإن اشتركا بزيادة التاء المفتوحة، لمجيء مصدرهما على غير الفعل، فليس الافتعال في المطاوعة كالتفاعل واختلاف البناء يقتضي مخالفة المعنى، وقد ذهب سيبويه إلى أن المعنى واحد، و " ذلك قولك اجتوروا تجاورا وتجاوروا اجتوارا؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك: انكسر كسًّرا وكُسِرَ انكساراً؛ لأن معنى كُسِرَ وانكسر واحد، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ [نوح 17]؛ لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت، وقال عز وجل: ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾ [المزمل 8]؛ لأنه إذا قال تبتّلَ، فكأنه قال: بتّل "[3].

إنّ الفصل بين المتشابهين يقتضي الزيادة أو الحذف أو التقديم والتأخير للدلالة على القصد، فليست (افتعل) بمعنى (تفاعل) لأن مطاوعهما مختلف، وكذلك مصدرهما، فان (افتعل) مطاوع الثلاثي والمضعف والمهموز الثلاثي وذلك بخلاف مطاوع (تفاعل) مزيد الثلاثي بالألف إذا لم يكن مشاركاً، لذلك فان " الكتاب يزيدون في كتابة الحرف ما ليس في وزنه ليفصلوا بالزيادة بينه وبين المشبه له،

(1) المقتضب: 103/2.

(2) المخصص: 176/14.

(3) كتاب سيبويه: 81/4.

ويسقطون من الحرف ما هو في وزنه استخفافاً واستغناء بما أبقى عما ألقي، إذا كان في الكلام دليل على ما يحذفون من الكلمة. وربما لم يمكن الكتاب أن يفصلوا بين المتشابهين بزيادة أو نقصان فتركوهما على حالهما واكتفوا بما يدل من متقدم الكلام ومتأخره مخبراً عنهما "[1].

والمصدر ينوب عن فعله لغرض بلاغي يريده المتكلم أو توسعاً في المعنى بأوجز لفظ، وذلك " أن يؤتى بملاقي الفعل في الاشتقاق، فنكتسب معنيين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل 8]، فقد جاء بالفعل (تبتل) لكن لم يجيء بمصدره، وإنما جاء بمصدر (بتّل)، فمن المعلوم أن مصدر تبتل هو التبتل كتعلم تعلم، أما التبتيل، فهو مصدر (بتّل)، مثل علّم تعليم، فجاء بالفعل (تبتل) ولكن لم يجيء بمصدره وإنما جاء بمصدر فعل آخر، فجمع معنيين في آن واحد.. ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا﴾ [نوح 17]، أي أنبتكم فنبتم نباتا أي طاوعتم أمر ربكم، ولو قال (إنباتا) لما زاد على المعنى، ونحوه أن تقول: أخرجته خروجاً، أي أخرجته فخرج خروجاً فكسبنا المعنين في آن واحد، الاخراج والخروج ونحو أن تقول: أدبته تأدباً، أي أدبته فتأدب تأدباً، أي قبل التأدب " [2].

فكانت المطاوعة دليلاً على الجهة النحوية، وفصلت بين المتشابهين لتلاقيهما في الاشتقاق، كما وضحت المعنى بأبلغ عبارة مع الايجاز، فليس (اجتوروا) بمعنى (تجاوروا) ولا (انكسر) بمعنى (كُسِرَ) ولكل صيغة معنى يختلف عن الآخر، كما أن اختلاف الصيغ يدل على معان أكثر بكثير من اتفاقها أو تقاربها؛ لأن المصدر يؤكد مضمون فعله المذكور، وذلك بخلاف المصدر النائب، فله دلالة أخرى في حالتي النصب والرفع كالدعاء والأمر والحث بالاستمراروالتجدد أو بالثبوت والدوام، أما المطاوعة، فلها دلالة أخرى تختلف تماماً عن التوكيد وغيره من المعاني، فإنها إخبار بحصول إرادة المتكلم ونفاذ أمره لعدم امتناع المفعول لتحوله إلى فاعل مبادر بأسرع وقت وايسر سبيل، وكأن الفعل قد تم بمجرد الطلب، إذ تحول

(1) أدب الكاتب: 182 – 183.

(2) معاني النحو: 2/140، 142.

الكلام بها من معنى الطلب إلى تحقيق الخبر وثبوته بالنسبة إذ تغيرت نسبة الفعل، فتحولت من الفاعل وهو المتكلم إلى المخاطب حتى نسب إليه الفعل، فقام به منجزاً له، وذلك بخلاف تحقق الفعل في المبني للمجهول، لأن فيه إخباراً عن حدوث فعل من مجهول أو معلوم يخفيه المتكلم وصيغ أفعال المطاوعة تختلف عن غيرها بزيادة أحرف مختصة بها، وهي الهمزة والتاء والسين والنون ولكل حرف معنى يختلف عن الآخر، وقد يأتي مجرداً ثلاثياً مبنياً للمعلوم مطاوعاً لـ(أفعل) و(استفعل)، نحو أخرجته فخرج، واستنطقته فنطق، " فان كان غير فعله جاء على لفظ آخر، نحو استخبرته فأخبر؛ لأنك تريد سألته أن يخبرني وكان فعله (أخبر) بالالف الثانية، فجاء على مقدار ما كان عليه "[1].

فالمطاوعة تبين حال الذات المنفعلة بالحدث، وذلك بحذف عاملها لموافقته اللفظية من خلال استجابتها لذات الحدث، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ [آل عمران 37]، فلم " يقل (إنباتاً)؛ لأنه لو قال (إنباتاً) لم يجعل لها فضلاً؛ لأنه لم يزد على معنى الانبات، وإنما قال (نباتاً حسناً) على معنى أنها قبلت الانبات فنبتت نباتا حسنا، فجعل لها في معدنها الكريم وشخصها الطاهر قبولاً لذلك الانبات واستجابة له، ولو قال (إنباتاً) لجردها من هذا المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ﴾ [النساء 60]، والقياس أن يضلهم إضلالاً بعيداً.. والمعنى أن الشيطان يريد أن يضلهم ثم يريدهم بعد ذلك أن يضلوا بأنفسهم، فالشيطان يبدأ المرحلة، وهم يتمّونها، فهو يريد منهم المشاركة في أن يبتدعوا الضلال ويذهبوا فيه كل مذهب، يريد أن يطمئن أنهم يقومون بمهمته هو "[2]. فإن استجابتهم السريعة لاغوائه يدل على عدم امتناعهم عن عمل الشر وابتداع الوسائل الموصلة إليه حتى يفوقوا الشيطان نفسه. قال تعالى: ﴿ كَمَثَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ إِذۡ قَالَ لِلۡإِنسَٰنِ ٱكۡفُرۡ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّنكَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الحشر 16]، فاستغوى الانسان بكيده فغوى وأضله فضلّ ضلالاً بعيداً، ثم تبرأ منه في العاقبة،

(1) المقتضب: 106/2.
(2) معاني النحو: 142/2.

وقيدت المطاوعة بالفعل؛ لأنه حركة الفاعل. أما المصدر، فهو المفعول الحقيقي؛ لأن الفاعل يحدثه ويخرجه إلى الوجود، والفعل يتضمن مفعوله، والأفعال كلها متعدية إليه، والملاقاة في الاشتقاق بالأحرف الاصول في المصدر وفعله الاصطلاحي، فما كان فيه حروف مصدره التقى به بالاشتقاق، وما لم يكن فيه كان لفعل آخر، لهذا جمعت المطاوعة بين فعلين في كلام واحد، كما جمع التضمين فعلين في آنٍ واحد بحرف الجر المناسب للمضمن دون الفعل المذكور، ولكن المطاوعة تجري على الفعل المذكور أو فعل المصدر المذكور؛ لأن المطاوعة فيه دون المصدر ولكن وجود المصدر يدلّ عليه، بدليل النصب؛ لأنه منصوب بفعل محذوف دلّ عليه الظاهر، والافعال كلها تدلّ على الصفة للفاعل، فما كان منه صفة للمفعول، فهو المتعدي، وقد يقتصر على الفاعل في المتعدي للمبالغة بحذف المفعول وليس بتحويله إلى الفاعل، كما في المطاوعة؛ لأنها باب نقل الفعل وتغييره، فقد " جاء فعّلته إذا أردت أن تجعله مُفعِلاً، وذلك فطّرته فأفطر، وبشّرته فأبشر.. ومعنى ذلك أنه جعل فعّلته نقلاً لأفعلت، والباب أن يكون نقلا لفَعَلْت "[1].

إن نقل الفعل من باب إلى آخر يفيد توسيعاً في المعاني وإنه لا يقتصر على المطاوعة، بل ينقل الفعل لافادة معنى المدح أوالذم أو التعجب وغير ذلك، وهي جميعاً أبواب ترمي إلى تخصيص عموم الحدث في الفعل الاصطلاحي، وهو ما يعرف عند المحدثين بالجهة النحوية، و" نقصد بالجهة ما يشرح موقفاً معيناً في الحدث الفعلي ويكون ذلك باضافة ما يفيد تخصيص العموم في هذا الفعل ويقابلها في الانجليزية (Aspect)، غير أن الجهة ينظر إليها نحوياً في الأفعال فحسب، ولكل لغة وسائلها الضخمة في التعبير عن الجهة، فالهمزة والتضعيف، وتشديد العين وحروف الزيادة فيما زاد على الثلاثي، والاضافات الظرفية والحال والتمييز تعبيرات شكلية عن الجهة في اللغة العربية بمعنى أنها تقييد لعموم الدلالة بما يفيد النظر إلى جهة معينة في تطبيق فهم الفعل "[2].

---

(1) المخصص: 168/14.

(2) مناهج البحث في اللغة: 245 – 246.

إنّ الفعـل بمتعلقاتـه الكـثيرة يتوجـه بالنـسبة الاسـنادية التامـة إلى فاعـل معـين، لـذلك أثقـل بـدلالات نـسبه المتعـددة، لتحملـه التخـصيص مـن خـلال متعلقاتـه وصيغته ومـا يلحقـه مـن أحـرف الزيـادة فـضلاً عـن الـسوابق واللواحـق، وهـي مقيـدات لنـسبته الـتي لا ينفـك عنهـا، وقيـام مفعولـه بتحمـل تلـك القيـود يكـون بتحويلـه في المطاوعة إلى فاعل منسوب إليه القيام بالفعل لتغير الجهة النحوية إليـه بـدل المـتكلم، وإن كـان غـير عاقل أو لم يعهـد إليـه فعـل، لأنـه ماثل الفاعـل الحقيقـي بالمطاوعـة، فغلبت على أفعالها صفة الفاعل لا المفعول؛ لأنها في الغالـب غير متعدية، وهـي دليـل الرباعي بدخول التاء نحو " تفعلل وتفيعل وتفعلى وتفوعل وتمفعل وتفعول: أكثـر مـا تجـيء غـير متعديـة؛ لأنهـا مطاوعـة للفعـل الـذي دخلـت عليـه التـاء في الغالـب، نحـو دحرجتـه فتـدحرج ومدرعتـه فتمـدرع، وكـذلك باقيهـا، فكـان الغالـب عليهـا لـذلك عدم التعدي حتى تكون كـ(انفعل) "[1]، كما أن المطاوعة من الادلة التي يعرف بها الزائـد مـن الأصلي لمجـيء الحـرف الزائـد لمعنـى التخـصيص، وهـذا المعنـى لا يـأتي بـه البنـاء الأصلـي، فكانـت التـاء في مطاوعـة الفعـل الماضـي كيـاء التـصغير في الاسـم، لاحداثهما معنى الزيادة فيما دخلا عليه.

فالمطاوعـة تخـصيص عمـوم الوصـف بالفعـل بالزيـادة والنقـل، كالاسـتثناء في الصفات؛ لأنه تخصيص صفة عامة " فكـل اسـتثناء تخـصيص ولـيس كـل تخـصيص استثناء "[2]؛ لانه قد يكون بالمطاوعة في الأفعال وبالعطف في الأسماء وبالتقديم وغير ذلـك والمتعـدي مـن الأفعـال يتخـصص أولاً بوصـف المفعـول بعـد وصـف الفاعـل، وذلـك بتقديم المفعول؛ لأن الاخبار بالفعل عام، فإذا انضم إليه الفاعل والمفعول يترجـح قـصد التخصيص بتقديم المفعول، للعناية به ابتـداء، فـان الابتـداء يـدلّ علـى الاهتمـام بـه؛ لانـه الأرجح في غـرض المـتكلم، فـان لم يتقـدم المفعـول نظـراً إلى الـصيغة، فـان كانـت مـن صـيغ المطاوعـة، أو مـصدراً منـصوباً علـم أن إرادة المـتكلم قـد بلغـت مـن مفعولـه، وإن طلبه قـد تحقـق، بتحويـل المفعـول إلى فاعـل لاسـتجابته وموافقتـه بحـصول المطلـوب، ثـم ينظر من ناحية أخرى إلى مدة انجاز الفعل، وهو تمّ بيسر وسهولة، أو بتكلف ومعاناة؟

---

(1) الممتع في التصريف: 181/1.

(2) شرح المفصل: 75/2.

وذلك يعبّر عنه بالافتعال أو بتضعيف العين للدلالة على التدرج ومواصلة العمل. وأما إذا عُبّر عنه بـ(فَعَل) أو (انفعل) أو (أفعل)، فإنه يدلّ على سرعة الإنجاز، وسهولة العمل، وقصر مدته، وإذا جاء بالتاء مثل (تفعّل) و(تفاعل)، فإنه يعني قبول التكثير بما يناسبه، فإن (تفعّل) يعبّر به عن المرغوب في تحققه، و (تفاعل) لغير المرغوب في صفته، ولكنه يستعمل لإظهار الوصف دون تحققه فعلاً في موصوفه؛ لأن معنى تعلّم وتصبّر وتشجع بخلاف تمارض وتعالم وتغابى وتغافل، وكذلك معنى كُسِر وانكسر وتكسّر وتدحرج وتمسكن ليس واحداً في دلالته على مطاوعة الفاعل، لاختلاف طبيعة الانجاز ومدته، ولا شك أن جهة التخصيص ليست واحدة، وكذلك جهة العموم، فقد يقصد إلى نوع معين من التخصيص، أو التعميم بحسب المراد، ولكل أدواته وصيغه التي تكشف المقصود إفادة السامع. والمعول عليه في ذلك اختيار المتكلم لما يناسب موقفه وبراعته في جمع الضمائم التي تلمح إلى المراد وتشير إليه بدقة. فاذا اختار (انفعل)، فإنه يعني بلوغ ارادته وحصولها وكأنه قد تم في أثناء صدور فعله بمسارعة مفعوله لتحقيق المراد منه، فيتحول ما وقع عليه الفعل إلى المبادر لفعله بنفسه، أو المظهر لقبول أثره، والمستجيب لرغبته فيه، فيوافق المتكلم بالاختيار، والمعنى يختلف إذا اختار (فُعِل)؛ لانه يفيد الاخبار بحصول الفعل من دون اختيار، ولم يفد تحقيق مراد المتكلم أو بلوغ غايته في أمر ما؛ فليس المعنى واحداً، ولا يصح إعراب ما وقع عليه الفعل فاعلاً، إلا في المطاوعة.

وقد ذهب الدكتور المخزومي إلى التسوية بين (انفعل) و(فُعِل) في المعنى والاعراب، واستدل بما يؤيد رأيه " في عدم الفرق بين قولنا: انفعل وفُعِل، أن العربية حين تطورت إلى لهجات عامية متفرقة، وحين اتخذت هذه اللهجات اسلوباً جديداً، ونحوا جديداً، ونسيت ما كان النحاة يسمونه مبنيا للمجهول، واستعاضت عنه بصيغة (انفعل) و(افتعل)، فالمصريون حين يريدون إلى القول بأن فلاناً قُتِل، يقولون: اتقتل، والعراقيون يقولون: انقتل، وهو إحساس عميق منهم أن النائب عن الفاعل إنما هو فاعل مطاوع، ولذلك استخدموا بناء فعل المطاوعة، ومما يؤيد رأينا أيضا ما نلاحظه في أبنية الأفعال السريانية، فأبنية الأفعال الدالة على بناء ما لم يسم فاعله،

أو الفعل المبني للمجهول تشبه– إلى حدٍ كبير– أبنية الأفعال العربية الدالة على المطاوعة "[1].

وهذا القول فيه نظر من جهتي اللفظ والمعنى، وذلك أن أفعال المطاوعة مبنية للمعلوم وتعني أن الفاعل اتصف بالفعل بارادته واختياره أو قبوله، أو ماثل الفاعل الحقيقي في ذلك، كما أن صيغها تدلّ على الانفعال والافتعال بالاحداث، وليست كالأفعال المبنية للمجهول؛ لأنها تدل على سلب الاختيار والارادة بحصول الفعل قسراً وقهراً، لحذف فاعلها وتغيير النسبة إلى المفعول مصدراً كان أو مفعولاً به أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً بحسب الاختيار، وذلك يخالف المطاوعة؛ لأنه لا ينسب إلى المفعول به، وينوب المصدر عن فعله، ولكن يبقى منصوباً بالفعل المطاوع المحذوف، وهذا لا يحصل في البناء للمجهول؛ لأنه يجب فيه تحويل المنصوب إلى مرفوع بالنسبة إليه. ومعنى المنصوب يختلف عن المرفوع؛ كما أن البناء للمجهول لا يعني تحقيق مراد المتكلم وحصول إرادته، كما في المطاوعة. والفاعل المطاوع معلوم بخلاف الفاعل المجهول، وليس المعلوم للمتكلم كالمجهول، ولا يصح أن يكون فاعلاً؛ لأن العدول به من النصب إلى الرفع تصريح بأنه مفعول به، وكذلك النسبة إليه على أنه وقع الفعل عليه، ولا يشير إلى القيام به، ولا يعني قبول فعل المطاوعة أنه مشابه للمبني للمجهول، لأن قبول المطاوعة اختياري بدليل ممانعته، وذلك بخلاف المبني للمجهول؛ لأنه مسلوب الارادة، والحدث فيه قد وقع، ثم أخبر عنه.

أما الحدث في المطاوعة، فإنه اخبار عن تحقق إرادة المتكلم وليس غيره، كما في المبني للمجهول، وثمة فرق كبير بين الرغبة في الفعل والمسارعة فيه بلا مهلة وبين الاكراه عليه، وحصوله من تأثير خارجي، لذلك كانت الأفعال في المطاوعة علاجية ظاهرة، وليس كذلك عند بنائها للمجهول، بدليل تحول أفعال المطاوعة إلى أفعال لازمة، في حين لا يحصل ذلك عند بنائها للمجهول، فان أفعال المطاوعة مقصورة على وصف فاعلها الذي حقق مراد المتكلم، أما المبنية للمجهول

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 48.

فهي تصف المفعول بوقوع الفعل عليه، وليس الفاعل كالمفعول في المعنى، والعدول إلى المطاوعة يكسب معنى الكلام دقة وتوسيعاً بالزيادة في الأبنية، وذلك بخلاف تغيير ضبطها، فان الزيادة في البناء يقابلها الزيادة في المعاني، ففي قوله تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة 286]، نجد اختلافاً بيناً بين معنيي (كسبت) و(اكتسبت) " فأتى بكسبت في الحسنات وأتى بأكتسبت في السيئات، والمعنى أن الأقل في الحسنات معتد به ولا يعتدّ له في السيئات الأقل؛ ولذلك عدل إلى اكتسبت وهو من لطيف المعنى لطفاً منه سبحانه ورحمة "[1]، و" تخصيص الكسب بالخير والاكتساب بالشر، لأن الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتتجذب إليه، فكانت أجد في تحصيله وأعمل بخلاف الخير "[2].

فالكسب إصابة الخير، والاكتساب مبادرة النفس الأمارة بالسوء في تحصيل الشر، وبدل أن يستدل الدكتور المخزومي بالشعر العربي المعتمد في التقعيد مال إلى اللهجات العامة اعتماداً على التطور اللغوي وكان من الأولى البحث في لطائف المعاني للصيغ وطريقة التوصيل، ومن ذلك قول امرئ القيس[3]:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى   بنا بطن خبت ذي حقافٍ عقنقل

هصرت بفودَيْ رأسها فتمايلت   علي هضيم الكشح ريّا المخلخل

يروي صدر البيت الثاني: " إذا قلت هاتي ناوليني تمايلت. يقول لما خرجنا من الحلة وأمنا الرقباء جذبت ذؤابتيها إليّ فطاوعتني فيما رمت منها ومالت عليّ مسعفة بطلبتي... والتفسير على الرواية الثالثة: إذا طلبت منها ما أحببت وقلت أعطيني سؤلي كان ما ذكرنا "[4]، فهي لم تمتنع بل بادرت بما تسعفه فاستعمل لبيان بلوغ إرادته

(1) الأمالي النحوية: 114/3.

(2) أنوار التنزيل: 66.

(3) ديوانه: 41 – 42.

(4) شرح المعلقات السبع: 49 – 50.

منها صيغة (تمايلت) للدلالة على استجابتها له، رابطاً موافقتها بالفاء للدلالة على السببية بلا مهلة؛ لأنها في الأصل عاطفة " تدل على ان الثاني بعد الأول ولا مهلة "[1].

والتعويل على اللهجات العامية لغرض إبعاد الاعراب، والتقليل من شأنه، لأن العامية تخلو منه، والاعراب ليس وحده دليل المعاني، فان للجملة العربية نظاماً ينتظمها، وطريقة في صياغة المباني تنتهجها لأداء المقصود منها، و " لاشك أن هذا التعقيد في طبيعة التركيب مما يجعل وظيفة النحو مزدوجة ويشوبها بشيء غير قليل من العسر والتعقيد على أنه لابد مما ليس منه بد، ولا سبيل لدارس العربية أن يسقط أي جانب من هذين الجانبين، جانب الاعراب وجانب التركيب وطبيعته وطبيعة تكوينه " [2]، لأن العربية لغة تخصيص وتعميم تستعين بالاعراب والصيغ والرتبة في انتظام أصواتها وتراكيبها للتعبير بدقة عن المراد " فاللغات التي فقدت اعراب الحالات على وجه عام، استعاضت في تأدية العلاقات التي كان يعبّر عنها بالاعراب إما بكلمات مساعدة (حروف جر، أدوات... ألخ)، وإما بوضع كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى "[3].

ولكي تتقى العربية الزلل في الاعراب تركت بعض كلامها مبنياً غير معرب، وحولت المعرب إلى مبني بالتركيب وسلبت من بعضها اسميته أو فعليته بالتغليب وعمدت إلى أبنيتها زيادة ونقصاً ونقلاً من باب إلى باب والحاقاً وقلباً مكانياً واشتقاقاً وتصريفاً توسعة في المعاني واحتياطاً للدقة والتخصيص في متابعة الأبنية للمعاني الافرادية والتركيبية، وذلك " نحو استفعل؛ فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء والعين واللام. فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك. وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدّمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه. فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت

(1) حروف المعاني: 39.

(2) نحو التيسير: 125.

(3) اللغة: 111.

للالتماس والمسألة. وذلك نحو استخرج، واستقدم، واستوهب، واستمنح، واستعطي واستدنى "[1]، فإذا أخبر عن استجابة المطاوع لها حذفت الزوائد، فيقال استخرجته فخرج واستقدمته فقدم، فيتبع الفعل الاستجابة والموافقة، ليتابع المطاوع في مبادرته وفي تبنيه للحدث، فيشرح موقفه، ويبين هيأته، لذلك اختلفت أبنية أفعال المطاوعة تخصيصاً لعموم الحدث، كما خُصّت أفعال بالاسناد إلى المفعول دون الفاعل، وأخرى خُصّت بالاسناد إلى الفاعل دون المفعول، نحو جُنّ وزكم وامتقع لونه وغيرها وهي تختلف عن أبنية أفعال المطاوعة اللازمة.

وإنما خُصّت أفعال المطاوعة بأبنية معينة، لأنها اختصت ببلوغ الارادة، كما خُصّت الأفعال المبنية للمجهول بضم فائها، وخصت أفعال المغالبة بضم عين مضارعها، لاظهار الغالب فيما " يكون الفعل فيه بين اثنين كقاتله وشاتمه وما أشبه ذلك فإن غلب أحدهما كان فعله على (فَعَل) (يَفْعُل)، وإن كان المستعمل في الأصل على (يفعِل) "[2]، وذلك لأن " هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة، فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيزة التي تغلب ولا تغلب، وتلازم ولا تفارق، وتلك الأفعال بابها: فَعُل يَفْعُل، نحو فقُه يفقُه إذا أجاد الفقه، وعلُم يعلُم إذا أجاد العلم "[3]، وكذلك أفعال المطاوعة، لما اختصت بالانفعال والافتعال والتفاعل مع الأحداث جاءت أوزانها معبرة عن طبيعة المطاوع لبيان صفة التمكن والتقدم فيها استجابة لإرادة المتكلم، لأن المفعول قد لا يستجيب فلا يمتثل للإرادة، لأن " الفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الذي لا مُطاوع له؛ لأنك تقول: قطعته فانقطع، فيدل على أن فعل الفاعل كان موقوفاً على قبول المحل، لولاه لما ثبت المفعول، ولهذا يصح قطعته فما انقطع ولا يصح فيما لا مطاوع له، لذلك فلا يجوز أن يُقال: ضربته فانضرب أو ما انضرب ولا قتلته فانقتل أو ما انقتل، لأن هذه أفعال إذا صدرت من الفاعل ثبت لها المفعول في المحل، والفاعل مستقل بالأفعال التي لا مُطاوع لها "[4].

(1) الخصائص: 154/2.

(2) المخصص: 177/14 – 178.

(3) الخصائص: 225/2.

(4) البرهان في علوم القرآن: 85/4.

فكان المتعدي منه أقوى من اللازم، لأنه أثبت منه وأدوم، فجاء المطاوع استجابةً لفعلٍ آخر، وذلك بخلاف المتعدي لثبوت أثره في المفعول، في حين أنّ المطاوع لا مفعول له، فكان المتعدي الذي لا مطاوع له أثبت من المتعدي الذي له مطاوع، لبلوغه الغاية أسرع من غيره.

أما ما قيل " والصحيح أنه ليس في العربية أوزان للمطاوعة ولا أثر للمطاوعة في هذه الأوزان التي ذكروها وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسألة بدور كبير، ونحن لم نجد عربياً فصيحاً استعمل في كلامه جملة كسرت العود فانكسر ولا أمثالها.. وصورة الفعل تدل على نتيجته.. وأما (أنفعل) وما جرى مجراه من الأفعال المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه من غير تأثير من الخارج "[1]، فمردود لأنه قائم على معنى التأثر والأثر وليس على معنى الاستجابة والموافقة وبلوغ الإرادة وذلك لا يتم إلا مُسَبباً عن سببٍ أقتضاه بدليل البناء المشعر بذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴾ [الاعراف 178]، ومجيء الفاء، ففي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النمل 15]، قال الزمخشري: " فإن قلت: أليس هذا موضع الفاء دون الواو كقولك أعطيته فشكر ومنعته فصبر ؟ قلت: بلى ولكن عطفه بالواو اشعار بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما إيتاء العلم وشيء من موجبه فأضمر ذلك ثم عطف عليه التحميد كأنه قال: ولقد آتيناهما علماً فعملا به وعلماه وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة "[2]، فإن الاستجابة حاصلة بالمطاوعة فقد " أخبر عما صنع بهما وعما قالا كأنه قال نحن فعلنا إيتاء العلم وهما فعلا الحمد من غير بيان ترتبه عليه اعتماداً على فهم السامع كقولك قم يدعوك بدل قم فإنه يدعوك "[3]، كذلك ليس المعنى الواحد تتناوله أبنية عدة[4]، لأن أبنية المطاوعة ليست بمعنى واحد، وإن اتفقت في المعنى العام

(1) الفعل زمانه وابنيته: 100.

(2) الكشاف: 139/3.

(3) البرهان في علوم القرآن: 142/4.

(4) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: 104.

للامتثال، ولكنه يختلف سرعة وبطئاً وتدرجاً ورغبةً، كما أنها ليست أفعال ارادية تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول بل هي أفعال بلوغ الإرادة بدلالة الفاء ولا تؤدي معنى غيرها لاختصاصها بالاشعار عن الموافقة والزيادات المعينة فيها تعني حصول تلك الموافقة والمبادرة إلى تلبية المراد طوعاً لا كراهة وامتثالاً لا قهراً، وهذا بخلاف الفعل المبني للمجهول وبخلاف الفعل المتعدي، فإنهما يصفان الذات الواقع عليها الفعل كرهاً ولا يدلان على رغبة تلبية للمراد بدليل أن الفعل اللازم يصف فاعله لأن الفعل في حقيقته وصف لفاعله ما يؤكد ذلك حذف المفعول نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الزمر 9]، للمبالغة في المدح فإن الفعل يوجد المعنى في غيره فيصفه مقطوعاً أو ثابتاً أو متجدداً أو يؤدي معن الموافقة وتحقق الأثر في الذات لإبلاغ مراد المتكلم وهذه صفة لا تتحقق إلا في المطاوعة، فقد تأتي أوزانها مشعرة بالتحقيق والأمتثال وأنها موجدة لإيجاز ومشعرة بالإيحاء وهذه الخصيصة لا توجد إلا في لغتنا العربية الموحية في الدلالات الكثيرة بألفاظ قليلة، وإلاّ كيف نفهم مسارعة آل فرعون في مطاوعته وفي استكباره وعلوّه في الأرض لولا مسارعة قومه حين استخف قومه فأطاعوه، في قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴾ [الزخرف 54].

الفصل الثاني
المعاني الوظيفية

الفصل الثاني
المعاني الوظيفية

النسبة في النحو

النحو نظام لغوي يهتم بترتيب الألفاظ على طريقة مسموعة ومعلومة تتحصل به صور مرفقة بالمعاني ترفد ذهن السامع والقارئ، وهو الميزان الذي يعرف به نقصان الكلام وتمامه وبلاغته ورجحانه على غيره، وهو المقياس الذي يتبين به صحيح الكلام من سقيمه، ويعنى بتأليف الكلام على وجه من التركيب والترتيب مولياً نضده ونظمه الذي عليه بني وفيه أفرغ المعنى اهتماماً كبيراً، ولا يتحقق هذا النظام إلا بالعلم بأحكام نسب الكلم في ذاتها، وفي التركيب لبيان ما يعرض لها بحسب مراد المتكلم، وذلك بمعرفة المعنى الزائد للكلم على معانيه المعجمية في التركيب، وكشف المدلول التركيبي للجملة بإدراك دوال النسب الرابطة لمعاني المفردات اللغوية، وبيان وظائفها التركيبية.

درس القدماء والمحدثون أدوات الربط وفق مذاهب مختلفة، وفي أبواب متفرقة تبعاً للمنهج المعياري أو الوصفي أو الأصولي وغير ذلك، وقد ظهر للدارسين أن العربية تنظر إلى العلاقات بين الكلمات وأدوات الربط على أنها علاقات تلازم عضوي وثيق لا تسمح بأن يفصل بينها لذا فإن فكرة النسبة قائمة على العلاقات بين أجزاء الجملة، وإن الرابط هو الدال على المعنى النحوي بعلامة تبين تحمل الكلمة لذلك المعنى، وهو مدلول النسبة، والدال على ذلك العلامات الأصلية والفرعية للإعراب وألقاب البناء والرتبة والموقع في المبنيات، تلك دلائل النسبة لبيان المقصود ومراد المتكلم، والغاية من التركيب أو نظم الكلمات، والنسبة في اللسان أو اللغة كالنسبة البشرية والمصاهرة والتبعية تخضع لقوانين البيئة وما تعارف أبناؤها فيها،

ومصداق ذلك قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ﴾ [الفرقان 54]، فكان الإنسان ذا نسب وذا صهر، وكذلك لغته، يجري عليها ما يجري عليه فكل كلمة فيها لها ما يربطها بما قبلها وما بعدها ومن هنا نشأت فكرة العمل والعامل والتأثير المتبادل فكان لابد من ظهور آثار ذلك لفظاً ومعنى، للدلالة على المراد من الكلام، وما فيه من علاقات بعضه ببعض، فالاسم يرفع أي ينسب إليه ويتحدث عنه، لأنه المحدث والشأن الذي يبنى عليه الكلام ويكون حديثا في حال الإقرار والاعتراف أما الفعل فهو حديث ومسند، لأنه وصف، بدليل عدم صلاحه للإسناد إليه إلا على التأويل، ولأنه حدث وقع من محدث على شيء أو تظهر في محدثه أو يعكس وجهة نظر محدثه في أشياء، ولما كان الفعل بحسب فاعله قوةً وضعفاً تعدد أثره، والأصل في الحروف أنها وضعت للمعاني اختصاراً من التصريح بالاسم أو الفعل الدال على ذلك المعنى، وللتفريق بين المعاني فكان الأصل في العمل للفعل والحروف دخلت موصلة لها إلى الأسماء، فلما اختصت عملت فكانت تلو الأفعال في العمل، فعملت الجر والجزم.

ولبيان ذلك جاء البحث موزعاً على ثلاثة مباحث: درس الأول النسبة الأصلية وقيودها، وتناول الثاني الصيغ، لأنها من دوال النسبة، واهتم الثالث بالحروف، لأنها أدوات الربط.

المبحث الأول
النسبة الأصلية

النسبة العزو [1]، وهي آلة ينعقد بها الكلام فيفيد معنى تاماً، فإذا ركبت الكلمة مع أخرى تركيباً إسنادياً، فقد نسبت إحداهما إلى الأخرى، لأن الإسناد نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكماً إلى الثانية بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة، وإن النسبة أعمّ من الإسناد، لأنها تضم الإسناد المفيد فائدة يحسن السكوت عليه، والذي لا يحسن السكوت عليه كالمضاف إليه، والصفة والموصوف والجار والمجرور والصفات، والنسبة هي: " إضافة شيء إلى آخر وربطه، من أجل ذلك كان بها حاجة دائماً إلى طرفين منسوب ومنسوب إليه "[2]، وهي (الجهة) في المذهب الوصفي، لأنها مظهر من مظاهر الترابط السياقي في اللغة، وقد عرفها أتباعه بقولهم: " أما الجهة فهي الضميمة التي تفسر العموم الناشئ من إثبات المسند والمسند إليه والثلاثة معاً تساعد على التماسك في السياق " [3]، فإذا تركب من الطرفين كلاماً تاماً يبنى عليه غيره، كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، فهو أصل لغيره، وتعد النسبة فيه أصلية، لأنها تؤلف بينهما، وهي ركن ثالث لهما يجمعهما " وليست الألفاظ المتآلفة في جمل إلا صوراً منطوقة لما هو حاصل في الذهن من التركيب المعنوي والتأليف في الذهن هو ربط الصور الذهنية المفردة بعضها ببعض على نحو تتحقق معه صلة ونسبة بين هذه الصور، فإذا أردنا أن نعبر عن ذلك أو ننقله إلى ذهن السامع أو المخاطب عبرنا عنه بمركب لفظي "[4].

---

(1) اللسان: مادة (نسب).

(2) البحث النحوي عند الأصوليين: 180.

(3) النحو الوصفي في القرآن: 314.

(4) الدلالة الزمنية في الجملة العربية: 39.

والتركيب هو الذي ينعقد به الكلام وتحصل منه الفائدة، فإن ذلك لا يتم إلاّ من اسمين، نحو زيد أخوك، والله إلهنا، فكما يكون مخبراً عنه فقد يكون خبراً، أو من فعل واسم نحو: قام زيد وانطلق بكر، فيكون الفعل خبراً والاسم مخبرا عنه ولا يأتي ذلك من فعلين، لأن الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ولا فائدة من فعل وحرف، ولا من حرف واسم، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما، وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً، ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد، وهو النداء خاصة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل[1].

فالتركيب الذي ينعقد من طرفيه تأليفاً يسمى جملة وأقل ائتلافه من اسمين أو فعل واسم، وصور تأليف الكلام ست، وذلك " لأنه يتألف من اسمين أو من فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء "[2]. وقد يكون التركيب إفرادياً ونسبته فرعيه لا تشكل كلاماً تاماً أو اسنادياً ونسبته أصلية تكون جملة مفيدة، وذلك " أن التركيب على ضربين: تركيب إفراد وتركيب إسناد، فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين كانتا بإزاء حقيقتين فتركبهما وتجعلهما كلمة بإزاء حقيقة واحدة وهو من قبيل النقل... ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى... وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى فعرفك بقوله أسندت إحداهما إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع وتمام الفائدة "[3].

وذهب الأصوليون إلى أن الجملة ليس بفائدتها التامة بل بمدلولها التركيبي فقالوا: " وأما الجملة فلأن سر تسميتها (جملة) ليس بفائدتها التامة بل بمدلولها

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 1/ 20.

(2) قطر الندى وبل الصدى: 44.

(3) شرح المفصل: 20/1.

التركيبي بحيث يكون لكلماتها المفردة معناها المعجمي الخاص، ولهيأتها التركيبية القائمة بهذه الكلمات معناها النحوي الخاص الزائد على معاني المفردات، ولاشك أن هذا المعنى التركيبي الزائد يحصل من تركيب يحسن السكوت عليه كهيأة (القطار قادم)، فإن فيهما (معنى زائداً) على معنى القطار ومعنى القدوم هو نسبة إلى القطار وربطه به إلاّ أن هذا المعنى في الهيأة الأولى تام وفي الثانية ناقص "[1].

ورفض المحدثون، ربط الجملة بالإسناد وعدوا ذلك تشويهاً للغة، لأنها قد تكون تامة بغير إسناد، لأنهم رأوا واهمين أن اللغة قد مسخت بإخضاعها للمنطق، وظنوا أن البديل الصحيح هو ترك الإسناد، لأن التراكيب الناقصة قد تفيد معنى كالجملة الكاملة ولكنها لا تتكون من مسند ومسند إليه، وغايتهم إبعاد تقدير عوامل لا موضع لها في التراكيب، وإظهارها يزيد التراكيب تشويها.

وحجة المحدثين أن التقدير الذي رآه القدماء متمماً للمعنى لا يزيد في المعنى شيئاً، وهو لغو متأثرين بفكرة رفض نظرية العامل، ولو أنهم عرفوا معنى العامل حقيقة، لتغير موقفهم. إن العامل في الحقيقة هو الرابط لأجزاء الجملة وليس الأثر اللفظي الذي يوجده المؤثر اللفظي والمعنوي، لأن النسبة تجعل طرفيها متحدي المعنى، وكأنهما كلمة واحدة، بدليل أن المضاف إليه يقوم مقام المضاف والصفة إذا غلبت تقوم مقام الموصوف، وكذلك المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، لأن وسائل التماسك والتوافق والتأثير السياقي هي وسائل الربط في السياق.

إنّ ما يجعل السياق سياقاً مترابطاً إنما هي الظواهر في طريقة تركيبه أو رصفه لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها بحجر بعض في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق.

---

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 344.

إنّ الترتيب بين الأبواب والمطابقة بين الأجزاء المعينة في السياق لا تفصح عن آلات الربط، وهي فرضيات عامة لا تصلح في التطبيق، ولا تتخذ منهجاً في التعبير، لأنه قد تطرأ على معاني الألفاظ أدوات تغير معانيها إثباتاً ونفياً، كما أن الكلمة من وجهة نظر تأليفية لفظية، أي من ناحية صلاحيتها لأن تكون ركناً في التأليف ليست واحدة فمنها ما يصلح لأن يقع مسنداً ومسنداً إليه أو منسوباً ومنسوباً إليه، وهو الاسم، وما لا يصلح إلاّ أن يكون مسنداً، وهو الفعل، وما لا يصلح للوقوع منسوباً ولا منسوباً إليه، وهو الحرف، وهذه الحدود ليست مطلقة فقد يسلب الإسناد من الاسم، كما في ضمائر الفصل وكاف الخطاب في (ذلك) وغيرها، وفي الفعل (أريتك) وفي (إياك)، كما يسلب الحدوث من الأفعال الجامدة كليس وعسى ونعم وبئس وحبذا وفعلي التعجب لتكون أعلاماً على معانٍ حرفية، ويكون المنسوب منسوباً إليه، كما في (حبذا)، إذ يعرب مبتدأ لغلبة الاسمية عليه، ومن الحروف ما يكون منسوباً إليه كبعض حروف الجر، والاسم يعرف بالإسناد لمدلوله بحسب معناه المعجمي والعرفي ودلالته على مسماه الذاتي أو المعنوي غير المشخص، احترازاً من الإسناد اللفظي، فإنه يوجد في الاسم والفعل والحرف والمستعمل والمهمل نحو: زيد ثلاثي، وضرب ثلاثي وإلى ثلاثي وديز مقلوب زيد، والإسناد أعم من الإخبار، إذ يصدق على نحو اضرب ولا يصدق عليه الإخبار.

ومرادف مدلول الاسم، مثل سبحان فانه لا يسند لمدلوله بلفظه بل بمرادفه وهو قولك تنزيه الله واجب ولا تقول سبحان الله واجب(1).

والنسبة قد تكون بين طرفين جرداً للإسناد، كما في المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل أو نائبه، وهو التركيب الاسنادي التام، أو تكون بين طرفين لم يجردا للإسناد، وإنما يكونان تركيباً افرادياً، كما في الإضافة والصفات والمصادر، لأنها لم توضع أصلاً للإسناد، ولكنها لا تخلو من نسبة تربط طرفيها لتؤدي معنى خاصا لا يؤديه غيرها من الابتدائية والفعلية في النسبة الأصلية، لأنهما أصلا الإسناد

(1) ينظر: النكات الحسان: 33.

الاسمي الدال في الغالب على ثبوت الصفة إذا لم يقصد المتكلم في الجمل الفعلية وقتاً معيناً لحصول الأحداث فيها، وإنما يقصد معرفة نسبة الحدث، أو إمكان حصوله " فهناك كثير من التراكيب لا يطلب فيها المتكلم أكثر من معرفة نسبة الحدث ووقوعه، وكأنه في ذلك أحال الأحداث إلى ما يقترب من اتصاف المسند إليه في الجمل الاسمية، لأن مضمونها الفعلي لم يقع على أساس التصور الذهني للأحداث، وذلك التصور الذي لا يحتاج في الغالب إلى زمن ما، كما أن بعض الأفعال لا يقصد منها الدلالة الزمنية كالماضي مثلاً، لأنه لا يدل في بعض استعمالاته على الزمن، وإنما يراد به إثبات الصفة فيما أسندت إليه بصيغة (فَعَل) و(فَعِل) و(فَعُل) دون إشارة تعرب عن الزمن الماضي نحو: كرم محمد، وحسن خلقه، وشرف زيد "[1]، وان كان يستعمل " المضارع في بعض المواضع للدوام أيضاً، نحو قولك: زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخائف ويقبض ويبسط، وذلك أيضاً لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعاً على الزمان، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً لكونه إما فعلاً، وهو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل، وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف، فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه نحو: زيد سير سير، وما زيد إلاّ سير، كما في المبتدأ في: فإنما هي إقبال وإدبار، فينمحي إذن عن الكلام معنى الحدوث أصلاً لعدم صريح الفعل، وعدم المفعول المطلق الدال عليه، ولمثل هذا المعنى أعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة "[2]. إنّ الفعل بوضعه دال على الحدوث والتجدد ومقيد بهما، فإذا عرض له معنى حرفي بالمبالغة سلب منه الحدوث والتجدد، فيدل على الثبات كالاسم، وما قيل في تعليل ملازمة الفعل للحدوث " لأن الفعل لابد فيه من الإنباء عن التجدد والحدوث "[3]، ليس على إطلاقه صحيحاً، فإن الفعل لابد فيه من الإنباء عن النسبة، لأنه لا يفارقها والأمر أيضاً قد يتجرد عن

(1) الدلالة الزمنية: 46- 47.

(2) شرح الكافية: 1/ 120.

(3) معاني الأبنية: 15.

الحدث والزمن، وذلك إذا ورد في سياق حكمة أو مثل، فانه لا يكون مقصودا منه غير الموعظة مثال الحكم قول القائل: اتق شر من أحسنت إليه، ومثال الأمثال: اعقلها وتوكل، فهو وان تجرد عن الحدث والزمن، لا يتجرد عن النسبة، لذلك يرى المحدثون أن الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيما للماضي والمستقبل، وذلك أن (فعل الأمر) طلب، وهو حدث كسائر الأفعال غير أن دلالته الزمنية غير واضحة، ذلك أن الحدث في هذا الطلب غير واقع إلاّ بعد زمان التكلم، وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدثاً من الأحداث، لذلك فالأمر فيه معنى الحرفية، لأن الطلب معنى حرفي وليس معنى فعلياً، وقد لمح العرب فيه ذلك فبنوه على السكون، ويعني انعدام الحركة، كما بنوا الحروف عليها إلاّ لعارض صوتي، فالنسبة الثابتة الدائمة تضم الجملتين الاسمية والفعلية من ناحية المعنى والربط وعلامة ذلك الرفع بالإسناد، لأنه علم الاسمية. قال ابن يعيش في المبتدأ والخبر: " وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً "[1].

فالنسبة الاسمية جعلت الطرفين بناءً واحداً لتعلق أحدهما بالآخر، فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه الكلام والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني وما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه[2].

أما تقديم المنسوب إليه في الاسمية وتأخيره في الفعلية، فلغرض الإخبار عنه، ولكن الأسبقية تكون للمخبر عنه أو المنسوب إليه، وهو الاسم لذلك اشترطوا فيه التعريف لكونه معلوما بخلاف الخبر، فانه نكرة، لأنه حديث مبين للمنتسب إليه، لأن وظيفة النسبة هي ربط المنسوب بالمنسوب إليه لا ربط المنسوب إليه، ولا يلزم على هذا تقدم الفاعل، لأن الفعل لا يكون إلاّ مسنداً، والاسم يصلح للمسند والمسند إليه، وان الفاعل يحقق معنى الفعل، ومن جهة العمل فالمبتدأ عامل في الخبر بالابتداء، وهو معنى حرفي رابط يقتضي نسبة الحديث عنه أو الإخبار عنه والفعل

(1) شرح المفصل: 1/ 120.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 2/ 136.

عامل في الفاعل، لأنه حديث يقتضي محدثاً ولا يصلح الفعل للحديث عنه، لأنه منسوب لا منسوب إليه، لذلك قالوا: رتبة العامل التقدم على معموله، أو لأن عامل الفاعل أقوى من عامل المبتدأ، وأصل المرفوعات المبتدأ، لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه، وهو التقديم بخلاف الفاعل، لأنه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق، فكان أقوى بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق لتضمنه الضمير العائد، لأن الخبر أو المسند ينبغي أن يكون هو المبتدأ أو المسند إليه في المعنى.

وأما " تقدم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه، وفرعا له، وأما تقدم الخبر، فلأنه محط الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض، وإن كان متأخراً في الوجود إلاّ انه متقدم في القصد "[1].

إنّ المبتدأ اسم، والاسم لما كان يصلح لطرفي النسبة، والأسماء توصف ولا يوصف بها، ولبيان المنسوب إليه، تقدم، وتقدمه دليل الاهتمام به، لأنه متحدث عنه، وعلى هذا النحو، " الفعل حديث وخبر فلا بد له من محدث عنه يسند ذلك الحديث إليه، وينسب إليه وإلا عدمت فائدته، والفاعل: كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى الاسم. وقيل: كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته"[2]، فالغرض الأول هو الخبر فلما صلح الفعل تقدم، لهذا ينبغي أن نعلم " إن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلاّ فيما بين شيئين والأصل والأول هو الخبر، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى عرفته في الجميع "[3]، فصار الفعل ملازما للإسناد دون الاسم، واختص به فتقدم أما الجملة الاسمية فقد تقدم المعلوم على المجهول، بدليل اشتراط التعريف في المبتدأ، وأما قول النحاة " أصل الخبر التنكير، لأن

(1) شرح الكافية: 1/ 22 – 23.

(2) شرح المفصل: 1/ 73 – 74.

(3) دلائل الإعجاز: 405.

المسند ينبغي أن يكون مجهولاً فليس بشيء، لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك زيد أخوك، هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه لا أخوته "[(1)]، ولكنهم توسعوا في الكلام " فاجروا بعض الأفعال مجرى الحروف فنسبوا معانيها إلى الجمل، وذلك كان وأخواتها، فإنهم ادخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ونصبوا الخبر تشبيهاً بالمفعول، والذي ينبغي أن يحمل عليه قول من قال: إن كان الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث انها مسلوبة أن تستعمل دالة على الحدث دلالة الأفعال التامة بنسبة معانيها إلى مفرد ولكن دلالة الحروف عليه فسمي ذلك سلبها لدلالته على الحدث بنفسه "[(2)].

فالمبتدأ بعد دخول النواسخ أشبه الفاعل، إذ نسب إليه فقيدت نسبته بفعل، بعد أن كان منسوباً إليه بالابتداء وهو معنى حرفي، والناسخ معنى حرفي، لأن الابتداء كان يضمهما جميعاً، وكذلك الناسخ، لأنه: " قد صار كالعوض من الحدث والفائدة منوطة به فكما لا يجوز إسقاط الفعل في قام زيد، فكذلك لا يجوز حذف الخبر، لأنه مثله "[(3)]، فقد تقدم المبتدأ، لأنه لا يثبت على الابتداء بدليل دخول النواسخ عليه، فينسب إليه مرة بالحديث عنه بالخبر وأخرى بما كان في الصدارة بحسب اهتمام المتكلم، ولأنه أول فيقع عليه التغيير ويبنى عليه بدليل أنه ينسب إليه بالجامد والمشتق والفاعل لا ينسب إليه إلاّ بالمشتق، فسعة المبتدأ في النسبة إليه، وضيق الفاعل بالنسبة جعلته أولاً وأوجبت تقدمه وإنما قدر الفعل دون الخبر، لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف أولى.

(1) شرح الكافية: 1/ 109.

(2) شرح الألفية: 24/1.

(3) شرح المفصل: 7/ 97.

فالخبر قد يكون جملة ينسب معناها إلى المبتدأ بخلاف الفعل، فهو لا يكون إلاّ أحد جزئيها ولشدة طلب الفاعل إليه اقتضى ذلك تقديره إن لم يظهر، ولأن الفاعل الجزء المتمم له، فيقوم احدهما مقام الآخر، لأن النسبة لا تفارقهما بخلاف الخبر، لأنه قد يكون تاماً بذاته، " ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مع ما ذكرت لك إلاّ أن تدعه، وذلك انك إذا قلت: عبد اللّه منطلق، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبد اللّه منطلقاً أو قلت كان عبد اللّه منطلقاً أو مررت بعبد اللّه منطلقاً فالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة "[1].

وقد يصبح المبتدأ منسوباً بعد أن كان منسوباً إليه، وذلك إذا دخل عليه عامل فيه فيسلب منه النسبة إليه، ويكون العامل منسوباً إليه، لأن فيه الأسماء الصالحة للنسبة إليها، فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد اللّه منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذلك عبد اللّه ذاهباً، وهذا عبد اللّه معروفاً، فهذا اسم مبتدأ مسند إليه والمبني عليه مسند، فقد عمل هذا فيما بعده، كما يعمل الجار والفعل فيما بعده، والمعنى انك تريد أن تنبهه له منطلقاً لا تريد أن تعرفه عبد اللّه، لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: ينظر إليه منطلقاً، فمنطلق حال قد صار فيها عبد اللّه صاحب الحال وحال بينه وبين منطلق، وهذا كما حال بين راكب والفعل حين قلت جاء عبد اللّه راكباً، صار جاء لعبد اللّه وصار الراكب حالاً فكذلك هذا[2]، فأصبح المبتدأ خبراً بعد أن كان مخبراً عنه، فقضية التقدم لأجل النسب إليه، والحديث عنه، لأنه متحدث عنه، ففي أي موقع يكمن الحديث والمتحدث عنه توجد النسبة، والأساس في ذلك جمع الطرفين وضمهما لأجل الفائدة وحصولها في الربط بين ركنيها اسمين كانا أم اسما وفعلاً أم فعلاً واسمين، نسب إليهما، لأن الفعل يلازم الإسناد، ولكنه مرة ينسب معناه إلى مفرد وأخرى يسلب منه الحدث أو

(1) كتاب سيبويه: 1/ 24.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 2/ 78.

ينقص فيتمم بالجملة، وكذلك في أسلوب المدح والذم، فقد سلب من أفعاله الحدوث، فغلب عليها المعنى الحرفي، فنسبت معانيها إلى اسمين، وتحولت إلى المعاني الحرفية، وذلك " لأنه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد، فكأنه صفة مشبهة، ومجوز ذلك كون جميع الأفعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرد قطيفة، وذلك لأنه تقرر بالدليل أن المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبر لا خبر مبتدأ مقدر، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدر لم تدخل نواسخ المبتدأ عليه، مقدماً على فعل المدح والذم ومؤخراً عنه، نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتهما، فإذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره، فلو كان باقياً على جملته لوجب أن يكون فيها عائداً إليه، ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطرداً، وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم، وحكى قطرب نعيم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكاية إن صحت تؤكد كون نعم كالصفة المشبهة، فيحمل ما جاء مطرداً من نحو: يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على أنه منادى وأيضاً يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو: إن زيداً لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل أنت مع أنهما لا تدخلان الماضي من دون قد "(1).

فقد تحولت أفعال المدح والذم لغلبة الحرفية عليها إلى الجمود فالتقت بالاسمية لجمودها، فنسب إليها بالجر والنداء ودخول لام الابتداء والقسم، وذهب المحدثون إلى أن هذه الأفعال قد اتجهت في العربية اتجاهاً خاصاً للتعبير عن فن من فنون القول، لأن هذه الألفاظ أفعال خاصة تحولت من فعليتها الصريحة فتفرغت عن مادة الفعل من حيث الدلالة على الحدث المقترن بزمانٍ ما للإعراب عن أسلوب خاص من أساليب الكلام، وهو المدح أو الذم ولذلك فقدت التصرف فجمدت على حالتها المعروفة، والقول بأنها فعل ماض غير سديد، فقد سلبت الفعلية منها بمعناها الصريح بدليل نسبتها إلى مرفوعين، والفعل ينسب معناه إلى مرفوع واحد، " إذن من

(1) شرح الكافية: 2/ 314 – 315.

التعسف أن نطلب من كل تركيب مقرون بالحدث المعنى الزمني، فهناك كثير من التراكيب لا يطلب فيها المتكلم أكثر من معرفة نسبة الحدوث ووقوعه "[1]، لافتقار الحدث إلى محدث في الفعل والصفة الجارية مجراه، " لأن الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف كالفعل في افتقاره إلى الفاعل، والصفة مشتقة من المصدر، كما أن الفعل كذلك فلما قاربت الصفة الفعل هذه المقاربة جرت مجراه "[2]، وكذلك جميع الأفعال في المعنى صفات لفاعلها.

فالنسبة هي العامل، لأنها آلة الربط " فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل "[3]، فالمطلوب من التركيب بيان النسبة، لأن الزمن يحدده السياق والقرائن التاريخية والاجتماعية والدينية وغير ذلك، كما أن النسبة سبب في تغيير التركيب وتحويل المنسوب إليه إلى منصوب بعد أن كان مرفوعاً وذلك في التمييز " عن نسبة في جملة أو شبهها أي النسبة سبب له، لأنك تنسب شيئاً إلى شيء في الظاهر، والمنسوب إليه في الحقيقة غيره، فتلك النسبة إذن سبب لذلك التمييز، نحو حسبك بزيد شجاعاً، إن التمييز عن النسبة، والتمييز نفس المنسوب إليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلاً، لله در رجل هو زيد، وأما قولهم طاب زيد علماً وداراً فالتمييز متعلق المنسوب إليه لا نفسه، لأن المعنى طاب علم زيد ودار زيد، وفي طاب زيد نفساً، طاب شئ زيداً نفساً أو علماً أو داراً فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب إليه " [4]، فزيد في طاب زيد علماً كان منسوباً إليه نسبة خاصة، لأنه مضاف إليه فتحول إلى نسبة أصلية، فصار منسوباً إليه نسبة تامة، وتحول (علم) من منسوب إليه إلى فضله مفسرة لإجمال النسبة.

---

(1) الدلالة الزمنية: 46 – 47.

(2) شرح المفصل: 5/ 24.

(3) شرح المفصل: 1/ 25.

(4) نفسه: 1/ 217، 219، 221.

وقد جعل الأصوليون النسبة التامة ثلاثة أنواع هي:

1) النسبة الحدثية التي تقع بين طرفي إسنادهما الحدث ومحدثه، ويعبر عنها بالجملة الفعلية.

2) النسبة الاتحادية التي تقع بين طرفي إسنادهما المبتدأ وخبره، ويعبر عنها بالجملة الاسمية.

3) النسبة التعليقية التي تقع بين جملتين كانتا اسناديتين ثم صارتا طرفي نسبة تامة جديدة هما المعلق والمعلق عليه ويعبر عنها بالجملة الشرطية [1]، وهذا التقسيم ليس على إطلاقه صحيحاً لما تقدم من تقارب الاسمية والفعلية، وتحولهما بحسب النسبة وطرفيها، وذلك " لأن احد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة، ولا بد له من طرفين مسند ومسند إليه والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما "[2]، ولكن لا يبقى الاسم في التركيب على وضعه، وكذلك الفعل والحرف، فيحصل التطفل والسلب والتركيب والنقل والغلبة لجانب على آخر فتتغير الحدود وتتحول النسب والفاصل في ذلك النسبة.

إنّ " الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل، وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما، وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فبتطفل الأسماء على الأفعال في المعنى فتعطى حكم الفعل "[3]، وكذلك العرف الاجتماعي يغير دلالة الكلمة ويؤثر على نسبتها، لأنه يربط بين الكلمة ومعناها، فالعلاقة بين المنطوق وبين معناه توصف بأنها اجتماعية، فالكلمة بحسب الوضع أو مراد المتكلم والعرف تتحمل وظيفة في التركيب تنعقد فيه بنسبة معناها إلى غيره أو بتحملها لما ينسب إليها، فما نسب إليه

(1) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: 257–258.

(2) شرح الكافية: 1/ 8.

(3) نفسه: 1/ 37.

منها يصلح أن تجعله مع الأسماء، وما صلح لأن يكون منسوباً لا غير يصلح أن يكون فعلاً، وما لم يصلح لأحدهما يكون آلة للربط بين الطرفين المنسوب والمنسوب إليه يصلح لجعله مع الحروف، وذلك بالنقل وتعدد المعنى الوظيفي للمبني الواحد، ولابد أن يتضافرا في التفريق الدقيق بين أقسام الكلم من حيث المبنى والمعنى، فقد ينقل الفعل إلى العلمية مثل شمر ويزيد وينقل الوصف إلى العلمية نحو حسن وعامر، وينقل اسم الإشارة (هنا وثم) إلى معنى الظرفية المكانية أو الزمانية، نحو قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾[آل عمران 38]، وقوله: ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [غافر 78]، ويدل الضمير على التوكيد، وهو معنى الحرفية، نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة 117]، وقوله: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة 35]، وينقل الاسم الذي بمعنى صاحب إلى الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف 17].

فقد نقلت تلك الألفاظ من معنى إلى آخر بالنسبة داخل التراكيب، حيث تحول المنسوب إلى منسوب إليه، كما في الأفعال المنقولة، أما الإشارة فتحولت إلى ظروف، أي من منسوب إليه إلى منسوب والضمير تحول من الكناية عن الذات إلى التوكيد والفصل، بدليل مجيئهما بلا محل من الإعراب، وأما (ذات) فقد اكتسبت الظرفية بالإضافة أي بالنسبة.

وتتردد ألفاظ بين الحرفية والاسمية، بحسب المعنى فتتغير وظيفتها في التركيب وفق ذلك، نحو مذ ومنذ وعلى وعن والكاف، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا﴾ [آل عمران 49]، أي مثل صورته، فالكاف اسم، لأنه جاء لمعنى فيه، ويعرب مفعولا به، أما الكاف في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة 5]، فهي حرف جر وتشبيه، وفي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى 11]، الكاف زائدة، لأنه تعالى لا مثل له وتكون حرف خطاب مع الضمير(ايّا) والفعل (أرأيت) وفي أسماء

الإشارة، وتكون ضمير نصب وجر، وتأتي في محل رفع مع المصدر مثل كونك قائماً، لأنه اسمه أما الكاف في قول الأعشى[1]:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

فهو هنا اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل رفع فاعل.

وذكر المرادي[2] خمسة مواضع تتعين فيه الاسمية بدليل الجر بالحرف والإضافة والاستناد إليه فاعلاً أو مبتدأ ويقع مفعولاً واسماً للفعل الناقص، كما تجوز فيه الحرفية والاسمية والزيادة والعمل في الحرفية كالتشبيه والتعليل، و" نظير الكاف في (رأيتك) إذا خلعت عنها وقعدت، ونحو ذلك، هي هنا تفيد الاسمية والخطاب ثم تخلع عنها دلالة الاسمية، وتخلص للخطاب البتة في (أنتَ) و(أنتِ)، فالاسم (أن) وحده، والتاء من بعد للخطاب "[3]، كما خلصت الكاف " للخطاب نحو ذلك "[4]، فقد غلب معنى الحرف عليها، وبعد معنى الاسم، و" للتاء موضع آخر تخلص فيه للاسمية البتة، وليس ذلك للكاف، وذلك الموضع قولهم: أرأيتك زيداً ما صنع فالتاء اسم مجرد من الخطاب، والكاف حرف للخطاب مجرد من الاسمية، ولذلك لزمت التاء الإفراد والفتح في الأحوال كلها نحو قولك للمرأة: أرأيتَكِ زيداً ما شأنه ؟ وللاثنين والاثنتين أرأيتكما زيداً أين جلس ؟ ولجماعة المذكر والمؤنث: أرأيتكم زيداً ما خبره؟ وأرأيتكن عمراً ما حديثه ؟ فالتغيير للخطاب لاحق للكاف والتاء، لأنه لا خطاب فيها على صورة واحدة، لأنها مخلصة اسماً "[5].

---

(1) شرح المعلقات السبع: 320، الخزانة: 4/ 263.

(2) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 78 – 87.

(3) الخصائص: 2/ 189.

(4) حروف المعاني: 40.

(5) الخصائص: 2/ 190.

المبحث الثاني
الصيغ

الصيغة معنى حرفي يؤدي نسبة معينة، وذلك في الأفعال والمصادر والصفات، فالفعل بمادته دال على الحدث وبصيغته دال على انتساب الحدث إلى فاعل " إن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية "[1]، وقد كان الرأي السائد بين النحويين إن مادة الفعل تدل على (الحدث) وهو معنى مستقل في نفسه، وصيغته تدل على الزمن، وهو معنى مستقل أيضاً، قال ابن جني في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية " فمنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه "[2]، إن المعاني الفعلية عارضة ومؤثرة ولا تتم إلاّ بحصول نسبتها إلى فاعلها، لذلك كان الفعل عاملاً في غيره، والأصل في العمل للفعل لحاجته الشديدة للاسم، لأنه منبئ عن حركة الفاعل، فبني، لأنه جزء كلمة، وكان في الإعراب فرعاً بخلاف الاسم بدليل أن الفعل مع الفعل لا يكون كلاماً، والاسم مع الاسم يكون كلاماً تاماً، أما الزمن، فليس وظيفة الصيغة وحدها، لأنها قد تتجرد منه كما تقدم ووجب تأخير الفاعل، لأنه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل يدل على ذلك تسكين اللام في (ضربت)، لأنه يرفع توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة.

إنّ معنى قولهم: " الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة "[3]، ارتباطهما بالنسبة واتحادهما، بدليل بناء الفعل على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، وعلامة

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 174.

(2) الخصائص: 3/ 98.

(3) ينظر: شرح المفصل: 7/ 127 ، 143.

الأفعال الخمسة جاءت بعد الفاعل، وصيغ الفعل الثلاثي (فعَل) و(فعِل) و(فعُل) متحركة العين وكذا صيغة (فُعِل) يدل على أن الفعل ملازم للنسبة " والظاهر أن دخول النسبة في مفهوم الفعل، وأنها معنى حرفي غير مستقل، وأن الفاعل معين أو غير معين مسائل تأثر بها النحو العربي بما أثر في أصول الفقه من اهتمام بدلالة الهيئات والمعاني الحرفية "(1)، وصيغ الأفعال ملازمة للنسبة، وإن خلت من الحدث والزمن بدليل أن الأفعال الجامدة لا تنصب مفعولاً مطلقاً، لأنها لا مصادر لها، لأنها أفادت فائدة الحروف فخرجت عن بابها ومنعت التصرف كليس وعسى وأفعال المدح والذم والتعجب، فلما أفادت فائدة الحروف جمدت جمودها(2)، والحروف تلازم النسبة، فالأفعال لا تفارق النسبة وإن سلبت الحدث والزمن، وإنها قد تكون لازمة فلا تتعدى نسبتها الفاعل، وقد تكون متعدية فتنسب إلى المفعول به، و" الفعل المتعدي إنما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول فهو حديث عن الفاعل بأن الفعل صدر عنه، وعن المفعول بأن الفعل وقع به إلا أنه حديث عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدم الاستغناء، وعن المفعول على سبيل الفضلة، فإذا أريد الاقتصار على المفعول حذف الفاعل، وبقي الفعل حديثاً عن المفعول به لا غير "(3)، لذلك فمهمة النحو " رصد الصيغ التصريفية الدالة على النسبة والارتباطات بين الذوات والأحداث الصادرة عنها أو الواقعة عليها أو المتلبسة بها كصيغ الأفعال والمصادر والصفات المشتقة "(4).

والمصدر يجري في النسبة إلى فاعل ومفعول مجرى فعله، لأن من الأبنية التي تستخدم استخدام الفعل (المصدر) وربما فات الأقدمين أن يلحقوا هذه المادة بالفعل، كما فعل الفراء في (فاعِل) الذي أطلق عليه (الدائم)، وإذا كنا قد لمحنا الفعلية في أبنية (فاعِل) و(مفعول) و(فَعِيل) ونحو ذلك جرياً على شيء مما ذهب إليه الكسائي

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 174.

(2) ينظر: شرح المفصل: 7/ 127، 143.

(3) نفسه: 7/ 74.

(4) البحث النحوي عند الأصوليين: 296 – 297.

والفراء، فما أحرانا أن نضيف إلى هذه المواد الفعلية المصدر في حدوده التي أشار إليها السابقون من النحويين. إن هذه الصيغ، وإن جرت مجرى الفعل في النسبة والحدوث، إلاّ أنها تختلف عنه في المبالغة بالحدوث، وفي الإضافة، فإذا بولغ في الفعل تحول إلى صفة، فإذا ازدادت المبالغة حتى يتحول إلى معنى منسوب إلى الفاعل بالإضافة صار مصدراً، لأن " المصدر يصح فيه أن يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل، وينصب المفعول بشرط أن يقصد به قصد فعله من الحدوث والنسبة إلى مخبر عنه"[1]، بالإضافة إلى فاعله أو مفعوله، لأن صيغ المصادر ليست ملازمة للنسبة بخلاف صيغ الأفعال، و" الإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام وأما نحو أقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال "[2]، لذلك لم يجعلوا المصدر ضمن المشتقات، لأن " المشتق ما أخذ من لفظ المصدر لدلالته على معنى منسوب إليه "[3]. قال ابن مالك[4]:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كامن من أمن

أي الحدث المجرد عن الزمن، ولكن هذا الكلام ليس صحيحاً على إطلاقه، لأن المصدر العامل يدل على الزمن، وينسب إلى فاعله ومفعوله وأبواب عمل المصدر واسمه مبثوثة في كتب النحو، لا يكاد يخلو منها أحدها، فكيف نوفق بين ذلك واستعمال المصدر في باب أسماء الأفعال أقوى دلالة وآكد في طلب الحدث من الفعل، والحدث لابد له من محدث أي منسوب إليه.

وقيل: " المراد بالمصدر اسم المعنى المنسوب إلى الفاعل أو النائب عنه كالأمن والضرب والنخوة، فإنها أسماء المعاني المنسوبة في قولك: أمن زيد وضرب عمرو

(1) شرح الألفية: 416.
(2) شرح الكافية: 1/ 8.
(3) شرح الألفية: 492.
(4) شرح ابن عقيل: 1/ 557.

ونخيت علينا ... فإن الفعل وضع للدلالة على الحدث والزمان فقط فما سوى الزمان المعبر عنه بالحدث هو اسم المعنى المنسوب إلى الفاعل أو النائب عنه فاسمه هو المصدر "[1]. فدلالة المصدر على الزمن والنسبة إلى فاعل ومفعول تدل على انه من المشتقات وذلك إذا أضيف، لأن " الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز فهو واجب في إسناد الفعل "[2]، وثبوت النسبة للمصدر يجعل تعريف الفعل شاملا للمشتقات كلها، لأن صيغ المشتقات تدل على النسبة، وأسماء المصادر قد تجري مجرى الأفعال إذا قصد بها صيغها فنسبت إلى الفعل والمفعول، وقد تباينت أقوال ابن هشام فيه لاهتمامه بالعامل دون الاستعمال والنسبة في كتابه شرح شذور الذهب، فقال في الكلام " الحدث الذي هو التكليم تقول: (أعجبني كلامك زيداً) أي تكليمك إياه، وإذا استعمل بهذا المعنى عملَ عمل الأفعال، كما في هذا المثال، كقوله: كلامك هنداً وهي مصيغة أي تكليمك هنداً فـ(كلامك) مبتدأ ومضاف إليه و (هنداً) مفعول. وقال في المصدر: واحترزت بقولي (الجاري على الفعل) من اسم المصدر فإنه وإن كان اسماً دالاً على الحدث لكنه لا يجري على الفعل وذلك نحو قولك: (أعطيت عطاء) فإن الذي يجري على أعطيت إنما هو إعطاء، لأنه مستوف لحروفه، وكذا (اغتسلت غسلاً) بخلاف (اغتسل اغتسالاً) وقال في اسم المصدر (ما اختلف في إعماله، وهو ما كان اسماً لغير الحدث فاستعمل له: (الكلام) فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نقل إلى معنى التكليم، و(الثواب) فانه في الأصل اسم لما يُثاب به العمال، ثم نقل إلى معنى الإثابة، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله تمسكاً بما ورد من نحو قوله:

أكفراً بعد رد الموت عني   وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله:

لأن ثواب الله كلَّ موحِّدِ   جنان من الفردوس فيها يخلّدُ

---

(1) شرح الألفية: 261 – 262.

(2) أسرار البلاغة: 351.

ومنع ذلك البصريون، فأضمروا لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها "[1]، فقد ذكر أول الأمر ان اسم المصدر يجري مجرى الفعل، ثم قال: إنه لا يجري مجرى الفعل، ولكنه يدل على الحدث فاستعمل له وذلك لافتقاره إلى منهج يوحد مفرداته فمرة يكون مع البصريين وأخرى مع الكوفيين، ولو تنبه إلى الاستعمال ودلالته فيه لوقف موقفاً آخر. إن دلالة الصيغة على النسبة في المشتقات الاسمية منها، والفعلية دلالة واحدة وهي ربط الحدث بالذات إلاّ أنها حين توصف بالنسبة التامة مرة وبالنسبة الناقصة مرة أخرى، فذلك من جهة ملاحظة قصد المتكلم في إفهام المخاطب، فإن كان المخاطب في نظره جاهلاً بالنسبة كان قصد المتكلم إفادتها والإخبار عنها (بالأصالة) فيقول: (ضرب زيد) وان كان المخاطب في نظره عالماً بالنسبة، فإنه في هذه الحالة يجعل نسبة الضرب إلى زيد توطئة و(تبعاً) لإفادة نسبة أخرى هي موضع غرضه من الكلام مثل أن يقول: " ضرب زيد تأديب، أو ظلم "[2]، ونسبة المصدر واسمه إلى معموله سبب عمله بدليل المفعول المطلق، إذ المراد به نفس الحدث المعرى عن النسبة بإلغاء وضع الهيأة، ولذا لا يعمل عمل فعله بالاتفاق، لخلوه من النسبة الموجبة لشبه الفعل، فالمصدر هو الاسم المشتمل على مادة تدل على الحدث وهيأة كاشفة عن انتساب الحدث إلى ذات نسبة تقييدية ناقصة، وان اسم المصدر هو نفس المادة الدالة على الحدث من دون اعتبار النسبة ولا عدمها.

أما المشتقات فلها صيغ ذات معانٍ نسبية مختلفة، إلاّ أنها غير مستقلة بذاتها، ولها مواد دالة على (حدث) مستقل بنفسه أو قابل للإسناد والنسبة عند عروض الصيغة عليه، وهذا الحدث لا بد له من محدث أي (ذات) ينتسب إليها. وهذه الصيغ هي التي تحدد العلاقات بين الحدث والذات وتكون المادة والصيغة دالتين على معنى واحد هو الحدث المنتسب، كما في المصدر، أو تكون المادة والصيغة دالتين على الذات بدون نسبة أو تكونا دالتين على معنى مركب من ذات متصفة بالحدث

---

(1) 27، 28، 382، 412، 414.

(2) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: 108.

كاسم الفاعل والمفعول، وتعد دراسة البنية الصرفية في النظام اللغوي مرتكزا مهما وبابا ثابتاً ملحظاً إضافياً ثابتاً في مناهج التحليل النحوي الحديث وهذا بعض ما عرفه للعرب مؤرخو علم اللغة، إذ يعدونهم من أول من عني بالعلاقة بين صيغة الكلمة على مستوى الصرف ووظيفتها في التركيب على مستوى النحو[1]، وذلك لأن الصيغة تدل على النسبة الرابطة لأجزاء الجملة، فهناك علاقة وثيقة بين المستويين الصرفي والنحوي، " واللغة العربية محظوظة جداً بوجود هذه الصيغ الصرفية، لأن هذه الصيغ تصلح لأن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق ويشكو معظم لغات العالم من عدم وجود مثل هذا الأساس الذي يمكن به أن تحدد الكلمات والباحثون في لغات غير لغاتهم جديدة عليهم يعانون التعب والمشقة اللذين يجدونهما في سبيل هذا التحديد فيعمدون إلى كل الوسائل الممكنة يستخدمونها في هذا الغرض ويظهر القسر والعسف في استخدامها واضحاً، فأما اتخاذ الصيغة الصرفية أداة من أدوات خلق الحدود بين الكلمات في السياق فميزة اللغة العربية من كبريات ميزاتها التي تفاخر بها، وتساعد الصيغة في الأعم الأغلب على تحديد الباب أيضاً[2].

والفصل بالصيغة بين الحدود لا يتم فعلاً إلاّ إذا نسبت وفق أساليب العربية، إذ تتخذ الصيغ داخل التراكيب صوراً متعددة، فقد تنسب إلى الفاعل بالإضافة أو إلى المفعول، وقد تجرد للنسبة بالإسناد، وقد تسلب منها النسبة، فلا تصلح عندئذ للفصل إذا نقلت إلى العلمية أو لم يرد بها النسبة. إن عروض الصيغ المختلفة على المادة الواحدة يزيدها ثراء لغوياً ويضفي عليها المعاني المختلفة، إذا نسبت مما يجعل الكلم أكثر تماسكاً وإبانة عن الدلالات المختلفة.

والصيغ هيئات يتخذها الحدث لأداء المراد منه، فصيغ الأفعال تدل على صدور الحدث من معلوم أو مجهول، فهي منبئة عن حركة الفاعلين والمفعولين بنسبة

(1) ينظر: نظرية النحو العربي: 70.

(2) مناهج البحث في اللغة: 210.

الحدث إلى من قام به أو اتصف به أو وقع عليه دون تكرار أو مداومة، فإذا تكرر وعرف به صاحبه، صار صفة له، وذلك في صيغ المشتقات وتصبح قيوداً للذوات، ولكنها لا تشكل مع ما نسبت إليه كلاماً تاماً، وإذا بولغ بها أصبحت قيوداً للأحداث بالذوات، وذلك في المصادر ومدلول هذه الصيغ هو (نسبة) الحدث إلى فاعله أو مفعوله.

إنّ الأحداث إذا صدرت عن فاعل أو وقعت على مفعول أو اتخذت حرفة أو آلة، لا بد لها من هيأة (صيغة) تكشف عن معناها، فالصيغة هي الآلة الرابطة والكاشفة للمحدث أو المتصف به " فإذا نظرنا إلى المعنى باعتباره علاقة بين الصيغة والفكرة حق لنا أن نقول: إن تغير الدلالة من عصر إلى عصر ليس إلاّ ربط الفكرة بصيغة جديدة أو ربط الصيغة بفكرة جديدة "[1].

إنّ تغير دلالة الصيغة يكشف عنه بالنسبة إذا تضمنت حدثاً إلى محدث، وذلك في الصفات، وقد لا يراد بها النسبة أما صيغ الأفعال، فهي ملازمة للنسبة، لذلك قيل: " كل لفظة تتركب من بنية ومن حدث، وبتفاعلهما الداخلي يتكون نسيج الكلام "[2]، أي من خلال علاقة الصيغة بالمادة تتولد النسب الرابطة للكلام، ولا شك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة، وتغير الصيغ يؤدي إلى تغير المعنى، وهذا يعني قيمة الصيغة في إيجاد النسبة تبعاً لما تحدثه الصيغ من اختلاف في المعاني، وإن كانت المادة المشتق منها واحدة، لذلك قيل: " فأما في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين "[3].

فالأوزان المختلفة لها معان مختلفة، واختلاف المعاني يقتضي تغير النسبة من أصلية إلى فرعية وبالعكس، فالمبالغة في الفعل تحوله إلى جامد أو صفة أو مصدر،

---

(1) مناهج البحث في اللغة: 275.

(2) تأملات في النحو واللغة: 120.

(3) الفروق اللغوية: 12.

والنسبة في ذلك ليست واحدة، وذلك " أنك في المبالغة لا بد أن تترك موضعاً إلى موضع، أما لفظاً إلى لفظ، وأما جنساً إلى جنس... ولذلك أيضاً إذا أريد بالفعل المبالغة في معناه، أخرج عن معتاد حاله من التصرف فمنعه، وكذلك نعم وبئس وفعل التعجب "[(1)].

و" وربما بولغ في الفعل فجاء تارة بالصيغة الاسمية كالمجاهدين والمؤمنين، لأنه للشأن والصفة "[(2)]، فالمبالغة في الفعل تعني تكرار الحدث من الذات وزيادته حتى يصبح قيداً أو صفة لها، فإذا بولغ في الصفة صارت حدثاً يمكن تقييده بالذات إذا نسب إليها بالوصف " على حد ما يقال في المصدر يوصف به نحو قول الله سبحانه: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك 30]، أي غائراً.. وما كان مثله من قبل أن من وصف بالمصدر فاقل: هذا رجل زور وصوم ونحو ذلك، فإنما ساغ ذلك له، لأنه أراد المبالغة، وأن يجعله هو نفس الحدث لكثرة ذلك منه "[(3)].

وهذا يعني إن الفعل حدث مقترن بنسبة لا بزمن، لأنه لم يبالغ بالزمن وإنما جاء الزمن من السياق والقرينة، فقد تسلب منه دلالته الزمنية، فيدل على ما يحدث دون قيد بزمن معين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة 74]، وقوله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة 228]، وقوله: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة 233]، ويبالغ في الفعل فيأتي وصفاً دالاً على المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء 3]، أو تصحبه قرينة تعيّن زمنه، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ﴾ [آل عمران 9]، أو يضاف إلى معموله فيدل على المعنى وإضافته محضة، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر 1]، وقوله:

---

(1) الخصائص: 3/ 46.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 67.

(3) الخصائص: 3/ 189.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ [الطلاق 3]، ويبالغ في الوصف، فيأتي مصدراً مخبراً به، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود 46]، أو يكون وصفاً أو حالاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾ [يوسف 18]، وقوله: ﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا﴾ [طه 77]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا﴾ [البقرة 260]، أي ساعيات، فجاء المصدر بمعنى الفاعل لغرض المبالغة في الوصف، وذلك بتحويل اسم العين أو الذات إلى اسم معنى، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ﴾ [المؤمنون 44]، (تترا) مصدر وزنه فَعْلى ومعناه متواترين واحدا بعد واحد، وقوله: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ﴾ [النبأ 38]، أي مصطفين، وقوله: ﴿وَكَانُواْ قَوۡمَۢا بُورٗا﴾ [الفرقان 18]، أي بائرين وبمعنى اسم المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًاۚ﴾ [لقمان 6]، أي مهزوءاً بها، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾ [النساء 103]، يعني مكتوباً، أي مفروضاً، وقوله: ﴿تَبۡغُونَهَا عِوَجٗا﴾ [آل عمران 99]، بمعنى معوجة، أي مائلة عن الحق. وتأتي (فعيل) للدلالة على ثبوت الوصف الذي بمعنى فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَبَصَرُكَ ٱلۡيَوۡمَ حَدِيدٞ﴾ [ق 22]، وبمعنى مفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ﴾ [ق 24]، وقوله: ﴿وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا﴾ [النساء 105]، وبمعنى مفعول، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر 38]، كما تأتي (فعول) بمعنى فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ طَهُورٗا﴾ [الفرقان 48]، وهي مبالغة في طاهر وبمعنى مفعول، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا﴾ [الملك 15]، أي مذلولة، فهي كركوب وحلوب، وتأتي فعّال للنسب الدال على الثبوت، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [ق 29]، بمعنى ذي ظلم لقوله: ﴿لَا ظُلۡمَ ٱلۡيَوۡمَۚ﴾ [غافر 17].

المبحث الثالث

الحروف

وهي أدوات لإيجاد المعاني في غيرها تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض، وقد نسبت العرب بالحروف فاستعملت (الياء) في النسب، كما استخدمت الصيغة في النسب كذلك.

وإنما سمي حرفاً، لأن الحرف في اللغة: الطرف، وهو في الطرف، أي في جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام، وهو لا يقع عمدة، أي لا يقع منسوباً ولا منسوباً إليه، لأنه غير مستقل بذاته بخلاف الاسم والفعل، وهو " كلمة دلت على معنى في غيرها "[1]، أو تعلق لفظاً بآخر وتربطه به، وهي حروف الجر والعطف والاستفهام والنداء والاستثناء.

والمعاني التي ذكرت للحروف مستقلة، أما الحروف ذاتها فمعانيها غير مستقلة، لذلك كانت أدوات رابطة تسهم في التأليف وتماسك السياق مع الضمائر المطابقة وتفيد التوضيح والتخصيص في التوابع.

ونسبة الحروف ليست أصلية كالاسمية والفعلية، لأنها لا تستقل مع مدخولاتها بكلام مفيد، إلاّ في النداء وهو أيضاً لا يوقف عليه، لأن المدعو بحاجة إلى توضيح أو تخصيص وبيان لما دعي إليه، فناسب أن تأتي جملة الدعاء بهذا التركيب بدليل حاجتها إلى جواب، فنسبته فرعية متممة للنسبة الأصلية، كما في حروف الجر والعطف والاستفهام والشرط، أما الجر " فمختص بالأسماء، لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلاّ عن الاسم، فلا يجر إلاّ الاسم كزيد وعمرو في قولك: مررت بزيد ونظرت إلى عمرو "[2].

(1) شرح المفصل: 8/ 2.

(2) شرح الألفية لابن الناظم: 23.

والإخبار نسبة، لأنه حديث يتضمن معنى غير مستقل بالإسناد، وصلة وإضافة، فالحروف تؤلف بين المعاني المتباينة، لتؤدي معنى واحدا، كما جيء بها اختصاراً وإيجازاً، لأنها جاءت نائبة عن الأفعال التي هي بمعناها " فالباء نابت عن الصق والكاف نابت عن أشبه، وكذلك سائر الحروف، وذلك من تمام المعنى لا يحسن حذف حروف الجر ونحوها؛ لأن الغرض منها الاختصار، واختصار المختصر إجحاف "[1].

وهي تفضي أو توصل معاني الأفعال إلى الأسماء والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل، فيكون منصوب المحل، فلذا جاء العطف عليه بالنصب في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [المائدة 6]، وسُميت حروف الإضافة لهذا المعنى، أي تضيف الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها، قال بعضهم– من هنا– سميت حروف جر، لأنها تجر معناها إليها[2].

والفرق بين الجر والإضافة إن النسبة في الأول تكون بوساطة حرف ملفوظ والثاني مقدر، لأن " المجرورات والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بوساطة حرف جر لفظاً أو تقديراً مراداً... وإذا قلنا ما جاءني من أحد وشبهه فهذا مجرور بوساطة حرف جر، ومع ذلك ليس بمضاف إليه، والجواب عنه من وجهين أحدهما أن تقول: الحروف الزوائد جيء بها كلها لمعنى فلا يتنافى كونها زائدة، والمعنى الذي جيء بها كونها لتأكيد تلك النسبة "[3]، فمن الحروف ما يجيء بنسبة كالابتداء والظرفية وغيرهما، ومنها ما تؤكد نسبة غيرها كالزوائد. والإضافة صلة ونسبة وقد تأتي بمعنى حرف غالباً، ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة إن حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه

(1) شرح المفصل: 8/ 7.

(2) ينظر: شرح الكافية: 2/ 319.

(3) الأمالي النحوية: 3/ 60.

ملفوظ به وذلك بخلاف الإضافة، لأنها معنى كمعنى الفاعل والمفعول بالنسبة، لأن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه، والمضاف هو المقصود بالنسبة وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفاً من حيث ذاته لا تعريفاً مستعاراً من غيره ثم أضيف بعد التعريف لغرض تبيين أن هذا المعرّف من أي نوع هو "[1].

فالإضافة تركيب خاص بنسبة مقيدة للتعريف الذاتي، لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة أما الجر فبيان للحدث بعد إسناده إلى محدث معين أو غير معين كالابتداء والانتهاء والظرفية وغيرها، والمضاف إليه مجرور المحل بخلاف المجرور بالحرف، فإنه منصوب المحل، لأن المضاف إليه منسوب إليه بالاسم والمجرور متعدى إليه بفعل، والمنصوب غير المجرور، لأن التعريف والتخصيص علاقة بين اسمين والتعدية بين فعل واسم بوساطة، لأداء معنى الوصول بينهما، فتقيد، أي الإضافة المعنوية تعريفاً أي تعريف المضاف مع المضاف إليه المعرفة، لأن الهيأة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف، لأن نسبة أمر إلى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته، فان ذلك غير لازم، كما لا يخفى، أي التعريف الذاتي والتعريف المستعار من شيء آخر، وهو التوضيح والتخصيص في الإضافة، والتعدية المبينة للحدث، ومن أجل هذا اختلف محل المضاف إليه عن محل المجرور لاختلاف المراد من كل منهما، بدليل امتزاج المضاف بالمضاف إليه، لأنه ذاتي، فكانا بين اسمين، لأن الاسم يعني الذات الشخصية أو المعنوية، لذلك فان: " المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة، لأنهما معاً عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة وألف لأنهما امتزجا وتركبا بالنسبة بدليل اكتساب المضاف من المضاف إليه المعاني، فكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة مؤنثة بالتاء، لأن النسبة ربطت بينهما فجعلتهما كلمة واحدة لأدائها معنى واحداً " فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص حذفوا من الأولى تمام الكلمة، وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث إذا أمن اللبس كقوله تعالى:

---

(1) شرح الكافية: 1/ 277.

﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ [النور 37][1]، لذلك فإن العامل في المضاف إليه معنوي لا لفظي، وهو الإضافة، لأنها المعنى الرابط، وهو النسبة بينهما، كالإسناد في الجملة الاسمية والفعلية لأنها الركن الثالث لهما، لأن تقدير الحرف يخل بالتركيب ويغير المعنى، كما أن الإضافة تغني عنه وتقوم مقامه، وتقدير الحرف يجعل المضاف إليه منصوب المحل، لأن حرف الجر ينوب مناب الفعل، والذي يؤيد ذلك عطف المنصوب على المجرور، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة 6]، وقوله: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ﴾ [الحج 23]، وقوله: ﴿ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران 46]، وعطف المجرور على المنصوب، نحو قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم ﴾ [الحديد 12]، وقوله: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الصافات 137- 138]، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [آل عمران 191]، ومجيء إضافات لا يصلح معها تقدير حرف، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ [يونس 92]، فلا يصح تقدير ببدن لك، لأنه يعني امتلاكه أكثر من بدن واحد، وهذا فضلاً عن تحويل المضاف المعرفة إلى نكرة، وإن أريد بالإضافة " النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل "[2]، فالإضافة تركيب لغوي خاص يفيد التوضيح والتخصيص، ولا يشترط فيه معنى حرف جر والعامل هو معنى الإضافة.

واكتساب المضاف من المضاف إليه نتيجة النسبة، لأنها جمعت المتفرقين ووحدت بينهما وأضفت عليهما معنى واحداً، ومما يكتسبه المضاف من المضاف إليه التأنيث، لأنه " قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو (قطعت بعض أصابعه) فصح تأنيث (بعض) لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث،

---

(1) نفسه: 1/ 273.

(2) شرح الكافية: 1/ 25.

لصحة الاستغناء بأصابع عنه، فتقول (قطعت أصابعه)"[1]، بدليل حذف الهاء من (إقامة) في قوله: ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الأنبياء 73] تخفيفاً، وهي عوض عن محذوف، وصلاح الحذف وإقامة المضاف إليه مقام المضاف، لأنهما جزء نسبة رابطة بينهما، فيدل الجزء على جزئه الآخر، للملازمة وأمن اللبس وهذا أيضاً مبرر لاكتساب المضاف المعاني المختلفة كالتوضيح والتخصيص والتذكير والتأنيث والإعراب والبناء وغيرها، فالمضاف إليه " هو الاسم المنسوب إليه اسم قبله لتكملة معنى هذا الاسم المنسوب مثل: كتاب خالد فخالد مضاف إليه، لأنا نسبنا كتاب إليه وهو مكمل لمعنى كتاب، والإضافة: هي نسبة وارتباط بين شيئين لا على سبيل الإسناد، وهذه النسبة تكون مرة بين الشيئين بدون واسطة مثل: كتاب خالد، فكتاب منسوب وخالد منسوب إليه بدون وساطة بينهما، والنوع الثاني يضاف إليه بواسطة أداة جر مثل خاتم من فضة، ففضة مضاف إليه، وخاتم مضاف بواسطة (من) "[2].

فالمضاف إليه يتمم المضاف، لأنه يقوم مقام التنوين الذي يكمل الاسم، والمجرور يبين معنى الحرف والحرف كجزء الفعل، لأنه يتعدى به كالهمزة والتضعيف.

إنّ الإضافة دالة على معنى منسوب بين طرفين يشكلان كلمة واحدة، وكذلك حروف الجر دوال على نسب معينة في المجرورات، وهي أيضاً تشكل مع مجروراتها نسب معينة خاصة وتكون مع ما دخلت عليه كالكلمة الواحدة بدليل أن محلها النصب، لتعدية الفعل إليها، نحو قولك " قد علمت أن زيداً منطلق، فإن حرف وهو مع ما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد، وكذلك أن الخفيفة مع الفعل المضارع إذا قلت: أريد أن تقوم، والمعنى أريد قيامك، فكذلك (لا) والاسم المنكر بعدها بمنزلة اسم واحد "[3]، لأنها تركبت معه تركيب (أحد عشر) فبني معها على ما ينصب به لتضمنه حرف الجر (من) فإذا دخل عليها حرف جر بطل

(1) شرح ابن عقيل: 2/ 49 – 50.

(2) رأي في الإعراب: 34 ، 35 ، 55 ، 56.

(3) شرح المفصل: 1/ 106.

عملها، لأنها لم تعد مركبة حينئذ بدليل تجاوز العامل لها، نحو: جئت بلا مال، وتعلق الجار بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ والتقدير يدل على مهمة الحرف داخل التركيب، وهي الربط والإيصال، لأن " الحروف العوامل في النحو أطراف الكلمات الرابطة بعضها ببعض "[1]، فأدوات النسب هي العوامل، لأنها المؤثرة في الجمل التامة والناقصة، لأن جميع العوامل هي معان حرفية رابطة، فالابتداء والإسناد والإضافة والجر والنصب والجزم كلها تؤدي النسبة وهي العوامل في النحو، " وكل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك "[2]، فالحرف يطرأ على معاني الكلمات المختلفة فيوحد بينها ويوجهها وجهة أخرى، لأن " الحروف لا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارئة على معاني ألفاظ أُخر "[3].

لذا فجميع الحروف لا محل لها من الإعراب، لأن ليس لها معنى مستقل بذاته، فكان الاسم موطن الإعراب، لاستقلاله بالمعنى، وهو أصل في الإعراب، والفعل بعد أن يستوي في الإشارة إلى الفاعل، بحروف المضارعة يعرب، ولم يعرب الماضي، لأنه لم يستقل بذاته، وليس فيه إشارة إلى فاعل، وان كانت صيغته دالة على نسبة أصلية لازمة، لنقصانه حروف المضارعة، وإن وقع في بعض مواقع المضارعة، لذلك بني، أما الأمر فقد لازم البناء على السكون، لغلبة الحرفية عليه، لدلالته على الطلب، وهو معنى حرفي.

وحروف الاستفهام والجواب دوال نسبة، لأنها تفيد إثباتها أو نفيها، وهي تنوب أيضاً عن جملة (استفهم) وتؤدي معنى لا يؤديه (استفهم)، لأنك: " إذا قلت استفهم كانت عبارة عن اطلب الفهم، وإذا قلت: أقام زيد ؟ كان نفس الطلب فلما افترق معناهما افترق حكمهما "[4]. والاستفهام الذي يطلب جواباً بـ(لا) أو (نعم) دال

---

(1) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 112.

(2) اللسان: مادة (حرف).

(3) شرح الكافية: 1/ 21.

(4) شرح المفصل: 8/ 7.

على نسبة ذات، وهو حرف الربط. ويجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه (لا) أو (نعم) بعد فعل القلب نحو: علمت أزيد قائم أو هل زيد قائم ؟ والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه هاهنا انتساب القيام إلى زيد أو عدم انتسابه. كما يكون المشكوك فيه مع الهمزة وأم ومع الاستفهام هو انتساب الفعل إلى هذا المعين أو إلى ذلك من الأشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام، وكذا يجوز علمت زيد أقام أم عمرو، وعلمت هل زيد قام أم عمرو. وجوابها (لا) أو (نعم) والمشكوك فيه المستفهم عنه هاهنا نسبة القيام إلى واحد من المذكورين أو عدم النسبة إليه، وان (نعم) أو (لا) في الجواب متضمن أيضاً لمعنى النسبة ونفيها، لأن المعنى بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود، أي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب، وهو المصحح لتعلق العلم[1].

فالنسبة الاستفهامية تحصل في الاستفهام عن الحدث وصلته بالمحدث أو بيان المشكوك فيه، والنسبة في الجواب إثباتاً ونفياً، وقد يكون شرطاً، فتعلق جملة الشرط بجملة الجواب وتجعلهما جملة تؤدي معنى رابطاً لطرفيها. وكذلك حروف العطف جئ بها إيجازاً واختصاراً وأدوات وربطاً للتابع بالمتبوع، لأنه " جئ بها عوضاً عن عطف "[2]، والمعطوف " تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ويعني بالنسبة نسبة الفعل إليه فاعلاً كان أو مفعولاً أو غيرهما ونسبة الاسم إليه إذا كان مضافاً "[3]، لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه فينسحب على التابع حكم المتبوع، وكأن الثاني هو الأول حتى يصير التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه، أي كما يكون هو مقصوداً بتلك النسبة يكون متبوعه أيضاً مقصوداً بها نحو: (جاءني زيد وعمرو)، فـ(عمرو) تابع، لأنه معطوف على (زيد) قصد نسبة المجيء إليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام، كما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك نسبته إلى (زيد) الذي هو متبوعه أيضاً مقصودة، وقد يقال: يخرج بالنسبة المعطوف بـ(لا وبل ولكن وأم واما واو)، لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من

(1) ينظر: شرح الكافية: 2/ 283 ، 284.

(2) شرح المفصل: 8/ 7.

(3) شرح الكافية: 1/ 318.

التابع أو المتبوع لا كلاهما، وأجيب بأن التابع مقصود بالنسبة وهي الإخراج والإضراب والاستدراك والشك أو الإبهام والتفصيل والإباحة والإثبات، لأن المعطوف ليس هو المعطوف عليه بالذات ويدخل في ذلك جميع حروف العطف، ولم يذكر معها المتبوع توطئة لذكر التابع، ولا يكون التابع كالفرع على المتبوع من غير استقلال به يدل على ذلك إثبات النسبة ونفيها، لأن النفي كالإيجاب من ناحية الحكم، وهو جامع للإثبات والنفي، وللمتغايرين والمخرج والمشكوك به، والمفصل، بدليل مجيء الجملة مع (أم) المتصلة في موضع المفرد، فتقدر بأيهما والجواب بتعيين احدهما، فلابد من تعدد النسب حتى يحصل الإخراج والاختيار، والتعيين والاستدراك بدليل المطابقة في الإعراب، وهو المبين لشمول النسبة لجميع أطرافها إثباتاً ونفياً بأن المراد بكون المتبوع مقصوداً بالنسبة، أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع، ويكون التابع مقصودا بالنسبة أن لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به، ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معاً بهذا المعنى.

إن التابع كالجزء من متبوعه، لأنه دال على معنى في متبوعه كالنعت، أو لأنه كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه كالبدل أو عين المتبوع كالتوكيد، لذلك جاءت بلا فاصل بينهما أما المعطوف فمنفصل عن المعطوف عليه لفظاً بحرف العطف ومعنى من حيث إن المعطوف في الأغلب غير المعطوف عليه، لذلك قيل يخرج بالنسبة ولكن النسبة حكم يقع بين المعطوف عليه والمعطوف، بدليل توافقهما في الإعراب. و" لا يريدون بقولهم إنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقاً يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى أو المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف "[1]، يعني بالنسبة، لأن المعطوف عليه غير

(1) شرح الكافية: 1/ 321.

المعطوف، ولا يشترط اتفاقهما إثباتاً أو نفياً، لأن إثبات الحكم قد يكون للثاني لا للأول، كما في (بل) أو عدم ثباته، أو يثبت للثاني ما ليس للأول، كما في (لكن) لاشتراط النفي قبلها أو لإخراج الثاني من حكم الأول، كما في (لا)، ولا بد من وجود نسبة معينة بين الكلم، لأن غير المنسوب إليه أو المسكوت عنه، يثبت له من النسبة ما يثبت للمنسوب إليه أو غير المسكوت عنه وإلا كان وجوده مخلاً بالنظم، بدليل اشتراط الفاصل في العطف على الضمير المتصل المرفوع دون المنصوب، نحو قمت أنا وزيد، فالحكم هنا الرفع للاشتراك، والضمير المنفصل توكيد للنسبة الأولى وهي رفع، ولو حذف لأمكن نصب (زيد) على انه مفعول معه وتكون النسبة عامة، إلاّ أنها جمعت مقصودين مختلفين في الحكم، لأن الاحتمال وارد هنا في أن يكون القيام متسبباً عن قيام زيد، ويحتمل أن يكون مستقلاً فإذا نصبت تعين الأول، لذلك جاء الرفع في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة 35]، وقيل: " ليس كذلك، لأن (زوجك) لا يصح بوجه أن يكون معطوفاً على الضمير المستكن في (اسكن) لأن (اسكن) فعل مخاطب، وفعل المخاطب لا يرفع الأسماء الظاهرة، وإنما هو على فعل أمر مقدر يدل عليه الأول تقديره، اسكن أنت ولتسكن زوجك، نحو ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ ﴾ [المائدة 24]، أي وليذهب ربك"[1].

إنّ الفاصل جعل الظواهر يعطف بعضها على بعض وإفادة قوة المعنى، لأنه بمثابة التكرار، بدليل إعراب الضمير توكيداً، لأنه غير منسوب إليه، لهذا جاء بلا محل، فلا حاجة إلى تقدير فعل آخر، فيكون من قبيل عطف الجمل بعضها على بعض، وليس الأسماء المفردة والنسبة بين المفردات أصل، أما الجمل فلا تتحمل علامات النسب الأصلية إلاّ بالتأويل إلى المفرد المشتق، والنسبة إلى ظاهر أولى من المقدر.

(1) النكت الحسان: 130.

الجهة النحوية

الكلام هو الذي يفصح عن المعاني المعبرة عن الأفكار والخواطر وودائع القلوب.

وأعلاه ما كان فيه المعنى أجلى وأظهر بأقل لفظ وأكثر فائدة، وكان مرتباً على طريقة معلومة، ومؤلفاً على صورة مخصوصة تنبئ عن مكنونات صاحبه ومراده من خلال استخدام الوسائل اللغوية المحدودة استخداماً غير محدود، حقيقة كان أو مجازاً بعلاقات معنوية بين وحداته بعد استيفاء الجهات المبينة للخبر إثباتاً أو نفياً وهي القيود الرابطة للتأليف، لأنها ثالث اثنين، لا يخلو منها كلام، لأن الخبر إنما يتم بالمخبر به والمخبر عنه، والجهة الرابطة بينهما.

إنّ الكلمة وضعت أصلاً لتدخل جهة تأليفية إثباتاً أو نفياً، فعلاً كانت أو وصفاً أو اسماً، فهي تبين ما كان علاجياً أو فطرياً أو هاجساً نفسياً أو تاماً أو ناقصاً، وما ناب عنه من الحروف أو وصفاً ثابتاً أو حديثاً، وهي لا تخلو من المعاني العرفية والوظيفية والتعليقية، والأخيرة هي الحكم الثالث الرابط لمحكوم عليه بالمحكوم به، وهي الطرف الجامع لطرفين إثباتاً أو نفياً، ولبيان معاني الجهة جاء البحث فيها موزعاً على ثلاثة مباحث، تناول الأول: الجهة الاسنادية وهي الرابطة لاسمين أو فعل واسم، واهتم الثاني بالجهة الإضافية وهي الجهة المكملة للأولى، وعني الثالث بالعمل لعلاقة الجهة به سواء أكانت اسنادية أم إضافية.

المبحث الأول
الجهة الإسنادية

وهي العلاقة المعنوية الرابطة لطرفين، أحدهما مبني على الآخر على سبيل الثبوت أو الحدوث والتجدد أو الانقطاع، وتضم الجملة الاسمية والفعلية، إذ يبنى بعضها على بعض إثباتاً أو نفياً، وحقيقة أو مجازاً ومهمتها جعل الوحدات الكلامية وحدة معنوية ذات دلالة معينة، مرشحة لقيود أخرى عامة أو خاصة تتعلق بالمتكلم أو المخاطب، فتكون الجهة جهتين تتعلق الأولى بإثبات وجود الشيء والثانية تتعلق بصفته، كما في الأفعال الناقصة أو تتعلق الأولى بالمتكلم والثانية بالمخاطب إذا كان متردداً في قبول الخبر أو منكراً له، كما في الحروف المشبهة بالفعل أو تتعلق بهواجس المتكلم، والثانية بصفة الغائب، كما في أفعال القلوب.

أما في الأفعال الناقصة فتكون الجهة مقيدة بمعنيين، وهما إثبات الوجود للشيء وبيان صفته، والأول قيد عام، والثاني خاص، في حين تكون الجهة في الاسمية قبل دخول الأفعال الناقصة ذات معنى واحد هو الحديث أو الإخبار المجرد عن قيد العموم والموجه لخالي الذهن، الذي ليس فيه حاجة إلى إثبات وجود المخبر عنه بل يتوجه إلى قبول الخبر خالياً من قيد الإثبات فإذا احتاج المتكلم إلى ذلك جاء بالفعل الذي يثبت الوجود للمخبر عنه إثباتاً عاماً أو خاصاً ثم يتبعه بالخبر، وهو صفة المخبر عنه، لذلك سميت ناقصة؛ لأنها نقصت عن الفعل التام، لأنه في الحقيقة وصف لفاعله فتوجه إليه، وارتبط به، فشكّل معه كلاماً مفيداً، بجهة إسنادية صدورية أو حادثة، أو قائمة في المحدث.

أما الاسمية فهي إخبارية مثبتة للحديث دون المتحدث عنه، لهذا كان الخبر متمماً للفائدة، لأن معنى اللفظ " هو الحكم بوجود المخبر به من المخبر عنه أو فيه إذا كان الخبر إثباتاً والحكم بعدمه إذا كان نفياً "[1]، فكان الخبر في الاسمية

(1) دلائل الإعجاز: 410.

المجردة هو الأول والأصل والجهة فيه إخبارية حديثية، وهي غاية التأليف فيها، وهي التي تبنى عليها جهات أخر، لذلك كان " الخبر أول معاني الكلام وأقدمها والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتب عليه "[1]. فإذا لحق الاسمية فعل ناقص، وهو في الأصل وصف صارت الجهة معه ذات وجهين الأول إثبات وجود شيء ما والثاني إثبات صفته، لذلك قيل اسم كان وخبر كان، لأن الفعل في الحقيقة خبر والخبر لا يخبر عنه، ولكن تغير الجهة لدخول كان أو إحدى أخواتها، لدلالتها على إثبات الشيء على صفة ما فتوزعت الجهة بين الإثبات والصفة في حين أن التامة مقتصرة على الوصفية دون الإثبات، لذلك لا يتم معنى الناقصة بمرفوعها، لنقصان الجهة لأنها مع الناقصة عامة غير مقيدة، لأن الفائدة في الخبر وهذا السر في تسمية المنصوب خبراً والمرفوع اسماً، لأنه مخبر عنه توجهت النسبة الخبرية إليه، وبنيت الجهة عليه، وأن الأصل في الأفعال أن تتوجه إلى مرفوع واحد، لأنها أحداث تتطلب محدثاً، وفاعل كان في الحقيقة مصدر الخبر مضاف إلى الاسم ففي قولنا كان زيد قائماً الأصل فيه كان قيام زيد، وكذلك كان زيد أخاك هو كانت أخوة زيد أي وجدت وثبتت على ذلك، لهذا لم تخرج كان عن الفعلية في دلالتها على الحدث والنسبة ولكن النسبة فيها إلى جملة اسمية بخلاف نسبة التام فإنه يتوجه إلى مفرد، فنقصت فيها الفعلية، لأنها شابهت في ذلك الحرفية إذ ينسب معناها إلى جملة كالاستفهام والشرط والرجاء وغيرها، وليس كما ذهب بعضهم إلى أنها سميت ناقصة لنقصانها الحدث[2]، أو أنها أفعال عبارة وليست حقيقية[3].

ورأي الكوفيين فيها أقرب إلى الفعلية من رأي البصريين، فقد ذهبوا إلى جعل خبر كان حالاً[4]، لأن الحال في الأصل وصف وكذلك الخبر، والحال أكثر مجيئها مع الفعلية، لأنها تبين هيأة الفاعل وقت أداء الفعل، فتفرع الجهة مع الناقصة

(1) أسرار البلاغة: 338.

(2) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: 137.

(3) ينظر: شرح المفصل: 7/ 89.

(4) ينظر: الإنصاف: 2/ 441 (مسألة 119).

وانفرادها مع التامة وتوحدها هو السبب في مخالفتها للتامة مما أدى إلى تغير دواعي دخولها، لأنها لإثبات الجهة الوجودية للشيء على صفة ما لهذا ألزموا دخولها على الجملة الاسمية، لأن الصفة تكون ثابتة في الموصوف، والاسمية تفيد الثبوت لاستقرارها على مسماها بخلاف الفعلية التي على نية الزوال لهذا كانت الجهة فيها حادثة متجددة أو منقطعة، لأنها تنص على نسبة الحدث إلى محدثه، فجاء الفعل مسنداً لا مسنداً إليه.

أما أفعال القلوب والتحويل والشروع فالجهة فيها فعلية جارية على الأصل، لأن الأصل في الفعل أن يكون نفسياً أولاً ثم علاجياً، فجاءت هذه الأفعال جامعة لجهتين الأولى تخص المتكلم بما فيه من اعتقاد أو ظن والثانية تخص الموصوف الغائب أو المحول أو المشروع فتفرعت معها الجهة كما في الناقصة، لذلك شابهتها في الدخول على جملة وخالفتها في قوة الفعلية، لهذا نصبت فعلين، فتعلقت بمحدثها من جهة اعتقاده أو ظنه، وتعلقت من جهة أخرى بالموصوف أو المحول بخلاف غيرها إذ تتعلق بمحدثها فحسب، كما في الأفعال اللازمة أما المتعدية لواحد، فتتعلق بمحدثها، وبما وقع الفعل عليه، وهو متمم للفعل والفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، لتلازمهما في الجهة الموحدة لهما، لهذا كانت الجهة معها فعلية علاجية تخص الفعل دون الموصوف، كما في القلبية.

أما الحروف المشبهة بـ(كان) في النسخ وملازمة الجهة بالنسبة إلى الجمل الاسمية فإن الجهة معها توكيدية للخبر المساق رداً على المتردد في قبوله أو المنكر له، لهذا لازمت الجملة الاسمية، لأن التحقيق والثبوت لا يكون في الخبر الذي على نية الزوال أو الانقطاع، كما في الفعلية ولملازمتها ذلك جمدت ولم تتصرف لثبات معناها، ولقوة حرفيتها، لأن الحرفية تتوجه فيها المعاني إلى غيرها، لأنها موجدة لها، وقد أشبهت الفعل في الجهة، لأنها فيهما لإثبات الشيء على صفة، فالناقصة أثبتت وجوده، و(إن) أثبتته تحقيقاً وتوكيداً لهذا خالفتها في العمل، لأنها توجهت إلى المخبر عنه وليس إلى الخبر، كما في الناقصة. و(إن) لا تحتاج إلى فاعل لخلوها من الحدث واقتصارها على التأكيد، وهو معنى حرفي أما (كان) ففيها الحدث بدليل

تصريفها وخروجها عن النقصان إلى التمام فتكتفي الجهة فيها بمرفوعها كغيرها من الأفعال، وبما أن الخبر كان مثبتاً للمخبر عنه قبل دخول (إن) لهذا نصبت الاسم للدلالة على توكيد إثباته، والمبالغة في ذلك، كما بولغ في (لا) الاستغراقية فعملت عملها للمشابهة في المبالغة، وإن اختلفتا إثباتاً ونفياً، فالمبالغة جمعت بينهما، وهي الجهة المعنوية الزائدة عن مجرد الإخبار، كما زادت الجهة في الفعل الذي أشبهته في الانتقال من العموم إلى الخصوص، والفعل إذا بلوغ فيه تغيرت جهته نحو الاسمية في إفادتها الثبوت ونحو الحرفية في ملازمتها لمعنى لا تفارقه، لهذا جمدت ولم تتصرف، لأن التصريف يقوي الفعلية التي تنص على نسبة الحدث إلى محدثه لهذا جمدت أفعال المدح والذم والتعجب فدخلتها حروف الجر[1]، لمشابهتها الأسماء من جهة علميتها على معاني المدح والذم والتعجب ولغلبة الحرفية عليها، لأدائها المعاني في غيرها، فالجهة معهما ذات نسبتين الأولى عامة، لأنها تصف الجنس كله والثانية خاصة، وتختلف عن الناقصة في توجهها إلى المتكلم، مادحاً أو ذاماً أو متعجباً في حين أن الناقصة إثبات وجود آخر غير المتكلم على صفة ما فكانت الفعلية في الناقصة أقوى منها بدليل جمودها وتحولها إلى ما يشبه الصفات المشبهة بالفعل لثبوت دلالتها على الموصوف.

(1) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 467.

المبحث الثاني
الجهة الإضافية

وهي معنى الإخبار غير التام الموجد لكلمتين جزءي طرف هو المنسوب إليه، المفتقر إلى منسوب هو المخبر به حتى تتم فائدة ما تساق إليه، لأنها تكتمل بالجهة المبينة للجهة الإسنادية، والكلام المفيد ما كانت الجهة فيه مستوفية للنسب بين وحداته، وإن تعددت إلا أنها تتعلق ببعضها بأسباب التآلف فيما بينها للحديث وصفاً أو اسماً ولا يخبر إلا عن الاسم وذلك بالجهة الاسمية الإسنادية، لأن الاسم يأتلف مع الاسم أو الفعلية الإسنادية، لأن الفعل يأتلف مع الاسم وبالجهة الإضافية سواء أكانت بوساطة حرف أم بغيره لذلك لازمت حروف الجر الأسماء، وتنزلت منها منزلة الجزء، لأن الجر إخبار، ولا يخبر إلاّ عن الأسماء، كما أنها نابت عن الأفعال في المعنى، لذلك امتنع الجر في الأفعال، لأنه لا يخبر عنها وإنما هي إخبار، وسميت حروف الإضافة، لأنها تضيف معنى الأفعال إلى الأسماء وذلك أن الفعل ينسب إلى فاعله لزوماً، وهو وصف لفاعله، ثم يخبر عن الموصوف بالجار والمجرور، فجاءت الجهة جامعة بين الوصف بالفعل والإخبار المتمم للفائدة بخلاف الجهة الإسنادية، لأن المسند فيها هو الخبر لذلك فإن النسبة في الجار إلى مجروره غير تامة، لأنها لا تستوفي طرفي الجهة، لافتقارها إلى نسبة أخرى وهي حاصلة في تعلق الجار والمجرور بالفعل أو بما أشبهه، إن الإضافة تكون بين اسمين، لأنهما يأتلفان بالجهة؛ لأن الاسم يخبر عنه وبه، أو بين فعل واسم، لأن الفعل يتم بالاسم، لأنه تمامه فيستقل معه بالفهم لذلك لا يضاف الفعل إلى الفعل، لأنه لا ينسب وصف إلى وصف آخر، بل ينسب وصف إلى موصوف والصفة مع موصوفها كالكلمة الواحدة لتوجه الصفة إلى موصوف، لافتقارها إلى موصوف، والتوجه متقدم عليها فتخصصه أو توضحه لتحصل الفائدة في النسبة إليه فتعلق الجهة الوصفية بالجهة الاسنادية والفرق بينهما أن الجهة الوصفية لا يوقف عليها؛ لأنها كلمة واحدة، والكلمة لا يخبر عنها وبها

في وقت واحد ولكن الجهة الاسنادية مستقلة، لأنها مفيدة لمعنى تام سواء أكانت اسمية أم فعلية أما الجهة الإضافية فهي غير تامة، لأنها غير مستقلة ووظيفتها توضيح أو تخصيص الجهة التامة، لأنها إخبار، وبها تتم الفائدة، لأن الجر إخبار، والإضافة تركيب يفيد التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة والتوضيح إذا كان معرفة، وهي نسبة ناقصة، لأنه لا يوقف عليها، ولكنها مكملة للاسنادية، وهذه الجهات هي العلاقات السياقية التي توصل كلمة بأخرى بناءً على معناها العرفي، وحكم يقتضي محكوماً عليه ومحكوماً به وهو معنى وظيفي تنهض به الكلمة داخل التراكيب، وهو طرف الإسناد والإضافة ولابد له من جزء آخر متمم للجهة تؤلف بينهما وهذا الائتلاف قائم على المعاني المعجمية، فيخبر عن الاسم ولا يخبر عن الفعل أو الحرف، والجهة توحد المؤتلف بغية الإفادة.

وقد جعل النحويون الإضافة المعنوية أو المحضة بمعنى حرف مقدر وهو (من) إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف كثوب حرير أو (في) إذا كان ظرفاً كحارس الليل أو اللام الملكية نحو كتاب زيد[1]، قال ابن مالك:

والثاني اجرر وانو (من) أو في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

ولا أرى في ذلك حاجة إلى تقدير حرف، لأن الإضافة تركيب لغوي يفيد التخصيص أو التوضيح، تقوم الجهة طرفاً ثالثاً جامعاً لهما وتقدير الحرف يخل بذلك، لأنه يوجد جهة أخرى إخبارية، والمتكلم لا يريد أن يخبر وإنما يخصص أو يوضح ففي قولنا: هذا كتاب زيد معنى يختلف عن معنى قولنا: هذا كتاب لزيد لأن المشار إليه في الأول هو الكتاب المنسوب لزيد قد توضح وتعين به، وهو المعروف بتلك النسبة، أما المشار إليه في الثاني، فهو واحد من الكتب التي يملكها زيد، فهو نكرة في نفسه يملكه زيد ففي الأول نسبة واحدة وهي نسبة الكتاب إلى زيد وفي الثاني نسبتان الأولى نسبة الكتاب إلى اسم الإشارة، لأن (كتاباً) خبر ونسبة أخرى وهي نسبة الحرف إلى مجروره وهي جهة إخبارية ثانية للمخبر عنه وهو (هذا)،

(1) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 381.

ثم إن كتاباً في الأول معرفة، لإضافته إلى معرفة، لأن المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه لتلازمهما، لأنهما كالكلمة الواحدة، أما في القول الثاني فكتاب نكرة، فالأول توضيح والثاني عموم وشيوع، لأنه قد تكون له كتب غيره بخلاف الأول، أي أن الإضافة في الأول توضيحية وفي الثاني إخبارية غير تامة، لأنها لا تؤلف كلاماً مفيداً إلا بربطها بالجهة الإسنادية الأولى، فلا حاجة إلى تقدير حرف مقدر في الإضافة لقيام الجهة مقامه، لأنها ربطت طرفيها لتفيد التوضيح أو التخصيص، كما ربطت الجهة الصفة بالموصوف إلا إذا غلبت الصفة فتأتي بلا موصوف، لأمن اللبس باشتهارها على موصوفها، كاشتهار الاسم على مسماه، لذلك تعامل في النسبة إليها كما ينسب إلى الاسم وكذلك التوابع الأخرى، فإنها موضحة للجهة أو مخصصة إلا البدل، فإنه المقصود بالنسبة إذ يتوجه إليه الإسناد، لأن المبدل منه يذكر توطئة وتمهيداً له، ولكن هذا لا يجري في جميع أنواع البدل، لأن بدل الاشتمال تتوجه النسبة إلى المبدل منه، نحو قولنا: أعجبني زيد علمه يعني أن زيداً عالم فهو يخبر عن زيد بأنه عالم أي نسب العلم إليه، فهو منسوب إليه.

المبحث الثالث
الجهة والعمل

شغل النحويون بالأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل، وخرجوا بالعامل اللفظي والمعنوي، فتحولت الدراسات اللغوية إلى مظاهر شكلية، وكأنها تتعامل مع قوالب جامدة لا حياة فيها.

إنّ ربط المعنى الوظيفي للكلمة بالجهة التأليفية بأدواتها أعلام المعاني، وهي علامات الإعراب الظاهرة والمقدرة يكشف عن العلاقات المعنوية التي تجمع بين وحدات الكلام المفيد وتجعله وحدة متماسكة لها دلالة معينة، وكأنها كلمة واحدة في جملة، ثم تتكامل الجمل مع بعضها تعبيراً عن المراد، وإظهاراً للقدرات الكلامية المتباينة بحسب قرائح المتكلمين ومقاماتهم، ودواعي الكلام ومراميه، كما أن دراسة الجهة تبين الإلفة بين الكلمات، وهي العلاقة بين المعنى العرفي أو المعجمي والوظيفي، لأن الروابط في الحقيقة تكون بين المعاني لا بين الألفاظ، لأن " التعلق يكون فيما بين معانيها لا فيما بينها أنفسها ألا ترى أنا لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعلقاً فيما بين لفظين لا معنى تحتهما لم تتصور، ومن أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين مؤتلفين، وهو الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم وغير مؤتلف، وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل، والحرف مع الحرف، ولو كان التعلق يكون بين الألفاظ لكان ينبغي أن لا يختلف حالها في الائتلاف، وأن لا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويصح أن يأتلفا، لأنه لا تنافي بينهما من حيث هي ألفاظ. وكان يكون المراد بضم بعضهما إلى بعض تعليق معانيها بعضها ببعض، لا كون بعضها في النطق على أثر بعض "[1].

(1) دلائل الإعجاز: 359.

فالجهة أداة تأليف وتماسك، لأنها تركيبية تؤلف بين وحدات الكلام المفيد، والإعراب يكون في التركيب، و" المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب "[1].

ولا تخلو كلمة في التأليف من جهة تربطها بغيرها، فالجهة إذن توجب الإعراب، لأنها الجامعة للوظائف التأليفية التي يكون الإعراب علماً عليها، لأن الرفع علم الإسناد، والجر علم الإضافة والنصب علم المفعولية، وجميعها أجزاء الجهة، وهي الرابطة التأليفية المنظمة لوحدات الكلام بنسب تعلق بعضه ببعض، وإن تتبع أطراف الجهات يكشف عن " امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزءي الجملة كالمبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف 18]، وقوله: ﴿ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴾ [آل عمران 197]، لابد من تقدير محذوف، ولا سبيل أن يكون له معنى دونه سواء كان في التنزيل أو في غيره، فإذا نظرت إلى (صبر جميل) في قول الشاعر:

يشكو إلي جملي طول السرى   صبر جميل فكلانا مبتلى

وجدته يقتضي تقدير محذوف، كما اقتضاه في التنزيل وذلك أن الداعي إلى تقدير المحذوف هاهنا هو الاسم الواحد لا يفيد والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، وجميل صفة للصبر، وتقول للرجل (من هذا) فيقول (زيد) يريد هو زيد، فتجد هذا الإضمار واجباً، لأن الاسم الواحد لا يفيد، وكيف يتصور أن يفيد الاسم الواحد ومدار الفائدة على إثبات أو نفي وكلاهما يقتضي شيئين مثبت ومثبت له ومنفي ومنفي عنه "[2]، فالجهة هي التي توجب الرفع إذا كانت إسنادية إخبارية إثباتاً أو نفياً، وتوجب الجر إذا كانت إضافية والنصب إذا كانت متممة للفعلية، وما الإعراب إلاّ مبين لأجزاء الجهة القائمة على ربط المعاني الوظيفية التي يظهرها

---

(1) شرح الكافية: 1/ 17.

(2) أسرار البلاغة: 388 – 389.

الإعراب أو الرتبة في المبنيات، لأنها تفصح عن جهته تقديماً وتأخيراً، وهي المبهمات المفتقرة إلى غيرها، لأجل إيصال الجهات بعضها ببعض إتماماً للفائدة، علاوة على ما تتحمله من معانٍ أخر هي السبب في بنائها كغلبة الفعلية والحرفية، لأن الأصل في الأسماء الإعراب، والعمل للمعاني لا للألفاظ، لقيام الجهة عليها، أما نسبة العمل إلى اللفظ فلأنه وعاء للمعنى العامل، لأنه المقصود من اللفظ، وقد تغافل الدكتور تمام حسان عن هذا بقوله: " إن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها "[1]، لأن الألفاظ إنما تتعلق ببعضها بسبب معانيها لا بأنفسها، بدليل أنها لا تجتمع إلا بالائتلاف فيما بين معانيها المتممة للجهة، التي تمسك طرفيها بوحدة معنوية مقيدة، فالمعول عليه المعنى الرابط بين وحدات الكلام لا العامل اللفظي الذي ذهب إلى نفيه بقوله: (ما العامل إذن ؟ في الحقيقة أن لا عامل)، واستدل على ذلك بقوله: " إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة"[2].

إنّ تنظيره هذا قائم على اللغات المبنية الإلصاقية التي تؤدي المعاني الوظيفية بقوالبها اللفظية الثابتة على معانيها العرفية، أما المعربة فيتم التكامل فيها بالجهة المتغيرة بتغير النسب والعلاقات المعنوية بين وحداتها وكل طريقة تركيبية فيها تتجه نحو معنى شامل لأجزاء الجهات الموجدة للمعاني الوظيفية، وليس إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية، لأنها تدخل ضمن معنى واحد بالجهة، لأن اللغة وعاء التجارب ودليل النشاط الإنساني، ومظهر السلوك اليومي للجماعة، وليست منظمة من الأجهزة، بدليل تغير الدلالة من عصر إلى عصر آخر بربط المعنى بصيغ جديدة، أو تأخذ الصيغ معنى جديداً بالاستعمال فتنتقل الكلمة من حد إلى آخر، كأن تنقل

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية: 52.

(2) نفسه: 52.

من الفعلية إلى الاسمية كما في حديث النهي عن قيل وقال على أنهما فعلان وهو كحديثه صلى الله عليه وآله وسلم الآخر (بئس مطية الرجل زعموا)[1].

وهذا يؤدي إلى اختلاف في الوظيفة، لهذا قال: " فاختلاف الوظيفة، مؤثر في الجملة إلى حد كبير، وذلك الاختلاف في الوظيفة هو المقصود بالتطريز النحوي والقيم الخلافية، وهذا في الواقع مساهمة في نقد نظرية العامل، لأن القيم الخلافية إذا أثرت في السياق هذا التأثير لم يكن هناك داع لافتراض عامل ومعمول في الجملة"[2].

إنّ القيم الخلافية ما هي إلا أطراف الجهة الموجدة للمعاني وليس نقداً لنظرية العامل، لأنها لم تقم على الظاهرة اللغوية. " والمراد بالعامل ما كان معه جهة مقتضية لذلك الأثر نحو جاءني ورأيت من قولك جاءني ورأيت زيداً "[3]، والمبني ما كانت حركته وسكونه لا بعامل التغيير والواقع أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام ذلك أنه في الحقيقة ليس إلاّ العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حيث يؤلف وتركب أجزاؤه بعضها مع بعض فيكون لهذا المعنى أثره في كل جزء بحيث يدل على مكانه من المعنى وموقعه من التركيب، لأن المعنى إذا لوحظ مجرداً عن الجهة كان اللفظ اسماً له، يعبر به عرفاً، أما إذا لوحظت الجهة كان طرفها الذي يفتقر إلى الطرف الآخر، وكان مؤدياً للمعنى الوظيفي، لأنه من دواعي التأليف لإثبات النسب بين الكلمات المؤلفة، " لأن النسبة لا تتقوم إلاّ بالطرفين المنسوب وهو الحدث والمنسوب إليه وهو الذات "[4].

فهناك إذن ذات وحدث وربط للحدث بالذات وهذا الربط هو العامل المعنوي المؤلف للمعاني الوظيفية التي تقوم على المعاني المعجمية العرفية بعلاقات يوجدها

(1) ينظر: لسان العرب: مادة (قول).

(2) مناهج البحث اللغوي: 240 – 241.

(3) شرح ألفية ابن مالك: 33.

(4) البحث النحوي عند الأصوليين: 131.

المتكلم بتوجيه السياق بحسب ما يريد، لأن الجهة لا تحتاج إلى وضع صيغة في مقابل الأسماء والأفعال والحروف، لأن أكثر الأسماء موضوعة في موضع واحد، وكذلك الأفعال والحروف، وهي قابلة للجهة الإسنادية والإضافية، وهي المعنى السياقي المتماسك الجامع لأطرافه المتكامل بتعليق أجزائه بعضها ببعض بحسب المقصود وقدرات المتكلم، وقد نبه سيبويه في باب المسند والمسند إليه إلى ذلك بقوله: " وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك كان عبد الله منطلقاً، وليت زيداً منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده "[1].

والحاجة تكمن في استيفاء طرفي الجهة وتجميع الجهات المنظمة لوحدات الكلام، لأن الكلمة خارج السياق لا تفيد سوى ما تدل عليه عرفاً ولا تكون خبراً، لأنه يحتاج إلى مخبر عنه، وهو الذي يتمم الفائدة، كما أن المخبر عنه يتنازعه معنيان معنى معجمي وآخر وظيفي. لدلالته على مسماه، كما أنه طرف يتوجه إليه المخبر به، ومعنى ثالث جامع لهما والكلمة لا تنهض بتلك المعاني وحدها، فلابد لها من أخرى تجعلها مفيدة ومستقلة في معناها، لأن الكلمة إنما وضعت أصلاً لتكون جزء تأليف مفيد للإخبار به، فإذا كان المخاطب يظن خلاف ما تخبره، احتاجت الجهة إلى التأكيد بإن، وإذا كان غير ذلك احتاجت إلى إحدى أخواتها كلعل وليت، وإذا كان المتكلم بحاجة إلى إثبات وجود المخبر عنه، كانت الجهة بحاجة إلى (كان) لتجعلها قيداً عاماً، وإذا أراد الوجود في وقت ما احتاج إلى إحدى أخواتها نحو أصبح وأمسى، وهكذا كانت الجهة هي أداة التعليق والربط، ولا يخلو منها كلام إثباتاً أو نفياً، لأن " محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت

(1) كتاب سيبويه: 1/ 23.

هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزءي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر "[1].

وهذا لا يتنافى مع الطابع الاجتماعي، كما ذهب الدكتور تمام حسان، لأن المتكلم، إنما يتعامل بالأدوات التي توصله بغيره للتعبير عن حاجاته، وهي ليست قوالب ثابتة بل حية متحركة ملبية لمراد المتكلم، حيث يوجه وحدات كلامه الوجهة التي يقصدها، والتي تلقاها محاكاة لمجتمعه، لكنه لا يرددها مسبوكة بشكل قوالب جاهزة كما ظن الدكتور بقوله: " فإما أن العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة، ولو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء، لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب، لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون إدعاء وحدة اللغة "[2]، لأن الرفع والنصب والجر والجزم دوال على معانٍ وظيفية مبنية على معان عرفية، تساق بجهات جامعة لأطرافها بحسب المراد، وبخلاف ذلك لا يأتي الكلام مفيداً لذلك قال ابن جني: " فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ "[3].

والذي يضم لفظاً للفظ هو الجهة الجامعة لهما، لأنها الحكم الثالث الذي لا يخلو منه كلام مفيد، لأن الكلمة المؤلفة لابد أن توجه إلى ما يتممها ويكمل معناها الوظيفي داخل التركيب.

---

(1) شرح الكافية: 1/ 21.

(2) اللغة بين المعيارية والوصفية: 53.

(3) الخصائص: 1/ 109 – 110.

التبعية

إنّ العلاقات النحوية لا تقتصر على الإسناد في الجملة الاسمية والفعلية، والنسبة في الإضافة والجر، والتخصيص في التعدية والمفعولية، والظرفية والعلة والمصاحبة في بيان العدد والنوع، وهو ما يتعلق بالحدث وتوكيده في الفعلية التامة أو تقييده بقيد عام أو خاص، كما في الناقصة، بل ثمة علاقة رابطة للكلم تكون متممة للإسناد والنسبة والتخصيص، لأنها مبينة ومكملة لطرفي الإسناد والنسبة وموضحة للمخصص، كما تأتي قرينة لفظية لحدود الكلم ولزمن الحدث وكاشفة عن المحل الإعرابي للمبنيات، وعن العلامات الإعرابية الأصلية والفرعية، ولها دلائل معنوية تبين الغرض منها. أما معناها فهي مشاركة بين اسمين، أو ما ينوب عنهما في الحكم، وصولاً إلى الإيضاح أو التخصيص أو التوكيد أو التعظيم والتهويل أو للإشعار بأن الثاني منهما مستمر متواصل بخلاف الأول الذي قد تحقق وحصل، وذلك ما كان تابعا بوساطة، وللدلالة على أن التابع غير المتبوع، أما الذي بغير وساطة فللدلالة على أن التابع مكمل للمتبوع، أو يكون المتبوع توطئة وتمهيدا للتابع، لأنه هو المقصود بالنسبة كالبدل وصولا إلى البيان المطلوب، لذلك لم يشترط فيه المطابقة، فقد يبدل الظاهر من المضمر والنكرة من المعرفة، والغرض من المطابقة الدلالة على أن التابع ومتبوعه متممان لبعضهما، كالكلمة الواحدة، لارتباطهما بنسبة تقييدية كالمضاف والمضاف إليه.

إنّ التابع يشارك متبوعه في الإعراب، لتسلط العامل عليهما، لأنهما اجتمعا في الجهة النحوية، فكانا طرف نسبة تامة، رفعاً أو نصباً أو جراً، وإن لم يتفقا في الحكم، ولاسيما التابع بـ(بل، ولا، ولكن)، وعلة ذلك أن المخرج بها، منسوب إليه، وإن كانت نسبة مغايرة للأولى، ففي قولنا ما قام زيد بل عمرو، فالنسبة الأولى نفي القيام والثانية إثباتها أو بالعكس نحو قولنا قام زيد لا عمرو، كما جرى الإشعار ببعد تحقق التابع بـ(ثم) التي تقضي الترتيب والمهلة، نحو قوله تعالى: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْۚ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ﴿١٢﴾ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ ﴿١٣﴾ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ﴾ [المعارج 11 – 14]، فقد عطف (ينجيه) على (لو يفتدي)، وإنما

عطفه بـ(ثم) إشعاراً ببعد النجاة وامتناعها، ولذلك زجره عن ذلك بقوله: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ [المعارج 15]، وقد تفيد (ثم) أن الثاني أعظم من الأول، نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر 3 – 4]، لأن الزجر والتهديد قد تكررا للتأكيد، فكان العطف بـ(ثم) مفيداً لعظمة الثاني وثقله، كما أكد الرؤية في قوله: ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ﴾ [التكاثر 6 – 7]، وعطفه بـ(ثم) للتهويل والتفخيم، لأن عين الشيء نفسه وذاته، أي لترونها الرؤية التي هي نفس اليقين بدليل مجيئها للدلالة على أن الثاني أثبت من الأول، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ ﴾ [الحجرات 15]، فقد عطف بـ(ثم) إشعاراً بثبوت إيمانهم في الأزمنة المتراخية المتطاولة، أو أن الثاني اشد من الأول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى ۝١١ ٱلَّذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ ۝١٢ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾ [الأعلى 11 – 13]، فعطف ﴿ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾، لأن هذه الحالة أشد وأكثر إيلاماً من ﴿ يَصْلَى ٱلنَّارَ ﴾، ولاسيما إذا كانت متطاولة ودائمة، وفيها وعيد وتخويف مما ينتظره، كحال قريش وما سيلقاه كفرتهم جزاء صدهم وتكذيبهم بما توعدهم الله تعالى في قوله: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٥ أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٦ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْآخِرِينَ ﴾ [المرسلات 15 – 17]، وهو وعيد لهم ظهر مصداقه يوم بدر وغيره، وتهديد، كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ ﴾ [القيامة 34 – 35].

وقد تأتي (ثم) دالة على التراخي في الرتبة لا في الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [البلد 17]، وفيها إشارة إلى أن الإيمان أعلى من العتق والإطعام، ولا يصح أن يكون للترتيب في الزمان، لأنه لا يلزم أن يكون الإيمان بعد العتق والإطعام ولا يقبل عمل إلا من مؤمن، وكذلك المخرج بحروف العطف (بل، لا، لكن)، فهو منسوب إليه، للإشعار بمعان لا تؤديها غيرها من أحرف العطف وكذلك التابع بغير حرف، ولكل دلالته في السياق، ففي قوله تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [ق 2]، ثم قال: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾ [ق 5]، فهذا الإضراب أتبع الإضراب الأول، للدلالة على أنهم جاؤوا بما هو أقبح من تعجبهم، وهو

التكذيب بالحق، وقد تخرج (بل) عن معنى إبطال الأول، كما يقتضي معنى الإضراب، إلى الخروج منه إلى ما بعده، دون إبطاله، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤ بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ﴾ [القيامة 3 – 5]، وأمامه يفيد المستقبل من الزمان، أي يفجر بقية عمره بإتباع شهواته.

وقد يختلف الثاني عن الأول في المعنى، ولكنه يجتمع معه تبيينا وتوضيحاً وتكميلاً، فيؤتى بالحرف المناسب لذلك، وهو الواو، نحو قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الحديد 3]، فقد دخلت الواو بين هذه الصفات لتدل على انه تعالى جامع لها مع اختلاف معانيها، كما اختلف المعنى بين المتعاطفين في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ ﴾ [الحجرات 11]، فلما كان القوم لا يقع، إلاّ على الذكور عطف النساء عليهم، أما إذا تماثلا وتجانسا فإنهما يكونان بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ۝٢ وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا ۝٣ فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا ۝٤ فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا ﴾ [المرسلات 1 – 5]، فقد عطف المتجانسين بالفاء، فقال (والمرسلات فالعاصفات) وهي الرياح، ثم عطف ما ليس من جنسها بالواو، فقال (والناشرات)، ثم عطف عليه المتجانسين بالفاء وهي الملائكة، أو يكون الأول سبباً للثاني، فيكون نتيجة له وعلة، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الروم 48]، أو يكون الثاني هو الأول في المعنى مع زيادة في الصفة لاختلاف اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ ﴾ [البقرة 53]، وقوله: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴾ [الحجر 1]، وكذلك حذف الحرف يكون دالاً على معنى مختلف عن ذكره، ففي قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴾ [ق 23]، ثم قال: ﴿ قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ ﴾ [ق 27]، بلا واو، وإنما حذف الواو هنا، لان هذه جملة مستأنفة للدلالة على أنه طغى باختياره، ولم يوقعه في الطغيان والقرين هنا شيطانه الذي وكل به في الدنيا بخلاف قوله: ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ ﴾ فانه عطف على قوله: ﴿ وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ [ق 21]، أو يكون العطف على المعنى دون اللفظ،

نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [الحديد 18]، وقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك 19]، وقوله: ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴿١﴾ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ﴿٢﴾ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا ﴾ [العاديات 1 – 5]، فقد عطف الأفعال في الظاهر على الأسماء والمعنى يشرك بينها، لأن هذه الأوصاف في حقيقتها أفعال، وإن كانت أدوم منها زمنا بدليل أنها صلات (أل) الموصولة، ومنها ما لحقها تنوين الصفة، وذلك مسوغ لعمل الصفات عمل أفعالها، أما التابع بغير الحرف، فانه متمم ومكمل لمتبوعه سواء أكان مفرداً أم جملة بنوعيها أم شبه جملة، نحو قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴿٦﴾ لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِى مِن جُوعٍ ﴾ [الغاشية 6 – 7]، فجملة: ﴿ لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِى ﴾ صفة لضريع أو لطعام نفي عنه منفعة الطعام وهي التسمين وإزالة الجوع، وقوله: ﴿ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ﴾[النساء 103]، بمعنى مضطجعين، أي في كل حال، فقد جمعت الواو بين الأحوال المختلفة ولم تكمل صفات متبوع وإنما بينت أحواله المتباينة المؤقتة بحسب زمن عاملها، حيث جمعت المبالغة في القيام، لأن الحال تأتي مصدرا مفيدة المبالغة وشبه جملة مفيدة هيأة صاحبها مكاناً وزماناً، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴾ [طه 130].

فالتسبيح ملتبس بحمده حيث وقعت (بحمده) حالاً مبينة هيأة صاحبها زماناً بدليل تقييدها بطلوع الشمس وغروبها، في حين أن شبه الجملة المتعلقة بصفة محذوفة تكون ثابتة دائمة، لأنها مكملة لموصوفها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَٰبِدِينَ ﴾ [الأنبياء 84]، فجاءت (من عندنا) صفة لرحمة الله تعالى الدائمة بدليل عطف المصدر (ذكرى) عليها، حيث تعلقت (من عندنا) بالصفة المحذوفة، لأنه لا يعطف المصدر على جار ومجرور إلاّ على سبيل التعلق، لأن الأصل عطف المصدر على مثيله، نحو قوله تعالى: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص 8]، ولما كانت المصادر والصفات والأفعال كلها مشتركة في أصل الحدث، فقد جاز العطف فيها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [الأنفال 47]،

وقولــه: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [سبأ 6]، حيث عطف (يصدون) و(يهدي) على ما قبلها من المصادر، وإذا عطف الفعل على اسم الذات فيؤول الجامد بمشتق حتى يتقاربا في الصفة، لأن الفعل وصف لفاعله، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [المائدة 60]، أي الممسوخين، لأن المعطوف يشترك مع المعطوف عليه في الحكم بوساطة الحرف، ولا يسلط عليه عامل ما قبله مباشرة، وذلك بخلاف البدل، فإنه المقصود بالحكم، والمبدل منه في حكم المطروح المهمل، لأنه توطئة وتمهيد للبدل حتى لا يلتبس بغيره، فكأن العامل هو للبدل لا للمبدل، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [فصلت 43]، فالجملة (إن ربك لذو مغفرة) بدل من (ما)، وهي في محل رفع لنيابتها عن الفاعل، وهي التي قيلت للرسل، فجاءت الجملة الأخيرة موضحة ومبينة ومكملة لمتبوعها، وكاشفة لكثير مما شاع في النحو العربي من التقديرات والتأويلات إعراباً وبناءً، وهي تختلف عن غيرها من الأخبار والمفعولات والأحوال والمميزات، لأنها لا تؤلف ركناً في بناء الجملة ولا يقع عليها فعل، لأن المفعول يخصص الحدث وقوعاً عليه أو زماناً أو مكاناً أو علةً أو مصاحبةً وليست مؤقتة بحسب زمن عاملها، وليست محولة في النسبة كالتمييز من فاعل أو مفعول أو مضاف وإنما هي منظمة ومرتبة لما يتألف منه الكلام المفيد وجامعة له، وإن تباينت أجزاؤه ففي قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [الأعراف 4]، جاء الهلاك قبل البأس فكأنه قلب الترتيب، لأن الهلاك يأتي بعد مجيء البأس بدليل إلغاء الدالة على التسبيب والتعقيب، وكان أصل الترتيب جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم عطف الجملة (هم قائلون) وهي بمعنى قائلين، لأنها معطوفة على المصدر (بياتا) والتقدير بائتين، فتماثلا في التأويل بالمشتق، لأن المعطوف عليه مؤول أيضاً بمشتق، وهذا يدل على أن الجمل وأشباهها والمصادر الصريحة تتأول فيكون لها محل من الإعراب، كما تؤول الأفعال المسبوقة بالموصلات الحرفية، فيلحقها المحل الأعرابي، لأن الفعل وحده لا محل له من الأعراب، نحو قوله تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ [الملك 16 – 17]، فجاء (أن

يخسف) و(أن يرسل) في محل نصب بدلاً من (مَن)، فقد وضّح التابع إعراب المتبوع وإن كان مبنياً وكذلك المصدر المؤول، وفي قوله تعالى: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ ۚ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ ﴾ [الفتح 25]، جاء (الهدي) منصوباً عطفاً على (كم) و(أن يبلغ) في محل نصب بدلاً من (الهدي)، و(أن تطئوهم) بدلاً من (هم) وهما في محل نصب، وجاء (هم) للمؤمنين والمؤمنات بتغليب الذكور بعد أن جمعت (الواو) المتغايرين، كما دلّت على تغاير الطائفتين في قوله تعالى: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة 7]، وجاءت الواو تفسيراً في قوله تعالى: ﴿ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾ [الفتح 26]، فأتى (أهلها) منصوباً عطفاً على (أحقّ)، لأن الواو تعطف معمولاً حذف عامله، لأن الأصل (وكانوا أهلها) والتبعية مثل الإضافة في التوضيح والإبانة والمبالغة، لأن الإضافة موضحة للمضاف، فهي تركيب بنسبة تقييدية ناقصة مكونة من كلمتين ركناً اسنادياً لغرض بيان الملكية أو البعضية أو الظرفية أو المبالغة في الإضافة إلى الأبلغ ويقوم المضاف مقام المضاف إليه، كما يقوم التابع مقام متبوعه، لأن التابع مع متبوعه كالكلمة الواحدة، وكذلك المضاف والمضاف إليه، فالدنيا والآخرة مثلاً من الصفات الغالبة التي جاءت بلا موصوف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴾ [الأعلى 17]، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام 32]، كما جاء المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة 177]، وقوله: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف 82]، بلا مضاف، والأصل أهل قرية، وهو كثير، ومن إضافة الموصوف إلى صفته، لأنها أبلغ نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ﴾ [البقرة 87]، أي الروح المقدسة، لأن المقصود هو جبريل عليه السلام لطهارته يسير معه حيث شاء، وقوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [الواقعة 95]، فقد أضاف الحق إلى اليقين كإضافة المسجد إلى الجامع في قولهم مسجد الجامع، لأنه بمعنى محض اليقين أو عين اليقين أو يقين اليقين أو صواب الصواب بمعنى أنه نهاية الصواب، كما جاء قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ﴾ [التكاثر 7]، وقد تكون الإضافة للمبالغة، لأنه أضيف إلى الأبلغ، كما جرت المبالغة في التوابع وذلك في الوصف بالمصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة 83]،

وقوله: ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا ﴾ [طه 77]، وقوله: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [يوسف 18]، وقوله: ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ [الأنعام 125]، وكذلك في العطف حيث يأتي المعطوف أبلغ من المعطوف عليه، كما عطف المصدر على الجمع، لأن المصدر يستوي فيه الواحد والجمع، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴾ [الفرقان 64]، أو عطف الجمع على المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴾ [النور 36].

وتعد التبعية من القرائن اللفظية التي تحدد الزمن في العبارة، ومن الأدلة القطعية على بيان التقييدات الزمنية، وهي السوابق واللواحق للصيغ الزمنية، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى 6 – 7]، وقوله: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ [الشرح 1 – 2]، حيث بيّن العطف التقارب الزمني، لأن المعنى تحقيق الوجود والانشراح بدليل الهمزة ولم، وهما قد حولا صيغة المضارع إلى الماضي في المعنى حتى يصح عطف الماضي لفظاً ومعنى عليه، كما أكد الضمير المستتر في قوله تعالى: ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [الأعراف 19]، أي ولتسكن زوجك، لأنه لا يصح العطف على الضمير المستتر وجوباً باسم ظاهر، فجاء التوكيد ليصح العطف وليكونا مأمورين في وقت واحد بالسكن، كما أكد الضمير المستتر جوازاً، لأنه ضمير رفع في قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴿٣٩﴾ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ﴾ [القصص 39 – 40]، وقد يصرح بالفعل ليعطف عليه فعلاً آخر لأجل المبالغة والاستمرار الزمني، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴾ [الشعراء 70 – 71]، فجاء الفعل (نظل) معطوفاً على ما قبله للدلالة على إصرارهم وملازمتهم لعبادة الأصنام طيلة النهار.

ويأتي البدل بياناً للزمن ولاسيما في الظروف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [الأنبياء 87]، فقد أبدل (إذ) من (ذا النون) للدلالة على وقت ذهابه في حال الغضب عقب ظنه.

إنّ التبعية توضح الأبعاد الزمنية في العبارة، وذلك في عطف الأفعال المختلفة زماناً، لأن الأصل المطابقة، والخروج عنها يفضي إلى حال الحكاية المشاهدة وكأنها حاضرة، ولاسيما الفعل المضارع، وهو يعبر عن الصورة المتجددة المستمرة بخلاف الفعل الماضي الذي يدل على تحقق الحدث ووقوعه وانتهائه، ولاستكمال أدوات الحدث المتجدد يجمع مع المضارع بالتبعية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ [فاطر 9]، فجاء الفعل (تثير) المرفوع تابعاً لما قبله مع اختلاف الزمن فيهما للدلالة على استمرار الإثارة وتجددها في كل وقت، وكذلك الشأن في قوله تعالى: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ ﴾ [البقرة 87]، فقد جاء (تقتلون) مخالفاً لمتبوعه للدلالة على تجدد قتلهم برضاهم عما فعل آباؤهم بالأنبياء، لأن الرضا بقتل نبي يعني الرضا بقتل جميع الأنبياء، لأنه منهم، لهذا لم يقل قتلتم، كما قال كذبتم، فكان المضارع بالتبعية للماضي مصوراً للأحداث الماضية المستمرة إلى الحاضر وكأنها مشاهدة الآن، وكذلك مع فعل الأمر الدال على الحال والاستقبال يأتي المضارع بالتبعية مصوراً لاستمرار الحالة بعد الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ٣٧ وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيۡهِ مَلَأٞ مِّن قَوۡمِهِۦ سَخِرُواْ مِنۡهُۚ ﴾ [هود 37 – 38]، فجاء المضارع (يصنع) بالتبعية مبيناً لحكاية حال ماضية استمرت بعد الأمر بالصنع. ويعطف الماضي على المضارع لدلالة أخرى، وتعني تحقيق ما قد شرع فيه، نحو قوله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ [الشعراء 4]، جاء الفعل (ظلت) بالتبعية للمضارع المسبوق بـ(إن) الشرطية الدالة على المستقبل للدلالة على تحقق خضوع العناق لخضوع أصحابها نهاراً مبالغة في إظهار الذلة لإعراضهم عن الذكر، وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿ يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ ﴾ [هود 98]، فقد دلّ (أورد) على تحقق دخول النار يوم القيامة، وكأن الأمر قد وقع فعلاً، كما تحقق الفزع في قوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [النمل 87]، لأن النفخ سيقع حتماً.

وإذا تغيرت السوابق المؤثرة في الدلالة الزمنية للأفعال، قامت التبعية باستكمال المجالات الزمنية في العبارة، ففي قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ ﴾ [البقرة 24]، فقد تباينت الإشارة الزمنية بحسب السوابق، فإن (إنْ) تنقل للمستقبل، و(لم) تقلب الزمن إلى الماضي، و (لن) تنقله إلى المستقبل البعيد، فجمعت الواو بين الفعلين وإن اختلفا في العامل، لأن دلالة الجزم القطع ودلالة النصب الاستمرار في المستقبل، والذي سوّغ ذلك التبعية التي جمعت بين الماضي معنى والمضارع لفظاً ومعنى للدلالة على ثبوت عجزهم حاضراً ومستقبلاً إلى يوم القيامة بدليل مجيء جواب الشرط آمراً باتقاء النار، كما كانت التبعية مسوغا لنصب (يوم) في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة 25]، لأن قوله (إذ أعجبتكم كثرتكم) بحنين، لأنه بدل منه، ولا يصح في غيره من المواطن فيضعف عطف (يوم حنين) على المواطن للاختلاف الذي بينهما في ذلك، لأن (مواطن) ظرف مكان، و (يوم حنين) ظرف زمان، فيضعف عطف أحدهما على الآخر، فهو منصوب بفعل مضمر إلاّ أن يريد بالمواطن الأوقات، وجاءت (ثم) للدلالة على حالهم في الأزمان المتراخية إذ ولوا مدبرين، لذلك خصّ (يوم حنين) بالذكر لما أصابهم فيه، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [النحل 49]، فقد خصّ (الملائكة) بالذكر تفضيلاً بدليل بيان حالهم بجملة اسمية دالة على الثبوت والدوام، كما جاء العطف بجملة اسمية على جملة فعلية في قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [الأعراف 193]، لأن الصمت أثبت وأدوم من الدعوة إلاّ إذا اقتضت الحاجة لذلك، لأن الوصف أثبت وأدوم من الفعل، فإذا بولغ في الفعل تحول إلى وصف، لأن الفعل في حقيقته وصف لفاعله، ودليل ذلك مجيئها في سياق واحد لموصوف واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ [الأنعام 95 – 96]، لاشتراكها في أصل المادة، وهو الحدث المجرد، فإن عرض للإسناد المباشر مع المزاولة والإزجاء جيء بالفعل

الصناعي وهو الفعل العام المعروف، وإن نُسب إلى ذات الفاعل أو المفعول بنسبة تقييدية ناقصة جيء به وصفاً دالاً على الثبوت دون محاولة الإزجاء المقيدة بزمن معين، وهي دلالة الفعل، يدل على ذلك تحويل المرفوع إلى منصوب بإضمار فعل في مجرى المرفوعات في سياق واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ [النساء 162]، فقد نصب (المقيمين) على المدح بإضمار فعل، وهو جائز في الكلام إذا أريد تفضيل صنف معين، والذي سوّغ ذلك دلالة الواو على الجمع مع اختلاف ما تضمه في السياق، بدليل نصب مدخولها إذا ابتعد عن المشاركة في الحدث، وهي واو المعية، وذلك بخلاف الفاء التي تعطف المتجانسين فجاءت للتعقيب والعلة إذا نصب مدخولها بأن مضمرة، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون 10]، فجاء (أصدق) منصوباً للدلالة على المستقبل، في حين جزم (أكن) للدلالة على قطع الكينونة على الصلاح، لأنه لا تقبل صدقة غير الصالح، لهذا لم يقل وأكون عطفاً على أصدق، فجاء (أكن) معطوفاً على المعنى أي أعد وأكن من الذين شهدوا بصلاحهم فأصدق، لأن الصدقة لا تكون عند بدء العودة، ولكن بعدما يعود ويكون صالحاً عاملاً فيتصدق بما يفيض عن حاجته، بدليل نصب الفعل (أصدق) ولكن الأصل الإيمان والصلاح، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴾ [البلد 11 – 17]، وليست (ثم) هنا للتراخي في الزمن بل لأن مدخولها هو الأول والأهم والأشد للتنبيه والتذكير.

فالتبعية تعني المطابقة في الإعراب بنسبة تقييدية لبيان حالة من أحوال المتبوع توضيحاً له أو تخصيصاً أو تأكيداً، سواء أكان التابع اسماً أم وصفاً بدليل عطف البيان والتوكيد المعنوي، أما المطابقة في التوحيد والتثنية أو الجمع، وفي التذكير أو التأنيث فللوصف لا غير، لان حكمه فيها حكم فعله، ولا يدخل الخبر هنا، لأنه قائم على نسبة اسنادية، ويخرج من الوصف (أفعل التفضيل) إن استعمل بـ(من) أو

أضيف إلى نكرة افرد مذكراً، ولم يطابق إلاّ في الإعراب نحو: مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وبرجال أفضل من زيد، وكذلك في المؤنث بامرأة وبامرأتين ونساء أفضل من هند، وكذلك: مررت برجل أفضل شخص، وبرجلين أفضل شخصين إلى آخر المثل، فإن كان (أفعل بأل) كالأفضل، طابق في الأربعة المذكورة من العشرة وإن كان مضافاً إلى معرفة كأفضل القوم فالأفصح المطابقة في الأربعة، ويجوز جعله كالمضاف إلى نكرة فيفرد مذكراً مطلقاً[1]، وذلك لأن المجرد يأتي وصفاً للتفضيل، وهو الشيء الزائد للمفضل على المفضل عليه، لأن التفضيل اشتراك موصوفين بصفة معينة، مع زيادة احدهما على الآخر بشيء منها، وليس وصفاً للذات الصادر منها أو الواقع عليها، كما في وصفي الفاعل والمفعول، لأن (من) معناها هنا الجنسية، وليست البعضية والجنس عام ومذكر، بدليل قولهم " و(من) ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف "[2]، والمضاف إليه قد يكون جنساً للمضاف، لذلك لا يجوز تقديم الجار والمجرور عليه، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، أما المضاف إلى نكرة منه، فانه للعموم، لأن النكرة عامة متعددة في الجنس، فاكتسب المضاف منها العموم وهو مذكر، لذلك وجب إفراده وتذكيره بدليل وجوب جر التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن لم يكن فاعلاً في المعنى، ومثال " ما ليس بفاعل في المعنى (زيد أفضل رجل، وهند أفضل امرأة) فيجب جره بالإضافة "[3]، والتمييز يتضمن معنى (من)، ويجوز جره بمن إن لم يكن فاعلاً في المعنى، لبيان جنس ما قبله لذلك اشترك (أفعل التفضيل) المجرد والمضاف إلى نكرة في الإفراد والتذكير، أما المضاف إلى معرفة فيجوز فيه جعله كالمضاف إلى النكرة فيفرد مذكراً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة 96]، للعموم الذي في (أل) الجنسية، لأن المفضل زاد بشيء من الوصف على عموم جنسه، وتجوز فيه المطابقة، لإجرائه مجرى المقترن بـ (أل)، لأنه

(1) ينظر: النكت الحسان: 121.

(2) شرح ابن عقيل: 2/ 184.

(3) نفسه: 1/ 666 – 667.

أضيف إلى معرفة، فاكتسب التعريف منها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام 123]، لأن (أفعل التفضيل) إذا كان مقترنا بـ(أل)، لزمت مطابقته لما قبله في الإفراد والتذكير وغيرهما، لغلبة الوصفية عليه، فيجري مجرى وصف الفاعل والمفعول، بدليل تحمله الضمير العائد، لأنه يجمع جمع تصحيح والوصف مثل فعله في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ولزوم المطابقة دليل قوة الوصفية فيه، وغلبتها على معنى الاسمية، لأن الوصف مع (أل) يعمل في كل حال، لأنه صلة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحج 53]، وقوله: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ [الكهف 103]، فقد طابق بين المميز وبينهم، بقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الكهف 104]، وإن رفع الوصف اسماً ظاهراً في النعت السببي وكان في التثنية والجمع مفرداً، فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهراً، فتقول: " مررت برجل حسنة أمه، كما تقول (حسنت أمه) و(بامرأتين حسن أبواهما وبرجال حسن آباؤهم)، كما تقول (حَسُن أبواهما، وحَسُنَ آباؤهم) "[1]، لأنه في المعنى للاسم الذي بعده فاسند إليه، وصار جملة وصفية ركنها الأول، وهو المسند تابع لما قبله تذكيراً وتأنيثاً وركنها الثاني، وهو المسند إليه معمول للأول، للدلالة على الثبوت، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ [الزمر 21]، فهي أقوى في المعنى من الفعلية الدالة على الحدوث، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ﴾ [يس 20]، والاسمية أقوى منهما، لان الاسم اثبت من الوصف على مدلوله، نحو: مررت برجل أبوه قائم، لأن، الخبر هنا، وإن كان وصفاً، إلاّ انه نكرة معرفة بالإسناد، كما يعرف النكرة بالإضافة إلى معرفة كغلام زيد والإضافة نسبة وإسناد إلاّ أن نسبتها تقييدية بخلاف الجملة فإن نسبتها اسنادية تامة، لأنها اتحادية، إذ الخبر هو المبتدأ في المعنى، بدليل تضمنه الضمير العائد في المشتق أو المؤول به، لذلك فهي أثبت في المعنى من قولنا: مررت برجل قائم أبوه، لأنها في معنى الفعلية الدالة على الحدوث بدليل صحة الوقوف على قائم لتضمنه الضمير كفعله، ورفعه لما بعده على الفاعلية، لذلك تعددت الصفات للموصوف الواحد، لان

(1) شرح ابن عقيل: 2/ 193.

الذات الواحدة لها أحوال متعددة، منها الثابت في الخلق كقصير وطويل ومنها الحادث المتجدد، وبينهما ما هو كالخلقة والسجية، وجاءت الجمل وأشباهها معبرة عن ذلك بالتأويل، نحو قوله تعالى: ﴿ بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [الحديد 12]، وقوله: ﴿ سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [الحديد 21]، وقوله: ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الحديد 13]، وقد لازمت النكرة، لإبهامها وتعددها وعمومها وشيوعها في جنسها، لذلك أعربت الجمل بعد أسماء الجنس المقترنة بال صفات لعموم الجنس وتعدد أفراده، ولثبات نوعه، لان الصفة ثابتة في الغالب بخلاف الحال المؤقتة بزمن عاملها، بدليل خروجها عن المطابقة، وعمل الفعل وما أشبهه فيها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يس 37]، لأن انسلاخ النهار مستمر دائم، وقوله: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ [الجمعة 5]، فشأن هذا الجنس وديدنه حمل ما لا يفقه، وقول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني   فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

لأنه " يجوز نعت المُعرّف بالألف واللام الجنسية بالجملة "[1]، وقد تأتي الواو بين الصفة وموصوفها لتأكيد التصاقهما ببعضهما، كما تأتي بين الحال وصاحبها لبيان توقيتها، نحو قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ [البقرة 216]، وقوله: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة 259]، وقوله: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر 4]، كما أكد العطف خسران (أبي لهب) في قوله تعالى: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [المسد 1]، فقد جاءت جملة (وتب) كقولهم أهلكه الله وقد هلك، وذلك، لاشتراك الصفة والحال في الوصف، وهو المتضمن نسبة الحدث إلى الذات إما على وجه الثبوت، كما في الصفة المشبهة واسم الفاعل

---

(1) شرح ابن عقيل: 2/ 196.

المضاف إلى فاعله، نحو طاهر الثوب، واسع العينين، معتدل القامة، أو يضاف إلى مفعوله إضافة غير لفظية، وذلك إذا غلب الوصف وصار دالا على الثبوت، فيقرب من الاسمية، ويكون علماً على موصوفه، بالنقل، كما تنقل الحقيقة إلى المجاز والمجاز إلى الحقيقة، لان العبرة بالمعنى، وليس باللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة 4]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ ﴾ [الطلاق 3]، وقوله: ﴿ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ ﴾ [غافر 2 – 3]، وقوله: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا ﴾ [فاطر 1]، بدليل وصفها لأعرف المعارف وهو الله تعالى، والإضافة اللفظية تصف النكرة، و" النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه وتعريفه أو تنكيره، نحو: (مررت بقوم كرماء) و(مررت بزيد الكريم) فلا تنعت المعرفة بالنكرة، فلا تقول (مررت بزيد كريم) ولا تنعت النكرة بالمعرفة، فلا تقول (مررت برجل الكريم) "[(1)]، لأن الخاص لا يتممه العام ولا يبينه أو يوضحه، وكذلك الخاص لا يكمل العام ولا يوضحه لإبهامه.

والإضافة اللفظية تفيد الحدوث، لأنها على نية الانفصال لغلبة معنى الفعلية عليها، لتضمنها الزمن النحوي وهو المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ ﴾ [آل عمران 9]، وقوله: ﴿ فَلَمَّا رَأَوۡهُ عَارِضٗا مُّسۡتَقۡبِلَ أَوۡدِيَتِهِمۡ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ ﴾ [الأحقاف 24]، والواو في الأصل للعطف، لأنها لمطلق الجمع والعطف لا يكون إلاّ بين متغايرين في حقيقتهما فتجمع بينهما، وتوحدهما، جاعلة الثاني تبعاً للأول في الإعراب إذا كان مفرداً، بدليل أنها تكون مسوغاً لعطف المعرفة المكرر بلفظه، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيۡنِي وَبَيۡنِكَۚ ﴾ [الكهف 78]، وقول الشاعر:

ألا تسألون الناس أيّي وأيّكم   غداة التقينا كان خيرا وأكرما

(1) شرح ابن عقيل: 2/ 64.

لأن (أي) من الأسماء الملازمة للإضافة معنى ولا تضاف إلى مفرد معرفة إلاّ إذا تكررت بالعطف بالواو، أما إذا كان جملة فتتبع بالمحل، لاستقلالها، بدليل وجوب الرابط إن عريت الجملة من الضمير العائد واختيرت الواو رابطاً، لإفادتها معنى الضم، والجملة تقع " نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وهي مؤولة بالنكرة، ولذلك لا ينعت بها إلاّ النكرة "[1]، والخبر تابع أيضاً، وهو في حقيقته وصف، لتضمنه الضمير العائد، ولم تأت معه الواو رابطة إذا كان جملة، لقيام الإسناد بذلك بدليل تنكيره، أما الحال فقد خرجت عن التبعية في الإعراب، واشترط فيها التنكير، " لشبهها بالتمييز في كونهما مبينين إبهاماً، فالتمييز يبين ذاتاً والحال تبين وصفاً، وكان تشبيه الحال بالتمييز أولى من العكس، لأن تبيين الذوات متقدم على تبيين الأوصاف، وهذه العلة لا تتم إلاّ على مذهب من أوجب تنكير التمييز "[2]، إن التبيين توضيحاً كان أو تخصيصاً لا يختص به الحال والتمييز فحسب، بل جميع التوابع والمفعولات ولكن الفرق فيما كان قيداً للذات كالخبر والتوابع وما كان قيداً للحدث كالمنصوبات، لأن الذي يتبع ذاتاً يكون مطابقا لها، ولاسيما إعراباً، فالخبر مرفوع، لأنه تابع للمبتدأ بالإسناد بدليل تنكيره، والنعت تابع للمنعوت، وإن كان مشتقاً، وعطف البيان تابع، وإن كان جامداً، والتوكيد المعنوي تابع، وإن كان اسماً، بدليل إضافته إلى ضمير عائد، والمعطوف تابع بحرف رابط بالمعطوف عليه، والبدل تابع وإن كان المبدل منه توطئة له وتمهيداً، أما الحال والتمييز، فإنهما قيدان للعامل وليس للذات، لأن حدّ التمييز " هو كل اسم، نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمال نحو (طاب زيد نفساً وعندي شبر أرضا). واحترز بقوله (متضمن معنى من) من الحال، فإنها متضمنة معنى (في) "[3].

---

(1) شرح ابن عقيل: 2/ 195.

(2) النكت الحسان: 99.

(3) شرح ابن عقيل: 1/ 663.

وحروف الجر من العوامل المعنوية التي تتضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة وحروف التمني والتشبيه وغيرها، والظرف نصب، لأنه تضمن (في). قال ابن مالك:

الظرف وقت أو مكان ضمنا (في) باطراد كهنا امكث أزمنا

و" احترز بقوله: (ضمن معنى في) مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى (في)، كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ، أو خبراً، نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، وعرفة يوم مبارك، والدار لزيد فانه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحو: (سرت في يوم الجمعة) و(جلست في الدار) "[1]، لأن ظهور الحرف يدل على حلول الحدث في الظرف، وحذفه يفيد اقتران الحدث بالظرف فهناك فرق بين ذكره وحذفه، لأن ذكره يوجب الكسر، بخلاف التضمن، فإنه يوجب النصب، بدليل النصب على نزع الخافض، نحو قوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف 16]، أي على صراطك وقوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت 7]، أي بأحسن، وقوله: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف 155]، وقوله: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء 61]، أي من طين، وقوله: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه 21]، أي إلى حالتها، وقوله: ﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة 5]، أي في كل مرصد، و ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران 118]، أي في الفساد، وحرف الجر إذا حذف من الكلام، فإن الاسم الذي كان مجروراً به ينصب، كما في قول الشاعر[2]:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليَّ إذاً حرام

لأن حرف الجر إنما عمل لنيابته عن الفعل، بدليل نصب محل المجرور به، والعطف عليه بالمنصوب، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة 6]، وقوله: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ [الحج 23]،

(1) شرح ابن عقيل: 1/ 579.

(2) نفسه: 1/ 538.

وعطفه على المنصوب، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمۡ ﴾ [النساء 103]، أي مضطجعين وقوله: ﴿ يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم ﴾ [الحديد 12]، فالمجرور بالحرف منصوب المحل، لأنه تعدى إليه الفعل بالحرف، بدليل البدل المنصوب من المحل في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ دِينٗا قِيَمٗا ﴾ [الأنعام 161]، والمضاف إليه مجرور لفظاً ومحلاً وليس على تقدير حرف جر (اللام، من، في) لأن حرف الجر لا يعمل وهو محذوف، وإذا تضمن الاسم حرفا من حروف الجر نصب، والمضاف لا يكون إلاّ اسماً أو ما نقل إلى الاسمية، ينسب معناه، لأن الإضافة في الأسماء كالإسناد في الأفعال والاسم لا يعمل، ولا يصف ما قبله إلاّ على التوكيد اللفظي أو المعنوي أو البدل، لأنه مقصود بالنسبة، وإنما يذكر المبدل منه توطئة وتمهيداً، لأن الاسم جامد، ولا يدل إلاّ على ذات مسماه سواء أكان جسماً، أي (جثة) أو حدثاً، وهو اسم المعنى، وعطف البيان جامد تفريقاً له عن الصفة، ويمكن إعرابه بدلاً، و " كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلاً، نحو: ضربت أبا عبد الله زيداً "[1]، وبذلك اختص الاسم في التبعية من بين سائر الأقسام ولاسيما البيان، والاسم الظاهر لا يقع من حيث التعليق نعتاً إلاّ على التوسع، ولا يقع توكيداً معنوياً منه إلاّ النفس والعين وكل، ولكنه يقع توكيداً لفظياً، ويقع معطوفاً ومعطوفاً عليه ويقع في موقع ضمير الغائب المتصل والمنفصل، المرفوع والمنصوب والمجرور إلاّ في النداء فربما كان الأجود فيه أن يعد واقعاً موقع ضمير المخاطب بقرينة نداء ضمير المخاطب دون غيره من الضمائر. فالتابع في الغالب يكون وصفاً، لأن فيه نسبة الحدث إلى الذات المبهمة، التي تتوضح وتتبين وتتخصص وتتعين بالإسناد إلى المعلوم في ذاته سواء أكان مبتدأ أم فاعلاً أم نائباً عنه، وهذا سر رفع الخبر، لأن فيه تمام الفائدة ببيان حالة من حالات الذات المتعددة، أما المنصوب منه، فهو معمول لفعل أو ما أشبهه أو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه.

---

(1) شرح ابن عقيل: 2/ 221.

واختص الوصف بكونه عاملاً، لأنه يجري مجرى فعله، ومعمولاً، لأنه صالح للنقل إلى الاسمية، بقبول علاماتها والدلالة على الثبوت، كما ينقل إلى العلمية، وبذلك يأخذ الوصف مكانة كبيرة في أبواب النحو، لجمعه بين معاني الفعلية والاسمية، وتردده بينهما بحسب السوابق واللواحق والسياق والقرائن ويتضمن الزمن النحوي، ويبالغ فيه بتكرار الحدث، كما يبالغ باستعمال المصدر نعتاً، ولكن بجعل الذات عين الحدث، فتكون قيداً له وليس الحدث قيداً للذات، كما في الأوصاف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [يوسف 18]، وقوله: ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ [الأنعام 125]، وقوله: ﴿ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا ﴾ [الفرقان 18]، وقوله: ﴿ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة 83]، فقد وصف بالمصدر مبالغة، ويلزم الإفراد والتذكير، لدلالته على الحدث لا على صاحبه، والحدث يكون للواحد، والجمع بلفظ واحد، كما يأتي للفاعل والمفعول بلفظ واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ [البقرة 185]، أي هادياً، وقوله: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا ﴾ [النبأ 38]، أي مصطفين، وقوله: ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا ﴾ [الفرقان 41]، أي مهزوءاً به، وقوله: ﴿ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ [الزخرف 32]، أي مسخراً، وقوله: ﴿ وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ ﴾ [القصص 25]، أي المقصوص. قال سيبويه " وقد يجيء المصدر على المفعول وذلك قولك: لبن حلب، إنما يريدون محلوب، كقولهم الخلق إنما يريدون المخلوق، ويقولون للدرهم ضرب الأمير، إنما يريدون مضروب الأمير... وقالوا معشر كرم، فقالوا هذا كما يقولون هو رضى، وإنما يريدون المرضي، فجاء للفاعل كما جاء للمفعول، وربما وقع على الجميع "[1]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ [الروم 3]، فجاء (غلبهم) " للغالبين والمغلوبين جميعاً، كما تقول: الشهداء من بعد قتلهم سيرزقون، أي من بعد أن قتلوا "[2]، فمجيء المصدر بمعنى الفاعل أو المفعول للمبالغة في وصف الذات أولى من جعله على حذف مضاف، وإقامته مقامه، كما قيل " والنعت به على

(1) كتاب سيبويه: 4/ 43 – 44.

(2) تأويل مشكل القرآن: 328.

خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه، وهو مؤول إما على وضع (عدل) موضع عادل، أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجل ذي عدل، ثم حذف (ذي) وأقيم مقامه، وأما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً، أو ادعاء "[1]، وليس في المبالغة مجاز، لأنه لم يكن من باب إطلاق المعنى وإرادة محله، أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم، وإنما من باب تقييد الحدث بالذات بجعلها كأنها هو، كما جاء خبراً عن الذات في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود 46]، وقوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس 2]، والخبر هو المبتدأ في المعنى، لأنه تابع له، والتابع متمم ومكمل لمتبوعه بالإسناد أو بالنسبة، وهما قيدان لطرفيهما، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك 30]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف 85]، وقوله: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾ [طه 77]، وقوله: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾ [يوسف 80]، والمصدر يصلح للواحد وغيره، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ﴾ [هود 78]، أي أضيافي، وفي النعت المقطوع يصبح التابع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً أو معمولاً لفعل محذوف وجوباً وهذا يعني أن المتبوع إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً لفظاً أو محلاً، كما في المجرور بحرف، وحينئذ يكون التابع مرفوعاً أو في محل رفع إن كان جملة أو منصوباً أو في محل نصب، إن كان جملة، أو كان معطوفاً على المحل إذا كان المعطوف عليه شبه جملة لأنها تتعلق بمحذوف يقع معطوفاً عليه، أو يكون مجروراً تابعاً للفظ دون المحل إذا كان المتبوع مجروراً بحرف، أو يكون تابعاً للفظ والمحل إن كان المتبوع مضافاً إليه، لأن المضاف إليه في الإضافة المحضة مجرور لفظاً ومحلاً، لأن التابع قد يأخذ حكم المضاف أو المضاف إليه، والترجيح للمضاف، لأنه هو الذي يكتسب التعريف والتنكير والإعراب والبناء والتذكير والتأنيث من المضاف إليه، فالتبعية تكون له من باب أولى، نحو قوله تعالى ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾ [طه 80]، وقوله: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم 52]، فقد تبع المضاف دون المضاف إليه، بدليل تابع المنادي المبني إذا كان مضافاً إضافة محضة، فإنه يجب نصبه، نحو يا

(1) شرح ابن عقيل: 2/ 201.

زيدُ أبا عبد الله ويا زيدُ وأبا عبد الله، لأنه تعرّف بالإضافة، وفي غير الإضافة يجوز أن يتبع المحل أو اللفظ، نحو يا زيدُ الظريفُ والظريفَ، و" حكم عطف البيان والتوكيد حكم الصفة فتقول: يا رجل زيدٌ وزيداً بالرفع والنصب ويا تميم أجمعون وأجمعين.

وأما عطف النسق والبدل ففي حكم المنادى المستقل، فيجب ضمه إذا كان مفرداً، نحو يا رجل زيدُ ويا رجل وزيدُ، كما يجب الضم لو قلت: يا زيد، ويجب نصبه إن كان مضافا نحو يا زيد أبا عبد الله ويا زيدُ وأبا عبد الله، كما يجب نصبه لو قلت يا أبا عبد الله "[1]، وإنما جعل ذلك، لأن التابع كغيره من الكلم له معنيان، معنى إفرادي ذاتي، ومعنى تركيبي وظيفي يبين علاقته بغيره، كالتبعية أو الإسناد أو النسبة أو التخصيص وغيرها. ولما كان موضحاً ومكملاً ومخصصاً لغيره بالتبعية شاركه لفظاً ومحلاً، لأنه كالجزء منه، وليس طرفاً مستقلاً كالمسند إليه أو المسند أو مخصصاً للحدث كالمنصوبات، سواء أكان مفرداً أم جملة بنوعيها لتأويلها بالمفرد، فيكون لها المحل الإعرابي، أم شبه جملة من الظرف والجار والمجرور، لتعلقها بمحذوف وهو الحدث الذي تكمله تقييدا له، فيتم معناهما بهذا التعلق المقيد، بارتباطهما معنى ولفظا لذلك لا تؤول بمفرد كالجملة، إذ لا يتم معنى المفرد بدونها، وهما معمولان له، لأنهما في محل نصب، وقد يكون هو مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً فلا يتسلط عليهما عاملان، ولهذا يكون المحل الإعرابي للمتعلق به، وليس لهما في التبعية وغيرها، وحكم شبه الجملة مع المعارف والنكرات هو حكم الجملة إلا أن الجملة لها المحل الإعرابي في حين أن شبه الجملة يكون المحل الإعرابي لمتعلقها المحذوف، عندما تكون النكرة أو المعرفة غير عاملة فيها، فإذا قيدت نكرة قبلها تعلقت بصفة لها مقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا ﴾ [الأنبياء 84]، ونحو هذا عدو أمامك أو في دارك، وإذا قيدت نكرة مقترنة بـ(أل) الجنسية، فالأولى أن تتعلق بصفة، أما إذا

(1) شرح ابن عقيل: 2/ 267.

كانت النكرة بعدها فإنها تتعلق بحال محذوفة، لوجود المسوغ، لأن الصفة كالفعل لا تتقدم على موصوفها، نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة 185]، وقوله: ﴿وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ [الفرقان 13]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر 28]، وقوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود 81]، وقوله: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال 65]، وإن فصل بينها بـ(إلاّ) فالراجح أن تتعلق بصفة، لأنها اثبت من الحال، والحصر يفيد إيجاب الصفة لموصوفها، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم 4]، وقوله: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية 6]، وقوله: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٣٧﴾ وَفِى مُوسَىٰٓ﴾ [الذاريات 37 – 38]، وقوله: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص 30]، بإعادة الجار لنيابة (من الشجرة) فيه عن قوله (من شاطئ)، وقوله: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [التغابن 11]، وقوله: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر 8]، كما تقع شبه الجملة تبعاً في عطف أو بدل أو توكيد، نحو قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب 21]، ومنه قولك: للقلب وللنفس حاجات، ولك الحق باللسان وباليد، ونسافر غداً صباحاً طلوع الشمس، والعلم في الصدور في الصدور، واثبتوا أمام العدو أمام العدو.

والتعلّق يكون للمتبوع دون التابع، لارتباط الحدث بالمتبوع، وهو لا يتعدد، فجاء التابع تكرارا للمتبوع توكيداً، وهو لا محل له من الإعراب، لأنه بمنزلة الحرف الزائد فانتقلت شبه الجملة من التعدية والتقييد، والتعلق بمحذوف يكون له محل من الإعراب إلى التبعية الخارجة عن المحل الاسنادي كالجمل التي لا محل لها من الإعراب، فلا تتعلق، كما شبهت (على) بالاسم، فأجريت مجراه وادخل عليها حرف الجر، والأصل أن تكون حرفاً فكثر استعمالها بمعنى (فوق)، فشبهت في بعض الأصول بالاسم وشبهت بالفعل فقلبت ألفها ياءً مع المضمر " تشبيهاً بألف رمي إذا اتصل بالمضمر، نحو رميت، وإنما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب، نحو رماك، لأن الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير

المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب " [1]، وتنوب عن الفاعل مع مجرورها، ولا تتعلق، نحو: هذا رجل يُغضب عليه، كما تقول: هذا رجل يُنصت إليه، لان المرفوع هو فاعل لشبه الجملة، لنيابتها عن الفعل الناصب لها والمحذوف قبلها، والجملة ظرفية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة 7]، فعليهم الأولى في محل نصب والثانية في محل رفع، لنيابتها عن الفاعل، بدليل مجيء المرفوع فاعلا للفعل المقدر، إذا اعتمدت شبه الجملة، نحو قول زهير بن أبي سلمى[2]:

أمِن أمّ أوفى دمنة لم تكلم　　　بحومانة الدراج فالمتثلم

لأن شبه الجملة إذا اعتمدت أصبحت نائبة عن الفعل اللازم: استقر، أو كان، أو حصل، فكان لها فاعل صريح أو مضمر فيها.

(1) شرح الكافية: 2/ 124.

(2) شرح المعلقات السبع للزوزني: 133.

التثنية والجمع

إنّ الألفاظ العربية موحية بدلالات كثيرة في إفرادها وتثنيتها وجمعها زائدة على معانيها المعجمية تبينها النسبة والسياق والمقام ومن الصلة بين جانب اللفظ وجانب المعنى تظهر علاقة الألفاظ بمدلولاتها أو علاقة مباني الألفاظ بمعانيها.

إنّ البحث في دلالة الألفاظ وعللها وأسبابها ذو قيمة خاصة يستمدها من صلته بكثير من التفسيرات والأحكام الشرعية وما فيها من دلالات.

إنّ كثيراً من النصوص الأدبية تزداد في أعيننا جمالاً إذا نفذنا إلى ما وراء المعاني اللغوية أو المعجمية وما فيها من دلالات شحنت بها تلك الألفاظ من مبناها وعلاقة بعضها ببعض ومطابقتها لمقتضى الحال ومناسبتها للمقام وما فيها من إيحاءات وظلال قد تكون أجمل أثراً من المعنى اللغوي المعجمي للفظ، كما أن تعقب معاني اللفظ الواحد من خلال السياقات التي تضم ألفاظاً بعينها مع تغير يسير قد لا يدرك للوهلة الأولى، ولكن المتأمل يستطيع أن يرصد المعاني والدلالات التي يحتويها نظم دون آخر ويفرضه مقام ولا يستوجبه مقام آخر.

وهذا البحث محاولة متواضعة في هذا الميدان لمحاولة الكشف عن دلالات الجمع في العربية مستدلاً بأدلة من آيات الذكر الحكيم واسلوبه المعجز. تضمن البحث ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الجمع لغة واصطلاحا واختصاص الجمع بالأسماء دون الأفعال والحروف وعلة ذلك، كما تناول الفرق بين الجمع والتثنية، والغرض من الجمع، وسبب خروج العرب عن الأصل في دلالة المفرد على المفرد والمثنى على المثنى والمجموع على المجموع.

وتناول المبحث الثاني دلالة الكلمة في حال إفرادها وجمعها وعلة ذلك، كما بين الفرق بين المفرد والمجموع في حالة اقترانهما بلام الجنس، ودلالة المفرد المضاف إلى جمع محلى بـ(ال)، والفرق بين اسم الجنس ومفرده، وتمييز العدد مفرداً ومجموعاً.

أما المبحث الثالث فقد تناول جمع التكسير لغة واصطلاحا وإعرابه ووقوع الجموع بعضها مكان بعض، والأسماء المفردة لفظاً وهي مجموعة في المعنى، واختصاص بعض الأسماء بمعنى دون غيره، وتمييز العدد مجموعاً جمع تكسير وتصحيح، وعلاقة جمع التكسير بجمع التصحيح من حيث اشتراكهما في القلة والكثرة وافتراقهما من حيث الاسمية والفعلية.

وقد عوّلت في هذا البحث كثيراً على آيات الذكر الحكيم باستنباط الأدلة واستعنت بتفاسير أهل اللغة والنحو.

المبحث الأول
الجمع لغةً واصطلاحاً

الجمع ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض، يقال جمعته فاجتمع، ويدخل في ذلك التثنية[1]، فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ۝١٠ يُبَصَّرُونَهُمْ ۚ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ﴾ [المعارج 10 – 11]، فقد عاد الضميران في (يبصرونهم) على الحميمين، لأنهما في معنى الجمع، والغرض من الجمع الإيجاز والاختصار، كما كان في التثنية، إذ كان التعبير بواحد أخف من الإتيان بأسماء متعددة، وربما تعذر إحصاء جميع آحاد ذلك الجمع وعطف أحدهما على الآخر[2].

إن الجمع للأسماء دون الأفعال، والحروف، وهو على ضربين: جمع تصحيح وجمع تكسير، فجمع التصحيح ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه. وهو على ضربين: جمع تذكير وجمع تأنيث[3]، وإنما كان الجمع للأسماء دون الأفعال والحروف، لأن الفعل يدل على القليل والكثير، فهو ليس بحاجة إلى علامة بصيغته تلحقه ليدل على الجمع، وإذا ما أردنا أن ننص على عدد الفعل ننظر إلى صيغة المصدر الدال على المرة فنفرده أو نثنيه أو نجمعه بعد أن نأتي بالفعل على صيغته المعتادة، فنقول مثلاً ضرب الطفل الكرة ضربة، أو ضربتين، أو ضربات، ولما كان المصدر المؤكد لفعله مساوياً له في المعنى شاركه في الدلالة على القليل والكثير، فلم تلحقه التثنية ولا الجمع.

وهذا يفسر لنا سبب قولهم: هذان رجلان عدل، وهؤلاء رجال عدل. فيكون موحدا على كل حال، لان المصدر موحد لا يثنى ولا يجمع، لأنه جنس يدل بلفظه

---

(1) ينظر: المقتضب: 2/ 156، اللسان: 8/ 53 مادة (جمع)، تاج العروس: 5/ 304 (مادة جمع).

(2) ينظر: شرح المفصل: 5/ 2.

(3) ينظر: اللمع في العربية: 71.

على القليل والكثير يدل على ذلك أنه ليس موضوعا على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ، وهو الحدث الساذج المطلق الدال على معنى غير متشخص فاستغني عن تثنيته وجمعه إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات لغلبة الوصف به، فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه، نحو قوله:

شهودي على ليلى عدول مقانع[1]

وأما الحرف فإن معناه في غيره فلا يصح تثنيته ولا جمعه.

الجمع والتصحيح

وإنما كان كذلك، لأن هذا الجمع على حد التثنية وبناء الواحد فيه لم يتغير عما كان عليه، وتزاد الواو والنون أو الياء والنون في التذكير وفي التأنيث تزاد الألف والتاء وإنما حذفت التاء من مفرده، لأنها علم التأنيث، والألف والتاء علم التأنيث ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث. وحركت نون الجمع بالفتح لالتقاء الساكنين، وذلك لأنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات والضمات مع الياء والواو ففتحت.

ويستوي الجر والنصب في المؤنث نظير ذلك في المذكر[2]. والواو في المذكر علامة الرفع والنون بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ويكون فيه الجر، والنصب مكان الواو ويستوي الجر والنصب في هذا الجمع، كما استويا في التثنية؛ لأن هذا الجمع على حد التثنية، وهو الجمع الصحيح[3].

وحرف الإعراب في جمع التذكير الواو، وهي علامة الجمع، وعلامة الرفع، وفتحت النون لسكونها وسكون الواو قبلها.

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 4–5، المقتضب: 1/ 5–7.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 4–5، المقتضب: 1/ 5–7.

(3) ينظر: تقريب المقرب: 101.

والياء مكسور ما قبلها في النصب والجر جعلت مكان الواو وهي حرف الإعراب، وعلامة الجمع وعلامة الجر، والنصب والنون مفتوحة، كما لها في الرفع وتسقط نون هذا الجمع للإضافة[1]، لأنها صلة وتلازم وتركيب ونسبة بين اسمين، تجعلهما كالكلمة الواحدة، والتنوين والنون يدلان على تمام الاسم وكماله وانفصاله عن غيره لاستقلال مفهومه وبذلك فإنهما يتعارضان.

وكان من حق هذه العلامات أن تكون حركات ولكنها متعذرة في الجمع الذي على حد التثنية، إذ لا يمكن الفصل بين المثنى والجمع الذي على حده، فعدلوا عنها إلى أشباهها من الحروف، لأنها سواكن ففصلوا بالحركات التي قبل هذه الحروف، وشرط ما يجمع بالواو والنون العلمية وقبول تاء التأنيث فالعلمية مختصة بالأسماء وقبول تاء التأنيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، أما العلمية فلغلبة هذا الجمع على الذكور العقلاء، وأما قبول التاء فلمشابهته الفعل الذي يجري عليه بدليل عمل الصفات عمل أفعالها، وثبوت النون في الأمثلة الخمسة وإنما اعتمد في الصفات قبول التاء، لأن الغالب في الصفات أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء الساكنة نحو الرجل قام والمرأة قامت. وكذا في المضارع التاء المتحركة، وإن كانت في الأول نحو تقوم، والغالب في الأسماء الجوامد أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كجمل وناقة أو يستوي مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس ... فكل صفة لا تلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء، فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان فعلى[2].

أما جمع التأنيث فيغلب في الصفات المنتهية بتاء التأنيث بزيادة ألف وتاء إلا ما كان على افعل الذي مؤنثه فعلاء وفعلان الذي مؤنثه فعلى " وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير فعلاء افعل، وفعلى فعلان، ووافقن

(1) ينظر: اللمع في العربية: 71–72، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 19.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي: 2/ 182.

الأسماء، كما وافق غيرهن من الصفات الأسماء "[1]، وإنما يجمع هذا الجمع المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث والذي فيه تاء التأنيث التي تقلب في الوقف هاءً سواء كان هذا الاسم الذي فيه التاء، لمذكر، أم لمؤنث أم صفة لمؤنث أم صفة لمذكر.

ويجمع هذا الجمع ما كان مؤنثا بغير هاء التأنيث لعلة التأنيث " فلا يجمع إذن هذا الجمع قياساً من الأسماء المؤنثة الاعلم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء أو مقدرة كهند أو ذو تاء التأنيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة أو لا كفرقة، ومنه قولك الإكرامات والتخريجات والانطلاقات ونحوها، لان الواحد إكرامة وتخريجة بتاء الوحدة لا إكرام وتخريج"[2].

وهذا القول ليس على إطلاقه صحيحاً، فقد يجمعون ما لم تلحقه هاء التأنيث بل العلة الجامعة هي التأنيث. قال سيبويه: " وقد يجمعون المؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث بالتاء، كما يجمعون ما فيه الهاء، لأنه مؤنث مثله، وذلك قولهم: عرسات وأرضات، عير وعيرات، حركوا الياء وجمعوا فيها على لغة هذيل، لأنهم يقولون: بيضات وجوزات "[3].

وعدّ أبو حيان قولهم (عرسات) شاذاً في الجمع الصحيح، للمؤنث، لأنه نقص شرطاً من الشروط الواجبة، حيث قال: " والمؤنث بألف وتاء، وذلك في مؤنث بعلامة إلا فعلى فعلان وفعلاء افعل وعلم مؤنث، ومصغر لا يعقل، وممنوع تكسير من مذكر ومؤنث، وشذ يوانات وعرسات "[4]، ويكون هذا الجمع بزيادة ألف وتاء في آخره، وتكون التاء مضمومة في الرفع ومكسورة في الجر والنصب، وإنما جلب له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر، وإنما خص الزيادة بالألف والتاء، لأن فيه

(1) كتاب سيبويه: 3/ 647.

(2) شرح الكافية: 2/ 187.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 600.

(4) تقريب المقرب: 101.

الجمعية والتأنيث " فالألف والتاء علامة الجمع والتأنيث والتاء حرف الإعراب وضمتها علامة الرفع، وكسرتها: علامة الجر والنصب "[1]، وعومل بعلامة فرعية وهي الكسرة، لاشتراكه في العقل والسلامة مع جمع المذكر، فكانت الكسرة، وهي بعض الياء، إذ هي العلامة الفرعية فيه نصباً وجراً، ولأن الجر أخو النصب، لأنهما ليسا عمدة وأنهما معمولان للفعل وما أشبهه بدليل النصب على نزع الخافض والتبعية في العطف بالنصب على المجرور فتماثلا بالعلامة في المثنى والجمع الذي على حده، تحذف التاء عند جمع الصفات المؤنثة بعلامة التأنيث وتبدل بألف وتاء حتى لا ينقص التأنيث الأول لو أردت التأنيث عند الجمع، " وذلك أن التاء في قائمة قد أفادت تأنيثه وحصلت له حكمه، فلو ذهبت تلحقها علامة أخرى فتقول: قائمتات لنقضت ما اثبت من التأنيث الأول بما تجشمته من إلحاق علم التأنيث الثاني له، لأن في ذلك إيذاناً بأن الأول لم يكن مؤنثاً وكنت أعطيت اليد بصحة تأنيثه لحصول ما حصل فيه من علمه، وهذا هو النقص والبداء البتة "[2].

وتسمية هذا الجمع بجمع المؤنث السالم ليست جارية على كل آحاده، لأنه يضم المؤنث بالمعنى وبالتاء أو بالتاء والمعنى جميعاً أو بالألف المقصورة أو الممدودة أو يكون مسماه مذكراً، كما يدخل فيه ما سلم بناؤه عند الجمع أو ما لم يسلم كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات، فإن الأول محرك وسطه، والثاني قلبت ألفه ياءً، والثالث قلبت همزته واواً، ولذلك عدل ابن هشام عن تسميته بجمع المؤنث السالم، وقال: الجمع بالألف والتاء ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير[3].

وابن هشام لم يكن أول من أشار إلى تغيير المصطلح وإنما سبقه إلى ذلك الرضي الاسترابادي، ولكنه أطلق عليه (الجمع لذي لم يغير مفرده إلا بإلحاق آخره

(1) اللمع في العربية: 73 – 74.

(2) الخصائص: 3/ 235.

(3) ينظر: قطر الندى وبل الصدى: 51 ، شرح شذور الذهب: 39.

علامة الجمع)، حيث قال في معرض رده على ابن الحاجب: " الجمع بالألف والتاء التغيير فيه أظهر، لان علامات التأنيث الثلاث تتغير فيه ولا يبقى على حاله إلا ما التاء فيه مقدرة فالأولى في حد جمع السلامة أن يقال هو الجمع الذي لم يغير مفرده إلا بإلحاق آخره علامة الجمع "[1]، كما أن الخليل وتلميذه سيبويه ذكرا الجمع بالتاء أو إلحاق تاء الجمع[2]، والأولى أن يقال في ذلك: الجمع على حد التثنية للتذكير بالواو والنون أو بالياء والنون وللتأنيث بألف وتاء، لأن علامات الإعراب فيه زائدات على بناء الواحد، كما لحقت الألف والنون والياء والنون بناء الواحد في التثنية، أو أن يقال: الجمع الذي على هجاءين[3].

قال سيبويه: " وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون. وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب، حال الأولى في التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمون ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين، ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء في التذكير فأجروها مجراها[4].

وجعلت كسرة التاء علامة للنصب والجر، لأنهم لما جعلوا الياء علامة للنصب والجر في جمع التذكير جعلوا الكسرة علامة للنصب والجر في جمع التأنيث، ولم يجعلوا له علامتين لئلا يكون المؤنث أشد حكما من المذكر وخصت الكسرة دون الفتحة، لأن الكسرة أخت الياء[5]، " والعلة في كون الياء علامة النصب في

(1) شرح الكافية للرضي: 2/ 190–191.
(2) ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 578 ، 490 – 491، 1/ 18.
(3) ينظر: أوضح المسالك: 277.
(4) كتاب سيبويه: 1/ 18.
(5) ينظر: كشف المشكل: 1/ 282.

التثنية والجمع، وهي من علامات الخفض، إن التثنية لما أخذت الألف وهي من علامة الرفع بقي النصب في الضمة علامة فلما أتت التثنية منصوبة كانت علامة النصب وهي الألف، فلو جعلت الألف علامة للنصب في التثنية لأشبه النصب الرفع، فأعطيت التثنية في النصب الياء علامة، إذ النصب أخو الخفض في قولك: نظرت زيداً، ونظرت إلى زيد، فصار النصب في التثنية والجمع تابعا للخفض، والياء فيهما في حال النصب والخفض وكسرت نون الاثنين والياء فيهما في حال النصب والخفض وفتحت نون الجمع للفرق بينهما وبين نون الاثنين[1]، وإنما جاءت الياء فيهما علامة للجر والنصب لاشتراكهما في معنى الضم، لأنهما يضمان أكثر من واحد، ولأن الخبر في الظاهر هو في حقيقته منصوب، لأن الجر لا يأتي بدون فعل، يدل على ذلك التبعية على المحل، وأعرب جمع التأنيث بالحركات على القياس، وهو في ذلك يخالف جمع التذكير والمثنى اللذين يعربان بالحروف، والنصب فيه محمول على الجر، وإنما حمل النصب على الجر بوجهين (أحدهما) أن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم، فكما حمل منصوب جمع المذكر على مجروره، كذلك حمل منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره ليكون الفرع على منهاج الأصل ولا يخالفه، (والوجه الثاني) أن جمع المؤنث السالم يوافق جمع المذكر السالم في أشياء ويخالفه في أشياء فأما الموافقة ففي سلامة الواحد وزيادة الزيادتين لسلامة الجمع وكون الزائد الأول حرف مد، وأما المخالفة فمن جهة أن الزائد الثاني، وهو التاء حرف الإعراب يجري عليها حركات الإعراب وليس كذلك الجمع المذكر، فإن النون لا يدخلها إعراب ومنها أن الزيادة الأولى التي هي الألف لا تتغير، كما تتغير الزيادة الأولى في جمع المذكر، نحو الزيدون والزيدين، فتكون في الرفع واوا وفي الجر والنصب ياءً تثبت الزيادة الثانية، وهي التاء في الجمع المؤنث السالم ولا تحذف في الإضافة نحو مسلماتك وتحذف النون من جمع المذكر في الإضافة فبالمعنى الذي استويا فيه حمل احدهما على الآخر، لأن الشيء يقاس على الشيء إذا كانا مشتبهين في معنى ما، وإن كانا مختلفين في أشياء أخر فبالمشابهة حمل جمع

(1) شرح جمل الزجاجي لابن هشام: 106.

المؤنث على جمع المذكر، بان جعل للرفع علامة مفردة وللجر والنصب علامة واحدة اشتركا فيها[1].

ولا يجوز فتح التاء في الجماعة في حال النصب " إلا شيئاً قاسه أبو عثمان فقال أقول: لا مسلماتَ لك بفتح التاء، قال: لأن الفتحة الآن ليست لـ(مسلمات) وحدها، وإنما هي لها ولـ(لا) قبلها، وإنما يمتنع من فتح هذه التاء ما دامت الحركة في آخرها لها وحدها. فإذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذي كان عليها، وتقول على هذا: لا سماتَ بإبلك بفتح التاء على ما مضى وغيره يقول لا سماتِ بها– بكسر التاء– على كل حال "[2].

الجمع والتثنية

قد تبين مما سبق أن معنى الجمع والتثنية الضم والجمع بين المفردات فهما في ذلك شريكان، ويجري ذلك على جمع التصحيح لا التكسير، لأن جمع الصحة ما سلم فيه واحده من التغيير، وتأتي بلفظه غالباً من غير تغيير، ثم تزيد عليه زيادة تدل على الجمع، كما فعل في التثنية، لذلك قيل له الجمع على حد التثنية لسلامة صدره، كما كان المثنى كذلك، وإنما جعل المثنى أصلاً في السلامة، لأن المثنى لا يكون إلا سالماً، والجمع قد يكون منه السالم وغير السالم.

ويشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كانت بوضع واحد أم أكثر والأصل في المثنى والجمع العطف بالواو، كما أن الغرض منهما الإيجاز والاختصار، إذ كان التعبير باسم واحد اخف من الإتيان بأسماء متعددة، وهناك أوجه أخرى تتشابه فيها صيغتا الجمع والمثنى، وذلك أن كلاً منهما يعرب بأحرف العلة فالمثنى يعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، والجمع السالم يعرب بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً.

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 5/ 7–8.

(2) الخصائص: 3/ 305.

وتشترك الصيغتان بمجيء حرف النون بعد علامة الإعراب، كما أن كلا منهما تحذف منه عند الإضافة، وذلك لان هذه النون كأنها دخلت عوضاً عن التنوين الذي يلحق المفرد، وعلة ذلك أن التنوين والنون يدلان على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال، فلا يصح أن يجتمعا على المضاف، فحذف التنوين والنون من المضاف ليتصل المضاف بالمضاف إليه اتصالاً قوياً فالتثنية والجمع في الحقيقة جمع، وإنما يفترقان من أوجه:

1. صيغة المثنى غير صيغة جمع الصحة من حيث الدلالة على المقدار والكمية.
2. إنّ التثنية يستوي فيها العاقل وغير العاقل نحو: رجلان وقلمان، والأصل في جمع المذكر أن يكون للعاقل.
3. إنّ المذكر والمؤنث في التثنية سواء ويجريان على شرع واحد، فلا تختلف صيغتهما، أما في الجمع فهما مختلفان.
4. العرب تعيد إلى الأسماء المنقوصة اللام المحذوفة في المفرد عند التثنية، أما في الجمع فلا تعيد إليه لامه المحذوفة، بل تجمعه على نقصه.
5. الحرف السابق لعلامة الإعراب في المثنى يكون مفتوحا سواء كانت علامة الإعراب الألف أم الياء، أما في الجمع فيكون مضموماً في الغالب مع الواو، لأن من الجموع ما يكون ما قبل الواو فيه مفتوحاً وهو المقصور، نحو: المصطفون ومكسوراً مع الياء.
6. المثنى أصل في السلامة، لأنه لا يكون إلا سالماً والجمع قد يكون منه سالم وغير سالم، ألا ترى انه ليس كل الأسماء يجمع جمع السلامة، وإنما المجموع منها جمع السلامة أسماء مخصوصة وليست التثنية كذلك إذ لا تكون إلا سالمة مصححاً فيها لفظ الواحد.
7. علامة تأنيث الاسم تثبت في المثنى ولا تحذف، كما حذفت في الجمع نحو: مسلمات وصالحات بل تقول مسلمتان وصالحتان.

8. إنّ التثنية أكثر من الجمع، ألا ترى أن كل ما يجوز جمعه يجوز تثنيته، وليس كل ما يجوز تثنيته يجوز أن يجمع جمع السلامة.

9. نون المثنى مكسورة، ونون الجمع مفتوحة للتفريق بينهما ولموافقة فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع.

10. الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة والتثنية تدل على القلة وهما معنيان متدافعان لذلك امتنعت العرب عن تثنية الجمع إلا في ألفاظ معينة دلت على الجمع وقد جرت عليها التثنية، لأنها قد صارت في حكم المفرد، فقد قالوا: (ابلان وغنمان، وجملان) في تثنية (ابل، وغنم، وجمال)، كأنهم ذهبوا إلى القطيع الواحد وضموه إليه فثنوه[1].

قال الخليل " وقد قالت العرب في الشيئين اللذين كل واحد منهما اسم على حده وليس واحد منهما بعض الشيء كما قالوا في ذا، لان التثنية جمع "[2]، وقال سيبويه: " وزعم يونس انهم يقولون: ضع رحالهما وغلمانهما، وإنما هما اثنان، وانهم يقولون: ضربت رأسيهما وزعم انه سمع ذلك من رؤية لهذا أجروه على القياس وقالوا: ابلان: لأنه اسم لم يكسر عليه، وإنما يريدون قطيعين وذلك يعنون. وقالوا: لقاحان سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا "[3]، فالتثنية تدل على افتراقها قطعتين، ولو قال لقاح أو جمال لفهم منه الكثرة إلا انه لا يدل على أنها مفترقة قطعتين، وهو في ابلان أسهل، لأنه جنس فهو مفرد وليس بتكسير[4].

الأصل في كلام العرب أن يدل بلفظ المفرد على المفرد والمثنى على المثنى والمجموع على المجموع، ولكن العرب قد تخرج عن هذا الأصل فتضع المفرد موضع المثنى وموضع الجمع، وتضع المثنى موضع الجمع وموضع المفرد، وتضع الجمع موضع

(1) ينظر: شرح المفصل: 4/ 153.

(2) كتاب سيبويه: 3/ 622.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 622 – 623 ، ليس في كلام العرب: 340.

(4) ينظر: شرح المفصل: 4/ 154 – 155.

المفرد وموضع المثنى، فأما وضع الاثنين موضع الجمع فقولهم: حنانيك ودواليك وبابه، لأنه لا يراد به ما شفع الواحد، وإنما يراد به حنان بعد حنان[1]، وكذلك ما جاء منه في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت 11]، قال الفراء: " ولم يقل: طائعتين ولا طائعات، ذهب به إلى السماوات ومن فيهن، وقد يجوز: أن تقولا، وإن كانتا اثنتين: أتينا طائعين، فيكونان كالرجال لما تكلمتا "[2]، وإنما غلب العقلاء الذكور من الخلق، للدلالة على أنهم ومن يتبعهم طوع أمره وفي قبضته.

وقال الزمخشري: " فان قلت: هلا قيل طائعتين على اللفظ أو طائعات على المعنى، لأنها سموات وأرضون، قلت: لما جعلن مخاطبات ومجيبات ووصفن بالطوع والكره قيل طائعين، في موضع طائعات "[3]، وقال تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ [الحجرات 9]، قال الفراء: " ولم يقل: اقتتلتا، وهي قراءة عبد الله: فخذوا بينهم مكان فأصلحوا بينهم، وفي قراءته: حتى يفيئوا إلى أمر الله فان فاءوا فخذوا بينهم "[4].

وقال الزمخشري: " فإن قلت: ما وجه قوله اقتتلوا والقياس اقتتلا، كما قرأ ابن أبي عبلة أو اقتتلا، كما قرأ عبيد بن عمير على تأويل الرهطين أو النفرين؟ قلت: هو مما حمل على المعنى دون اللفظ، لأن الطائفتين في معنى القوم والناس "[5]، ولعل التعبير عن المثنى بالجمع، لأن التثنية في الحقيقة جمع، كما تقدم، ولان الطائفة في معنى القوم والناس، فهي في معنى الجمع، لذلك قال (اقتتلوا) ولم يقل اقتتلا، ويؤيده قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات 10]، وإنما ذكره بلفظ التثنية، لأن أقل من يقع بينهم البغي اثنان، وقيل أراد (بالأخوين) الأوس والخزرج.

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: 2/ 444.
(2) معاني القرآن: 3/ 13.
(3) الكشاف: 3/ 446.
(4) معاني القرآن: 3/ 71.
(5) الكشاف: 3/ 563.

وقال تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ [المائدة 38]، قال الفراء: " وإنما قال (أيديهما)، لأن كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى اثنين فصاعداً جمع، فقيل هشمت رؤوسهما، وملأت ظهورهما وبطونهما ضربا ومثله: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم 4]، وإنما اختير الجمع على التثنية، لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين، والرجلين والعينين، فلما جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التثنية... وقد يجوز أن تقول في الكلام: السارق والسارقة فاقطعوا يمينهما، لان المعنى: اليمين من كل واحد منهما... ويجوز في الكلام أن تقول: ائتني برأس شاتين، ورأس شاة فإذا قلت: برأس شاة، فإنما أردت رأس هذا الجنس "[1]، فقد اكتفى بتثنية المضاف إليه عن تثنية المضاف، وأريد باليدين اليمينان بدليل قراءة[2] عبد الله: (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم)، وإنما اكتفى بتثنية المضاف إليه دون المضاف كراهية اجتماع التثنيتين في اسم واحد، لأن المضاف إليه من تمام المضاف، ولأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص[3]، فقد عبروا بالجمع والمراد التثنية من حيث إن التثنية جمع في الحقيقة، ولأنه مما لا يلبس ولا يشكل، إذ قد علم أن الواحد لا يكون له إلا رأس واحد وقلب واحد فأرادوا الفصل بين النوعين فشبهوا هذا النوع بقولهم نحن فعلنا، وان كانا اثنين في التعبير عنهما بلفظ الجمع، وكان الفراء يقول إنما خص هذا النوع بالجمع نظراً إلى المعنى، لأن كل ما في الجسد منه شيء واحد، فانه يقوم مقام شيئين، فإذا ضم إلى ذلك مثله فقد صار في الحكم أربعة والأربعة جمع وهذا من أصول الكوفيين ويؤيد ذلك أن ما في الجسد منه واحد ففيه الدية كاملة كاللسان والرأس وأما ما فيه شيئان فان فيه نصف الدية، والوجه الثاني التثنية على الأصل وظاهر اللفظ نحو قولك ما أحسن رأسيهما وأسلم قلبيهما[4] اختلف النحاة في السبب الذي لأجله كان وضع الجمع موضع التثنية مقيسا في كل شيئين من شيئين.

---

(1) معاني القرآن: 1/ 306–308.

(2) ينظر الكشاف: 1/ 612.

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 229 ، المسألة (61).

(4) شرح المفصل: 4/ 155.

فأهل البصرة يجعلون العلة في ذلك كراهية استثقال الجمع بين شيئين مع عدم اللبس كما أن الأكثر في كلام العرب كراهية الجمع بين تثنيتين في كلمة واحدة فصرفوا الأول إلى لفظ الجمع[1]، لأن التثنية جمع في المعنى، لان معنى الجمع هو ضم شيء إلى شيء وقد يقع على القليل والكثير[2]، وهذا يعني أن الجمع الذي على حد التثنية، وهو جمع التصحيح يدل على القليل والكثير وكذلك المثنى قد يدل على الكثير والتكرير. قال تعالى: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ﴾ [البقرة 229]، قال الزمخشري: " ولم يرد بالمرتين التثنية، ولكن التكرير كقوله: ﴿ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ ﴾ [الملك 4]، أي كرة بعد كرة لا كرتين اثنتين، ونحو ذلك من التثاني التي يراد بها التكرير قولهم: لبيك وسعديك وحنانيك وهذاذيك ودواليك "[3]، وفي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ ﴾ [الملك 4]، قال: " فإن قلت كيف ينقلب البصر خاسئاً حسيراً برجعه كرتين اثنتين ؟ قلت ؟ معنى التثنية التكرير بكثرة كقولك: لبيك وسعديك، تريد إجابات كثيرة بعضها في اثر بعض "[4]، فمعنى التثنية في (كرتين) التكثير لا مرتين خاصة كقولهم لبيك فان معناه إجابات كثيرة، فإنه وإن كان لفظه لفظ التثنية، جمع لأن المعنى (كرات)، والبصر لا يحسر إلا بالتكرار مع الإطالة حتى الإعياء، لأن معنى بصر حسير كليل: يريد ينقلب صاغراً وهو كليل، كما تحسر الإبل إذا قومت عن هزال أو كلال وأما البصر، فانه يحسر عند أقصى بلوغ النظر، وحسر الغصن قشّره، وقد جاء في حديث جابر فأخذت حجراً فكسرته وحسرته يريد غصنا من أغصان الشجرة أي قشرته بالحجر وحسر البعير يحسره حسراً وحسوراً ساقه حتى أعياه وكذلك حسره السير[5].

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور: 2/ 446.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام: 377.

(3) الكشاف: 1/ 366.

(4) نفسه: 4/ 135.

(5) ينظر معاني القرآن: 3/ 170، تاج العروس: 3/ 140 مادة (حسر).

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ﴾ [البقرة 229][1]، فقد خاطب الجمع بلفظ التثنية، كما خاطب التثنية بلفظ الجمع، كقوله تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم 4]، وليس لهما إلا قلبان يعني عائشة وحفصة[2].

إنّ لغة " العرب متنوعة في إفراد المضاف وتثنيته وجمعه، بحسب أحوال المضاف إليه إن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا فان أضافوا الواحد المتصل إلى مفرد أفردوه وإن أضافوه إلى اسم جمع أو مضمر جمعوه، وان أضافوا إلى اسم مثنى فالأفصح في لغتهم جمعه وتقول العرب: اضرب أعناقهما، وهذا أفصح في استعمالهم"[3]. وقال تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء 11]، أي اخوان، لأنها تحجب بها عن الثلث[4]، وقد يراد بالاخوة الجمع مطلقا من غير تحديد للكمية. وقيل: " أي اخوان واخوات "[5]. وقال الزمخشري: " فان قلت: فكيف صح أن يتناول الاخوة الاخوين والجمع خلاف التثنية ؟ قلت: الاخوة تفيد معنى الجمعية المطلقة بغير الكمية، والتثنية كالتثليث والتربيع في إفادة الكمية وهذا موضع الدلالة على الجمع المطلق فدل بالاخوة عليه "[6]. وقال تعالى: ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة 6]، وليس للإنسان إلا مرفقان كما انه ليس له إلا كعبان، وقد جاء به على الأصل فقال: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾، فذكر (المرافق) بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية، لأن مقابلة الجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد، ولكل يد مرفق فصحت المقابلة[7]، وإنما صحت المقابلة، لأن التثنية تعني التكرار، وهو ما وافق

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 8.

(2) ينظر معاني القرآن: 3/ 166 ، الزهر: 2/ 193.

(3) التفسير القيم: 495.

(4) الزهر: 2/ 193.

(5) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 8.

(6) الكشاف: 1/ 508.

(7) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 4 – 5 ، المزهر: 2/ 193.

الأمر بالوضوء مع كل صلاة، كما تعني الجمع " لذلك قال بعض الأصوليين أن المثنى جمع "[1]، وقد يقع الجمع موقع المفرد فيخاطب الواحد بلفظ الجمع. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ﴿٥١﴾ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾ فَذَرۡهُمۡ فِي غَمۡرَتِهِمۡ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [المؤمنون 51 – 54]، قال الفراء: " أراد النبي فجمع كما يقال في الكلام للرجل الواحد: أيها القوم كفوا عنا أذاكم "[2]، وقال الزمخشري: " هذا النداء والخطاب ليسا على ظاهرهما وكيف والرسل إنما أرسلوا متفرقين في أزمنة مختلفة "[3]، وقال الزركشي: " فهذا خطاب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وحده، إذ لا نبي معه قبله ولا بعده "[4]، ومثله قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ ﴾ [آل عمران 173]، قال الفراء: " الناس واحد معروف كان رجلاً من أشجع يقال له نعيم بن مسعود "[5]، لقد توجه الخطاب إلى إمام الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم فغلّب المخاطب على الغائبين لحضوره، وفي الغياب يغلب الأشهر وهو المعروف ذكره بين قومه، لأنه منهم فكان لسان حالهم، لذلك قال الزمخشري: " فكيف قيل الناس ان كان نعيم هو المثبط وحده ؟ قلت قيل ذلك، لأنه من جنس الناس، كما يقال: فلان يركب الخيل ويلبس البرود، وما له إلا فرس واحد وبرد واحد "[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ ﴾ [النحل 126]، فقد " نزلت في حمزة لما مثّل المشركون به يوم أحد، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لأمثلن بسبعين شيخاً من قريش فأنزل الله عز وجل: ﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ ﴾، ثم أمره بالصبر فقال: ﴿ وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾[النحل 127]،

(1) شرح الكافية، للرضي: 2/ 176.
(2) معاني القرآن: 2/ 237.
(3) الكشاف: 3/ 34.
(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 2/ 234.
(5) معاني القرآن: 2/ 237.
(6) الكشاف: 1/ 480 – 180.

فكانت الآية الكريمة دليلاً على توجيه الخطاب تغليباً له صلى الله عليه وآله وسلم على غيره من المسلمين لأنه إمام الأمة "[1].

وقد يقع المفرد موقع الجمع فيخاطب الجمع بلفظ الواحد، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم 82]، لأنه يكون الضد جمعاً ويكون للجمع جمعاً، وقد يكون جماعة والقوم على ضد واحد إذا اجتمعوا عليه في الخصومة، أي يكونون عليهم أعواناً[2]، وقيل: يعني الأصنام التي عبدها الكفار تكون أعوانا على عابديها يوم القيامة وروي عن عكرمة يكونون عليهم أعداء، وقال الأخفش الضد يكون واحدا وجماعة مثل الرصد والارصاد والرصد يكون للجماعة[3]، وقيل[4] أي منافين لهم وقيل: " والضد العون يقال عن أضدادكم: أي أعوانكم وكأن العون سمي ضداً، لأنه يضاد عدوك وينافيه بإعانته لك عليه، فان قلت لمَ وحد ؟ قلت: وحد توحيد قوله عليه الصلاة والسلام: (وهم يد على من سواهم) لاتفاق كلمتهم وأنهم كشيء واحد لفرط تضامنهم وتوافقهم "[5]، وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله صلى الله عليه وآله (المؤمنون كنفس واحدة)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف 50]، وقوله: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ﴾ [المنافقون 4]، ولم يقل الأعداء، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم 4]، قال الفراء: " وأما قوله (وصالح المؤمنين) فإنه موحد في مذهب الجمع، كما تقول: لا يأتيني إلا سائس الحرب فمن كان ذا سياسة للحرب فقد أمر بالمجيء واحداً كان أو أكثر، ومنه قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة 38]، وكذلك قوله: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾

(1) البرهان في علوم القرآن: 2/ 235.

(2) ينظر: معاني القرآن: 2/ 172 ، تاج العروس: 2/ 405 ، مادة (ضد).

(3) ينظر: تاج العروس: 2/ 405 مادة (ضد).

(4) ينظر: معجم مفردات القرآن: 302 .

(5) الكشاف: 2/ 524.

[النساء 16]، هذا عام وليس بواحد ولا اثنين، وكذلك: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [العصر 2]، ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ [المعارج 19]، وهو في كثير من القرآن يؤدي معنى الواحد عن الجمع [1]، وقال الزمخشري: " فإن قلت: صالح المؤمنين واحد أم جمع ؟ قلت: هو واحد، أريد به الجمع كقولك: لا يفعل هذا الصالح من الناس، تريد الجنس كقولك لا يفعله من صلح منهم ومثله قولك: كنت في السامر والحاضر "[2]، والمراد بالصالح الجنس وكذلك عمّ بالإضافة[3]، وقال تعالى: ﴿ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ [الفرقان 74]، ولم يقل أئمة وهو واحد يجوز في الكلام أن تقول: أصحاب محمد أئمة الناس وإمام الناس، كما قال: ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء 16]، للاثنين ومعناه: اجعلنا أئمة يقتدى بنا، أي: اجعلنا نقتدي بمن قبلنا حتى يقتدى بنا من بعدنا[4]، وقيل: هو واحد يدل على الجمع، وقيل هو جمع وليس على حد عدل ورضا، لأنهم قد قالوا: إمامان بل هو جمع مكسر. وقال الجوهري: الإمام الذي يقتدى به جمع إمام بلفظ الواحد[5]، فان الإمام لفظ يقع على الواحد والجمع على الأكثر، لأنهم اختلفوا في مفرده فمنهم من قال جمع إمام[6]. وقيل واحده (ام)، لأنه قد سمع هذا في واحده، قال تعالى: ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة 2]، فهذا جمع (آمّ) وقياسه على حد قيام وقائم، فأما أئمة فجمع (إمام) الذي هو مقدّر على حدّ عِنان وأعنّة، وسِنان وأسنّة. أما من قال: انه جمع لإمام، لأن المعنى (أئمة) جمع (آمّ) أي تابع، وهو للمتقين إماماً، لأن (إمام) له معان القدوة والكتاب والتبع والطريق فيكون (إمام) على هذا واحداً وجمعه أئمة وإمام[7]، فقد ذهب به

---

(1) معاني القرآن: 3/ 167.

(2) الكشاف: 4/ 127.

(3) أنوار التنزيل: 28/ 274.

(4) معاني القرآن: 2/ 274.

(5) تاج العروس: 8/ 193 مادة (ام).

(6) ينظر معجم المفردات ألفاظ القرآن: 20.

(7) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 2/ 238 – 239.

إلى أنه واحد لدلالته على الجنس ولعدم اللبس[1]، أما لأنه مصدر في أصله، أو لان المراد واجعل كل واحد منا إماما أو لأنهم كنفس واحدة لاتحاد طريقهم واتفاق كلمتهم[2]. والراجح انه مصدر، لأنه لما كان واحداً يدل على القليل والكثير من جنسه جعلوه مفرداً ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي﴾ [الحجر 68]، ولم يقل (ضيوفي) لأنه مصدر وكثيراً ما يجيء ذلك في الخبر[3]، وقوله: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء 69]، أي رفقاء، وقوله: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم 4]، وقوله: ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗا﴾ [يوسف 80]، وجمعه أنجية من المناجاة وإنما وحده، لأنه مصدر أو بزنته، كما قيل هم صديق وجمعه أنجية كندى وأندية[4]، ومن استعماله للواحد قوله تعالى: ﴿وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾ [مريم 52]، لأن " النجي والمناجي يقال للواحد والجمع "[5]، وهذا مما كاد يخص المصدر وان لم يكن يخص فقد غلب[6]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرٗا﴾ [الملك 30]، والغور مصدر وصف به، فهو بمعنى غاير أي ذاهب في الأرض، والعرب تقول: " ماء غور وبئر غور وماءان غور، ولا يثنون ولا يجمعون، لا يقولون: ماءان غوران، ولا مياه أغوار، وهو بمنزلة: الزور، يقال: هؤلاء زور فلان وهؤلاء ضيف فلان، ومعناه هؤلاء أضيافه، وزواره، وذلك انه مصدر فأجرى على مثل قولهم: قوم عدل وقوم رضا ومقنع "[7]، وقيل: " هو وصف بالمصدر كعدل ورضا "[8]، ومن ذلك (الرصد) وهو مصدر وصف به الواحد والجمع في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابٗا رَّصَدٗا﴾ [الجن 9]،

(1) ينظر: الكشاف: 3/ 6 ، 102.

(2) ينظر: أنوار التنزيل: 19/ 485.

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 2/ 233.

(4) ينظر: أنوار التنزيل: 13/ 321.

(5) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 505.

(6) ينظر: المخصص: 17/ 29.

(7) معاني القرآن: 3/ 172 ، أدب الكاتب: 503 – 504.

(8) الكشاف: 4/ 140 ، أنوار التنزيل: 29/ 751.

ومعناه منتظر، وقوله: ﴿ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ﴾ [الجن 27]، فإن الله تعالى يسلك من بين يدي الرسول ومن خلفه ملائكة يكونون رصداً يحفظونه من الشياطين، ويؤيد ذلك جمع الضمير في (ابلغوا) و(في ربهم) حملا على المعنى، لأن (من ارتضى من رسول) يراد به جماعة. ومن ذلك (البور) وصف به وهو الهلاك، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانُواْ قَوۡمَۢا بُورٗا ﴾ [الفرقان 18]، وقوله: ﴿ وَكُنتُمۡ قَوۡمَۢا بُورٗا ﴾ [الفتح 12]، والبور " مصدر واحد وجمع، والبائر الذي لاشيء فيه، تقول: أصبحت منازلهم بوراً أي لا شيء فيها، فكذلك أعمال الكفار باطل، يقال: رجل بور وقوم بور "[1]، وذهب الراغب إلى انه جمع بائر مستدلاً بقول العرب: رجل حائر بائر وقوم حور بور[2]. وضعّف ذلك ابن سيده بقوله: " وقد قيل ان البور جمع واحده بائر والعرب تقول جائر بائر "[3].

ومن ذلك (الملك) يكون للواحد والجمع بلفظ واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ ﴾ [الحاقة 17]، والملك هنا اسم جنس، وقوله: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴾ [الفجر 22]، وكذلك (البشر) الإنسان يقع على الواحد وعلى الجمع قال الفراء: رأيت العرب لا تجمع وان كانوا يثنون، قال تعالى: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لِبَشَرَيۡنِ مِثۡلِنَا ﴾ [المؤمنون 47]، وإنما ثنّت العرب في الاثنين وتركوا الجمع غير مجموع، لأن الاثنين يؤديان عن أنفسهما عددهما وليس شيء من المجموع يؤدي اسمه عن نفسه، ألا ترى أنك إذا قلت عندك درهمان لم تحتج إلى أن تقول اثنان فإذا قلت عندي دراهم لم يعلم عددها حتى تقول ثلاثة أو أربعة[4]. قال تعالى في الجمع ﴿ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا ﴾ [التغابن 6]، و ﴿ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ﴾ [يس 15]، وقال: ﴿ إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ ﴾ [إبراهيم 11]، وقال: ﴿ بَلۡ أَنتُم بَشَرٞ مِّمَّنۡ خَلَقَ ﴾ [المائدة 18]، ومن

(1) معاني القرآن: 2/ 264.
(2) ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن: 62.
(3) ينظر المخصص: 17/ 31.
(4) ينظر: المخصص: 17/ 34.

استعماله للواحد قوله تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم 17]، وقوله: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مريم 26]، فقد استوى في لفظ البشر الواحد والجمع [1].

والفلك مثله، قال تعالى: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾ [الشعراء 119]، والفلك " يذكر ويؤنث ويذهب بها إلى الجمع، قال الله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ [يونس 22]، فجعلها جمعاً، وهو بمنزلة الطفل يكون واحداً وجمعاً والضيف والبشر مثله"[2]، وكذلك(الإنسان) و(أحد) يستوى فيهما الواحد والجمع[3]، ولكن الغالب في (أحد) أن يسبقه نفى لفظا أو معنى، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [الأحزاب 32].

(1) ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن: 45، الكشاف: 3/ 33، أنوار التنزيل: 18/ 455 ، تاج العروس: 3/ 44 مادة (بشر).

(2) معاني القرآن: 2/ 393 ، أدب الكاتب: 502.

(3) ينظر: معاني القرآن: 3/ 26، 183، البرهان في علوم القرآن: 2/ 233.

المبحث الثاني
المفرد والمجموع

تختلف دلالة الكلمة في حال إفرادها أو جمعها، فإذا أريد بها الوصف أو اسم الجنس أفردت، لأنها تدل على الذات أو العدد، أما إذا أريد بها التفصيل لآحادها والتعيين والتحديد أو أريد بها الاسمية جمعت، لان المجموع: ما دلّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما[1]، والمفرد: هو المذكور وحده من اسم وفعل وحرف[2]، أو ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه. والفرق بين المفرد والواحد أن المفرد قد يكون حقيقياً وقد يكون اعتبارياً، وأنه قد يقع على جميع الأجناس والواحد لا يقع إلا على الواحد الحقيقي[3]. وقيل: " الواحد ما لا ينقسم في نفسه أو معنى في صفته دون جملته كانسان واحد ودينار واحد، وما لا ينقسم في معنى جنسه كنحو هذا الذهب كله واحد وهذا الماء كله واحد، والواحد في نفسه ومعنى صفته بما لا يكون لغيره أصلاً هو الله جل ثناؤه "[4].

فالمفرد يقع على جميع الأجناس، أما الواحد، فما كان واحدا في الجنس أو في النوع كقولنا الإنسان والفرس واحد في الجنس، وزيد وعمرو واحد في النوع أو ما كان واحدا بالاتصال. إما من حيث الخلقة كقولك شخص واحد، وإما من حيث الصناعة كقولك حرفة واحدة أو ما كان واحدا لعدم نظيره إما في الخلقة كقولك الشمس واحد، وإما في دعوى الفضيلة كقولك فلان واحد دهره وكقولك نسيج وحده أو ما كان واحدا لامتناع التجزي أو للمبدأ، إما لمبدأ العدد كقولك واحد

---

(1) ينظر: الامالي النحوية: 45 – 46 ، املية (33)، التعريفات: 113.

(2) ينظر: الحدود ، للرماني: 68.

(3) ينظر: التعريفات: 123.

(4) الفروق اللغوية: 114.

اثنان وإما لمبدأ الخط كقولك النقطة الواحدة[1]. قال تعالى: ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق 12]، وردت (الأرض) مفردة، لأنها بمنزلة السفل والتحت ولا تجيء مجموعة في القرآن، ويعبّر بها عن أسفل الشيء، كما يعبّر بالسماء عن أعلاه، فالأرض وصف بها المكان المحسوس فجرت مجرى امرأة زور وضيف فلا معنى لجمعها، كما لا يجمع الفوق والتحت، حيث أريد بها الذات والعدد أتى بلفظ يدل على التعدد، وأيضاً فان الأرض بالنسبة إلى السموات كحصاة في صحراء، فهي، وان تعددت، كالواحد القليل، فاختير لها اسم الجنس، كما أن الأرض بالنسبة إلى الآخرة وهي دار البقاء والخلود، والأرض دار الدنيا، كما يدخل الإنسان إصبعه في اليم فما يعلق بها هو مثال الدنيا، والله تعالى لم يذكر الدنيا إلاّ مقللا لها[2]، لذلك فقد قيل ما في القرآن آية تدل على أن الأرضين سبع إلا هذه "[3]. وإما إذا أريد الوصف الشامل للسموات وهو معنى العلو والفوق أفرد كالأرض، بدليل قوله تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ [الملك 16 – 17]، فافرد هنا لما كان المراد الوصف الشامل وليس المراد سماء معينة[4]. وهذا كما تقول لأحدهم: أما تخاف من فوق العرش أن يعاقبك بما تفعل إذا رأيته يركب بعض المعاصي [5]. فلما لم يرد بالجمع الوصف أو الدلالة على الجنس فقد يقصد به الدلالة على اختلاف آحاده وتباينها وفق المراد من السياق. قال تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [الانعام 1]، قال الرازي: " لم ذكر السماء بصيغة الجمع، والأرض بصيغة الواحد مع أن الأرضين أيضا كثيرة، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق 12]، والجواب أن السماء جارية مجرى الفاعل، والأرض مجرى القابل، فلو كانت السماء واحدة

(1) ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن: 551 مادة (وحد).

(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 6.

(3) ينظر: الكشاف: 4/ 124.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 7.

(5) ينظر: الكشاف: 4/ 138 ، أنوار التنزيل: 29/ 750.

لتشابه الأثر، وذلك يخل بمصالح هذا العالم، أما لو كانت كثيرة اختلفت الاتصالات الكوكبية فحصل بسببها الفصول الأربعة، وسائر الأحوال المختلفة، وحصل بسبب تلك الاختلافات مصالح هذا العالم أما الأرض فهي قابلة للأثر والقابل الواحد كاف في القبول "(1).

وقال البيضاوي: " وجمع السماوات دون الأرض وهي مثلهن، لان طبقاتها مختلفة بالذات متفاوتة الآثار والحركات "(2)، وجاءت مجموعة في قوله: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الحديد 1]، لما كان الإخبار عن تسبيح سكانها على كثرتهم وتباين مراتبهم، لم يكن بد من جمع محلهم(3). ونظير هذا جمعها في قوله: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ [الأنبياء 19]، وقوله: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ ﴾ [الإسراء 44]، أي تسبح بذواتها وأنفسها على اختلاف عددها، ولهذا صرح بالعدد بقوله (السبع) وجاءت مجموعة في قوله: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾ [النمل 65]، لما كان المراد نفي علم الغيب عن كل من هو في واحدة من السموات أتى بها مجموعة، ولم تجئ في السياق الإخبار بنزول الماء منها إلا مفردة حيث وقعت لما لم يكن المراد نزوله من ذاتها، بل المراد الوصف.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الأنعام 3]، فقد " ضمّن اسمه تعالى معنى وصف فلذلك علق به الظرف في قوله في السماء وفي الأرض، كما تقول: هو حاتم في طيء حاتم في تغلب على تضمين معنى الجواد الذي شهر به كأنك قلت هو جواد في طيء جواد في تغلب كأنه ضمن معنى المعبود أو المالك أو نحو ذلك "(4)، لأن التعلق ارتباط معنوي بين الوصف والظرف، لا غنى لأحدهما عن الآخر، لبيان المقصود من الحدث وهو المعنى غير المشخص، "

(1) التفسير الكبير: 12/ 157.

(2) أنوار التنزيل: 7/ 168.

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 8.

(4) الكشاف: 3/ 497 – 498.

فإنها جاءت مجموعة لتعلق الظرف بما في اسم الله تبارك وتعالى من معنى الإلهية، فالمعنى: هو الإله المعبود في كل واحدة من السموات فذكر الجمع هنا أحسن، وتأمل كيف جاءت مفردة في قوله: ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴾ [الذاريات 23]، أراد لهذين الجنسين، أي رب كل ما علا وسفل "[1]، لأن السماء من أسماء الجنس كالنخل في الشجر وما يجري مجراه من أسماء الجنس[2].

وتتجلى مزية الكلمة في دلالاتها في حال مجيئها مفردة أو مجموعة إلى السياق ومقتضى الحال. فان قيل: فهل يظهر فرق بين قوله تعالى في سورة يونس: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾ [31]، وبين قوله في سورة سبأ: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ [24]، قيل السياق في كل منهما مرشد إلى الفرق فان الآيات التي في يونس سيقت للاحتجاج عليهم بما اقروا به من كونه تعالى هو رازقهم ومالك أسماعهم وأبصارهم ومدبر أمورهم، بان يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي، فلما كانوا مقرين بهذا كله، حسن الاحتجاج به عليهم، إذ فاعل هذا هو الله الذي لا اله غيره، فكيف تعبدون معه غيره، ولهذا قال بعده: ﴿ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾ [يونس 31]، أي هم يقرون به ولا يجحدونه، والمخاطبون المحتج عليهم بهذه الآية إنما كانوا مقرين بنزول الرزق من قبل هذه السماء التي يشاهدونها، ولم يكونوا مقرين ولا عالمين بنزول الرزق من السماء حتى ينتهي إليهم، فأفردت لفظة (السماء) هنا لذلك، وأما الآية التي في سبأ فانه لم ينتظم لها ذكر إقرارهم بما ينزل من السماء، ولهذا أمر رسوله بأن يجيب وان يذكر عنهم أنهم هم المجيبون، فقال: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ [سبأ 24]، ولم يقل: ﴿ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾ [يونس 31] [3]، ومن

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 8.

(2) ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن: 249.

(3) ينظر: الكشاف: 5/ 235 – 236 ، 3/ 288، أنوار التنزيل: 11/ 278، 22/ 569، البرهان في علوم القرآن: 4/ 9.

ذلك جمع الظلمات وإفراد النور في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة 257]، وقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام 1]، لأن الحق واحد والباطل كثير (1)، وذلك لأن " طريق الحق واحد وأما الباطل فطرقه متشعبة متعددة، ولما كانت الظلم بمنزلة طريق الباطل والنور بمنزلة طريق الجنة بل هما هما، أفرد النور وجمع الظلمات، ولهذا وحّد الولي فقال: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة 257]، لأنه الواحد الأحد وجمع أولياء الكفار لتعددهم، وجمع الظلمات وهي طرق الضلال والغي لكثرتها واختلافها، ووحّد النور وهو دين الحق "(2)، فقد جمع الظلمات لتعدد آحادها واختلافها، ووحّد النور للقصد إلى الجنس، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة 17]، أو لأن الظلمات كثيرة، لأنه ما من جنس من أجناس الاجرام إلا وله ظل وظله هو الظلمة، بخلاف النور فانه من جنس واحد وهو النار (3)، وإفراد الكلمة يقصد به الجنس ويعني العموم فيكون عندئذ ابلغ في المعنى ويظهر ذلك في الموازنة بين المفرد والجمع. قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة 17]، " فان قلت: ما الفرق بين قوله والملك وبين أن يقال والملائكة ؟ قلت: الملك اعم من الملائكة ألا ترى أن قولك ما من ملك إلا وهو شاهد أعم من قولك ما من الملائكة "(4)، فلم يرد به ملكا واحدا بل أراد الجنس والجمع(5). ومن ذلك إفراد اليمين والشمال في قوله: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج 37]، وجمعهما في قوله: ﴿وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ [الأعراف 17]، ولا سؤال فيه، إنما السؤال في جمع احدهما وإفراد الآخر كقوله تعالى: ﴿يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ﴾

---

(1) ينظر: التفسير الكبير: 12/ 160.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 12.

(3) ينظر: الكشاف: 2/ 2.

(4) الكشاف: 4/ 151- 152.

(5) ينظر: التفسير الكبير: 30/ 108.

[النحل 48]، فإنه لما كانت اليمين جهة الخير والصلاح، وأهلها هم الناجون أفردت، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت[1].

ومنها: حيث وقع في القرآن ذكر الجنة فإنها تجيء تارةً مجموعة وتارةً غير مجموعة والنار لم تقع إلا مفردة وفي ذلك وجهان: أحدهما: لما كانت الجنات مختلفة الأنواع، حسن جمعها وأفرادها، ولما كانت النار واحدة أفردت باعتبار الجنس، ونظيره قوله تعالى: ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [الواقعة 18]، ولم يقل (وكؤوس)، لأن الكأس إناء فيه شراب فيدخل في مفهومه المشروب، والإبريق آنية لا يشترط في إطلاق اسم الإبريق عليها أن يكون فيها شراب، وإذا ثبت هذا فتقول الإناء المملوء الاعتبار لما فيه لا للإناء، وإذا كان كذلك فاعتبار الكأس بما فيه لكن فيه مشروب من جنس واحد وهو المعتبر، والجنس لا يجمع إلا عند تنوعه فلا يقال للأرغفة من جنس واحد أخباز، وإنما يقال أخباز عندما يكون بعضها اسود وبعضها ابيض وكذلك اللحوم يقال عند تنوع الحيوانات التي منها اللحوم ولا يقال للقطعتين من اللحم لحمان، وأما الأشياء المصنفة فتجمع فالأقداح، وان كانت كبيرة لكنها لما ملئت خمرا من جنس واحد لم يجز أن يقال لها خمور فلم يقل كؤوس وإلا لكان ذلك ترجيحا للظروف، لأن الكأس من حيث أنها شراب من جنس واحد لا يجمع بخلاف الإبريق فإن المعتبر فيه الإناء فحسب وكذلك لما كانت النار تعذيبا والجنة رحمة ناسب جمع الرحمة وإفراد العذاب. وأيضاً فالنار دار حبس الغاضب يجمع جماعة من المحبوسين في موضع واحد أنكد لعيشهم والكريم لا يترك ضيفه ولاسيما إذا كان للدوام إلا في دار مفردة مهيأة له وحده فالنار لكل مذنب ولكل مطيع جنة فجمع الجنات ولم يجمع النار [2].

ومنها جمع (الآيات) في موضع وإفرادها في آخر فحيث جمعت فلجمع الدلائل، وحيث وحدت فلوحدانية المدلول عليه، لما يخرج عن ذلك، ولهذا قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي

---

(1) ينظر: معاني القرآن: 2/ 102- 103، البرهان في علوم القرآن: 4/ 12.

(2) ينظر: التفسير الكبير: 29/ 151.

ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [الحجر 75]، والمتوسمون: هم المتفرسون الذين يأخذون بالسيماء وهي العلامة. يقال: توسمت فيك كذا أي تفرسته كأنها أخذت من السيماء وهي فعلاء من السمة وهي العلامة[1]. ويقال: للمتفكرين، وللناظرين[2]، وللمعتبرين والمتبصرين، لأن: حقيقة المتوسمين في اللغة المتثبتون في نظرهم حتى يعرفوا سمة الشيء وصفته والمتوسم الناظر في السمة الدالة تقول: توسمت في فلان كذا أي عرفت وسم ذلك وسمته فيه[3]، فقد جمع الآيات، لأن المدلول عليه جمع وهم النظار المتثبتون في نظرهم حتى يعرفوا الحقيقة، ولما ذكر صفة المؤمنين بالوحدانية وحد الآية، كما في قوله[4]: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ [العنكبوت 44]، ومنها ذكر الرياح في القرآن مجموعة ومفردة، فحيث ذكرت في سياق الرحمة جاءت مجموعة، كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [الروم 48]، و ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ ﴾ [الروم 46]، والرياح هي الجنوب والشمال والصبا وهي رياح الرحمة، أما الدبور فريح العذاب. ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً). وقد عدد الأغراض في إرسالها للبشارة بالغيث ولإذاقة الرحمة وهي نزول المطر وحصول الخصب الذي يتبعه والروح الذي مع هبوب الريح وزكاء الأرض[5]. وفي قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ﴾ [الفرقان 48]، قال الفراء: " وكان عاصم يقرأ ما كان من رحمة الرياح وما كان من عذاب قرأه ريح وقد اختلف القراء في الرحمة فمنهم من قرأ الريح ومنهم من قرأ الرياح ولم يختلفوا في العذاب بالريح ونرى أنهم اختاروا الرياح للرحمة، لأن رياح الرحمة تكون من الصبا والجنوب والشمال من الثلاث المعروفة وأكثر ما تأتي بالعذاب وما لا مطر فيه الدبور، لان

(1) ينظر: التفسير القيم: 336.

(2) ينظر: معاني القرآن: 2/ 91.

(3) ينظر: التفسير الكبير: 19/ 207.

(4) ينظر : الكشاف: 2/ 396 ، البرهان: 4/ 14.

(5) ينظر: الكشاف: 3/ 225، التفسير الكبير: 25/ 132 ، أنوار التنزيل: 540.

الدبور لا تكاد تلقح فسميت ريحاً موحدة، لأنها لا تدور كما تدور اللواقح "[1]. وقال تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾ [الحجر 22]، وتقرأ (الريح) " قرأها حمزة فمن قال الريح لواقح فجمع اللواقح والريح واحدة، لأن الريح في معنى جمع ألا ترى انك تقول: جاءت الريح من كل مكان، فقيل لواقح لذلك، كما قيل: تركته في ارض إغفال وسباسب سيارة وثوب أخلاق "[2]، أرادوا ان نواحيه أخلاق فلذلك جمع. وقيل " إن الريح لاقح إذا جاءت بخير من إنشاء سحاب ماطر كما قيل للتي لا تأتي بخير ريح عقيم "[3]، فقد قال تعالى: ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴾ [الذاريات 41]، وقيل " يجوز أن يقال للريح لقحت إذا أتت بالخير، كما قيل لها عقيم إذا لم تأتِ بالخير وهذا كما تقول العرب: قد لقحت الحرب وقد نتجت ولدا أنكر يشبهون ما تشتمل عليه من ضروب الشر بما تحمله الناقة فكذا ههنا "[4]. وحيث ذكرت في سياق العذاب أتت مفردة، كقوله تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ ﴾ [فصلت 16]، والصرصر: العاصفة التي تصرصر: أي تصوت في هبوبها، وقيل الباردة التي تحرق بشدة بردها، تكرير لبناء الصر وهو البرد الذي يصر: أي يجمع ويقبض. إن رياح الرحمة مختلفة الصفات والماهيات والمنافع، وإذا هاجت منها ريح أثير لها من مقابلها ما يكسر سورتها فينشأ من بينهما ريح لطيفة تنفع الحيوان والنبات. وكانت في الرحمة رياحا وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحد بلا معارض ولا مدافع ولهذا وصفها الله بالصرصر وبالعقيم[5]. وقد خرجت مواضع يسيرة في القرآن لحكمة، لذلك لم تطرد هذه القاعدة في جميع القرآن فمنها قوله سبحانه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾ [يونس 22]، فذكر ريح الرحمة بلفظ الإفراد لوجهين:

(1) معاني القرآن: 2/ 269.

(2) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 210 مادة (روح).

(3) الكشاف: 2/ 389.

(4) التفسير الكبير: 19/ 180.

(5) ينظر: الكشاف: 3/ 449، وقوله (وقيل الباردة) هو للفراء: معاني القرآن: 3/ 13.

أحدهما: لفظي وهو المقابلة فإنه ذكر ما يقابلها ريح العذاب وهي لا تكون إلا مفردة ورب شيء يجوز في المقابلة ولا يجوز استقلالا، نحو: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران 54].

الثاني: معنوي وهو إن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها فان السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد، فان اختلفت عليها الرياح وتصادمت كان سبب الهلاك والغرق فالمطلوب هناك ريح واحدة ولهذا أكد هذا المعنى فوصفها بالطيب دفعا لتوهم أن تكون عاصفة بل هي ريح يفرح بطيبها[1].

ومنها قوله تعالى: ﴿ إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓ ﴾ [الشورى 33]، والمعنى: يبقين ثوابت على ظهر البحر لا تجرى وفي ذلك ابتلاء، لأن سكون الريح يركد الجواري[2]، و" هم يقولون إن الريح لم ترد في القرآن إلا عذاباً بخلاف الرياح وهذه الآية تحرم الإطلاق فان الريح المذكور هنا نعمة ورحمة إذ بواسطتها يسير الله السفن في البحر حتى لو سكنت لركدت السفن، ولا ينكر أن الغالب من ورودها مفردة ما ذكروه وأما اطراده فلا، وما ورد في الحديث (اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً)، فلأجل الغالب في الإطلاق "[3]. ولعل مرد ذلك إلى اتفاق القراء في العذاب بالريح واختلافهم في الرياح واتفاق القراء على الجمع[4] يعزز القاعدة السابقة. وقرأ نافع وحده (يسكن الرياح) على الجمع، والباقون (الريح) على الواحد[5]، أو أن الريح في معنى الجمع كما سبق. وقد يجوز أن يدل الواحد على ما يدل عليه الجمع وحكى بعضهم ريح وريحة قالوا إنما سميت ريحاً، لأن الغالب عليها في هبوبها المجيء بالروح والراحة وانقطاع هبوبها يكسب الكرب والغم والأذى فهي مأخوذة من الروح وكان يقال إذا هاجت الريح اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 10 – 11.

(2) ينظر: الكشاف: 3/ 471، التفسير الكبير: 27/ 176، أنوار التنزيل: 25/ 643.

(3) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: 3/ 471 – 472.

(4) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 223.

(5) ينظر: التفسير الكبير: 27/ 176.

العرب تقول لا تلقح السحاب إلا من رياح مختلفة يريد اجعلها لقاحاً للسحاب ولا تجعلها عذاباً ويحقق ذلك مجيء الجمع في آيات الرحمة والواحد في قصص العذاب كالريح العقيم وريحاً صرصراً. أما في حال اقتران المفرد والمجموع بلام الجنس فهناك دلالة أخرى في الفرق بينهما فالمفرد المحلى بلام الجنس مطلق أي يراد كل واحد منه بحيث لا يخرج عنه شيء من آحاده، لان الجنسية المطلقة باقية مع إرادته وكذلك الجمع مطلق صالح لان يراد به جميع الجنس، أي كل واحد من أفراده أو جماعته ولكن ليس للواحد إذ لا يبقى معناه الأصلي، لأنه قائم على المفرد فيكون استغراقه بتناول كل جماعة، لأنها آحاد مدلوله[1]، وفي قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [البقرة 25]، قال الزمخشري: " فان قلت: أي فرق بين لام الجنس داخلة على المفرد وبينها داخلة على المجموع ؟ قلت: إذا دخلت على المفرد كان صالحاً لان يراد به الجنس إلى أن يحاط به وان يراد به بعضه إلى الواحد منه، وإذا دخلت على الجمع صلح أن يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا إلى الواحد منه، لأن وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جميع الجنس لا في وحداته فإن قلت: فما المراد بهذا المجموع مع اللام ؟ قلت: الجملة من الأعمال الصحيحة المستقيمة في الدين على حسب حال المؤمن في مواجب التكليف "[2].

لذلك فان " الكتاب أكثر من الكتب والملك أكثر من الملائكة فإذا نسب إليه حكم كان منسوبا إلى كل جمع جمع، فان اقتضى ذلك ثبوته لكل فرد فرد حمل عليه كقولك: جاءني الرجال وإلا فلا كقوله: ﴿ وَهَنَ ٱلْعَظْمُ ﴾ [مريم 4] "[3]، أي أن الاستغراق في المفرد إنما يتناول كل واحد من أفراده في حين أن الاستغراق في الجمع إنما يتناول كل جماعة منه، لذلك فقد قال تعالى على لسان زكريا: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي ﴾ [مريم 4]، فوحده ولم يجمع لأن " الواحد هو الدال على معنى

(1) ينظر: تاج العروس: 2/ 148.
(2) الكشاف: 1/ 255- 256.
(3) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: 1/ 255.

الجنسية وقصده إلى أن هذا الجنس الذي هو العمود والقوام، واشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها "[1]، لأن " المراد به الجنس "[2]. وكذلك (الإنسان) فانه يراد به أفراد الجنس جميعاً بحيث لا يدع أحداً من آحاده، فبذكره تتجلى المزية فانه أبلغ وأشمل من (الناس)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِنَّا رَحۡمَةٗ فَرِحَ بِهَاۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ [الشورى 48]، " وإنما ذكر قبلهم الإنسان مفرداً، والإنسان يكون واحداً وفي معنى جمع فرد الهاء والميم على التأويل، ومثله قوله: ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾ [النساء 28]، يراد به: كل الناس، ولذلك حاز فيه الاستثناء وهو موحد في اللفظ، كقول الله: ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [العصر 3]، ومثله: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [النجم 36]، ثم قال (لا تغني شفاعتهم) وإنما ذكر ملكاً، لأنه في تأويل جمع "[3]. وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ [المعارج 19]، ثم قال: ﴿ إِلَّا ٱلۡمُصَلِّينَ ﴾ [المعارج 22]، فاستثنى المصلين من الإنسان، لأنه في مذهب جمع، وقد أراد بالإنسان الجمع لا الواحد، كما أن المفرد المحلى باللام الجنسية يدل على العموم والشمول بحيث لا يترك واحدا من أفراد الجنس كذلك المفرد المضاف إلى معرف بأل، فإنه يفيد استغراق الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [التحريم 4]، " وأما قوله (وصالح المؤمنين) فأنه موحد في مذهب الجميع كما تقول: لا يأتيني إلا سائس حرب، فمن كان ذا سياسة للحرب فقد أمر بالمجيء واحدا كان أو أكثر منه، ومثله: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ [المائدة 38]، وهذا عام وليس بواحد ولا اثنين، وكذلك قوله: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾[النساء 16]، وكذلك ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾ [العصر 2]، و﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ [المعارج 19]، في كثير من القرآن يؤدي معنى الواحد عن الجمع "[4].

---

(1) الكشاف: 2/ 502.

(2) أنوار التنزيل: 402.

(3) معاني القرآن: 3/ 26.

(4) نفسه: 3/ 167.

كما أدى الوصف الغالب المضاف إلى الوصف المقترن بأل الموصولة معنى الجمع، لاكتسابه معنى الجمعية من الإضافة، فدلّ على العموم بالإحاطة والشمول لكل أفراد المضاف إليه، وقيل: " صالح ههنا ينوب عن الجمع، ويجوز أن يراد به الواحد والجمع "[1]، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان 19]، " ولو قيل: أصوات الحمير لكان صوابا ولكن الصوت وان كان اسند إلى جمع فان الجمع في هذا الموضع كالواحد "[2]. وقال الزمخشري: " فان قلت: ليس المراد أن يذكر صوت كل واحد من آحاد هذا الجنس حتى يجمع وإنما المراد أن كل جنس من الحيوان الناطق له صوت وأنكر أصوات هذه الأجناس صوت هذا الجنس فوجب توحيده "[3]، وتوحيد الصوت، " لأن المراد تفضيل الجنس في النكير دون الآحاد أو لأنه مصدر في الأصل "[4]. وكذلك ذكر مفرد اسم الجنس فانه يدل على الجنسية والشمول، وهو ابلغ من جمعه. قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان 27]، قال الزمخشري: " فان قلت: لم قيل من شجرة على التوحيد دون اسم الجنس الذي هو شجر؟ قلت: أريد تفصيل الشجر وتقصيها شجرة شجرة حتى لا يبقى من جنس الشجر ولا واحدة إلا قد بريت أقلاماً "[5]، فوحّد أشجار وجمع أقلام ولم يقل ولو أن ما في الأرض من الأشجار أقلام ولا قال ولو أن ما في الأرض من شجرة قلم إشارة إلى التكثير يعني ولو أن بعد كل شجرة أقلاماً. المراد منه هو أن يكون عدد كل شجرة موجودة أقلام فتكون الأقلام أكثر من الأشجار الموجودة "[6]، " وتوحيد شجرة لان المراد تفصيل الآحاد "[7]، وبهذا فان دلالة الكلمة على الجمع الذي هو

(1) التفسير الكبير: 30/ 44.
(2) معاني القرآن: 2/ 328.
(3) الكشاف: 3/ 234.
(4) أنوار التنزيل/ 545.
(5) الكشاف: 3/ 236.
(6) التفسير الكبير: 25/ 158 – 159.
(7) أنوار التنزيل: 546.

ضمّ الأشياء وإرادة الكثرة ليست وقفاً على المجموع، فان المفرد قد يعني ذلك بل ويجاوزه إلى ابعد من ذلك في البلاغة بحسب المقام ومقتضى الحال بحيث يعني تفصيل كل الآحاد التي هي أفراد الجمع وقد جعل سيبويه والمبرد المفرد الذي يدل على الجمع من الضرورة ولكن الفراء كان يراه جائزاً في الاختيار وفي القرآن الكريم كما تقدم. قال سيبويه: " وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام... ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا   فإن زمانكم زمن خميص

ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ [النساء 4]، وقررنا به عينا، وان شئت قلت: أعيناً وأنفساً كما قلت: ثلاثمئة وثلاث مئين ومئات "[1]. وقال المبرد: " وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: ﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ [الكهف 25]، وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أنا نحمله على المعنى، لأنه في المعنى جماعة وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع. وأما قوله عزّ وجل: ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ [غافر 67]، وقوله: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ [النساء 4]، فإنه أفرد هذا، لأن مخرجهما مخرج التمييز، كما تقول: زيد أحسن الناس ثوباً، وأفره الناس مركباً، وانه ليحسن ثوباً، ويكثر أمةً وعبداً... "[2].

إنّ قيام المفرد مقام الجمع ظاهرة شائعة عند العرب، فقد وقع المفرد كثيرا موضع الجماعة كما تقدم ويؤيده ما جاء مضافاً إلى (سنين) في قوله تعالى: ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ [التين 2]، ومعنى (سينين) مبارك، فهو من إضافة الموصوف إلى الصفة وقيل معناه ذو شجر واحده (سينه)، وهو يعرب إعراب الجمع المذكر السالم بالواو والياء، ويجوز أن يلزم الياء ويحرك بحركات الإعراب أو يكون علما منقولاً من

(1) كتاب سيبويه: 1/ 209 – 211.

(2) المقتضب: 2/ 171 – 174.

صفة على وزن (فعيل)، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ﴿٧﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ ﴾ [المطففين 7 – 8]، فقد جاء (سجين) اسماً علماً منقولاً من الصفة للمبالغة، بدليل تعظيمه بقوله: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ ﴾، ثم فسره بأنه: ﴿ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ﴾ [9]، وكذلك قوله: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾ [المطففين 18]، وهو جمع منقول من صفة على وزن (فعيل) للمبالغة، وقد عظمه بقوله: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ [19]، ثم فسره بقوله: ﴿ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ﴾ [20]، وهو مشتق من العلو، وارتفع (كتاب مرقوم) في الموضعين على انه خبر مبتدأ مضمر تقديره، هو كتاب. إلاّ أن النحاة ذهبوا إلى القياس وعندهم قراءة الجماعة اقيس والقراءة التي عدها المبرد خطأ هي قراءة سبعية، وقوله: ﴿ ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ [الكهف 25]، مضافة وقد قرأ كثير من القراء (ثلاثمائة سنين) ويريدون لبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة فينصبونها بالفعل ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف. ومن نون على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد. وقد قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة[1]، وقد رد عليهم الزجاج بقوله: " لو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزاً لكان واحد من ثلثمائة واقل السنين ثلاثة فكان كأنه قال ثلثمائة ثلث سنين فتكون تسعمائة"[2]، قال سيبويه: " وأما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحدَ عشرَ، حيث جعلوا ما يبيّن به العدد واحداً، لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد "[3]، أي إذا قلت عشرون درهما ونحوه من الأعداد المفسرة بالواحد قد علم من العدد الجماعة فجاز أن يستغني بلفظ واحد في التفسير عن الجمع[4]. وهذا إذا كان المميز مفردا أما إذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة أثواب فإذا

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 310، البحر المحيط: 6/ 117.

(2) شرح الكافية للرضي: 2/ 155.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 209.

(4) ينظر: شرح المفصل: 6/ 22.

استعمل المميز جمعا استعمل على الأصل[1]. قال تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف 160]، قال الزمخشري: " فإن قلت: مميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعاً وهلا قيل اثني عشر سبطا؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً، لان المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباط موضع قبيلة "[2]، المعنى وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة (أسباط) فقوله (أسباط) نعت لموصوف محذوف، وهو الفرقة. وقال أبو علي الفارسي: ليس قوله (أسباط) تمييزاً، ولكنه بدل من قوله (اثنتي عشرة)[3]، لأنه لو كان تمييزا لوجب أن يكون اقل ما لبثوا تسعمائة سنة، لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد وكل واحد سنون وهو جمع والجمع اقل ما يكون ثلاثة فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة[4]، " وقد قرأ كثير من القراء: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ يريدون لبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة فينصبونها بالفعل، ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف. ومن نون على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد كقول عنترة:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة   سوداً كخافية الغراب الأسحم

فجعل (سوداً) وهي جمع مفسرة كما يفسِّر الواحد[5]، فان مجيء الجمع بمعنى الواحد، والواحد في معنى الجمع كما في التمييز، لكونه نكرة، والنكرة عامة شائعة متعددة، فإذا وقع المجموع موقع المفرد في معنى الجمع عومل معاملة الوصف " وذلك أنه جاء في التمييز (سوداً) وهو جمع لأن الصفة والموصوف شيء واحد "[6]، وليس التمييز وصفاً، وإنما وضع موضع البدل للإتباع والبدل ليس وصفاً لأن الوصف يشترط فيه الاشتقاق.

(1) ينظر: شرح الكافية: 2/ 155.

(2) الكشاف: 2/ 124.

(3) ينظر: التفسير الكبير: 15/ 36.

(4) ينظر: شرح المفصل: 6/ 24.

(5) معاني القرآن: 2/ 138.

(6) شرح المفصل: 6/ 24 – 25.

المبحث الثالث
جمع التكسير

وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه[1]، وهو يعم من يعقل وما لا يعقل نحو رجال وأفراس والمذكر والمؤنث نحو هنود وزيود[2]، وسمي تكسيراً، تشبيها بتكسير الآنية لما يلحقه من التغيير[3]، وقيل التغيير في بنيته عما كان عليها واحده، فكأنك فككت بناء واحده وبنيته للجمع بناءً ثانياً فهو شبه بتكسير الآنية لتغير بنيتها عن حال الصحة[4]. والمراد بتغيير النظم تغير الهيأة باعتبار ترتيب الحروف فيكون تارة بزيادة وتارة بنقص، فأما التغيير بالزيادة فنحو رجل ورجال وفرس وأفراس ومثال التغيير بالنقص إزار وأزر وخمار وخمر، وأما تغيير البنية فالمراد به تغيير بنية الواحد من غير زيادة ولا نقص في الحروف فهو راجع إلى تغيير الحركات نحو أسد وأُسد، وثن ووثن قال ابن الحاجب: " فان قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد بتغير نظم الواحد أن تأتي حروف في الجمع بين حروف المفرد فيتغير النظم عما كان عليه أو ينقص فمثال الزيادة قولك: قدح وأقداح ومثال النقصان، كتاب وكتب فيكون تغيير بنائه، لتغير الصيغة بالحركة والإسكان خاصة ؟ فالجواب ان تغير البنية تغني عنه، ألا ترى أن كل ما تغير نظمه بالتفسير المذكور فقد تغير بناؤه فإن قدحاً إذا نقل إلى أقداح، لا يمكن أن يقال تغير نظمه ولم يتغير بناؤه وإذا كان كذلك فذكر البناء وحده كاف "[5]، وقد حده بقوله: " وجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد "[6]. لاشك أن جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده بسبب

(1) ينظر: اللمع في العربية: 76.
(2) ينظر: شرح المفصل: 5/ 6.
(3) ينظر: اللمع في العربية: 76.
(4) ينظر: شرح المفصل: 5/ 6.
(5) الأمالي النحوية: 144 – 145 املية رقم (197).
(6) شرح الوافية نظم الكافية: 320.

الزيادتين وكذلك الكلام في الجمع بالألف والتاء، لان علامات التأنيث الثلاث تتغير فيه ولا يبقى على حاله " فالأولى أن يقال هو الجمع الذي لم يغير مفرده إلا بإلحاق آخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير ذلك "[1]. وإعراب " هذا الضرب يكون باختلاف الحركات نحو هذه دور وقصور ورأيت دوراً وقصوراً ومررت بدور وقصور بخلاف جمع الصحة، وإنما كان إعرابه بالحركات، لأنه أشبه المفرد، لأن الصيغة تستأنف له، كما تستأنف للمفرد وليس كذلك جمع السلامة فان الصيغة فيه هي صيغة المفرد، وإنما زيد عليه زيادة تدل على الجمع، ويؤكد شبه التكسير بالمفرد أنهم قد يصفون المفرد بجمع التكسير نحو قولهم برمة أعشار وثوب أسمال وقدر أكسار ولا يفعلون ذلك في جمع السلامة"[2].

وهذا الجمع على ضربين قلة وكثرة. قال سيبويه: " فأبنية أدنى العدد (أفْعُل) نحو: أكلُب وأكعُب و (أفعَال) نحو: أجمالٍ وأعدالٍ وأحمالٍ، و(أفعلة) نحو: أجرِبة وأنصِبة وأغرِبة. (وفِعْلَة) نحو: غِلمة وصِبية وفِتية وإِخوة ووِلدة " [3]، والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة. واستدلوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع[4]، " فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد، وان عُني به الأقل فهو داخل على بناء الأكثر وفيما ليس له، كما يدخل الأكثر على بنائه وفي حيزه "[5]، وما كان من المذكر مجموعا بالواو والنون، نحو: مسلمون وصالحون فهو لأدنى العدد، لأنه على منهاج التثنية ونظير ذلك من المؤنث ما كان بالألف والتاء نحو: مسلمات وصالحات وما كان غير ذلك فهو للكثرة[6].

---

(1) شرح الكافية، للرضي: 2/ 190 – 191.
(2) شرح المفصل: 5/ 6 – 7.
(3) كتاب سيبويه: 3/ 490.
(4) ينظر: شرح الكافية ، للرضي: 2/ 191.
(5) كتاب سيبويه: 3/ 490.
(6) المقتضب: 2/ 156 – 157.

إنّ جمع السلامة يكون في الغالب للصفات الجارية على أفعالها، وإن الفعل يصدق على القليل والكثير، ولكن الوصف أثبت منه وأدوم لطول مدته ولا علاقة له بكثرة أو بقله يدل على ذلك أنهم " قد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير. وقال الشاعر وهو حسان بن ثابت:

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فلم يرد أدنى العدد "[1]، أي أن المراد به معنى الكثرة. وذلك ان الشاعر جاء بلفظ الجفنات بدل الجفان لإرادة النقيض، وكذلك (أسياف) فلم يرد بها القلة وإنما عنى الكثرة، لان المراد به– أي أسياف– معنى الكثرة وذلك امدح وهذا يعني أن الجموع يتعاور بعضها مكان بعض، كما أن جمعي السلامة مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما[2]، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعْدُودَٰتٖ﴾[البقرة 203]، قالوا هي أيام التشريق ومعدودات يستعمل كثيرا في اللغة للشيء القليل وكل عدد قل أو كثر فهو معدود ولكن معدودات أوّل على القلة، لان كل قليل يجمع بالألف والتاء نحو دريهمات وحمامات وقد يجوز وهو حسن كثير أن يقع الألف والتاء للتكثير وقد روى انه عيب على القائل لنا الجفنات الغر البيت، فقيل له قلت الجفنات ولم تقل الجفان وهذا الخبر عندي مصنوع، لأن الألف والتاء قد تأتي للكثرة قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب 35]، وقال: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ 37]، فالمسلمون ليسوا في غرفات قليلة، ولكن إذا خص القليل في الجمع بالألف والتاء دال عليه، لأنه يلي التثنية وجائز حسن أن يراد به الكثير[3]. ولو لم يأت للاسم إلا بناء جمع القلة كأرجل في الرجل أو جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الأصلي حروفه، ولما لا يجمع

(1) كتاب سيبويه: 3/ 578.

(2) ينظر: الخصائص: 2/ 206، شرح الكافية: 2/ 191.

(3) خزانة الأدب: 3/ 431.

إلا جمعه كأجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر أيضاً كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة 228]، مع وجود إقراء. قال الزمخشري: " فان قلت: لم جاء المميز على جمع الكثرة دون القلة التي هي الإقراء؟ قلت: يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية، ألا ترى إلى قوله (بأنفسهن) وما هي إلا نفوس كثيرة ولعل القروء كانت أكثر استعمالاً في جمع قرء من الإقراء فأوثر عليه تنزيلاً لقليل الاستعمال منزلة المهمل فيكون مثل قولهم ثلاثة شسوع "[1].

وقد جاء في الكتاب فأما القردة فاستغني بها عن أقراد، كما قالوا: ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع وقالوا: ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ"[2]. وقال الزبيدي " ولم يعرف سيبويه إقراء ولا أقرؤ وقال الجمع إقراء وقرؤ وأقرؤ الأخيرة عن اللحياني في أدنى العدد وفي التنزيل ثلاثة قروء أراد ثلاثة من القروء كما قالوا خمسة كلاب. وفي أدنى العدد ويراد بها خمسة من الكلاب. وقال الأصمعي في قوله تعالى ثلاثة قروء جاء هذا على غير قياس والقياس ثلاثة أقرؤ، ولا يجوز أن يقال ثلاثة فلوس إنما يقال ثلاثة أفلس فإذا كثرت فهي فلوس ولا يقال ثلاثة رجال إنما هي ثلاثة أرجلة ولا يقال ثلاثة كلاب " إنما هي ثلاثة أكلب قال أبو حاتم والنحويون قالوا في قوله تعالى ثلاثة قروء أراد ثلاثة من القروء "[3].

وربما ذهبت العرب بالواحد إلى الجمع وبالجمع إلى الواحد، ألا ترى الرجل على البرذون فتقول: قد أخذت في ركوب البراذين وترى الرجل كثير الدراهم فتقول: إنه لكثير الدرهم. فأدى الجمع عن الواحد والواحد عن الجمع، وكذلك قول العرب: عليه اخلاق نعلين واخلاق ثوب "[4]، فإذا ذهبت العرب في كلامها إلى ذلك فالأولى أن

(1) الكشاف: 1/ 366.

(2) 3/ 575.

(3) تاج العروس: 1/ 102 مادة (قرأ).

(4) معاني القرآن: 1/ 426 – 427.

نطمئن إلى أنها كذلك تضع الجموع بعضها مكان بعض بحسب مقتضى الحال وأمن اللبس وذلك في التنزيل. قال تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ ﴾ [التوبة 92]، فقد جاء (أعين) في موضع تكثير القلة، وقال تعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [القمان 27]، قال الزمخشري: " فان قلت الكلمات جمع قلة والموضع موضع التكثير لا التقليل فهلا قيل كلم الله ؟ قلت: معناه أن كلماته لا تفي بكتابتها البحار فكيف بكلمة "[1].

" إنّ العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير... وذلك أن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ويستغنى ببعضها عن بعض ألا ترى أنهم قالوا رسن وأرسان وقلم وأقلام واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة وقالوا رجل ورجال وسبع وسباع ولم يأتوا لهما بناء قلة وأقيس ذلك أن يستغنى بجمع الكثرة عن القلة، لان القليل داخل في الكثير... إنّ أبنية القلة أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة ولذلك يجري عليه كثير من أحكام المفرد ومن ذلك جواز تصغيره على لفظه خلافا للجمع الكثير، ومنها جواز وصف المفرد به نحو ثوب أسمال وبرمة أكسار، ومنها جواز عود الضمير إليها بلفظ الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾ [النحل 66] "[2]. ومنها جواز عود الضمير إليها بلفظ الإفراد، نحو قوله تعالى والأنعام هنا من الأسماء المفردة، لذلك عاد عليه الضمير مفرداً لقولهم ثوب أكباش. وأما أفعال فقد يقع للواحد، ومن العرب من يقول: هو الأنعام، وقال عزّ وجل: ﴿ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾ [النحل 66]، وقال أبو الخطاب: سمعت العرب يقولون: هذا ثوب أكباش ويقال: سدوس لضرب من الثياب، تقول: جذور ولم يكسر عليه شيء كالجلوس والقعود[2]. وأما قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا** ﴾ [المؤمنون 21]، " فلأن معناه الجمع. ويجوز أن يقال في الأنعام وجهان:

(1) الكشاف: 3/ 236.

(2) شرح المفصل: 5/ 11.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 230.

احدهما أن يكون تكسير نعم كأجبال في جبل وأن يكون اسماً مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع كنعم فإذا ذكر فكما ذكر نعم في قوله:

في كل علم نعم تحوونه يلقحه قوم وتنتجونه

وإذا أنث ففيه وجهان: أنه تكسير نعم، وأنه في معنى الجمع "[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان 2]، فقد أوقع (أمشاج) صفة للمفرد، فعومل معاملة المفرد كقولهم برمة أعشار، لأن (أمشاج) بمعنى أخلاط واحدها مشج بفتح الميم والشين، وقيل مشج بوزن (عدل) وقيل ليس بجمع وإنما هو مفرد [2]. وقال تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء 119]، " وقد كُسر حرف منه على (فُعْل) كما كُسر عليه فَعَلٌ وذلك قولك للواحد: وهو الفُلْكُ فتذكر وللجميع: هي الفلك. وقال الله عز وجل: ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾، فلما جمع قال: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [البقرة 164]، كقولك أَسد وأُسد. وهذا قول الخليل ومثله: رَهْنٌ، ورُهن وقالوا: رُكْن وأركن كما قالوا: أقْدُح في القِدْح "[3]، " الفُلك السفينة وجمعه فلك، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [فاطر 12]، فالواحد بوزن قفل والجمع بوزن أسد كسروا فَعْلا على فُعْل، كما كسروا فَعَلا على فُعْل لأنهما أخوان في قولك العَرب والعُرب والرَّشد والرُّشد فقالوا أسَد وأُسْد وفَلك وفُلك، ونظيره بعير هِجان وإبل هِجان ودرع دِلاص ودروع دِلاص فالواحد بوزن كِناز والجمع بوزن كِرام "[4].

إنّ الأصل في استعمال أوزان القلة كان من الثلاثة إلى العشرة فان زاد على العشرة فهو من جموع الكثرة[5]، فيقال مثلاً: أربعة أحرف أو عشرة أحرف فإن

---

(1) الكشاف: 2/ 416.

(2) ينظر: الكشاف: 4/ 194، أنوار التنزيل: 774.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 577 – 578.

(4) الكشاف: 3/ 121.

(5) ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 565 – 567.

زادت على العشرة قيل حروف، ويقال: خمسة فتية فإن زادوا على العشرة قيل فتيان. فقد قال تعالى: ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران 124]، وقال: ﴿بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران 125]، فاستعمل الآلاف للقلة، وقال: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ﴾ [البقرة 243]، " (وهم ألوف) فيه دليل على الألوف الكثيرة "(1)، فدلّ قوله (ألوف) على أنهم زادوا على عشرة آلاف فاستعمل الأفعال للقلة والفعول للكثرة. قال تعالى: ﴿وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ﴾ [لقمان 27]، فاستعمل الأفعل للقلة، لأنها سبعة، وقال: ﴿وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ﴾ [الانفطار 3]، وقال: ﴿وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ﴾ [التكوير 6]، فاستعمل البحار للدلالة على الكثرة، لأنها جميعا تتفجر وتسجر يوم القيامة، ومن ذلك (الأخوة) في القرآن الكريم جمع قلة والأخوان جمع كثرة وأكثر ما تستعمل الاخوة في اخوة النسب والاخوان للأصدقاء(2). قال تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء 11]، وقال تعالى: ﴿إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ [الحجر 47]، وردت كلمة (إخوان) في اثنين وعشرين موطناً في كتاب الله (3)، منها ما هو بمعنى الأصدقاء، كقوله تعالى: ﴿وَفِرۡعَوۡنُ وَإِخۡوَٰنُ لُوطٖ﴾ [ق 13]، وقوله: ﴿فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا﴾ [آل عمران 103]، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا﴾ [الحجر 47].

ومنها ما هو بمعنى النسب نحو قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيۡهِنَّ فِيٓ ءَابَآئِهِنَّ وَلَآ أَبۡنَآئِهِنَّ وَلَآ إِخۡوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبۡنَآءِ إِخۡوَٰنِهِنَّ﴾ [الأحزاب 55]، وقوله: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ إِخۡوَٰنِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمۡ﴾ [النور 61]، وسبب ذلك أن كل ما ورد من (إخوان) بمعنى الأخ في النسب فالخطاب فيه لعموم المؤمنين وليس لواحد منهم فاقتضى المقام الكثرة فجاء بصيغة (إخوان) الدالة على الكثرة بدل (إخوة) التي هي للقلة(4)، والإخوة في النسب

(1) الكشاف: 1/ 377.

(2) ينظر: المخصص: 3/ 148، البرهان في علوم القرآن: 4/ 18.

(3) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: 24.

(4) ينظر: معاني الأبنية في العربية: 138.

والاخوان في الصداقة[1]، والاخوة جمع الأخ من النسب والاخوان جمع الأخ من الصداقة، فالله تعالى قال: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات 10]، تأكيداً للأمر وإشارة إلى أن ما بينهم ما بين الاخوة من النسب والإسلام كالأب، قال قائلهم[2]:

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم

وعلى هذا يمكن القول أن الإخوة في الآية بمنزلة الاخوة في النسب. وقال الأزهري: " وهذا غلط يقال للأصدقاء وغير الأصدقاء اخوة وإخوان قال الله عز وجل (إنما المؤمنون إخوة) ولم يعن النسب وقال (أو بيوت إخوانكم) وهذا في النسب "[3].

وقد وردت (الإخوة) في القرآن الكريم بمعنى إخوة النسب كقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف 58]، وقال: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء 11]، وقال: ﴿ وَإِن كَانُوٓاْ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء 176] إلا في موطن واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات 10]، لأن الإيمان قد عقد بين المؤمنين من السبب القريب والنسب اللاصق بما كانوا أهلاً لإطلاق لفظ (إخوة) عليهم بدل إخوان، لأن الإخوة في الدين أحق بأن تلزم أهله بالتناصر ما للإخوة في النسب أو أشد وقد يعدل عن استعمال أوزان القلة للقليل واستعمال أوزان الكثرة للكثير لضرب من البلاغة فقد تعطى القلة وزن الكثرة والكثرة وزن القلة لعلة ما وقد يخص كل من الوزنين بمعنى من ذلك قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة 261]، قال الزمخشري: " فان قلت سبع سنبلات على حقه من التمييز لجمع القلة، كما قال: ﴿ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ ﴾ [يوسف 43]، قلت: يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد

---

(1) ينظر: تاج العروس: 10/ 11 مادة (اخو).

(2) ينظر: التفسير الكبير: 28/ 129.

(3) تاج العروس: 10/ 11 مادة (اخو).

من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية، وهذا مما قدمت عند قوله ثلاثة قروء من وقوع أمثلة الجمع متعاورة مواقعها "[1].

وقد قيل في توجيه ذلك: إن آية البقرة سيقت في مقام التكثير والمضاعفة فجيء بها على (سنابل) لبيان التكثير والزيادة فناسب صيغة جمع الكثرة وآية يوسف جاء بها على لفظ القلة، لان السبعة قليلة ولا مقتضى للتكثير وليصدق اللفظ المعنى[2]. " وتأمل كيف جمع السنبلة في هذه الآية على سنابل وهي من جموع الكثرة إذ المقام مقام تكثير وتضعيف وجمعها على سنبلات في قوله تعالى (وسبع سنبلات خضر) فجاء بها على جمع القلة لان السبعة قليلة ولا يقتضي للتكثير"[3].

وقد يؤتى بأوزان القلة والكثرة للمغايرة بين معنيين وضعا أو تخصيصاً للدلالة على القلة والكثرة[4]، ومن ذلك ما خصه القرآن باستعمال (القاعدين والقعود) جمع (قاعد) فقد خص لفظ (القعود) بالقعود الحقيقي و (القاعدين) بمعنى القعود عن الجهاد، وقد وردت (القعود) ثلاث مرات في القران كلها بمعنى القعود الحقيقي، وهي قوله تعالى: ﴿ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ﴾ [البروج 5 – 6]، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران 191]، وقوله: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ﴾ [النساء 103]، ووردت (قاعدون) في ستة مواطن كلها بمعنى القعود عن الجهاد، وهي قوله تعالى: ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ ﴾ [المائدة 24]، أي ما كنون مقيمون، وقوله: ﴿ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ ﴾ [التوبة 46]، وقوله: ﴿ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ ﴾ [التوبة 86]، وقوله: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَـٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَـٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء 95]، وقد يؤتى بجمع القلة

(1) الكشاف: 1/ 366، 393.

(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 22، معاني الأبنية في العربية: 139.

(3) التفسير القيم: 154 – 155.

(4) ينظر: معاني الأبنية في العربية: 140 – 141.

للدلالة على قلة نسبية لا حقيقية بمعنى أنه إذا قيس المعدود بمقابله كان قليلا فيستعمل للكثير جمع الكثرة ولما هو دونه في الكثرة جمع القلة وإن كان كثيرا في ذاته[1]. من ذلك استعمال الأبرار والبررة، فقد وردت (الأبرار) في ستة مواطن من كتاب الله، وهي كلها في المؤمنين، وهم ولا شك يزيدون على العشرة، قال تعالى: ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران 193]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ ﴾ [الإنسان 5]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار 13 – 14]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴾ [المطففين 22 – 23]، وقال: ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران 198]، وقال: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾ [المطففين 18]، ولم ترد لفظة (البررة) إلا في موطن واحد، وهو في صفة الملائكة، وهو قوله تعالى: ﴿ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس 15 – 16]، فبررة خص بها الملائكة في القرآن من حيث إنه أبلغ من الأبرار فإنه جمع بّر، وأبرار جمع بار وحيث ورد البار مجموعا في صفة الآدميين قيل (أبرار) وبّر أبلغ من بار، كما أن عدلاً أبلغ من عادل[2]. وهذا بناء على تفضيل المصدر في البلاغة على اسم الفاعل، لأنه شبيه بالفعل وموضوعه على أنه يقتضي تجدده شيئا بعد شيء[3]، كما أن الأبرار إذا قيسوا بالفجار كانوا قلة فجيء بالفجار على جمع الكثرة والأبرار على جمع القلة، وهذا المعنى يذكره القرآن في أكثر من موطن من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴾ [سبأ 13]، وقوله: ﴿ وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [يوسف 103]، وقوله: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام 116]، فجيء بالجمع للدلالة على القلة النسبية وجاء في صفة الملائكة بلفظ البررة لا الأبرار للدلالة على الكثرة، لأنهم كلهم كذلك بخلاف البشر[4]. وقد يكون من باب تغليب الجنس الكثير الأفراد على القليل كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ ﴾ [الحجر 30 – 31]، إن إبليس عُدّ من الملائكة مع أنه كان من الجن تغليباً لكونه

---

(1) ينظر: معاني الأبنية في العربية: 142.

(2) ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم: 38، البرهان: 4/ 18.

(3) ينظر: دلائل الإعجاز: 130.

(4) ينظر: معاني الأبنية في العربية: 143.

جنياً واحداً فيما بينهم، ولأنه كان مختلطاً بهم فحينئذ عمته الدعوة بالخلطة لا بالجنس فيكون من تغليب الأكثر[1].

جمع التكسير وعلاقته بجمع التصحيح

إنّ جموع التكسير الأربعة وجمعي التصحيح كل ذلك للقلة، اما جموع التكسير فبالوضع واما جمعا التصحيح، فلأنهما اقرب إلى التثنية وهي اقل العدد فوجب أن يكون المشابه لها بمنزلتها في القلة وما عداها من الجمع فيرد تارة للكثرة بحسب القرائن[2].

وهذا ليس على إطلاقه صحيحاً كما تقدم، فان جمعي التصحيح مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة، واختيارها فيه على سائر الجموع[3]. كما أن جمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم وجمع التصحيح يختص في أصل الوضع بأولي العلم وان وجد في غيرهم فبحكم الإلحاق والتشبيه[4]. كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف 4]، فان هذه النون والواو إنما تكونان في جمع ذكران الجن والإنس وما أشبههم، فيقال: الناس ساجدون والملائكة والجن ساجدون: فإذا عدوت هذا صار المؤنث والمذكر إلى التأنيث فيقال: الكباش قد ذبحن وذبحت ومذبحات ولا يجوز مذبحون وإنما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء، لأنهم وصفوا بأفاعيل الآدميين ألا ترى أن السجود والركوع لا يكون إلا من الآدميين فأخرج فعلهم على أفعال الآدميين، ومثله: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت 21]، فكأنهم خاطبوا رجالاً إذ

(1) ينظر: الكشاف: 3/ 382.

(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 353 – 354.

(3) ينظر: شرح الكافية: 2/ 191.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 22.

كلمتهم وكلموها. كذلك: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ ﴾ [النمل 18]، فما أتاك مواقعاً لفعل الآدميين من غيرهم أجريته على هذا[1].

وعلى هذا فأشرف الجمعين جمع التصحيح وما يجمع جمع التكسير من مذكر غير عاقل قد يتبع بالصفة المفردة مؤنثة بالتاء، كما يفعل بالخبر تقول: حقوق معقودة وأعمال محسوبة [2]، قال تعالى: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾ [الغاشية 13 – 16]، وقال تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ [البقرة 80]، وان الأغلب في تمييز الثلاثة إلى العشرة الجمع المكسر فبني أمر تأنيثها وتذكيرها عليه دون جمع السلامة فلا يقع مميزاً للعدد إن كان وصفاً إلا نادراً فلا يقال ثلاثة مسلمين ولا ثلاث مسلمات، إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة إذ أكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر وصفا ثلاثة ظرفاء واما غير الوصف فإن كان علماً قل وقوعه مميزاً، لأن جمع العلم لابد فيه من اللام والغرض الأهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكرا في الأغلب وان كان مجروراً فلذا قل ثلاثة الزيدين وثلاث زينبات وان لم يكن علماً فإن جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الأغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع، وقد جاء قوله تعالى: ﴿ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ ﴾ [يوسف 46] مع وجود سنابل وان لم يأت له مكسر مميز بالسالم [3]، كقوله تعالى: ﴿ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ ﴾ [النور 58].

إنّ جمع التصحيح يفيد الدلالة على القلة في الجوامد، وأما في الصفات فلا يدل على قلة أو كثرة وإنما يدل على الحدوث في حين أن جموع التكسير لا تفيد الحدوث، لأنها في الجوامد وهذا الفرق بينهما كالفرق بين الاسم الذي يفيد الثبوت والفعل الذي يفيد التجدد والحدوث، لأن تكسير الصفة ضعيف والقياس جمعها

(1) ينظر: معاني القرآن: 2/ 34 – 35.
(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 22.
(3) ينظر: شرح الكافية، للرضي: 2/ 149.

بالواو والنون وإنما ضعف تكسيرها، لأنها تجري مجرى الفعل، وذلك أنك إذا قلت زيد ضارب فمعناه يَضرب أو ضَرب إذا أردت الماضي وإذا قلت مضروب فمعناه يُضرب أو ضُرب، ولأن الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف كالفعل في افتقاره إلى الفاعل والصفة مشتقة من المصدر، كما أن الفعل كذلك فلما قاربت الصفة الفعل هذه المقاربة جرت مجراه فكان القياس أن لا تجمع، كما أن الأفعال لا تجمع، فأما جمع السلامة فانه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل إذا قلت يقومون ويضربون فأشبه قولك قائمون وضاربون وجرى جمع السلامة في الصفة مجرى جمع الضمير في الفعل، لأنه يكون على سلامة الفعل فكل ما كان اقرب إلى الفعل كان من جمع التكسير أبعد وكان الباب فيه أن يجمع جمع السلامة، لما ذكر من ان ضاربون ومضربون يشبه يضربون من حيث سلامة الواحد في كل واحد منها وان الواو للجمع والتذكير كما كانت في الفعل كذلك، وقد تكسر الصفة على ضعف لغلبة الاسمية وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفية وقل دخول التكسير فيها وإذا قلّ استعمال الصفة مع الموصوف وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسمية عليها وقوى التكسير فيها فتكسير الصفة على حد تكسير الاسم(1).

فالأصل في الصفات أن لا تكسّر لمشابهتها الأفعال وعملها فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل، وهو الواو والنون فيتبعه الألف والتاء، لأنه فرعه، ثم انهم مع هذا كله كسّروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد ان شابهت الفعل وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي إذ شبهها بالفعل اقل من شبهه(2). لذا فان جمع الصفات جمعا سالما يدل على إرادة الحدوث وجمعها جمع تكسير يبعدها عن إرادة الحدوث ويقربها من الاسمية، قال تعالى: ﴿وَٱلْحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة 112]، وقال: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [يوسف 12]، وقال: ﴿وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ﴾ [الأحزاب 35]، أي الذين يحفظون فروجهم والذين يحفظون حدود الله ونحوهما ولم يقل: والحفاظ أو الحفظة فروجهم

(1) ينظر: شرح المفصل: 5/ 24.

(2) ينظر: شرح الرضي على الشافية: 2/ 116.

وذلك لان التكسير يبعدها عن الحدوث [1]. وقال تعالى: ﴿ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴾ [الحجر 22]، ولم يقل: وما انتم له بخزنة، و﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ ﴾ [الزمر 71]، و ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر 94]، فأنت تلاحظ أن (خازنين) تفيد الفعلية بخلاف (خزنة) فإنها لا تدل على الفعل، وإنما تدل على الاسم، إذ هو اسم لصنف من الملائكة الموكلين بالنار، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ [الزخرف 30]، وقال: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآئِ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ ﴾ [الروم 8]، ولم يقل بلقاء ربهم لكفار أو كفرة، لان في (كافرين) معنى الحدوث فتعلق به الجار والمجرور أكثر من عشر مرات في القرآن لقرب هذا الجمع من الفعلية ولم يتعلق مرة واحدة بالكفار أو الكفرة مع ترددها في اثنين وعشرين موطنا في القرآن الكريم[2]. ويوضح هذا الأمر استعمال القرآن للرواسي والراسيات جمع (راسية)، فقد وردت الرواسي تسع مرات في القرآن الكريم كلها بمعنى الجبال، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ ﴾ [الرعد 3]، وقوله: ﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ ﴾ [المرسلات 27]، ولم ترد (راسيات) إلا مرة واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ﴾ [سبأ 13]، فأنت ترى انه لما أراد الاسمية جمعها جمع تكسير، ولما أراد الحدوث جمعها جمعاً سالماً[3].

إنّ جمع السلامة في حقيقته فعل بدليل عمله عمل فعله وعطف الفعل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [الحديد 18]، وقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك 19]، وقوله: ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا ﴾ [العاديات 1 – 5]، لذلك تعلق به الجار والمجرور بخلاف جمع التكسير، فان الاسمية فيه غالبة بدليل إعرابه بالعلامات الأصلية ودلالته على الثبوت والدوام، لذلك كان الوصف به أبلغ من جمع السلامة، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾ [مريم 58]،

(1) ينظر: معاني الأبنية: 145.

(2) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: 612 مادة (ك ف ر).

(3) ينظر: معاني الأبنية: 146.

وأصل بكيَ بكوي قلبت الواو ياء والضمة كسرة، ووزنه فُعول، وقد تكسر فاؤه لمناسبة الياء نحو قوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴾ [مريم 68]، جمع جاث واصله جثوو أو جثوى من جثا يجثو، فإن الواو إذا تطرفت تقلب ياءً، ثم تقلب الواو الأولى ياء لالتقائها الياء والسابق منهما ساكن، والملاحظ تشابه صيغ المبالغة فعول وفُعَلَة بصيغ جموع التكسير مما يدل على أنه انشئ إنشاءً جديداً وعومل معاملة الأسماء المفردة، فجاء للمبالغة لدلالته على الثبوت، وعومل بالحركات كالمفرد، كما جاء على هيأة أوزان المبالغة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ [مريم 8]، وأصل عتي عتوو، وكسرت التاء تخفيفاً وقلبت الواو الأولى ياءً لمناسبة الكسرة والثانية ياءً لتدغم فيها الياء بدليل قوله تعالى: ﴿ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ [الفرقان 21]، وعتوا بالواو على أصله بخلاف عِتي بالإبدال.

التجدد والحدوث

المبحث الأول
معنى الفعل

إن الفعل مثبت لمعنى عام خبراً أو وصفاً أو حالاً أو صلة تحدده الصيغة والزوائد مع متعلقاته تخصيصاً للحدث، ولما كانت الأحداث تتطلب زماناً ومكاناً بحسب صدورها أو وقوعها أو تقبل الذوات لها، جعل النحاة الزمن ركناً كالحدث، فقسّموا الأفعال تبعاً له، والحقيقة أن الزمن وعاء للحدث كالمكان، ولكن ثبوت المكان لم يتح لهم إدخاله في مفهوم الفعل، وإن كان معمولاً له لوقوعه فيه، كما جعلوا ظرف الزمان معمولاً أيضاً، فكان الزمن جزءً من الفعل ومعمولاً له فجاء مكرراً ثلاثاً ضمناً وصيغةً وتركيباً بما يلحقه من سوابق ولواحق، وذلك في حده وصرفه ونحوه، وفي دلالته على التجدد والتغير والحدوث في مقابل دلالة الاسم على الثبوت لحرمانه من الدلالة الزمنية، فجاء الاسم مخبراً عنه لا خبراً وموصوفاً لا صفة، ودالاً على مسمّاه، فكان معمولاً للفعل تخصيصاً، لذلك صار الفعل عندهم أقوى العوامل لكثرة منغلقاته، وحرم متعلقاته الجر، لأنه لا ينسب إليه بخلاف الاسم، فكانت وظيفته إيجاد المعاني كالحرف، وإن كان الحرف نائباً عنه بدليل تعلّقه به، لأن الحرف موجّه لجهة الفعل وهو من مخصصاته، فجاءت المسألة على خلاف الحقيقة، وصار الإيجاد للحرف بدلاً من الفعل، وأدخلوا الزمن مع أن الفعل في حقيقته لا علاقة له بالزمن بدليل أن الفعل صفة للفاعل، والوصف مبين للذات ومكمل لها، والزمن لا يبين ولا يكمل، لأنه وعاء الحدث، ولا تملك الذات زمناً، وإنما تتحلّى بصفة ما، فالفعل بصيغه موجه للحدث ومخصص لعمومه وليس حدثاً مقترناً بزمن إلاّ من ناحية الحلول فيه، فيكون من قيود الفعل وليس ركناً له يدل على ذلك مخالفة المصطلح للمراد من التعبير، ولا يشترط في الاصطلاح إلاّ بيان المخالفة بين الأبواب كالأعلام التي تدل على مسماها ولا يشترط فيها مطابقة

معناها اللغوي، فجاء الماضي في الاصطلاح دالاً على المستقبل أو على العادة والغريزة، وقد يسلب الدلالة الزمنية كما في التشريعات والقوانين والأمثال والحكم والقواعد العامة، وجاء المضارع للدلالة على تصوير حال المعالجة والإزجاء في الماضي والحال والاستقبال، كما أن تسميته ليست قائمة على الزمن، وخرج الأمر إلى النهي والدعاء والعرض والتحضيض والالتماس أو الترجّي وغيرها، ولم يتقيّد بزمن بعينه كما في التشريعات والأمثال والحكم، في حين جعلوا الأفعال الناقصة مقتصرة على الزمن؛ لأنها سلبت الحدث، مع أن (كان) وهي أم الباب موجبة لكل فعل ومنفية له إذا سبقت بنفي كما سلب الحدث بأحرف الزيادة والتضعيف وكذلك جعلوا في المشتقات نصيباً من الزمن مع دلالتها على الحدث وصاحبه، لأن زمنها نحوي لا صريح وسلب الحدث مع الزمن في الأفعال الجامدة والمنقولة إلى المدح أو الذم بعد أن اختصت بالدلالة على التعجب أو النفي أو الرجاء أو المدح أو الذم، ومع ذلك لم تخرج عن الأفعال، لأنها لم تخرج عن الأصل في إثبات المعنى وإن كانت للمبالغة؛ لأنها لا تخرج الفعل عن معنى الفعلية، وهو إيجاد المعاني في غيرها لأن المبالغة زيادة على الأصل، وإنما تنوعت الصيغ الفعلية وكثرت توسيعاً للغة لأجل الإحاطة بتغيرات الأحوال ومتابعتها قلّة وكثرة وتكراراً واستمراراً أو انقطاعاً، ولا علاقة لها بزمن، لأنه لا يطلب فاعلاً أو مفعولاً ولا أحد يملك زمناً ما إلاّ الله تعالى، بدليل قوله: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة 4]، وإن تفضل على الناس بامتلاك المكان إلى حين، بدليل قوله تعالى: ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ﴾ [غافر 16]، ولكنهم رددوا ما ذكره سيبويه في تعريف الفعل، فقد قال: " وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكُث وحُمِد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتُل واضرِب ومُخبراً يقتُل ويذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل "[1].

(1) كتاب سيبويه: 1/ 12.

إنّ الأحداث العامة هي مصادر الأفعال، لأنها نتاجها، فإذا أُريد نسبتها إلى معيّنٍ خُصصت بالصيغة تحقيقاً أو إخباراً بمعالجة أو طلباً، وذلك في الكلام المقيّد بالمقصود منه، ولا يتم ذلك إلاّ بذكر متعلقات الفعل من فاعلٍ أو نائبه مرفوعاً أو مجروراً لفظاً، ومفعوله منصوباً أو مجروراً بحرف جر، فإن السياق هو الذي يحدد المراد من الصيغة، لأن الصيغة وحدها لا تؤدي وظيفتها في العبارة إلاّ بضمائم تُكمل إفادتها في إتمام المراد منها، وكل صيغة تمثل جانباً من جوانب الحدث وما ضُمّ إليها من مرفوعات أو منصوبات وما تعلّق بها من جارٍ ومجرور أو ظرفٍ يعبّر كل واحد منها عن جهةٍ في فهم الحدث بدليل البناء للمعلوم والمجهول واللزوم والتعدّي، فإن المعنى يختلف باختلاف الأبنية بدليل استعمال صيغ مختلفة في جملةٍ واحدة أو قصةٍ واحدة، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة 87]، وقوله وَقَذَفنا في ﴿ قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴾ [الأحزاب 26]، و﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴾ [هود 98]، فإن تنوّع الصيغ يُبيّن العناية بجهات الحدث تخصيصاً لعمومه واستكمالاً لمعانيه بُغية الإحاطة بدقائقه.

أما الزمن فإنه اسمٌ للوقت الذي وقع فيه، تقوم السوابق واللواحق وحروف العطف والسياق ببيانه وليس الصيغة، لأنها تؤدي معنىً حرفياً زائداً يخصص الحدث ولا علاقة له بكشف الحقيقة الزمنية إلاّ في إطار سوق الحدث بشكل عام لحلوله فيه، فإن المراد من صيغة الماضي حتمية الوقوع، ومن المضارع تصوير الحدث في حال الإزجاء والمعالجة، وكذلك ألأمر يُراد به غير الدلالة الزمنية، لأنه قد يؤدى بغير الصيغة الفعلية كالمصدر ولام الأمر واسم الفعل، كما يؤدى بطرق الإخبار والمطاوعة للدلالة على الامتثال وسرعة الاستجابة، أما المشتقات والمصادر فقد يُراد منها تغليب الوصفية على الاسمية وبالعكس، وذلك للمبالغة في الحدث تكثيراً له واستمراراً ودواماً أو غلبة الوصف على الذات فيجرى مجرى الأعلام على مسمياتها ولا يراد به الحدث ذاته ولكل قرائنه اللفظية والمعنوية كالتنوين و(أل) والإضافة بنوعيها بدليل عملها عمل أفعالها.

فالفعل إثبات حدوث معنى مفيد بمتعلقات توضّحه وتبيّنه وتخصص عمومه، وهي النسبة التامة إلى فاعله أو ما ناب عنه والمفاعيل والأحوال والتمييز والجار والمجرور، ولا يخلو فعل من الحدث وهو الأمر المجرد، لأنه أصله الخالي من القيود إلاّ إذا أُضيف فيُقيد بالإضافة، أو نوّن فتتمكن فيه الفعلية بدليل العمل.

ولمّا كان الفعل مُنبئاً عن أحداث المعاني ي الأسماء، فما ثبت منه في ذات صلُح أن يكون وصفاً لها، وهو اللازم المجرّد، أما المزيد بالتاء أو الهمزة والنون فهو المطاوع الذي يدل على الامتثال والانقياد والسرعة في إثبات المطلوب، أما ما يثبت معنى نسبتين صدوراً ووقوعاً فهو المتعدي والناقص، والخلاف بينهما أن الأول قد يكون علاجياً حسّياً ظاهراً في ظهور أثره، وقد يكون ظنياً فيدخله التعليق والإلغاء. أما الناقص فإنه يثبت نسبتين إحداهما ذاتية والثانية وصفية، أما التام منه فإنه يقتصر على الوصفية الدائمة، لأنها خلقية ايجادية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة 117] وهو "من كان التامة أحدث فيحدث، والمعنى أن ما قضاه من الأمور وأراد كونه، فإنما يتكوّن ويدخل تحت الوجود من غير امتناع ولا توقّف، كما أن المأمور المطيع الذي يؤمر فيمتثل لا يتوقف ولا يمتنع ولا يكون منه الإباء"[1]، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ ﴾ [البقرة 280]، والناقص غير مُطاع، فلا يُصاغ منه التعجب والتفضيل والمفعول، لأن المطاع لازم والناقص لا يوصف باللزوم والتعدي، لأنه مثبت للذات الموصوفة غريزياً أو اكتساباً واعتياداً، فإذا جرّد من الذات أفاد حدثاً غير مقيّد فلحق بأحداث الأفعال العامة إذا لم تنسب بإسناد أو إضافة لذلك لحقه التصرف وقيل النواصب والجوازم والشرط والعرض والتحضيض، لأن إثباته يتم بالنسبة، فيدل على الحدوث بنسبته الحالية والتام بنسبته التخصيصية، والحالية تبين الجهة النحوية بالكيفية العارضة أو الثابتة، والتعدية تخصيصية تبين عموم الحدث، والناقص يبين هيأته بدليل مجيء الحال مع التام دون الناقص، لذلك احتاج الناقص إلى نسبة ثانية بخلاف التام بدليل

---

(1) الكشّاف: 1/ 307.

أن الخبر يتم بالثانية، فجاءت منصوبة، لأنها مفسّرة للأولى، لأن الفعلية تتم بالأولى فإن فسّرت أو خصصت نصبت للتفريق بين الاسنادية والتخصيصية كما فرٌّ الإعراب بين الاسمية والفعلية في المصدر المرفوع والمنصوب، وجعل الكسرة للنسبة فيه وزاد عليه التنوين في الصفات للتفريق بينهما، فجعل المنون منها فعلاً عاملاً والمضاف منسوباً إلى فاعله أو مفعوله، أما اختلاف دلالة الصفات فإنما مفاده معاني الصيغ المختلفة، لأن لكل صبغة معنىً زائداً على الأصل بحسب الحرف المزيد، فإن دلالة (فاعل) بخلاف (مفعول) وهكذا. أما المشترك مثل (فعيل) و(فعول) وغيرهما، فإن المعوّل عليه في ذلك المبالغة في إثبات العارض من الأحداث تكثيراً أو تكراراً واستمراراً أو نقلاً من باب إلى آخر بدليل المبالغة في المصدر خبراً أو وصفاً أو حالاً وقيام بعض الأبنية مقام بعض ومجيء (مفعل) والمزيد منها مع تغيير حركات الميم والعين لاستيعاب معاني الفاعلية والمفعولية والمصدرية والظرفية والآلة للمبالغة في الحدث بحسب الاختيار المناسب للمعنى المراد، لأن المعنى يتغيّر في السياق بالإضافة أو التعريف، فقد يضاف الوصف إلى الفاعل أو المفعول في المعنى فيتحوّل إلى المبالغة في ثبوته كما في الصفة المشبهة نحو ضامر البطن ومنتفخ الأوداج ومرموق المكانة ومهموم النفس ومسعر حرب، كما تحول (فاعل) إلى (فعّال) و(مفعال) و(فعول) و(فعيل) للدلالة على المبالغة في الوصف لا في الذات، لأن المبالغة معنى زائد على معنى (فاعل) بدليل الزيادة في البناء، فإن الواو في (فعول) أفادت التنكير أو التعظيم أو معنى الحدث أو المفعول، كما أفادت الياء في (فعيل) معاني المصدرية والمبالغة والفاعل والمفعول.

وفي الأسماء بتغيير حركة الفاء تفيد التصغير أو التقليل وبتضعيف العين تفيد الآلة وبالنقل المبالغة نحو صدّيق، فإن الزيادة والتضعيف يغيران الجهة النحوية في المعنى النحوي العام للكلام، ويفيدان التكثير وضدّه بحسب ما يدخلان عليه، فيغلبان معنى الفعلية بدليل ياء التصغير والنسب، فإنهما مسوغان لجمع السلامة والعمل، وإذا لحقا بالأفعال فإنهما يفيدان المطاوعة أو السلب أو المبالغة أو التعدية واللزوم، وكلها تتعلّق بالحدث والصيغ التي تحويه وما يلحقها من سوابق ولواحق

توجهها وجهة أخرى تحقيقاً أو توكيداً إثباتاً ونفياً، والإعراب والتنوين يقيدان المصادر والمشتقات إخباراً وإنشاءً وفصلاً، لأن وصلها بالإضافة، ولكل وظيفة في الكلام بدليل اختلاف وظيفة المصدر الصريح عن المؤول والفعل عن غيره من المشتقات بدليل عدم قبوله التنوين والإضافة و(أل) واختصاصه بالتصريف وتعليق الجار والمجرور والظرف به أو ما فيه رائحته لغرض إثبات صفة مقيدة مكاناً أو زماناً، وهذا يدل على أن الزمن ليس ركناً من ركني الفعل الاصطلاحي والعام إلاّ من ناحية الإفادة العقلية بأنه مظروف في وقت ما وتعيينه وفقاً للقرائن المعنوية واللفظية، بدليل الحال المبنية لكيفية حصول الفعل ولا تدل على الحال أو الوقت الحاضر لأنها قد تدل على الماضي أو الاستقبال بحسب القرائن، تخصيصاً للخبر وقيداً للوصف به ولا علاقة لها بزمن، بدليل الاشتقاق لغلبة معنى الفعلية عليه، وتعني الوصفية المقيدة بالصيغة والأصل في الفعل إيجاد الوصفية المقيدة بالزيادة والحذف بدليل التصريف المفيد للمعاني المختلفة لاختلاف صيغ المجرد والمزيد، لأن الصيغة معنى حرفي لا زمني، لأن الزمن يعني الوقت المقيد بحركات الفلك والليل والنهار وما بينهما ولا علاقة للفعل بذلك.

إن أساس التعبير في العربية، هو الفعل ومتعلقاته وما ناب عنه، يدل على ذلك كثرة متعلقاته وتردده بين المعاني المختلفة وارتباط الجر والظرف به، لأن " الظروف من متعلقات الأفعال، ولكن كثر استعمالها وحدها، لتؤدي الأغراض التي تؤدى بالأفعال في أقصر لفظ وأسرع دلالة، فكأنها تحملّت معاني الأفعال التي تعلّقت بها، وليست هي الأفعال ولا بأسماء الأفعال، ولكنها ظروف استعملت حيث تستعمل الأفعال التي لم يصرح بها بدلالة قرائن القول ومناسباته "[1]، فقد جاء عليك، وإليك، ودونك ووراءك وأمامك ومكانك، لأمر المخاطب دون المتكلم والغائب، غير مصرح بلفظ الفعل لزاماً لدلالة ما يشير إليه، ولذلك كان الجمل الفعلية أكثر شيوعاً في التعبيرات الطلبية والشرطية تفسيراً للمرفوعات والمنصوبات التي ترد فيها،

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 204.

تحقيقاً للفهم وتقريراً لإثبات ركني النسبة التامة والناقصة، والفعل ركن مهم من ركنيها، لملازمته لها إثباتاً أو نفياً، وإخباراً أو استخباراً وظاهراً أو مضمر، كما في أسلوبي الاستفهام والمطاوعة، فإن المتكلم في الأول يجهل النسبة فيسأل عن تحقيقها، وفي الثاني يخبر عن تحقيقها لبلوغ إرادته فيما وصل فعله إليه بأسرع مما في أسلوب الجواب، لأن في المطاوعة دلالة على الانقياد والموافقة وليس ذلك في الجواب، وهذا معنى زائد على أصل تحقق النسبة يؤديه الفعل في الكلام، كما يدل الاستفهام على زمان الفعل ومكانه، نحو أغداً تسافر؟ أو أيوم الخميس تسافر، وأهنا تقيم؟ أو أفي الدار تقرأ؟ على أن الزمن كالمكان التزامي للفعل وليس ركناً منه، بل موجد للمعنى، لأنه لا يستفهم من أفعال الطلب كالأمر المضارع المسبوق بلام الأمر ولا عن أفعال الإنشاء كالتعجب والمدح والذم ليس لتضمنها النسبة، كما قيل: " لأنها تضمنت نسبة تحققت بتمام الكلام، فلا مجال للاستفهام عنها، لأن الاستفهام هو استعلام على وقوع نسبة يجهل المستفهم تحققها "[1].

وذلك لأن الفعل لا يفارق النسبة، ولكن ليحقق نسبة أخرى في الجواب، وقيام حرف الاستفهام مقامه في إثبات المعنى، لأن الطلب معنى حرفي، وهو يغلب غيره في الكلام بدليل المبنيات من الأسماء، وإن كان الأصل فيها الإعراب، وإذا عرض عليها المعنى الحرفي في التركيب والقطع والتوكيد والنداء والنفي، يدل على ذلك خروج الاستفهام إلى معاني التقرير والتوبيخ والتعجب وغير ذلك، كما لا يستفهم بهل عن الشرط، لأنه محتمل، وهل يستفهم بها عن تحقق النسبة ووقوعها، فلا يستفهم بها عن جملة مصدرة بـ(إنّ) لتحقق وقوعها، لأنها لتأكيد النسبة، لأن جملتها في الحقيقة جواب سؤال مقدر عن النسبة فتأتي لتوكيد الفراغ منه بدليل زيادة توكيدها باللام والقسم للمتردد والمنكر، وجواز تقديم خبرها على أسمها إذا كان شبه جملة، لتعلقهما جميعاً بالفعل بدليل شبهها بالفعل، فجاءت توكيداً، لأنها بمثابة عطف فعل على نظيره لغرض التوكيد، وذلك سر عملها في الجمل كما عملت (كان)، لأنها أصل لكل فعل فصح دخولها على الفعل، ولم يأت منها

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 265.

التفضيل، لأن فيه اشتراك صفتين مع زيادة إحداهما على الأخرى و(كان) تثبت الذات وليس الصفة بدليل حاجتها إلى الصفة من خبرها وكذلك لا يتعجب منها، لأن التعجب إنشاء وهو معنى حرفي، لأنه مجهول الكينونة، وحقيقته الإبهام المؤدي إلى الانبهار والانفعال وليس فعلاً حقيقياً، لذلك حكموا بزيادة (كان) في اسلوب التعجب فجعلوها مقصورة على الزمن وسلبوا منها الحدث، لأنه الفعل الحقيقي، لوقوعها بين مبهمين، وهما (ما) و(أفعل)، لأن العموم إبهام و(كان) قيد عام قابل للتخصيص بالخبر، وهو لإثبات الذات والتعجب يخص الصفة لعروضها بخلاف الذات وهي لا يتعجب منها بل من عروض حالة غريبة غير معتادة تثير الدهشة وكذلك لا يأتي من (كان) اسم المفعول، لأنها لا تبنى للمجهول لملازمتها صيغة المبني للمعلوم عرفاً وقيام (خُلق) و(وجد) بوظيفتها، لأنها الأصل لكل فعل بدليل النفي، لأن نفيها يعني نقض كل وصف وإنكار له أصلاً لهذا كانت في النفي مثبتة للذات ودافعة لكل وصف، فكان نفيها أبلغ لنفي الصفة من غيرها، لذلك ألحقوا بها (ليس)، لأنها تعني نفي الوجود، و" أصل ليس لا أيس، ودليل ذلك قول العرب: أئتني من حيث ايس وليس وجئ به من أيس وليس، أي من حيث هو وليس هو "[1]. ومعنى (ليس): نفي الوجود، ولا دلالة لأيس ولا لليس على زمن معين، غير أن النحاة كانوا يزعمون أنها تدل على الحال وإن هناك أدوات تضمنت الحال فأشبهت (ليس)، فعملت كما تعمل (ليس).

فمن الخلط إذن أن نعدّ (ليس) في طائفة ما سموه بالأفعال الناقصة، أعني (كان) وأخواتها، فليس لها بكان صلة، لأن (كان) إثبات، و(ليس) نفي ولأن (كان) فعل متصرّف، و(ليس) فعل جامد شاذ تخلف عن سائر الأفعال فأخذ يستعمل استعمال الأدوات بعد تخلّيه عن دلالته على الحدث، فأي جامع يجمعها بها، وكان الذي حمل النحاة على عدها في أخوات (كان) ما لاحظوه من نصب الخبر بعدها، ولا يكفي هذا الشبه اللفظي في تصحيح ما أقدموا عليه "[2].

(1) لسان العرب: مادة (ليس).

(2) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 257 ، 260.

ليس الشبه اللفظي وحده، وإنما حملوها على ضدّها كما حملوا (لا) النافية للجنس على (إنّ)، لأنهم قد يحملون على النظير وعلى ضده، والصواب في ذلك أنهم وجدوها تنفي الصفة وتثبت الذات مثل (كان) في النفي فأجروها مجراها بدليل توكيدها بالحرف مثل (كان) مع لام الجحود نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف 172]، ﴿ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ﴾[الأنعام 30]، ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأنعام 53]، ﴿ أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾ [هود 81]، فقد أثبتت (ليس) اسمها ونفت خبرها، وهو الصفة، فأشبهت (كان) المنفية في نفي الخبر. وأما ما قيل عن انقطاع المخبر عنه بـ(كان)، فهو مبني على زعمهم بالاقتران وضعاً فعبّر عنهما بلفظ الفعل دفعة واحدة، فإن وقوع الأحداث بخلاف الأخبار عنها، ولا علم لأحد بما حدث إلا بعد الإخبار عنه واختصت (كان) بالإخبار عن صفات الذوات الثابتة وغيرها، لأنها تنبئ عن الوجود الذاتي على صفة ما، لذلك قيل: " فحيث وقع الإخبار بـ(كان) عن صفة ذاتية، فالمراد الإخبار عن وجودها وأنها لم تفارق ذاته، ولهذا يقررها بعضهم بما زال فراراً مما يسبق إلى الوهم، إن (كان) يفيد انقطاع المخبر به عن الوجود لقولهم: دخل في خبر كان قالوا: فكان ومازال مجازان يستعمل أحدهما في معنى الآخر مجازاً بالقرينة، وهو تكلّف لا حاجة إليه وإنما معناها ما ذكرناه من أزلية الصفة، ثم تستفيد بقاءها في الحال، وفيما لا يزال بالأدلة العقلية وباستصحاب الحال "[1].

إن ما أثبته الخبر بـ(كان)، ولم يظهر زواله ظن بقاؤه، لأن الأصل في (كان) إثبات الذات على صفة تحكى بدليل النسب إليها بخلاف غيرها من الأفعال، لأنه لا يُنسب إليها، وأزلية الصفة ليست مستفادة من (كان) وإنما من أزلية الذات التي أثبتتها (كان) و" ذهب بعضهم إلى أن كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء 134]، وذهل أنّ الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعاً بصيرا لا من لفظ

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 123.

(كان) ألا ترى أنه يجوز كان زيد نائماً نصف ساعة فاستيقظ، وإذا قلت كان زيداً ضارباً لم يسفد الاستمرار، وكان قياس ما قال أن يكون (كن) و(يكون) أيضاً للاستمرار "[1].

فليست (كان) بمعنى (ما زال)، ولا يكون عموم الدلالة كخصوصه، وليس تمام التصريف كنقصانه، ولا المفرد كالمركب فلا يوضع أحدهما مكان الآخر و" سواء كان الوجود عاماً أم خاصاً، أم مستمراً، فهو معلوم غالباً للمتكلم والسامع جميعاً، فإذا قال المتكلم: أمسى زيد، أو كان زيد، أو ما زال زيد، لم يكن قوله مفيداً، لأن وجود زيد مما يعرفه السامع، كما يعرفه المتكلم، فلم يأت المتكلم إذن بجديد، ولم يكن كلامه مما ينطوي على فائدة يتطلبها السامع، فإذا قال المتكلم: كان زيد قائماً، أو: ما زال زيد قائماً، أو غير ذلك، كان قائماً مناط فائدة الخبر وجاعلاً قول المتكلم خبراً مفيداً فإذا كان السامع يجهل وجود شيء صح الاكتفاء بذكر الموجود، وإيقاع نسبة الوجود إليه، كما يقال: كان صباح، وكان مساء، أو كما يقال: كان الله ولا شيء معه "[2].

إن (كان) في حقيقتها فعل والفعل وضع للإخبار ولا قيمة للخبر إذا كان معلوماً للسامع وإن الكينونة تضم الذات مع صفتها، فإن قصد المتكلم إثبات الذات إن كانت مجهولة جاءت (كان) مفيدة وجودها، لأن في إثباتها يتحقق المراد من الخبر، وإن قصد ذكر الحال الثابتة لها أو المقطوعة أو الحادثة لها أو المستمرة فلا مناص من ذكرها أولا حتى تتقيد بالصفة ولا تلتبس بغيرها، لأن الذات الواحدة لها صفات متعددة مشتركة مع غيرها فيها وقد اختص ما عر ف بالفعل الناقص بذلك دون التام لبيان الذات الموصوفة بصفة ما لأن التام اختص ببيان الوصف دون الذات بدليل حاجته إلى الحال لمعرفة كيفيته، بخلاف الناقص، لأن خبره تكفل بذلك، لأن " الخبر قد صار كالعوض من الحدث والفائدة منوطة به، فكما لا يجوز

---

(1) شرح الكافية للرضي: 2/ 293.

(2) في النحو العربي: 180 – 181.

إسقاط الفعل في (قام زيد)، فكذلك لا يجوز حذف الخبر، لأنه مثله "[1] فان " زيد في ضرب زيد أيضاً متصف بصفة الضرب وكذا جميع الأفعال التامة وأما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى: كان زيد قائماً، وإن زيداً متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود "[2]، و" قول النحويين خبر كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ، لأن الأفعال لا يخبر عنها ولو قلت: كان رجل قائماً أو كان إنسان قائماً لم تفد المخاطب شيئاً، لأن هذا معلوم عنده أنه قد كان أو قد يكون والخبر موضوع للفائدة، فإذا قلت كان عبد الله فقد ذكرت له اسماً يعرفه فهو يتوقع الفائدة فيما تخبر به عنه "[3].

لأن " الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامك السامع إياه وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه، وإذا كان كذلك وكان مما يعلم ببدائه المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده، فينبغي أن ينظر إلى مقصود المخبر من خبره وما هو ؟ أهو أن يعلم السامع وجود المخبر به من المخبر عنه ؟ أم أن يعلمه إثبات المعنى المخبر به للمخبر عنه ؟ فإن قيل: إن المقصود إعلامه السامع وجود المعنى من المخبر عنه، فإذا قال: ضرب زيد، كان مقصوده أن يعلم السامع وجود الضرب من زيد وليس الإثبات إلا إعلامه السامع وجود المعنى "[4].

فإن كان السامع يجهل المخبر عنه، لإثبات النسبة إليه، كان لزاما التصريح به أولاً ثم المخبر به، فلما اقتضى الإعلام بوجوده على صفة ما جاءت الصفة منصوبة للدلالة على تفسير نسبة وجود الذات، ولا يحتاج التام إلاّ إلى إيجاد المعنى في الذات، لقيام الحال أو التمييز بتفسيره وبيان كيفيته كما قامت شبه الجملة في مثل: زيد في الدار أو أمامك ببيان الوجود الذاتي مقيدا بالظرف برباط النسبة وهو معنى جامع بينهما، والذي يوجد المعنى هو الفعل أو ما أشبهه، لذلك علق به الخبر أو الصفة أو

(1) شرح المفصل: 7/ 97.

(2) شرح الكافية: 2/ 290.

(3) شرح المفصل: 7/ 91.

(4) دلائل الإعجاز: 408.

الحال أو الصلة، لأن الخبر ينبغي أن يكون هو المبتدأ في المعنى، والذي يتضمن الضمير الرابط هو المشتق لا الجامد، فكان الأصل في الخبر، وهو الموجد للمعنى في الذات، هو الفعل وما اشتق منه والظرف وعاء وليس حدثا فلا يصح أن يكون خبراً لأنه قيد له بدليل الحال والصفة والصلة وقيل: " لا يحتاج المعرب إلى أن يعلق هذا الخبر بشيء مقدر، وهو الوجود العام أو الكينونة العامة، ويجد نفسه في دوامة من التقديرات، هذا يقدره فعلا، كان أو: استقر لأن الأصل في العامل أن يكون فعلاً، وهذا يقدره اسما مفردا، كائن، أو حاصل أو مستقر، لان الأصل في الخبر أن يكون مفردا، مع أن ذلك مما لم ينعقد عليه الخبر، لأنه معلوم للمتكلم والسامع، ولأن ذلك ليس هو الخبر، لأن الفائدة لا تتم به فلو كان هو الخبر لجاز للمتكلم أن يقتصر على قوله: محمد استقر، أو محمد كان، أو محمد حصل، ويسكت، ولاكتفى المخاطب به ولكن واقع الأمر غير ذلك "[1].

وليس كذلك، فإن المعرب بحاجة إلى تعليق الخبر بشيء يجهله السامع، وهو إفادته بإتمام الخبر بعد ذكر متعلقاته إذ لا معنى لقوله: محمد استقر أو محمد كان إلاّ بتخصيصه لعمومه وإبهامه والخبر في حقيقته وصف والوصف قيد للذات بدليل جمعهما في المشتقات، وفي الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ [النمل 40]، والظرف المنصوب أو الاسم المجرور، لا يكون خبراً، لأنه ليس حدثاً وإنما هو من لوازمه يدل عليه مقيداً به زماناً أو مكاناً، لأنهما ظرفاه، والخبر معنى تفيده النسبة بإثبات المخبر به للمخبر عنه في زمان أو مكان ما، وهما ليسا وصفاً للذات بل وعاء لها فكيف يكونان خبراً عنها، وهما ليسا من صنعها ولا مما تحدثه، بل هي حادثة فيهما، وهما قيدان لها ولما تحدثه فيهما والتصريح بهما أو بأحدهما يشير إلى الحدث الواقع فيهما إتماماً للفائدة لأنهما بدونه لا يفيدان المخاطب بشيء، لأنه يهمه ما حصل فيهما لا في وجودهما، أو مقاربة الحصول أو توقعه أو الشروع فيه ولبيان ذلك جاءت أفعال دالة على ذلك، وهذا التقريب يختص بالنسبة بين الذات والوصف أو الشروع فيه ولا يدل على إيجاده وإثباته، كما في

(1) في النحو العربي: 181.

الفعل التام ولا على إيجاد الذات المتصفة به بدليل التبعيد بينهما في الرجاء، إذ تطمع الذات في تحققه، لأنه لم يحصل، وهي ليست توقيتات زمنية، بل هي مبينة للنسبة المتحققة فعلاً أو غير المتحققة، مما يدعم بعد الفعل عن التقسيم الفلسفي القائم على حركات الفلك، لا على حركات الذات الفاعلة أو المتصفة بحسب تغير أحوالها في الظروف المختلفة، لأن الحال مبينة لهيأة الحدث وليست ظرفاً، لأنها متممة للخبر، وهي من قيود الفعل بدليل النصب، والخبر مرفوع بالنسبة لأنه مسند، فكان الفعل خبراً وليس زمناً وهو المنبئ عن حقيقة الوصف وليس ظرفاً.

وقد جرهم التقسيم الزمني الفلسفي إلى عدّ الأمر فعلاً قسيماً للماضي والحال، لدلالته على حركة لم تأت بعد فلم يحدث مدلوله حتى يستغرق زمناً ما، فلا حدث وقع، فأنى له الاقتران المزعوم، لأنه لا " يكون إلا لمخاطب، ولا يتصل به ضمير، لأنه محض طلب يوجه إلى المخاطب، فإذا كان موجهاً إلى مخاطبة لحقته ياء المخاطبة، وإذا كان موجهاً لاثنين لحقته علامة التثنية من آخره، فقيل افعلا، وإذا كان موجهاً إلى جماعة لحقته علامة الجمع تذكيراً وتأنيثاً فقيل: افعلوا وافعلن، وليست (افعل) صيغة زمانية، وليس فيها إسناداً، لأن الإسناد يدل على سبق تلبس الفاعل بالفعل، أو على تلبّسه به، أو على توقّع تلبّسه به، وليس في (أفعل) مثل هذه الدلالة "[1].

إن الطلب معنى حرفي بدلالة الصيغة، وهي معنى زائد على معنى الحدث، وليس حدثاً، وليس حدثاً والإسناد نسبة رابطة للحدث بالذات، ومدلول الأمر محض الطلب فسلب فعل الأمر الدلالة على الحدث وكذلك الزمن المقترن به، وربما سمي فعلا اصطلاحاً لاحتمال إيجاد فعل مطاوع له بصيغة الماضي المقطوع بتحققه كانفعل وافتعل وتفاعل والمجرد لـ(استفعل) وهو (فعل) نحو استخرجته فخرج بدلالة الفاء، فكان الأمر مطاوَعاً والماضي مطاوِعاً، ولا تكون المطاوعة إلا بعد الموافقة بالتأثير امتثالاً واستجابة للطلب فدل أحدهما على الآخر، فلما ارتبطا بالأثر والتأثير

(1) قضايا نحوية: 148 – 149.

جعل الأمر فعلاً بناء على حتمية استجابته بمطاوع له فكأنه مفروغ منه، لأن الأفعال تعبيرات لفظية عن الأحداث، وليست حقيقتها، لأن الفعل الحقيقي هو الحدث، وهو عرض معنوي غير مرتبط بشيء، لذلك كانت الصيغ دلائل على قيوده الذاتية، لارتباطها بالنسبة بخلاف الحدث نفسه، لذلك جاء الخبر بصيغ الطلب وبالعكس في البدائل الأسلوبية، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ [النساء 58]، وقوله: ﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة 185]، و ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلۡعُمۡرَةِ إِلَى ٱلۡحَجِّ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۚ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡ ﴾ [البقرة 196].

لأن " الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة "[1]، وهي " طريقة رئيسة يؤدّى بها وله طرائق أخرى تفضي إليه، فالطريقة الرئيسة التي يؤدّى بها معنى الأمر هي (فعل الأمر) للمخاطب والفعل المضارع المتصل بلام الأمر لأمر غير المخاطب نحو ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [الطلاق 7] ونحو ﴿ وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ ﴾ [العنكبوت 12]، ومن الطرائق الأخرى التي تؤدي معنى الأمر: الخبر– وهو ما يقابل الطلب – نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة 228]، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجًا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٍ وَعَشۡرًا ﴾ [البقرة 234]، فظاهر هذا الكلام خبر إلاّ أن علماء المسلمين اتفقوا على أن النساء عليهن أن يعتددن لطلاقهن ثلاثة قروء إذا كان الحيض موجوداً وأن يتربصن بأنفسهن إذا توفي عنهن أزواجهن أربعة أشهر وعشرا فعلم بإجماع المسلمين أن المراد بذلك الأمر "[2] وهذا مبني على أن الأصل في الكلام طلب واستجابة وإن المخبر به متجدد لاتصافه بالاستمرارية بدلالة الصيغة الفعلية، والفعل مشعر بالتجدد، لأنه موجد للمعنى في غيره، لأنه قد دلّ على مواصلة الامتثال وسرعة الاستجابة وتتابعها بعدم الممانعة، وذلك لا يكون إلا بتأثير من مؤثر موجد للحكم والمحكوم عليه غير ممتنع بل مبادر للامتثال بتحقيق النسبة، وهي لا تتم إلا بتلبس الفعل وذلك بمزاولته مرة أو

(1) شرح المفصل: 7/ 58.

(2) الجملة العربية والمعنى: 100 – 101.

مرات أو الاستمرار عليه، أو قطعه وتجدده أما الطلب فليس فيه مزاولة وتلبس إلا بمطاوعته، ومدار ذلك الصيغ الفعلية الدالة على حركة المعاني في التعبيرات الأسلوبية، وأما الإسناد الفعلي فمبني على " أن معاني الكلام كلها معانٍ لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع. ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن يتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت ما لا يصح في عقل، ولا يقع في وهم، ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى مظهر أو مقدّر مضمر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوت تصوته سواء"[(1)].

إن الإسناد معنى متصور للعلاقة الفعلية بغيرها ولها مدلولات كثيرة موجه لمعنى الكلام بتمامه بقرائن لفظية وأخرى معنوية تقوم على المعنى النحوي العام القائم على المعنى المركزي الذي يوجده الإسناد الفعلي التام إثباتاً أو نفيا ولكن ذلك لا يطرد لاختلاف الصيغ والأساليب فقد يجعل الفعل زائداً أو ملغى، أو يكف بالزائد أو ينقض، وقد يعمل عمله مصدره أو ما أشتق منه أو ينسب إليه بواسطة (أن) المصدرية أن تكون نسبته ناقصة بالإضافة أو بالجر، فالمعنى في جميع ذلك لا يمكن أن يكون خبراً بدليل جمود الفعل في الإنشاء، وهو طلب ليس له في الخارج ما يصدقه أو يكذبه، فتختلف وظيفة الفعل تبعاً لذلك، لأن منه ما ينقل من باب إلى آخر، لأجل المبالغة في المعاني والفعل في ذلك كله محط الفائدة، لأنه يخبر عن المراد وليس الكلام في أصله خبراً، لأنه في الغالب قد يكون استجابة لإرادة ما خارجية أو داخلية تتحقق بالتعبير عنها، فظن أنه الأصل لذلك انتهى إلى أن " جملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأناً

(1) دلائل الإعجاز: 405.

الخبر، فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وتقع فيها الصناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعم المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة " [1].

إن المقاصد والأغراض إنما تتصور بالصورة الكثيرة بدلائل اختلاف الصيغ وتنوعها، لأنها تنبئ بتغير المعاني، لأن الصيغ دليل معان زائدة على مدلول الحدث، ولا تنهض بذلك إلاّ الصيغ الفعلية وما فيها رائحتها، وهي كثيرة، ولكل معنى يختص بها، ولا يتصور الفعل من خارجها إلا بمتعلقاته وقيوده، لذلك كان الفعل أصلاً لإيجاد المعاني، وتقسيمه الزمني لا يقوم على دليل لغوي سليم أو استقراء تام لأساليب الكلام.

---

(1) دلائل الإعجاز: 406.

المبحث الثاني
وظيفة الفعل

إن دلالة الكلمة على الحدث والحدوث تقابل دلالتها على الذات ودلالتها الرابطة للحدث بالذات، إماً صدوراً منها أو وقوعاً عليها في نسبة تامة، كما في صيغ الأفعال أو ناقصة كما في المصدر والمشتقات من خلال السياقات، بعد استقراء آراء اللغويين والنحويين والأصوليين والمحدثين، لذلك جاء البحث في ثلاثة مباحث، تناول الأول الحدث؛ لأنه مادة الفعل، وهو الفعل الحقيقي الظاهر من حركة الفاعلين، وعلاقته بالنسبة لاقتضائه لها، ومراد المتكلم والكاتب من استعماله، ودرس الثاني الحدوث، وهو الغاية من استخدام الصيغ الفعلية الصناعية الثلاث، وارتباطها بالزمن الصرفي والنحوي، وتضمن الثالث دراسة المبالغة في الحدث سواء أكان فعلاً أم وصفاً أم مصدراً، لأنها جميعاً تحتوي الحدث في مادتها، وقد خرج بنتائج أرجو أن تكون نافعة في بابها.. والله الموفق.

الدراسة اللغوية المعيارية اعتمدت الأصل المنطقي فخرجت من استقراء أمثلة مصنوعة وموضوعة للغة بنتائج ظنية شغلت الدارسين حقباً طويلة بقواعد صارمة فلسفية بعيدة عن منطق اللغة ومنهجها السليم للوصول إلى الفهم والإفهام والتعبير بالرموز عن فكر لا تحده حدود مفروضة على أسس شكلية قائمة على مفاهيم عقلية ومنطقية ولم تقم على دعائم موضوعية منبثقة من معطيات اللغة في أصواتها وصيغها وتراكيبها بحسب قدرة المنتج اللغوي على ضم مفرداتها واختياره لأبنيتها ومواقعها ذكراً وحذفاً وتقديماً وتأخيراً وإظهاراً وإضماراً وليس تطبيقاً آلياً لقواعد مفروضة عليها من غيرها، فقد توجه المفردة إذا درست منعزلة عقلياً، بشكل لا يتناسب ووظيفتها في التراكيب بدليل خرقها للحدود واكتسابها لمعانٍ اشعارية وإيحائية لا تكشفها القواعد المفروضة بل تخصصها السياقات المختلفة بحسب إرادة المنتج من استعمالها مع ما يجاورها وما زيد فيها من حروف أو حذف منها أو تغيّر

موقعه فيها، إذ تتوقف وظيفتها على طريقة استعمالها وصيغتها، فإن الصيغة معنى زائد على المادة الأصلية، تلبية للمراد بتغييرها وقبولها للزيادة وخير مثال على ذلك الفعل المجرد والمزيد وكثرة الصيغ الفعلية والوصفية والمصدرية، لأنها مدار إثبات المعاني المحدثة وقدرتها على التخصيص لتقييدها بمتعلقات توضحها وتبينها كالإسناد والنسبة والمفاعيل والأحوال والظروف وحروف الجر أما القواعد فقد ربطت الصيغ بالزمن وأغفلت وظائفها في التعبير اللغوي من خلال استعمالاتها والزمن الصرفي أوضح دليل على خروج اللغة عن دائرة المنطق، لاهتمامه بالصيغة وأقسامها مفردة خارج السياقات، إذ يلحظ فيها خرق الحدود بشكل جلي، فلا تقتصر صيغة (فعل) على الزمن الماضي ولا (يفعل) على الحال والاستقبال ولا (أفعل) على الاستقبال، لأن للغة منطقها الخاص بها فلا يتوقع مطابقتها للقواعد المفروضة والموضوعة على أسس منطقية فاهتمت بالأفعال بوصفها عوامل وأغفلت وظيفتها في إيجاد المعاني وبيانها بمعونة القيود التي تصحبها، فعوّلوا على القيود دونها في التقسيم في حين أنها تبين جانباً معيناً من الحدث العام بالصيغة وتقوم القيود الأخرى بإيضاح الكيفية التي تم بها أو يتم بمعونة السياق، فلم يضعوا باباً خاصاً لمعانيها وآخر لعلاقتها بالزمن بل اعتمدوا الصيغة لبيانه، وقد أثبت استقراء النصوص المعتمدة أن الزمن وظيفة الظروف والسوابق واللواحق ومجرى السياق والقرائن الأخرى وليست الصيغة منفردة كما ذهب إلى ذلك سيبويه في قوله " فأما الفعل فأمثِلَة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع "[(1)]، فجعلها أبنية مرتبطة بالزمن الماضي والحال والمستقبل معولاً في ذلك على الصيغة فضرب الأمثلة تطبيقاً على ما أقرّه خبراً وأمراً، فلم يجعل الأمر ضمن الإخبار، لأنه ذكر صيغاً بينت للمجهول في أمثلة الماضي والمضارع دون الأمر، لأنه لم يقع فكيف يخبر به فخرج عن حد الفعل بذلك لأنه محض طلب وليس حدثاً مقترناً بزمن.

---

(1) كتاب سيبويه: 1/ 12 بيروت.

والإخبار في حقيقته إما مقطوع بوقوعه أو واقع حتماً وهو ما يعبر عنه بصيغ الماضي، وأما هو في حال الإزجاء والمعالجة وهو ما يفيده الحال أو صيغة (يفعل) وفروعها أما ما لم يقع فيحتاج إلى قرينة تعينه كالسين وسوف والشرط والقسم واللام أو أدوات الجزم والنصب أو الظروف، كما أن الإخبار بما لم يقع مشترك مع صيغة أخرى، وهي (اِفعل) وفروعها، وذلك ما دعاهم صرفياً ونحوياً إلى أن يجعلوا الأمر صيغة مأخوذة من المضارع بعد حذف حرف المضارعة وإلى أنه معرب مجزوم بعد حذف لام الأمر وحرف المضارعة لرفع اللبس للإفادة بتنوع الأخبار، لأن الفعل في حقيقته خبر بدليل مجيئه مسنداً ولا يضاف إليه أو ينسب إليه لأن المنسوب إليه ينبغي أن يكون ثابتاً معروفاً حتى يصح الإخبار عنه والحديث متغير بخلاف المتحدث عنه، لأن الحديث عارض طارئ أو متجدد أو منقطع أو مستمر، فإذا تكرر وعرف به صاحبه، غلب عليه فصار وصفاً ثابتاً عليه، وهذا الوصف قد يبالغ فيه إلى حد الكثرة فيتحول إلى صيغ المبالغة أو إلى النسب أو يكون قيداً للذات بمعنى الفاعل أو المفعول أو المفاعل أو تقييد الذات به فتتحول إلى معناه فكأنها مجسمة منه أو مخلوقة منه كما في المصادر إذا أخبر بها وصفاً وحالاً، ذلك أنها أسماء الأحداث المجردة وهي المصادر التي تنسب إلى الذوات بالإضافة لا بالإسناد كالأفعال الاصطلاحية لأن صيغة المصدر تدل على شيء واحد في حين أن صيغ الأفعال تزيد عليها بحاجتها إلى المنسوب إليه وليس إلى الزمن كما قيل في حد الفعل " ما دل على اقتران حدث بزمان، لأن الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه وإنما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان والاقتران وجد تبعاً فلا يؤخذ من الحد "[1].

ودراسة الصيغ من منهج علم اللغة لدلالتها على معنى قابل للتخصيص بالزيادة والصيغة معنى زائد أيضاً، لأن المصدر مطلق تقيده الصيغة الفعلية وليس مطلقاً زمانياً والفعل يدل على زمان معين، كما يفهم من حدهم، لأن الاشتراك في الأزمنة تدخل فيه جميع الصيغ الفعلية وغيرها، لأنها لا تحدد الزمن ولا علاقة لها به لعدم

---

(1) شرح المفصل: 7/ 2 – 3.

اختصاصها بزمن دون آخر، لأن مقيدات الزمن تختلف عن الصيغة الفعلية كالظروف والحروف العاملة وغير العاملة، ولو كانت الصيغة مخصصة للزمن لدخلت في حيز الظروف المختصة، ولما لم تكن كذلك احتاجت إلى الظروف فعملت فيها، لأنها تحتوي الذوات وأفعالها بدليل قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا ﴾ [المرسلات 25 – 26]، و ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ [الرحمن 5]، وإطلاق المصدر ليس مطرداً لعروض النسبة عليه، وكذلك المشتقات بدليل العمل وليس الزمن لدلالتها على الذوات المقيدة بدلائل الأبنية التي تضفي المعاني الزائدة على أصل الاشتقاق وهي التي تساهم مع معاني التركيب الأخرى كالتنوين والإعراب والإضافة و(أل) وحروف الجر والظروف، أما ربط التصرف وعدمه بالزمن فليس قائماً على دلالة الزمن بالصيغة وإنما لغلبة معنى على آخر وتخصيص له ببناء معين لا يخرج عنه للإفادة منه في أمن اللبس، وقد ذهبوا إلى أن الجامد مسلوب الحدث والناقص كذلك، لأنه لم يؤخذ من الحدث لخروجه عن الأصل، لأن الأصل في الأفعال الدلالة على الحدث والزمن لاقتران الحدث به وضعاً فاقتصر الناقص على الزمن وسلب الحدث والزمن من الجامد، لأن الأفعال الإنشائية لا علاقة لها بالزمن، والحقيقة أن المعنى الحرفي قد غلب على أفعال المدح والذم والتعجب، كما غلب على الناقص فشابهه في دخوله على الجملة وأدائه المعنى في غيره، فكما ناب الحرف عن الفعل في إيجاد الأساليب المختلفة فكذلك الفعل ناب عن الحرف في إنشاء أساليب المدح والذم والتعجب والرجاء والنفي بدليل جموده وعمله فلم يسلب الحدث " لأن الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه "[1]، وذلك لأن حقيقته تدرك بدون الزمان وإن كان من لوازمه، والزمان لا يكون خبراً مفيداً فلا يكون من مقومات الفعل كما في المصدر وهو أصل الفعل " لأن المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان وإنما الزمان من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً وليس من اللفظ "[2].

(1) شرح المفصل: 1/ 20.

(2) نفسه: 7/ 2.

إن الالتزام منطق يتماشى مع ما يقره العقل وليس التعبير كذلك فلا دلالة مطابقة تمام المطابقة لا في صياغة المصدر واستعمالاته ولا في الصيغ الفعلية، لأنها رهينة السياقات والمقامات المختلفة، لأن الاقتران يفهم منها وليس من الصيغة وحدها، لذلك قيل: " وقولنا مقترن بزمان إشارة إلى أن اللفظ وضع إزائهما دفعة واحدة، وليس دلالة المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارج "(1)، وقد جرت القواعد على المعطيات العقلية وليس على الاستقراء السليم لاستعمالات الصيغ في الاختبارات الكلامية، فإنها أثبتت خروج الصيغ عن الحدود التي وضعت لها، لأن التقسيم قام على الاستعمال الزمني العقلي وليس على الوظائف التي تنهض بها الأفعال في التراكيب، فليس الماضي قسيماً للمضارع ولا المضارع قسيماً للأمر في الدلالة الفعلية المطابقة للزمن، إذ الاستعمال يوظف الصيغ بحسب المراد بلا مطابقة حقيقية للزمن ففي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب 1]، وظف الفعل (أتق) للدلالة على دوام ما حصل والمعنى " واظب على ما أنت عليه من التقوى واثبت عليه وازدد منه، لأن التقوى باب لا يُبْلَغ آخرُه "(2).

فإن الصيغ الفعلية تشترك في الأصول أو المادة ولكل وظيفة يختص بها في إثبات المعاني، أما الزمن فإن حقيقته التزامية وليس من مقومات الصيغ الفعلية وقولهم " مقترن بزمان، إشارة إلى أن اللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة "(3). يفترض أن الحدث مقترن بالزمان وضعاً، كما يجعل أساس التقسيم زمنياً وليس وظيفياً، لأن الحروف الأصول للصيغ لا معنى لها قبل أن تشكل صيغاً مشتركة فيها، لأن طريقة صياغتها وضمها إلى بعضها بالمجاورة تقتضي أصلاً معرفة المراد وهذه العملية لا تحصل إلا في الإخبار عن أمر قد تمّ أو يتم مستقبلاً، فأنى تأتي المطابقة الزمنية وقد جاءت أحرف الزيادة مع الحركات القصيرة والطويلة لبيان جوانب الحدث المطلق

---

(1) الكشاف: 3/ 248.

(2) شرح المفصل: 7/ 2.

(3) نفسه: 7/ 2.

بدليل تقييده بمتعلقات تخصصه، لأن الصيغة مهيأة لأن تكون في زمن ما متى دخلت التراكيب وخضعت لظلال المجاورة وقيدت بالسوابق واللواحق والظروف أما وهي مجردة لا يصح أن ننسب إليها زمناً ما، لأن الزمان وظيفة قرائن أخرى وليس الصيغة بمعزل عن السياق واللغوي يهتم ببيان المراد من الكلام ويصفه لا أن يمزق أوصاله ليأخذ مفرداته فيبني أحكامه عليها ثم يفرضها على المتكلم أو القارئ، فإن الأفعال الناقصة تؤدي وظائف في الكلام تختلف عن غيرها وليست مسلوبة الحدث، فإنها تفيد الإخبار عن كينونة الذات الموصوفة بالحدث، لا أن تخبر عن وصف الذات، كما في الفعل التام بدليل عدم مجيء اسم التفضيل منها والتعجّب والمفعول، لأن الفعل التام بحاجة إلى المفعول لتخصيص عمومه، أما الناقص فإنه موجب لوجود الذات وليس وصفها، لهذا دخلت الأفعال نحو كان يكتب أو كان قد كتب نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾ ، ﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴾ [مريم 55]، أي " كان يبدأ في أهله في الأمر بالصلاح والعبادة ليجعلهم قدوة لمن وراءهم ولأنهم أولى عن سائر الناس "[(1)]، فلم تتجرد للدلالة على الزمان وليست فعل عبارة بل حقيقية، لأنها تثبت الذات الفاعلة، وهي موجبة لكل فعل يصدر منها والفعل يدل على حدث مقيد والحدث هو الفعل الحقيقي وهو المصدر وحدوثه بالإضافة أو بالإسناد كما في الفعل الاصطلاحي فيتخصص بذلك وبقيود تلازمه لتحديد عمومه وكذلك الناقص يتخصص بخبره، وهو في الحقيقة وصف للذات التي أخبر عن كينونتها الفعل الناقص، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآ ﴾ [النمل 60]، " أي ما قدرتم "[(2)]، و" معنى الكينونة الانبغاء، أراد أن تأتي ذلك محال من غيره "[(3)]، وتأتي بمعنى فعل المطاوعة (ينبغي) كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور 16] " أي لم ينبغ لنا "[(4)]، لأن " معناه معنى

(1) الكشاف: 2/ 513.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 311.

(3) الكشاف: 3/ 155.

(4) البرهان في علوم القرآن/ 211.

ينبغي ويصح: أي ما ينبغي لنا أن نتكلم بهذا وما يصح لنا ونحوه ﴿مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾[المائدة 119] "[1].

وقد: " يقال انبغى لفلان أن يفعل كذا أي صلح له أن يفعل كذا وكأنه قال طلب فعل كذا فانطلب له أي طاوعه ولكنهم اجتزءوا بقولهم انبغى وانبغى الشيء: تيسر وتسهل "[2]، أي يقال بغاه فانبغى وانفعل تفيد المطاوعة بدليل لزومها، كما يقال كسره فانكسر فمجيء (كان) بهذا المعنى يدل على أنها لم تسلب الحدث بدليل تصريفها، أما عدم اكتفائها بالمرفوع أو لا يجوز فيها الاقتصار عليه، لأنها لا تخبر عن الذات الفاعلة أو الموصوفة وحدها وإنما تحمل معنى وجودها أو حصولها على وصف يثبته خبرها وبذلك خالفت الفعل العام بدليل الاقتصار في الأفعال المتعدية على وصف الفاعل للمبالغة، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر 9]. إن القيمة اللغوية للفعل يظهرها مدلوله، وهو إيجاد معنى مقيد وليس إثبات زمن واقتصار (كان) على الزمن يفهم من قول سيبويه: " تقول كان عبد الله أخاك وإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى "[3]، " لأنها لا تدل على حدث بل تفيد معنى الزمان مجرداً من الحدث "[4].

إن نقصان (كان) لا يعني اقتصارها على الزمن، لأن ذلك يجعلها ظرفاً وهي ليست كذلك، بل خالفت الفعل التام في إيجادها لنسبتين تامتين في حين يقتصر الفعل العام على نسبة واحدة وذلك بإسناده إلى فاعله أو ما ناب عنه، أما كان فإنها تنسب الوجود والحصول للذات ثم تفيد نسبة أخرى تلحق بها لإتمام مفهوم بمفهوم الفعلية العامة في الحديث عنها، فإنها تثبت الذات وصفتها في حين أن الفعل العام يثبت الوصف بدليل أن الفعل في حقيقته وصف لفاعله وخبر عنه بدليل إسناده، فقد خالفت (كان) الفعل العام في الجهة النحوية وليس الزمن، لأنه ليس من مقومات

(1) الكشاف: 3/ 55.

(2) لسان العرب: مادة (بغا).

(3) كتاب سيبويه: 1/ 21.

(4) شرح المفصل: 7/ 97.

الفعل، بل هو من خارجه بدليل السوابق واللواحق ونصب الظروف واختلاف دلالة الصيغة الواحدة في الاستعمالات المختلفة لها، كما اختلفت دلالة (كان) في استعمالات اللغة وصلاحها لأزمنة مختلفة وعدم اقتصارها على ما قيل فيها وهو المضي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴾ [النبأ 20] و ﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴾ [النبأ 19] و ﴿ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴾ [الفرقان 65] و ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾ [آل عمران 161]، ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾ [البقرة 245]، ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى ﴾ [آل عمران 79]، فإذا اقتصرت على إفادة حصول الشيء فهي التامة، أما إذا أفادت حصوله على وصف ما فهي الناقصة، وإذا أدت معنى توكيد حصول الشيء فهي الزائدة، لأن الزيادة في الغالب تفيد تقوية المعنى المذكور إثباتاً ونفياً، لأن نفيها يفيد نفي أصل الفعل للمبالغة فيه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [آل عمران 179]، و ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [آل عمران 179]، و ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ ﴾ [مريم 35] و﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب 40]، و ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾ [آل عمران 161]، و ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مريم 28]، يدل على ذلك لام الجحود وهي تفيد المبالغة في النفي بدليل ملازمتها لكان دون غيره من الأفعال.

ومجيء (كان) بمعنى الصيرورة والتحويل يخل بدلالتها الزمنية ويثبت لها معنى حصول شيء من آخر مما يقوى الاعتقاد بإفادتها الحدث لا الزمان بدليل استعمالها اللغوي لا الظرفي، لأن الظرف مسمى الوقت المعلوم من الدوال والقرائن الأخرى غير الصيغة الفعلية بدليل اختصاص (قد) وحروف الجزم والنصب والشرط والتحضيض بالفعل وتعلق حرف الجر الأصلي بالفعل أو بما أشبهه بدليل التضمين ومجموع الجار والمجرور والظرف خبراً أو صفة أو حالاً وتقديره بـ(كائن) مؤدياً فكرة الربط بين أجزاء أو أركان الجمل الاسمية وهي تخلو من الدلالة الزمنية والزمان لا يربط بين طرفي الإسناد لأن الإسناد معنى ثالث تركيبي لا علاقة له بالزمن، لأنه يقوم على المجاورة اللغوية في النظم، وليس هو علاقة بوقوع حدث في زمن ما أو مكان ما.

إن الزمن يفهم من خارج الصيغة ولا يفهم منها يدل على ذلك عدم مطابقة الصيغة للحدود الزمنية التي قسموا الفعل على أساسها، ففصلوه عن المصدر والصفات وجعلوا زمنه صرفياً وما أشبهه نحوياً " فإن للتركيب معنى غير معنى الإفراد، ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد "[1]. فإن الزمن ليس وظيفة الصيغة مفردة بل هو أمر تحدده القرائن المتصلة بالأفعال، لأن الصيغة المجردة دالة على مصطلح قابل للتغيير بالزيادة والحذف لإفادة الإخبار عن تجدد الأمر العارض عن تجدد الأمر العارض أو الحدث أو ثبوته أو استمراره أو انقطاعه بحسب الاختيار ومجرى السياق، والمصطلح يضم صيغاً متنوعة، ولا دلالة له إلاّ على التفريق بين مجموعة الصيغ العائدة إليه بدليل خرق الحدود في الاستعمالات اللغوية، كما أن لكل صيغة دلالة تختلف عن غيرها فليس (فعل) المجرد كالمزيد، وكذلك لـ(فعل) نفسها في الاستعمال ما تتقيد به لإفادة معنى معين بحسب المراد، لأنها عامة قابلة للتخصيص بموجب مقيدات سابقة أو لاحقة لها، فقد تدل صيغة الفعل الماضي على وقوع الأمر وانقطاعه أو استمراره أو تدل على الحال أو المستقبل وكذلك المضارع والأمر، ثم تتعرض الصيغة لأحرف الزيادة ولتغيير الحركات بحسب العوامل، وللزيادة معنى يخصص عموم الأصل ويوجهه بحسب المراد، كما أن لصيغ الماضي خصائص تلازمها ولا يشاركها في الدلالة خصائص صيغ المضارع والأمر، بدليل تغيير الدلالة للصيغة الواحدة بتغير متعلقات الفعل من الجار والمجرور والظروف، فإن الحرف يغير المعنى من التعدي إلى اللزوم وبالعكس، بدليل التضمين ونزع الخافض والمطاوعة، أما الأساليب التعليمية الشائعة وما لحقها من شواهد مصنوعة لا تقطع بدلالة الصيغة في الاستعمال الواسع للغة في التعبير عما يريده المنتج اللغوي منها، وهو المعول عليه في توجيه الصيغة بما يضفي عليها من معانٍ تركيبية إخباراً وإنشاءً نفياً وإثباتاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [المدثر 19 – 20]،

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 78.

﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر 22]، ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنبياء 1]، ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾ [القمر 1]، وغيره كثير وكلها خرجت عن حّد الفعل الماضي وأفادت معنى محتم الوقوع، كما يفيد المضارع خلاف ما حد له، نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾ [البينة 1]، فإن (يكن) و(تأتي) أفادا حتمية وقوع الخبر في الماضي بخلاف ما تدل عليه الصيغة فلا ارتباط لها بزمن معين بدليل صلاحها لجميع الأزمنة بحسب القرائن نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم 17]، و ﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [الأنفال 66]، و﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ﴾ [الأحقاف 15]، و ﴿ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ [المائدة 119]، فإن الدعاء والأحكام العامة والقصص ترتبط بقرائن تختلف عن القرائن الظرفية وجميعها تؤكد خروج الصيغة عما وضعت له وإن دلالتها ليست متطابقة تماماً للمراد من المصطلح سوى الدلالة على الصيغة التي اصطلح عليها أما الدلالة التركيبية فإنها مرتبطة باستعمالها بحسب المراد بمعونة ما يصحبها من قرائن لفظية أو معنوية وخصائص كل صيغة. إن المعاني النحوية تركيبية وهي معان زائدة على مدلول الكلمات الافرادية والعلاقة بينهما متبادلة أثراً وتأثيراً كاللحمة للسداة في إيجاد القماش ولبيان متانته ونوعه، فإن السياق هو المتحكم في تحديد معنى الصيغة كما أن الصيغة تضفي عليه المتانة والقوة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة 217]، وقوله: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ [آل عمران 22]، فإن الأولى في المرتدين، والثانية في اليهود، فزاد فيهم (الذين) لأنهم ملعونون في الدنيا لقتلهم الأنبياء ولكفرهم برسالاتهم فلهم اللعنة والخزي في الدنيا والعذاب في الآخرة. فقد أفاد الفعل (حبط) حتمية الوقوع في الماضي والمستقبل في نسبته إلى الدنيا ونسبته إلى الآخرة، لأن الردة تحبط أعمال المرتدين " لما يفوتهم بأحداث الردة مما للمسلمين في الدنيا من ثمرات الإسلام

وباستدامتها والموت عليها من ثواب الآخرة "[1]، يدل على ذلك أن (الذي) لا توصل إلاّ بفعل قد سبق للسامع العلم به، فليس " المعنى في قولك: هذا الذي قدم رسولاً من الحضرة كالمعنى إذا قلت: هذا قدم رسولاً من الحضرة، ولا هذا الذي يسكن في محلة كذا كقولك: هذا يسكن محلة كذا، وليس ذاك إلاّ أنك في قولك: هذا قدم رسولاً من الحضرة، مبتدئ خبراً بأمر لم يبلغ السامع ولم يبلّغه ولم يعلمه أصلاً، وفي قولك: هذا الذي قدم رسولاً معلم في أمر قد بلغه أن هذا صاحبه، فلم يخل إذن من الذي بدأنا به في أمر الجملة مع (الذي) من أنه ينبغي أن تكون جملة قد سبق من السامع علم بها "[2]، فكما عمل إحباط عملهم في الدنيا، كذلك هي محبطة في الآخرة، لذلك عطف (الآخرة) بلا إعادة النسبة بـ(في)، لأنها معلومة.

لقد ربط النحويون الفعل بالعمل والزمن فتعسفوا طريق فهم اللغة وسبر أسرارها، فانشغلوا بأمور أبعدت المتلقي قارئاً وسامعاً عن الوصول بأيسر السبل إلى فهم المراد من النص ومعرفة مراد صاحبه بالبحث عن آثار الألفاظ، كما يبحث المنقّب عن الآثار التاريخية التي وقفت على بقايا لا حياة فيها تمثل مرحلة ما من حياة الإنسان في مجتمع ما، فجاءت المنظومات وشروحها وما لحقها من تعليقات لتزيد من إيغالها وتشعّبها بالتكلّف في التعليلات المنطقية، فإن بعض الأفعال مشترك يصح إطلاقه على كثير منها، وبعضها خاص بمعنى معين، و" من ذلك (جعل) وهي أحد الأفعال المشتركة؛ التي هي أمهات أحداث وهي: فعل، وعمل، وجعل، وطفق، وأنشأ، وأقبل، وأعمّها (فعل) يقع على القول والهمّ وغيرهما ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [النحل 50] ودونه (عمل)؛ لأنه يعم النية والهم والعزم والقول ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ ﴾ [الفرقان 23]، أي من صلاة وصدقه وجهاد "[3].

(1) الكشاف: 1/ 357.

(2) دلائل الإعجاز: 156.

(3) البرهان في علوم القرآن: 4/ 128.

ونحوها الأفعال الناقصة والمقاربة والرجاء والظن والاعتقاد والتحويل وجميعها تثبت ذاتاً موصوفة وغيرها يثبت صفة لذاتٍ ما، فجعلوا الأولى عوامل الجمل، والثانية عوامل المفردات، والقوة في العمل رفعاً ونصباً من خصائص الأفعال متعدّية كانت أو لازمة، بدليل نصب المفعول المطلق والأحوال والظروف، وكذلك الدلالة على الحدوث والتجدد نصيب المعنى الفعلي سواء كان الحدث في صورة الفعل الاصطلاحي أم كان في صورة المصدر أو الوصف المُشتق على تفاوت في دلالة الصيغ التي تتضمنه مع قرائن علامات الإعراب والتنوين ولحاق (أل) بالوصف الموصول بها، وليست (أل) التعريفية، لأنها قد تكون لمعنى الجنس أو الحقيقة أو الغلبة، إذ تتحول دلالة الوصف معها إلى الاسمية بخلاف التي بمعنى اسم الموصول لغلبة الفعلية على الصلة بدليل العطف، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك 19]، وقوله: ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ [الحديد 18]، أي الذين تصدّقوا وأقرضوا، لأن الأصل في العطف جمع المتغيرات في الحكم لاشتراكها فيه، فلابد من التناظر ليصح جمعها فحملوا مرة عل اللفظ وأخرى على المحل للتناسب، والمشاكلة بين المتعاطفين في الاسمية أو الفعلية، أو في الدلالة عليهما مما عليهما، لذلك اختصت الواو بالجمع المطلق والفاء بالترتيب مع التعقيب، و(ثم) بالترتيب مع التراخي، و(لا) بنفي الحكم، لأن من حق المعطوف حلوله محل المعطوف عليه، فيعطف الشيء على نظيره، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا (1) فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا (2) فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا (3) فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾ [العاديات 1 – 4]. ولمّا كان الفعل الماضي مفروغاً منه ومقطوعاً بإثباته عطف عليه الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾ [الأعراف 201]، أي " ما أمر الله به ونهى عنه فأبصروا السداد ودفعوا ما وسوس به إليهم ولم يتبعوه أنفسهم "[1]، وقوله: ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ [الشعراء 78]، وقوله: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [الأعراف 193]، " فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعوتهم فقيل إذ دعوتموهم لم تفترق الحال بين أحداثكم دعاءهم وبين ما أنتم عليه من عادة

(1) الكشّاف: 2/ 139.

صمتكم عن دعائهم "[1]، فوضع اسمية موضع الفعلية لأن " أحد القسمين موازن للآخر فيدل على أن المعنى أنتم داعون لهم دائماً أم أنتم صامتون "[2]. وقوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة 8]، و" فيه من التوكيد والمبالغة ما ليس في غيره، وهو إخراج ذواتهم وأنفسهم من أن تكون طائفة من طوائف المؤمنين لما علم من حالهم المنافية لحال الداخلين في الإيمان وإذا شهد عليهم بأنهم في أنفسهم على هذه الصفة، فقد انطوى تحت الشهادة عليهم بذلك نفي ما انتحلوا إثباته لأنفسهم على سبيل البت والقطع، ونحوه قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ﴾ [المائدة 37]، وهو أبلغ من قولك وما يخرجون منها "[3]، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ﴾ [الحجر 48]، فإن الاسم يدل على مسمّاه ولا يثبت معنى الحدث، لأنه ليس حدثاً، والمشتقات تثبت الذات المقيدة بالحدث لدلالتها على الوصف الثابت في الذات، وهي مترددة بين معنيي الاسمية والفعلية بحسب القرائن بدليل حلول المصادر محلها وغلبة الاسمية على الوصف وحلولها محله كالدنيا والآخرة والصاحب والفارس والمؤمن والكافر وغيرها، أما الفعل فدلالته على التجدد والحدوث مقصورة على تأويله مع (أنْ) المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة 184]، لأن الخبرية معقودة باستمرار الصيام وحدوثه في رمضان، فإن المكلف يحمل على نفسه ويبذل طاقته في تحمّل الصيام خير له من الفدية، فثمّة فرق بين (أن تصوموا) و(الصيام) من ناحية الدلالة على التجدد والإخبار عن مطلق الصيام، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [فاطر 3]، فإن الاستفهام بمعنى النفي و(يرزقكم) يفيد التجدد، و" لو قيل (رازقكم) لفات ما أفاده الفعل من تجدد الزق شيئاً بعد شيء، ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع مع أن العامل الذي يفيده ماضٍ كقولك: جاء زيد يضرب، وفي التنزيل: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف 16]، إذ المراد أن يزيد صورة ما هم

(1) نفسه: 2/ 138.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 68.

(3) الكشّاف: 1/ 169.

عليه وقت المجيء وإنهم آخذون في البكاء يجددونه شيئاً بعد شيء، وهذا هو سر الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول إلى صريح الفعل والمصدر "[1]، كما جمع الأفعال في: ﴿ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ ۚ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأعراف 150]، فإن طرح الألواح وقع ولم يستمر والشروع بالجر مستمر ولم يتجدد ومقاربة القتل حصلت ولم يقع القتل، لأن (كاد) جاءت مثبتة، وما ذكره هارون " إزاحة لتوهم التقصير في حقه والمعنى بذلت وسعي في كفّهم حتى قهروني واستضعفوني وقاربوا قتلي "[2]، فنهاه عن فعل ما يجعلهم يشمتون به كما نهاه عن جعله معدوداً في عدادهم بالمؤاخذة في نسبة التقصير إليه، و" من هذا يُعرف لمَ قيل ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة 274]، ولم يقل (المنفقين) في غير موضع؟ وقيل كثيراً: (المؤمنون) و(المتقون)؛ لأن حقيقة النفقة أمر فعلي شأنه الانقطاع والتجدد، بخلاف الإيمان فإن له حقيقة تقوم بالقلب يدوم مقتضاها، وإن غفل عنها، وكذلك التقوى والإسلام والصبر والشكر والهوى والضلال والعمى والبصر، فمعناها أو معنى أو معنى وصف الجارحة كل هذه لها مسميات حقيقية أو مجازية تستمر وآثار تتجدد وتنقطع، فجاءت بالاستعمالين، إلاّ أن لكل محل ما يليق به، فحيث يراد تجدد حقائقها أو آثارها فالأفعال، وحيث يراد ثبوت الاتصاف بها فالأسماء "[3].

فحقيقة الحدوث الانقطاع والتجدد، وهو ما اختص به المضارع، أما الماضي فمنقطع، والأمر طلب الوقوع والمستمر ثبوتاً متفاوتاً هو الوصف بصيغه المختلفة لدلالته على الذات المقيدة به، فلا صحة لاقتران حدث بزمان، " لأن الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه، وإنما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان والاقتران وُجد تبعاً فلا يؤخذ في الحد "[4].

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 67.

(2) أنوار التنزيل: 272.

(3) البرهان في علوم القرآن: 4/ 67.

(4) شرح المفصل: 7/ 2.

إن الاقتران الزمني للفعل لا يوصل إلى معرفة المراد من الفعل بدليل اختلاف النحويين في حده، إذ قيل فيه " كلمة دلّت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعاً "[1]، أي وضع لفظه ابتداء للزمن فجعل مع الحدث دفعة واحدة للدلالة الزمنية، في حين أنه يصف ذاتاً ما أو يصوّر وهماً أو زعماً ذاتياً أو يدل على الطلب بذاته بدليل قبوله التحديد الظرفي (أمس) و(الآن) و(غداً) و(قبل) و(بعد)، ويُسبق بـ(إذا) و(إذ) وبالشرط، فإذا وضع الفعل ليدل على الزمن فما حاجتنا إلى ذكر الظروف والى السوابق مثل السين وسوف وقد، واللواحق مثل نون التوكيد في القسم ولامه.

والصيغة الفعلية خارج السياق لا يعوّل عليها في التحديد الزمني إلاّ في التدريبات الصرفية، لأن الزمن ليس وظيفة الصيغة، بل وظيفة السياق والقرائن المقامية والحالية والتاريخية، يدل على ذلك اختلافهم في زمن الحال وفي إعراب الأمر والمضارع، فقد قيل: " (يفعل) مبني، لأنه لا يحمل معنىً إعرابياً يقتضي اختلاف حركة آخره، ولكن اختلافها يقوم على أساس اختلاف دلالته على الزمان، فيرتفع إذا كان للحال، نحو يتحدث زيد، إذا قيل وزيد في حال الحدث، وينتصب إذا كان للاستقبال، نحو: أريد أن يتحدث زيد، وينجزم أي: لا يرفع ولا ينصب إذا كان للماضي، نحو لم يحدث زيد، أو إذا لم يرد به زمان، نحو: لا تتحدث يا زيد، أو ليتحدث زيد، إن يتحدث زيد يصغ إليه "[2].

إن هذا الرأي غير مطرد، لأنه لم يقم على استقراء تام للاستعمال العربي، لتأثره بالتقسيم الزمني للفعل، ويقوم على أن (الحال) تعني الوقت الحاضر والحقيقة خلاف ذلك تماماً، وإنما الحال تبين جهة الفعل المذكور قبلها، وتوضح كيفية حدوثه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾ [يوسف 16]، فكان البكاء موضحاً لكيفية المجيء ولا يدل على الوقت الحاضر.

---

(1) شرح الحدود النحوية: 48.

(2) قضايا نحوية: 165.

وقد يدل المرفوع على الماضي بقرينة (لو) الشرطية نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ [فاطر 45]، أو بقرينة تاريخية نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ﴾ [الكهف 17]، أو بالعطف على الفعل الماضي للدلالة على القطع بوقوعه واستمراره، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج 63].

والمرفوع بعد السين وسوف لا يدل على الحال، نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًۢا ﴾ [الفرقان 77]، وهما من مؤكدات وقوع الحدث في المستقبل، و" قد يفيد توقع الحدوث، نحو قد يحضر زيد، وقد يفيد زماناً مستقبلاً بالنسبة للماضي، نحو ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ ﴾ [القصص 25] "[1]، فإن (تمشي) بيّن كيفية المجيء وهو مفروغ منه في الماضي بدليل تقييده بـ(على استحياء) فكان المجيء مقيداً بالمشي الحيي، فإن الفعل يدل عل معنى بنفسه ولكنه معنى مقيد بمتعلقات تفسره، فهو كالمبهمات التي تفتقر إلى ما يوضحها، لذلك قيل: " الأفعال كنايات عن الأحداث بالنظر إلى الزمن فينبغي إذن أن تكون ثلاثة ماضٍ ومستقبل ومضارع "[2]، فهي عبارة عن الحدث، وليست حدثاً، وذلك بالنظر إلى الزمن، لأنها في رأيه معبّرة عن الزمن وكناية عن الحدث والحقيقة خلاف ذلك، لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر وليس الاسم ذاته بدليل خروجه عن الإعراب واحتمال غيره من الأسماء، لأنه يكنّى به عن كل حاضر أو مخاطب أو غائب، وكذلك الفعل فهو يصدق على ذوات كثيرة لذلك احتاج إلى مقيدات وصار لكل فعل فاعل، وإن كان مستتراً، كما أنه يعمل ظاهراً أو مضمراً، ويدل على الحدوث فيهما بدليل المصدر المنصوب، فلا سبيل للاقتران الزمني، ولا علاقة للزمن الحقيقي بمادة الفعل، لأن الزمن وعاء للذات الفاعلة أو الموصوفة ولا يصلح الزمن أن يكون كناية عن الحدث بالنظر إليه في تقسيم الفعل، كما أن التقسيم قائم على الزمن الفلسفي وليس على الزمن النحوي أو اللغوي واللغة بوصفها رموزاً صوتية وتركيبات جملية

(1) الزمن في النحو العربي: 202.

(2) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: 1/ 129.

للمفردات هي تعبير عن المعاني المرادة لفظاً وكتابة، وقد قيّدت الدلالة الزمنية بقرائن مختصّة بها، واختصت الأحداث بما يدل عليها ظاهرة أو باطنة بصيغ معينة، ولم تكتف بذلك بل قيدتها بسوابق ولواحق وقرائن توضح المراد ولا يصح قصر الدلالة على الصيغة مفردة، كما لا يتم التعبير عن معنى مفيد بكلمة واحدة دون أن يصحبها شيء من القرائن اللفظية أو المعنوية والعربية لغة اختصاص، كما أنها لغة موحية بما يشعر بزيادة معانيها موازنة بالألفاظ المستعملة بدليل الحذف، واستعمال الفعل الاصطلاحي والوصف بصيغه المختلفة يدل على سعة اللغة لاحتمالها المعاني الكثيرة بدليل كثرة الصيغ الاشتقاقية وصلاحها للتردد بين معاني الاسمية والفعلية والحرفية وغلبة معنى على آخر بدليل خرق الحدود النحوية ومرونة الألفاظ العربية، لأن المفردة لها جهة نحوية تجعلها تنصهر في أبنية متعددة تستوعب المراد منها وتزيد في النظم تعبيراً عن المراد، لأن المعاني التركيبية زائدة على معاني المفردات الوضعية بدليل الإعراب والبناء العارض وقبول الصيغ للزيادة والحذف، لهذا فإن ربط الفعل بالزمن أبعد دارسي العربية عن إدراك أسرار التركيب اللغوي الموحي بالمعاني الكثيرة، وهي لا علاقة لها بالزمن الفلسفي والتعليلات المنطقية التي خدمت العقل أكثر من خدمتها للغة.

دُرس الفعل لغوياً ونحوياً بوصفه قسماً من أقسام الكلمة الرئيسة اشتقاقاً وتصريفاً وعاملاً فيما يليه من متعلقات، فكانت وظيفته اللغوية متعددة الجوانب، وأما دلالته على الحدث والحدوث، فقد اختلفت فيها وجهات النظر بين السلب والإثبات لاختلاف ما تثبته من معانٍ في الكلام تبعاً لتصريفها أو جمودها ولتجردها أو لما زيد فيها أو لصحتها وإعلالها أو لتمامها ونقصانها فتختلف في نسبتها إلى مفرد أو جملة، لاختلاف كينونتها فتباينت جهة معالجتها للذات أو وصفها، فما أوجد ذاتاً مُشخّصة أو غير مُشخّصة احتاج إلى ما يتممها وصفاً وما أثبت الوصف دون الذات اقتصر عليها بمعونة متعلقات الوصف صدوراً أو وقوعاً أو قبولاً، فاختلفت الأفعال تبعاً لذلك، وقد قصر الدكتور المخزومي دلالة الأفعال على الكينونة بالأفعال الناقصة، فقال: " وهي إنّما تدل على الكينونة أو الوجود، وهي بحسب الدلالات ثلاثة أقسام:

1. القسم الأول: يدل على الكينونة العامة، وهو (كان) وينبغي أن يلحق بها: استقر، وحصل، ووجد، وحدث.

2. والقسم الثاني: يدل على الكينونة الخاصة، وهو أصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات، لأن (أصبح) تدل على الوجود في الصباح...

3. والقسم الثالث: يدل على الكينونة المستمرة، وهو: ما زال، وما انفك، وما برح، وما فتئ، وينبغي أن يكون منها: استمر، ومادام، وما وجد، وما استقر، وما حصل، لأنهن وأمثالهن مما يدل على الوجود المستمر وسواء أكان الوجود عاماً أم خاصاً، أم مستمراً، فهو معلوم غالباً للمتكلم والسامع جميعاً... وبهذا المعنى ينبغي أن يفسّر ما قيل من حذف الكينونة العامة أو الاستقرار العام من الكلام، حين يقال: زيد في الدار أو زيد أمامك، فزيد موجود لاشك في ذلك لدى السامع والمتكلم والتصريح بلفظ الوجود عبث يميل الكلام إلى ضرب من التطويل والحشو فلا معنى لذكره"[1].

إن الكينونة بوصفها بياناً لكيفية معالجة الحدث، سواء أكان عاماً أم خاصاً شاملة لجميع الأفعال بدليل اتفاقها في معنى الفعلية، وهي عامة، لأنها تضم ما ناب عن الأفعال من الحروف، وما فيه رائحة الأفعال من الصفات والظروف والمصادر، يدل على ذلك العمل والتعلّق والحذف ونزع الخافض والتضمين والتنوين في الصفات والمصادر و(أل) الموصولة، وهي مخصصات لعموم الحدث بقرائن لفظية ومعنوية بالإسناد والنسبة الناقصة لأنها توجه الحدث وتبين كيفيته، وهي التي تدل على تمكّن جهته الفعلية أو الاسمية أو الحرفية بدلائل التصرّف والجمود والزيادة لمعنى الجعل والصيرورة والنقل من باب إلى آخر، والكينونة تقتضي وجود حدث ما يتوضح ويبين بإتمام المتعلقات وبحسب ذلك اختلفت الأفعال في الدلالة عليه بموجب قيود خاصة بالفعل وما أشبهه توظف للغرض المطلوب بدليل تنوّع الصيغ وارتباطها الوثيق بالذات إخباراً عنها أو وصفاً لها، وهو ارتباط معنوي مخصص لعموم الإيجاد

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 180 – 181.

أو الإثبات بالصيغة، لأن الصيغة معنى زائد على الحدث، لأنها تبين القطع أو الاستمرار أو الطلب بدليل قبولها للزيادة والحذف وخضوعها للميزان الصرفي، وكثرة السوابق واللواحق الموجهة للمعنى بحسب المراد توكيداً للإثبات والنفي، ولمّا كان لكل فعل كينونته الخاصة به تعددت المقيدات واختلفت، كما اختلفت نسبته إلى مفرد أو جملة والمعوّل عليه لكشف المراد يتوقف على بيان معنى الصيغ ومعرفة الضمائم والقيود والمتعلقات الاسمية والحرفية، فلا يصح الحكم على الفعل إلاّ من خلال السياق والقرائن فلا يتكأ على تقسيمات فلسفية لا تناسب الاستعمال اللغوي ولا تكشف عن المراد فتكون بمعزل عن المسموع والمكتوب لأنها تحاكي العقل والمنطق ولا تستجيب لمتطلبات اللغة بوصفها صوراً مسموعة أو مرئية معبّرة عن المعاني، والدلالة الحقيقية لكان إثبات وجود الأشياء على صفة ما، وهي أصل لكل فعل، لأنه يأتي بعد إثبات الذات الفاعلة أو الموصوفة، وربط دلالتها بالزمن ليس بشيء، لارتباطها بفعل آخر، وهو قيد لها، لذلك ظنّ أنها قيد عام وأي فعل يخلو من قيود تخصصه ؟ وقصرها على إثبات الذات أولى من قولهم: " وأما كونها ناقصة، فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك: ضرب، فإنه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب، وإنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، ويكون تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل: أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لا حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث والحدث الفعل الحقيقي فكأنه سمّي باسم مدلوله فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلاّ من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل أفعال عبارة إلاّ أنها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب"[1]؛ لأنه يتعارض مع حقيقة استعمالها، فبم نخرج قوله تعالى: ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان 7]، وقوله: ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾ [الإنسان 5]، وقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ

(1) شرح المفصل: 7/ 89 – 90.

﴿ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ [الكهف 107]، فأين دلالتها على الزمان الماضي؟ وهل تكشف الدلالة على المضي غريزة وطبيعة الإنسان المركوزة فيه كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴾ [الإسراء 11]، و ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب 72].

وقيل في نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء 58]، وقوله: ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴾ [الإسراء 11]، " إن معناه أنه هذا كونه، أي إن الله كونه عليم حكيم، أي هذا وجوده وحقيقته وصفته، وإن الإنسان كونه عجول منذ خُلق، وكذلك قوله: ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ﴾ [الإسراء 100]، أي هذا كونه الذي وجد عليه وخلقته التي خلق عليها، وكذلك قوله: ﴿ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء 81]، أي هذا شأنه، وكونه منذ القدم، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ [النساء 101]، أي منذ القديم بخلاف قولنا: هم لكم عدو، فإنه ليس فيه الوغول في القدم "[1]، لا حاجة تقتضي ربط الكلام بالزمن بعد إثبات الذات الموصوفة بالحدث منذ وجدت، فحيث وجدت الذات تبعتها الحال التي تبنيها، يدل على ذلك أن النفي في الجمل الفعلية يتوجه إلى الحدث وصاحبه بخلاف نفي (كان) فإنها تثبت الذات فيتوجه النفي إلى خبرها بدليل توكيده بلام الجحود، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال 33]، وقوله: ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء 137]، وفيه نفي للتعذيب والغفران، وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف 43]، فإنّ " اللام لتوكيد النفي: يعنون وما كان يستقيم أن نكون مُهتدين لولا هداية الله وتوفيقه "[2]. و " هذا التعبير يستعمل لتأكيد النفي، وذلك إن إثباته (كان سيفعل) وفي السين معنى التأكيد "[3]، أي يؤكد نفي أصل الفعل وذلك أبلغ من نفي الفعل نفسه، يدل على ذلك الحصر في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ ﴾ [الأعراف 82]، " يعني ما أجابوه بما يكون جواباً عمّا كلّمهم به لوط عليه السلام من إنكار الفاحشة وتعظيم أمرها...

(1) معاني النحو: 1/ 195.

(2) الكشّاف: 2/ 79.

(3) معاني النحو: 1/ 204.

ولكنهم جاءوا بشيء آخر لا يتعلّق بكلامه "[1]. ومجيء (كان) في الكلام لا يعني الدلالة الزمنية، بل يعني إيجاد شيء بصفة ما، ففي قوله تعالى: ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان 7]، يصف الشر في ذلك اليوم بعد أن أخبر به أولاً ثم وصفه بالفشو لانتشاره وبلوغه الغاية المبالغ فيها في حين قال: ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴾ [الإنسان 10] بدون (كان) ليصف من فيه، لأن " وصف اليوم بالعبوس مجاز على طريقين أن يوصف بصفة أهله من الأشقياء كقولهم: نهارك صائم.. وأن يشبه في شدّته وضرره بالأسد العبوس أو بالشجاع الباسل "[2]، وكذلك الأفعال اللازمة الدالة على تمكن الوصف في الذات من بابي (فَعُل) و(فَعِل) تثبت المعنى دون الدلالة على الزمن، فقد " يأتي من أبنية الأفعال الماضية على (فَعُل) نحو كرم وحسُن وظرف، فإذا قلنا: كرم محمد وحسن خلقه وظرف طبعه، فالمراد إثبات وجود هذه الصفات فيما أُسندت إليه، وليس هناك أي إشارة للإعراب عن الزمان الماضي، ومثل هذا مما يأتي على (فَعِل) نحو صفر وعرج وكحل وعور مما يُفيد الصفات الثابتة، فالمراد من ذلك الإخبار عن ثبوت الصفة فيما أُسندت إليه من الأسماء، وليس في ذلك ما يدل على شيء من الزمان.

ونستطيع أن نحمل على هذا النحو الفعل (كان) فهو في كثير من الاستعمالات لا يُراد به إلاّ الوجود في هيأة مخصوصة وفي زمان ما وكأنّه هو وحده بناء مفرغ عن الدلالة الزمانية، وإنما يهتدى فيه إلى الزمان من معنى الجملة "[3]، لأن الدلالة الزمنية وظيفة السياق وليس الصيغة. والفعل لا يسلب الدلالة على الحدث، وإن كان مسلوب الدلالة الزمانية، لأنه لا يفارق الإسناد لكونه مسنداً أبداً لأنه موجد للمعنى في الكلام، يدل على ذلك نيابة الحرف عنه، و " حد الحرف كلمة دلّت على معنى في غيرها فقط "[4]، وهذا يشير إلى العلة وليس إلى

(1) الكشاف: 2/ 92.

(2) الكشاف: 4/ 196 – 197.

(3) الفعل زمانه وأبنيته: 30 – 31.

(4) شرح الحدود النحوية: 51.

ذاته، لأنه يحمل معنىً ذاتياً فيجيء لمعنى في غيره، وذلك بخلاف الاسم فإنه يدل على معنى في نفسه، ولا يأتي لمعنى في غيره بدليل أنه لا يصف غيره، في حين نجد من الحروف ما يطلق عليها حروف الصفات لصلاحها للوصف لنيابتها عن الأفعال كحروف الجر، لهذا قيل: " ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلها حروفاً، لأنها تدل على معانٍ في غيرها، فإن قال: فإن القيام يتوهم منفرداً من القائم. قيل له فإن الإلصاق والتعريف الذي يدل عليهما باء الجر ولام المعرفة قد يتوهمان منفردين عن الاسمين، ولو كان هذا كما قال لوجب أن يكون (هو) الذي للفصل حرفاً، لأنه يدل على معنى في غيره، ألا ترى أنها تجيء لتدل على أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة أو لتؤذن أن الاسم الذي بعدها ليس بوصف لما قبلها ويلزم أن تكون أسماء التأكيد حروفاً، لأنها تدل على تشديد المؤكد وتبيينه، ألا ترى أن منها ما لا يتقدم على ما قبله مثل أكتعين أبصعين وينبغي أن تكون الصفات كذلك أيضاً، لأنها تدل على معانٍ في غيرها "[1]، وهذا القول مبني على ضعف الحدود وقصورها عن شمول آحادها بشكل قاطع، لأنها غير مطردة لتمرّد العربية على الحدود الموضوعة لمفرداتها، بحسب قدرة مستعمليها، كما أن لبناتها في التراكيب تتجه بعيداً عن القيود المفروضة عليها من خارجها، يدل على ذلك أن أسماء الأحداث، وهي المصادر، تجري مجرى أفعالها، والأفعال يغلب عليها المعنى الحرفي كما في الأفعال الجامدة كأفعال المدح والذم والتعجب، وأخرى تعامل معاملة الحروف فيكون مدخولها جملة وليس مفرداً كالأفعال الناقصة، وغيرها تركب تركيب الأسماء كالأفعال المضارعة المؤكدة بنوني التوكيد بدليل خروجها عن الإعراب، و(حبذا) ركبت فأصبحت بمعنى المدح حتى اشتق منها (يحبذ)، وصيغة الفعل الاصطلاحي لا تلبّي المجال الزمني الذي وضعت له، بل هي معنى حرفي زائد مبين للجهة النحوية للفعل لقبولها الزيادة والحذف بحسب المراد، والدلالة الزمنية للفعل خير مثل لخروج اللغة عن الحدود الموضوعة لمفرداتها لأنصارها في التراكيب، فتستعمل بما يناسب المقام والسياق، والفعل كغيره من أقسام الكلم قد سلب منه في الاستعمالات

(1) شرح المفصل: 8/ 4.

المختلفة الحدث والزمن فأفاد ما حد له الحرف من إيجاد المعنى في غيره، وذلك لافتقاره إلى غيره ليتم معناه بدليل كثرة متعلقاته وعدم استقلاله الذاتي، ولحاجته الشديدة لغيره جعل أقوى العوامل فيعمل ظاهراً أو مُضمراً بدليل باب الاشتغال والإغراء والتحذير والمفعول المُطلق، وكذلك لزوم الفعل أو تعدّيه ينظر إليه من جهة إفادته المعنى المطلوب من استعماله متعدياً بوساطة حرف أو بنفسه، لأن ذكر حرف الجر ليس بمعنى حذفه، ولكل دلالة تختلف عن الأخرى، يدل على ذلك استعمال الفعل نفسه لازماً مرة، وأخرى متعدياً، والمتعدي منه لا يختص بحرف بعينه، لأنه مع كل حرف يبين هيأة معينة للموصوف بالفعل أصلاً ويوضح كيفية معالجته، لارتباطهما معاً في الوصف بدليل التعلّق والنيابة، لأن ذكر أحدهما يشعر بالآخر بدليل إضمار الفعل وما اشتق منه في أشباه الجمل، وذلك يؤكد أن الفعل موجد للمعاني في غيره، وإن اشتهر الحرف بذلك فيما وضع من حدود وفي شروحها، لأن الفعل لا يدل على معنى مستقل بذاته سواء أكان حقيقياً كالمصادر أم لفظياً كالأفعال الاصطلاحية بدليل حاجتها إلى النسبة التامة أو الناقصة في الإسناد والإضافة والإخبار عنها بالجر، فكما يُضاف المصدر إلى معموله والوصف إلى موصوفه في المشتقات، كذلك يوصل الفعل بمعموله بنفسه مرة وأخرى بحرف الجر، نحو دخل وخرج وغيرهما من الأفعال اللازمة التي استعملت متعدية بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة 61]، وقوله: ﴿لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُواْ مِنْهَا﴾ [المائدة 22]، وقوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات 14]، وقوله: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ﴾ [يوسف 58]، فليس معنى الدخول واحداً في ذلك، لأن الفائدة مختلفة لارتباطها بمعنى الحرف، ولكل حرف معنى يختص به، وانتقال الفعل من اللزوم إلى التعدي ليس مرجعه التطور اللغوي، أو لكثرة المتعدي، لأن الأصل فيه اللزوم والتعدي فرع عليه، لأن " الحذف مطلوب للإيجاز ومعنى هذا أن الأصل هو التعدي بالحرف أي اللازم ثم يُصار من ذلك إلى المتعدي بنفسه للغرض المُشار إليه "[1]، لأن التطور اللغوي والخفة والإيجاز

(1) الفعل زمانه وأبنيته: 92.

بحذف حرف واحد، وبه ينتقل الفعل من الأصل إلى الفرع ومن الثقل إلى الخفّة لا تكون مسوغاً مقبولاً لغوياً، فإن للغة وسائلها الكفيلة لإيصال المتكلّم إلى غايته بحسب قدرته في تطويعها لما يناسب المراد من التعبير بالفعل بدون وساطة أو بها. إن التطور قد يصيب دلالة المفردات بحسب ما يعلّق بها من معانٍ في تداولها الاجتماعي من خلال مسيرتها التاريخية وليس ذلك للفعل، لأنه مثبت للمعاني في غيره وغير مستقل بالفهم في ذاته بدليل افتقاره إلى متعلقات توجهه بحسب المراد، والحذف منه أو الزيادة فيه يغيران جهته، ولا يبقى على حاله فكيف يخف بحذف حرف من خارج بنائه يوصله بغيره؟ وأين الثقل بذكر الحرف، وهو يؤدي معنىً زائداً على معنى الفعل المذكور، إذ يضمنه معنى فعل آخر يكون دليلاً على تغيير معنى الكلام، إذ بذكر الحرف يتم الإيجاز لا بحذفه، وبذكره تتم الإشارة إلى المكان والزمان كالإلصاق والظرفية والفوقية والاستعلاء والابتداء والانتهاء وغيرها، وذلك بما يشعر به الحرف الموصل للفعل إلى غير الذات الفاعلة، وحذف حرف الجر توسعاً في الأفعال المتعدية أصلاً، لأجل وصولها بنفسها إلى مفعول آخر، " فإذا قلت: أنبأت زيداً خالداً مقيماً، فالتقدير عن خالد، لأن (أنبأت) في معنى أخبرت والخبر يقتضي (عن) في المعنى، فهو بمنزلة أمرتك الخير والمراد بالخير، لأن الفعل في كل واحد منهما لا يتعدّى إلاّ بحرف جر، فإذا ظهر حرف الجر كان الأصل، وإذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظ به، لأن المعنى عليه، واللفظ محوج إليه، وليس ذلك كالباء ولا كمن في قولك ليس زيد بقائم، وما جاءني من أحد لأن اللفظ مُستغن عنهما فأدخلوهما زائدتين لضرب من التأكيد، فإذا لم يذكر لم يكونا في نيّة الثبوت، وليس كذلك (عن) في قولك: أخبرت زيداً عن عمرو، لأن حرف الجر هنا دخل، لأن اللفظ محوج إليه، فإذا حذفته كان في تقدير الثبوت إذ لا يصح اللفظ إلاّ به مع أن (عن) لم ترد قط إلاّ بمعنى يحوج الكلام إليه، فإذا وجدناها في شيء ثم فقدناها منه علمنا أنها مقدّرة "[1].

(1) شرح المفصل: 7/ 67.

إن حرف الجر الأصلي مقيد لمعنى الفعل وموجه لدلالته يتمم أحدهما الآخر، أما الزائد فليس دخوله كخروجه وإنما يفيد تقوية معنى الفعل المذكور إثباتاً أو نفياً والتوسع المذكور يعني رفع قيد من قيود الفعل فيصلح لأكثر من معنى، لأن الحذف أوسع معنى من الذكر، إذ التصريح بالفعل يوجب معنى معيناً بخلاف حذفه، لأن الحذف لا يقتصر على الحرف بل يضم جميع الكلم بحسب المراد بدليل حذف الجمل، فإن الزيادة تكون لمعنى والحذف يأتي لمعانٍ، فهو أوسع من الزيادة، وكان الفعل موطناً لهما، لأنه مثبت للمعنى في غيره، لذلك كان أكثر الأقسام حركة في التعبير، فاستعملت قيوده من الظروف وحروف الجر مع مدخولاتها استعماله في إفادة التعدي واللزوم، فقد جعلوا نحو " دونك الكتاب بمعنى أثبت ووراءك بمعنى تأخر وذلك لتعلّقها بالأفعال كثيراً حتى أدى بها الاستعمال إلى الاستغناء عن متعلقاتها فنابت عنها، ولم يكن هذا الاستغناء عن الأفعال إلاّ التماساً للإيجاز الذي تقصد إليه العربية في كثير من الأساليب، والذي يسّر الاستغناء عن الفعل وقيام الظرف مقامه ما يستدل عليه من أحوال الجملة، فهذه الظروف النائبة عن الفعل والقائمة مقامه لا يتأتى لها هذا إلاّ إذا وقعت في سياق جملة طلبية، فيطلب بها شيئاً والمأمور هو المخاطب وعلى هذا فإن مجيئها على هذه الصورة كان من أسباب الاستغناء عن الفعل والإبقاء على الجملة الطلبية مكتفية بالظرف أو الجار والمجرور"[1].

إن الطلب معنى حرفي وليس من الفعل في شيء والذي يسّر قيام الجار والمجرور والظروف مقام الفعل، لأنها من قيوده بدليل تعلّقها به، فلا معنى لحرف الجر ولا الظرف إلاّ متعلقاً بفعل يتمم الفائدة لذلك صلحا للأخبار والصفات والأحوال، لأن الفعل في حقيقته خبر والخبر متمم الفائدة من الكلام فكانت المتعلقات دليل الإضمار مع زيادة الإشهار باستيفاء فائدة الفعل بذكر زمانه أو مكانه أو علّته كما يشعر حرف العطف بتوكيده إذا عطف على نظيره، نحو قوله تعالى: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [المسد 1].

(1) الفعل زمانه وأبنيته: 124.

دلالة التعلق النحوي

يُعدُّ التعلّق المعنوي للألفاظ والجمل مدار الفائدة في الدراسات النحوية، إذ توظّف الكلمة في الجهة النحوية المناسبة لدلالتها العرفية حقيقةً أو مجازاً لإثبات المعنى للذات المُخبر عنها أو نفيه، واستخباراً كان الكلام أم خبراً في الجواب عن المتقدم أو المقدّر، لأن الجواب يجري مجرى طلبه في التعلّق تقديماً أو تأخيراً بحسب العناية بالمقدم، كما أن التعلّق المعنوي يبين الحذف بأنواعه، ويكشف عن دواعيه، ويظهر النكت المعنوية والمبالغة فيها، لأن التعلّق مثبت للمعاني التركيبية الزائدة على المعاني الوضعية للمفردات، إذ تتحد بمعنى جامع لها، لتؤدي غرضاً يمثل قصد المتكلم لا الواضع، لأن الكلام عملية فردية، والوضع عرفي لا تفاضل فيه ولا مزية، لأنه مشترك جامع لأفراد أمة ما يفصلها عن غيرها، وكذلك التعلّق بالتركيب موحّد لمعاني المفردات المستقلة، لدلالته على فكر منتجه يفصله عن غيره في حال الإجادة أو الإساءة، لأن المعنى العام يؤدى بطرق مختلفة تعبيراً عن المقامات والظروف المختلفة، لذلك استقلّت الجمل المفيدة بمعانيها التركيبية فاحتاجت إلى رابط لفظي يوصلها بغيرها من الجمل، كما استقلّت صيغ المشتقات، فكان للصيغة معنى زائد على الأصل فنسبت إلى الاسم بالإسناد أو بالإضافة، لأنها صفة عامة بحاجة إلى تخصيص الفاعل بتقدّم الفعل عليه أو تأكد بتقديمه في الابتداء للعناية به وبُيّن بمتعلقاته ذكراً وحذفاً للمبالغة في صفة الفاعل، لأنه منسوب إليه، وذلك بفعل المتكلم، وهو المخبر لأنه " لا يتصور الخبر إلاّ فيما بين شيئين مخبر به ومخبر عنه، فينبغي أن يعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث، وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون ههنا خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقاً وبالكذب إن كان كذباً، أفلا ترى أن من المعلوم أنه لا يكون إثبات ونفي حتى يكون مثبت ونافٍ يكون مصدرهما من جهته، ويكون هو المزجّي لهما والمبرم

والنـاقض فيهمـا، ويكـون بهمـا موافقـاً ومخالفـاً، ومـصيباً ومخطئـاً ومُحـسناً ومُسيئاً"[1]، فإن ضم المفردات بعضها إلى بعض لأجل الإخبار بها عن معنى معين يقصده المخبر من خلال إيجاد التعليق المناسب للمعاني العرفية والتأليف بين جهاتها بحسب اختيار المتكلم، فهو يثبت المعنى المركزي بالإسناد فينسب إلى المخبر عنه بالوصف الدال عليه بالصيغة الملائمة لمراده من خبره ثم يحققه إثباتاً أو نفياً بما يزيد على ما يعرف بالعمدة تحقيقاً بالفضلات، لأنها مكملات للنسبة الأساسية التي بُني عليها الكلام، لأن الفعل وما أشتق منه لا يخبر بنفسه إلاّ إذا ضُمّ إلى المخبر عنه، ولا تصح الضمائم إلاّ بالتعليق المفيد بدليل توضيحه أو تخصيصه بالبيان عنه بالخبر، لأن الخبر ينبغي أن يكون هو المخبر عنه في المعنى. قال سيبويه: " واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو أو يكون في مكان أو زمان وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ "[2]، وهو يشير بذلك إلى الوصف المشتق لتحمله الضمير العائد والى الفعل لتعلّق المكان والزمان به، وقال المبرد: " واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلاّ شيئاً هو الابتداء في المعنى نحو زيد أخوك وزيد قائم.. فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال "[3]، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة، فإنها تتعلق به تخصيصاً لحدثه، إذ تبين الحدث المنسوب إلى محدثه زماناً أو مكاناً، فهي مقيدة لنسبته، كما قيد الفعل فاعله بصيغته الدالة على معنى معين زائداً على النسبة بدليل مصدره المقيد لفاعله أو مفعوله بالإضافة، لأن إسناد الفعل يعني تقييداً لفاعله بالوصف، أما إضافة المصدر إلى فاعله فإنها بخلاف إضافته إلى مفعوله، فإن الأولى تثبت وجوده والثانية لا تثبته، لأنك تقول " ليس الخروج في مثل هذا الوقت من عادتي، ولا تقول: ليس خروجي في مثل هذا الوقت من عادتي وكذلك تقول: ليس ذم الناس من شأني، ولا تقول: ليس ذمي الناس من شأني: لأن

(1) دلائل الإعجاز: 406.

(2) كتاب سيبويه: 2/ 127.

(3) المقتضب: 4/ 127 – 128.

ذلك يوجب إثبات الذم ووجوده منك، ولا يصح قياس المصدر في هذا على الفعل أعني به أنه لا ينبغي أن يظن أنه كما يجوز أن يقال: ما من عادتها أن تحفظ الأشياء، كذلك ينبغي أن يجوز ما من عادتها حفظها الأشياء، ذاك أن إضافة المصدر إلى الفاعل يقتضي وجوده وأنه قد كان منه يبين ذلك أنك تقول: أمرت زيداً بأن يخرج غداً، ولا تقول: أمرته بخروجه غداً "[1]، وذلك لأن دلالة المؤول التجريد من الوقوع الحتمي أو المتوقع، أما الصريح فإنه مثبت للوصف بدليل مجيئه للمبالغة في الخبر والصفة أو الحال، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود 46]، و ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف 18]، و ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة 260]، و﴿أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك 30]، و ﴿وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا﴾ [الفتح 12]، لذلك جاء نفي توقع المغفرة لمجرد الشرك دالاً على نفيه أصلاً للمغفرة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء 116]، فلا غفران للشرك مجرداً فما تظن بالذي تلبسه أي نوع من الشرك أو كان ديدنه وقد تمكن فيه؟ لأن " وضع الفعل على أن يكون مصدره مسنداً إلى شيء مذكور بعده لفظاً بخلاف نفس المصدر، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ، وإنما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل، لأنه مقتضاه والمقتضى مرتبته التقدم على مقتضاه، وكان حق الفعل أن لا يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلاّ فيه، لأنه ليس موضوعاً لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعاً لاقتضائه للفاعل وضعاً وعمله فيه، لأنه فتح باب الطلب والعمل فصار الفعل أصلاً للعمل في المسند إليه وغيره، وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعاً عليه، وإن دلّ كل واحد منها أيضاً على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما، وذلك طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي وأما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي، وقد طرأ الوضع على العقلي وأزال حكمه، لأن الواضع نظر في المصدر إلى ماهيّة الحدث لا إلى ما قام به فلم يطلب

(1) دلائل الإعجاز: 424.

إذن ﴿ نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً وكذا اسم الفاعل فإن لفظه ﴿ نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظاً آخر دالاً عليه، وكذا اسم المفعول فإنه وضع دالاً على المفعول فكان حق هذه الأشياء أن لا تعمل لا ﴿ الفاعل ولا ﴿ المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهه اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر لفظاً ومعنى "[1].

وهذا القول مبني على المضارعة التي اعتمدتها المدرسة المعيارية تعليلاً لتغير علامات الإعراب باختلاف صيغ المشتقات الداخلة لتضمنها الحدث وهو الذي يطلب حقيقة محدثاً ومحلاً لإتمام فائدته، فلما تشابهت بالتضمن عملت وإن اختلفت ﴿ صيغها، لأن " العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به الحال بينهما ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه "[2].

إن المتكلم لا تعنيه المشابهة الشكلية بقدر ما يعنيه دقّة المعنى، والتعبير عن المراد بما يدل عليه، لأن " الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها ﴿ أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد.. والدليل على ذلك أنّا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت ليعرف بها معانيها ﴿ أنفسها لأدّى ذلك إلى ما لا يشك عاقل ﴿ استحالته، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا: رجل وفرس ودار لما كان يكون لنا علم بمعانيها، وحتى لو لم يكونوا قالوا: فعل ويفعل: لما كنا نعرف الخبر ﴿ نفسه ومن أصله ولو لم يكونوا قد قالوا: افعل: لما كنا نعرف الأمر من أصله ولا نجده ﴿ نفوسنا، وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنا نجهل معانيها فلا نعقل نفياً ولا نهياً ولا استفهاماً ولا استثناء وكيف والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلاّ على معلوم.. لو كان لذلك

---

(1) شرح الكافية: 2/ 193 – 194.

(2) الخصائص: 1/ 304.

مساغ في العقل لكان ينبغي إذا قيل: زيد: أن تعرف المسمى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة.. كقولنا: زيد خارج: فما عقلناه منه وهو نسبة الخروج إلى زيد لا يرجع إلى معاني اللغات، ولكن إلى كون ألفاظ اللغات سمات لذلك المعنى وكونها مرادة بها "[1]. فإن المتكلم مُنتج للمعاني التركيبية بخلاف الواضع فإن مفرداته معلومة، والكلام عملية فردية ليست معلومة إلاّ في حالة ضم ما يراد الإخبار عنه وطريقة نظمه وما يعلّق به من خلال انضمامه إلى بعضه بعلاقات تفصح عن المراد، فاستعمال الفعل ليس كاستعمال مصدره وذلك بخلاف استعمال الصفات أو المشتقات وليست المشابهة لفظية، لاختلاف دلالة الصيغ بعضها عن بعض معنى واستعمالاً فما صلح منها للإسناد فله دلالة تختلف عمّا يصلح للإضافة، لأن المعنى الواحد لا تنهض به صيغ عديدة، فلكل صيغة معنى تختص به دون غيرها، وإن تقاربت في تضمنها للحدث الواحد، وقيام الدليل المعنوي يغني عن الشبيه، لذلك قيل: " أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير..، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه، فأمّا إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير.. وكذلك في الرد على من ادعّى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعة: لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه: ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [الشعراء 49]، فجعل عدم النظير رداً على من أنكر "[2].

إن المفهوم من الدال لغة عموم دلالته لاشتراكها أو لتضادها، وقد يكون فيه دليل على متعدد كالتنكير في أسماء الأجناس، لأنه " قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنّه لم يدخل في دلالة اللفظ "[3]، لأن حصر الدلالة في جهة معينة يحصل في النظم و " كيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص، ووجه ضبطه أن الحكم

(1) دلائل الإعجاز: 415 – 416.

(2) الخصائص: 1/ 197.

(3) دلائل الإعجاز: 111.

المستفاد من النظم إما أن يكون ثابتاً بنفس النظم أو لا ، والأول إن كان النظم مسوقاً له فهو العبارة وإلاّ فالإشارة ، والثاني إن كان الحكم مفهوماً من اللفظ لغةً فهو الدلالة "[1]، ولكن هذا الحكم يوجّه بحسب متعلقاته ومدخلاته التركيبية ، فتتغير تبعاً لذلك دلالته تقديماً وتأخيراً وتعريفاً وتنكيراً وإظهاراً وإضماراً وذكراً وحذفاً وغيرها فتتغير علاقة الكلمة بغيرها ، وتختلف دلالة التعليق بالنقل من باب إلى آخر أو بتنزيل الكلمة منزلة أخرى، كما في الأفعال المتعدية فإن " أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرّضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً ، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهي، ويضر وينفع وكقولهم: هو يعطي ويجزل، ويقري ويضيف، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت صار إليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي وضر ونفع وعلى هذا القياس " [2] فقد تحولت دلالة التعليق من المفعول إلى المبالغة في وصف الفاعل فتغيرت دلالة الفعل من المزاولة إلى الثبوت فصار سمة لصاحبه تفصله عن غيره ممن يزاولون الفعل ذاته ، وكذلك الأمر بزيادة أوّله أو آخره تختلف دلالة تعليقه و " يدلّك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة ، وذلك لقوة العناية به فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل، إذ كنّ دلائل على الفاعلين من هم، وما هم، وكم عدتهم، نحو أفعل، ونفعل، وتفعل، ويفعل، وحكموا بضد هذا للفظ، ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان– يريد المازني– في الإلحاق: إنّ أقيسه أن يكون بتكرير اللام، فقال: باب شمللت، وصعررت، أقيس من باب حوقلت، وبيطرت وجهورت، أفلا ترى إلى حروف المعاني:

(1) التعريفات: 61.

(2) دلائل الإعجاز: 118 – 119.

كيف بابها التقدم وإلى حروف الإلحاق والصناعة: كيف بابها التأخر، فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم وعلق في تصورهم إلاّ بتقدم دليله، وتأخر دليل نقيضه، لكان مغنياً من غيره كافياً "[1].

إن أدلة أحرف الزيادة توجه دلالة الصيغة، وهي غير كافية ما لم تذكر متعلقاتها، لأن منها ما يأتي لسلب الدلالة كالهمزة والتضعيف، ومنها ما يحول المتعدي إلى اللازم وبالعكس، ومنها ما يسلب دلالة الفعل على الحدث، فيجعله أداة طلب دون تحقيق نسبته، فتقوم دلالة الخطاب مقامها، والكلام لا ينعقد حقيقة إلاّ بوجود أطراف النسبة، فتتم الفائدة بتعليق بعضه ببعض بحسب قصد تثبيت المعنى وليس بطلبه، كما فهم النحويون الكلام، فبنوا قواعدهم على أساسه لخلوه من النسبة الموجهة له بحسب المراد، لأن الطلب معنى حرفي يفتقر إلى مدخول والى موافقة حصوله، لذلك فقول ابن مالك:

كلامنا لفظٌ مفيدُ كاستقمْ   واسمٌ وفعلٌ ثمّ حرف الكلمْ

يهمل تحقيق الفائدة، لأن " الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه، وهذا ما أراده بقوله: مفيد كاستقم، كأنه قال: الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها كالفائدة في (استقم) فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل، ولابد للكلام من طرفين مُسند ومُسند إليه ولا يكونان إلاّ اسمين نحو زيد قائم أو اسماً وفعلاً نحو قام زيد ومنه استقم فإنه مركب من فعل أمر وفاعل هو ضمير المخاطب تقديره أنت "[2]، لأن الكلام عرفاً هو ما تعلقت أقسامه بانضمامها إلى بعضها بالنسبة، " ألا ترى أن الاسم يدل على مسمّاه ويكون مع ذلك فاعلاً ومفعولاً ومجروراً إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور، وكذلك الفعل يدل على حدث وعلى زمان ويكون موجباً ومنفياً ومستفهماً عنه إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور الأفعال، وأما الحرف فلا يعطي في حين واحد أكثر من معنى واحد في

(1) الخصائص: 1/ 225.

(2) شرح الألفية ، لابن الناظم: 20.

غيره"[1]، فإن التعليق معنى تركيبي زائد على معاني الأقسام الوضعية المؤتلفة مع بعضها بالنسبة، و " الفرق بين الجملة والكلام إن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أُسندت إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس "[2]، لذلك فإن قوله (استقم) لا يشكل حتى جملة، لأنه لم يستوف الإسناد الأصلي، وفاعله المستتر وجوباً لا يمكن إظهاره لأنه يكون عندئذ توكيداً، وليس فاعلاً، لأن " تركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى، فعرفك بقوله: أسندت إحداهما إلى الأخرى، أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة "[3]، لأن التعلَق يقتضي طرفين يبنى أحدهما على الآخر، بعد ذكر المخبر عنه، إذ " المراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن الأخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به.. وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ولابد له من طرفين مُسند ومُسند إليه "[4]، وملازمته لطرفيه جعله سيبويه بناء، فقال: " وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر "[5]. إن الطلب لا تنعقد فيه النسبة، فكيف يكون خبراً؛ لأنه طلب من المخاطب أن يخبرك و" كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه ومعلوم أنك أيها

(1) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور: 1/ 89.

(2) شرح الكافية: 1/ 8.

(3) شرح المفصل: 1/ 20.

(4) شرح الكافية: 1/ 8.

(5) كتاب سيبويه: 1/ 138.

المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: خرج زيد: لتعلمه معنى خرج في اللغة ومعنى زيد، وكيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟ ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً "[1]، لذلك فإن الأمر معنى حرفي لا يصلح للإخبار به، وإنما هو طلب الإخبار وليس الطلب كالخبر، فإن الفعل قد يكون خبراً أو صفة، أما الأمر فليس من ذلك في شيء بدليل صيغته المقتطعة من غيره، وقيام لام الأمر مقامه، لذلك قال سيبويه في باب الأمر والنهي " والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام، لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنهما لا يقعان إلاّ بالفعل، مظهراً أو مضمراً "[2]، وإنما اختير نصب الاسم وليس رفعه ترجيحاً لمعنى الطلب على الإخبار، و " الحمل في هذا كله على الفعل أحسن منه على الابتداء، لأن الأمر والنهي والدعاء لا يكون إلاّ بالفعل، والخبر يكون بالفعل وغيره فلذلك اختير الحمل على إضمار فعل، وزعم بعضهم أن الذي أوجب اختيار الحمل في هذا على إضمار فعل أنك إذا لم تحمل على الفعل ورفعت على الابتداء وقع موقع خبر المبتدأ ما ليس بمحتمل للصدق والكذب؛ لأن هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب، فيضطر في ذلك إلى الحمل على الفعل، وهذا خطأ لما تبين قبل هذا من أن الخبر لا يشترط فيه ذلك أعني خبر المبتدأ ولا يحتاج إلى إضمار القول في: زيدٌ اضربه وعمرو لا تشتمه وبكر غفر الله له وأمثال ذلك"[3]، وفيه إقرار بصحة ما رده، إذ لا يكون الأمر والنهي والدعاء إلاّ بالفعل ويعني الأمر، لأنه طلب في حين أن الخبر لا يكون طلباً، وقد جاء الماضي المقطوع بوقوعه خبراً ودعاءً ثقةً بالمدعو بخلاف الأمر، و " أكبر الظن أن بناء (اِفْعل) ليس بفعل، كما يفهم من هذه الكلمة، لأن الفعل يتميز بشيئين: أولهما: أنه مُقترن بالدلالة على

(1) دلائل الإعجاز: 315.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 137.

(3) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: 1/ 364 – 365.

الزمان، وثانيهما: أنه يُبنى على المُسند إليه ويحمل عليه، وبناء (اِفْعل) خلو من هاتين المزيتين، فلا دلالة له على الزمان بصيغته، ولا إسناد فيه. أما كونه خلواً من الزمن، فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، ولا دلالة على شيء من هذا. إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل حسب، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل. وأما كونه خلواً من الإسناد، فإن إسناده المزعوم إنما يقتصر على ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة أو ياء المخاطبة أو الضمير المستتر في (افعل) المقدّر بأنت كما يزعمون ولا إسناد في رأينا إلى مثل هذه الكنايات، لأنها ليست أسماء أو ضمائر، كما يزعم النُحاة، بل هي كنايات أو إشارات تُشير إلى جنس المخاطب أو عدده "[1]، بل هي " دلائل على الفاعلين من هم ؟ وما هم ؟ وكم عدتهم "[2]، كما في أحرف المضارعة (أنيت) والفرق بينهما تأخيرها في الصيغة، في حين أن أحرف المضارعة تقدمت عليها، لأن الكنايات تعني الضمائر وهي مؤكدات للدلائل في أفعال الأمر، إن أظهرت، كما في قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة 35] و ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة 24]، ولو صلح الأمر للإخبار لأكد بـ(قد) الدالة على تحققه، وبالسين وسوف، إن كان يدل على معنى الفعلية ولكان بُني للمجهول، وذلك لغلبة معنى الحرفية عليه، كما سلب الضمير معه معنى الاسمية، فجاء مؤكداً كالحرف بدليل سلب الموضع الإعرابي منه، " لأن الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ولا يتأتى من فعل وحرف ولا حرف واسم، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً "[3]، وأما طرفا الإسناد فهما " ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء "[4]، ولو بلغ الكلام

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 120.

(2) الخصائص: 1/ 225.

(3) شرح المفصل: 1/ 20.

(4) كتاب سيبويه: 1/ 23.

الغاية في الإطالة والإيجاز، لأن " الإطالة والإيجاز جميعاً إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه، ولو بلغ به الإيجاز غايته لم يكن له بدٌّ من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنه لابد فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت من ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب "[1]، لأنه " لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر مفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفةً أو حالاً أو ما شاكل ذلك "[2]، ويكمل التعلق الظرفي المعنى الفعلي المثبت في الاسم توضيحاً وتخصيصاً للحدث الذي يتضمنه الفعل وبيان وقوعه أو توقّع وقوعه، كما بينت لام الابتداء و(قد) والسين وسوف تحققه، إذ يستدل به على ثبات أمر ما، كما يستدل به على ضده نحو رغبت في ورغبت عن وغيره مما يصل إلى الاسم بحرف الجر " فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول: أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به، ألا ترى أن الباء في نحو: مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو أمررت زيداً، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به، فكما أن همزة (أفعل) مصوغة فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضاً من جملة الفعل، لمعاقبته ما هو من جملته فهذا أوجه، والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره، ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك فتقول: مررت بزيد وعمراً، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجار والمجرور لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد، أفلا تراك كيف تقدر اللفظ الواحد تقديرين مختلفين وكل واحد منهما مقبول في القياس "[3]، فقد اعتنت مناهج الدرس الصرفي بالكلمة المفردة، فتناولتها من حيث بنيتها ومن حيث زنّتها واشتقاقها وتجردها وزيادتها وتكبيرها وتصغيرها وتثنيتها وجمعها والنسب إليها ونحو ذلك. في حين اهتمت مناهج الدرس الصوتي

(1) الخصائص: 1/ 30.

(2) دلائل الإعجاز: 314.

(3) الخصائص: 1/ 106 – 107.

بمخارج الأصوات وصفاتها وامتزاجها بالالتصاق أو بالمُجاورة ونتائج قوتها أو ضعفها، وتأثير بعضها ببعض تقديماً وتأخيراً، وهو ما قامت عليه الدراسة الصرفية إعلالاً وإبدالاً وذكراً وحذفاً وإدغاماً وإمالة، كما أنه محور الدراسة النحوية التي اعتنت بالكلمة مؤلّفة مع غيرها ورتبتها وتأثير بعضها ببعض في التركيب أو في النظم، وذلك من خلال الجملة المفيدة وغير المفيدة، فكان للجملة محل من الإعراب أو لا محلّ لها من الإعراب بحسب وظيفتها في الكلام، فعوملت الجملة معاملة الكلمة المفردة، وهو ما قامت عليه الدراسة البلاغية في أساليب الخبر والإنشاء، ثمّ جاءت الدراسة الدلالية لتخرج بما آلت غليه الأصوات والمفردات والتراكيب والأساليب من معانٍ إفرادية وتركيبية واسلوبية، للوقوف على التقليد والتجديد. والحقيقة أن التقسيمات اللغوية مُصطنعة لتحليل العناصر اللغوية، وهي جميعاً تصبّ في رافد واحد، وهو الحاجة إلى التوحيد أو إلى التعبير عن المُراد بحسب حال المنتج بدلائل التغييرات الصرفية، وهي التي يُعوّل عليها في معرفة دواعي الحاجات الكلامية، إذ " يسود التغييرات الصرفية اتّجاهان عامّان: الأول مبعثهُ الحاجة إلى التوحيد، ويميل إلى إقصاء العناصر الصرفية التي أصبحت شاذّة، والآخر مبعثهُ الحاجة إلى التعبير، ويميل إلى خلق عناصر صرفية جديدة "[1].

إن التعبير اللغوي بخلاف التعبيرات غير اللغوية، فهو مُتفرّد بخصائص نفسية واجتماعية وأحوال شخصية ومقامات مُتباينة، لأنه جامع لأمور مختلفة لا توجد في غيره، فالحاجة إلى التوحيد لا تظهر إلاّ بالتعبير، كظهورها في التجديد، لضآلة التغيير عند كل مجدد، وذلك لأن الصرف في حقيقته نظام يعتمد القياس في تنظيم أصوله، لذلك قال أبو علي الفارسي (ت 377) " أُخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أُخطئ في واحدة من القياس "[2]، لقيامه على معلوم، لأن القياس في اللغة " عبارة عن التقدير يُقال قستُ النعل بالنعل إذا قدرته وسوّيته، وهو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره "[3]، فهم يبنون التصريف على الشبيه وعلى ضدّه أيضاً، " لأنهم كثيراً ما

(1) اللغة لفندريس: 204 – 205.

(2) الخصائص: 2/ 88 ، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: 233.

(3) التعريفات: 102.

يبنون الشيء على بناء ضدّه "[1]، فقد " قالوا: زَهَدَ، كما قالوا: ذَهَبَ، وقالوا: الزُّهد، كما قالوا: المكْث... وجاءوا بضدّ الزُّهد والغرض على بناء الغرض، وذلك هوي يهوى هوًى وهو هوٍ. وقالوا قَنع يَقنع قناعة، كما قالوا زهد يزهد زهادة، وقالوا قانع، كما قالوا: زاهد وقنع، كما قالوا: غرض، لأن بناء الفعل واحد وأنه ضد ترك الشيء "[2]، وقاسوا على مثل الضد، فقد " قالوا: شديد ولم يأت له ضد استغني بضد مثله عن ضدّه، مثل قوي وضعيف، وقد جاءت أشياء على غير هذا البناء، قالوا حَسَن ولم يقولوا حَسين كما قالوا جميل، وقالوا جريء وشجيع ولم يقولوا جبين من الجبان، وقالوا عظيم ولم يقولوا ضخيم، وقالوا كميش فاستغنوا بضدّ مثله عن ضدّه، مثل سريع وبطيء وقالوا عن ضده وهو عاقل وجاهل، وقالوا: شحيح وضنين وبخيل، ولم يأت في ضدّ ذلك إلاّ سخي على هذا البناء "[3].

فلا يقتصر القياس على " حمل مجهول على معلوم وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجدّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت، وهذا القياس هو الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتّساعها "[4]، بل الاتّساع على الشبيه والضد، وفي التغيير الصرفي غالباً، لأن " الحقيقة أن القياس أساس لكل صرف، فالإنسان يتبع القياس دائماً في كلامه، وما جداول التصريف والإعراب التي تُذكر في كتب النحو إلاّ نماذج يُطلب إلى التلميذ مُحاكاتها "[5]، وذلك لأن القياس يحتكم إليه تعليماً ونطقاً، لأنه أساس التقعيد ومعيار التجديد وميزان النباهة، و" ذلك أن مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس "[6]، لإطراد حكمه في جميع أمثاله وأضداده وأمثال أضداده، فإذا " جمعت المقصور بالواو والنون حذفت الألف لاجتماع

---

(1) أدب الكاتب: 471.

(2) كتاب سيبويه: 4/ 16 – 17.

(3) أدب الكاتب: 472 – 473.

(4) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 20.

(5) اللغة ، لفندريس: 205.

(6) الخصائص: 2/ 88.

الساكنين وبقيت ما قبله على الفتح، فقلت في موسى وعيسى وحبلى مُوسَون وعيسَوْن وحُبْلَوْن، ولا يجوز غير ذلك عند جميع النحويين وهو القياس وكلام العرب، فأمّا كلام العرب فقولهم المصطَفون والأعَلوْن ورأيت المصطفَين والأعلَيْن، وأما القياس فلأن الحرف الثابت في الواحد ليس لنا حذفه من الكلمة إلاّ للضرورة عند اجتماع ساكنين، وهو مقدّر كقولنا راضُون ورامُوْن، فلو قلنا عيسُوْن وموسُوْن لكنّا نقدّر حذف الألف فيهما من قبل دخول علامة الجمع، ولو جاز هذا لجاز أن نقول في حبلى حُبْلات وفي سكرى سكرات ، وليس أحد يقول هذا فوجب أن علامة الجمع إنما تدخل على عيسى وموسى والألف فيهما، ثمّ تسقط الألف لاجتماع الساكنين ويبقى ما قبلها مفتوحاً "[1].

فضبط التغييرات الصرفية يتم بالقياس، فقد " يعرض للمتكلم مثلاً، فعل ثلاثي لم يقف على شكله، ولم يدر أهو مفتوح العين أم مكسورها أم مضمومها، ولم يسمعه مضبوطاً، ولكنه يعرف مصدر هذا الفعل، فهنا يمكن الالتجاء إلى القياس إلى قياس هذا الفعل على فعل مصدره كمصدر هذا الفعل المجهول شكله وضبطه "[2]، أي بالرجوع إلى القاعدة الصرفية، فإن القياس أساس التقعيد لما يحصل من التغييرات الصرفية، والقياس الصرفي أولى من القياس النحوي، لقيام الثاني عليه، " فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مَقيساً مُنقاداً وسمّوه بمواسمه وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز، ثمّ لمّا تجاوزوا ذلك إلى ما لا بدّ من إيراده ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته، إذ لم يجدوا منها بُدّاً ولا عنها مُنصرفاً، ومعاذ الله أن ندّعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلّة قياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبّهنا عليه كما فعله من قبلنا ممّن نحن له مُتّبعون وعلى مثله وأوضاعه حاذون "[3].

(1) المخصص: 17/ 80.

(2) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 20.

(3) الخصائص: 2/ 43.

فإن الاختصار والإيجاز يُشكّلان القواعد عموماً، ولكن القياس الصرفي يُظهر المُطرد في الاستعمال ويكشف عن الشّاذ فيه، لأن " إقصاء العناصر الصرفية الشاذّة يكون بردّها إلى القاعدة، أي أن الحاجة إلى التوحيد تقنع بطريقة القياس، ويُطلق القياس على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف "[1].

إن الصيغ الصرفية المبنيّة على أمثلة معروفة بخلاف التي تأتي بتغييرات خارجة عن المألوف فتُعدّ شاذّة، وحاجة التوحيد تقرب من حاجة التجديد في القياس على الأبنية، لأن عملية الخلق ترد إليها أيضاً، ولكن في الشكل دون المحتوى، فيكون القياس عندئذ مُتجلّياً في التبعية الصرفية بدليل التزامها بالهيآت العامة الموحّدة لعمليتي الانتماء والخلق اللغوي، لأنه فيهما سواء، فلا تعارض بين السماع والقياس، لأن القياس في حقيقته تلخيص وإيجاز للمسموع، لأنه يؤدي إلى تنظير ما لا يمكن الإحاطة بجميع جزئياته، وليس إلى ردّ ما يجد عند المنتج، لأنه " قد يحتاج إلى تسمية ما يجد في حياته من مُسمّيات لها أسماء أجنبية، أو يحتاج إلى اشتقاق من كلمة أجنبية، فيلجأ إلى القياس اتباعاً للعرب في تعريب الدخيل قديماً، ومُحاكاة لهم في طريقتهم في التعريب، فإذا فعل المتكلّم ذلك كان قياسه صحيحاً، لأنه لم يتخطّ أسلوب العرب في ذلك "[2]، أي شكل الصيغة لكثرة تداوله عادةً، " فالعقل لا يُغيّر مُطلقاً نظامه الصرفي تغييراً كاملاً، ولا يوجّه مجهوده في الوقت الواحد إلاّ إلى جزء من النظام يُعدّ جدّ ضئيل، ولمّا كان الأثر الواقع منه على الأجزاء المختلفة لا تقوده مُطلقاً إرادة مُنفّذة لخطة منهجيّة، بل كان تابعاً لوحي المصادفة والظروف المختلفة كانت النتيجة في مجموعها خالية على وجه العموم من الترابط والتجانس "[3].

إن التغيير الصرفي الضئيل لا يتناقض مع الترابط والتجانس، لأن " القياس حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لوجه من الشبه، وقيل: حمل الشيء على

(1) اللغة ، لفندريس: 205.

(2) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 20.

(3) اللغة ، لفندريس: 211.

الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل "[1]، لذلك روعي الشبه الشكلي لغلبة الظن بالحمل على النظير أو على الضد، لأنه يأتي مُنسجماً مُحاكاةً للنظام الصرفي عموماً برابط القياس الصرفي، لأنه لا يُقاس على الشاذ، لتمكّن القياس في نفوس المُنتجين وضعف الشاذ لقلّته. قال ابن جنّي: " واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كُنت عليه، إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مُخيّر، تستعمل أيهما شئت، فإن صحّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتّة، وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة، لأنه على قياس كلامهم "[2].

إن التعليل العقلي مُلازم للقياس القائم على المُشابهة والمُخالفة، توحيداً وتجديداً في عملية استعمال الصيغ، وهي لا تقتصر على المسموع منها، لأن ذلك لا يحصل إلاّ في اللغة المثاليّة، " فالصيغ ذات الغلبة تصير مراكز إشعاع قياسي، وتجذب إليها غيرها من كل جانب لأسباب مُتنوّعة، بعد ذلك توجد خطط قياسية مُتضاربة متقاطعة لا يستطيع عقلنا القاصر أن يوفّق بينها، ذلك أن اللغة المثالية حلم من الأحلام، تُذكّرنا ببستاني بذر في بقعة منظمة الأرجاء بذوراً متماثلة كل التماثل، وأخذ يولي كلاً منها قدراً مُتماثلاً من عنايته أملاً منه في أن تنبت حديقته أشجاراً متساوية الحجم، تجري على نظام واحد، وتُثمر عدداً متساوياً من الأزهار والأثمار، بل إن هناك كثيراً من الأسباب التي تجعل الظروف البيولوجية تحيد عن سمتها، ومن هذه الأسباب ما يعلو على قدرة الإنسان، وكذلك الحال في اللغويات التي يقف فيها القياس في غالب الأحوال موقفاً مُغايراً للمنطق، على الرغم من أنه ينبعث من الحاجة إلى التوحيد، ويستخدم التعليل العقلي بطريقة تُرضي العقل "[3]، فلا يقف القياس الصرفي حائلاً دون التغيير اللغوي، لأن الصيغ تقتضي ملحقات

(1) الفروق اللغوية: 60 – 61.

(2) الخصائص: 1/ 125 – 126.

(3) اللغة، لفندريس: 213.

وزوائد وسوابق تغيّر أصولها، فلا تثبت على حال معينة، وإن اتّفقت أصلاً وتقاربت معانيها، لاختلاف الزوائد والحروف الموصلة للصيغ بما قبلها وما بعدها، لأنها أساس المعاني، إذ يُبنى الكلام على ما تُنبئ به لمرونتها فيه بدليل النقل والتحويل والتعدية واللزوم والتضمين والاقتصار ونحو ذلك ممّا يلحق الصيغ الفعلية، علاوةً على ما يتّصل بها من ضمائر، و " ذلك أن الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع، ألا ترى أن من قال أعطيتكم درهماً فحذف الواو التي كانت بعد الميم، وأسكن الميم إذا أضمر الدرهم قال: أعطيتكموه فردّ الواو لأجل اتّصال الكلمة بالمُضمر "[1].

وكذلك حروف الجر تُغيّر معاني الصيغ وتوجّه بناءها بحسب المراد منها، ففي تعدية الفعل بحرف مُعيّن تحديد لمعناه، فمعنى " عثر في ثوبه عثاراً وعثر عليهم يعثر عثراً وعُثوراً أي أطلع، وأعثرت فلاناً على القوم من قول الله عزّ وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الكهف 21] "[2]، أي " اطلعنا عليهم ليعلم الذين أطلعناهم على حالهم "[3]، فإن(عثر) مختلف بحسب الحرف، فالمتعدّي بـ(في) بمعنى (كبَا)، و" كبَا لوجهه يكبو كبْواً سقط وكبَا كبْواً عَثر "[4]، و" يقال: عثر به فرسه فسقط وعثر على الأمر يعثر عثراً وعثوراً: اطلع وأعثرته عليه أطلعته "[5]، فإن الصيغة الواحدة توجّه بحرف الجر إلى أكثر من معنى واحد، فالفرق " بين قولك جئته وجئت إليه أن في قولك جئت إليه معنى الغاية من أجل دخول (إلى)، وجئته قصدته بمجيء، وإذا لم تعده لم يكن فيه دلالة على القصد كقولك جاء المطر "[6]، فجرت حروف الجر مجرى الزوائد والتضعيف في تغيير معاني الصيغ، فإن " أعجمت وزنه أفعلت، وأفعلت هذه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب،

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 117.
(2) أدب الكاتب: 257.
(3) الكشّاف: 2/ 477.
(4) لسان العرب: مادة (كبَا).
(5) لسان العرب: مادة (عَثر).
(6) الفروق اللغوية: 252.

نحو أكرمت زيداً أي أوجبت له الكرامة وأحسنت إليه أثبت الإحسان إليه، وكذلك أعطيته وأدنيته وأسعدته وأنقذته، فقد أوجبت جميع هذه الأشياء له، فقد تأتي (أفعلت) أيضاً يُراد بها السلب والنفي وذلك نحو أشكيت زيداً إذا زُلت له عمّا يشكوه... ونظيره أيضاً أشكلت الكتاب، أي أزلت عنه إشكاله وقد قالوا أيضاً عجّمت الكتاب، فجاءت (فعّلت) للسلب أيضاً كما جاءت (أفعلت) "[1].

فإن الزوائد الصرفية التي تلتصق بالصيغة لغرض توجيهها بحسب المراد تكشف عن سر التغييرات الصرفية، كما أنها دوال النسبة، لأنها تُعبّر عن العلاقة التي تربط الصيغة الصرفية بغيرها من الكلمات، لأن التغيير لا ينحصر في الصيغة ذاتها، وإنما تتبعه تغييرات تبنى عليها، وهي بمثابة تقييدات أخرى تُبيّن جهتها الكلامية تحديداً، وكذلك حروف الجر، فإنها توجّه الصيغة إثباتاً وسلباً وتزيد بمعنى آخر يرتبط بالاسم، لأن الجر دال على نسبة غير تامة لنيابته في المعنى عن الفعل، فإذا " قلت أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك أمسكته مباشراً له وملاصقة يدي له، وإذا قلت: أكلت من الطعام، فقد نابت (من) عن البعض، أي أكلت بعض الطعام، وكذلك بقية ما لم نسمه "[2]، فلازم كل حرف معنى معيناً، لذلك خرج عن القياس لملازمته، فجمد ولم يتصرّف، لذلك بُني، فإذا " تركنا عملية القياس جانباً نجد الصرف يستعيض في الواقع عن خسائره بتحويل الكلمات المليئة إلى كلمات فارغة، فالأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلاّ بقايا من كلمات مستقلّة قديمة، أُفرغت من معناها الحقيقي واستعملت مُجرّد موضحات، أي مُجرّد رموز "[3]، لذلك فإن " حروف الجر وسائر الحروف العربية الأخرى لم تكن حروفاً بادئ ذي بدء، ولكنها استعملت أسماءً أو أفعالاً دالات على معانٍ تامّة مستقلّة، ثمّ تعرّضت لتأثيرات الاستعمال فأُفرغت من معانيها... وقد جرى في العربية ما جرى في غيرها من إفراغ ففيها أدوات للإضافة، أفرغت من معانيها القديمة

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 42 – 44.

(2) الخصائص: 2/ 274.

(3) اللغة ، لفندريس: 216.

إفراغاً تاماً كالباء، وفي ومن وغيرهن "[1]، وعلى ذلك فإن ما كان اسماً ثم أُفرغ لم يعمل نحو (قد) والسين وسوف و(أل)، لأن الاسم غير عامل، وأما ما كان فعلاً ثمّ أفرغ فإنه يعمل، لأن الفعل عامل لقيام معنى الكلام عليه، لأنه الموجد له والمُنبئ عنه، ولكونه عاماً لصلاحه لجميع الذوات العاقلة وغيرها افتقر إلى مقيّدات تخصصه، " وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلّم بآلة الإعراب، إلاّ أن النُحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثّرة وإن كان علامة لا علّة ولهذا سمّوه عاملاً "[2]، فإن الفعل وما أشبهه وما ناب عنه دوال نسب مختلفة، فاختص ما كان اسماً بالفعل، وما كان فعلاً بالاسم كحروف الجر، لأن " حرف الجر يتنزّل منزلة جزء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب، وبمنزلة جزء من الفعل من حيث تعدّى به، فصار حرف الجر بمنزلة الهمزة والتضعيف من نحو أذهبت زيداً وفرحته"[3]، فاختص بالجر لإيصاله معنى الفعل إلى الاسم، فكانت نسبته إلى الاسم ناقصة، لأنه يصفه لتعلّقه بالفعل المذكور، بدليل نزع الخافض والتضمين، فصار عاملاً لذلك، لارتباط النسبة الناقصة بالتامة، كما ارتبطت الإضافة بالنسبة، لأنها تُشكّل طرفاً منها بدليل اكتساب المضاف التعريف والتخصيص والتذكير والتأنيث والإعراب والبناء من المضاف إليه، فصار المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه، لأنهم " أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثانية التعريف والتخصيص حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة "[4]، فقصد المضاف بالنسبة دون المضاف إليه، في حين اختص المضاف إليه بالجر، لأنه منسوب إليه نسب غير تامّة فصلاً له عن المنسوب إليه بنسبة تامة، لأنه في المعنى مقيد للمضاف، فكذلك المجرور بوساطة حرف الجر، إذ تقيّد بإضافة معنى الحدث إليه، فصار حرف الجر ذا قيمة صرفية لتوجيهه الفعل المذكور بحسب المراد، وذا قيمة نحوية، لأنه موجد لعلاقة تربط الحدث بالذات، فعبّر حرف الجر عن المعاني

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 79 – 80.

(2) شرح الكافية: 1/ 18.

(3) شرح المفصّل: 8/ 10.

(4) شرح الكافية: 1/ 273.

الفعلية بالتعلّق وعن الاسمية بالإخبار عنها لاختصاصه بها، وعن الحرفية لإيجاده المعاني في غيره، فكان ذا قيمة دلالية لتضييقه عموم دلالة الحدث، لكونه قيداً مخصصاً بدليل المبالغة بالحدث، وذلك بالاقتصار أو بنزع الخافض، لأنه دال على الارتباط بين المعاني الفعلية والاسمية، و" مع أن دوال النسبة تكوّن مع دوال الماهيّة في غالب الأحيان جسماً واحداً إلى حد يجعل تحليل الكلمة أمراً مستحيلاً، فإن الصرف مستقل عن قيمة الكلمات المعنوية وقيمتها الصوتية على السواء، وما نسمّيه بالمفردات هو مجموع الكلمات في إحدى اللغات باعتبار قيمتها المعنوية، فهذه النظم الثلاثة: نظام النطق ونظام الصيغ النحوية ونظام المفردات تستطيع أن تصوّر منفصلة كل منها عن الآخرين، تحت تأثير أسباب مختلفة "[1].

فإن الصيغة الصرفية تستقل بقدرتها على التصريف والاشتقاق لقبولها الزيادة والحذف، ولكنها لا تستقل في النظم لافتقارها إلى السوابق واللواحق، ولتقييدها تخصيصاً بحرف الجر، لارتباطهما معنوياً، فلا يقتصر التعلّق على شبه الجملة، بل يضم جميع أنواع الجمل لقيامها على الصيغة بدليل تردد شبه الجملة بين الفعلية والاسمية بالتعلّق، لأن " التعلّق ههنا هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث وتمسكها به، كأنها جزء منه لا يظهر معناها إلاّ به، ولا يكتمل معناه إلاّ بها، ذلك لأن شبه الجملة ترد تكملة للحدث الذي تقيّده، فيتم معناها بهذا التعلّق المُقيّد.. ومن هذا تلمس أهمية العلاقة بين كل من الظرف والجار مع المجرور، وبين الحدث الذي يقيدانه ويتعلقان به، ومعنى هذه العلاقة أن بين الجانبين تأثيراً متبادلاً، فشبه الجملة تفيد الحدث في إيضاح معناه وتكميله، إذ تحدد زمانه أو مكانه أو سببه... والحدث يفيد شبه الجملة، إذ يظهر معناها، ويربطه بعمل يملؤها، وينصبها ظاهراً أو تقديراً، وهذا التأثير المتبادل بين الجانبين، هو المراد بما نسميّه تعلّق شبه الجملة أو تعليقها "[2].

---

(1) اللغة، لفندريس: 225.

(2) إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط 4، 1403هـ – 1983م: 261.

إن التأثير المتبادل يضم جميع الكلم ولا يقتصر على الحدث، لحصوله بين الأسماء وحروف المعاني، بل التعلق يتجلّى في توجيه الصيغة الصرفية بمقيّدات، لأن الحدث يتقيّد أولاً بالصيغة، ثمّ يحتاج إلى ما يوصله أو يربطه بغيره، بدليل تعلّق شبه الجملة بالجوامد والنواسخ وحروف المعاني، وبالإسناد وما فيه رائحة الفعل، فالأصل تعلّق الصيغة الصرفية بحرف المعنى، لأنها وعاء اسم المعنى، وهو ميدان القياس الصرفي، وإن حرف المعنى دال على الصيغة التي بمعناه، وذلك " لأن عامة حروف المعاني إنما أُتي بها عوضاً من الأفعال لضرب من الإيجاز والاختصار "[1]. وأسماء المعاني في أصولها أفعال لازمت أصحابها حتى تحوّلت إلى صفات، بدليل غلبة بعضها وقيامه مقام موصوفه، كما أن " أكثر الأسماء المبنية على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات... فالقياس على الأوزان أقوى بكثير عند أسماء المعاني والصفات منه عند غيرها من الأسماء، وذلك لأن أسماء المعاني والصفات قريبة جداً إلى الأفعال، والأفعال غلب عليها القياس غلبة تكاد أن تكون كاملة "[2]، ولمّا كانت الأفعال مُفتقرة إلى ما يتممها من الأسماء تخصيصاً، فقد جرت حروف المعاني مجراها وزادت عليها بحاجتها إلى الفعل المذكور، لأنها " صارت لواحق بعد أن أُفرغت من معانيها الحقيقية أخذت قيمة تجريدية جعلتها قابلة للتعبير عن فصيلة صرفية، فبعضها يميّز أسماء الأحداث"[3]، فتحوّلت إلى مقيّدات لأحكام أسماء المعاني، وكلما زادت قيود الحكم زادت فائدته، لأن " الحكم العاري عن القيود لا يزيد عن فائدة نسبة المحكوم به للمحكوم عليه، بل ربما كان ذلك الحكم معلوماً عند السامع، فلا يفيد، فإذا زيد قيد كان فيه فائدة غريبة، وكلما كثرت قيوده كثرت فوائده "[4]، فكان التعلّق النحوي زائداً على معاني المفردات العرفية ووسيلة لإيصال المراد بدقّة منعاً للبس والاشتراك، لاشتراك الذوات في الوصف، إذ يرتبطان

(1) شرح المفصّل: 8/ 120 – 121.

(2) التطور النحوي للغة العربية: 100 – 101.

(3) اللغة، لفندريس: 221.

(4) التلخيص في علوم البلاغة، لمحمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، ط2، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1350 هـ – 1932 م: 108–109.

معاً بهيأة صيغة صرفية قابلة للتخصيص بقيود زائدة عليها، لإنشاء علاقات بين المعاني العرفية للكلم وبين المعاني النحوية أو التأليفية فيما ينظم من كلام مفيد، ولا تتم الفائدة المطلوبة من النظم إلاّ بارتباط المعاني بعضها ببعض، بأن تلزم كل كلمة جهتها النحوية فيه وتتشبّث بما يجاورها، وتتمسّك بما يوصل بعضها إلى بعض للبيان عن المراد، لأنه " كما لا تكون الفضة خاتماً أو الذهب سواراً أو غيرهما من أصناف الحلي بأنفسهما، ولكن بما يحدث فيهما من الصورة، كذلك لا تكون الكلم المفردة التي هي أسماء وأفعال وحروف كلاماً وشعراً من غير أن يحدث فيها النظم الذي حقيقته توخي معاني النحو وأحكامه "[1].

فالتعلق لا يقتصر على " بيان ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي تقيّده وتتضمنه وتستدعيه لطلب الفائدة واستقامة الكلام، ويكون هو ناصباً لها... وممّا يدل على أن الحدث ينصب شبه الجملة، أنها قد تحل محل قولنا: يصام شهر رمضان، سُتِرَ داخلنا، لا يقام في دار بخيل، لن يعنى بحاجة كسول، وإنما يكون نائب فاعل ما أصله المفعول، ومن هذا كلّه ترى أن شبه الجملة، بشطريها محلّها النصب وناصبها هو الحدث الذي تقيّده وتتعلّق به "[2].

فإن للحدث قيوداً صرفية ونحوية، فالصيغة وما زيد فيها وما حذف منها، وجميع ملحقاتها وسوابقها، لأنها توجّه الحدث في نسبته التامّة أو الناقصة، ونسبته قيد له، لأنها تخصصه، فتجعله مفيداً، و" أما تقييد الفعل بمفعول ونحوه، فلتربية الفائدة، والمقيد في نحو كان زيد منطلقاً هو(منطلقاً) و(كان) "[3]، لعموم معنى الفعل، فهو مفتقر أبداً إلى ما يخصصه، فقد " اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتقّ منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب نفسه"[4].

(1) دلائل الإعجاز: 373.
(2) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 262– 263.
(3) التلخيص في علوم البلاغة: 108– 109.
(4) دلائل الإعجاز: 118.

فإن الفعل قد أوجد معنى تركيبياً زائداً على معاني مدخولاته، فانصهرت فيه، كما أنها قيّدت الفعل، لأنه منسوب إليها، فكلا الطرفين– الفعل ومدخولاته– يستدعي الآخر، بدليل تغيير بناء الفعل بالزيادة أو ببنائه للمجهول، وكذلك الزيادة والحذف في مدخولاته تُبيّن قوّته وضعفه بدليل التضمين ونزع الخافض، والاقتصار بالحذف للمبالغة في الفعل، فالارتباط المعنوي ليس محصوراً بتعلّق شبه الجملة، ولكن ذكر الظرف أو الجار يستدعي الحدث الذي يدل عليه الفعل الاصطلاحي أو الوصف الصريح، لملازمة الظرف والجار للفعل أو ما أشبهه، لأنهما قيدان له يتخصص بهما، وهما يكملان معناه، فالتكملة تُشير إليه أينما وُجدت وفي أي موضع ذكرت، لذلك اقترنت شبه الجملة بالتعلّق، بياناً للحدث، فلم يكن لها معنى مستقل كالجملة بنوعيها، وتأويلها بمفرد يكون له المحل الإعرابي، في حين أن المحل الإعرابي يكون لمتعلّق شبه الجملة، وهما قيدان للمبتدأ والفاعل والمعرفة والنكرة في التبعية، فقد جمع التعلّق النحوي بين المتفرقات برباط معنوي واحد، لأن دلائله هي دوال النسبة التامة والناقصة وذلك في الإسناد، لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى، والخبر هو المبتدأ، والفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، لارتباط الحدث بالذات، بدليل امتزاجهما في صيغ المشتقات، أما النسبة الناقصة فهي التي تُشكّل طرفاً إسنادياً، كما في الجمل وأشباهها أو ما يكمل الركن الإسنادي ممّا يتبعه توضيحاً وتخصيصاً، ولمّا كانت شبه الجملة غير مستقلة بمعناها الذاتي كالجملة، فإنها مفتقرة دائماً إلى ما يوضّحها، فهي واجبة التعلّق، وقد قيل إن " حرف الجر الأصلي يؤدي في الكلام معنى متميزاً، ويصل بين معنى الحدث والاسم المجرور، وهو واجب التعلّق إلاّ في حالات أربع: أولاها: أن ينوب الجار والمجرور عن الفاعل.. والثانية: أن يقع الجار والمجرور تابعين في عطف أو بدل أو توكيد.. والثالثة: أن يقع الجار والمجرور في محل نصب على الاستثناء، فإنهما حينذاك ينتقلان من حيّز التعدية والتقييد إلى حيّز النصب على التمام.. والرابعة: أن يحذف الجار الأصلي وينصب الاسم بعده لفظاً أو تقديراً "[1].

---

(1) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 311– 313.

إن الجار كالجزء من مجروره، لأنه يُشكّل معه نسبة ناقصة، لأن الجر إخبار، والحدث هو الخبر، والحدث مُفتقر إلى الاسم، وكذلك الاسم مُفتقر إلى الحدث، فبينهما تبادل تشبّث ولزوم، كما أن النائب عن الفاعل في الأصل مفعول، ومحل الجار والمجرور النصب، والتابع على نيّة تكرار العامل بديل التوكيد، لأنه تقوية للمؤكّد، لأن نفي النفي إثبات، والاستثناء بـ(إلاّ) والنفي، أما نزع الخافض فهو دليل المحل الإعرابي والسعة اللغوية، فإن الحرف يقتضي التعلّق، وكذلك الظرف، والانتقال من حال إلى أخرى في الكلام يضمّ جميع الكلم ولا يقتصر على حرف الجر، لأنها لا تخرج عن المعاني التركيبية، فإذا " رفع معاني النحو وأحكامه ممّا بين الكلم حتى لا تراد فيها في جملة ولا تفصيل خرّجت الكلم المنطوق ببعضها في إثر بعض في البيت من الشعر والفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وُضعت فيها موجب ومقتضى، وعن أن يتصوّر أن يقال في كلمة منها إنها مرتبطة بصاحبة لها ومتعلّقة بها وكائنة بسبب منها "[(1)]، فإن الأدوات التي تعلّق الكلم بعضه ببعض وتربط معانية حتى تجعله كتلة واحدة، لا بُدّ أن تتعلّق بالفعل، ومعمول الفعل مُتعلّق بعامله، لهذا قيل في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة 1]، تعلّقت الباء " بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو، لأن الذي يتلو التسمية مقروء، كما أن المسافر إذا حلّ أو ارتحل فقال: بسم الله والبركات، وكان المعنى بسم الله أحلّ وبسم الله أرتحل، وكذلك الذابح، وكل فاعل يبدأ في فعله ببسم الله كان مُضمراً ما جعل التسمية مبدأ له ونظيره في حذف مُتعلّق الجار قوله عزّ وجل: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ﴾ [النمل 12] – أي اذهب في تسع آيات "[(2)]، فإن الباء أنبأت بالفعل المُنبئ عن معنى الابتداء، لأن الموجد للمعاني بحسب المقام وحال المتكلّم، فإن " الجالب للباء معنى الابتداء، كأنّك قلت: بدأت باسم الله الرحمن الرحيم، إلاّ أنه لم يحتج لذكر (بدأت)، لأن الحال تُنبئ أنك مبتدئ "[(3)]، فالإنباء لا يقتصر على

(1) دلائل الإعجاز: 404.

(2) الكشّاف: 1/ 26–27.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 39.

الفعل وما شابهه وما ناب عنه، وإنما دلالة التعلّق بحسب الحال أو المقام، كما أن التعلّق يستدعي أن يكون العامل معمولاً أيضاً، فإن حرف الجر عامل بما بعده وهو معمول بالتعلّق، لأن " حروف الجر إنما عملت لشبهها بالأفعال واختصاصها بالأسماء"[1]، والمُشابهة بحسب الأصل وليس بالشكل، فإن " باء الجر إنما هي للإلزاق بالسوط: ألزقتَ ضربك إيّاه بالسوط، فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله "[2]، أي أن " أصله للإلصاق ومعناه اختلاط الشيء بالشيء، ويكون حقيقة، وهو الأكثر، نحو (به داء)، ومجازاً كـ (مررت به)، إذ معناه: جعلت مروري ملصقاً بمكان قريب منه لا به، فهو وارد على الاتّساع "[3]، فإن الأصل لا يعني المُشابهة وإنما يعني التصرّف بدوال معيّنة على نسب مختلفة، فبعضها يقتضي النسبة التامّة، وأخرى خالفتها شكلاً فاقتضت نسبة ناقصة، لأن المشابهة في النواسخ بخلاف أحرف التوكيد، وهي بخلاف الجر، كما أ، الجر بخلاف العطف ونحوها ما لم يعمل، لأن حرف الجر دال على الفعل بدليل تبعيّة المحل، " لو قلت: مررت بعمرو وزيداً لكان عربياً، فكيف هذا؟ لأنه فعل، والمجرور في موضع مفعول منصوب ومعناه أتيت ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى "[4]، و" كذلك الصفة نحو مررت بزيد الظريف بالنصب والظريف بالخفض فهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب، ولذلك قال سيبويه: إنك إذا قلت مررت بزيد فكأنك قلت: مررت زيداً، يريد أنه لو كان مما يجوز أن يستعمل بغير حرف جر لكان منصوباً "[5]، فإن معنى النصب وموضع النصب هو أساس تعلّق شبه الجملة، لأن النصب علم الفعلية، ولمّا خرجت الحروف عن التصرّف والاشتقاق والزيادة والحذف ولازمت هيأة واحدة جعل لها الجر ليفصل بها عن غيرها، فإذا " قلت مررت بزيد، وعمراً مررت به، نصبت وكانت

(1) شرح المفصّل: 8/ 9.
(2) كتاب سيبويه: 4/ 217.
(3) البرهان في علوم القرآن: 4/ 252.
(4) كتاب سيبويه: 1/ 94.
(5) شرح المفصّل: 8/ 10.

الوجه، لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسماً تبنيه لا يصل إليه إلاّ بحرف الإضافة، فكأنّك قلت مررت زيداً ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام زيداً مررت به، وقمت وعمراً مررت به ونحو ذلك قولك: خشّنت بصدره، فالصدر في موضع نصب وقد عملت الباء، و ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الإسراء 96]، إنما هي كفى الله، ولكنك لمّا أدخلت الباء عملت، والموضع موضع نصب وفي معنى النصب"[1]، فإن الجر بالحرف دليل الصيغة الفعلية، والجر بالإضافة دليل الاسمية، لأن موضعها الجر، بخلاف الجار والمجرور فإن موضعهما النصب، فتعلّق الحرف في الجر ولم يتعلّق الاسم في الإضافة، لأن موضعه الجر، لارتباطه بالمُضاف، وهو مذكور بدليل تحمّل المضاف علامات المحل وملازمة المضاف إليه للجر، وقيام المضاف إليه مقام المضاف إذا حذف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [يوسف 82]، و" المراد وأسأل أهل القرية، إلاّ أنه حذف المضاف للإيجاز والاختصار "[2]، في حين أن المجرور بالحرف لا يقوم مقام عامله، لأنه ليس تاماً بمعناه الإفرادي، فكان جزء كلمة فوجب تعلّقه، لذلك " لا يجوز أن تضمر فعلاً لا يصل إلاّ بحرف جر، لأن حرف الجر لا يُضمر، ولو جاز ذلك لقلت: زيدٍ تريد مُرَّ بزيد "[3]، فاختص كل فعل بحرف مُعيّن يوصله، فكان الحرف دالاً عليه، لتعلّقه به لإتمام معناه، وكذلك الفعل مُتعلّق به، لأنه مُوضّح ومُبيّن، لأن الفعل مُنبئ بأصل المعنى، والحرف ناب عنه لدلالته عليه، فإذا حذف الحرف لم يبق ما يدلّ على معنى الفعل، فقد " خصّ كل قبيل من هذه الأفعال تقبيل من هذه الحروف، وقد تداخلت فيشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصلة، وجعلت تلك الحروف جارّة ولم تفض إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها، لأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجعلت هذه الحروف جارّة ليخالف لفظ ما بعد الفعل القوي، ولما امتنع النصب لم

(1) كتاب سيبويه: 1/ 92.

(2) التفسير الكبير: 18/ 194.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 94.

يبق إلاّ الجر، لأن الرفع قد استبدّ به الفاعل واستولى عليه، فلذلك عدلوا إلى الجر، لأن الجر أقرب إلى النصب من الرفع، لأن الجر من مخرج الياء والنصب من مخرج الألف، والألف أقرب إليها من الواو"(1).

إن اختصاص الصيغة بالحرف المُعيّن، دليل الارتباط المعنوي والاختصار والإيجاز، وأما التداخل فلا يعني التعاقب أو التعاور لمعنى بعينه، بل هو دليل الزيادة المعنوية مع الإيجاز، لأن تغيير الحرف يؤدي إلى تغيير المعنى بدليل التضمين، إذ يخصص الفعل بالحرف، لأنه قيده، بدليل التعلّق الذي يجعل الحرف دالاً على معنى الفعلية بالموضع، لأن الحرف لا يُخبر عنه ولا يُخبر به، والمحل الإعرابي للصيغة، وأما المتعلّق بها فهو في محل نصب، والنصب دليل الفعلية، وهي التي تفصل بين التعلّق وغيره، و" المجرور مفعول، كما أنك إذا قلت هذا ضاربُ زيدٍ غداً تجر بكف التنوين، وهو مفعول بمنزلته منصوباً منوناً ما قبله"(2)، وكذلك ما كان في محل رفع فهو مفعول، لأن الموضع في حقيقته نصب، فصار للصيغة، لأنها مُتعلّق بها، وهي التي تُشكّل جملة تُؤوّل بمفرد يكون له المحل الإعرابي، فإن " الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو زيد في الدار وعمرو عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد في شيء وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك، فهذه هي الاخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها... والأمر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لا بُدّ لهما من مُتعلّق به، والأصل أن يتعلّق بالفعل، وإنما يتعلّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل، ومن لفظه ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى "(3)، وذلك لأن بناء الكلام على الفعل يتطلّب النصب، إذ يتخصص الحدث الذي يدلّ عليه الفعل، فإن القيود لعموم الحدث تبدأ بالصيغة الفعلية، ثمّ ما تعلّق بها تخصيصاً وتحديداً زمانياً ومكانياً، فإن دلالة تعلّق

(1) شرح المفصّل: 8/ 8– 9.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 96.

(3) شرح المفصّل: 1/ 90.

الجار تختلف عن دلالة تعلّق الظرف، لاختلاف معاني الحروف، وهي تكشف عن دقائق المعاني، لا تنهض بها الجملة الاسمية والفعلية من نواح الإيجاز والإشعار بالمعاني الفعلية بدوال حرفية تضيّق الحدث وتوجهه بحسب القيد، وهو الذي يوجد علاقة بين الصيغة والمجرور أو المضاف إليه، ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ﴾ [الأنبياء 101]، أفاد الفعل (سبق) النفع بدلالة اللام، في حين أفاد (سبق) في قوله تعالى: ﴿ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ ﴾ [هود 40]، معنى القهر بدلالة (على)، فقد جعل الحرف المعنى وضدّه للصيغة نفسها أو قد يتناسب مع حرف الزيادة في الصيغة، نحو قوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ ﴾ [البقرة 286]، فإن الطاعة لنفعها والمعصية لضررها، فلا يؤاخذ أحداً بذنب غيره، فقد أفاد (كسب) الطاعة و (اكتسب) المعصية بدلالة اللام و (على) فكان (لها ما كسبت) " من خير (وعليها وما اكتسبت) من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعاصيها غيرها، وتخصيص الكسب بالخير والاكتساب بالشر تشتهيه النفس وتنجذب إليه فكانت أجدّ في تحصيله وأعمل بخلاف الخير"[1]، فإن التعليق ملازمة الحرف للصيغة لغرض تقييدها بمعناه من خلال النسبة إليها، أو الإضافة فإذا " قلت مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء، وكذلك هذا لعبد الله، وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف، وإذا قلت: أخذته من عبد الله، فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بـ(مِنْ)، وإذا قلت: مُذ زمان، فقد أضفت الأمر إلى وقت من الزمان بـ(مُذ)، وإذا قلت: أنت في الدار، فقد أضفت كينونتك في الدار إلى الدار بـ(في)، وإذا قلت: فيك خصلة سوء، فقد أضفت إليه الرداءة بـ(في)، وإذا قلت: رب رجل يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ(رب)، وإذا قلت بالله وتالله فإنما أضفت الحلف إلى الله سبحانه، كما أضفت النداء باللام إلى زيد، أضفت الرواية إلى زيد بـ(عن) "[2]. إن الجار دال على الخبر وهو الفعل بدليل مجيئه مُسنداً مُخبراً به

(1) أنوار التنزيل: 66.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 421.

لا مُخبراً عنه فتصرف، فإذا غلب عليه معنى الحرف جمد، لتحوّله من الإزجاء إلى المبالغة في الحدث بالعموم، لأن الفعل موجد لمعنى الحدث لدلالته عليه بالتضمّن، فإذا تغيّر الحرف الواصل به إلى الاسم تغيّر المراد منه، لذلك تلازما في الإخبار، فكان تعلّق الجار به دالاً على تمام الإفادة منه، بدليل افتقارهما إليه، فكان الإخبار بالحرف دالاً على نسبة ناقصة، أما الإخبار بالفعل فدال على النسبة التامة، لأن الحرف لا يُخبر به بل يؤكّد به الخبر، في حين أن الفعل هو الخبر، لأنه وصف فاحتاج إلى متعلّقات به لإتمامه، أما الحرف فيتعلّق بالفعل لدلالته عليه التزاماً عقلياً لا شروعاً به، لذلك كان الحرف الزائد سالباً لمعنى الفعل كما في التضعيف وهمزة التعدية أو يُزيده أو يؤكّده أو يجعله مطاوعاً لغيره أو دالاً على المبالغة وما أشبه ذلك توسيعاً أو تضييقاً، وتعميماً أو تخصيصاً، وإطلاقاً أو تقييداً، ممّا يؤكّد تصرّف الحرف في الفعل، ويدل على متانة العلاقة بينهما بالتعلق حتى جعلت الصيغة الفعلية في ذاتها معنى حرفياً للدلالة على ملازمة الحرف للفعل بدليل حروف الزيادة والتوكيد والنصب والجزم والجر، لأنها تتحكّم بتعلّق الفعل، فهي من خصائصه اللفظية والمعنوية، في حين أن الجر من خصائص الاسم اللفظية، لأنها تتصل به كأنها جزؤه، إذ تُشكّل معه نسبة ناقصة، وكانت كذلك، لأنه لا يُخبر إلاّ عن الاسم، فهي بذلك قد أكملت فائدة الخبر، إذ وجّهت الفعل نحو المراد منه، فلم يبق على جهة صيغته، وإنما سُمّي فعلاً للفصل عن غيره، فقد " قيل: إنما لُقّب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف، وخُصَّ بهذا اللقب، لأنه دال على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقي، فلُقّب بما دلَّ عليه "[1]. والتعلق معيار التقسيم المعنوي، لأن الغرض مختلف بدليل الاشتراك في الحروف والأفعال والمصادر، لصلاحها لأكثر من معنى واحد، فإن الغرض في المصدر " إذا تجرّد من الصفة أو التعريف أو عدد المرّات، فإنما هو لتوكيد الفعل "[2]، وجاءت الحروف مؤكّدة لنيابتها عن الجمل، ولا تقتصر على إيجاد المعنى في غيرها، لذلك قيل: " من

(1) شرح المُفصّل: 7/ 3– 4.

(2) الخصائص: 2/ 379.

زعم أن الحرف ما دلّ على معنى في غيره فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلّها حروفاً، لأنها تدلّ على معانٍ في غيرها "[1]، وإنما دلّت على معنى يتعلّق بالحدث لا الحدث ذاته، لنيابتها عمّا يدل عليه، و" إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، هو أنك إذا قلت ما قام زيد، فقد أغنت (ما) عن (النفي)، وهي جملة فعل وفاعل... وإذا قلت: ليس بزيد قائم، فقد نابت الباء عن (حقاً)، و (البتّة)، و(غير ذي شك)... وإذا قلت: أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك: أمسكته مباشراً له وملاصقة يدي له... فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّذا هو أكثر منها من الجمل وغيرها، لم يجز بعد ذا أن تتخرّق عليها فتنتهكها وتجحف بها "[2].

فما تعلّق بفعل فهو حرف، وما تعلّق باسم فهو فعل، وما لم يتعلّق فهو زائد لإفادة تقوية بيان، لأن الحرف " دخل الكلام على ثلاثة أضرب، لإفادة معنى فيما يدخل عليه ولتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به، لزيادة ضرب من التأكيد "[3]، ومما يدل على قوة صلة الفعل بحرف الجر، فإن منه ما يعامل معاملة الحرف كأفعال الاستثناء وعلى، وذلك لاشتراكهما في الإخبار عن الاسم وفي وصفه، لذلك فإن حروف الجر لا بُدَّ لها مما تتعلّق به ظاهراً أو مضمراً إلاّ حروف الجر الزوائد نحو بحسبك زيد وأمثاله، ألا ترى أن الباء ليس لها ما تتعلق به، وكذلك (من) في نحو: هل من أحد قائم؟ ليس لـ(مِن) ما تتعلّق به "[4]، وإنما زيدت هنا لتمكين المعنى الموجود فعلاً، لا أن تقيد فعلاً موجوداً فيدل الجار الأصلي بتعلّقه بالفعل على أن الفعل معنى عام تقيده النسبة وتخصصه المتعلقات وشيوع حدّه بالاقتران الزمني ليس جامعاً لأنواعه ولا مانعاً لخرقه بالحرف بسبب تطفّله عليه في الجوامد لإنشاء معانٍ خاصة مُلازمة لأفعال المدح والذم والتعجّب، ولنيابة الحرف عن الفعل للمشابهة اختصاراً، وإشعاراً بالمعنى المراد إيجازاً، بغية تعدد الأساليب لتستجيب لمختلف

(1) شرح المُفصّل: 8/ 3.

(2) الخصائص: 2/ 274.

(3) شرح المُفصّل: 8/ 4.

(4) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: 1/ 482.

الدواعي بحسب اختلاف الأحوال والمقامات، لأن الأصل في الأفعال الإخبار، وهي في حقيقتها صفات تعبّر عن أحوال الذات الملازمة لها، أما الحروف، فهي دوال على تلك الأحوال، وليس تعبيراً عنها بالألفاظ، لذلك تعلقت الحروف بالأفعال، وقد قيل: " فإذا كانت هذه الحروف نائبة عن الأفعال على ما زعمتم والأفعال معناها في نفسها ولِمَ كانت الحروف معناها في غيرها والخلف لا يخالف الأصل في حق الحكم ؟ فالجواب: إن كل فعل متعدٍ بنفسه وبواسطة فإنما هو عبارة ولفظ دال على فعل واصل إلى المفعول، فإذا قلت ادعو غلام زيد فادعو ليس واصلاً بنفسه إلى غلام زيد، وإنما هو دال على الدعاء الواصل إلى الغلام، فحروف أدعو عبارة عن حروف الدعاء وليس كذلك قولك يا غلام زيد، فإن إضافة (يا) إلى ما بعدها فهم معنى الدعاء الدال عليه أدعو، فأنت إذا قلت: يا غلام زيد، فهو نفس الدعاء، وإذا قلت أدعو كان إخباراً عن وقوع الدعاء، وكذلك إذا قلت استفهم كان عبارة عن طلب الفهم، وإذا قلت: أقام زيد كان نفس الطلب، فلما افترق معناهما افترق حكمهما"[1]، فكان الحرف دالاً على ذات الطلب، والفعل مُخبر به بدليل مجيء الفعل خبراً عن الذات العاقلة وغيرها أو وصفاً لها، فكما طاوع الفعل المعنى الحرفي المعلّق له بالطلب ذاته، قام الحرف دالاً على الفعل الذي يتم معناه، كما في حروف المعاني، لأن الحرف ليس معناه في ذاته منفرداً، بل يتحصل مع مدخوله بدليل تعليقه لفظ بآخر وربطه به أو توكيده لمعنى موجود أصلاً بسبب تكثيره بها، كما في الحروف الزائدة، وإنما زيدت لملازمتها المعاني الفعلية، وهي أصل الإخبار والصفات في الجملة العربية بدليل تعليق الحروف بها خبراً وصفةً وحالاً ونحوها، لأن الحروف لا تصلح للبيان عنها إلاّ بالتعلّق لارتباطهما بالمعنى، وقد قيل إن قولنا: زيد في الدار " كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلّت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك، وكذلك يقولون في (رأيت الذي في الدار) تقديره (رأيت الذي استقر في الدار) وكذلك (مررت برجل من قريش) تقديره (كائن من قريش) وكذلك (رأيت في الدار الهلال في السماء) تقديره (كائناً في السماء)، وهذا

(1) شرح المفصل: 8/ 7.

كلّه كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر)، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار"[1].

إن افتقار الحرف إلى ما يوضحه ويبينه وهو الفعل، لأنه هو المُنبئ بالمعنى " ألا ترى أن الفعل الذي هو موضع للمعاني لا يُضعّف ولا يؤكّد تكريره إلاّ بالعين "[2]، أو ما أشبهه لنيابته عنه، لأن الحرف لا يخبر به، لأنه ليس المبتدأ في المعنى، والخبر ينبغي أن يكون هو المبتدأ فاحتاج إلى ذكر ما تعلّق به لبيان ما ارتبطت به شبه الجملة، لكونها لا تصلح للتأويل بمفرد كالجملة، وكان الحرف دليلاً على الخبر، وهو الفعل، وليس الحرف هو الخبر نفسه، ففي التعليق دلالة عليه فكأنه في حكم المذكور، و" ليس في الكلام حرف جر إلاّ وهو متعلّق بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير، أما اللفظ فقولك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلى بكر، فالحرف الذي هو(إلى) متعلّق بالفعل الذي قبله، وأما تعلقه بالفعل في المعنى فنحو قولك: المال لزيد تقديره: المال حاصل لزيد وكذلك زيد في الدار، تقديره: زيد مستقر في الدار أو يستقر في الدار فثبت بما ذكرناه أن هذه الحروف، إنما جيء بها مقوية وموصلة لما قبلها من الأفعال أو ما هو في معنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء"[3]، وأما دلالة (في) على النسبة فليس صحيحاً، لأن النسبة صلة معنوية بين طرفين يتم بهما الكلام، و(في) دال على المنسوب لا المنسوب إليه، لأنه مُسند والمُسند في الحقيقة الفعل أو ما أشبهه وليس الحرف، يدل على ذلك الاستفهام والنفي، ففي الاستفهام نقول: هل كان زيد في الدار ؟ أو هل كان زيد موجوداً أو مستقراً في الدار؟ أو هل زيد في الدار، لأن (هل) يستفهم بها عن تحقق النسبة، كما ينفي أصل الفعل بـ(كان)، لأن (الدار) لا تصلح أن تكون منسوباً، لأنها ليست المبتدأ في المعنى، وإنما هي وعاء، والظرف لا يصف وإنما الذي يصف هو الحدث الواقع فيه فبينهما تلازم وهو التعلق الذي يبنيه الفعل المعلّق به، لأنه الارتباط المعنوي

(1) الرد على النحاة: 87.

(2) الخصائص: 2/ 156.

(3) شرح المفصل: 8/ 9.

الذي يتمم فائدة الكلام، وليس العامل " ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب "[1]، أو" ما أثّر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف "[2]، بل " العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي "[3]، لأنه الجهة النحوية للكلمة التي تربطها بغيرها، وهي التي تقتضي التقدير لإتمام المعنى باستيفاء جهات الربط المعنوي، وهي المعاني الزائدة على المعاني الوضعية أو العرفية، وهي لا تقتصر على الإضافة، فقد تكون تامة، كما في الإسناد، وعلم النسبة الناقصة هو الجر، وأما التامة فعلمها الرفع ويكملها النصب، لأنه من متعلقاته، لأن الإعراب " إنما أتي به للفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن اسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى، فأما إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تصوته غير معرب، وقوله وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً إشارة إلى أن العامل في المبتدأ والخبر تجريدهما من العوامل اللفظية"[4]، بل هو الإسناد، لأن المبتدأ في الغالب فاعل في الأصل مقدم للعناية تحقيقاً وتوكيداً " فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل "[5]، لأنه هو الذي يجمع بينهما بمعنى نحوي يؤلف منهما، لأن " الشيئين إذا تركّبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب "[6]، لأن معنى الفاعلية أو المفعولية وكذلك الإضافة هو معنى تركيبي يكون بتعلّق أحدهما بالآخر يقوم على الجهة النحوية للكلمة سواء أكانت اسماً أم فعلاً، إذ يجمع بينهما التعلّق بانضمامهما إلى بعضهما بالإسناد أو بالنسبة، أما الحرف فإنه دال على مدلولات صرفية ونحوية واسلوبية وبلاغية تتحكم في الأبنية بالزيادة وفي الجمل بإدخالها في أساليب متنوعة

(1) التعريفات: 84.

(2) شرح الحدود النحوية: 84.

(3) شرح الكافية: 1/ 25.

(4) شرح المفصل: 1/ 84.

(5) شرح الكافية: 1/ 25.

(6) شرح المفصل: 1/ 85.

مع الإيجاز والاختصار اللفظي المفضي إلى المبالغة في المعاني، كما أنه قرينة لفظية دالة على التفريق بين الكلم، لأن منه ما يختص بالاسم ومنه ما يختص بالفعل، إلاّ أنه لا يخرج عن تعلّقه بالفعل وما أشبهه لتفسيره الفعل المقدّر، وهو" حرف يؤدي معنى الفعل مثل (أنّ) الموضوعة للثبوت والتحقق، فهي إذن دالة على (ثبت) و(تحقق) والتزم أن يكون خبرها فعلاً ليكون (أنّ) مشعراً بمعنى الفعل المقدّر وخبرها في صورة ذلك الفعل، أعني الفعل الماضي، فيكونان معاً كالفعل الصريح المفسّر وذلك بعد (لو) خاصةً نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾ [الزمر 57]، أي لو ثبت وتحقق أن الله هداني، فأن مع ما في حيّزه فاعل ذلك المقدّر "[1]، وإنما أشعرت (أن) بمعنى الفعل، لحاجتها مع مدخولها إلى التعلّق بالفعل لإتمام النسبة وتحصيل الفائدة، لأنها لا تفيد إلاّ باستيفاء ركنيها، والمفيد هو الفعل وما أشبهه، لافتقاره إلى متعلقاته، و " بهذا يفرق بينهما وبين (إنّ) المكسورة، فإن التأكيد في المكسورة للإسناد، وهذه لأحد الطرفين "[2]، وأحد الطرفين لابد أن يكون اسماً للإسناد إليه، كما أن الأصل في المسند أن يكون وصفاً، والفعل في حقيقته وصف، لذلك قال سيبويه: " أما (أنّ) فهي اسم وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة، وتكون (أن) اسماً. ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلق فأنك في موضع اسم منصوب، كأنك قلت: قد عرفت ذاك. وتقول: بلغني أنك منطلق فأنك في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت: بلغني ذاك، فإن الأسماء التي تعمل فيها صلة لها"[3]، والذي يفصل بينهما دلالة تعلقهما بالنسبة، فإن المكسورة تقوي النسبة التامة، و(أن) المفتوحة تثبت النسبة الناقصة، لأن التامة تكون صدراً لطرفي الإسناد، فتؤكد النسبة بينهما تحقيقاً للذات، في حين أن المفتوحة مفرد بمعنى الاسم بدليل قبولها حرف الجر، لأن الجر إذا دخل على (إنّ) لفظاً أو تقديراً فتح همزتها لغرض التعليل الإفرادي، فإن " (أنّ) إذن تحوّل المحسوس إلى معقول، والمتشخص إلى ذهني، ولذا يصح أن تقول: (ظننت محمداً إنه عاقل) ولا يصح أن

(1) شرح الكافية: 1/ 77.

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 407.

(3) كتاب سيبويه: 3/ 119–120.

تقول: (ظننت محمداً أنه عاقل) بالفتح، فإنه لا يخبر بالذهني عن المتشخص، فإن المعنى يكون بمنزلة ظننت محمداً عقلاً وهذا لا يصح "[1]، وذلك بخلاف المصدر الصريح، فإنه يصح الإخبار به للمبالغة في تحوّل الذات إلى معنى، لأن الصريح يأتي بمعنى الفاعل والمفعول، كما تقول هم معشر كرم، وهم خلق عدل، والمؤول ليس كذلك، لأنه يقع موقع الفاعل أو المفعول و" الذي يدلك على أن (أن) المفتوحة في معنى المصدر وأنها تقع موقع المفردات أنها تفتقر في انعقادها جملة إلى شيء يكون معها ويضم إليها، لأنها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول، فلا يكون كلاماً مع الصلة إلاّ بشرع آخر من خبر يأتي به أو نحو ذلك، فكذلك (أن) المفتوحة، لأنها في مذهب الموصول، إلاّ أنها نفسها ليست اسماً، كما كانت الذي كذلك، ألا ترى أنها لا تفتقر في صلتها إلى عائد، كما تفتقر في الأسماء الموصولات إلى ذلك، وإذا ثبت أنها في مذهب المفرد، فهي تقع فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومجرورة... فلذلك تعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها"[2]، فجاءت المفتوحة دليلاً على التعلّق بالفعل وما ناب عنه، لأنها معمولة له، لأنها تقتضيه لإتمام المعنى، لذلك لا تقع المفتوحة في صدر الكلام، لأنه موقع عاملها، في حين جاءت المكسورة دليلاً على تمام النسبة، فصارت توكيداً لها، فكان لها الصدارة كما أكدت المفتوحة تعلقها بالفعل لإتمام الفائدة فلا تلحقها لام الابتداء، لأنها معلّقة بخلاف المكسورة، و" فائدة هذه اللام توكيد مضمون الجملة، وكذلك (إنّ) وإنما اجتمعا لقصد المبالغة في التوكيد، وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر و(إنّ) لتوكيد الاسم، فهو منقول عن الكسائي. وفيه تجوز، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر، وعن ثعلب وقوم من الكوفيين أن قولك: إن زيداً منطلق، جواب: ما زيد منطلق وإن زيداً لمنطلق، جواب: ما زيد بمنطلق "[3]. وهذا يدل على أن (إن) جواب سؤال مقدر لذلك لزمت الجمل الاسمية فكانت " جواباً للقسم، نحو: والله إن زيداً منطلق، ثم إنّا إذا استقرينا الكلام

(1) معاني النحو: 1/ 270-271.

(2) شرح المفصل: 8/ 59.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 130.

وجدنا الأمر بيناً في الكثير من مواقعها أنه يقصد بها إلى الجواب، كقوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الكهف 83 – 84]، وكقوله عزّ وجل في أول السورة ﴿ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴾ [الكهف 13]، وكقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [الشعراء 216]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [غافر 66]، وقوله: ﴿ وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الحجر 89]، وأشباه ذلك مما يعلم به أنه كلام أُمر النبي (ص) بأن يُجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه " [1]، ولا يُجاب بها إلاّ " بشرط أن يكون للسائل فيه ظن بخلاف ما أنت تجيبه به، فإما أن تجعل مرد الجواب أصلاً فيها فلا، لأنه يؤدي إلى قولك: صالح في جواب: كيف زيد ؟ حتى تقول: إنه صالح، ولا قائل به، بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب " [2]. إن الجواب بها يقرر نسبة موجودة أصلاً وليس لإيجادها بدليل إفادتها التوكيد، فقيل: " إذا ألقيت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغني عن مؤكدات الحكم، فيقال: زيد ذاهب ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً، وإذا ألقيت إلى طالب لها، متردد في الحكم حسن تقوية الحكم بمؤكد وذلك بإدخال (إنّ) نحو: إنّ زيداً ذاهب. أو اللام، نحو: لزيد ذاهب. ويسمى هذا النوع طلبياً وإذا ألقيت إلى منكر للحكم وجب توكيدها بحسب الإنكار فتقول: إني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ فيه، وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره، ويسمى هذا النوع إنكارياً، وعليه قوله تعالى: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [يس 13] إلى آخرها " [3].

---

(1) دلائل الإعجاز: 249.

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 405– 406.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 130 – 131. وتمام الشاهد قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس 14–16].

و" قد يجيء مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ﴾ [الحج 1]، أمرهم بالتقوى، ثم علل وجوبها مجيباً لسؤال مقدّر بذكر الساعة، واصفاً لها بأهول وصف ليقرر عليه الوجوب "(1).

فقد دلّت (إنّ) على ربط النسب بعضها ببعض وتقريرها بعد توكيدها بما أفادت من معنى الجواب فكانت مظنّة لتقدير سؤال، لأن الطلب مفتقر إلى الجواب، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ [يونس 65]، وفي القسم، نحو قوله تعالى: ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [يس 1 – 3]، لأنه لا يصح أن يكون قوله (إنّ العزّة لله) من قولهم، ولا المبالغة في الجواب إلاّ ردّاً على الإنكار الشديد الذي واجهه رسول الله (ص) في دعوته. والتصريح بالمؤنث بعد انضوائه في جمع المذكر تغليباً في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ ﴾ [الأحزاب 35] يدل على أن الآية الكريمة جاءت جواباً لسؤالهن عن أجرهن، " لما نزل في نساء النبي (ص) ما تنزل قال النساء من المسلمات فما نزل فينا نحن شيء، فأعلم الله عزّ وجل، أن النساء والرجال يجازون بأعمالهم المغفرة والأجر العظيم "(2)، وقيل: إن النسبة نوعان " نسبة مجردة.. ونسبة مخصوصة، فالنسبة المجردة هي مدلول صيغة (فعل يفعل) الدالة على نسبة الحدث إلى طرف ما هو (مذكر مفرد غائب). والنسبة المخصوصة هي مدلول بقية صيغ الأفعال المتحملة لعلامات صوتية زائدة على بناء الصيغتين المجردتين، تدل هذه العلامات بوضعها على أن طرف النسبة فيه خصوصية ما من كونه مؤنثاً، أو مثنى أو مجموعاً، أو متكلماً، أو مخاطباً فالنسبة المجردة هي (المدلول الاطلاقي) لصيغة (فعل يفعل)، أما النسبة المخصوصة فهي (المدلول الوضعي) لبقية الصيغ ذات العلامات (المقيدة) لإطلاق الصيغة والصارفة لها إلى هذه الأطراف المعينة "(3).

(1) البرهان في علوم القرآن: 2/ 406.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 227.

(3) البحث النحوي عند الأصوليين: 193.

إن النسبة لا تتجرد، لأنها معنى رابط لطرفين بالجهة النحوية، والصيغة الفعلية المجردة أو المزيدة من دوالها وهي مقيدة بطرفيها وتخصيصها بمتعلقات الفعل أما الزوائد فتأتي بمعان أخر زائدة على أصل النسبة بدليل تحقيق ثباتها أصلاً بـ(إنّ) ودفع إنكارها باللام مع (إنّ)، ولولا ذلك لصارت نوعاً ثالثاً للنسبة وهي النسبة المحققة وأخرى رادعة وغيرها متعدية ولازمة ومطاوعة وهكذا أو نسبة أصلية إذا أخذ الأصل اللغوي الذي لا يحتاج إلى وضع علامة كالتذكير والإفراد والغيبة وفرعية بالعلامة، لأن التأنيث فرع التذكير والتثنية والجمع فرع الإفراد والتكلم والخطاب فرع الغيبة، في حين أن النسبة تعليق اسنادي وهو أصل الكلام وفرعي في المفعولية والإضافة والتبعية، لأنها من قيود الأصلي، بدليل مجيء (إن) للإسناد الأصلي و(أن) لفرعه المكمل له، لأن " إن " مع مدخوليها كلام تام وليس كذلك (أن) مع مدخوليها، فلا تصلح أن تكون جواباً لسؤال مقدر ولا تلحقها اللام، وكان " حق هذه اللام أن تقع صدر الجملة، وإنما أخرت لضرب من استحسان وهو إرادة الفصل بينهما وبين (إنّ) لاتفاقهما في المعنى، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخرت اللام إلى الخبر لفظاً وهي في الحكم والنية مقدمة والموجود حكماً كالموجود لفظاً، فلذلك تعلق العامل مؤخرة كما تعلقه إذا كانت مصدرة، فتقول: قد علمت أنّ زيداً قائم، فتفتح (أن) لتعلقها بما قبلها، فإذا أدخلت اللام علقت العامل وأبطلت عمله في اللفظ، وأتيت بالمكسورة، نحو قولك: قد علمت إنّ زيداً لقائم. قال الله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ۝٩ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ۝١٠ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [العاديات 9 – 11]، ومن ذلك: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون 1]، فعلّق العامل في ثلاثة مواضع، والتعليق ضرب من الإلغاء، لأنه إبطال عمل العامل لفظاً لا محلاً، والإلغاء إبطال عمله بالكلّية، فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقاً "[1].

(1) شرح المفصل: 8/ 66.

إن الأفعال المعلقة ضمّت نسبتين إحداهما صادرة أو واقعة، وأخرى تفيد الإعلام يقيناً أو ظنّاً بوقوعها بدليل أنها لا تُبطل المعنى الحاصل بالأولى لوجود المعلّق، أما في حال حذفه، فإنها تفيد نسبة واحدة وتكون النسبة الأصلية قيداً لها، لأن المفعول من مكمّلات النسبة وليس من طرفيها، فجرت بذلك مجرى الأفعال الناقصة والتامّة في إثباتها لنسبتين، إحداهما تثبت وجود الذات وأخرى تثبت صفتها بدليل نفيها للصفة مع ثبوت الذات في اسلوب النفي، وكذلك هذه الأفعال في حال إلغائها فإنها تثبت الأصلية وتُبطل الدخيلة عليها، لأن الجملة الاسمية أثبت من الفعلية بدليل إعراب الملغى مبتدأً وخبراً، " تقول: أظن عمراً منطلقاً وبكراً أظنّه خارجاً، كما قلت: ضربت زيداً وعمراً كلمته، وإن شئت رفعت على الرفع في هذا، فإن ألغيت قلت: عبد الله أظن ذاهب وهذا إخال أخوك وفيها أُرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد "[1]، فأما الأولى فالمخاطب فيها خالي الذهن لا يعلم شيئاً عن الخبر، فجئته بالتعبير الطبيعي وهو الفعل ثم المفعول الأول ثم الثاني، وأما الثانية فبنيت أولاً على يقين المتكلم ثم اعترضه الظن وهو يتكلم فجاءت جملة (أظن) اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وأما التعليق فإن ما بعد أداة التعليق متعلّق بالفعل، و" من ذلك: قد علمت لعبد الله خير منك، فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام، لأنها إنما هي لام الابتداء، وإنما أدخلت عليه علمت لتؤكد وتجعله يقيناً قد علمته ولا تحيل على علم غيرك، كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عمرو، أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثمّ، وأردت أن تسوي علم المخاطب فيهما، كما استوى علمك في المسألة حين قلت أزيد ثمّ أم عمرو"[2].

إن التعلُّق عملية ذهنية رابطة لأجزاء الكلام تقوم على المعاني اللغوية الإفرادية للكلم، ولها دلائل تفيد السامع أو القارئ معنى مستقلاً يحمل بين طرفيه فكرة تامة ينشأ من التآلف الصوتي إعلالاً وإبدالاً وإدغاماً مما يساهم في تآلف الأبنية بعضها مع بعض في وحدات الكلام المعبر عن الأفكار، وما يطرأ عليها من مطالب

(1) كتاب سيبويه: 1/ 119.

(2) نفسه: 1/ 236.

التفاهم، وأساسها الفعل وما أشبهه وما ناب عنه، لأن دلالة الكلام تقوم على ما تفيده صيغه وقيودها، وهي متعلقات المعنى المركزي الذي يوجده، وهو المعنى النحوي العام الذي تخصصه متعلقات الفعل المبينة لجهته النحوية إثباتاً ونفياً لنسبته المقطوع في تحققها أو المتوقعة أو المتجددة أو المستمرة ونحوها، ولملازمته النسبة بالتعلّق جعل عاملاً قوياً يعمل ظاهراً أو مضمراً، فحل اللفظ محل المقتضي لإتمام فائدته بتعلّق المعاني الوضعية برابط، فصارت الفضلات مكملات، وهي في حقيقتها قيود موجهة للنسبة الأصلية، كما وجهت الأفعال الناقصة وأفعال القلوب و(إنّ) و(أنّ) النسب الأصلية بحسب المراد بدليل تفريعها للنسب الأصلية فتكون الجملة التامة طرفها و(إنّ) تحوّل الخبر الابتدائي إلى جواب سؤال مقدّر، وقد قيل إن " من أمات المسائل التي يقوم عليها نحو القرآن وينبغي اعتمادها في نحو العربية: إلغاء فكرة إعمال (إنّ) وأخواتها وإلغاء كل ما يترتب على القول بأعمالها "[(1)].

" وهذا القول مردود لورودها عاملة في القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب 35]، والاستشهاد بالقراءة التي توافق قواعد العربية بوجه من الوجوه يدل على أن المعاني المستفادة من الدوال اللفظية يمكن الوصول إلى المناسب منها للمقام واختيار الأبلغ والأقوى، أما استدلاله بقراءات غير متواترة وخارجة عن القواعد العامة فلا ينهض دليلاً على دعواه، لذلك قيل على المفسر " تجنب الأعاريب المحمولة على اللغات الشاذّة، لأن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش، ولا يعمل فيه إلاّ ما هو فاش دائر على ألسنة فصحاء العرب، دون الشاذ النادر الذي لا يعثر عليه إلاّ في موضع أو موضعين "[(2)]، فليس قراءة قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه 63]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ ﴾ [الأحزاب 56] برفع ملائكته يشفع له بتعميم الإلغاء والإهمال في كلام الله تعالى، لأن الإعمال له معنى يختلف عن الإهمال، إذ الإعمال يوجد نسبة مضافة إلى النسبة الأصلية ويغير دلالة الكلام، في حين أن الحرف الزائد لا يغير النسبة

(1) قضايا نحوية: 58.

(2) البرهان في علوم القرآن: 1/ 304.

الأصلية بل يدعمها ويحافظ عليها بتقويتها، ففي قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه 63] " قرأ أبو عمرو (إن هذين لساحران) على الجهة الظاهرة المكشوفة، وابن كثير وحفص (إن هذان لساحران) على قولك: إن زيد لمنطلق، واللام هي الفارقة بين (إن) النافية والمخففة من الثقيلة، وقرأ أبي (إن ذان إلاّ ساحران) وقرأ ابن مسعود (أن هذان ساحران) بفتح (أن) وبغير لام بدل من النجوى. وقيل في القراءة المشهورة (إن هذان لساحران) هي لغة بلحرث بن كعب، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألف كعصا وسعدى فلم يقلبوها (ياء) في الجر والنصب، وقال بعضهم: إن بمعنى نعم، وساحران خبر مبتدأ محذوف، واللام داخلة على الجملة تقديره لهما ساحران "[1]. أما الآية الثانية، فإن المعنى على القراءة المشهورة أبلغ في تعظيم النبي (ص) لأنهم جميعاً " يعتنون بإظهار شرفه وتعظيم شأنه "[2]. وقراءة (ملائكته) " بالرفع عطفاً على محل (إن) واسمها وهو ظاهر على مذهب الكوفيين ووجهه عند البصريين أن يحذف الخبر لدلالة (يصلون) عليه "[3]، أي والملائكة يصلون أيضاً ولا حاجة إلى هذا التقدير في القراءة المشهورة.

إن دوال النسبة في حقيقتها دلائل التعليق النحوي المفيد بالنسبة التامة في الإسناد واصله الفعل وما أشبهه والنسبة الناقصة في المفعولية والإضافة والتبعية، لأنه لا يوقف عليها لنقصان دلالتها في النسبة إلاّ بعد تحليلها كما في الصفات، وعلامات الإعراب ليست هي المعاني النحوية، بل هي دلائل التعليق النحوي المبين بالعلامة بدليل فقدانها لدلائل تعليق المعاني النحوية في المبنيات، وذلك بخلاف دلائل التعليق الأخرى كالصيغ والحروف، و" في كل لغة (دوال ماهية) و(دوال نسبة) ودوال الماهية هي مواد اللغة المعجمية، ودوال النسبة هي ما يطرأ على هذه المواد في أثناء تركيبها من تقديم وتأخير وصيغ ولواحق وزوائد وعلامات وأدوات نحويه هي (كلمات فارغة) من المضمون المعجمي، ولكنها حين توصل بغيرها تعطي مضمونها

(1) الكشاف: 2/ 543.

(2) أنوار التنزيل: 562.

(3) الكشاف: 3/ 272.

النسبي الرابط كالحروف والأدوات والأفعال المساعدة. والنحو هو البحث في دلالة (دوال النسبة) هذه على الفصائل والمعاني النحوية المختلفة.. ولكن الإعراب ليس هو المعنى النحوي ولا الدال على المعنى النحوي، بل هو (علامة) أن الكلمة تحمل معنى نحوياً خاصاً، فالفاعلية والمفعولية مثلاً معنى من هذه المعاني النحوية دل عليه إسناد الفعل بدال هو: إما تركيب الجملة كاملة أو صيغة الفعل، وعلامة ذلك (الضمة) أو (الفتحة) بدليل أن هذه العلامة تفقد (علاميتها) أحياناً- كما في المبنيات – مع بقاء المعنى النحوي، وهذا يدل على أنه أثر من آثار الإسناد لا الإعراب "[1].

والعامل النحوي دال من دوال التعليق في التأليف وإلغاء مصطلح العامل لا يكشف شيئاً يُغني الباحث عن المعنى النحوي، لأنه لا يخلو من دال عليه سواء أكان فعلاً أم حرفاً أم غير ذلك، والمهم هو كشف العلاقات القائمة فعلاً بين الكلم للوصول إلى المعنى اللغوي وليس ما أصطلح عليه العلماء، فإن المصطلحات وُضعت للفصل بين الأبواب، فهي وسيلة وليست غاية، لأن البحث يقتضي الدلائل العلمية الموصلة إلى كشف المراد بدوال دالة عليه من تركيبة ما يعبر عنه، فقد يعبّر عن أمر معين بأساليب مختلفة بحسب المقام، فإذا " قال ليته عندنا يحدثنا، فإن معنى هذا الكلام: إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر، وإذا قال: لو نزلت، فكأنه قال: انزل "[2]، فقد عبّر عن الشرط بالتمني للتقارب في طلب المحبوب، ودلّ (عندنا) على الوجود، لتعلّق الظرف بالحضور، أي في حضرتنا لتضمن الظرف معنى الجر و " إن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به، ألا ترى أن الباء في نحو مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو: أمررت زيداً، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به، فكما أن همزة (افعل) مصوغة فيه كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضاً من جملة الفعل لمعاقبته ما هو من جملته، والآخر: أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره، ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب، فيعطف عليه، فينصب

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 298– 299.

(2) كتاب سيبويه: 3/ 94.

لـذلك، فتقـول مـررت بزيـد وعمـراً، وكـذلك أيـضاً لا يفـصل بـين الجـار والمجـرور لكونهمـا في كـثير مـن المواضـع بمنزلـة الجـزء الواحـد، ألا تـرى أن العطـف نظـير التثنيـة، ومحـال أن يثنـى الـشيء فيـصير مـع صـاحبه شـيئين إلاّ وحالهمـا في الثبـات والاعتداد واحد، فهذا وجه جواز الاسـتدلال بـه علـى بقـاء حكـم مـا تعلّـق بـه الظـرف وأنـه لـيس أصـلاً متروكـاً ولا شـرعاً منـسوخاً "[1]، لأنـه دال علـى تعلّـق النـسبة غـير التامـة، والنـسبة تكـون بـين طـرفين، فـإذا اتحـدا في صـيغة تجمعهمـا وصـفاً للـذات المنـسوب إليهـا، فهـي التامـة، وإذا لم يـتمكن مـن اتحادهمـا ولـو تـأويلاً، فإنهمـا يكونان نسبة غير تامة تكمل التامة تقييداً لها، لأن أجزاء الكـلام المفيـد تـرتبط ببعضها بوصفها دوال نسبة عارضة على معانيها اللغوية تقوم على تعلّق نـسب التـأليف الجزئي أو الفرعي بالنـسبة الأصلية الـتي تكـون أساسـاً لـضم النـسب الفرعيـة إليـه، وهـي المنـصوبات والمجـرورات والتوابـع، يـدل علـى ذلـك ارتباطهـا الـوظيفي بـالمعنى المركـزي الـذي تفيـده النـسبة الأصـلية بـدليل تعلّـق الظـروف والمجـرورات والمفعـولات بالفعـل أو مـا أشـبهه فـإن المفـردات في التركيـب دوال نـسبة لا فـرق في ذلـك بـين أقسامها، يرتبط بعضها ببعض بالجهة النحوية لأداء وظيفة المنسوب والمنسوب إليه ثم تتعلّق النـسب ببعـضها موجـدة معنـى واحـداً تـذوب فيـه اسـتقلالية المفـردات، لقيامهـا بوظـائف دوال النـسب المرتبطـة بالجهـة النحويـة للمعنـى النحـوي العـام للكـلام، وقـد جعـل البحـث اللغـوي الحـديث " الأدوات النحويـة (كلمـات فارغـة) تحـدّرت عـن (كلمات مليئـة) قطـع صلتها بمعناهـا القـديم، ولم يعطهـا معنـى جديداً تؤديـه ضـمن وظيفة الربط بـين أطـراف الجملـة كالابتـداء والانتهـاء والظرفيـة والغايـة وأمثالهـا مـن معانٍ خاصة نسبتها اللغة إلى هـذه الأدوات، في حـين أعطاهـا البحـث الأصـولي ذلـك، وحلـل تأديتهـا لهـذه المعـاني الخاصـة ضـمن وظيفـة الـربط، تحلـيلاً جيـداً... إن معنـى الحرف كمعاني الأسماء والأفعال موجود ذهني قبل الجملة، ووجوده في الذهن يؤدي نفس الوظيفـة الـتي يؤديهـا في الخـارج مـن كونـه رابطـاً بـين معـاني المفـردات، أي أن الإنسان حين يفكّـر (بجمـل ذهنيـة) لهـا روابطهـا ومعانيهـا النـسبية الخاصـة،

(1) الخصائص: 1/ 106–107.

وهـي مـساوية تمامـاً (للجمـل اللفظيـة) الـتي توصـل أفكـاره بـالآخرين ويـستحيل أن تـدّعي: أن (الـصورة الخارجيـة) لأفكـارنـا، أي الجمـل المترابطـة، هـي نفـس (الـصورة الذهنية) لهذه الأفكار، وهي جمل لا روابط فيها "[1].

إن الجمـل نظـائر المفـردات في الدلالـة وفي التركيـب، فـإن المفـردة تنـتظم فيهـا أحـرف البنـاء بانـسجام أصـواتها بحـسب دلالتهـا، فقـد تكـون ذات دلالـة واحـدة أو متعـددة ولهـا جهـة نحويـة تربطهـا بغيرهـا، ويحـصل فيهـا القلـب المكـاني والإعـلال والإبدال والإدغـام وأصوات التفخيم والترقيق والإمالـة وغيرهـا، فكـذلك الجملـة في نظامها الداخلي وعلاقتها بغيرها بدليل دخولها في أساليب متعددة فتكون بمجموعها دال على نسبة ناقصة تفتقر إلى مـا يتممهـا و" ذلـك قولـك: قـام زيـد، فهـذا كـلام تـام فإن زدت عليـه فقلـت: إن قـام زيـد صـار شـرطاً، واحتـاج إلى جـواب، وكـذلك قولـك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل فإذا زاد عليـه (أن) المفتوحة، فقـال: أن زيـداً منطلـق احتاج إلى عامل يعمل في (أن) وصلتها، فقال: بلغني أن زيداً منطلق ونحـوه، وكـذلك قولك: زيد أخوك، فإن زدت عليه (أعلمت) لم تكتف بالاسمين فقلت: أعلمت بكـراً زيـداً أخـاك وجمـاع هـذا أن كـل كـلام مـستقل زدت عليـه شـيئاً غـير معقـود بغـيره ولا مقـتض لـسواه فـالكلام بـاقٍ علـى تمامـه قبـل المزيـد عليـه، فـإن زدت عليـه شـيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكـلام ناقصاً لا لحالـه الأولى بـل لمـا دخـل عليـه معقـوداً بغيره "[2].

إن بذل الجهد في البحث عن تأثير الصيغ والأدوات النحوية انطلاقاً من فكـرة كونها عوامل لا بصفتها دوال نسب رابطة لأجـزاء الكـلام قد حـوّل الـدرس النحـوي عـن خطـه اللغـوي ونـأى بـه عـن معرفـة دلالـة الأجـزاء الـتي يتركـب منهـا الكـلام ووظائفها النسبية ودلائل تعليقها المفضية إلى فهم معـاني الكـلام وأسـاليبه المختلفـة، فـإن الـصيغ والحـروف قـد تحتمـل دلالات متعـددة أو متـضادّة فتجعـل دلالـة الكـلام احتماليـة، ومنهـا مـا تجعـل دلالتـه قطعيـة، لأن الزيـادة بخـلاف الحـذف، والإظهـار

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 238.

(2) الخصائص: 2/ 272.

بخلاف الإضمار، وكذلك التعريف والتنكير والحقيقة والمجاز والتقديم والتأخير والتعدي واللزوم وغير ذلك كثير مما يعول عليه في استنباط المعاني، وليس العامل سوى دال من تلك الدوال الكثيرة لنسب التعليق المعنوي الرابط للوحدات الكلامية المنتظمة في السياق والمتحدة بالتعليق المعنوي لدوال النسبة ولا يخلو كلام مفيد منها، ولكنه قد يخلو من العامل اللفظي، لأن لكل عامل خصائص وموجبات لا يشاركه غيره فيها، كما أن ليس كل كلام بحاجة إلى التأكيد بـ(إن) أو غيرها إلاّ إذا كان المخاطب يظن خلاف ما يخبر به أو كان منكراً أو متردداً في قبوله أو كان الخبر جواباً لسؤال مقدّر يظن المتكلم حصوله وغايته أن يربط كلامه بما قبله وإن كان مستأنفاً، و " ذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل من أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد به حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغاً واحداً وكأن أحدهما قد سبك في الآخر ؟ هذه هي الصورة حتى إذا جئت إلى (إن) فأسقطتها رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول وتجافى معناه عن معناه ورأيته لا يتصل به ولا منه بسبيل حتى تجيء بالفاء.. ثم لا ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الإلفة وترد عليك الذي كنت تجد بـ(إن) من المعنى "[1]، فليس " العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي، ويعني بالتقوّم نحواً من قيام العرض بالجوهر"[2]، لأن المعاني ليست قائمة فيه بل هو دال على إيجادها بالنسبة التامة أو الناقصة، وهي العلاقة القائمة بينهما، وعلاقات النسب تعليقية رابطة بينها لا بين الكلمات، لأنها دوال النسب، فقد قيل إن " النحو دراسة العلاقات بين أبوابه، ممثلة في الكلمات التي في النص، فنحن حين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب، ليمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقاتها النحوية، فإذا أعربنا (ضرب محمد علياً)، لم نقنع بضرب كما هي، وإنما سميناها باسم باب نحوي هو الفعل الماضي، ولم نقنع بمحمد كما هو، فسميناه باسم باب آخر هو الفاعل، ولا بعلي على حاله، فسميناه باسم باب المفعول، والسبب الذي نحوّل من

(1) دلائل الإعجاز: 243.

(2) شرح الكافية: 1/ 25.

أجله الكلمات إلى أبواب واضح جداً، وهو كما ذكرنا أن النحو دراسة العلاقات بين الأبواب لا بين الكلمات "[1].

إن علاقات الأبواب لا تفسّر اتحادها في الكلام، لأنها لا تفصل بين العلاقة التي تجعل كلمتين كأنها كلمة واحدة، كما في علاقة الفعل بفاعله، أما علاقة الاسمين فهي علاقة إضافية، نحو: زيد أخوك، فإن الثاني في حقيقته مضاف إلى الأول، لأننا نستطيع أن ندرك أخوة زيد في الإخبار عنها بأنها قوية أو ضعيفة، فإذا أخبر بزيد عن (أخوك) فقيل: أخوك زيد، فهذا يدل على أن (زيد) هو الأخ وليس غيره، لأنّا لا نعلم المراد إلاّ من خلال النظر في وجوه كل باب والفروق المعنوية فيها، و" إذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفةً أو حالاً أو تمييزاً أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس"[2].

فإن الكلمات ترتب بحسب معانيها لا بحسب الأبواب، لأنه قد تتعلق ببعضها، وهي من باب واحدة كالإضافة وأسلوب الشرط، ودراسة الصرف والنحو لا تقتصر على " دراسة مجموعة الطرق المتبعة في رصف الكلمات، وعلى الباحث في هذه الحالة أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل "[3]، بل يكشف اختلاف الدلالة باختلاف الصيغ بوصفها دوال نسبة وصفية مقطوعة أو متجددة أو

(1) مناهج البحث في اللغة: 226.

(2) دلائل الإعجاز: 44-45.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية: 18.

ثابتة أو مستمرة أو مبالغ فيها، كما في صيغ المبالغة أو باستعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول أو باستعمال أسماء الآلة خبراً، لذلك ينظر " في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج وإن خرجتَ خرجتُ وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج إن خرجت وأنا إن خرجت خارج، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعاً وجاءني يسرع وجاءني وهو مسرع أو هو يسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع، فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه "[1].

وخروج الفعل من باب إلى آخر يغير نسبته فيفيد المبالغة في معناه، نحو " هيُؤ الرجل من الهيأة، فوجهه أنه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم: قضُو الرجل، إذا جاد قضاؤه ورمُوَ، إذا جاد رميه، فكما بني (فَعُل) مما لامه ياء، كذلك خرج هذا على أصله في (فَعُل) مما عينه ياء، وعلتهما جميعاً أن هذا بناء لا يتصرّف لمضارعته– بما فيه من المبالغة– لباب التعجّب، ولنعم وبئس، فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفاً للباب "[2].

وقد تقصر الأفعال عن الوصول إلى المنسوب إليه فترفد بحروف الجر، و" خُصّ كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تتداخل، فيشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصلة.. فإن قلت: فقد تقول: المال لك، وإنما أنا بك، وأنا منك ونحو ذلك مما لا تصل هذه الحروف فيه الأفعال بالأسماء، فالجواب: إنه ليس في الكلام حرف جر غير زائد، إلاّ وهو متعلّق بالفعل في اللفظ أو المعنى، أما في اللفظ فقولك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلى بكر، وأما في المعنى فقولك المال

(1) دلائل الإعجاز: 64.

(2) الخصائص: 2/ 348.

لزيد تقديره: المال حاصل أو كائن لزيد وكذلك زيد في الدار إنما تقديره: زيد مستقر في الدار "[1].

إن وظيفة حروف الجر إضافة الأفعال إلى الأسماء، لأن الإضافة " لغة الإسناد والإلصاق، وفائدة الإضافة التعريف والتخصيص والتخفيف، أو رفع القبح وتصح بأدنى ملابسة.. وإن العامل في الثاني الجر هو الأول "[2]، والفعل يخصص بالمفعول فكان الجار والمجرور في محل نصب بدليل العطف، فاختص الفعل بالوصول إلى مفعوله بالجر، كما وصل إلى فاعله بالزائد نحو ما جاء من أحد، كذلك اختص الاسم بالإضافة بدون حرف جر، لاشتراكهما بالتخصيص، فصار الإسناد نسبة تامة، والإضافة نسبة ناقصة، لأنها طرف الإسناد، فالفعل أعم من الاسم، لصلاحه للإسناد والإضافة بوساطة الحرف، وفيهما تكون نسبته تامّة، لتشبثّه بهما ولزومه لهما في حالتي اللزوم والتعدّي، وهو أصل التعلّق، لأنه أساس النسبة الأصلية والفرعية، أما الاسم فاختص بالناقصة، لاستقلال مفهومه الذاتي بخلاف الفعل، ولاشتراكهما في النسبة والتركيب الإسنادي أجروا الفعل والفاعل في قولهم (حبّذا) مجرى الجزء الواحد من النسبة، لأن " الفعل الذي هو (حبّ) والفاعل الذي هو (ذا) قد قرن أحدهما بصاحبه، ومع ذلك فلم يستقلا، ولم يفيدا شيئاً حتى تربط بهما اسماً بعدهما، فتقول: حبذا زيد، وحبذا محمد، فلولا أنهما قد تنزّلا منزلة الجزء الواحد لاستقلا بأنفسهما، كما يجب في الفعل والفاعل " [3]، فلا يفهم المراد منهما إلاّ بتمام التعليق بالنسبة، لأنهما جُعلا طرفاً دالاً، فلا يصح الوقوف عليهما، كما لا يحسن الابتداء بالمجرور، لأن " حروف الخفض لابد أن تتعلّق بشيء "[4]، والمجرور في حقيقته مفعول متعلّق بالنسبة، لأنه مخصص للفعل بدليل نزع الخافض، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾ [الأعراف 155] في الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين،

(1) سر صناعة الإعراب: 1/ 140–141.

(2) شرح الحدود النحوية: 134–135.

(3) سر صناعة الإعراب: 1/ 228.

(4) القطع والائتناف: 705.

فإن حروف الجر قيود للفعل، لأنها دوال تعلّقه اللفظي والمعنوي، لأنها آلة تعديته، لإتمام نسبته الأصلية بالإسناد والإضافة، لأن الفعل لا يضاف إلاّ بها، فإن التصاق الفعل بغيره لا يتم إلاّ بالإسناد المعنوي أو بالإضافة بوساطة الحرف، في حين أن الاسم يضاف بنفسه، كما يكون طرف إسناد معنوي، لذلك لا يوقف عليه دون أن يتم نسبته، كما " لا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب ولا عكسه، ولا على المؤكد دون التأكيد ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على (إن) وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبره، وكذا ظننت، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء ولا على المفسّر عنه دون التفسير، ولا على المُترجَم عنه دون المُترجِم، ولا على الموصول دون صلته، ولا على حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه، ولا على حرف الجزاء دون الفعل الذي بينهما، ولا على الذي يليه دون الجواب.. والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلّق البدل بالمبدل منه أو أقوى لا يجوز الوقف عليه "[1]، فكما أن الوقف دال صوتي كذلك فإنه دال على تمام النسبة الأصلية في الإسناد وفرعها النسبة الناقصة في الإضافة وفي التوابع، ولا يقتطع منها شيء لإخلاله بمعنى الكلام المتحد بتعليق نسبته والمتماسك بدوالها وعلى ذكرها أو حذفها تتوقف الغاية منه بدليل الإسناد المجازي والإضافة المجازية في الكناية والتشبيه والاستعارة وغيرها من أنواع المجاز باستعمال الدال اللفظي في غير ما وضع له أصلاً، لأن المعوّل عليه في البلاغة والبيان والبراعة أن تجد " نظماً وترتيباً وتأليفاً وتركيباً وصياغة وتصويراً ونسجاً وتحبيراً، وأن سبيل هذه المعاني في الكلام الذي هي مجاز فيه سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها، وأنه كما يفضل هناك النظمُ النظمَ والتأليفُ التأليفَ والنسجُ النسجَ والصياغةُ الصياغةَ، ثم يعظم الفضل وتكثر المزية حتى يفوق الشيء نظيره والمجانس له درجات كثيرة وحتى تتفاوت القيم التفاوت الشديد، كذلك يفضل بعض الكلام بعضاً ويتقدم منه الشيءُ الشيءَ، ثم

(1) البرهان في علوم القرآن: 1/ 355.

يزداد من فضله ذلك ويترقى منزلة فوق منزلة ويعلو مرقباً بعد مرقب ويستأنف له غاية بعد غاية حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع وتحسر الظنون "[1].

والمزية في الكلام تظهرها معاني نسبه المُعلّقة بعضه ببعض واتحادها في الصلة، نحو قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ ﴾ [البقرة 16]، فقد علق (بالهدى) بـ(اشتروا) لاستبدال الضلالة به، لأنهم تركوه إلى (الضلالة)، وقال الزمخشري: " فإن قلت: كيف أسند الخسران إلى التجارة وهو لأصحابها ؟ قلت: هو من الإسناد المجازي، وهو أن يسند الفعل إلى شيء يتلبّس بالذي هو في الحقيقة له كما تلبسّت التجارة بالمشترين، فإن قلت: هل يصح ربح عبدك وخسرت جاريتك على الإسناد المجازي ؟ قلت: نعم إذا دلّت الحال، وكذلك الشرط في صحة رأيت أسداً وأنت تريد المقدام إن لم تقم حال دالة لم يصح، فإن قلت: هب أن شراء الضلالة بالهدى وقع مجازاً في معنى الاستبدال فما معنى ذكر الربح والتجارة كأن ثم مبايعة على الحقيقة ؟ هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا، وهو أن تُساق كلمة مساق المجاز ثم تقفي بأشكال لها وأخوات إذا تلاحقن لم ترَ كلاماً أحسن منه ديباجة "[2]، وذلك بالارتباط المعنوي للنسب، لأن التعليق قائم على وحدة المعاني بدليل تعليق أفعال القلوب بما له صدر الكلام، وهو ذو نسبة تامة للفصل بين ما كان على نسبة واحدة وما اقتضى نسبتين لإتمام معناه، لأن الأفعال ليست سواء في اقتضاء النسب، فمنها ما يصف ذاتاً معينة، ومنها ما يخبر عن الذات الموصوفة يقيناً أو شكّاً، وهذه تعلق لبيان تداخل النسب، لهذا علقت لفظاً لا معنى، لأن الارتباط ليس برصف المباني بل بمعانيها، والمفردات دوال نسب والنسب آلات ربط المفردات، وصولاً إلى تعليق النسب بعضها ببعض، وهو الموجد للمعنى النحوي العام للكلام بدليل صحة ربطه بكلام آخر بدال العطف أو التوكيد أو الاستئناف أو التفسير بدليل الضمير العائد والإشارة وحروف النتيجة والمفاجأة وغير ذلك، لأن الجمل نظائر المفردات، فإن الجمل تعلق بالنسب التامة

(1) دلائل الإعجاز: 29.

(2) الكشّاف: 1/ 191– 193.

والمفردات بالناقصة، لأنها أجزاء التامة، والتمام باستقلال المفهوم التركيبي الصالح لأن يكون من تمام نسبة مستقلة أخرى تعلق بالمعنى المركزي للكلام حتى تتحد مع بعضها وتتماسك لبيان المراد من التعبير سواء أكان إسناداً حقيقياً أم مجازياً، فإن التعليق معنى رابط لمعاني النسب المختلفة المتآلفة بانضمام بعضها إلى بعض في نظام المعنى النحوي العام بدليل تحمّل المفردات المستقلة بمفهومها الذاتي للمعاني النحوية الزائدة عليها، فتكون دوال نسب تامة بالإسناد أو ناقصة بالإضافة أو بالتبعية واشتراك الفعل والحرف في الافتقار والحاجة إلى غيرهما لإبهامهما بالعموم لذلك كثرت متعلّقات الفعل وتعددت أساليب الكلام لاختلاف المعاني التي توجدها في مدخولاتها، لملازمتها التعلّق الفعلي بدليل سعة التصرّف بهما وقبولهما نون الوقاية والزيادة والحذف والتوكيد وإيجاد المعاني في غيرهما لكونهما دالين على نسب ناقصة بحاجة إلى إتمامها لذلك كان الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، وجرت الأفعال الناقصة مجرى الحروف في نسبتها إلى الجمل كما جرت الحروف المشبهة بها في النسبة لتضمنها المعاني الفعلية فاحتاجت إلى اسم وخبر كاحتياج الفعل إلى فاعل ومفعول، فقام الحرف نيابة عن الفعل لتعلقه الدائم به بوظيفة طرف النسبة خبراً أو صفةً أو صلةً أو حالاً، كما جاء الحرف دالاً على التضمين والسلب والتعليق اللفظي والمعنوي للأفعال، لذلك فالجملة المفيدة لا تنعقد بتركيب فعل وحرف، كما لا تنعقد بين فعلين، " لأن الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ولا يتأتّى من فعل وحرف ولا حرف واسم، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً "[1]، ولما كان الحرف من متعلقات الفعل ناب عنه اختصاراً فلم " يجز أن تعمل في شيء من الفضلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك وعلته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه وتراجعوا عمّا اعتزموا "[2]، وذلك لأن الفضلات مخصصات لعموم الفعل وقيود له كالحروف

(1) شرح المفصل: 1/ 20.

(2) الخصائص: 2/ 274.

المقيدة له فلم تعمل فيها لتعلقها بالفعل، كما تعلق الحرف به، أما عمله في الاسم فلأن الجر والنصب مكملات نسبته لتعلقهما به لاشتراكهما في التخصيص إخباراً وصفةً كما اختص الفعل بالجزم للقطع بعدم وقوعه سابقاً ولاحقاً، لأنه ينفي الوصف لا الذات بدليل القلب الزمني للفعل المجزوم، وغير المجزوم قد ينفي الذات الموصوفة مع تقديم المنفي، وذلك " أنه يصح لك أن تقول: ما ضربت زيداً ولكني أكرمته، فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده ولا يصح أن تقول: ما زيداً ضربت ولكني أكرمته، وذاك أنك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك، فالواجب إذن أن تقول: ما زيداً ضربت ولكن عمراً، وحكم الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب، فإذا قلت: ما أمرتك بهذا، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء غيره "[1]، وذلك لأن المجرور بالحرف منصوب المحل لتعلّقه بالفعل فجرى مجرى المفعول في إثبات الفعل ونفيه في تقديم المفعول على الفعل بدليل العطف عليه نحو ما أمرتك بهذا ولا بغيره، ولا يصح ما بهذا أمرتك ولا بغيره، لأنه أثبت الأمر أولاً ثم نفاه وفيه تناقض، كما أن حذف حرف الجر يعني أن الإضافة بالحرف تفيد التوكيد بدليل النصب، قال سيبويه: " واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب حقاً إذا قلت إنك ذاهب حقاً، فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكده بالحق ويجر بحروف الإضافة، كما يجر حق إذا قلت: إنك ذاهب بحق وذلك قولك: اللّهَ لأفعلّن"[2]، والمفعول المطلق مصدر مؤكد لمعنى فعله، لذلك تعلّق الجار به، لأن " التعلّق أو الارتباط ليس مختصاً بالجار والمجرور والظرف، وإن كان النُحاة لا يذكرونه في غيرهما، بل هو جار في كثير من التعبيرات في الجملة العربية، لأنه لابد من ارتباط بين الكلمات أحياناً ليتضح المعنى المقصود، ومثال التعلّق أو الارتباط في غير الظرف والجار والمجرور، قوله تعالى: ﴿ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ [الرعد 22] في (سراً وعلانية) مفعولان مطلقان أو حالان، وهما متعلقان

(1) دلائل الإعجاز: 98.

(2) كتاب سيبويه: 3/ 497.

بـأنفقوا لا برزقنـاهم، لأن المعنـى علـى ذاك يكـون رزقنـاهم سـراً وعلانيـة، ولـيس المراد، بل المـراد أنهـم ينفقـون سـراً وعلانيـة، والنُحـاة يسمّون هـذا المتعلّق بـه عـاملاً، فيقولـون: إن العامـل في (سـراً وعلانيـة) هـو (يُنفقـون) "[1]. لأن الحـال مـن مقيـدات الخبر، والفعل في حقيقته خبر، بدليل مجيء الأحوال والصفات متعلقات بالظروف وحروف الجر لتضمنها معنى الفعل، لأنها مبينة له، ومما يدل على شدّة الاتصال بين الأفعال والظروف والحروف استعمالها بديلاً عن الأفعال، لأداء معنى الانفعال السريع للمبالغـة في معنـى الفعـل مـع الإيجـاز والاختـصار، نحـو عليـك، وإليـك، ودونـك، ووراءك، وأمامك، ومكانك، و" هـذه الظـروف مـن متعلقـات الأفعـال، ولكـن كثـر استعمالها وحدها لتؤدي الأغراض التي تؤدى بالأفعال في أقصر لفظ وأسرع دلالة، فكأنهـا تحملّت معـاني الأفعـال الـتي تعلّقـت بهـا، وليسـت هـي الأفعـال ولا بأسمـاء الأفعال، ولكنها ظروف استعملت حيث تستعمل الأفعال التي لم يصرّح بها بدلالة قـرائن القـول ومناسـباته "[2]. وإنمـا ألحقـت هـذه المركبـات بمعـاني الأفعـال، لغلبـة المعـاني الحرفيـة بـدليل جمودهـا، والمعنـى الحـرفي متعلّـق أصـلاً بالفعـل، لأنـه مـن مقيداتـه، وهـو لم يفـارق الفعـل بـدليل أن الـصيغة تـدل علـى معنـى حـرفي، ومنـه فعـل الأمر واختلافهم في (ليس) و (عسى) وأفعال المدح والذم والتعجّب و" مع ذلك فإنهم أبعدوا أحوالها من أحوال الفعل المسمّى بها، وتناسوا تصريفه، لتناسيهم حروفه، يـدل علـى ذلـك أنـك لا تقـول: صـه فتـسلم، كمـا تقـول: أسـكت فتـسلم، ولا مَـهْ فتستريح، كما تقول: أكفف فتستريح، وذلك أنك إذا أجبت بالفاء، فإنك إنما تنصب لتصورك في الأول معنى المصدر، وإنما يصح ذلك لاستدلالك عليه بلفظ فعله، ألا تـراك إذا قلـت: زرنـي فأكرمـك، فإنـك إنمـا نـصبته، لأنـك تـصورت فيـه، لـتكن زيارة منك فإكرام منّي فـ(زرني) دلّ على الزيارة، لأنه من لفظه، فدلّ الفعل على مصدره، كقولهم: من كذب كان شراً له، أي كان الكذب فأضمر الكذب لدلالة فعله– وهو كذب– عليه، وليس كذلك صه، لأنه ليس من الفعل في قبيل ولا

(1) معاني النحو: 3/ 100.

(2) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 204.

دبير، وإنما هو صوت أوقع موقع حروف الفعل، فإذا لم يكن صه فعلاً ولا من لفظه، قبح أن يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه "[1].

إن الطلب معنى حرفي وليس مستنبطاً من المصدر، لأنه لم يقع فيخبر عنه، فهو كأسماء الأصوات الدالة على مخاطبة ما لا يعقل أو على حكاية صوته، وليس الصوت الملفوظ كاسمه ولا الفعل كاسمه، وقيل إن " هذه الكلمات وأمثالها أسماء، لامتناع كونها حروفاً من قبل الاكتفاء بها وامتناع كونها أفعالاً من قبل أنها لا تدل على الحدث والزمان "[2]، بل هي مركبات صوتية غلب عليها المعنى الحرفي طلباً وحكاية، كما غلب على الأفعال الدالّة على الطلب أو الإنشاء بدليل سلبها الحدث، وهو الفعل الحقيقي بدليل جمودها، ولا يتصرف فيها تقديماً وتأخيراً كالأفعال، لأنها ليست أخباراً وإنما أدوات طلب، ونسبتها لا تتم إلاّ بالحكاية عنها أو بتعلّقها بما يقارب معناها من الأفعال، لأن الطلب ليس حدثاً يخبر عنه، لأنه لا يخبر عن المعنى الحرفي ولا يخبر به، وكذلك ما قيل من أن " (فعالِ) من الأبنية التي تدل على ما تدل عليه صيغة (اِفعلْ) من طلب إيقاع الفعل فوراً، ولا يدخل التنوين الذي تذرّع البصريون به إلى تسمية هذه الأفعال بأسماء الأفعال، فهي بعيدة كل البعد عن أن تكون أسماء، فعزلها من الأفعال القياسية، وجعلها مما يسمّى بأسماء الأفعال تحكم ليس له ما يصححه "[3]. وهذا القول فيه نظر، لأنه جعلها من الأفعال القياسية، في حين أنها أصلاً معدولة عن غيرها وما دل منها على الطلب ضرب من أربعة أضرب، تجيء (فعال) دالة عليها، فمنه " بمعنى (اِفعل) في الأمر نحو قولك: نزال ودراك معناه اِنزل وأدرك.. ومنه ما وقع في النداء معدولاً نحو قولهم للأمة يا خباث ويا غدّار ولا يقال إلاّ في النداء.. ومنه ما جاء معدولاً عن فاعله إلى (فعال) في المعرفة نحو حذام وقطام ورقاش وغلاب، ومنه ما جاء معدولاً نحو فجار ويسار "[4]،

(1) الخصائص: 3/ 47.

(2) شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: 615.

(3) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 205–206.

(4) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام: 307–308.

وإنما عدل لأجل المبالغة في الوصف، فقرب بذلك من الصفات المشتقة الدالة على المبالغة ولكنه ليس منها، لأنه لا يدل على ذات مقيدة بالحدث، وإنما يدل على الطلب، وهو معنى حرفي، فابتعد عن الفعل وعن الوصف المشتق منه لغلبة المعنى الحرفي، وهو الطلب عليه، والأمر " في الحقيقة إنشاء وليس بخبر، ومعنى الزمن لا يكون إلاّ في الخبر، وجدير بنا أن نلاحظ في هذا الشأن أن الأمر أو الطلب معنى من المعاني كان يستحق أن يؤدى– كباقي المعاني– بحرف أو حروف مما تدخل على الفعل، وهذا واقع فعلاً وموجود حقيقة ودليله لام الأمر حين تتصل بالفعل المضارع، في نحو قوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [الطلاق 7]، و(لا) الناهية في نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ ﴾ [يوسف 5]، وفعل الأمر إذن قد قام مقام حرف المعنى واستعمل استعماله، وهو إذن قد فارق بعض صفة الفعلية، وفقد من معناها شطراً كبيراً "[1]، وكذلك ما حمل عليه في دلالته من الكلمات التي دلّت على الطلب، فخرجت عن الفعلية، أي عن الخبر إلى الإنشاء فجمدت، لأن الخبر ما تم تعليقه بالنسبة إلى مخبر عنه، فيصح السكوت عليه، وذلك بخلاف الإنشاء، لأنه " قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه"[2]، فلا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر لاختلاف المقصود والغرض بينهما، لأن الخبر معلوم بتخصيص النسبة بدلالة تعليقها لاكتمال طرفيها، أما الطلب فإن نسبته غير مخصصة، لأنه لم يعلم مطاوعة المخاطب له إلاّ بذكر مطاوعه، فإذا لم يذكر فلا تتعلّق نسبته بنسبة غيره، إذ لا وجود لها، لأن معناه طلب إيجادها، وهي لم تحصل، وإنما يتوقع حصولها بالمطاوعة، و" لهذا منع الناس من (الواو) في (بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على محمد)، لأن الأولى خبرية والثانية طلبية.. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾ [الشورى 24]، فإنه علّة تامة معطوفة على ما قبلها غير داخل تحت الشرط، ولو دخلت كان ختم القلب ومحو الباطل متعلقين بالشرط، والمتعلّق بالشرط معدوم قبل

(1) نحو التيسير: 103– 104.

(2) التعريفات: 27.

وجوده، وقد عدم ختم القلب وَوُجد محو الباطل، فعلمنا أنه خارج عن الشرط "[1]، فجواب الشرط محذوف والواو استئنافية، لأن المعنى " لو افترى على الله الكذب لفعل به ذلك، فإن قلت: إن كان قوله– ويمح الله الباطل– كلاماً مبتدأ غير معطوف على يختم فما بال الواو ساقطة في الخط ؟ قلت: كما سقطت في قوله تعالى: ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ ﴾ [الإسراء 11]، وقوله تعالى: ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ [العلق 18] على أنها مثبتة في بعض المصاحف " [2]، و " الدليل على أنها ابتداء إعادة الاسم في قوله (ويمح الله) ولو كانت معطوفة على ما قبلها لقيل (ويُمْحَ الباطل) ومثله ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ [الحج 5] " [3]، إذ لو كانت للعطف لأنتصب (نقر)، ولكنها جاءت للاستئناف لفقدان المشاكلة والمشاركة بالعطف لربطه بين النسب المتحدة في المعنى الواحد، وذلك بالإتباع في الإعراب، ولما لم تتبع فلدلالة أخرى تربطها بما سبق، لأن محو الباطل محقق و(إن) للمشكوك في تحقيقه، فلم تعلق نسبة (يدع) بها بل بالمشيئة بقضاء الله تعالى بدليل عدم وقوع الختم وثبوت المحو فصحّ تعليقهما بمشيئة الله تعالى بالواو الجامعة بين النسب، لأن " الواو أم باب حروف العطف، لكثرة مجالها فيه، وهي مشركة في الإعراب والحكم. ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق أو مطلق الجمع بمعنى أي جمع كان سواء كان مرتباً أم غير مرتب "[4]. أما الاستئنافية فهي تقطع ولا يتعلّق ما بعدها بما قبلها في المعنى، لذلك قيل " والظاهر أنها الواو العاطفة ولكنها تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط، وإنما سميّت واو الاستئناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها "[5]، لأن التعلّق يقتضي وحدة المعنى المخبر به، والتبع الإعرابي لا يفصل وحده في ذلك، لاهتمامه بالمفردات، وهي دوال نسب تتعلّق ببعضها بالمعنى لا باللفظ، والاستئناف لا يقطع صلة الكلام، لأنه يقع عادةً في

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 102– 104.

(2) الكشاف: 3/ 468.

(3) البرهان في علوم القرآن: 4/ 104.

(4) الجنى الداني في حروف المعاني: 158، 162.

(5) البرهان في علوم القرآن: 4/ 437.

الأخبار المتعددة للذات الواحدة، ولذلك كان " من المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف يبدأون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاماً آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ "[1]، كما يتعلق الجواب بسؤاله، وقد تتعدد الأجوبة للسؤال الواحد، إذ يستؤنف فيه بكلام آخر، لأن " الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، إذا كان السؤال متوجهاً وقد يعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال تنبيهاً على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ويسميه السكاكي الاسلوب الحكيم، وقد يجيء الجواب أعم من السؤال للحاجة إليه في السؤال وأغفله المتكلم، وقد يجيء أنقص لضرورة الحال "[2].

ومن ذلك أجوبة موسى عليه السلام لفرعون، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الشعراء 23 – 28]، فأجابه بما يستدل به عليه من أفعاله الخاصة وسؤاله " عن حقيقته وهو يذكر أفعاله أو يزعم أنه رب السموات عدولاً إلى ما لا يمكن أن يتوهم فيه مثله ويشك في افتقاره إلى مصور حكيم ويكون أقرب إلى الناظر وأوضح عند التأمل (لمجنون) أسأله عن شيء ويجيبني عن آخر وسمّاه رسولاً على السخرية "[3]، فقد جاءت الأجوبة أقوالاً مستأنفة بلا عطف، لأن التعلّق المعنوي مدرك ذهنياً وملائم بين النسب المترابطة، كما جعلت جملة (كان) جواباً محققاً للنسبة في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب 73]، و" هذا يتخرج على أنه جواب لمن سأل: هل كان الله غفوراً رحيماً ؟ "[4]، لأن (هل) تأتي لتقرير النسبة وإثباتها، و" تدخل على الأسماء

(1) دلائل الإعجاز: 113.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 42.

(3) أنوار التنزيل: 487.

(4) البرهان في علوم القرآن: 4/ 125.

والأفعال لطلب التصديق الموجب لا غير "[1]، لأنها للترغيب فيه، نحو قوله تعالى: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات 18]، أي هل لك في كذا وهل لك إلى كذا، كما تقول: هل ترغب فيه وهل ترغب إليه "[2]، وقيل: " بمعنى (أدعوك) فالجار والمجرور متعلّق به "[3]، و(كان) تثبت كينونة الذات المتصفة بصفة الوجود الثابت وتقرره لها، لأنها أصل الوجود الذاتي، والتقرير بعد الإثبات أبلغ في الإخبار، كما أن الإبانة والبيان بعد الإبهام أكثر قبولاً في تقريره، و " ذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبداً لطفاً ونبلاً لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك وأنت إذا قلت: لو شئت: علم السامع أنك قد علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء فهو يضع في نفسه أن ههنا شيئاً تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون... وكذا الحكم في غيره من حروف المجازاة أن تقول: إن شئت قلت وإن أردت دفعت، قال الله تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى 24] "[4]، فإن تعليق الجزاء بالشرط مبين لمعناه، وكذلك تعليق النواسخ بسؤال مقدّر أو بطلب مبيّن للإبهام المُصاحب للفعل عموماً والحرف، لذا لم يكونا بمعزل عن التعلّق، لارتباطهما بما يتعلّق بهما، لاشتراكهما في إيجاد المعاني تعبيراً عن المراد خبراً أو إنشاءً، وإثباتاً أو نفياً، إذ التعليق المعنوي يجعل المفردات المختلفة أدوات دالّة على نسب مختلفة ومتباعدة يلزم بعضها بعضاً ويتشبّث بأهدابه تفسيراً وإيضاحاً وتخصيصاً في بناء متماسك منتظم الأجزاء موصول بالمعاني العرفية وما يزيده المنتج اللغوي من إبداعه وقدراته، فيطبعه بطابعه الخاص، فالتعليق ليس خاصاً بباب نحوي دون آخر، وليس بأسلوب واحد، فهو يضم كلّ أنواع التأليف اللغوي، ولكنه قد يتعلّق بمعين لاشتهاره به.

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 341.

(2) الكشّاف: 4/ 213.

(3) البرهان في علوم القرآن: 4/ 434.

(4) دلائل الإعجاز: 126–127.

النسخ النحوي

جعل النحاة للكلام أصلاً قاسوا عليه تغيير الأحكام النحوية للجمل الاسمية، لأن الأصل فيها أن تكون مستقلة في مفهومها التركيبي، فتحتاج إلى روابط تربطها بعضها ببعض كما في الشرط والجمل الحالية والعطف، وظنوا أنها خالية من الدلالة الزمانية، لأن الاسم مطلق في دلالته لحاجته إلى التقييد بالإضافة، فاحتاجت الجملة الاسمية إلى ما يقيدها زماناً أو يقررها توكيداً، ولتحملها الموضع الإعرابي لحلولها محل المفرد، فكان لها عوامل تعمل فيها ولو تأويلاً، لأنها لا تفارق الإسناد فلا تقبل تأثير العامل لفظاً، ولكن ثمة عوامل يظهر تأثيرها على طرفي الإسناد أو واحد منهما فجعل ذلك نسخاً لحكم الرفع، وهو علم الإسناد، لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، لأنه يشترط التجريد، فاختصت النواسخ بالجمل، لأنها مزيلة للابتداء، قال ابن مالك (1):

ترفع (كان) المبتدأ اسماً والخبر   تنصبه ككان سيداً عمر

والحقيقة بخلاف ذلك، لأن الكلام لا يعلم أصله، إنما يصدر تلبية لحاجة ما، وليس الأصل الإثبات أو الإيجاب ثم ينفي، وليس الأصل فيه أن يكون غير منسوخ ثم ينسخ، لأن حذف الحرف أو الفعل من الكلام المسموع يخل بمعناه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت 46]، و ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم 64]، و ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب 56].

إنّ الناسخ يزيل المصطلح ولا يزيل حكماً، لأنه يحكم على ذات موصوفة بالكينونة العامة أو الخاصة، فيكون قيداً لها ابتداء، كما أن الابتداء قيد للذات لغرض الاهتمام به بجعله رأس جملة بدليل تخصيصه بتقديم شبه الجملة عليه، كما يخصص بتقديمه للإخبار عنه دون غيره، بدليل الاشتغال عن المتكلم وليس عن المشغول عنه، والعامل دال على نسبة تامة أو ناقصة بدليل حاجة العوامل إلى

(1) شرح ابن عقيل: 1/ 261.

معمولاتها، أما الناقصة فإنها موجودة لنسبتين إحداهما ذاتية والأخرى وصفية، ولم تقتصر على الوصفية كالفعل التام كأفعال الظن واليقين فإنها تثبت نسبة الظان وهو المتكلم بياناً لرأيه في المخبر عنه، فالنواسخ في حقيقتها تعليلية رابطة لنسبتين، والحرفية منها مبينة لنسبة واحدة تعليلاً أو استدراكاً أو تشبيهاً أو تمنياً، بدليل تحويل الجملة إلى مفرد باستعمال (أن) بالفتح لأنها تحول الذات المشخصة إلى معنى، ومصاحبة لام الابتداء لـ(إن) في الإثبات، ولام الجحود لـ(كان) في النفي تأكيداً للنسبة للمبالغة في الإثبات والنفي، ولام الابتداء تدل على نسبة بدليل مجيئها مقوية لها في قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [البقرة 221]، وقوله: ﴿ إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ [يوسف 8]، ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [آل عمران 179]، و ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ ﴾ [الأنفال 33].

وللتفريق بين النسبة الفعلية والحرفية جاءت أخبار الفعلية من النواسخ منصوبة، لأن النصب دليل الفعلية، فشابهت الأحوال في بيان كينونة الفعل ووضحت الإبهام في النسبة الوصفية، كما أوضح التمييز إبهامها، أما الحرفية فجاءت أخبارها مرفوعة، لأنها مؤكدة للنسبة والرفع أوكد من النصب، فغيرت المنسوب إليه لا المنسوب، للدلالة على أن الحديث تحول من المخبر عنه إلى المتكلم، وهو الذي أكد النسبة اليه بدليل مجيء (إن) للرد على المتردد أو الشاك في الخبر، كما أنها لا تدخل على أسماء الاستفهام والشرط، ولا يكون خبرها طلبياً أو إنشائياً لحصول التناقض، لحاجة الاستخبار إلى الخبر وهو لم يقع بعد، وما ليس معلوماً لا يحقق، وكذلك الشرط لم يقع، والطلب لا يعلم مطاوعته فكيف يحقق، والإنشاء ليس له واقع خارجي يصدقه لأنه ليس خبراً فلا يحقق توكيداً.

ولو كانت الجمل المنسوخة فرعاً لما دخلتها الزوائد، كما دخلت المنفي توكيداً، ودخولها المثبت يدل على أن الكلام لا أصل له سوى ضم الرموز إلى بعضها بحسب المراد، ولا وجود لأصل غير ما تعورف عليه للإفادة، بدليل التقديم والتأخير للعناية وللزيادة المعنوية بلا زيادة في اللفظ، لأن ترتيب الكلمات يجري تواصلاً بضوابط متعارف عليها، وتغييرها لغرض فردي، وكذلك التكرار والإلحاق

والزيادة والحذف بدليل تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقّه التقديم، كما في مجيء اللام مع (إن) تشديداً على المنكر، فان " حق هذه اللام أن تقع صدر الجملة، وإنما أخرت لضرب من استحسان وهو إرادة الفصل بينها وبين (إن) لاتفاقهما في المعنى، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخرت اللام إلى الخبر لفظاً وهي في العامل مؤخرة، كما تعلقه إذا كانت مصدرة " [1].

لقد أخرت اللام، لأن المقصود نفي الإنكار تشديداً في الجواب، بدليل تصدر جواب القسم بـ(إن) وتكون اللام موطئة له والذي " يدل على أن لها أصلاً في الجواب أنا رأيناهم قد ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم نحو: والله إن زيداً منطلق، وامتنعوا من أن يقولوا والله زيد منطلق، ثم إنا إذا استقربنا الكلام وجدنا الأمر بينا في الكثير من مواقعها إنه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا ﴾ [الكهف 83 – 84]، وكقوله عز وجلّ في أول السورة ﴿ نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ ﴾ [الكهف 13]، وكقوله: ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [الشعراء 216]، وقوله: ﴿ وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الحجر 89]، وأشباه ذلك مما يعلم به إنه كلام أمر النبي صلّى الله عليه وآله وسلم بأن يجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء 16]، وذاك إنه يعلم أن المعنى فأتياه، فإذا قال لكما ما شأنكما وما جاء بكما وما تقولان فقولا إنا رسول رب العالمين وكذا قوله: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأعراف 104]، هذا سبيله [2].

إنّ الناسخ دال على أن مدخوله نسبة اسنادية تامة وليس طرفاً منها، لأن الإفادة تكون في التركيب إثباتاً أو نفياً وجملة (إن) مؤكدة لنسبة تامة مظنونة

(1) شرح المفصل: 8/ 66.

(2) دلائل الإعجاز: 249–250.

بدليل مجيئها أداة رابطة لنسبتين ليس على سبيل التصديق أو التصور أو إثبات المنفي أو للردع، كما في أحرف الجواب بل جاءت (إن) تقريراً للنسبة وتحقيقاً لها، فلذلك نصبت اسمها للدلالة على أنه معلوم بذاته للمخاطب بخلاف صفته، فإنها غير محققة، فجاء الخبر مرفوعاً لإثبات النسبة، لأن الرفع أثبت وأدوم من النصب والجر، لأنه علم العمدة، كما أن الحرف يعمل في مدخوله أو يركب معه كما تركبت (لا) النافية للجنس مع اسمها أو يخصص معناه كما في التعريف ونون التوكيد، و (إن) " قريبة الشبه بنون التوكيد الثقيلة التي تؤكد الفعل غير أنها مسبوقة بالهمزة ومن أوجه الشبه بينهما أن كلتيهما للتوكيد وأن نون التوكيد يفتح معها الفعل وهذه ينتصب معها الاسم وأنها تخفف كما تخفف تلك "[1]، أو يزيده تعييناً وتقييداً، كما حققت (قد) و(السين) و(سوف) معنى الفعل وكذلك اللام المزحلقة " فان أدخلت اللام، وقلت: إن زيداً لقائم ازداد معنى التوكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات، وكذلك (أن) المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، ولذلك يحسن السكوت عليها، لأن الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه فلا فرق بين قولك: إن زيداً قائم، وبين قولك: زيد قام، إلا معنى التأكيد "[2].

ليس الفرق في التأكيد بل في المقام، لأن الغرض يتحقق في المناسبة، فمناسبة الأولى للمخاطب الشاك والمتردد في قبول الخبر، والثانية لخالي الذهن، لأنها إخبار مقبول من ظاهره، لعلم المخاطب بالمخبر عنه وغير شاك في خبره فلا حاجة إلى توكيده، وإن كان الخبر مجهولاً، فإنه موف بالغرض، وذلك بخلاف الخبر المعلوم بدليل التردد والشك في قبوله، فهو بحاجة إلى تكريره بزيادة وتغيير علامة تحقيقاً لنسبته وتقويته لخبره بما يناسب ظن المخاطب به فجاءت (إن) دالة على إزالة التردد في قبوله وإثبات خلاف ذلك عند المتكلم ففي (إن) إشعار بإرادة المتكلم لإثبات صفة المخبر عنه في حين أن الثاني لا يشعر بذلك وليس فيه ما يدل على تحول

(1) معاني النحو: 1/ 264.

(2) شرح المفصل: 8/ 59.

الغياب، لأن (إن) مشبهة للفعل، ولا فعل بدون فاعل بدليل نيابة الحروف عن الأفعال إيجازاً واختصاراً، فليس (أوكد) بمثل (إن) اسلوباً ودلالة ومناسبة للمقام وإيفاء بالغرض، لأن إثبات معنى التأكيد بخلاف التأكيد نفسه، لأن (أوكد) لا يحتاج إلى تكرير الجملة لفظاً، ولا يدل على ذلك، وذلك دليل لفظه، أما (إنَّ) فمدلولها جملة، وليس مفرداً وثمة فرق ظاهر بين التركيب والإفراد، لأن التركيب يشترط النسبة، والمفرد يعتمد العرف، و " ما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر و (إنَّ) لتوكيد الاسم، فهو منقول عن الكسائي، وفيه تجوز، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر، وعن (ثعلب) وقوم من الكوفيين أن قولك: إن زيداً منطلق جواب ما زيد منطلق، وإن زيداً لمنطلق جواب ما زيد بمنطلق "[1]، و" أكثر مواضع (إن) بحكم الاستقراء هو الجواب، لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ظن بخلاف ما أنت تجيبه به، فأما أن تجعل مرد الجواب أصلاً فيها فلا، لأنه يؤدي إلى قولك (صالح) في جواب: كيف زيدٌ حتى تقول: إنه صالح ولا قائل به بخلاف اللام فانه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب وقد يجيء مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٞ﴾ [الحج 1]، أمرهم بالتقوى ثم علل وجوبها مجيباً لسؤال مقدر بذكر الساعة وأهوالها بأهول وصف ليقرر عليه الوجوب "[2]، وذلك بخلاف (إنه صالح)، فإنه جواب عن شأن من شؤونه أو عن قصته، بدليل حاجة الضمير إلى تفسير لعمومه، وذلك لمن يظن غير ما يعتقد.

و" قال أهل علم المعاني إذا ألقيت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغني عن موكدات الحكم فيقال: زيد ذاهب ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً وإذا ألقيت إلى طالب لها متردد في الحكم حسن تقوية الحكم بمؤكد وذلك بإدخال (إن) نحو إن زيداً ذاهب أو اللام نحو لزيد ذاهب ويسمى هذا النوع طلبياً وإذا ألقيت إلى منكر للحكم وجب توكيدها بحسب الإنكار فتقول إني صادق لمن ينكر صدقك ولا

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 130.

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 405 – 406.

يبالغ فيه وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره ويسمى هذا النوع إنكارياً، وعليه قوله تعالى: ﴿ وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾ [يس 13] " [1].

تختلف (إن) عن أحرف الجواب، لأنها لا تصدق بل تعدل عن السؤال المنفي إلى الإثبات وتزيد تعلياً وبياناً لعلة التردد وكشفاً عن حقيقة السائل، فهي ليست لإثبات المنفي نحو (بلى) في قوله تعالى: ﴿ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ [الأعراف 172]، لأنهم لا يظنون خلاف ذلك والجواب ينبغي أن يكون مطابقاً للسؤال ولا يعدل عنه إلا لغرض كالوعيد والتهديد، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمُۢ ﴾ [الأنعام 165]، لأنه في مناظرة الكفار بدليل قوله تعالى قبله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ ﴾ [الأنعام 159]، في حين قال في اليهود ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلۡعِقَابِۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [الأعراف 167]، فناسب زيادة (اللام) لزيادة التعنت والإنكار، كما ناسب تقديم العقاب ترهيباً وزجراً فجاء الجواب مثبتاً ما خالفه ومناسباً لظن السائل وكاشفاً لحقيقته ومبيناً لاعتقاده، وهو تقريع وزجر وعقاب آجل وعاجل، فهو آجل للكفار وعاجل لبني إسرائيل، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبۡعَثَنَّ عَلَيۡهِمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَن يَسُومُهُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ ﴾ [الأعراف 167]، فقد " وصف العقاب ولم يضفه إلى نفسه ووصف ذاته بالمغفرة وضم إليه الوصف بالرحمة وأتى ببناء المبالغة واللام المؤكدة تنبيهاً على أنه تعالى غفور بالذات معاقب بالعرض كثير الرحمة مبالغ فيها قليل العقوبة مسامح فيها "[2]، فجاء قوله (إنه) معبراً عن وصف الذات، فوصل (إن) بالضمير العائد وليس بالاسم الظاهر للدلالة على تفرّده بالوصف المذكور ردّاً على المنكر بدليل اللام، لأن (إن) تثبت الذات المظنون نسبة الخبر إليها وتبدل الشك يقيناً وتربط الرد الدامغ وتعلل الدوافع وتكشف إرادة المتكلم، كما تظهر النسبة وتزيل الإبهام عن الذات، لذلك أشبهت الفعل، والفعل الذي أشبهته مثبت للذات الموصوفة، وليس مثبتاً للوصف، فهو يشبهها في إزالة إبهام النسبة، والنسبة التامة لا تكون إلا جملة، والفعل لا يدخل على فعل، ولا على ما أشبهه،

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 130 – 131.

(2) أنوار التنزيل: 199.

فكانت (إن) و(كان) وما لحقهما من الحروف والأفعال من النواسخ المزيلة للشك والمراد إزالة ما يدور في خلد المخاطب وإثبات خلافه والحرف مثبت معناه في مدخوله والفعل في صفته فاختلفا في العمل، وإن اشتركا في الإجابة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب 73]، و" هذا عندنا يتخرج على أنه جواب لمن سأل: هل كان الله غفوراً رحيماً "[1]، فزاد الفعل بما يحمل من معنى ذاتي على الحرف المشبه به في بيان كينونة الذات الموصوفة ووجودها للفصل بين ما كان وصفاً مركوزاً في الذات المخبر عنها وما اعتاد عليه وبين ما كان عارضاً منقطعاً أو في حال الشروع به وتصويره، فجعل الناقص دالاً على ما أثبت الإجابة عن الذات الموصوفة، لأنه فعل إجابة بدليل مشابهته للحرف في النسبة إلى معنى تركيبي إسنادي والفعل العام ينسب إلى مفرد، لاقتصاره على الوصف، لأنه مثبت له دون بيان وجود أو حصول الذات فاحتاج إلى مفعول لإتمام معناه، وصلح للتفضيل للاشتراك فيه، وللمفعول، لأن الوصف ليس من طبيعته ولا من اختياره أو إرادته بدليل قبول الفعل التام ضمير الغائب نحو ضربه وقرأه وذلك بخلاف الناقص، فإنه لا يقبل ذلك فلم يأت منه (كانه) ولا أكون منه ولا مكون فنقص بذلك عن الفعل التام، ولا علاقة لذلك بالاقتصار الزمني أو سلب الحدث أو هو فعل عبارة، كما قيل بحجة أن " الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان... وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، ويكون تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل: أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لا حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنه سمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل أفعال عبارة إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهاً

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 125.

بالفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، فقالوا: كان زيد قائماً وأصبح البرد شديداً وحيث كان المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين أفرد الكلام عليه في باب منفرد ولم يذكر في باب الفاعل والمفعول، ولذلك قيل لمرفوعها اسم ولمنصوبها خبر فرقوا بينها وبين الفاعل والمفعول، والذي يدل أن أصلها المبتدأ والخبر انك لو أسقطت هذه الأفعال عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر، نحو قولك في كان زيد قائماً إذا أسقطت (كان) (زيد قائم) "[1].

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

1. إن الفعل الحقيقي لا يدل بذاته على معنى ازمن، فلا علاقة للفعل بالحقيقة الزمنية، لأن صيغته معنى حرفي زائد على الأصل يحدد جهته النحوية لزوماً وتعدياً بدليل التضمين ونزع الخافض وذلك لقبوله الزوائد والسوابق واللواحق المحددة لمعناه.
2. إن (كان) ليس ظرفاً زمنياً حتى تقتصر دلالته على إفادة الزمن فقط، لتصرفه بحسب المراد كغيره من الأفعال، كما أنه ليس فعل عبارة لدلالته على معنى الوجود والحدوث والوقوع وكان رفعه للمبتدأ ونصبه للخبر، لأنهما مبنيان لجهته، لأنها فعل إجابة وليس على أنها ظرف، لأن الظرف لا يعمل، ولا يكون الخبر عوضاً عن الحدث، لأنه لم يتجرد أصلاً منه بدليل التصريف، ثم إذا جردّ الحدث اختل المعنى بدليل أن حذفه من الكلام يخل بمعنى الكلام لانعقاده أصلاً عليه وليس على أن ألأصل مبتدأ وخبر، لأنه لم يثبت نقلاً أنه ينقله من الإجابة والرد إلى الإخبار الابتدائي وكذلك أي فعل أو حرف ناسخ، لأن حذفه يعني موافقة المتردد والشاك والظان على ما هو عليه، فلم تبقَ حاجة إلى الرد عليه لقيام الكلام أصلاً عليه، فلو حذف لذهب المراد، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [القيامة 37 – 38]، فلو

(1) شرح المفصل: 7/ 89 – 90.

حذفنا (يك) و(كان) لما بقي من الكلام ما يفيد، ولو اقتصرت على الزمن لما صلحت لتعليله في قوله تعالى: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا ﴾ [الإنسان 7]، وإذا كان (يوماً) مجرداً من الظرفية لكونه مفعولاً به، فكيف تكون (كان) ظرفاً له وهي تدل على الماضي والمقصود يوم القيامة والماضي منقطع، فهل انقطعت الصلاة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا ﴾ [النساء 103]، ومجيئها خبراً لـ(إن) يدل على تشابههما في الدلالة على الجواب، ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ۝٢ إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ۝٤ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ مِن كَأۡسٖ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾ [الإنسان 2 – 5]، إجابة عن (هل أتى على الإنسان) في أول السورة، ثم إجابة عن الذي حصل بعد الخلق، لأن " معنى (هل أتى) قد أتى على الإنسان أي ألم يأتِ على الإنسان حين من الدهر "[1]، ما كان فيه شيئاً مذكوراً " أي كان شيئاً منسياً غير مذكور نطفة في الأصلاب "[2]، وإجابة عن الشراب، لأن " الكأس في اللغة الإناء إذا كان فيه الشراب فإذا لم يكن فيه الشراب لم يسمَ كأساً"[3].

3. إنّ مرفوعه ليس فاعلاً له ومنصوبه ليس مفعولاً له، لأن المرفوع موصوف، لأنه منسوب إليه، والمنصوب متعلق بالفعل، لأنه مقيد به، و(كان) لا ينسب إلى مفرد وليس وصفاً كالفعل التام فلا يطلب موصوفاً، لأنه مثبت للذات وليس للوصف لذلك لا يأتي منه اسم تفضيل، ولا يتعجب منه، وكان مرفوعه ومنصوبه حقيقة واحدة، لأنه يجيب عن ذات واحدة موصوفة، وليس كالفعل التام الذي يحتاج إلى مفعول لبيان الموصوف به بعد إثبات تجاوزه بذكر المجاوز لإتمام النسبة إليه.

(1) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 257.

(2) الكشاف: 4/ 194.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 5/ 258.

4. إنّ العربية باستعمالها النواسخ تشعر بأن الكلام ليس إخباراً ابتدائياً بل هو جواب لسؤال يعتقد المتكلم باستحضار المخاطب للذات مع شكّه في وصفها، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾ [الأحزاب 56]، فإن الآية الكريمة جاءت رداً على المشككين في الخبر الذي سيناله الرسول الكريم صلّى الله عليه وآله وسلم في الدنيا والآخرة، فإن " الله وملائكته يعتنون بإظهار شرفه وتعظيم شأنه، فاعتنوا أنتم أيضاً فإنكم أولى بذلك، وقيل: وانقادوا لأوامره "[1]، ومما يدل على أنها ليست خبراً ابتدائياً تصديرها بـ(إنّ) المشعرة بأن مدخولها جواب لسؤال، فكانت النواسخ مخالفة لغيرها بذلك لأنها مزيلة للشكوك والظنون في الذوات الموصوفة فتأتي لدفعها وإثبات ما يضادّها ويخالفها، لذلك خالفت غيرها من الأفعال التي تثبت الأوصاف والحروف النائبة عن الأفعال استفهاماً ونفياً وشرطاً، وحروف الجواب غير المظنون تصديقاً وتصوراً، وحروف الإضافة بالوساطة لتأدية كشف المراد من استعمال الفعل، لأن " الحرف عنصر أساس من عناصر تأليف الجملة، فالجملة العربية تتكون من كلمات ذات معانٍ مختلفة متباينة لا يمكن أن تؤدي معنىً موحداً مفيداً للسامع ما لم ترتبط هذه الكلمات بعضها ببعض، والعنصر الذي يربط هذه الكلمات المتباينة هو الحرف، وهذا الحرف قد يكون كلمة مستقلة لها معنى خاص كالابتداء والانتهاء والاستفهام والتمني وأمثالها تؤديه ضمن وظيفة الربط بين المفردات، وهو ما اصطلح عليه بـ(حروف المعاني)، وقد يكون حروفاً وحركات غير مستقلة عن أصول الكلمات ولكنها تمتزج معها بحيث تساهم في بناء معنى المفرد، أو في بناء معنى المركب، وقد اصطلح عليها – عند الأصوليين – بـ(الهيئات) وعند النحاة بـ(الصيغ)، ولهذه الصيغ أو الهيئات، كما للحروف، معانٍ نسبية تؤديها ضمن وظيفة الربط كالنسبة الصدورية والنسبة الوقوعية وأمثالهما "[2]، فلا " يمكن الإقرار بأن أصل الكلام الإيجاب أو أن أصل

(1) أنوار التنزيل: 562.

(2) البحث النحوي عند الأصوليين: 199.

الكلام الخبر أو أن أصل المنسوخات المبتدأ والخبر على معنى أن الكلام كان موجباً فنفي أو كان خبراً فأصبح إنشاء أو كان غير منسوخ فصار منسوخاً ولكن هذا أمر افتراضي وليس حقيقة تعبيرية على معنى أننا إذا حذفنا أدوات النفي صار الكلام إثباتاً، وإذا حذفنا النواسخ صار الكلام مبتدأ وخبر من غير نظر إلى بقاء المعنى صحيحاً أو غير صحيح، إننا إذا حذفنا النواسخ من قولنا: ليس الفيل حصاناً، ولا خلود في الدنيا عاد الكلام مبتدأ وخبر أي متألفاً من اسمين مرفوعين فنقول: الفيل حصان وفي الدنيا خلود سواء كان المعنى مستقيماً أم لا "[1].

5. لا تدل (كان) على الزمان فقط بل تدل على الوجود أو الحصول العام يحدده الوصف المتعلق بها كما تقيد المتعلقات الفعل العام وتقييده متمم لفائدته، ولما كان الخبر هو المتمم للفائدة أطلق على مقيدها خبراً، كما أطلق على متعلق الفعل العام مفعولاً به لاشتراكهما في النصب بسبب التخصيص، فإن المفعول به مخصص لعموم الفعل، وخبر (كان) مخصص لعمومها مع اختلافهما في الوصف، فان الفعل العام وصف للذات الفاعلة والمفعول بها، في حين أن (كان) لا تصف بذاتها إلا مع تمام متعلقاتها كغيرها من الجمل التي تقع وصفاً للنكرة، بدليل أن خبرها هو وصف لاسمها أو هو اسمها بالمعنى، في حين أن المفعول غير الفاعل وجعل منصوبها خبرها، كما جعل وصف المبتدأ خبراً له، لأنه هو المبتدأ في المعنى، لذلك " إذا اجتمع معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة، لأن المعنى على ذلك، لأنه بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت كان زيد قائماً، فقائم هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد، كما كان في الابتداء كذلك وقول النحويين خبر كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ، لأن الأفعال لا يخبر عنها ولو قلت: كان رجل قائماً أو كان إنسان قائماً لم تفد المخاطب شيئاً، لأن هذا معلوم عنده أنه قد كان أو قد يكون والخبر موضوع للفائدة، فإذا قلت كان عبد الله فقد ذكرت له اسماً يعرفه،

---

(1) الجملة العربية والمعنى: 293– 294.

فهو يتوقع الفائدة فيما تخبر به عنه، ولذلك لو قربت النكرة من المعرفة بالأوصاف جاز أن تخبر عنها، لأن فيها فائدة وذلك قولك: كان رجل من بني تميم عندي، لأنه بالصفة قد تخصص فقرب من المعرفة "[1]، فخبر كان بمنزلة خبر المبتدأ من جهة إتمام الفائدة ولكنه يختلف عنه من ناحية النسبة، فإن نسبة خبر المبتدأ تامة، لأنه مسند بدليل الرفع ونسبة خبر كان ناقصة بدليل النصب، لأنه فرع الإسناد تخصيصاً، ولكنه جرى مجرى الحال المتممة للخبر نحو جاء زيد راكباً، فالركوب مخصص للمجيء ومبين له لأنه قد يكون ماشياً أو راكضاً ونحو ذلك، لذلك فان (كان) لا تدل بذاتها على دوام أو انقطاع أو استقبال، وإنما ذلك دلالة الخبر والقرائن، وقد قيل: إنّ " كان في القرآن على خمسة أوجه: بمعنى الأزل والأبد، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء 170]، وبمعنى المضي المنقطع، كقوله: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل 48]، وهو الأصل في معاني (كان)، كما تقول: كان زيد صالحاً أو فقيراً أو مريضاً أو نحوه، وبمعنى الحال، كقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران 110]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء 103]، وبمعنى الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان 7]، وبمعنى صار كقوله: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة 34] "[2].

إنّ القرائن اللفظية والمعنوية هي المعول عليها في الدلالة الزمنية وليست (كان)، ولو اقتصرت دلالتها على الزمان، كما قيل لما اختلفت دلالتها، وهي في ذلك بحسب القرائن كغيرها من الأفعال، إذ لا تتقيد الدلالة بالصيغة وحدها، لأن القيود المتعلقة بها كفيلة ببيان دلالتها لذلك احتاجت إلى الاسم والخبر ابتداءً وليس الأصل فيها الابتداء والخبر وليست وصفاً كالفعل العام وتصرفها مبين لجهتها وليس قائماً على الزمن بدليل عدم استغنائها عن الخبر المخصص

(1) شرح المفصل: 7/ 91.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 127.

لعمومها، لأنها لا تبنى للمجهول وتباشر الأفعال وتلحقها السوابق واللواحق كغيرها من الأفعال ولكنها اختصت بالذات المقيدة، في حين اختص الفعل العام بوصف الذات لا إثباتها، فإذا نفي نفيت نسبته إلى الذات بدليل إعرابها فاعلاً، وإذا نفيت (كان) بقيت نسبتها إلى الذات، لأن نفيها يتسلط على خبرها دون اسمها، وللمبالغة في النفي تلحقها (لام) الجحود، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [آل عمران 179]، و ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب 40]، فإثباتها إثبات للخبر ونفيها نفي له لأنها تلازم إثبات الذات، وهذا ما يفصلها عن غيرها من الأفعال، لأنها موضوعة أصلاً لها وغيرها من الأفعال موضوع لوصفها، كما وضعت (كاد) للمقاربة وليس للفعل نفسه، لذلك فإن " إثباتها نفي ونفيها إثبات، فإذا قيل: كاد يفعل، فمعناه أنه لم يفعله، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ [الإسراء 73]، وإذا قيل: لم يكد يفعل، فمعناه أنه فعله، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة 71]، وذلك لأن معناها المقاربة، فمعنى: كاد يفعل قارب الفعل، ومعنى: ما كاد يفعل، لم يقاربه فخبرها منفي دائماً، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلاً عدم حصوله، ويدل له قوله تعالى: ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ [النور 40]، ولهذا كان أبلغ من قوله: لم يرها، لأن من لم يَرَ قد يقارب الرؤية. وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء 74]، فالمعنى على النفي، وأنه صلّى الله عليه وآله وسلم لم يركن إليهم لا قليلاً ولا كثيراً من جهة أن (لولا) الامتناعية تقتضي ذلك، وانه امتنع مقاربة الركون القليل لأجل وجود التثبيت لينتفي الكثير من طريق الأولى "(1). وقيل: " ولولا تثبيتنا لك وعصمتنا لقاربت أن تميل إلى خدعهم ومكرهم، وهذا تهييج من الله له وفضل تثبيت وفي ذلك لطف للمؤمنين "(2).

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 136-137.

(2) الكشاف: 2/ 460.

ومنع مقاربة القليل يعني عدم فعله وكذلك كثيره، فهو (ص) لم يقرب لا قليلاً ولا كثيراً لتحصنه (ص) برعاية الله تعالى وهو تعالى لا يخفى عليه القليل فما بالك بالكثير، يدل على ذلك المصدر المؤول (أن ثبتناك) وهو مجرد من أية صفة بخلاف الصريح فان فيه معنى الوصفية، فثمة فرق بين التأويل والتصريح نحو: يعجبني أن تمشي ويعجبني مشيك، ففي الأخير معنى الوصف بخلاف الأول، فهو تعبير عن الرغبة في مجرد المشي.

6. إن (كان) ليست ناقصة الدلالة، لملازمتها للنسبة كغيرها من الأفعال، لأن استيفاء المعنى من تمام نسبتها، و(كان) تزيد على التام بلزوم الفرعية لها في حين قد يقتصر في التام على الفاعل فينزل المتعدي منزلة اللازم للمبالغة في وصف الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[الزمر 9]، في حين لا يصح حذف الخبر، لأنه غير معلوم بخلاف اسمها فإنه معلوم للسامع، لأن جملة (كان) مضنّة الجواب، وذلك بخلاف الفعل التام، فإن فاعله غير معلوم، فإن كان بحاجة إلى نسبتها الفرعية كحاجة الفعل التام إلى النسبة الأصلية، فإن الفعل التام هو الذي نقص عن الناسخ لاقتصاره على الإسناد، في حين أنّ الناسخ يضم نسبتين أحداهما اسنادية، وأخرى فرعية، ولا تكون الأصلية فرعية إلاّ مع النواسخ، وهي تدل على الكينونة العامة أو الخاصة أو المستمرة، فلم تنقص الحدث، لأنها مثبّتة للذات بدليل النفي، لأن نفيها يعني نفي أصل الحدث لا الذات، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ [يونس 37].

و" هذا جواب لقولهم إئت بقرآن غير هذا أو بدله، وجواب لقولهم افتراه، والمعنى: وما كان هذا القرآن لأن يفترى من دون الله، ويجوز أن يكون المعنى: وما كان هذا القرآن افتراء، كما تقول: وما كان هذا الكلام كذباً "[1].

(1) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 20.

7. إن التوكيد لاحق لمعنى سابق ظاهر أو مقدّر، والنواسخ تأتي للتوكيد، فإن كان " تأتي للمعني وللتوكيدس وبمعنى القدرة، كقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ [النمل 60]، أي ما قدرتم"[1]، فهي ليست فعل عبارة أو فعلاً لفظياً، بل فعل حقيقي، لأنها لو خلت من المعنى، وهو الحدث، لما أكّدت، يدل على ذلك زيادة التوكيد بلام الجحود للمبالغة في نفي الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران 179]، و ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [النساء 168]، ويؤكد المنفي منها بالزائد للمبالغى فيه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [آل عمران 99].

وكانت (ليس) من النواسخ، لأنها للنفي العام المستغرق به الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴾ [الغاشية 6]، " يعني أنّ طعامهم من شيء ليس من مطاعم الإنس، وإنما هو شوك، والشوك مما ترعاه الإبل وتتولّع به، وهذا نوع منه تنفر عنه ولا تقربه، ومنفعتا الغذاء منتفيتان عنه، وهما إماطة الطوع وإفادة القوة والسمن في البدن، أو أريد أن لا طعام لهم أصلاً، لأن الضريع ليس بطعام للبهائم، فضلاً عن الإنس، لأن الطعام ما أشبع أو أسمن، وهو منهما بمعزل، كما تقول ليس لفلان إلاّ ظل الشمس، تريد نفي الظل على التوكيد "[2]، والحصر من التوكيد.

ومجيء (كان) خبراً لـ(إنّ) فيه مزيّة توكيد الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُتْرَفِينَ ﴿٤٥﴾ وَكَانُواْ يُصِرُّونَ عَلَى ٱلْحِنثِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة 45 – 46]، ولما في (كان) من معنى التوكيد أكدت بالخفيفة مع المفرد والثقيلة مع الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف 32]، وقوله: ﴿ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف 149].

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 311.

(2) الكشّاف: 4/ 246.

يدل على ذلك أن توكيده يفيد الإلهاب والتهييج، نحو قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [يونس 94 – 95]، لأن الزيادة في التثبيت ليست مما يبطل صحة القصد، و" يجوز أن يكون على طريق التهييج والإلهاب ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَـٰفِرِينَ ﴿٨٦﴾ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ ﴾ [القصص 86 – 87]، ولزيادة التثبيت والعصمة "[1].

8. خالفت النواسخ أفعالاً كانت أم حروفاً غيرها من الأفعال والحروف في النسبة والتوكيد لاختصاصها بالإجابة والتقرير المقطوع لما حصل فاقتضى ذلك تغييراً إعرابياً مناسباً للدلالة على بيان نسبتين إحداهما للمتكلّم وأخرى للغائب، فقاسوا الغائب على المتكلم، لأنه الأقوى بالحضور والكلام عن نفسه، فإنه يثبت أولاً ثم يخبر عنها، بدليل تعذّر مباشرة الضمير الغائب للفعل الناسخ، واختصاص أفعال القلوب باجتماع ضميري الفاعل والمفعول لمخبر عنه واحد، لأنها تعبّر عن حقيقة واحدة، ودخول نون الوقاية مع ضمائر المتكلمين في الأحرف المشبهة بالفعل، أما الغائب مع الأحرف المشبهة، فإنه للشأن والقصة والحديث، وذلك يقتضي التفسير لإبهامه بخلاف ضميري التكلّم والخطاب، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَـٰنِ صَوْمًا ﴾ [مريم 26]، و ﴿ يَـٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ ﴾ [مريم 7]، وقوله: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ إِبْرَٰهِيمَ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴾ [مريم 41]، وقوله: ﴿ قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة 32].

9. إنّ النواسخ لا تخبر بنفسها، لأنها تثبت معلوماً للسامع بخلاف غيرها من الأفعال، لأن الأصل في الفعل الوصف، وهو خبر، وإنما أخبارها هي التي تخبر، لذلك قيل: (خبر كان)، وجعل منصوباً للدلالة على أنه بخلاف خبر المبتدأ لغلبة معنى الفعلية عليه، وليس حالاً، لأن الحال متممة للخبر، وليست خبراً، ولا مفعولاً به، لأن (كان) ليست فعلاً متعدياً، لأنها لا تصف، والمفعول

(1) الكشّاف: 2/ 253.

موصوف، لذلك لم يأتِ منها اسم مفعول ولا اسم تفضيل، ولا يتعجّب منها، وقد قيل: " إن الإخبار بتلك الأفعال الدالة على الكينوية الخاصة أو الكينونة المستمرة، وبالوجودات التي أسندت إليها تلك الأفعال، إخبار لا يصح السكوت عليه، ولا تتم به الفائدة المتوخّاة، لأنها إنما تدل على وجود يعرفه كل من المتكلم والسامع، فلابد أن يستكمل الخبر فائدته بذكر المنصوب الذي نؤيد الكوفيين في تسميته حالاً لا خبراً، كما زعم البصريون، لأنه إنما يبين هيأة خاصة للموجود المتحدث عنه "[1].

إن الخبر محط الفائدة وتمامها بذكره، و(كان) تدل على وجود يعرفه كل من المتكلّم والسامع، كما يقول، فكيف يصح الإخبار بها وشرط الخبر أن يكون مجهولاً؟ ولا يصح أن يكون خبرها حالاً، لأنها لا تخبر فكيف يتمم خبرها بالحال؟

10. اختصّت النواسخ بالجواب مقرونةً بالواو الرابطة للدلالة على الجمع بين الوبين مختلفين لأجل توكيد الصلة بين السؤال وجوابه، لأن العاطفة تشرك في الإعراب والحكم، والحالية تبين كينونة حصول الفعل لا كينونة الذات، والنواسخ تثبت الذات وليست استئنافية، لأن الجملة متعلّقة بما قبلها في المعنى، و" واو الاستئناف ويقال: واو الابتداء، وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلّقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب، ويكون بعدها الجملتان الاسمية والفعلية، فمن أمثلة الاسمية، قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾ [الأنعام 2]، ومن أمثلة الفعلية قوله تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ [الحج 5]، وقوله: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [مريم 65 – 66]، وهو كثير"[2]، لأن الاستفهام استعلام عن نسبة، والنسبة لابد أن تكون مفيدة، لأنها أداة الإخبار بجمع طرفيها، والناسخ يزيدها توجيها بإثباتها حديثاً عن كينونة الشيء وتوكيداً إثباتاً ونفياً لطرفيها، وهي

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 182.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 163.

تتعلّق بالنسبة الاستفهامية، لأنه لا يستفهم عن طلب ولا يستفهم عن إنشاء، لأن الفهم يتعلّق بالنسبة فتطلب استعلاماً عنها، وهي متحققة بالرابط اللفظي والمعنوي، لأن الفعل الناسخ مثبت للنسبة، لأنه مُنبئ عن وجودها بصفة ما والحرف مُحقق لإثباتها، وهي ليست نسبة إخبارية ابتدائية، لأنها ليست ابتدائية، بل هي أسلوب خاص مقرر لها وجوداً وتحقيقاً وتقريراً، إثباتاً ونفياً، لأن السامع يجهل تحققها.

11. النواسخ أدوات تقرير وتحقيق الوجود الذاتي وتوكيد نسبة وليس تصديقها فقط، كما في (نعم)، ولا إثباتها كما في (بلى)، ولا نفيها كما في (لا)، وهي بخلاف (ليس) فإنها مثبتة للذات لصلتها المعنوية بالمستفهم عنها استعلاماً لتحقيق نسبتها أو نفيها بدليل تركيبها، لأن " ليس مركّب من (لا و أيس)، فهي دالة على نفي الوجود، وقد نزلت في الاستعمال منزلة الكلمة الواحدة، واستعملت استعمال الأدوات فانتهت إلى أنها لا تدل إلاّ على ما تدل عليه (لا) في النفي وإن احتفظت بخصائص الفعل الأولى، من اتصال بتاء التأنيث الساكنة وضمائر الرفع، ليستْ، لستُ، ليسا، ليسوا، لسنَ إلى غير ذلك، فأي جامع بعد هذا الذي بسطناه، يجمع بين (ليس) و (كان) في باب واحد فتكون من أخوات (كان)؟ "[1].

إن دلالة النفي مختلفة، لأن نفي الصفة بخلاف نفي الوجود بدليل إطلاق (لا) لنفي الماضي والحال والاستقبال وتقييد (ليس) بالوجود الذاتي، وهو ما جمعها بالنواسخ، وهي أشبه بـ(ما) النافية لعمومها، لأنها لنفي الصفة ومثبتة للذات، نحو قوله تعالى: ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ﴾ [القلم 2]، في حين قال: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة 31]، و ﴿ فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴾ [البلد 11]، وتركيبها جعلها ناسخة، لاقتضائه الذات بخلاف (لا)، لأنها قد " تكون زائدة لتوكيد النفي... ومنه قوله تعالى: ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة 7]، فـ(لا) زائدة لتوكيد النفي، قالوا: وتعين دخولها في الآية، لئلا يتوهم عطف (الضالين) على الذين "[2].

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 179.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 301.

12. ليس النسخ للابتداء، لأنه لا وجود له أصلاً لا في الاستفهام ولا في جوابه، ولا يتعلّق الأمر به من قريب أو بعيد، لأن الابتداء معنى تركيبي يقوم على الاهتمام والعناية بدلالة التقديم، وفي النواسخ الاهتمام منصبٌّ عليها بدليل تقديمها وعملها، والافتراض يدحضه الدليل اللفظي والمعنوي، لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، والمقصود بالعامل اللفظي، هو الناسخ للعامل المعنوي، وهو الابتداء، هذا على فرض الأصل، وهو مردود بأفعال التحويل والصيرورة، لأنها لا تدخل على ما كان أصله مبتدأً وخبراً، لذلك قيل: " ينبغي أن نفصل (صار) من هذه المجموعة، لأنها إنما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأً وخبراً، لأنك تقول: صار الطين إبريقاً، وصار الحق باطلاً، ولو حذفت (صار) من هذين المثالين لكان الكلام: الطين إبريق، والفقير غني، والحق باطل، والباطل حق، وليس هذا بالمقبول، فليس الطين إبريقاً، ولا الفقير غنياً، ولا الحق باطلاً، ولا الباطل حقاً، والمنصوب بعدها– فيما يبدو لي– ليس خبراً ولا مفعولاً، وإنما هو تمييز، وظيفته إماطة إبهام في نسبة الصيرورة إلى الفاعل، فإذا قيل: تحوّل الطين، أو صار، كان في الأمر إبهام وموضعه نسبة التحوّل إلى الطين، فأتي بكلمة (إبريقاً) لتزيل ذلك الإبهام، كما أزيل الإبهام عن النسبة بكلمة (عسلاً) في قولنا: امتلأ الوعاء عسلاً، فنسبة الامتلاء إلى الإناء مبهمة، تفتقر إلى ما يوضحها، ويميط الإبهام عنها، فإذا قيل عسلاً، بان المعنى، وزال الإبهام "[1].

جرت أفعال التحويل والصيرورة مجرى النواسخ، لأنها كالنواسخ ليست داخلة على جملة اسمية أصلاً، والنسخ ليس للمبتدأ، لأنه لا وجود حقيقي له، إلاّ في أذهان المناطقة الذين احتالوا لمنطقهم، وأخضعوا اللغة لمقاييسه، لأن النسبة التحويلية تقتضي تغييراً في المسنوب إليه لصيرورته شيئاً آخر، فهو ليس مفعولاً به، لأنه متحوّل من حال إلى أخرى، فهو حقيقة واحدة وليس حقيقتين مختلفتين، كما في الفاعل والمفعول، وليس تمييزاً، لأن التمييز مفسّر لتغيير

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 178– 179.

النسبة، وليس لتحقيقها بدليل التقديم والتأخير، لأن التحويل في المنسوب إليه من العمدة إلى الفضلة، لأن النصب موضح للإبهام، أما المقادير، فإن الإبهام في ذاتها كالعقود والمكاييل والموازين، وليس في النسبة، لأنه في المقدار وفي الذات، أما الذات في النسبة التحويلية، فهي معلومة قبل تحويلها، في حين أنها في التمييز هي المفسرة، لأنها مجهولة، لأن الإبهام يكون في جملة ومفرد، و" ذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض ولذلك سُمّي تمييزاً وتفسيراً، وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد، فالجملة قولك طاب زيد نفساً... وأما المفرد، فنحو قولك عندي راقود خلاً ورطل زيتاً ومنوان سمناً، فالتمييز في هذه الأشياء لم يأتِ لرفع إبهام في الجملة، وإنما لبيان نوع الراقود، إذ الإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوعي، وكذلك قولك عندي رطل زيتاً، التمييز فيه لإبهام الرطل، إذ الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن"(1).

13. إن النواسخ إنما نصبت الخبر، لأنه عين المسؤول عنه أو صفته إثباتاً ونفياً، وللإشعار بأنه ليس خبراً ابتدائياً ولزيادة تخصيصه، والمخصص منصوب، ونصب اسم (إن) تخصيصاً لعموم النسبة رفعاً لاحتمال الظن في تثبيت خبر المنسوب إليه وتوكيداً لنسبته إليه لتركبه مع (إنّ)، لمشابهتها الفعل بالمعنى، فهي غير مستقلة بمعناها الذاتي لحرفيتها بدليل ملازمتها للنسخ، في حين أن الفعل يكون تاماً بنسبته إلى مفرد، وناسخاً في نسبته إلى جملة بدليل مجيء الفعل خبراً لها، نحو: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوۡقُوتًا﴾ [النساء 103]، تقوية للنسبة في الجواب، كما تأتي اللام مقوّية لها، في حين تأتي الحروف الزائدة مقوّية للأفعال الناسخة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون 91]، تشديداً للتوكيد، لذلك لم تأتِ (إن) خبراً عن الفعل الناسخ، لأن الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، بخلاف الفعل فإنه يخبر به. و" (إِنّ) – المشددة المكسورة

(1) شرح المفصل: 2/ 70.

– لها موضعان تكون تحقيقاً وصلة للقسم كقولك: إن زيداً قائم ووالله إن أخاك عالم، وتكون بمعنى (أجل) فلا تعمل شيئاً، كقول القائل لابن الزبير: لعن الله ناقةً حملتني إليك فقال: إن وراكبها معناه أجل، كقول الشاعر:

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنّه

و(أنّ) المشددة المفتوحة تكون مع صلتها بمعنى اسم علم يحكم عليه بالإعراب"[1].

14. تفيد النواسخ معنىً زائداً على أصل النسبة، والمعنى الزائد لا يحصل إلاّ بعد الفراغ من تحقيق النسبة توضيحاً للزيادة وبياناً لها جاءت عاملة، بدليل عدم صحّة دخول (هل) عليها، لأنها أداة يُستفهم بها عن النسبة سواء أكانت اسمية أم فعلية، فلا تصحب هل (إن) التوكيدية لتقريرها النسبة وإثباتها لها، لأنه " لا يستفهم بها عن جملة مصدرة بإن في التوكيد، لأن وجود (إنّ) في الكلام يدل على إرادة توكيد مضمون ما بعدها، ومعنى هذا: إن مضمون ما بعدها مفروغ من تحققه، فإذا كان ما بعدها واقعاً ومؤكداً، فلا سبيل إلى الاستفهام عنه "[2]، كما لا تحذف (هل) لذهاب دلالتها، وهي الاستفهام عن النسبة، لأن (إن) جواب استفهام، فكيف يجمع بين السؤال وجوابه في جملةٍ واحدة؟ بدليل مجيئها جواباً للقسم، نحو قوله تعالى: ﴿ يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس 1 – 3]، ويسأل عن كيفية حصول النسبة، وإن كانت مُحققة، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا ﴾ [مريم 8]، بدليل تحقق الجواب، فجاءت (أنّى) لبيان الدهشة والتعجّب من تحققه لغرابة حصوله في العادة، لأن (أنّى) " مشتركة بين الاستفهام والشرط، ففي الشرط تكون بمعنى (أين) نحو أنّى يقم زيد يقم عمرو، وتأتي بمعنى (كيف) كقوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [البقرة 259] ... وتجيء بمعنى (من أين) نحو

(1) حروف المعاني: 56.

(2) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 267.

﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ [آل عمران 35]. قال ابن فارس: والأجود أن يُقال في هذا أيضاً (كيف). وقال ابن قتيبة: المعنيان متقاربان "[1]، والأظهر أنها لاستعظام الأمر تعجّباً، ففي قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِي﴾، " اعتراف بالعجز عن معرفة طريقة الإحياء، واستعظام لقدرة المحيي "[2].

15. تفيد النواسخ توكيد الجواب، بإثبات المسؤول عنه، فكان ذكره تكراراً لفظياً له، لأنه لا جواب إلاّ بعد استفهام، والنواسخ تستغرق الوجود العام للذات المسؤول عنها، فهي مفتقرة إلى التخصيص، ويتم ذلك بذكر الخبر بدليل نصبه ويقدر الكون العام في أشباه الجمل، لأن الوجود الذاتي أصل كل فعل أو صفة أو حال أو صلة، لأنها مبينة له، لأن الظرف لا يخبر به، لأنه وعاء للوجود الذاتي، وهو معلوم بخلاف الوجود فيه، لأن السامع قد يجهله أو يجهل صفته، فإذا جهل وجوده أفاد الفعل ذلك فكان تاماً، وإذا جهل صفته مع علمه بوجوده كان الفعل ناسخاً لجهله، فلا مناص من استحضار فعل الكون في الذهن، ولا يغني ذكر الظرف عن ذلك، لتلازمهما في الوجود الحقيقي والتصريح بالزمان أو المكان لا يفي بالغرض من أشباه الجمل، ومدار الفائدة في الربط لأجل الفهم، وقيل إن فائدة الخبر، " إنما تستند إلى التصريح بالمكان، فالمكان هو الخبر الذي يتم به الإخبار، وهو معقّد الفائدة المتوخّاة من الخبر، فإذا أُريد إلى إعراب مثل قولنا: محمد في الدار قيل: محمد: مسند إليه أو مبتدأ مرفوع. في الدار: مسند أو خبر. ولا يحتاج المعرب إلى أن يعلّق هذا الخبر بشيء مقدّر، وهو الوجود العام أو الكينونة العامة، ويجد نفسه في دوّامة من التقديرات، هذا يقدره فعلاً كان أو استقر، لأن الأصل في العامل أن يكون فعلاً، وهذا يقدره اسماً مفرداً كائن أو حاصل أو مستقر، لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، مع أن ذلك مما لم ينعقد عليه الخبر، لأنه معلوم للمتكلم والسامع، ولأن ذلك ليس هو الخبر، لأن الفائدة لا تتم به، فلو كان

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 249.

(2) الكشّاف: 1/ 389.

هو الخبر لجاز للمتكلم أن يقتصر على قوله محمد استقر، أو محمد كان أو محمد حصل ويسكت ولاكتفى المخاطب به، ولكن واقع الأمر غير ذلك "[1].

16. اختصّت النواسخ ببيان هيأة المتحدث عنه بعد إثباته، وبذلك خالفت الأفعال التامة، لأنها للوصف إخباراً تاماً مفيداً بذكر متعلقاتها من المفاعيل والأحوال والظروف، لصلاحها جواباً عن الكيفية العامة، لأنها للكينونة العامة، في حين أن الأحوال تصلح لبيان الكيفية الخاصة بدليل ارتباطها بالفعل المذكور، بخلاف النواسخ، لأنها جاءت لتخصيص الوصف وتعيينه بدليل دخول اللام الفارقة على إخبارها، لأن اللام للتوكيد، لإفادتها الرد على المنكر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف 102]، و﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [الشعراء 186]، وبذلك استدلوا على اختصاصها بالمبتدأ والخبر، لأن الأفعال الواقعة بعد (إنْ) المخففة تكون خبراً لها، والمخففة لا يكون خبرها إلاّ جملة، فقد قيل: " لا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلاّ من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأن (إنْ) مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما ألغيت ووليها فعل كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأنها، وإن كانت أفعالاً، فهي في حكم المبتدأ والخبر، لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر أو الشك فيه لا لإبطال معناه "[2].

إن المخففة يغلب عليها المعنى الحرفي لضعف مشابهتها للفعل، لذلك تعزز باللام لتقوية الجواب، ولما كان الجواب مؤكداً لبيان هيأة الوجود تخصيصاً لناجية منه اقتضى ذلك ذكر المتحدث عنه، لذلك جعل خبرها جملة، لأن الجملة تؤوّل بمفرد، وأما ملازمة أفعال الوجود والقلوب للجملة الاسمية، فهو محض افتراض ينقضه تحويل الحديث من الغائب إلى المتكلم، فهي تخبر عن المتكلم، أما الجملة الاسمية، فإنها تتحدث عن الغائب، لأن الاسم الظاهر غائب بدليل الضمير العائد، كما أن المعنى مختلف، فإن معنى الاسمية بخلاف

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 181.

(2) شرح المفصّل: 8/ 72.

الفعلية، ومعنى المفعول بخلاف معنى الابتداء والخبر، فلبعد أن كانت نسبة ثبوتية تحوّلت إلى متغيرة متجددة، كما ألغي استقلالها بالخبر المفيد صارت بعد النسخ مفعولية مخصصة له، لأن الكلام بُني أصلاً على ظن المتكلم أو يقينه، وليس على الإخبار الابتدائي عن غائب ومواجهة المخاطب بالظن غير مواجهته باليقين، فأظنّك كاذباً ليس بمعنى أنت كاذب، فالأول الحديث عن المتكلم، والثاني عن المخاطب، وكذلك وجدته فاسقاً غير معنى هو فاسق، وتختلف هذه الأفعال عن غيرها، بدليل وجوب إثبات مفعوليها الأول والثاني، لأن الأول دال على المتحدث عنه، والثاني دال على الحديث عنه، فلا يقتصر على أحدهما، لأن الفائدة منوطة بهما، وإلغاؤها يُخرج الكلام من معنى إلى آخر، لذلك شُبّهت بـ(كان)، كما شُبّهت (كان) بها في الإلغاء، و" شبّهها بـ(ظننت) إذا ألغيت، نحو قولك زيد ظننت منطلق، فالظن مُلغى هنا لم تعملها، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك، كأنّك قلت زيد مُنطلق في ظنّي"[1]، بل أخرج الكلام من الشك في الإعمال إلى اليقين بالإلغاء، لأن الكلام في الإلغاء بُني على اليقين أولاً، وذلك بخلاف الإعمال بدليل تقدّم الظن، وفي الإلغاء يكون الحديث عن الغائب، وفي الإعمال عن المتكلم.

17. تخرج بعض النواسخ عن إثبات الذات الموصوفة، للدلالة على غلبة معنى الفعلية فيها، لأنها عندئذ تقتصر على الوصف العام غير المخصص، كما تنزل الأفعال المتعدية منزلة اللازم للمبالغة في وصف الفاعل، فالفعل إما أن يثبت الذات الموصوفة، فيعبّر عن رأي المتكلم فيما يخبر به، وإما أن يخبر بدون أن يشعر السامع بنسبة ما إلى المتكلم، فجعل الأول ناقصاً، فلازم الجمل الاسمية، فنسب إلى جملة، لافتقاره إلى اسم وخبر، والجملة الاسمية مستقلة بمعناها التركيبي بالإسناد الأصلي، ووقوعها خبراً يلزم العائد الرابط، أما الرابط في النسخ فمعنوي وهو المتكلّم بدليل قيام الضمير مقام الاسم، ومطابقة الجواب للسؤال، نحو كيف كنت ؟ كنت قائماً، والخبر دلّ عليه

(1) شرح المفصل: 7/ 99.

اسم الاستفهام، ونقول: ما كان زيد ؟ وجوابه كان شاعراً، لأن (ما) يُسأل بها عن صفة من يعقل، وذلك بخلاف التام، لأنه يُخبر تخصيصاً وليس جواباً لسؤال، فالتام إخبار بوصف معين، والناسخ جواب، والجامد منه مختص بمعنى معين لغلبة معنى الحرفية عليه، ومنه (عسى)، و" معناه المقاربة على سبيل الترجّي.. ولما كانت فعلاً افتقرت إلى فاعل ضرورة انعقاد الكلام، وهي في ذلك على ضربين (أحدهما) أن تكون بمنزلة كان الناقصة، فتفتقر إلى منصوب ومرفوع، ويكون معناها قارب.. نحو قولك: عسى زيد أن يقوم، ولا يكون الخبر إلاّ فعلاً مستقبلاً مشفوعاً بأن الناصبة للفعل. قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة 52].

والضرب الثاني: أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقار إلى منصوب، وتكون (عسى) بمعنى قرب، إلاّ أن مرفوعها لا يكون إلاّ أن والفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة 216]، فإن تكرهوا بموضع رفعٍ بأنه فاعل، ووقت الكفاية به لتضمّنه معنى الحدث الذي كان في الخبر"[1].

18. إنّ النسخ تخصيص بإزالة إبهام عموم نسبة بتعليقها بنسبة تقييدية خاصة موضحة ومبينة، ومدار الفائدة على تعليق نسبتين فرعية بأصلية، وليس نسخاً للابتداء والخبر، لأن " الأفعال في غاية الإبهام والتنكير، فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف ولا تخصيص، فلم يكن في الإضافة إليها فائدة "[2].

والإضافة من خصائص الأسماء وعلمها الجر، وهو ذو نسبة ناقصة، والنصب مثله ذو نسبة ناقصة، لعدم صلاحه لأحد طرفي الإسناد، فنصبت الأفعال تخصيصاً، ورفعت إسناداً، لأن الفعل يلزمه الفاعل، لأنهما كالكلمة الواحدة بدليل وقوعه خبراً وصفةً مؤولاً بوصف يكون اسماً للفاعل أو للمفعول،

(1) شرح المفصّل: 7/ 115– 118.

(2) نفسه: 7/ 11.

فالأسماء تخصص بالإضافة والأفعال بالإسناد، وما كان أعم من غيره وأكثر إبهاماً تخصص بنسبتين، أصلية وفرعية تخصص الثانية الأولى، والأولى تؤكد الثانية، بخلاف اسلوب التوكيد المعتاد، مثل القسم، فإنه جملة تؤكد بها جملة أخرى، لأن القسم يؤكد الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف 85]، " أراد لا تفتؤ فحذف حرف النفي، لأنه لا يلتبس بالإثبات، لأنه لو كان إثباتاً لم يكن بدّ من اللام والنون، ومعنى لا تفتؤ: لا تزال، وعن مجاهد: لا تفتر من حبّه، كأنه جعل الفتوء والفتور أخوين، يُقال: ما فتئ يفعل "[1].

19. الفرق بين النسخ والتعدّي، إن النسخ مُنبئ بجواب مؤكّد عن سؤال يطلب فيه بيان الكينونة بدليل صلاحه للإجابة عن (كيف)، لأن الإخبار فيه عن ذات واحدة، وهي المخبر عنها، أما التعدي، فإنه جواب عن سؤال يطلب فيه تخصيص عموم الفعل بذكر من فعل به الفعل والإخبار به عن ذاتين مختلفين، هما الفاعل والمفعول، لأن " الأفعال على ضربين، متعدٍّ وعير متعدّ، فالمتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل والتعدي التجاوز، يقال عدا طوره، أي تجاوز حدّه، أي إن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت ؟ فيقال: فعلت بفلان، فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل فهو متعدّ، نحو ضرب وقتل، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً، وما لم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدّ نحو قام وذهب، ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب، ولذلك لا يُقال هذا الذهاب بمن وقع ؟ وكذلك القيام بخلاف ضرب وأشباهه فإنه لا يكون ضرباً حتى يوقعه فاعله بشخص"[2].

فإن التعدي تعريف بالذات التي اتصفت بصفة ما، وذلك بخلاف النسخ، فإنه تعريف الشيء على صفة ما برأي المتكلم، لأنه المجيب، أما التعدي فإنه إخبار المتكلم عمّن وقع عليه فعله.

(1) الكشّاف: 2/ 339.
(2) شرح المفصّل: 7/ 62.

20. إن عمل النواسخ دال على وظيفتها في نفي الشك والتردد في نسبة الخبر إلى الذات الموصوفة وليس قائماً على افتراض محض غريب، بل يفرضه الاستعمال، وليس كما قيل إن " من أمات المسائل التي يقوم عليها نحو القرآن وينبغي اعتماده في نحو العربية إلغاء فكرة إعمال (إنّ) وأخواتها، وإلغاء كل ما يترتب على القول بإعمالها "[1].

فإن هذا القول مردود بنحو القرآن الكريم نفسه، لأنه يثبت خلاف ما يقول، ثم ماذا يقول بما " أجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً بـ(إنّ) وأخواتها، وأجازه الفراء في (ليت) خاصة، ونقل عنه أنه أجاز في (لعل) أيضاً، وممن ذهب إلى جواز ذلك في (إنّ) وأخواتها ابن سلام في (طبقات الشعراء)، وزعم أنها لغة رؤبة وقومه، وقال ابن السيد: نصب خبر (إنّ) وأخواتها لغة قوم من العرب، والى ذلك ذهب ابن الطراوة والجمهور على أن ذلك لا يجوز"[2]، والظاهر أن النصب لغة عامة العرب، ونصبها ليس لأجل تطبيق نظرية العامل، لأن النظرية رأي الباحث في اللغة وليس هو بمنطقها في الاستعمال، ولكل لغة أساليبها الخاصة في التعبير، ولها دوال للدلالة على المراد، لأن الغرض من العلامات الإبانة عن المعاني يفهمها أصحابها، والغاية الفهم والإفهام، وذلك لا يكون إلاّ بالتفريق بين الكلمات للإيضاح عن الوظائف المختلفة التي تؤديها داخل التراكيب، إذ لا قيمه لهذه العلامات خارجها، كما أن نصب الاسم ظاهرة قديمة، قال براجشتراسر: " ومبتدأ الجملة الاسمية منصوب بعد (إنّ) وأخواتها، وكثرة ذلك من خصائص العربية، مع كون أصله سامياً شائعاً في غير العربية أيضاً، ومما يدل على أن (إنّ) وهي أقدم الكل كانت تعمل النصب في الأصل كما تعمله في العربية "[3]، ونصبها يفيد الشك والإنكار عن المنسوب إليه، لأنها تفيد توكيد النسبة إليه، وذلك بخلاف الفعل الناسخ،

(1) قضايا نحوية: 58.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 393– 394.

(3) التطور النحوي للغة العربية: 140.

فإن الشك في المنسوب لا المنسوب إليه، لأنه معروف، لذلك نصبت الخبر، و " من لطيف مواقعها– أي (إنّ)– أن يدعى على المخاطب ظن لم يظنه، ولكن يُراد التهكّم به، وأن يقال: إن حالك والذي صنعته يقتضي أن يكون قد ظننت ذلك، ومثال ذلك قول الأول:

جاء شقيق عارضاً رمحه إن بني عمك فيهم رماح

إن مجيئه هكذا مدلاً بنفسه وبشجاعته، قد وضع رمحه عرضاً، دليل على إعجاب شديد وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد حتى كأنّ ليس مع أحد منّا رمح يدفعه به، وكأنّا كلنا عزّل، وإذا كان كذلك وجب إذا قيل إنها جواب أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن في المسؤول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به فإما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيه فلا "[1]، لأن التوكيد ملازم لها حيث وردت، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [يوسف 51]، " فانظر كيف جاء بالجملة الأولى غير مؤكدة (أنا راودته)، والثانية مؤكدة، وسر ذلك والله أعلم، أن هذا على لسان امرأة العزيز، وقد فعلت فعلاً لا يليق بالنساء، وهي الآن في موطن أقرار بالذنب، واعتراف بالخطأ، فذكرت ما صدر عنها غير مؤكد، إذ لا يحسن في مثل هذا الفعل التوكيد، وهي تريد أن تفر وتتوارى من فعلتها، وقد أنكرت فيما مضى أن تكون قد صنعته، بخلاف نسبة الصدق إلى سيدنا يوسف عليه السلام، فجاءت به مؤكداً بـ(إنّ واللام) "[2]، وتوكيد النسبة يعني نفي الشك والإنكار عن المنسوب إليه بدليل نصبه، أما الفعل الناسخ، فإن الشك في الخبر بدليل مجيئه شرطاً بخلاف الاسم فإنه لا يكون اسم شرط، لأنه مبهم، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمۡ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾ [الصافات 35].

(1) دلائل الإعجاز: 251.

(2) معاني النحو: 1/ 262.

ويأتي فعل شرط مشكوكاً فيه للدلالة على نفي أصل كل فعل، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة 116]، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف 27]، و(إن) للمشكوك في تحققه، لأن " الأصل فيه عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط، وعيسى عليه السلام جازم بعدم وقوع قوله "[1].

وبعد (لولا) الامتناعية، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس 98]، فقد " زعم علي بن عيسى والنحاس أنّ (لولا) تأتي بمعنى (ما) النافية، وحملا على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾، أي ما كانت قرية "[2].

و(كان) تحقق الخبر، كما أن (إنّ) تحقق الاسم بدليل العمل، لأن (كان) لا يكون خبرها جملة طلبية، لأن الطلب غير محقق إلاّ بالمطاوعة، وتحقيق النسبة هو المعوّل عليه في النسخ، وليس نقصان الحدث أو الاقتصارالزمني، فقد قيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [النساء 101]، " أي منذ القديم بخلاف قولنا (هم لكم عدو)، فإنه ليس فيه الوغول في القدم "[3]. إن الفرق بين القولين هو تحقيق وثبوت نسبة عداوة الكافرين، بدليل تخصيصها بالكافرين، بخلاف (هم)، لأنه إخبار بدون تحقيق، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ [القصص 58]، وقوله: ﴿وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء 79].

وقيل في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران 110]، "(كان) عبارة عن وجود الشيء في زمانٍ ماضٍ على سبيل الإيهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ "[4].

(1) البرهان في علوم القرآن: 4/ 215.
(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 608.
(3) معاني النحو: 1/ 195.
(4) الكشّاف: 1/ 454.

إنّ المُبهم لا يقطع بتحققه، والخبر في الآية الكريمة محقق الخبرية فيه، لأن الماضي مقطوع بوقوعه، لأنه حتمي، وليس فيه انقطاع لاستمرار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا أمرتم بالمعروف ونهيتم عن المنكر، فقد تحققت الخبرية في الإخراج، لأن المعوّل عليه تحقيق النسبة إلى المخاطبين وليس الزمن الماضي المبهم، كما تحققت العجلة في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ عَجُولٗا ﴾ [الإسراء 11]، والظلم والجهل، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا ﴾ [الأحزاب 72]، لأن ذلك ليس متوقفاً على الزمن الماضي، فهو متحقق ومقطوع في وقوعه في كل وقت، والصفات والأفعال سواء في ذلك، لأن الفعل في حقيقته وصف، والوصف فعل مبالغ فيه، إلاّ أن الوصف أثبت في الوصف من الفعل، ودلالة (كان) تحقق وجود الشيء على صفة، وليس الدلالة على الحال، كما قيل [1] في قوله تعالى: ﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ ﴾ [آل عمران 110]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا ﴾ [النساء 103]، لأنها بمعنى تحقق الفرض، لأنها بمعنى كتبت كتاباً، لأن (كان) أصل لكل فعل، كما جعل (فعل) أصلاً لكل ما يصدر كالكتابة والقراءة وغيرهما، فكتب فعل وقرأ فعل وهكذا. والذي عوّل على ربط الفعل بالزمن قال: " والذي أراه أنها بمعنى المعني، فمعنى قوله: ﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ ﴾، وجدتم خير أمة، وقيل كنتم في علم الله خير أمة، وقيل كنتم في الأمم مذكورين بأنكم خير أمة موصوفين به، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا ﴾ [النساء 103]، أي فرضت عليهم أو كتبت عليهم، كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ [البقرة 183]، فهي مفروضة على المؤمنين منذ القديم وكذلك البواقي "[2]، بل إن ذلك مقطوع به محقق، لأنه حتم واجب، ولا علاقة له بالقدم، لاستمرار فرضه وعدم انقطاعه، وجعلت [3] (كان) بمعنى (صار) في قوله تعالى:

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 127.

(2) معاني النحو: 1/ 196.

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 127.

﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴾ [النبأ 19 – 20] وقوله: ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴿٦﴾ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴾ [الواقعة 5 – 7]، و ﴿ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة 34]، لأن " العرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض، فأوقعوا (كان) هنا موقع (صار) لما بينهما من التقارب في المعنى، لأن (كان) لما انقطع وانتقل من حالٍ إلى حال، ألا تراك تقول: قد كنت غائباً وأنا الآن حاضر، فصار كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال، نحو قولك: صار زيد غنياً، أي انتقل من حال إلى هذه الحال، كما استعملوا (جاء) في معنى (صار) في قولهم: ما جاءت حاجتك، لأن (جاء) تفيد الحركة والانتقال، كما كانت (صار) كذلك " [1].

إن (كان) تفيد تحقيق الوجود، و (صار) تحقق التحويل وليس إحداهما بمعنى الأخرى، لذلك قيل: " والذي أراه أنه ليست (كان) بمعنى (صار)، وإنما لها معنى آخر، فإنك لو أبدلت (صار) بـ(كان) ما سدّت مسدّها، فإذا قلت بدل قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ [الرحمن 37] فصارت وردة، أو بدل قوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴾ [النبأ 19 – 20] فصارت أبواباً وسرابا، لم تجد المعنى كما كان ثم، فإن المقصود بـ(صار) هو التحوّل والصيرورة، وقد يكون هذا التحوّل بعد مدة كأن تقول: صار الطين حجراً، وصار محمد شيخاً، فالصيرورة قد تقتضي الزمن الطويل، بخلاف (كان)، فإنها تطوي الزمن، فقوله تعالى: ﴿ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴾، أي كان هذا شأنها منذ الماضي وكأنّ هذا هو وجودها، ونحوه: ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴾ [الواقعة 5 – 6]، كأنّ حالتها الجديدة حاصلة قبل النظر والمشاهدة، وكأنها هي هكذا منذ القديم "[2].

لا علاقة لهذه الأفعال بالزمن تدريجاً أو طوياً له، وإنما الغرض الإفادة من تحقق ذلك بالخبر وليس بالزمن، لأن الخبر مقطوع بوقوعه حتماً بدليل صيغة

(1) شرح المفصّل: 7/ 102.

(2) معاني النحو: 1/ 197–198.

الماضي، لأن دلالة الصيغة على القطع وليس الزمن لتعارضه مع وقت الحصول، لأن جملة (كان) في آية الرحمن جاءت جواباً لشرط مُحقق الوقوع، كما تحقق فتح السماء بالأبواب وسير الجبال بتحقق الشراب، وتحقق البس بالهباء، والوجود بالأزواج الثلاثة، لأنها إجابة عن الفتح والتيسير والبس والوجود في اليوم الآخر، كما كان قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة 34]، إجابة لسؤال ممّ كان ؟ أي " من جنس كفرة الجن وشياطينهم فلذلك أبى واستكبر كقوله: ﴿ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ [الكهف 50] "[1].

21. ابتداء الخبر باليقين أو الشك ليس خبراً ابتدائياً، بل هو جواب عن سؤال يطلب فيه بيان الرأي في أمر يستدعي التدبّر، يدل على ذلك فتح همزة (إن) إلاّ إذا صحبتها اللام تشديداً في الإنكار، لأن الفتح يحوّل المحسوس إلى متصوّر ذهني، فتكون (أن) حرفاً موصولاً مصدرياً، والمصدر معنى مجرّد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾ [الكهف 53].

وصلة (أنّ) ذهنية متوقعة، وصلة الاسم الموصول معروفة واقعة، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة 46].

وقيل: " إنّ كل ظن يتصل بعد (أنْ) الخفيفة فهو شك، كقوله تعالى: ﴿ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة 230]، وقوله: ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [الفتح 12]، وكل ظن يتصل به (أنّ) المشددة، فالمراد به اليقين، كقوله: ﴿ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة 20]، و ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ﴾ [القيامة 28]، والمعنى فيه، (أنّ) المشددة للتأكيد فدخلت على اليقين، و (أن) الخفيفة بخلافها، فدخلت في الشك، مثال الأول، قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [الأنفال 66]، ذكره بـ(أنّ)، وقوله: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد 19]، ومثال الثاني ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة 71]، والحسبان الشك، فإن قيل: يرد على هذا الضابط قوله: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [التوبة 118]، قيل لأنها اتصلت بالفعل "[2].

(1) الكشّاف: 1/ 273.

(2) البرهان في علوم القرآن: 4/ 156–157.

إن صلة (أن) المخففة بخلاف (أنْ) المصدرية، لأن المخففة تفسّر الأمر بدليل خبرها، وهو جملة اسمية أو فعلية مصدّرة بحرف توكيد، نحو (قد) والسين وسوف إثباتاً، و(لن) نفياً ، واليقين والشك للفعل الذي يسبقها يقيناً أو شكّاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ ٱللَّهَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُۥ هَرَبًا ﴾ [الجن 12]، وهو ظن غالب يفيد اليقين.

والمصدرية جاءت في موطن اليقين نظراً للفعل السابق، نحو قوله تعالى: ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍۭ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [القيامة 24 – 25]، وهو أيضاً (ظن) غلب عليه اليقين، إلاّ أن (أن) المخففة أوكد من المصدرية بدليل توكيدها بـ(قد)، والمصدرية مجردة منه بدليل عدم حصوله، لأن (أن) المصدرية تفيد المستقبل، بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ﴾ [المائدة 29]، والمخففة يدخلها النفي، وهو يعقب حدثاً سابقاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم 39]، وقوله: ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الحج 15]، و" المعنى: أن الله ناصر رسوله في الدنيا والآخرة، فمن كان يظن من حاسديه وأعاديه أنّ الله يفعل خلاف ذلك ويطمع فيه ويغيظه أنه يظفر بمطلوبه، فليستقص وسعه وليستفرغ مجهوده في إزالة ما يغيظه بأن يفعل ما يفعل مَنْ بلغ منه الغيظ كل مبلغ حتى مدّ حبلاً إلى سماء بيته فاختنق، فلينظر وليصور في نفسه أنه إنْ فعل ذلك، هل يذهب نصر الله الذي يغيظه "[1]، وقد خالفت أفعال الظن واليقين غيرها من الأفعال ببيان رأي المتكلم في الأحداث والأحوال بدليل اختصاصها بالاتصال بضميرين لمسمى واحد فاعلاً ومفعولاً، وبالإلغاء والتعليق، فلا يقتصر على مفعولها الأول، و" إنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبيّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكّاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو فإنّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكّاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه باليقين "[2].

(1) الكشّاف: 3/ 8.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 40.

وثمّة فرق بين الإقرار والاعتراف واليقين والظن، فالإقرار تأكيد تحقيق النسبة والاعتراف بوجودها للموصوف، حاضراً كان أم غائباً، وبين مطابقة ما يخبر به لما يدور في الذهن، ولما يختلج في الصدور، وإن كان الخبر في الحالين فيه إشعار بالمتكلم بنسبة زائدة على الخبر، فقد جعلت النواسخ مختصّة بالجمل الاسمية، لأن الأصل في الخبر أن يكون ابتدائياً لخالي الذهن، فإذا عرض شك في أو تردد أو إنكار، دلّ عليه بالحرف أو الفعل الناسخ من أول الكلام، للإيذان بأنه قد عدل به عن المعتاد العام لغلبته بالعرف، يدل على ذلك وقوع الأفعال الناسخة إخباراً عن الحروف الناسخة وبالعكس، نحو قوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم ﴾ [الحشر 2]، وقوله: ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [الأنفال 66]، وقوله: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ ﴾ [الأعراف 171].

فالنواسخ مبينة للأحوال الخارجية للأشياء والداخلية، بدليل السؤال عنها بـ (كيف)، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [القصص 40]، و ﴿ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾ [النمل 51]، و ﴿ فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [النحل 36].

كما تأتي تعليلاً وأداة ربط وتقريراً محققاً للصفة الذاتية، نحو قوله تعالى: ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ [الإسراء 3]، أي " لا تشركوا بي، لأن نوحاً عليه السلام كان عبداً شكوراً، وأنتم ذرية من آمن به وحمل معه، فاجعلوه أسوتكم كما جعله آباؤكم أسوتهم، ويجوز أن يكون تعليلاً لاختصاصهم والثناء عليهم بأنهم أولاد المحمولين مع نوح، فهم متصلون به فاستأهلوا لذلك الاختصاص "[1].

وتأتي الواو رابطة لجملة الناسخ تعليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴾ [الإسراء 11]، أي " يدعو الله تعالى عند غضبه بالشر على نفسه وأهله وماله أو يدعوه بما يحسبه خيراً وهو شر دعاءه بالخير مثل

(1) الكشّاف: 2/ 438.

دعائه بالخير (وكان الإنسان عجولاً) يسارع إلى كل ما يخطر بباله لا ينظر عاقبته "[1].

إنّ (الإنسان) واحد بمعنى الجميع، لأنه بمعنى الناس، فهو نكرة، والواو بعد النكرات تقتضي تحقيق الوصف المتقدم وتقريره، فجاءت (كان)، وهي لمزيد التأكيد لدلالتها على الفطرة والغريزة والطبيعة المركوزة، وجاءت بصيغة الماضي للقطع بالوصف وحتميته، فإن الإنسان مجبول على المسارعة وعدم التأنّي والتبصّر، فناسب مجيء الواو للاهتمام والتحقيق والتوكيد، و" هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة، في نحو قولك: جاءني رجل ومعه آخر، ومررت بزيد وفي يده سيف، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الحجر 4]، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتصافه بها أمر ثابت مستقر"[2].

وقيل: إنها " للتأكيد، نحو: ما رأيت رجلاً إلاّ وعليه ثوب حسن، وفي قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [البقرة 216]، يجوز أن تكون الجملة في موضع نصب صفة لشيء وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً، وفي قوله تعالى: ﴿ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾ [البقرة 259]، الجملة في موضع جر صفة لقرية "[3].

إن حقيقة الحال أن تكون وصفاً نكرة لمعرفة، " لأنها في المعنى خبر ثانٍ، ألا ترى أن قولك: جاء زيد راكباً، قد تضمّن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة، لأنها مستفادة، وأيضاً فإنها تشبه التمييز في الباب، فكانت نكرة مثله، وإنها تقع في جواب كيف جاء، وكيف سؤال عن نكرة، وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر ثانٍ، والخبر عن

---

(1) أنوار التنزيل: 372.

(2) الكشّاف: 2/ 479.

(3) البرهان في علوم القرآن: 4/ 440–441.

النكرة غير جائز، ولأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة، ولا حاجة إلى مخالفتها إيّاه في الإعراب، إذ لا فرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى، وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة، وهي في تأويل النكرات "[1].

وإذا كانت جملة لزم تعليقها بصاحبها بالواو للدلالة على المغايرة، لأنها وصف مبين للفعل، ولما كانت النواسخ ليست أوصافاً في حقيقتها، لأنها مقررة ومؤكدة للذوات على صفة معينة، وهي جمل مستقلة بمعناها، فلزم ربطها بما قبلها، إما بالضمير وإما بالواو، ولما صلحت جواباً عن (كيف)، وهو للسؤال عن النكرة، فجاءت مؤكدة بالرابط، وهو الواو، يدل على ذلك أنها " لا تدخل على المبتدأ اللازم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام والمقرون بلام الابتداء، عدا ضمير الشأن، ولا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف، كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا ما لزم الابتداء كقولهم: أقل رجل يقول ذاك، ولله درّك، وما التعجبيّة، وما تضمّن معنى الدعاء كقولهم: سلام عليك وويل له، وكذا مصحوب لولا الامتناعية، وإذا الفجائية، كما لا تدخل على الخبر، إذا كان جملة طلبية، فلا يقال: كان زيد أضربه، وشرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها، ودام وزال وأخواتها، زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره فعلاً ماضياً، فلا يقال: صار زيد علم، وكذا البواقي، لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والماضي يفهم الانقطاع، وهذا متفق عليه"[2]، وذلك لأن الشرط لم يتحقق، والناسخ إنما يأتي لإزالة الوهم أو الشك لتقرير ما ثبت عند المتكلم في المتحدث عنه، وكذلك الاستفهام، لأنه يقوم مقام جوابه، فلا يجتمع السؤال وجوابه في خبر واحد، وأما اللام، فإنها رد على المنكر بدليل مجيئها في خبر الحروف الناسخة، ودليل تقرير النواسخ أنها تقع مفسّرة لضمير الشأن، وتتصل به في الصدارة، لأن جملتها توضيح له، لأهميته وللمبالغة، لأن الشيء إذا أبهم ثم فسّر، كان أبلغ من مجيئه بلا إبهام سابق، وأما المبتدأ اللازم الحذف، فإنه يتناقض وتوكيد الوصف للذات، لأن المبهم لا يؤكد، لأن النعت

(1) شرح المفصّل: 2/ 62.

(2) معاني النحو: 1/ 189–190.

المقطوع للمدح والتعظيم أو للذم والتحقير، أما ما لازم الابتداء، فإنه لا يحتاج إلى تقرير لملازمته التقديم عنايةً به، وأما التعجب فإنه انبهار من شيء لا تعرف علّته، وإنه انفعال ذاتي وليس تقريراً لوصف معتاد، وكذلك الدعاء، فإنه لا يعلم تحققه، ومصحوب (لولا) فإن وصفه ممتنع لدلالتها على النفي، فكيف يحقق أو يقرر، وكذا الخبر المفاجئ، فإنه حادث بلا تدبير مُسبق، فلا يقرر ولا يخبر عن الناسخ بالطلب، لأنه جواب مقرر لطلب سابق، فلا يقرر الطلب إلاّ بمطاوعته، فإذا تحققت المطاوعة، فإنها تُنسخ بمحقق يزيلها أو يثبتها ويؤكدها، والتحويل والصيرور يقتضيان الانتقال من حالٍ إلى أخرى للذات الواحدة، فلابد من وجود الحالة الأولى لمعرفة الثانية، وكذلك الاستمرار والمداومة تقتضي ذكر الذات لإثبات ديمومة الوصف لها أو استمراره، إلاّ إذا أفادت (ما) معنى الظرفية فتكون خبراً، ولا تحتاج إلى الإخبار عنها فتكون تامة. ولقد قيل إنّ الأفعال الناسخة أو الناقصة " لا تختلف عن أفعال العربية الأخرى في شيء من عناصر الفعلية، وهو الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما، ولا نستطيع سلب الحدث من هذه المواد، فتصبح كأنها المواد الجامدة، وحقيقة الاستعمال لا تؤيد وجود هذه الصفة في هذه الأفعال، والذي يجب أن نقوله في هذه الأفعال أنها تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها، كما هي الحال فيما أسموه بـ(كان) التامة التي يتضح فيها الحدوث "[1]. وهذا القول فيه نظر، لأنه جاء تفسيراً للحدود الموضوعة للكلم العربي، التي خرقها الاستعمال اللغوي الصحيح الموثوق به، ثم إنه يفتقر إلى الدليل التاريخي الذي يثبت تطور الأفعال التامة حتى أصبحت ناقصة، فلم تكتفِ بمرفوعها فافتقرت إلى وصف آخر، وهو ما أخبر به عنها أو صار حالاً بدخولها.

إن النسخ أسلوب خاص كالنفي، فإنه " إنما يكون على حسب الإيجاب، لأنه إكذاب له فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما، إلاّ أن أحدهما نفي والآخر إيجاب "[2]، فإن النسخ ليس للزمن كما قيل[3]، فيوجده بعد أن لم يكن أو

(1) الفعل زمانه وأبنيته: 56–57.

(2) شرح المفصّل: 8/ 107.

(3) ينظر: الزمن في النحو العربي: 81.

يغيّره بعد أن كان، لأن الناسخ ليس ظرفاً، ولا يزيل الشيء أو يبدله إلاّ نظيره، بل هو مثبت لمعنى على حساب معنى سابق تقريراً وتحقيقاً، لأنه مزيل للشك أو الإنكار أو التردد أو مظهر لوجوده اعتياداً واستمراراً، أو فطري غريزي مركوز وليس له علاقة بالوقت، فإذا كان طرف نسبة تامة، فهو تام، وإن افتقر إلى نسبة فرعية خاصة بالمتكلم نفسه أو رأيه في غائب فهو الناسخ، لأنه مزيل للوهم ونافٍ له ومُقرر لما يخالفه ومُحقق له، لذلك خالفت القياس، فجاء " دخول كان على المبتدأ والخبر على خلاف القياس، لأنها أفعال، وحق الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل، فإن ذلك للحروف، نحو (هل، ليت، ما) في قولك: هل جاء زيد، وليته عندنا، وما أحد أفضل منك، ولكنهم توسعوا في الكلام، فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف فنسبوا معانيها إلى الجمل، وذلك كان وأخواتها، فإنهم أدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيهاً بالمفعول سواء تقدّم أو تأخّر، نحو كان زيد قائماً وكان سيداً عمر "[1].

إن التوسع يختلف عن النقل من باب إلى آخر، فإن النواسخ وجدت لأغراض تختلف عن الفعل العام التام، وهذه الأغراض تؤديها الحروف، لأنها الأصل في مجيء المعاني في غيرها، ولكن النواسخ لها معنى ذاتي بدليل تصريفها، ولم تتضمن معنى الحرف كأسماء الاستفهام والشرط والموصولة، ولم يجمد منها إلاّ المركب كـ(ليس) والذي خالف معناه لفظه كـ(عس)، وليست أدوات زمنية حتى تجعل محددة بزمن معين، ويطلق على التوقيتات، وتكون لها " مميزات وصفات تنفرد بها... منها:

أ. تدخل (كان) الناقصة على فعل تام عمدة في الكلام، نحو: كان يكتب، كاد يكتب، أصبح يكتب، ولا يجوز ذلك في الفعل التام إلاّ إذا كان الأخير فضلة.

(1) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم: 128.

ب. لا يكنّى عنه بخلاف التام، فيجوز في نحو ضربت زيداً، أن يقال: إذا كني عنه فعلت بزيد، ولا يجوز ذلك في كان زيد مسافراً.

ج. لا يتعجب منه.

د. لا يستعمل غير (كان) الناقصة ومشتقاتها بعد نفي حين إرادة إفادة الجحد، نحو ما كان محمد لينغمس في الضلال.

هـ. لا يبنى للمفعول.

و. يحذف مع بقاء ضمائمه على حالها، نحو: التمس ولو خاتماً من حديد.

ز. تسمّى الجملة المصدّرة بـ(كان) الناقصة جملة اسمية "[1].

إن التفرّد بتلك الصفات يدل على أنها أسلوب خاص وليس على أنها توقيتات زمنية، كما يدل على أن الفعل عموماً لا علاقة له بالزمن، وإنه ليس جزءً من تكوينه، وإنما هو مثبت لوصف ثابت للذات، أو منقطع أو مستمر بحسب الأحوال المتغيرة لها، لأن النسخ " عبارة عن التبديل والرفع والإزالة يقال نسخت الشمس الظل أزالته، وفي الشريعة بيان انتهاء الحكم الشرعي "[2] والتبديل برفع حكم الشك والوهم بدليل معنوي، فإن النسخ معنى تحقيق الوصف أو النسبة، لأنها توقع التعلّق بالناسخ، وليس زمناً محضاً، لأن جملة الناسخ اسمية والاسم لا علاقة له بالزمن، لأنه لا " يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه "[3]، فإذا كان شاكاً في ثبوت الوصف أو متردداً، فإن التعليق يفيد التحقيق والإقرار، وهذا معنى النسخ، " ألا ترى أن الفعل الذي هو موضع للمعاني لا يضعف ولا يؤكد تكريره إلاّ بالعين "[4]، والنواسخ لا حاجة بها إلى التضعيف، لأنها في ذاتها مؤكدة، فإن " أول ما ينبغي أن يعلم منه أنه يقسم إلى خبر هو جزء من الجملة، لا

---

(1) الزمن في النحو العربي: 81–82.

(2) التعريفات: 131.

(3) دلائل الإعجاز: 315.

(4) الخصائص: 2/ 156.

تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأول خبر المبتدأ كـ(منطلق) في قولك: زيد منطلق، والفعل، كقولك: خرج زيد. فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة، والثاني هو الحال، كقولك: جاءني زيد راكباً، وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل "[1]، والثالث ما يثبته الناسخ في الخبر من فائدة التبديل والتصحيح والتحقيق والرفع للشك والوهم وعدم استحقاق النسبة إليه في ذاته نصب أو في الوصف نصب، لأن النصب وضع لإزالة الإبهام، و" نحن نفكر بجمل... والتأليف وحده هو الذي يهم علم اللغة، ويهمه بدرجة قصوى، لأن الاختلافات في البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات المتنوعة التي تتوقف عليها عملية التأليف... دال النسبة في غالب الأحيان عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو عدّة مقاطع أحياناً) يُشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض... وكذلك على العلاقة التي تربطها بكلمات الجملة الأخرى، فهذه عناصر دوال النسبة... ففي العربية الفصيحة كان زيد يقتل، معناها فقط (Zaid tuait) ذلك أن المضارع في العربية يسبق بفعل الكون ليدل على الاستمرار في الماضي، ويتصرّف الفعلان كل منهما على حدته: الشخص الأول كنت أقتل، الشخص الثاني المفرد المذكر كنتَ تقتل، الشخص الثاني المفرد المؤنث منتِ تقتلين، الشخص الثالث المفرد المذكر كان يقتل، الشخص الثالث المفرد المؤنث كانت تقتل. فالعقل يحس الفعلين وكأنهما وحدة، رغم أنه يمكن وضع كلمة بينهما، فالفعل الأول من دوال النسبة "[2].

فإن (كان) دال على نسبة تقريرية محققة وليس أداة زمنية، لأنه ليس ظرفاً بل رابطاً لنسبة خبرية، ومُعلّلاً لحكم سابق وكاشفاً لوجود ذات موصوفة بصفة ما بدليل مباشرته للفعل التام، لأن الأصل في الفعل الوصف، فصلح أن يكون خبراً وصفةً وحالاً وصلةً، بخلاف الناسخ، فإنه مقرر لذلك، " فمتى رأيت اسم فاعل أو

(1) دلائل الإعجاز: 132–133.

(2) اللغة: خ. فندريس: 104–107.

صفة من الصفات قد بدئ به فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً كقولك: زيد المنطلق. واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأً وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير، ومما يوهم ذلك قول النحويين في (باب كان) إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً كقولك: كان زيد أخاك وكان أخوك زيداً، فيظن من ههنا أنّ تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثنّي بذاك "[1]، فبين الكلامين فرق ظاهر، لأن الغرض مختلف، فإن الأول يحقق الأخوة لزيد، لأنها المشكوك فيها بدليل النصب، والثاني يحقق الذات بأنه هو الأخ دون غيره، لأن الإبهام فيه بدليل نصبه، فالغرض في الأول تحقيق الخبر، لأن الذات معلومة فكررت مرفوعة، والثاني تقرير المشكوك في نسبة الخبر إليه، لأنه لا يعلم استحقاقه له، فيحقق بتكريره منصوباً، لبيان التبديل ورفع الإشكال فيه، نحو قول امرئ القيس[2]:

وقوفاً بها صحبي عليَّ مطيّهم   يقولون لا تهلك أسىً وتجمّلِ

وإنّ شفائي عبرة مهراقة   فهل عند رسمٍ دارسٍ من معولِ

فقد أمروه بالصبر، ونهوه عن الجزع حتى لا يهلك من فرط الحزن وشدّة الهم، ويبرأ من دائه ومما أصابه، فكان جوابه محققاً لإشفاقهم عليه، فلم يجد سوى البكاء، وهو لا يرد حبيباً، ولا يعوّل عليه عند رسم دارس، فلا شفاء ببكاءٍ غير نافع، فاثبت الداء ونفى الشفاء، فقد استطاع الشاعر " أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة حتى يجعل ذلك من صنيعه مزية يعبّر عنها بالفصاحة"[3]، وذلك بتعليق البكاء الذي لا يجدي بداءٍ لا شفاء منه للدلالة على

(1) دلائل الإعجاز: 144–145.

(2) ديوانه: 31.

(3) دلائل الإعجاز: 308.

هلاكه المُحقق، لأن (إنّ) تفيد تحقيق النسبة، بدليل قوله تعالى: ﴿ نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾ [طه 11 – 12].

أما (كان) فإنها لتحقيق الخبر، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم 71]، " كان ورودهم واجباً أوجبه الله على نفسه، وقضى بأن وعد به وعداً لا يمكن خلفه، وقيل أقسم عليه "[1]، وقيل: " وعزم على أن لا يكون غيره "[2].

فالناسخ يؤدي معنىً وظيفياً خاصاً بالنسبة الخبرية لغرض تعليقها بنسبة سابقة توكيداً وإجابةً وتحقيقاً، وليس معنىً وظيفياً خاصاً بالمسند والمسند إليه، فقد قيل إن الاستفادة من خصوص الوظيفة، إذ " تتضح المعاني الوظيفية التي تستفاد من (كان) الناقصة وأخواتها وما حول لبابها من أفعال في ثلاث نقاط:

الأولى: النسخ: وهو إثبات معنى وظيفي خاص للمسند والمسند إليه.

الثانية: إفادة زمان معين يحدده السياق لجملة كانت عارية عنه.

الثالثة: إفادة تعبير عن الجهة ويلحظ ذلك في وضوح حين تستعمل أخوات (كان)، صار، أمسى، بات، ظل، مادام.. الخ، غير أن الجهة تستفاد من الصيغة لا من الوظيفة، ولهذا تشاركها (كان) التامة في هذا، ويلاحظ أن (إنّ) وأخواتها تشارك التوقيتات في كثير من المعاني السابقة، غير أن (كان) اختصّت بتحديدها للزمان وتفسيرها لجهة الحدث. هذا مع ملاحظة اختلاف الوظيفتين الإعرابيتين، أما (كاد) فتتفق مع (كان) في إفادة الزمان المعين والجهة وإن خالفتها في السلوك الإعرابي"[3].

---

(1) أنوار التنزيل: 410.

(2) الكشّاف: 2/ 520.

(3) الزمن في النحو العربي: 80/ 81.

إن وظيفة الناسخ تقريرية في التركيب وليست داخلة على جملة كانت عارية عنها، فإنها وجدت أصلاً لتثبيت الخبر، وذلك لا يكون بالفصل بينهما، ولا دليل ينهض قاطعاً للأمر إلاّ في التدريبات التعليمية الأولية، وإلاّ فما حاجة المتكلم إلى التحقيق إذا كان السامع لا يتردد في قبوله، فهو قد علم المنسوب إليه ولم يتحقق من نسبة الخبر إليه، وهذا يدل على أن النسخ ليس خبراً ابتدائياً ثم إذا شاء المتكلم حوله إلى خبر محقق، بل هو إثبات أو نفي لما خالف ذلك عند السامع، والخبر في الأصل إعلام بما يجهل، في حين أن التقرير يكون للمعلوم أصلاً أو للمشكوك فيه وللمتردد، ولا علاقة للنسخ بالزمن، فكيف تشارك (إن) التوقيتات في الإفادة الزمنية، وهي حرف، وإنما المشاركة في تحقيق النسبة بدليل حاجتها إلى الاسم والخبر، أما الجهة النحوية، فالمعوّل فيها على ما تفيده الصيغة الفعلية في تصريفها تحديداً للمقطوع به أو بياناً للاستمرار فيه أو طلب وقوعه، وجهة (إنّ) تحقيق الجواب ونفي الوهم ورفع التردد بدليل توكيدها بزيادة (ما) فتفيد القصر، لأن " موضوع (إنّما) على أن تجيء لخبر لا يجهله ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة، تفسير ذلك أنك تقول للرجل: إنما هو أخوك وإنما هو صاحبك القديم، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقرّ به، إلاّ أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من الأخ وحرمة الصاحب.. ومثاله من التنزيل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنعام 36]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [يس 11]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴾ [النازعات 45]. كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم، وذلك أنّ كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلاّ ممن يسمع ويعقل ما يقال له ويدعى إليه، وإن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب، وكذلك معلوم أنّ الإنذار إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة فأمّا الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد "[1]، فاختصاص (إنّ) بالجمل الاسمية وعملها، إنما كان للدلالة على تحقيق النسبة، وزيادة (ما) للدلالة على الأمر الثابت المعلوم، إذ لا يتبيّن المراد إلاّ في

(1) دلائل الإعجاز: 254–255.

التركيب والإبانة عن المشكوك فيه تكون بالعلامة وهي الدال على المعنى التركيبي الزائد على المعاني الوضعية ولتكون دليلاً على الإفادة الوظيفية لـ(أنّ) تعبيراً عن الإفادة عن الدقّة المعنوية والسعة اللغوية بإيراد المعاني المختلفة، وقد قيل: " ولا يعمل من الحروف عملين إلاّ ما أشبه الفعل كـ(إن) التي تنصب الاسم وترفع الخبر، ومن الحروف التي أشبهت الفعل– زعموا– فعملت الرفع والنصب: ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بـ(ليس)، وإنما عملت عملين، لأنها أشبهت (ليس)، و(ليس) فعل، لأنها تقبل علامات الأفعال، على أن ما حرروه هنا لم يكن دقيقاً، ولم يكن سليماً، فـ(ما) و(لا) و(إنْ) مثلاً يعملن في زعمهم، وهن غير مُختصات، لأنهن يدخلن على الجملة الفعلية، وعلى الجمل الاسمية، يقال: ما أنتم بناجحين، وما نجح أحد إلاّ زيد، ويقال: لا رجل في الدار، ولا يجيء رجل بعد الآن، ويقال: إنْ هذان إلاّ شاعران وإنْ كنتم إلاّ شعراء، فأين ما زعموا وأصلوه؟ "[1].

إن الفرق بين الإعمال والإهمال يرتبط بمعنيين مختلفين، وهما النسخ، إذ تؤدي المشبهات بـ(ليس) وظيفتها مع اختلاف دلالة كل أداة منها عن الأخرى، وإلاّ لما تعددت، وليس الحرف كالفعل في الوظيفة لاختلاف الدلالة، وأما المعنى الثاني، فهو القصر أو الحصر، إذ تحدد الصفة لحصرها على موصوف بعينه باسلوب النفي والإثبات، لأن نفي النفي إثبات، والقصر هنا يجمع بين النفي الظاهر والضمني، في حين أن الإعمال يزيد على الإهمال بالتوكيد، إذ يقرر إثبات الذات المنفي عنها الوصف، ولا يقتصر على إثبات الوصف كما في الحصر وتوكيد النسبة مع النفي الضمني في (إنّ) أو الإخراج من الحكم، كما في الاستثناء، أو الإقرار بالوجود المقيّد بالوصف كما في الأفعال الناقصة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [ص 73 – 74]، فأكّد إجماعهم على السجود بالتوكيد المعنوي وأخرج (إبليس) لاستكباره، لأنه جعل منهم، لكينونته المتعالية والمتمردة الرافضة للطاعة، فقد " تعظّم وصار من الكافرين باستكباره

(1) قضايا نحوية: 209 – 110.

أمر الله واستنكافه عن الطاعة "[1]، فقد قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ [الحجر30–33]، إذ أكد نفي فعل السجود أصلاً بـ(لام) الجحود تأكيداً للنفي، فتحقق بعده عن الساجدين، يدل عليه قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [الأعراف 11]، و" إبليس مستثنى وليس من الملائكة، إنما هو من الجن، كما قال عزّ وجل: ﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ [الكهف 50]، المعنى لكن إبليس أبى أن يكون "[2]، أو" استثنى إبليس من الملائكة، لأنه كان بينهم مأموراً معهم بالسجود، فغلب اسم الملائكة، ثم استثنى بعد التغليب كقولهم رأيتهم إلاّ هنداً، و (أبى) استئناف على تقدير قول قائل يقول: هلاّ سجد ؟ فقيل أبى ذلك واستكبر عنه "[3]، و" إن جعل متصلاً كان استئنافاً على أنه جواب سائل قال: هلاّ سجد؟ "[4].

فجاءت (كان) تحقيقاً لجواب سائل في إثبات كينونة ذاته، ونفيها جاء محققاً لإبعاد أصل الفعل وهو السجود عنه مع إثبات ذاته، فقاربت بذلك (ليس) في نفي الوصف عن الذات.

وقيل إنّ " (ليس) ليست أصلاً في النفي، بل الأصالة في النفي، إنما هي لـ(لا) و (ما)، فلو عكس الأمر فقيل: (ليس) و(لات) المشبهتان بـ(ما) و(لا) لكان أصوب... ونصب الخبر بعد (ليس) ليس كما زعموا أنها من أخوات (كان) وأنها من نواسخ المبتدأ والخبر، وأنها ترفع المبتدأ فيكون اسماً لها وتنصب الخبر، فيكون خبراً لها، لأن (كان) وأخواتها أفعال كينونة ووجود، أما (ليس) فهي في الأصل لنفي الوجود، وقد فرغها الاستعمال من هذا المعنى فعادت أداة تستعمل استعمال

(1) أنوار التنزيل: 605.
(2) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 179.
(3) الكشّاف: 2/ 390.
(4) أنوار التنزيل: 346.

أدوات النفي كقولهم: ليس خلق الله مثله، أي ما خلق الله مثله، ومن التمحل أن يبحث عن اسم لها وخبر"[1].

إن دلالة الفعل المتغيرة والمتجددة تختلف عن دلالة الحرف الملازمة لمعنى معين، كما أن الفائدة من الفعل أتمّ من الحرف بدليل صحة الإخبار به عن الاسم والحرف لا يصلح لذلك إلاّ بتعلقه مع مدخولها بالفعل لنيابته عنه في كثير من المواضع، فليس أنفي بمعنى ذات النفي أو النفي نفسه، كما أن النسخ بالفعل يختلف عن الحرف بدليل مشابهته للفعل، وهذا يدل على أن الأصل للفعل وليس للحرف، فكان توكيد النفي الحرفي بالزائد أقوى من توكيد الفعل، لأن توكيد الحرف يعني توكيد النفي نفسه، أما توكيد الفعل فيعني توكيد نفي الحدث، نحو قوله تعالى: ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ﴾ [القلم 2]، و ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ [آل عمران 182]، و(ليس) تنفي حقيقة الذات، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ ﴾ [آل عمران 36]، وقوله: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ [الشورى 11]، " هذه الكاف مؤكدة والمعنى ليس مثله شيء "[2]، و" المراد من مثله ذاته كما في قولهم: مثلك لا يفعل كذا على قصد المبالغة في نفيه عنه فإنه إذا نفي عمّن يناسبه ويسد مسدّه كان نفيه عنه أولى "[3]، فالمراد نفي المماثلة، وهي صفة، في حين أكد نفي الشريك بـ(ما)، في قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف 59]، وهو نفي للذات.

وقيل: " (ليس) و(ما) ليستا متماثلتين في النفي تماماً، بل بينهما أوجه شبه وأوجه مخالفة، فهما أداتان تستعملان للنفي، وقد تعملان عملاً واحداً، وهما لنفي الحال عند الإطلاق، ولكن بينهما خلافاً، وليس من حكمة العربية أن تجعل أداتين مختلفتين متشابهتين تماماً في المعنى، ولابد أن يكون لكل واحدة منهما خصوصية ليست في الأخرى، فـ(ليس) فعل أو استعملت استعمال الأفعال، و(ما) حرف ولا

(1) قضايا نحوية: 211.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 395.

(3) أنوار التنزيل: 639.

يكون الفعل كالحرف والعربية... تميل إلى التفريق والتخصيص "[1]. فثمّة فرق في الاستعمال والدلالة بين الفعل والحرف يقوم على اختلاف المعنى الذاتي لكل منهما وعلى إفادة التجديد والثبوت، لأن الغالب على الجمل الفعلية معنى الوصفية، وهو غير ثابت كالاسمية، لأنها أثبت وأدوم، ووظيفة الحرف إيجاد المعاني في الاسم والفعل، فكانت (ليس) لنفي الوجود المقيّد بالوصف، في حين أن (ما) موضوعة للنفي نفسه، يدل على ذلك تركيب (ليس) من (لا) و(أيس)[2]، و" (لا) حرف موضوع لنفي المستقبل، وكذلك إذا قال ليفعلن وأريد النفي قيل لا يفعل، لأن النون تصرّف الفعل للاستقبال وربما نفوا بها الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة 31]، أي لم يُصدّق ولم يصلِّ "[3]، في حين أن (ما) مفردة مبهمة فاحتاجت إلى التوكيد، فقد " وردت (ليس) في القرآن الكريم في (41) واحد وأربعين موطناً، اسمها نكرة لم تدخل (من) الزائدة المؤكدة على موطن واحد منها، بل كلها مجردة منها، في حين وردت (ما) في القرآن في (91) واحد وتسعين موطناً مرفوعها نكرة، كلها دخلت (من) الزائدة الدالة على الاستغراق والتوكيد "[4].

فقد جرت المشبهات بـ(ليس) مجراها في النسخ إلاّ أنها لم تطابقها في الدلالة لحرفيتها، كما جرت (ليس) مجرى الأفعال الناسخة الأخرى في مخالفتها للفعل التام إثباتاً للذات الموصوفة بصفة ما ونفياً للوصف مع إثبات الذات، في حين اقتصر التام على الوصف، فالناسخ يثبت الذات تحقيقاً لإثبات صفتها وينفيها لإثبات الذات على صفة أخرى تضادها، فكان لها اسماً وليس مبتدأ، كما أن لها خبراً، وليس خبراً ابتدائياً لخالي الذهن، لأن النسخ قائم على كلام أو مفهوم معلوم سابق، وذلك بخلاف الفعل العام بدليل حاجته إلى التخصيص بالتعدية والزيادة في الوصف بالتفضيل، وصلاحه للبناء للمفعول، وما جمد منه للإنشاء لغلبة معنى الحرفية

---

(1) معاني النحو: 1/ 230.

(2) ينظر: لسان العرب: مادة (ليس).

(3) شرح المفصّل: 8/ 108.

(4) معاني النحو: 1/ 230.

عليه، وما جمد من النواسخ فإنه يزيد عليه بارتباطه بمفهوم سابق واختصاصه الذاتي، لأن النسخ هدم لبناء سابق أو تبديله أو تصحيحه أو تحقيقه لملازمته للنسبة، والنسبة لابد لها من تعلّق بشيء لبيانها، لذلك جعلت من العوامل المختصة بالجمل، لأن الجملة لا تخلو من النسبة بدليل تأويلها بمفرد، فاحتاجت للتعلّق، وهو أساس إفادتها فجاءت أدوات رابطة لملازمتها للذات الموصوفة إثباتاً ونفياً لتوجه النسخ للإقرار والتحقيق وليس للوصف المجرّد، كما في التام، لذلك لم تطلب فاعلاً ومفعولاً، لأنها لم توضع أصلاً للوصف، فلم يتوسع في تصريفها واشتقاقها، لمخالفتها الفعل التام في الوظيفة التركيبية، إثباتاً ونفياً، فهي تشعر بمحذوف وتلمح إلى رأي المتكلم فيما يتحدث عنه، كما تشير إلى حال السائل، وتبيّن أن الكلام جاء تصحيحاً لوهم وإثباتاً لمنكر أو متردد أو شاك، ودال على طبيعة مركوزة في المخبر عنه، في حين أن الفعل التام هو الخبر ذاته، والخبر في حقيقته وصف، فكان الفاعل موصوفاً، وكذلك المفعول، وذلك بخلاف الناسخ.

الفصل الثالث
المعاني الاختيارية

الفصل الثالث
المعاني الاختيارية

تحقيق المعنى

إنّ ضم مفهوم كلمة إلى مفهوم كلمة أخرى، أو نفي إثباته عنه بالإسناد، يتكون المعنى الأول المفيد بنسبة إحداهما إلى الأخرى، لأن " الإسناد: تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه "(1)، وهو الأصل والأساس لما عداه من المعاني، وبيانه يتم فيما يبنى عليه حتى يتغير في ذاته، وذلك " أن من حكم كل ما عدا جزأي الجملة– الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر– أن يكون تحقيقاً للمعنى المثبت والمنفي "(2)، لأن الإسناد أصلاً هو حكم زائد على معني الطرفين فإسناد الفعل إلى الاسم هو حكم زائد على معنى الفعل نفسه، وكذلك الوصف المسند، بدليل الإعراب، لأن الرفع والنصب والجر والجزم كلها معانٍ وظيفية تركيبية تلحق الكلمات عند انتظامها مع بعضها وهي معانٍ زائدة على معانيها الوضعية، فإذا أقحم شيء بين طرفي الإسناد دلّ على معنى زائد على حكمه الأول، لأن الجملة المعترضة " تارة تكون مؤكدة، وتارة تكون مشددة، لأنها إما ألاّ تدلّ على معنى زائد على ما دلّ عليه الكلام، بل دلّت عليه فقط، فهي مؤكدة، وإما أن تدلّ عليه وعلى معنى زائد، فهي مشددة "(3)، وذلك " أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض "(4)، لأنه يقرر المعنى الأول، ويؤدي معنى زائداً كتخصيص أحد طرفي الإسناد بزيادة التأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [لقمان 14].

(1) شرح التسهيل: 16/1، وينظر: همع الهوامع: 26/1.
(2) دلائل الإعجاز: 417– 418.
(3) البرهان في علوم القرآن: 56/3.
(4) الخصائص: 337/1.

فاعترض بقوله: ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيْنِ ﴾ ، " إيجاباً للتوصية بالوالدة خصوصاً وتذكيراً بحقها العظيم مفرداً "[1] ، فكان الاعتراض بين (ووصينا) وبين (أن اشكر لي) زيادة معنى " وفائدة ذلك اذكار الولد بما كابدته أمه من المشقة في حمله وفصاله، فذكر الحمل والفصال يفيد زيادة التوصية بالأم "[2]. وقد يعترض بين المتعاطفين لارتباطهما بالنسبة زيادة للمعنى وتوسعة له، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾ [البقرة 72 – 73]، فاعترض بقوله (والله مخرج) تخصيصاً بالواو زيادة في معنى الرد على معنى التدافع للدلالة على أنه غير نافع، لأن الله تعالى مظهره حتماً بدليل إعمال (مخرج) فيما بعده على الاستقبال، لأنه " قد حكى ما كان مستقبلاً في وقت التدارؤ، كما حكى الحاضر في قوله تعالى: ﴿ بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [الكهف 18]، وهذه جملة اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما ادارأتم وفقلنا "[3]، وفائدة الاعتراض " زيادة الرد على الخصم "[4]، فلا يقتصر على التأكيد كما قيل: " وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلاّ شاذاً أو متأولاً "[5]، لأنه قد يزداد فيه تعظيماً وإجلالاً، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة 75 – 76]، فقد اعترض بقوله (وانه لقسم لو تعلمون عظيم) بين القسم وجوابه واعترض بين الصفة والموصوف، فهو " اعتراض في اعتراض، لأنه اعترض به بين المقسم والمقسم عليه، وهو قوله (إنه لقرآن كريم) واعترض بـ(لو تعلمون) بين الموصوف وصفته "[6]، والمراد " تعظيم شان ما اقسم به من مواقع النجوم وتأكيد إجلاله في النفوس "[7].

(1) الكشاف: 232/3.
(2) البرهان في علوم القرآن: 58/3.
(3) الكشاف: 59/1.
(4) البرهان في علوم القرآن: 59/3.
(5) الخصائص: 335/1.
(6) الكشاف: 58/4–59.
(7) البرهان في علوم القرآن: 58/3.

إنّ معاني الاعتراض يقصدها المتكلم باختياره وذلك بفصل ما لا يصح بغيره، لأن " التأليف هو: إسناد فعل إلى اسم أو اسم إلى اسم، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم، فلا يصير (ضرب) خبراً عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له، وهكذا (ليضرب زيد) لا يكون أمراً لزيد باللغة ولا (اضرب) أمراً للرجل الذي تخاطبه وتقبل عليه من بين كل من يصح خطابه باللغة بل بك أيها المتكلم "[1].

فإذا أراد معنىً زائداً على إثبات النسبة أو نفيها اعترض، لأن "الاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نَفَسِه "[2]، أو يعدل عن الحقيقة إلى المجاز، فيخرج عما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة إلى ما كان بضد ذلك " وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فان عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة "[3]، وقد " يكون التجوز في حكم يجري على الكلمة فقط وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها ويكون معناها مقصوداً في نفسه ومراداً من غير تورية ولا تعريض، والمثال فيه قولهم: نهارك صائم وليلك قائم ونام ليلي وتجلى همي"[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ ﴾ [البقرة 16]، و" هو من الإسناد المجازي، وهو أن يُسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له، كما تلبست التجارة بالمشترين.

هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا، وهو أن تُساق كلمة مساق المجاز ثم تقفى بأشكال لها وأخوات إذا تلاحقن لم ترَ كلاماً أحسن منه ديباجة وأكثر ماء ورونقاً وهو المجاز المرشح "[5]، فليس المجاز في لفظة (ربحت) نفسها ولكن في إسنادها إلى التجارة، و" لا سبيل إلى الحكم بأن ههنا مجازاً أو

(1) أسرار البلاغة: 376.

(2) الخصائص: 341/1.

(3) نفسه: 442/2.

(4) دلائل الإعجاز: 227.

(5) الكشاف: 192/1 – 193.

حقيقة من طريق العقل إلاّ في جملة من الكلام "[1]. فالمعنى الزائد للفعل جاء من الإسناد، لأن " إسناد الفعل إلى الشيء حكم في الفعل وليس هو نفس معنى الفعل"[2]. فإن التأليف يضفي على المفردات معاني الزيادة توسعة وتوكيداً للمعنى الأصلي الذي توجده النسبة بالحكم على متجاورين، لأن " معاني الكلام كلها معانٍ لا تتصور إلاّ فيما بين شيئين "[3]. فإذا أريد الزيادة على ذلك ابتدئ منه حقيقة أو مجازاً للمبالغة في إثبات الخبر أو الوصف أو نفيه، وهو ما يتم أولاً في معاني الفاعلية والمفعولية أو الإضافة، لأنها معانٍ زائدة على مفهوم المفردات قبل التركيب، ثم تلحقها الأوصاف الزائدة في التأليف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَدْخَلْنَـٰهُ فِى رَحْمَتِنَآ ﴾ [الأنبياء 75]، " هذا هو مجاز، وفيه الأوصاف الثلاثة. أما السعة فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسما وهو الرحمة. وأما التشبيه فلأنه شبّه الرحمة– وإن لم يصح دخولها– بما يجوز دخوله، فلذلك وضعها موضعه. وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر وهذا تعال بالعرض، وتفخيم منه، إذ صيّر إلى حيز ما يشاهد ويلمس ويعاين "[4]، فقد اخرج الحكم المفاد بالتركيب عن موضعه الحقيقي، لأن " المجاز لم يكن مجازاً، لأنه إثبات الحكم لغير مستحقه، بل لأنه اثبت لما لا يستحق تشبيها ورداً له إلى ما يستحق، وانه ينظر من هذا إلى ذاك وإثباته ما اثبت للفرع الذي ليس بمستحق يتضمن الإثبات للأصل الذي هو المستحق، فلا يتصور الجمع بين شيئين في وصف أو حكم من طريق التشبيه والتأويل حتى يبدأ بالأصل في إثبات ذلك الوصف والحكم له "[5]، وليس كذلك، لأن المعاني الوظيفية للكلمة هي الأصل وهي المعاني النحوية الأولى، ثم يتجوز فيها، لأن المعاني الوضعية أصل لها وليس للمعاني البلاغية، لأنها المعاني الزائدة بالتركيب في الإسناد أو النسبة فإذا " كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه،

(1) أسرار البلاغة: 382.
(2) دلائل الإعجاز: 231.
(3) نفسه: 405.
(4) الخصائص: 443/2.
(5) أسرار البلاغة: 357.

وإذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ كان لا محالة في الحكم "[1]، كما أن التشبيه " ليس بمجاز، لأنه معنى من المعاني، وله ألفاظ تدل عليه وضعاً، فليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه، وإنما هو توطئة لمن سلك سبيل الاستعارة والتمثيل؛ لأنه كالأصل لهما، وهما كالفرع له، والذي يقع منه في حيز المجاز عند البيانيين هو الذي يجيء على حد الاستعارة "[2].

ولأجل المبالغة في المعنى يعدل من بناء إلى آخر في المشتقات، ويخرج الفعل عن معتاد حاله من التصرف كأفعال المدح والذم والتعجب ويعدل عن الأفعال إلى أسمائها توسعاً في اللغة والمبالغة والإيجاز والاختصار " فلما اجتمع في تسمية هذه الأفعال من الاتساع ومن الإيجاز ومن المبالغة، عدلوا إليها.. ومع ذلك فإنهم أبعدوا أحوالها من أحوال الفعل المسمى بها وتناسوا تصريفه لتناسيهم حروفه، يدل على ذلك أنك لا تقول: صه فتسلم كما تقول: اسكت فتسلم "[3]، وإنما جمدت، لأنها حملت معنى زائداً بخلاف أفعالها فجرت مجرى أسماء الأصوات لتعبيرها عن الانفعال الذاتي السريع بدليل ملازمتها التذكير والإفراد إيجازاً واختصاراً. كما يعدل في الأسماء عن التعريف إلى التنكير زيادة في معناها، لأن النكرة: " ما وضع لشيء لا بعينه كرجل وفرس"[4]، وهو " ما شاع في جنس عال، أو سافل، أو موجود في الخارج تعدده كرجل، فإنه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم"[5]، و" معنى تنكير الشيء شياعه في أمته وكونه بعضاً مجهولاً من جملة "[6]، و" كل اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحداً بعينه إذا ذكر"[7]. فالتعدد بالزيادة في الشيء هو

(1) دلائل الإعجاز: 230.
(2) البرهان في علوم القرآن: 415/3.
(3) الخصائص: 47/3.
(4) التعريفات: 134.
(5) شرح الحدود النحوية: 64.
(6) شرح الكافية: 129/2
(7) الأصول في النحو: 184/1.

الغاية من مجيء النكرة، لذلك كانت أصلاً للمعرفة، والتنكير يعني التكثير والتعميم بخلاف التعريف الذي يفيد التحديد بالتعيين، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة 96]. قال الزمخشري: " فإن قلت لم قال (على حياة) بالتنكير ؟ قلت: لأنه أراد حياة مخصوصة وهي الحياة المتطاولة"[(1)]، وليس كذلك، بل أراد أيّ حياة وليست الحياة التي عاشوها، وإنما الازدياد منها في المستقبل، و " السبب في ذلك أن المعنى على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها، وذلك لا يحرص عليه إلاّ الحي، فأما العادم للحياة فلا يصح منه الحرص على الحياة ولا على غيرها، وإذا كان كذلك صار كأنه قيل: ولتجدنهم أحرص الناس ولو عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهنه حياة في الذي يستقبل "[(2)].

ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة 179]، فكان القصاص " فيه حياة أي حياة أو نوع من الحياة، وهي الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القتل، لأنه إذا همّ بالقتل فعلم انه نقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود "[(3)]، فالقصاص سبب حياة نفسين في المستقبل، و " ليس المعنى على حياة الناس نفسها، ولكن على أنه لما كان الإنسان إذا علم انه إذا قَتَل قُتِل ارتدع بذلك عن القتل فسلم صاحبه صارت حياة هذا المهموم بقتله في مستأنف الوقت مستفادة بالقصاص وصار وكأنه قد حيي في باقي عمره به أي بالقصاص "[(4)]، ففي تنكير (حياة) تعظيم لها بالازدياد منها يدلّ على شدة التمسك بأي نوع من الحياة، فإن اتساع المعاني لم يأتِ من ظاهر اللفظ بل بما يشير بمعناه إلى معانٍ أخر داخل التركيب، لأن تحقيق المعنى وتوكيده بالزيادة فيه يكونان بالتركيب وليس قبله، لأن " فائدة التعريف تعيين المسمى عند الإخبار للسامع

(1) الكشاف: 298/1.
(2) دلائل الإعجاز: 223.
(3) الكشاف: 333/1.
(4) دلائل الإعجاز: 224.

والإخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب وقبل التركيب لا إخبار فلا تعريف قبل التركيب "[1].

وكذلك الحكم على الكلم المفردة بالمجاز أو الحقيقة مفرقة غير مؤلفة، فإن ذلك مما توصف به الجملة من الكلام دون الكلمة الواحدة، و" سبب ذلك أن المعنى الذي له وضع (فَعَل) لا يتصور الحكم عليه بمجاز أو حقيقة حتى يسند إلى الاسم، وهكذا كل مثال من أمثلة الفعل، لأنه موضوع لإثبات الفعل للشيء "[2]. وإنّ إثبات المعنى للشيء بالإسناد قابل للزيادة فيه بالتقييد بألفاظ التوكيد والشمول، فيتوجه المعنى لإثبات القيد أو نفيه وليس للإسناد أو النسبة إذ لا يتم الكلام بغيرهما، وذلك " أنك إذا قلت: جاءني القوم كلهم. كان (كل) فائدة خبرك هذا والذي يتوجه إليه إثباتك بدلالة أن المعنى على أن الشك لم يقع في نفس المجيء أنه كان من القوم على الجملة، وإنما وقع في شموله الكل وذلك الذي عناك أمره من كلامك، وجملة الأمر أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء إلاّ كان الغرض الخاص من الكلام والذي يقصد إليه ويزجى القول فيه، فإذا قلت جاءني زيد راكباً وما جاءني زيد راكباً كنت قد وضعت كلامك، لأن تثبت مجيئه راكباً أو تنفي ذلك لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقاً "[3].

والتأكيد ضرب من التقييد، ولا يقتصر على ألفاظ التوكيد إثباتاً ونفياً، إذ تؤكد نسبة الخبر بالتكرار على وجه التأكيد تقريراً للمعنى، وهو أبلغ من التأكيد، لأنه يقع في الكلام بتكرار جملته بخلاف التأكيد الذي يقرر النسبة ذاتها حقيقة لا مجازاً، و" ذلك أن عادة العرب في خطاباتها إذا أبهمت بشيء إرادة لتحقيقه وقرب وقوعه، أو قصدت الدعاء عليه، كررته توكيداً، وكأنها تقيم تكراره مقام المقسم عليه أو الاجتهاد في الدعاء عليه، حيث تقصد الدعاء "[4].

---

(1) الأشباه والنظائر: 72/3.

(2) أسرار البلاغة: 382.

(3) دلائل الإعجاز: 217.

(4) البرهان في علوم القرآن: 9/3.

والكلام إذا تكرر زيدَ في معنى تقريره وإثباته احتياطاً له، لأن " العرب إذا أرادت المعنى مكنته واحتاطت له، فمن ذلك التوكيد، وهو على ضربين: احدهما تكرير الأول بلفظه، وهو نحو قولك: قام زيد قام زيد وضربت زيداً ضربت زيداً وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، والله اكبر الله أكبر.. والثاني: تكرير الأول بمعناه وهو على ضربين: أحدهما الإحاطة والعموم والآخر للتثبيت والتمكين "[1].

إنّ التوكيد بإعادة اللفظ بخلاف التوكيد بإعادة المعنى، لأن الثاني المكرر بلفظه يختلف في معناه عن الأول إذ فائدة الكلام معقودة به وهي مقصودة بعد بناء الجملة على إثبات الخبر أو نفيه، و " هكذا يكون الأمر أبداً كلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان، ومن أجل ذلك صلح المجازاة بالفعل الواحد إذا أتى به مطلقاً في الشرط ومعدى إلى شيء في الجزاء كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء 7]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء 130]، مع العلم بأن الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء من حيث كان الشرط سبباً والجزاء مسبباً، وأنه محال أن يكون الشيء سبباً لنفسه، فلولا أن المعنى في أحسنتم الثانية غير المعنى في الأول، وأنها في حكم فعلٍ ثانٍ لما ساغ ذلك، كما لا يسوغ أن تقول، إن قمت قمت وإن خرجت خرجت "[2]. فقد أعيد الثاني لا لتقرير المعنى الأول، بل لغرض آخر يؤسس على الأول، إذ التأكيد يقرر إرادة الأول وليس التكرير، لذلك كان أبلغ من التأكيد، لأنه " لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح "[3]، لأن التقوية تكون بذكره لا بحذفه، وذلك بخلاف التكرير فإنه غرض المتكلم ومقصوده زائداً على خبره، لأنه " كل ما زاد على جزأي الجملة أنه يكون زيادة في الفائدة "[4]. يدلّ على ذلك أن الجملة المكررة قد توصل بعاطف، والجملة مستقلة بمعناها الذاتي، والمعطوف غير المعطوف عليه " فإن

(1) الخصائص: 101/3، 104.
(2) دلائل الإعجاز: 411–412.
(3) حاشية الصبان: 123/3.
(4) دلائل الإعجاز: 411.

قلت: سوف تعلم ثم سوف تعلم كان أجود منه بغير عطف، لتجريه على غالب استعمال التأكيد، ولعدم احتماله لتعدد المخبر به "(1)، فإن الفائدة حصلت في الأولى وجاءت الثانية لقصد المبالغة في الوعيد والتهديد، في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر 3 –4]، فقد " كرره معطوفاً بثم تغليظاً في التهديد وزيادة في التهويل "(2)، فإنّ الزيادة في التهويل بنيت على الوعيد الأول المخبر به على سبيل التهديد، لأن " الخبر أول معاني الكلام وأقدمها والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتب عليه "(3)، وهو حاصل أولاً بالتركيب بضم أول لثان، وهو شرط تحقق الخبر، لأنه المعنى الذي يتناول الطرفين بقيد الإسناد، وهو يقتضيهما معاً، والخبر معنى زائد على معنى الاسم، لأن: " الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها، فقيد الإسناد باعتبار المعنى، لأنه خاص بالأسماء "(4)، فالفاعل يحقق معنى الفعل، كما أن المبتدأ كذلك إلاّ أن رتبة الخبر بعده، وخبر الفاعل قبله، لأن " الشيئين إذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب "(5)، وهو المعنى النحوي الذي لا يتم إلا بالاسناد.

ثم تتولد المعاني البلاغية بحسب المراد بطرائق شتى كالتقديم والتأخير والإضمار والإظهار والذكر والحذف والتعريف والتنكير وغير ذلك، لأن " كل تقديم أو تأخير في العبارة الواحدة يولد معنى جديداً، فقولك (يذهب محمود) له معنى، فان قلت: (محمود يذهب) تولد معنى آخر، وهو الاختصاص مثلاً.. أو غير ذلك كان لكل عبارة معنى "(6). ثم تزداد المعاني قوة بالمؤكدات إثباتاً أو نفياً، بحمل النقيض على نقيضه أو بالمشابهة، فوجه " مشابهة لا التبرئة لإن أن (لا) للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس، كما أن (إن) للمبالغة في الإثبات وقيل: حملت عليها

(1) البرهان في علوم القرآن: 12/3.
(2) الكشاف: 281/4.
(3) أسرار البلاغة: 338.
(4) شرح التسهيل: 16/1.
(5) شرح المفصل: 16/1.
(6) الجملة العربية والمعنى: 230.

حمل النقيض على النقيض "[1]، وذلك لأن الحرف يختصر معنى جملة النفي والإثبات، و" من هذا إننا متى رأيناهم قد زادوا الحرف، فقد أرادوا غاية التوكيد، كما أنا إذا رأيناهم قد حذفوا حرفاً، فقد أرادوا غاية الاختصار، ولولا ذلك الذي أجمعوا عليه واعتزموه لما استجازوا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز، ولا حذف ما وضعه على نهاية الاختصار، فقد استغنى عن حذفه بقوة اختصاره " [2]، وجاء لمعنى زائد على طرفي الإسناد، لأنه لا يسند إليه ولا يسند، فما جاء منه كذلك أفاد توكيداً للمعنى الأصلي الحاصل بالإسناد، و" هو أبسط صورة من صور الكلام لابدّ أن يكون له طرفان: الوصف أو المسند، والموصوف أو المسند إليه، وكل من هذين الطرفين لابدّ منه في الكلام، ولا غناء عنه ليكون كلام ذو معنى يحسن السكوت عليه "[3].

وتكرير الإسناد يكون لمعنى يختلف عن زيادة الأحرف إثباتاً أو نفياً، لأن " كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى، وبابها الحروف والأفعال "[4]، لأن الحروف لم تتصرف لإحداثها المعاني في غيرها، وكذلك الأفعال الجامدة فكان التكرير أبلغ لزيادته المعنى الأصلي أو التأسيسي بغرض يناسب المراد ويحقق الغاية منه، لأن " من شأن الجملة أن يصير معناها بالبناء عليها شيئاً غير الذي كان وأنه يتغير في ذاته "[5]. فجاء التكرير لمعانٍ أخر غير تأكيد المعنى الأول كالتعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ ﴿٢٩﴾ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر 29–30]، والتعظيم والتهويل، نحو قوله تعالى: ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة 1 – 2].

وقد يضاف إلى مرادفه أو يعطف عليه لقصد المبالغة، و" إذا تكرر اللفظ بمرادفه جازت الإضافة؛ كقوله تعالى: ﴿ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ [سبأ 5]، والقصد

(1) شرح الكافية: 111/1.

(2) سر صناعة الإعراب: 271/1.

(3) نحو التيسير: 72.

(4) البرهان في علوم القرآن: 71/3.

(5) دلائل الإعجاز: 413.

المبالغة أي عذاب مضاعف، وبالعطف كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف 86]، وقوله: ﴿فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ﴾ [البقرة 109] "[1]. وذلك بخلاف التوكيد الذي يلازم المعنى الأول تقريراً وقد يؤكد الشيء وضده، فإن نون التوكيد " وضعت لتوكيد ما قد أخذ مأخذه، واستقر من الكلام بمعانيه المفادة من أسمائه وأفعاله وحروفه، فليست لتوكيد شيء مخصوص من ذلك دون غيره، ألا تراها للشيء وضده، نحو اذهبن، ولا تذهبن والإثبات في لتقومنَّ والنفي في قلما تقومن، فهي إذاً لمعنى واحد، وهو التوكيد لا غير"[2]، وليس كذلك، لأن " النون توكيد وتصرف الفعل إلى المستقبل كلا "[3]، و" هي إن كانت خفيفة كانت بمنزلة تأكيد الفعل مرتين، أو شديدة فبمنزلة تأكيده ثلاثاً "[4]. وذلك بخلاف التكرير، لأن المكرر بمعنى آخر، فقد قيل: " المرء بأصغريه إن قال قال ببيان وإن صال صال بجنان، ويجري ذلك في الفعلين قد عديا جميعاً إلاّ أن الثاني منهما قد تعدى إلى شيء زائد على ما تعدى إليه الأول، ومثاله قولك: إن أتاك زيد أتاك لحاجة: وهو أصل كبير والأدلة على ذلك كثيرة "[5].

إنّ إقرار المعنى وتحقيقه يتم بطرائق مختلفة، فمنها إرادة معنى الإسناد إثباتاً ونفياً بالزيادة في طرفيه بحسب المقام وحال المخاطب، ومنها ما يرفع احتمال السهو والغفلة والمجاز والنسيان، وهو ما يؤكد المعنى الأول بتكراره، لأن " التوكيد اللفظي هو تكرار معنى المؤكد بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه، لفصل التقرير خوفاً من النسيان، أو عدم الإصغاء أو الاعتناء وأكثر ما يجيء مؤكداً لجملة، وقد يؤكد المفرد "[6]، وفائدته " تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/33- 34.

(2) الخصائص: 111/3.

(3) شرح المفصل: 149/8.

(4) البرهان في علوم القرآن: 430/4.

(5) دلائل الإعجاز: 412.

(6) شرح الألفية، لابن الناظم: 509.

التأويل"[1]، ومنه ما يفيد الإحاطة بالمنسوب إليه بلفظ (كل) و(كلا) و(جميع) و(عامة)، و" المقصود به التنصيص على الشمول، ورفع احتمال أن يراد باللفظ العام الخصوص "[2]، بدليل إضافتها إلى ضمير المؤكد مطابقاً له إرادة للمعنى الأول، لهذا " لم تؤكد النكرات بالتأكيد المعنوي، لأن النكرة لم يثبت لها حقيقة والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته وتمكين ما لم يثبت في النفس محال، فأما التوكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفاً من توهم المجاز أو توهم غفلة عن استماعه فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي، فأما المعنوي فإنما المراد منه الحقيقة ولذلك أعيد المعنى في غير ذلك اللفظ "[3].

وليس كذلك، لأن اللفظ غير مراد لذاته وإنما المعنى، لأن المؤكد مسند إليه، والمعنى الأول هو الخبر، ولا يتم إلاّ بتعليقه بمخبر عنه، لبيان المراد، والتأكيد بتكرار اللفظ يخرج عن إرادة المعنى الأول وتمكينه، فقد يفارق التوكيد ويزيد عليه ببناء معنى آخر، لأن التأكيد قد يكون تكراراً وقد لا يكون تكراراً، و" قد يكون التكرير غير تأكيد صناعة وإن كان مفيداً لتأكيد معنى، ومنه ما وقع فيه الفصل بين المكررين، فإن التأكيد لا يفصل بينه وبين مؤكده نحو: ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [الحشر 18]، و ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران 42]، فإن هذه الآيات من باب التكرير لا التأكيد اللفظي الصناعي "[4]. فإن التقوى الأولى " مصروفة لشيء غير التقوى الثانية مع شأن إرادته "[5]، وذلك " في أداء الواجبات، لأنه قرن بما هو عمل، واتقوا الله في ترك المعاصي، لأنه قرن بما يجري مجرى الوعيد "[6]، والآية الثانية "

---

(1) شرح المفصل: 503/3.
(2) شرح الألفية: 503.
(3) شرح المفصل: 44/3.
(4) الإتقان في علوم القرآن: 67/2.
(5) البرهان في علوم القرآن: 12/3.
(6) الكشاف: 86/4.

يحتمل أن يكون (اصطفاءين) و(ذكرين)، وهو الأقرب في الذكر، لأنه محل طلب فيه تكرار الذكر"[1]، فإن الله تعالى " اصطفاك أولاً حين تقبلك من أمك ورباك واختصك بالكرامة السنية... و(اصطفاك) آخراً بأن وهب لك عيسى من غير أب، ولم يكن ذلك لأحد من النساء "[2]، فإنه تكرير لإنشاء معنى آخر، وليس تأكيداً لفظياً، لأن إعادة الكلمة بلفظها يراد منه المبالغة بتقوية حكم الأول وإثباته وليس إثباتاً لحكم ثان بمعنى جديد لذلك كان التكرير أبلغ من التأكيد، ولأجل ذلك جعل التكرير المطول ترديداً، " ومنه ما كان لتعدد المتعلق بأن يكون المكرر ثانياً متعلقاً بغير ما تعلق به الأول، وهذا القسم يسمى بالترديد كقوله: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ ﴾ [النور 35]، ووقع فيها الترديد أربع مرات، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن 13]، فإنها وإن تكررت نيفاً وثلاثين مرة فكل واحدة تتعلق بما قبلها، ولذلك زادت على ثلاثة، ولو كان الجميع عائداً إلى شيء واحد لما زاد على ثلاثة، لأن التأكيد لا يزيد عليها "[3].

إنّ الاختلاف في التعليق من باب توليد المعاني كالتضمين والتقديم والتأخير والذكر والحذف، وليس من باب التأكيد اللفظي، لأن اللفظ المكرر لا محل له من الإعراب والتغيير الإعرابي يولّد المعاني، ولا يؤكدها، " لأن التوكيد لا يكون إلاّ جارياً على ما قبله "[4]، وذلك بخلاف ما جاءت به الآية: ﴿ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾، " فإنها وإن تعددت، فكل واحد منها متعلق بما قبله، وإن الله تعالى خاطب بها الثقلين من الإنس والجن، وعدد عليهم نعمه التي خلقها لهم؛ فكلما ذكر فصلاً من فصول النعم طلب إقرارهم واقتضاهم الشكر عليه وهي أنواع مختلفة، وصور شتى "[5]، لأن الجمل يحتمل فيها الظرف والجار والمجرور أكثر من تعليق،

(1) البرهان في علوم القرآن: 13/3.
(2) الكشاف: 429/1.
(3) الإتقان في علوم القرآن: 67/2.
(4) الأصول في النحو: 22/2.
(5) البرهان في علوم القرآن: 18/3.

لأن الأحداث تكون فيها، وأشباه الجمل تتبين وترتبط بها، والأحداث تتقيد بها، فكل منهما مقيد بالآخر، إذ يحتاط لمعنى التعدية بإعادة حرف الجر العامل في العطف والبدل، ليكون المعنى أوكد من غير تكريره، نحو قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ [البقرة 7]، فإنّ حرف الجر " لو لم يكرر لكان انتظاماً للقلوب والأسماع في تعدية واحدة، وحين استجد للأسماع تعدية على حدة كان أدل على شدة الختم في الموضعين "[1]، لأن حرف الجر لابد له من متعلق، لإيصاله معنى الحدث إلى الاسم، ولنيابته عن جملة الاستيلاء المعنوي اختصارا كغيره من حروف الجر الأصلية، فإذا " قلت أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك أمسكته مباشراً له وملاصقة يدي له: وإذا قلت: أكلت من الطعام، فقد نابت (من) عن البعض، أي أكلت بعض الطعام، وكذلك بقية ما لم نسمه "[2].

وإعادة حروف الجر تكرير للنسبة غير التامة، لأنه لا يستقل بنفسه، و" لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى "[3]، والمكرر منه مع الحرف يؤكد النسبة الأولى بدون فصل، لأنه " يكرر مع عماده، نحو مررت بك بك.. وإن كان العماد في الأول معمولاً ظاهراً فالمختار عمد الثاني بضميره بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها "[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود 108]، ومثله تكرار الظرف، لتعلقه بمحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح 5 – 6]، فإنه " يحتمل أن تكون الجملة الثانية تكريراً للأولى، كما كرر قوله: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات 15]، لتقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب، وكما يكرر المفرد في قولك: جاءني زيد زيد "[5]، وليس كذلك، لأن معنى التقرير في قوله جاءني زيد زيد هو تحقيق ما ثبت في الأول ودلّ عليه وليس الآية كذلك لتعدد التعلّق، لأن شبه الجملة ليست كالاسم الصريح المكرر " فإن العسر معرّف فلا يتعدد سواء كان للعهد أو الجنس ويسراً منكر فيحتمل أن يُراد بالثاني فرد يغاير

(1) الكشاف: 164/1.
(2) الخصائص: 274/2.
(3) شرح الألفية: 23.
(4) شرح الكافية: 332/1.
(5) الكشاف: 267/4.

ما أريد بالأول "[1]. أما آية المرسلات فقد تكررت " عشر مرات، لأنه سبحانه ذكر قصصاً مختلفة، وأتبع كل قصة بهذا القول فصار كأنه قال عقب كل قصة: ويل للمكذب بهذه القصة! وكل قصة مخالفة لصاحبتها، فأثبت الويل لمن كذب بها ويحتمل أنه لما كان جزاء الحسنة بعشر أمثالها، جعل للكفار في مقابلة كل مثل من الثواب ويل "[2]، فليس المراد تقرير أصل النسبة، كما في تكرار لفظ الأول، لأنها زادت على ثلاثة، ولو كان عائداً لشيء واحد لما زاد على ثلاثة، لأن التأكيد إما لفظي أو معنوي " فاللفظي تكرير لفظ الأول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الألفاظ كلها والمعنوي بألفاظ محفوظة.

إنّ التأكيد إما لتقرير شمول النسبة، وهو بأن يكرر من حيث المعنى.. وإما لتقرير أصل النسبة، وهو إما بتكرير لفظ الأول أو بتكرير ما دلّ عليه المتبوع مطابقة.. والتكرير اللفظي يجري في الألفاظ كلها أسماءً كانت أو أفعالاً أو حروفاً مفردة كانت أو جملاً أو غير ذلك "[3]. وهو ما " يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، أي يقرر حاله وشأنه عند السامع، يعني يجعل حاله ثابتا متقرراً عنده في النسبة، أي في كونه منسوباً أو منسوباً إليه، نحو: زيد قتيل قتيل، وضرب زيد زيد فيثبت عنده إن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير، أو يقرر شمول المتبوع أفراده، نحو جاءني القوم كلهم، وهذا التقرير هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد "[4]. فإن تأكيد النسبة حقيقة يكون في التأكيد للأول، وما زاد على ذلك يكون عائداً لشيء واحد ولا يزاد على ثلاثة، " لأن التأكيد لا يقع به أكثر من ثلاثة. فإن قيل، فإذا كان المراد بكل ما قبله، فليس ذلك بإطناب، بل هي ألفاظ أريد بها غير ما أريد بالآخر"[5]، وهو ما كان غير تابع للاسم ولا لغيره، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾ [الشعراء 8 – 9]، " كررت ثمان مرات عقب كل قصة، فالإشارة في كل واحدة

---

(1) أنوار التنزيل: 803

(2) البرهان في علوم القرآن: 19/3.

(3) شرح الكافية: 331/1.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون: 84/1–85.

(5) البرهان في علوم القرآن: 18/3.

بذلك إلى قصة النبي المذكور قبلها، وما اشتملت عليه من الآيات والعبر، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ إلى قومه خاصة، وما كان مفهومه إن الأقل من قومه آمنوا أتى بوصفي (العزيز الرحيم) للإشارة إلى أن العزة على من لم يؤمن منهم والرحمة لمن آمن "[1]، فكان للمكرر معنى آخر يتحدد في التكرار، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَذُوقُواْ عَذَابِي وَنُذُرِ ۝٣٩ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر 39 – 40]، فإن "فائدته أن يجددوا عند استماع كل نبأ من أنباء الأولين ادكّاراً واتعاظاً، وأن يستأنفوا تنبهاً واستيقاظاً إذا سمعوا الحثّ على ذلك والبعث عليه، وأن يقرع لهم العصا مرات، ويقعقع لهم الشق تارات لئلا يغلبهم السهو ولا تستولي عليهم الغفلة، وهكذا حكم التكرير.. وكذلك تكرير الأنباء والقصص في أنفسها لتكون تلك العبرة حاضرة للقلوب مصورة للأذهان مذكورة غير منسية في كل أوان "[2]. وذلك بخلاف التأكيد التابع، فإن المقامات مختلفة، والمكرر زاد على ثلاثة، فلم يتوقف على تقرير نسبة الأول، بل لإيجاد تنبيه آخر ووعظ جديد، فكل واحد أريد به التنصيص على ما قبله، لأن المقام مختلف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء 132]، "فإن قيل ما وجه تكرار قوله (وَلِلّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ) في آيتين إحداهما في أثر الأخرى قلنا لاختلاف معنى الخبرين عما في السموات والأرض وذلك لأن الخبر عنه في إحدى الآيتين ذكر حاجته إلى بارئه وغنى بارئه عنه وفي الأخرى حفظ بارئه إياه وعلمه به "[3]. إنّ الآيتين سيقتا في مقامين متضادين، وهما التقوى والكفر، وقد جاء قوله: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء 131]، بينهما مبيناً للفريقين في طاعاتهم وعصيانهم، يدلّ على ذلك ختم الأولى بقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾، والثانية بقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾، وعطف (إن تكفروا) على (أن اتقوا)، لأن (أن) مفسرة، لأن التوصية في معنى القول، و"تكرير قوله: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ تقرير لما هو موجب تقواه ليتقوه فيطيعوه ولا

(1) الإتقان في علوم القرآن: 67/2.

(2) الكشاف: 40/4–41.

(3) الإتقان في علوم القرآن: 67/2–68.

يعصون، لأن الخشية والتقوى أصل الخير كله "[1]، فإن الأولى وعيد والثانية ترغيب والجامع بينهما تنفيذ الوصية وعدمه، ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [آل عمران 78]، "فالكتاب الأول ما كتبوه بأيديهم المذكورة في قوله: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ [البقرة 79]، والكتاب الثاني التوراة، والثالث لجنس كتب الله، أي ما هو من شيء من الله سبحانه وتعالى وكلامه "[2].

إنّ التنكير أعمّ من كونه تابعاً لفظياً، لأنه موجد لمعانٍ ما كانت لتكون لولاه، ولا يقتصر على تحقيق أصل النسبة أو شمولها، لنسبة معناه إلى جملة الكلام لا إلى الكلمة المجاورة له مثل الحذف والزيادة والاعتراض، لأن تقرير المعنى والمبالغة فيه يستلزم في الحال الإيجاز، أو الإطناب بتكرر لفظ يتم بتكرره معنى زائد على أصل النسبة يقوم مقام أوصاف جديدة تمكن المعنى الأول مع قصد المبالغة، لأن " من سنن العرب التكرير والإعادة، إرادة الإبلاغ بحسب العناية بالأمر.. وإرادة الإبلاغ في التنبيه والتحذير"[3]. والمبالغة في الصفة بالجوامد " مضافة إلى متبوعها لفظاً ومعنى، نحو: أنت الرجل كل الرجل، وجد الرجل، وحق الرجل.. ولا تتبع غير الجنس فلا يقال أنت زيد كل الرجل، وذلك لأن الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظي فلهذا لم يجز أنت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل "[4]. فالتأكيد لمعنى العموم المستفاد من (أل) وليس في (زيد) ذلك العموم، لأن المراد من الكلام صفة المبالغ في الكمال، و" يدلك على أنه لا يريد أن يثبت بقوله كل الرجل الأول أنه لو قال: هذا كل الرجل، كان مستغنياً به ولكنه ذكر الرجل توكيداً كقولك هذا رجل رجل صالح، ولم يرد أن يبين بقوله كل الرجل ما قبله كما يبين زيدا إذا خاف أن يلتبس فلم يرد ذلك بالألف واللام، وإنما هذا ثناء يحضرك عند ذكرك إياه "[5]، فقد كرر الرجل لإفادة معنى

(1) الكشاف: 569/1– 570.
(2) معجم ألفاظ مفردات القرآن: 442.
(3) المزهر في علوم اللغة: 332/1.
(4) شرح الكافية: 304/1 – 305.
(5) كتاب سيبويه: 13/2.

الكمال وليس إثبات أصل النسبة في الأول، لأن الإسناد " نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكماً إلى الأخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة "(1).

والتوكيد التابع بقسميه يثبت النسبة، وذلك بتمكين تحقيقها وإقرارها في نفس السامع، لأن " التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس وإزالة الاتساع"(2)، لأنه " يراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المحدث عنه "(3). وذلك بخلاف التكرار، فإنه يُراد به الاتساع في المعنى المركزي الأول وليس تثبيته، والتعبير به عن غيره، ففي قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح 5 – 6]، "معنى زائد على التكرار، لأنه يفيد الإخبار بالغيب"(4)، فجاء بمعنى جديد لم يكن قبله، وليس تقريراً لأمر المتبوع، كما في التوكيد، لاختلاف معنى الثاني، وان طابقه لفظاً، ولهذا جمعا، فإذا قيل: " ما قلت بحسن، جاء ذلك على غير عيب، لأنه يجعل (ما) الأولى جحداً والثانية في مذهب الذي، وكذلك لو قال: مَن من عندك. جاز، لأنه جعل (من) الأول، استفهاماً، والثاني على مذهب الذي، فإذا اختلف معنى الحرفين جاز الجمع بينهما.. وأما قوله: لم أره منذ يوم يوم، فانه ينوي بالثاني غير اليوم الأول. إنما هو في المعنى لم أره منذ يوم تعلم.. فكان اجتماعهما في هذا الموضع بمنزلة قولهم: هو جاري بيت بيت، ولقيته كفة كفة، لأن الكفتين واحدة منك وواحدة منه، وكذلك هو جاري بيت بيت معناه بيتي وبيته لصيقان "(5)، فإن اللفظ الثاني أفاد معنىً آخر ولم يقرر معنى الأول، بل كان إيجاداً لمعنى جديد، وهو ما يطلق عليه التأسيس، وهو " عبارة عن إفادة معنى آخر لم يكن حاصلاً قبله، فالتأسيس خير من التأكيد، لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة "(6)، وذلك بخلاف التأكيد " فهو إما لفظ لا يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر، بل يفيد معنى آخر، وإما لفظ يفيد معنى لم يكن حاصلاً بدونه "(7)، لمجيئه بمعنى

(1) الفوائد الضيائية: 175/1.
(2) اللمع في العربية: 165.
(3) شرح جمل الزجاجي: 262/1.
(4) إعجاز القرآن: 106.
(5) معاني القرآن للفراء: 176/1 – 177.
(6) التعريفات: 34.
(7) كشاف اصطلاحات الفنون: 98/1.

جديد لم يكن في سابقه، إذ خرج على تقرير الأول لفظاً أو معنى تلبية لداعي المقام ومقتضى الحال تفخيماً أو تعظيماً أو وعداً ووعيداً أو إيضاحاً للأول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا ﴾ [الجاثية 28]، فإن (كل أمة) الثانية وضحت الأولى في موضع الوعيد تفخيماً، وذلك على قراءة " من نصب جعله بدلاً من (كل) الأولى"[1]. وكذلك المركبات المبنية والمعربة ليس من التأكيد المفيد تحقيق معنى الأول وتثبيته، لأن معانيها احتمالية، أما التوكيد فإنه للتنصيص، إذ الملاصقة لا تستفاد من (بيت) الأول، وهكذا الترتيب في قولنا "جاء الجند صفاً صفاً، فهذا يحتمل أنهم جاؤوا صفوفاً ويحتمل أنهم جاؤوا صفاً واحداً. فتكون (صفاً) الثانية توكيداً، ولو قلت جاء الجند صفاً لكان نصاً في أنهم جاؤوا صفاً واحداً "[2].

والتوكيد اللفظي والمعنوي من باب تمكين المعنى وتحقيقه بالاحتياط له، وللتفريق بين توكيد المعنى الواحد كما في تكرير الأول بلفظه أو تكريره بمعناه إما للإحاطة والعموم وإما للتثبيت والتمكين بالأحرف الزائدة في الإضافة والنفي والنهي، ولتوكيد الجملة بتجاور حرفين للتوكيد، كما في توكيد الفعل بالام والنون، فان في ذلك " فرقاً بين توكيد المعنى الواحد نحو الأمر والنهي والإضافة، وتوكيد معنى الجملة في امتناع اجتماع حرفين لمعنى واحد، وجواز اجتماع حرفين لمعنى جملة الكلام في لتقربن وإما ترينّ، ألا ترى أنك اذا قلت: هل تقومن فهل وحدها للاستفهام وأما النون فلتوكيد جماة الكلام يدل على أنها لذلك لا لتوكيد معنى الاستفهام وحده وجودك إياها في الأمر، نحو اضربن زيداً وفي النهي في لا تضربن زيداً والخبر في لتضربن زيداً، والنفي في نحو قلما تقومنّ فشياعها في جميع هذه المواضع أدل دليل على ما نعتقده من كونها توكيداً لجماة القول لا لمعنى مفرد منه مخصوص لأنها لو كانت موضوعة له وحده لخصت به ولم تشع في غيره كغيرها من الحروف "[3].

(1) معاني القرآن وإعرابه: 435/4.
(2) الجملة العربية والمعنى: 17.
(3) الخصائص: 110/3.

اختيار المعنى

يـتم إحـداث المعـاني وتوليـدها والمبالغـة فيهـا بحـسب المقـام تبعـاً لـتغير النظم، إذ يراعى فيه وسائل الربط المعنوية واللفظية للدلالة على المقصود من التعبير، وما يطرأ عليها من تحويل أو عدول أو تبادل مواضع وذلك بالإسناد والنسبة والبنية الصرفية والرتبة والموضع والإضمار والإظهار والذكر والحذف ونحوها في نظام بناء الجملة العربية نفياً أو إثباتاً وخبراً أو إنشاءً، ولكل دلالة تختلف عن غيرها، وذلك بما يظهره المسند والمنسوب والصيغة تقديماً أو تأخيراً، لأن معاني الإسناد التام قد تكون دالة على الثبوت أو التجدد، فإذا كان المسند فعلاً فإنه يشير إلى التوقع لدلالته على التجدد، وإذا كان المسند وصفاً، فإنه يشير إلى اليقين ويلمح إلى صحة الاعتقاد بالخبر، والنسبة في الإضافة المحضة تختلف عن الإضافة غير المحضة، لأن الأولى معنوية تعريفية والثانية لفظية تخفيفية، والنسبة نسبتان نسبة بالحرف ونسبة بالصيغة، ويدخل في الأولى التعدية بحرف الجر، لأن حروف الجر توصل معنى الحدث إلى الاسم وهي حروف الإضافة، والإضافة نسبة وإلصاق، والنسبة بالياء المشددة إلى الاسم الجامد تدخله في حيز الصفات العاملة، والنسبة بالصيغة دليل على تعدد المعنى الوظيفي للوصف، لأنه يتردد بين الاسمية والفعلية، ومعنى الاسمية الثبوت والدوام ومعنى الفعلية التجدد والتغير والحدوث والمعاني الوظيفية قد تكون قطعية إذا دلت على اليقين بحدوث الخبر ووقوعه، وقد تكون احتمالية إذا دلت على التوقع في الحدوث وعدمه.

المعاني القطعية

وهي التي تدل على اعتقاد المتكلم بصحة ما يخبر به والقطع بحدوثه ليقينه بثبوته، فيخبر بالمعاني الاسمية الدالة على الثبوت، لأن الاسم ثابت الدلالة على مسماه، أو يسلك طريق التوكيد بأنواعه أو التبعية بأنواعها وبقطعها إلى الرفع أو النسب بالصيغة أو الإخبار بالفعل الماضي لدلالته على القطع بخلاف المضارع الدال على التوقع ومنه الأمر الدال على المستقبل. فأما الاسمية فلها دلائل الإسناد والجر بالحرف والإضافة والتعريف والتنوين والنداء والتكسير والنسب والتصغير وعلامتها

الرفع بالضمة وما ينوب عنها، لأن النصب دليل الفعلية بدليل عمل (إنّ)، وهي حرف لتضمنها معنى الفعل وليس ما تردد عن ضعفها بصحيح، لأنها " عملت عملين النصب والرفع، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع، لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلاّ فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب (إنّ) ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة 22]، ونصب (إنّ) من أقوى المنصوبات"[1]، وذلك لاختصاصها بالأسماء توكيداً لمعنى اتصافها بالحدث، كما اختصت حروف الجر بها إخباراً غير تام عنها، لأن الاسم لخفته مؤذن بالزيادة بخلاف الفعل لثقله بالدلالة، بدليل الجزم، لأنه لا جزم في الأسماء " أما الجر فمختص بالأسماء، لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلاّ عن الاسم فلا يجر إلاّ الاسم المجرور، كزيد وعمرو في قولك: مررت بزيد ونظرت إلى عمرو"[2]. أما نائب الفاعل فهو منقول من وظيفة التخصيص إلى الإسناد إليه، لأن الاسم يسند إليه إسناداً تاماً، كما في الجمل الاسمية والفعلية، وناقصاً، كما في الإضافة والجر، ويخصص الحدث الذي يتضمنه الفعل بالمفعولية، ولابد للحدث من محدث يكون منسوبا إليه، والحدث مفعول بفعل المحدث، أو بقبوله له والذات تتصف به، فكان الاسم فاعلا أو مبتدأ أو مفعولا، فإذا بولغ في الحدث تحول الفعل إلى وصف دال على الذات المتصفة بالحدث لذلك كان الوصف أدوم من فعله وأبلغ، وهو أقل ثبوتاً من الاسم لملازمة الاسم لمسماه إلاّ إذا نقل وظيفياً، كما ينقل الوصف إلى العلمية، وكذلك الفعل. والصفات يغلب عليها معنى الاسمية فتجري مجرى الأسماء في دلالتها على الثبوت كالفارس والصاحب والراكب والدنيا والآخرة، لقيامها مقام الموصوف بها بدليل مجيئها بدونه وتجمع تكسيراً وتُنادى، لأن النداء باب تنبيه وتعريف وتخصيص وتوكيد. لأنه قد ينادى القريب رفعا لاحتمال السهو والغفلة أو تفخيما لشأنه وتعظيما أو زيادة حث له باستعمال (يا) وهو حرف وضع أصلاً لنداء البعيد. " وقد يُنادى بها القريب توكيداً"[3]،

(1) معاني القرآن وإعرابه: 2/193.

(2) شرح الألفية، لابن الناظم: 23.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 354.

لأن التوضيح والتفسير بعد الإبهام والعموم توكيد " فلم ينفك من الصفة. وفي هذا التدرج من الإبهام إلى التوضيح ضرب من التأكيد والتشديد. وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدتين: معاضدة حرف النداء ومكانفته بتأكيد معناه، ووقوعها عوضاً مما يستحقه: أي من الإضافة "[1]، واختياره في التعبير عما في النفس من مشاعر الحزن والندامة والحسرة أوكد من غيره، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ ﴾ [يس 30]. " وهذه أصعب مسألة في القرآن، إذا قال القائل: ما الفائدة في مناداة الحسرة، والحسرة مما لا يجيب فالفائدة في مناداتها كالفائدة في مناداة ما لا يعقل، لأن النداء باب تنبيه، إذا قلت يا زيد فإن لم تكن دعوته لتخاطبه لغير النداء فلا معنى للكلام، إنما تقول فتنبهه: يا زيد فتنبه بالنداء، ثم تقول له: فعلت كذا وافعل كذا، وما أحببت مما له فيه فائدة، ألا ترى انك تقول لمن هو مقبل عليك: يا زيد ما أحسن ما صنعت، ولو قلت له: ما أحسن ما صنعت كنت قد بلغت في الفائدة ما أفهمت به، غير أن قولك يا زيد أوكد في الكلام وأبلغ في الإبهام، وكذا إذا قلت للمخاطب: أنا أعجب مما فعلت، فقد أفدته أنك متعجب، ولو قلت: واعجباه مما فعلت ويا عجباه أتفعل كذا وكذا، كان دعاؤك العجب أبلغ في الفائدة، والمعنى يا عجب أقبل، فانه من أوقاتك، وإنما نداء العجب تنبيه لتمكن علم المخاطب بالتعجب من فعله، وكذلك إذا قلت: ويل لزيد أو ويل زيد لِمَ فعل كذا وكذا كان أبلغ، وكذلك في كتاب الله عزّ وجلّ: ﴿ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ ﴾ [هود 72]، وكذلك: ﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر 56]، و﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ ﴾، والمعنى في التفسير أن استهزاءهم بالرسل حسرةً عليهم، والحسرة أن يركب الإنسان من شدة الندم ما لانهاية له بعده حتى يبقى قلبه حسيراً "[2]، فكان نداء الحسرة مظهراً ما اعتقده المتحسر يقينا بأبلغ عبارة وأوكد تعبير، فقد اجتهد في الأخبار عن عظيم وقع فيه، فانه يريد بالنداء أن ينبه المخاطبين بذلك، وهو ابلغ من أن يقول: أنا حسير أو الحسرة على ما فرطت، لأن هذا القول مطلق، ولا يعبّر عن الشدة في الألم.

(1) الكشاف: 225/1 – 226.

(2) معاني القرآن وأعرابه: 284/4 – 285.

وقد ذهب سيبويه إلى أن " أول الكلام أبداً النداء إلاّ أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلم عليك "[1]. ولا يقتصر التنبيه على النداء، وليس هو أول الكلام، فقد يكون اسم الإشارة دالاً على التنبيه وهو أول ما قد يتلقاه المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود 72]، فإن (شيخاً) منصوب على الحال، و" الحال ههنا نصبها من لطيف النحو وغامضه ذلك أنك إذا قلت هذا زيد قائماً، فإن كنت تقصد أن تخبر مَنْ لم يعرف زيداً انه زيد لم يجز أن تقول: هذا زيد قائماً، لأنه يكون زيد ما دام قائما، فإذا زال عن القيام فليس بزيد، وإنما تقول: ذاك للذي يعرف زيدا: هذا زيد قائما فيعمل في الحال التنبيه والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه وأشير لك إلى زيد حال قيامه، لأن (هذا) إشارة إلى ما حضر "[2]، " ومن ذلك الإشارة الحسية فيما لا يحتاج إلى إشارة احتياطاً وتحقيقاً للمعنى وخوفاً من أن ينصرف الذهن إلى شيء آخر وان كان الاحتمال بعيدا، وذلك كأن تقول أحمد هذا شاعر وكلم الرجل هذا البنت هذه "[3].

وقد يُنادى القريب للاعتناء بالمدعو له وزيادة تأكيد للحث عليه أو تعظيما للمدعو، كما في الدعاء " فإذا نودي به القريب المفاطن، فلذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معني به جداً، فان قلت: فما بال الداعي يقول في جواره يا رب ويا الله وهو أقرب إليه من حبل الوريد وأسمع به وأبصر؟ قلت: هو استقصار منه لنفسه واستبعاد لها من مظان الزلفى وما يقربه من رضوان الله ومنازل المقربين هضما لنفسه وإقراراً عليه بالتفريط في جنب الله مع فرط التهالك على استجابة دعوته والإذن لندائه وابتهاله "[4]. أما نداء الحسرة فيعني أنها قد تمكنت من القلب حتى أفصح عن أوانها ووقتها فناداها وإلاّ فما معنى دعاء ما لا يعقل ولا يجيب؟

(1) كتاب سيبويه: 208/2.
(2) معاني القرآن وإعرابه: 64/3.
(3) الجملة العربية والمعنى: 151.
(4) الكشاف: 224/1- 225.

لقد اختار أسلوب النداء ليبث ما يخبر به، كما يختار الخبر لأسلوب الطلب، لأن المعنى يؤدى بطرائق متعددة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة 233]، " اللفظ لفظ الخبر والمعنى الأمر، كما تقول: حسبك درهم فلفظه لفظ الخبر، ومعناه اكتف بدرهم، وكذلك معنى الآية لترضع الوالدات "[1].

إنّ الأساليب المتعددة للمعنى الواحد ليست ذات دلالة واحدة، لأن المعنى الذي تؤديه متفاوت قوة وضعفا باختلاف المتكلمين ومقاماتهم، والظروف المحيطة بعملية الكلام، والتعبير عنه يأتي متباينا من شخص إلى آخر. ومن مقام إلى غيره، لاختلاف الأحوال، " فكل تعبير يختلف عن التعبير الآخر فالأمر بفعل الأمر غير الأمر بالمصدر، وهو غير الأمر باسم الفعل وغير الأمر بالاستفهام وغير الأمر بالخبر فكل تعبير له دلالة خاصة، فـ(اصبر) غير(صبراً) وغير (صبر جميل)، وغير (صبار) بمعنى اصبر وغير (هل تصبر بعدما ذكرت لك؟) وغير (تصبر إلى أن احضر) بمعنى (اصبر) فكل تعبير له دلالته مع أنها كلها أمر بالصبر"[2]، وذلك لأن دلالة الحدوث تختلف عن الثبوت، فالأولى دلالة الفعلية والثانية دلالة الاسمية، كما إن التجدد والاستمرار يختلف عن الانقطاع، إذ دلالة الأفعال ليست واحدة، وكذلك الصفات والمصادر والظروف والميميات والغايات وغيرها، وهكذا دلالة الرفع تختلف عن النصب والجر، وعلامات الإعراب الأصلية لها دلالة تختلف عن الفرعية، وحركات البناء الأصلية تختلف عن حركات البناء العارضة، لأن دلالة الإعراب تختلف عن البناء، والتحويل من الإعراب إلى البناء له دلالة مختلفة أيضا والعدول من نظم إلى آخر يتبعه تغيير في الدلالة، نحو قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم ﴾ [الحشر 2]، " فإن قلت، أي فرق بين قولك: وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم، وبين النظم الذي جاءت عليه ؟ قلت: في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم وفي تصيير ضميرهم اسماً لأن، وإسناد الجملة إليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة لا يبالي معها بأحد يتعرض لهم أو

(1) معاني القرآن وإعرابه: 312/1.

(2) الجملة العربية والمعنى: 107.

يطمع في معازتهم وليس ذلك في قولك: وظنوا أن حصونهم تمنعهم "[1]، لأن التقديم يفيد إزالة الشك في منعهم بزعمهم، وذلك بإسناد (مانعة) إلى حصون، وهو وصف يدل على الثبوت بخلاف الفعل (تمنع) الدال على التوقع، ثم في تخصيصه لهم دون غيرهم لوقوع الضمير العائد مفعولاً لـ(مانعة)، وفي جعل ضميرهم ضمير الشأن والحديث، لأهميته فجاء ضمير الغيبة وليس الحضور بعد توكيده بـ(أن)، فصار المصدر المنسبك من (أنّ) واسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة الوصفية الدالة على الثبوت ساداً مسد مفعولي (ظن) ليكون الظن بمعنى اعتقاد اليقين، وهو الظن الغالب، أما التعبير الثاني فله دلالة تختلف عن الأول، لأنها تدلّ على الحدوث وليس على الثبوت، لأن الإخبار بالفعل ليس بقوة الإخبار بالوصف، و" لا سبيل إلى أن تجيء إلى معنى بيت من الشعر أو فصل من النثر فتؤديه بعينه وعلى خاصيته وصنعته بعبارة أخرى حتى يكون المفهوم من هذه هو المفهوم من تلك لا يخالفه في صفة ولا وجه ولا أمر من الأمور... فأما إذا تغير النظم فلابد حينئذ من أن يتغير المعنى على ما مضى من البيان في مسائل التقديم والتأخير "[2]. كما أن التفسير بعد الإضمار الدال على العموم يدل على قوة اعتقادهم بالخبر، لأن " الشيء إذا أُضمر ثم فُسّر كان ذلك أُفخم له من أن يذكر من غير تقدم إضمار، ويدل على صحة ما قالوه: إنا نعلم ضرورة في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الحج 46]، فخامة وشرفاً وروعة لا نجد منها شيئا في قولنا: فان الأبصار لا تعمى، وكذلك السبيل أبداً في كل كلام فيه ضمير قصة، فقوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [القصص 82]، يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل: إن الكافرين لا يفلحون لم يفد ذلك، ولم يكن ذلك كذلك إلاّ لأنك تعلمه إياه من بعد تقدمة وتنبيه أنت به في حكم من بدأ ووطد ثم بيّن ولوّح ثم صرّح ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق "[3].

ولرفع الاحتمال عن المعنى المقصود في التعبيرات التي تحتمل أكثر من معنى، والنص على معنى واحد يؤكد بما يناسب المعنى المراد، لأن طرائق التوكيد متعددة،

(1) الكشاف: 80/4.

(2) دلائل الإعجاز: 201 – 205.

(3) دلائل الإعجاز: 102.

فيختـار منهـا مـا يزيـل الاشـتراك واللـبس والاحتمـال وغيرهـا بالتوكيـد المعنـوي أو التكرار، وقد يؤكد بأكثر من توكيد واحد أو بزيادة (من) أو(لا) أو(الباء)، لأن " الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان للكثرة، بسبب تكثير اللفظ بها. وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصل إلاّ مع كلام " [1]، ويلحظ التوكيد في حرف التفصيل (أما)، لأنـه قـائم مقـام أداة الـشرط وفعـل الـشرط لـذلك يجـاب بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾ [البقرة 26]، و" (أما) حرف فيه معنى الشرط ولذلك يجاب بالفاء، وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد، تقول زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه في تفسيره، مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل لفائدتين: بيان كونه توكيداً، وانه في معنى الشرط ففي إيراد الجملتين مصدرتين به وإن لم يقل فالذين امنوا يعلمون والذين كفروا يقولون إحماد عظيم لأمر المؤمنين واعتداد بعملهم أنه الحق، ونعى على الكافرين إغفالهم حظهم وعنادهم ورميهم بالكلمة الحمقاء "[2]. ذكر ذلك سيبويه في موضع من مواضع (إنّ)، فقال: " ألا ترى أنك تقول: أما يوم الجمعة فانك ذاهب وأما فيها فانك داخل. فإنما جاز هذا في (أما)، لأن فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء فانك ذاهب "[3]، أو باستخدام لام الابتداء أو ضمير الفصل، أو(ألا) للتنبيه، و" لا يذهب بك الظن المعنى نفسه، بل إن اختيار وجه إلى أنك يمكن أن تختار أي وجه يجوزه لك النحاة لتؤدي ما يعني اختيار معنى معين، فانك إذا قرأت في كتب النحو أنه يجوز كسر وفتح همزة (إنّ) في هذا الموضع فلا يعني ذلك أنهما بمعنى واحد، بل إذا اخترت فتح الهمزة فقد اخترت معنى معينا، وإذا اخترت كسرها فمعنى ذلك أنك اخترت معنى آخر، وهكذا شأن مسائل الجواز الأخرى "[4].

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 22.

(2) الكشاف: 266/1.

(3) كتاب سيبويه: 137/3.

(4) الجملة العربية والمعنى: 270.

وكذلك الحروف الزائدة والمؤكدة، فإنها متعددة وكل منها يفيد نوعا من التوكيد أو زيادة فيه تقوية للمعنى المراد، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ ﴾ [مريم 35]، " (من ولد) في موضع نصب والمعنى أن يتخذ ولداً و (من) مؤكدة تدل على الواحد والجماعة، لأن للقائل أن يقول: ما اتخذت فرسا، يريد اتخذت أكثر من ذلك، وله أن يقول: ما اتخذت فرسين ولا أكثر يريد اتخذت فرساً واحداً، فإذا قال ما اتخذت من فرس، فقد دلّ على نفي الواحد والجميع "[1]. كما دلت (من) على نفي جميع الآلهة في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران 62]، وقد دخلت توكيداً لنفي جنس الآلهة وهي " تزيل الاشتراك في إرادة الوحدة وإرادة الجنس في نحو قولنا: ما حضر اليوم رجل وما رجل حاضرا، فهذا يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، فإذا جئت بـ(من) وقلت ما حضر اليوم من رجل وما من رجل حاضرا أزلت الاشتراك بينهما ونصصت على إرادة نفي الجنس، وهي ترفع الاشتراك بين الحال والتمييز فيما احتمل ذلك من نحو قولنا: كفى به شاعراً وما أحسنه كاتباً فإن كُلاً من (شاعراً) و(كاتباً) تحتمل الحال والتمييز، فإن جئت بـ(من) فقلت: كفى به من شاعر وما أحسنه من كاتب أزلت الاشتراك بينهما وتعين التمييز"[2]، لأن التمييز إنما هو واحد يدلّ على جنس أو خلة تخلص من خلال والتعبير الذي يحتمل الخبر والإنشاء، تجعله (قد) خبراً لا يحتمل الإنشاء، لأن " قد معناه التأكيد "[3]، وذلك نحو قولنا: " جزاك الله خيراً فهذا يحتمل الدعاء ويحتمل الإخبار بأن الله جزاه خيراً عن فعل خير فعله، كما تقول: لقد فعلت خيراً فجزاك الله خيراً كما ترى، فإذا أدخلت (قد) على الجملة فقلت: قد جزاك الله خيرا كانت خبرا لا دعاءً، ونحوه قولك: رحمه الله وعافاه الله، فهذا يحتمل الدعاء والخبر فإذا أدخلت عليه (قد) فقلت: قد رحمه الله وقد عافاه الله كنت مخبراً لا داعياً "[4]، لأن الخبر متحقق

(1) معاني القرآن وإعرابه: 329/3 – 330.

(2) الجملة العربية والمعنى: 266.

(3) حروف المعاني: 13.

(4) الجملة العربية والمعنى: 264.

واقع والدعاء متوقع و (قد) تفيد التحقيق، فإذا دخلت على الماضي وهو المقطوع بحدوثه لتحققه أفادت (قد) التأكيد.

كما أن دخول (إنّ) على الدعاء تحوله خبراً لإفادتها التأكيد، لأن " النواسخ لا تدخل على الجمل الدعائية وذلك نحو: سلام عليكم وويل له، فإذا قلت: إن السلام عليكم وان الويل له كنت مخبراً لا داعياً "[1]. وقيل إنّ معنى (قد): " التقريب إذا دخل على الماضي ومعناه التحقيق مع المضارع. قال الخليل: هي لقوم يتوقعون أمراً فيقول لهم: قد كان ذلك "[2]. إنّ الحرف معناه في غيره، والحكم عليه من خلال مدخوله ومجرى السياق، لذلك تعددت معاني (قد) وتنوعت توكيدا وتحقيقا وتقريبا وتوقعا ودليل إفادتها التوكيد دخول اللام عليها، كما جاءت مع (إن) فكانت في خبرها للفصل بين الحرفين المؤكدين، وفي اسمها للفصل بين الاسم والحرف بالظرف أو الحرف، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [النازعات 26]، ولغرض التنبيه على المراد والتأكيد عليه يفتتح الكلام بـ(ألا) " مفتوحة مخففة تستعمل في افتتاح الكلام للتأكيد والتنبيه، كقوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ ﴾ [هود 60]، وكذلك (أما) إلاّ أنها لا تقع إلاّ في افتتاح قسم كقولك: أما والله لقد كان كذا "[3].

وكان لـ(ألا) الصدارة، لأنها تشير إلى أن ما بعدها مقطوع بصحته بدليل مجيء (إن) بعدها وهي تؤكد المخبر عنه، فتكون (ألا) مؤكدة للكلام بتمامه نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [المجادلة 22]، " ألا كلمة تنبيه وتوكيد للقصة "[4]. وكذلك (أما) بدليل مجيء القسم، وهو توكيد بعدها. والذي جعل (ألا) و(أما) بهذا المعنى هو التركيب، لأن نفي النفي إثبات، وهما مركبان من الهمزة التي تفيد الإنكار، و(لا) و(ما) النافيتين.

---

(1) حروف المعاني: 11.

(2) نفسه: 13.

(3) نفسه: 11.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 142/5.

وقد يصحب (ألا) ضمير الفصل، لأنه يزيل الاشتراك بين الخبر والنعت وقد يدلّ على قصر الصفة على الموصوف وذلك بأن " تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع تريد أنه الكامل إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلاّ فيه "(1)، وفي حال مجيئه بدلاً فهو يفيد التوكيد بالتنصيص على معنى الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴾ [الروم 7]، " (هم) الأولى مرفوعة بالابتداء و(هم) الثانية ابتداء ثان وغافلون خبر (هم) الثانية، والجملة الثانية خبر (هم) الأولى والفائدة في الكلام أو ذكر (هم) ثانية، وان كانت ابتداء تجري مجرى التوكيد، كما تقول زيد هو عالم، فهو أوكد من قولك زيد عالم، ويصلح أن تكون(هم) بدلاً من(هم) الأولى مؤكدة أيضاً، كما تقول: رأيته إياه "(2)، لإفادة التوكيد قوة بالتنصيص على معنى الخبر، لغلبة معنى الحرفية على الضمير بعد أن سلب منه معنى الاسمية فجرد من المحل الإعرابي، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة 13]، " معنى (ألا) استفتاح وتنبيه وقوله (هم السفهاء) يجوز أن يكون خبر إن و(هم) فصل، وهو الذي يسميه الكوفيون العماد، ويجوز أن يكون (هم) ابتداء والسفهاء خبر الابتداء، وهم السفهاء خبر إن "(3). إن جعل (السفهاء) خبرا لـ(إن) و(هم) ضمير فصل معناه يختلف عن جعل (هم السفهاء) خبراً، لأن الإخبار بالوصف المقترن بـ(أل) مع ضمير الفصل له دلالة القصر، أما الإخبار بالجملة الاسمية، فيدل على ثبوت الوصف لهم، وأن شأنهم وديدنهم السفاهة، والمعنى الأول أولى بالمقام، لأنه في معرض الرد على من قال: ﴿ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة 13]، وضمير الفصل يرفع الاحتمال الثاني، لأن فيه تنصيصاً على توكيد معنى الخبر، و"فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره "(4)، ولذلك سمي فصلاً ويثبت حصر المسند في المسند

(1) دلائل الإعجاز: 138.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 178/4.

(3) نفسه: 88/1.

(4) الكشاف: 146/1.

إليـه ويـدل علـى ربطهمـا بـالحكم أو الإسـناد، لأن الخـبر معـرف بـاللام الجنـسية والتعريف هو المفيد لحصره على المبتدأ وان لم يكن هناك فصل نحو زيد الشاعر، ويـستفاد التخـصيص مـن الفـصل بالـضمير إجـراء للمعـرف بـاللام الجنـسية مجـرى النكرة بدليل جواز إعـراب مـا بعده صفة، نحو قوله تعـالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة 5]، لأنه " يجوز نعت المعرف بالإلف واللام الجنسية بالجملة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس 37]، وقول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني   فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

و(نسلخ) صفة لليل، و(يسبني) صفة (للئيم) "[1].

وجعل (هم) فصلاً مخصوص بالجنس دون العهد والمقصود قصر المسند على المسند إليه، دفعا لما يتوهم من تناول المعهودين بالفلاح في الآخرة غير المتقين أيضاً. " فانظر كيف كرر الله عز وجل التنبيه على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله أحد على طرق شتى، وهي ذكر اسم الإشارة، وتكريره وتعريف المفلحين وتوسيط الفصل بينه وبين أولئك ليبصرك مراتبهم ويرغبك في طلب ما طلبوا وينشطك لتقديم ما قدموا ويثبطك عن الطمع الفارغ والرجاء الكاذب والتمني على الله ما لا تقتضيه حكمته ولم تسبق به كلمته "[2]، والاستفتاح التي تأتي له (ألا) " فائدته التنبيه على تحقيق ما بعدها، ولذلك قلّ وقوع الجمل بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم "[3]، ومن ذلك قولك: " هذا الفوز العظيم فهذا يحتمل أن يكون (الفوز) خبراً و(العظيم) صفة ويحتمل أن يكون (الفوز) بدلاً و (العظيم) خبراً فإن جئت بضمير الفصل تعيّن الخبر ورفع الاحتمال، فإذا قلت: هذا هو الفوز العظيم كان الفوز هو الخبر، وإن قلت: هذا الفوز هو العظيم تعيّن أن يكون (العظيم) هو الخبر"[4].

(1) شرح ابن عقيل: 196/2 – 197.

(2) الكشاف: 148/1.

(3) البرهان في علوم القرآن: 235/4.

(4) الجملة العربية والمعنى: 267.

إنّ ذكر ضمير الفصل يرفع احتمال تعدد المعاني، وذلك بتقوية معنى الخبر فيما دخل عليه إذا كان وصفاً محلى بـ(أل) أو مصدراً بمعنى الوصف والنص عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران 62]، فلا يمكن جعل (الحق) خبراً، وذلك لوجود ضمير الفصل بدلالة (اللام) التي تفصل بين ضمير الفصل والتوكيد. وقيل: " ويصلح أن يكون (هو) ههنا فصلاً، وهو الذي يسميه الكوفيون عماداً ويكون القصص خبر (إنّ)، ويصلح أن يكون (هو) ابتداء والقصص خبره، وهما جميعاً خبر (إنّ) "[(1)]، وليس كذلك؛ لأن اللام تدخل على خبر (إن) وليس على اسمها إلا إذا فصل عنها بالظرف أو بالجر، ونحوه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُاْ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الصافات 106]، فلولا الضمير لاحتمل أن يكون كل من القصص أو الحق أو (هو الحق) خبراً وكذلك البلاء والمبين و(هو البلاء) خبراً ولكن بذكر الضمير تعيّن الخبر وهو (القصص) في الأولى و(البلاء) في الثانية أو (هو الحق) خبراً، وكذلك البلاء والمبين و(هو البلاء) خبراً وهو (القصص) في الأولى و(البلاء) في الثانية وقيل: " إنّ الفصل لا يصلح إلاّ مع الأفعال التي لا تتم، نحو كان زيد هو العالم، وظننت زيدا هو العالم. وقال سيبويه: دخل الفصل في قوله عزّ وجلّ: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ [المزمل 20]، وفي قوله: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا ﴾ [آل عمران 180]، وفي قوله: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [سبأ 6]، وفي قوله: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾ [الأنفال 32]، وما أشبه هذا مما ذكر الله عزّ وجلّ، وكذلك في الكلام في الابتداء والخبر، وفي قولك كان زيد هو العالم ذكر هو، وأنت، وأنا، ونحن، دخلت إعلاماً بأن الخبر مضمون، وإن الكلام لم يتم وموضع دخولها إذا كان الخبر معرفة أو ما أشبه المعرفة، وإنّ (هو) بمنزلة (ما) اللغو في قوله عز وجل: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران 159]، فإنما دخولها مؤكدة "[(2)].

(1) معاني القرآن وإعرابه: 424/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 74/1 – 75.

إنّ الضمير لا يدل على مسمى كالاسم، ولا على موصوف بالحدث كالوصف، وإنما يدلّ على معنى الحضور أو الغيبة، ومهمته الأولى الربط، والغرض منه الإيجاز، لأنه كناية عن ذات مبهمة ومفتقر إلى مرجع يعود إليه، لأنه لا ينتمي إلى أصول اشتقاقية حتى يلتبس بغيره، فهو يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة، لذلك غلب عليه معنى الحرف، فجاء المنفصل منه توكيداً للمتصل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة 32]، وتأكيداً للمستتر في العطف، نحو قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة 35]، ولام الابتداء تفصل بين ضميري الفصل والتوكيد وتزيل الاشتراك بينهما، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود 87]، وقوله: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات 165]، وذلك لأن اللام للتوكيد فلا تدخل على توكيد، وإنما تدخل على ضمير الفصل يدّل على ذلك أن اللام تدخل على خبر (إن) أو اسمها، إذ يفرق بينهما لئلا يجتمع حرفان يفيدان التوكيد. و" فائدتها توكيد مضمون الجملة "(1). وإنما اجتمعا لقصد المبالغة في التوكيد. لأنهما يؤكدان النسبة الرابطة للخبر بالاسم وليس للاسم والخبر، ولعموم الضمير يؤتى به للشأن والأمر والحال، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج 46]، ضمير الشأن في (فإنها) " أي القصة "(2)، ونحوه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص 1]، تعظيماً وتفخيماً، لأن في التفسير بعد العموم مبالغة ويأتي فصلاً أو عماداً للمعرفة ولما أشبهها كاسم التفضيل (خير) لامتناعه من التعريف لئلا يخرج عن معنى التفضيل بدليل الإعراب، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا﴾ [آل عمران 180]، فجاء (خيراً) منصوباً و(هو) ضمير فصل، وكذلك قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل 20]، " معناه خيرا لكم من متاع الدنيا و(خيراً) منصوب مفعول ثان لتجدوه، ودخلت(هو) فصلاً"(3)، وقيل: " (هو) فصل وما بعده وإن لم يكن معرفة يشبهها لامتناعه من التعريف "(4)، لأن اسم التفضيل المتلو بـ(من) يمتنع تعريفه بدليل عدم مطابقته

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 124.

(2) تفسير الجلالين: 34.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 244/5.

(4) تفسير الجلالين: 578.

للمفضول عليه، ويجب إفراده وتذكيره لغلبة الاسمية عليه، فإذا اقترن بـ(أل) طابق لغلبة الوصفية عليه فيتبع موصوفه، لأنه مكمل له، لذلك فمجيء ضمير الفصل يقطع بكونه معمولا للفعل المتعدي إلى مفعولين والفعل الناسخ أو خبرا للمبتدأ وليس تابعاً، كما أن الباء الزائدة توكيدا تقطع في كون الكلام منفياً إذا سبق بـ(ما)، لأن (ما) عامة مبهمة متعددة المعاني وقد تأتي زائدة لتوكيد معنى الباء، نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[آل عمران 159]، "(ما) بإجماع النحويين ههنا صلة لا تمنع الباء من عملها فيما عملت. المعنى فبرحمة من الله لنت لهم إلا أن (ما) قد أحدثت بدخولها توكيد المعنى "[1]، لذلك فقد " يحتمل الكلام أكثر من دلالة وإن الباء قد تزيل هذا الاحتمال، وذلك نحو قولك: ما أخوك الذي حضر مقصراً، فهذا يحتمل أن خبر (ما) (الذي) وتكون (مقصراً) حالاً، ويحتمل أن تكون (مقصراً) هي الخبر فتكون (الذي) صفة، فإن قلت: (ما أخوك بالذي حضر مقصراً) تعيّن أن (الذي) هو الخبر وإن قلت: (ما أخوك الذي حضر بمقصر) تعيّن أن يكون (مقصراً) هو الخبر. وكذلك الباء الزائدة للتعجب نحو (غزر علم محمد) فهذا يحتمل الإخبار ويحتمل التعجب، فإن قلت (غزر بعلم محمد) تعين الكلام للتعجب، ونحوه قولك (جاد شعرك) و(جاد بشعرك) "[2].

وقد يحتمل الوصف بعد (كفى) الحال والتمييز ولكن دخول الباء الزائدة يقطع في كونه تمييزاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾ [الأنبياء 47]، فقد قيل في إعراب (حاسبين): " منصوب على وجهين، على التمييز، وعلى الحال، ودخلت الباء في (وكفى بنا)، لأنه خبر في معنى الأمر المعنى اكتفوا بالله حسيباً"[3]. فإذا كان معناه أمراً فكيف يصح إعراب (حاسبين) حالاً ؟ والغرض من (الباء) التنصيص على معنى بعينه دون غيره، لأن الفعل يتعدى بغيرها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب 25]، ومجيء (فعيل) معه في قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [الأحزاب 39]، و ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ [الأحزاب 48]، " معناه

(1) معاني القرآن وإعرابه: 482/1.

(2) الجملة العربية والمعنى: 265.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 394/3.

وكفى الله وكيلاً، دخلت الباء بمعنى الأمر وان كان لفظه لفظ الخبر. المعنى اكتف بالله وكيلاً "[1]. فإن الباء صرفت معنى الحالية إلى التمييز، كما فعلت (من) الاستغراقية في تحويل معنى الحالية إلى التمييز، في قولنا ما أحسنه من كاتب وكذلك " (من) البيانية فقد يؤتى بها للتنصيص على معنى التمييز فيما اشترك فيه الحال والتمييز، نحو ما أحسنه متحدثاً، ولله دره راكباً فهذا يحتمل الحال والتمييز، فإن أردت صرف الحالية إلى التنصيص على معنى التمييز جئت بـ(من) فقلت: ما أحسنه من متحدث ولله دره من راكب "[2]، والمعنى هو الذي يحدد إعراب الوصف وليست الصيغة فقد أعرب (فاعل) تمييزا في قوله تعالى: ﴿ فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗا ﴾ [يوسف 64]، " (حافظاً) تمييز كقولهم: لله دره فارساً "[3]، وتقرأ (حافظاً) وحفظاً منصوب على التمييز و(حافظاً) منصوب على الحال، ويجوز أن يكون (حافظاً) على التمييز أيضاً "[4]، لأن التمييز قد ينقل من الفاعل أو المفعول وغيرهما للمبالغة في تأكيد المعنى ففي قولنا طاب زيد نفساً " معنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى "[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَسَآءَتۡ مُرۡتَفَقًا ﴾ [الكهف 29]، " تمييز منقول عن الفاعل أي قبح مرتفقها، وهو مقابل لقوله الآتي في الجنة: ﴿ وَحَسُنَتۡ مُرۡتَفَقًا ﴾ [الكهف 31]، وإلاّ فأي ارتفاق في النار"[6]، لأن معنى " (مرتفقاً) منزلاً. وقال أهل اللغة مرتفقا متكأ وأنشدوا "[7]:

إني أرقت فبتّ الليل مرتفقاً   كأنّ عيني فيها الصّاب مذبوح

(1) معاني القرآن وإعرابه: 213/4.

(2) الجملة العربية والمعنى: 146.

(3) تفسير الجلالين: 246.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 188/3.

(5) شرح المفصل: 75/2.

(6) تفسير الجلالين: 300.

(7) معاني القرآن وإعرابه: 282/3.

وينقل الفعل إلى بناء (فَعُلَ) لقصد المدح أو الذم أو التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف 5]، أي ما أكبرها " فكلمة منصوب على التمييز"[1]، أما (أفعل به) فإن الباء تقطع في كونه للتعجب، نحو قوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ [الكهف 26]، فقد " أجمعت العلماء أن معناه ما أسمعه وأبصره "[2]، لأنها " تكون للإلصاق "[3]، والتعجب انبهار من شيء قد تمّ وحصل، بدليل مجيء الماضي في صورة الأمر، وزيادة الباء جاءت توكيداً لمعنى الدهشة والمبالغة في الإفهام، بدليل مجيئها للقسم، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾، وجوابه: ﴿لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحجر 39]، واستعمالها دون غيرها في الأثمان للدلالة على القطع في قيمتها، نحو قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف 20]، كما استعملت (اللام) توطئة للقسم ودليلا عليه وتوكيدا لمعناه، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران 81]، " (ما) ههنا على ضربين يصلح أن يكون للشرط والجزاء وهو أجود الوجهين، لأن الشرط يوجب أن كل ما وقع من أمر الرسل فهذه طريقته، واللام دخلت في (ما) كما تدخل في (إنْ) التي للجزاء إذا كان في جواب القسم. قال الله عز وجل: ﴿وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء 86]، وقال: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء 88]، فاللام في (إن) دخلت مؤكدة موطئة للام القسم، ولام القسم هي التي لليمين، لأن قولك: والله لئن جئتني لأكرمتك، إنما حلفك على فعلك إلا إن الشرط معلق به، فلذلك دخلت اللام على الشرط، فإذا كانت (ما) في معنى الجزاء فموضعها نصب بقوله (لما آتيتكم) والجزاء قوله (لتؤمنن به) ويجوز أن يكون في معنى الذي ويكون موضعها رفعا المعنى أخذ الله ميثاقهم، أي استحلفهم للذي آتيتكم والمعنى آتيتكموه (لتؤمنن به) فتكون (ما) رفعاً بالابتداء ويكون خبر الابتداء (لتؤمنن به) وحذفت الهاء من (لما آتيتكم) لطول الاسم "[4].

---

(1) نفسه: 268/3.

(2) نفسه: 280/3.

(3) حروف المعاني: 47.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 436/1 – 437.

إنّ تقدم (اللام) على الشرط يوجب أن يكون الجواب للقسم فكان (لتؤمنن به)، أما الوجه الثاني ففيه تكلف، لأن حذف الضمير العائد يدلّ على أنّ (ما) ليست موصولية، نحو" فاصدع بما تؤمر به وفاصدع بما تؤمر فمعنى العبارة الأولى: اصدع بالذي تؤمر به فـ(ما) اسم موصول، وحذف (به) ولّد معنى آخر إضافة إلى المعنى الأول وهو فاصدع بأمرنا فتكون (ما) مصدرية "(1)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأعراف 18]، " هذه اللام لام القسم تدخل توطئة للأمر (لأملأن) والكلام بمعنى الشرط والجزاء، كأنه قيل: من تبعك أعذبه، فدخلت اللام للمبالغة والتوكيد، ولام (لأملأن) لام القسم ولام (من تبعك) توطئة لها، يجوز في الكلام: والله من جاءك لأضربنه ولا يجوز: والله لمن جاءك اضربه وأنت تريد لأضربنه ولكن يجوز والله لمن جاءك أضربه تريد لأضربنه "(2)، لأن المذكور جواب الشرط وجواب القسم محذوف مقدر فيه التوكيد، ولهذا جزم المضارع، والأولى حذف جواب المتأخر من الشرط والقسم، وكذلك ذكر اللام الفارقة مع (إنْ) المخففة يقطع في كون الكلام مثبتاً وليس منفياً، لأنها تدخل مع اللام على معنى التوكيد والقسم لئلا يشبه المنفي المثبت، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [الشعراء 186]، ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف 102]، كما أن مجيء الباء الزائدة في خبر (ما) يقطع في كون الكلام منفياً، لأنها لا تزاد في الإيجاب.

وذكر الكاف في الخطاب مع وجود الضمير في (أرأيتك) يقطع في كون معناه أخبرني، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [الإسراء 62]، فقوله " (أرأيتك) في معنى أخبرني، فالكاف لا موضع لها، لأنها ذكرت في الخطاب توكيداً "(3)، وذكر واو الصفة يؤكد معناها بزيادة إلصاقها بالموصوف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف 22]، فالجملة " من المبتدأ

---

(1) الجملة العربية والمعنى: 231.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 325/2.

(3) نفسه: 249/3.

وخبره صفة (سبعة) بزيادة الواو، وقيل تأكيد أو دلالة على لصوق الصفة بالموصوف، ووصف الأولين بالرجم دون الثالث دليل على أنه مرضي وصحيح "[1]، لأن الزيادة تفيد التنصيص على المعنى المذكور، والواو تعني التخصيص، كما زيدت " الفاء الداخلة على خبر المبتدأ، إذا تضمن معنى الشرط، نحو: الذي يأتي فله درهم، فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة، ولو حذفت لأحتمل كون الخبر مستحقا بغيرها"[2]، فهذا شرط، لأنه جعل الإتيان سبب ذلك، وإن لم يجزم به لأنه صلة، و " مثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالاً، لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب "[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة 274]، و ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة 8]، و ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [البروج 10]، كما زيدت الواو في جواب الشرط للدلالة على تحققه وتأكيد وقوعه، نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [الزمر 73]، في حين قال في الكافرين ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [الزمر 71]، و" إنما قال في الجنة (وفتحت أبوابها) بالواو، وقال في النار (فتحت) بغير واو، لأن أبواب الجنة كانت مفتحة قبل مجيء أهلها، والمعنى حتى إذا جاءوها وأبوابها مفتحة فالواو واو الحال وجواب إذا على هذا إذن محذوف، وأما أبواب النار، فإنها فتحت حين جاؤوها فوقع قوله (فتحت) جواب الشرط فكأنه بغير واو، وقال الكوفيون: الواو في أبواب الجنة واو الثمانية، لأن أبواب الجنة ثمانية، وقيل الواو زائدة وفتحت هو الجواب "[4].

والمصادر المنصوبة على التوكيد حملاً على المعنى، لأنها لا تؤكد عاملاً لفظياً ظاهراً، وإنما ترفع احتمال دلالة غير قطعية قد تؤول مما سبقها، نحو قوله

(1) تفسير الجلالين: 299.
(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 70.
(3) كتاب سيبويه: 103/3.
(4) تفسير ابن جزي: 629.

تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء 24]، " منصوب على التوكيد محمول على المعنى، لأن معنى قوله (حرمت عليكم أمهاتكم) كتب الله عليكم هذا كتاباً، كما قال الشاعر:

ورضت فذلت صعبة أي إذلال

لأن معنى رضت أذللت "[1].

ونحوه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة 60]، " فإنه قد يفهم أن هذه الصدقات إنما هي على سبيل الاستحباب لا الوجوب فاحتاط لدفع هذا الظن بقوله: ﴿ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ "[2]، ونحوه قوله تعالى {إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ❖ وَحِفْظاً مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ}[الصافات 6 – 7]، نصب (حفظاً) لأنه " محمول على المعنى، لأن المعنى إنا جعلنا الكواكب زينة للسماء وحفظاً "[3]، وقيل " على معنى وحفظناها حفظاً من كل شيطان مارد "[4]، أي إنه منصوب على المصدرية وذكر المصدر بعد عامله يؤكد معناه، لأنه بمثابة تكرار للحدث الذي تضمنه عامله، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا ﴾ [الطارق 17]، " (أمهلهم) تأكيد حسنه مخالفة اللفظ أي أنظرهم (رويداً) قليلاً، وهو مصدر مؤكد لمعنى العامل مصغر (رود) أو (أرواد) على الترخيم "[5]، وتكرار (لا) بعد واو العطف يؤكد معنى اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في حكمها، فهو يرفع احتمال معنى مشترك، نحو ما جاءني محمد ولا خالد إذا أردت أنه لم يأتك واحد منهما على انفراد ولا مع صاحبه، ولو قلت ما جاءني محمد وخالد لأحتمل أن يكون جاءك واحد منهما، لأن " (لا) المؤكدة تدخل في النفي لمعنى، تقول: ما جاءني زيد ولا

(1) معاني القرآن وإعرابه: 36/2.

(2) الجملة العربية والمعنى: 148.

(3) تفسير ابن جزي: 595.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 298/4.

(5) تفسير الجلالين: 594.

عمرو إذا أردت أنه لم يأتك واحد منهما، على انفراد ولا مع صاحبه، لأنك لو قلت لم يأتني زيد وعمرو وقد أتاك أحدهما لم تكن كاذبا فـ(لا) في قولك: لا يقم زيد ولا يقم عمرو يجوز أن تكون التي للنهي وتكون المؤكدة التي تقع لما ذكرت لك في كل نفي"[1]، فقد نصت الزيادة على نفي الفعل أو نهيه بمجيء (لا) " ليعلم بذلك أن الفعل منفي عنها حال الاجتماع والافتراق"[2]، فلم تقصد المعية مع (لا) بعد الواو، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ ﴾ [سبأ 37]، " أراد وما جماعة أموالكم ولا جماعة أولادكم بالتي تقربكم وذلك أن الجمع المكسر عقلاؤه وغير عقلائه سواء في حكم التأنيث "[3]، ونحوه قوله تعالى: ﴿ لَا تُلۡهِكُمۡ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ ﴾ [المنافقون 9]، " أي سواء كان ذلك على جهة الاجتماع أو الانفراد ولو قال: لا تلهكم أموالكم وأولادكم لأحتمل النهي عن اجتماعهما وأنه لو انشغل بواحد منهما لم يدخل في النهي "[4]، ونحوه قوله تعالى: ﴿ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ ﴾ [المائدة 2].

وكذلك تكرار اللفظ في التوكيد اللفظي يرفع احتمال المجاز أو انصراف الذهن أو عدم السماع أو إذا طال الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [يوسف 4]، " فكرر (رأيتهم) توكيداً. المعنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر لي ساجدين فكرر (رأيتهم) لما طال الكلام "[5]، أما التوكيد المعنوي " فإنك إذا قلت: حضر الرجال احتمل أن يكون الحاضرون أكثرهم لا جميعهم، فإذا أردت التنصيص على حضورهم على وجه الشمول احتطت لهذا المعنى بذكر ما يزيل هذا الظن من النفس بذكر ألفاظ الشمول فتقول: حضر الرجال كلهم فإذا أردت الزيادة في الاحتياط والزيادة في تمكين هذا المعنى في النفس قلت: حضر الرجال كلهم أجمعون، كما

(1) المقتضب: 2/134- 135.
(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 161.
(3) الكشاف: 3/292.
(4) الجملة العربية والمعنى: 147.
(5) معاني القرآن وإعرابه: 3/91.

قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر 30]، ولك أن تزيد في الاحتياط لهذا المعنى فتقول أجمعون اكتعون ابتعون... الخ "[1].

إنّ التوابع توضح المعنى وتمكنه في النفس، وذلك بإزالة الاحتمالات، إذ لا يقتصر على المعروف من التوكيد المعنوي أو اللفظي، فقد جاءت النعوت والأحوال والمصادر والظروف والإضافة وغير ذلك للنص على المعنى المراد، ففي قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ [الحج 46]، فإن " القلب لا يكون إلاّ في الصدور ولكن جرى على التوكيد، كما قال عزّ وجلّ: ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم ﴾ [آل عمران 167]، وكما قال: ﴿ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام 38]، وكما قرأ بعضهم ﴿ لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص 23]، فالتوكيد جار في الكلام مبالغ في الإفهام"[2].

و" قد يكون التوكيد بتكرار اللفظ في غير باب التوكيد اللفظي، وذلك كقولك: مررت بمحمد وبخالد فهذا آكد من قولك مررت بمحمد وخالد، وقولك أكرمت محمداً وأكرمت خالداً آكد من قولك أكرمت محمداً وخالداً "[3].

إنّ الواو لدلالتها على مطلق الجمع، تعطف معمولا حذف عامله اعتماداً على مجرى السياق، ولكن معنى عطف الجمل وأشباهها يختلف عن عطف المفردات، لأن الأول يصح بالتأويل، لأن العطف مثل التثنية فلا يعطف إلاّ على التماثل النوعي فالاسم يعطف على الاسم والفعل على الفعل، والحرف على الحرف، لأن لكل سمات إعرابية وعلامات وحركات ولكل دلالة تختلف عن الآخر، والمكرر بما يحمل من معنى سابقه يمكّن المعنى ويقويه فيجعله قطعياً لا احتمال فيه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النساء 36]، فقد أكد الإحسان بذي القربى بتكرار (الباء) لغرض الاهتمام بأمرهم وزيادة التمسك بذلك، كما كرر (الباء) في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة 8]، " وفي تكرير الباء أنهم ادّعوا كل واحد من الايمانين على صفة الصحة

(1) الجملة العربية والمعنى: 147.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 432/3.

(3) الجملة العربية والمعنى: 148.

والاستحكام " [1]، لأن (الباء) موصلة للفعل بالاسم فكان تكرارها دالاً على تكرير الفعل، و " فائدته العظمى التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرر تقرر"[2]، وهو أبلغ من التأكيد، لأن التقرير يكون في المكرر، فيجعل الثاني أبلغ من الأول، أما التأكيد فانه يقرر إرادة معنى الأول ولا يتجاوزه إلى غيره، ففي قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر 3 – 4]، " التكرير تأكيد للردع والإنذار عليهم، و(ثم) دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول وأشد كما تقول للمنصوح: أقول لك ثم أقول لك لا تفعل "[3]، فقد أفاد الوعيد والتهديد، وذكر (ثم) في المكرر دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول، وفيه تنبيه على تكرر ذلك مرة بعد أخرى، وان تعاقبت عليه الأزمنة لا يتطرق إليه تغيير، بل هو مستمر دائماً "[4]، وكذلك النعت المؤكد يقوي معنى منعوته ويثبته بإزالة الاحتمال، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾ [النحل 51]، " فذكر (اثنين) توكيداً لقوله (إلهين)، كما ذكر الواحد في قوله: ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾ "[5]، لأن لفظ (إلهين) يدلّ على التثنية وكذا (إله)، لذلك طابق الواحد والاثنان معدودهما، لأنهما جريا على المعنى وهو الغاية من المطابقة والمخالفة، لأن المخالفة قد تأتي للمبالغة في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة 64]، فقد ثنيت اليدان وأفردت في قول اليهود "ليكون رداً عليهم ومبالغة في وصفه تعالى بالجود كقول العرب فلان يعطي بكلتا يديه إذا كان عظيم السخاء "[6].

وإعراب العدد تابعاً نعتاً أو عطف بيان أو توكيداً تبعاً لاختيار المعنى، وذلك إذا خرج عن معنى الواحد في الأشياء المعدودات، نحو قوله تعالى: ﴿ فَضَرَبۡنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمۡ فِي ٱلۡكَهۡفِ سِنِينَ عَدَدٗا ﴾ [الكهف 11]، فقد نصب (عدداً) على المصدرية

(1) الكشاف: 169/1.
(2) البرهان في علوم القرآن: 10/3.
(3) الكشاف: 281/4.
(4) البرهان في علوم القرآن: 281/4، 17/3.
(5) معاني القرآن وإعرابه: 204/3.
(6) تفسير ابن جزي: 158.

توكيداً، أي نعد عدداً أو نعتاً لسنين أي سنين ذات عدد، لأن المصدر يقع نعتاً على المبالغة، لأن العدد إذا قلّ فهم مقداره وإن كثر احتاج إلى أن يعدّ، وإرادة الكثرة في مثل: أقمت أياماً عدداً، والمعنى بحسب الإعراب نعتاً أو توكيداً لمعنى الجمع، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴾ [الكهف 25]، " جائز أن يكون (سنين) نصباً، وجائز أن يكون جراً، فإما النصب فعلى معنى فلبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة، ويكون على تقدير آخر (سنين) معطوفاً على ثلاث عطف البيان والتوكيد وجائز أن تكون (سنين) من نعت المائة، وهو راجع في المعنى إلى ثلاث، كما قال الشاعر:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم

فجعل سوداً نعتاً لحلوبة، وهو في المعنى نعت لجملة العدد، فجائز أن يكون فلبثوا في كهفهم محمولاً على قوله: سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم، ويقولون لبثوا في كهفهم وهذا القول دليله قوله: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ ﴾[الكهف 26]، ويجوز– وهو الأجود عندي– أنه إخبار عن الله أخبرهم بطول لبثهم وأنه أعلم بذلك، وكان هذا أبلغ في الآية فيهم أن يكون الصحيح أنهم قد لبثوا هذا العدد كله "(1).

تتغير المعاني بتغير الإعراب، لأنه من الوسائل المهمة لتعدد وتوليد المعاني، كما أنه من الوسائل التي ترفع احتمال المعاني، وذلك لأن إعراب (سنين) عطف بيان أو توكيد يراد به معنى غير معنى النعت، لأن لفظ (سنين) يصلح أن يكون منصوباً أو مجروراً على أنه ملحق بجمع المذكر السالم أو مجموعاً جمع تكسير، فيمكن أن يعرب تمييزاً على تقدير (من)، كما أن العدد من المبهمات المفتقرة إلى التوضيح والتبيين بدليل حاجته إلى التمييز منصوباً أو مجروراً بالإضافة أو بمن، وتذكيره وتأنيثه يعرف بتفسيره، لأن قوله (وازدادوا تسعاً) قد تقدّم تفسيره، أي تسع سنين، وليس تسع ليال أو ساعات " تقول: عندي مائة درهم وخمسة فيكون الخمسة قد دل عليها ذكر الدرهم، وكذلك قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة 234]، قال أبو العباس محمد بن يزيد: وعشراً

(1) معاني القرآن وإعرابه: 3/278– 279.

معناه وعشر مدد وتلك المدد كل مدة منها يوم وليلة، والعرب تقول ما رايته منذ عشر واتيته لعشر خلون، فيغلبون الليالي على ذكر الأيام والأيام داخلة في الليالي والليالي مع اليوم مدة معلومة من الدهر، فتأنيث عشر يدل على أنه لا يراد به أشهر "[1].

فقد يذكّر المؤنث ويؤنّث المذكر حملاً على المعنى، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [البقرة 275]، وقوله: ﴿ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ [يونس 57]، لأن تأنيثه غير حقيقي يكون على ما حُمل من معنى الوعظ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام 78]، أي هذا الشخص أو هذا المرئي [2]، و" ولو قيل في غير القرآن: هذا ربي على إرادة اللفظ لصح، فإنه يصح أحيانا أن تذكر أو تؤنث بحسب القصد، فانك قد تسمع صوتا، فتقول ما هذا ؟ أي ما هذا الصخب أو الصوت أو الضجيج وقد تقول: ما هذه ؟ أي ما هذه الضوضاء والضجة "[3]، و" قال بعض الأعراب لرجل اقصم الثنية: قد جاءتكم القصماء، ذهب إلى سنه "[4].

إنّ ذكر التاء أو الهاء وحذفها يقطع بمعاني الكثرة والقلة والمبالغة والنسب وفي التاريخ الليالي والأيام وفي الصفات المؤنث والمذكر والفعلية والاسمية، لأن التأنيث قد يرد للتكثير، والتذكير للقلة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ﴾ [يوسف 30]، و ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ﴾ [الحجرات 14]، وقيل في قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ﴾ [القمر 20]، " وقوله (منقعر) النخل يذكر ويؤنث، يقال: هذا نخل وهذه نخل، فمنقعر على من قال: هذا نخل، ومن قال: هذه نخل، فمثل قوله تعالى: ﴿ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ ﴾ [الحاقة 7] "[5]. إنّ التأنيث للكثرة والمبالغة يدلّ

(1) معاني القرآن وإعرابه: 279/3.

(2) ينظر: الخصائص: 412/2.

(3) الجملة العربية والمعنى: 129.

(4) معاني القرآن للفراء: 209/1.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 89/5.

على ذلك السياق في الموضعين، لأن تعظيم الحاقة وتفخيم شأنها يستدعي المبالغة في الكثرة، لأنها تحق كل شيء يعمله الإنسان من خير أو شر فلحقتها التاء للدلالة على شمولها جميع الخلق دفعة واحدة في وقت واحد، لذلك قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ ﴾ [النحل 77]، " والساعة اسم لإماتة الخلق وإحيائهم... ليس يريد أن الساعة تأتي في أقرب من لمح البصر، ولكنه يصف سرعة القدرة على الإتيان بها "[1]. وجاء وصف الريح فيها زائداً على ما في القمر في قوله تعالى: ﴿ فَأُهۡلِكُواْ بِرِيحٖ صَرۡصَرٍ عَاتِيَةٖ ۞ سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗا ﴾ [الحاقة 6 – 7]، في حين قال: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِيحٗا صَرۡصَرٗا فِي يَوۡمِ نَحۡسٖ مُّسۡتَمِرّٖ ﴾ [القمر 19]، وهو ليس يوم القيامة، بل ورد فيها الوعيد به، فقال تعالى: ﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾ [القمر 46]، " فالنخل الخاوية تشمل النخل المنقعر وزيادة، فكل نخل منقعر هو خاوٍ وليس كل خاوٍ منقعراً، فأنث الخاوية، لأنه أكثر من المنقعر، وإن دماره أبلغ، وجعلها في سياق الدمار الشامل "[2].

وقد يدلّ التذكير على النسب، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ ﴾ [المزمل 18]، " ولم يقل منفطرة، ومنفطرة جائز وعليه جاء ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ﴾ [الانفطار 1]... والتذكير على ضربين أحدهما على معنى السماء معناه السقف، قال الله عزّ وجلّ: ﴿ وَجَعَلۡنَا ٱلسَّمَآءَ سَقۡفٗا مَّحۡفُوظٗا ﴾ [الأنبياء 32]، والوجه الثاني على قوله: امرأة مرضع، أي على جهة النسب، المعنى السماء ذات انفطار، كما تقول امرأة مرضع أي ذات إرضاع "[3]، وهي التي لها صفة الإرضاع سواء أكانت تباشره فعلاً أم لم تباشره، أما المرضعة فهي التي تباشر الإرضاع فعلاً، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ ﴾ [الحج 2]، لأن " المرضعة هي التي في حال الإرضاع ملقمة ثديها للصبي والمرضع التي شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، فقال (مرضعة) ليكون ذلك أعظم في الذهول إذ تنزع

(1) معاني القرآن للفراء: 214/3.

(2) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 95.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 243/5.

ثديها من فم الصبي حينئذ "[1]، و" مرضعة جار على المُفْعِل على ما أرضعت ويقال: امرأة مرضع أي ذات إرضاع أرضعت ولدها أو أرضعت غيره والقصد قصد مُلْبِن أي ذات لبون ولبن "[2]، فقد نسب بالصيغة (فاعل) و(مُفعِل) بتغليب معنى الاسمية، وبزيادة التاء نحصل على معنى الاسمية كذلك نحو الفاتحة وللمبالغة نحو الحاقة، كما نحصل على معنى الفعلية للدلالة على القيام بالفعل ومباشرته، وبزيادة التاء نحصل على أسماء المصادر للمبالغة في أحداثها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة 13]، " خائنة في معنى خيانة، المعنى: لا تزال تطلع على خيانة منهم، وفاعلة في أسماء المصادر كثيرة، نحو عافاه الله عافية، وقوله: ﴿ فَأُهْلِكُواْ بِٱلطَّاغِيَةِ ﴾ [الحاقة 5]، وقد يقال رجل خائنة "[3]، كما يقال: راوية للمبالغة.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [فاطر 18]، بدليل (مثقلة) وهي النفس في الآية ذاتها: ﴿ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ ﴾ [فاطر 18]، فلا يؤخذ أحد بذنب غيره فجاء التعبير بالتأنيث دالاً على كثرة ما اكتسبت النفس من الوزر وقد يكون الاكتساب بالإضافة، إذ يقوم المضاف إليه مقام المضاف، لأنهما كالكلمة الواحدة فيجري حكم المضاف إليه على المضاف تذكيراً وتأنيثاً، والتاء تفيد إثبات الوصف على وجه الثبوت والدوام، كما تفيد المبالغة فيه بقصد التوكيد لمعناه والدلالة على تقوية الحكم وإثباته والتوكيد بكل صورة يأتي لرفع الاحتمال عن المقصود وتثبيته والمبالغة في قوته للدلالة على القطع فيه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة 8].

قال الزمخشري: " فإن قلت: كيف طابق قوله– وَمَا هُم بمُؤْمِنِينَ– قولهم – آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ– والأول في ذكر شأن الفعل لا الفاعل والثاني في ذكر

(1) تفسير ابن جزي: 440.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 3/409- 410.

(3) نفسه: 2/160.

شأن الفاعل لا الفعل؟ قلت: القصد إلى إنكار ما ادعوه ونفيه، فسلك في ذلك طريق أدى إلى الغرض المطلوب، وفيه من التوكيد والمبالغة ما ليس في غيره، وهو إخراج ذواتهم وأنفسهم من أن تكون طائفة من طوائف المؤمنين لما علم من حالهم المنافية لحال الداخلين في الإيمان، وإذا شهد عليهم بأنهم في أنفسهم على هذه الصفة فقد انطوى تحت الشهادة عليهم بذلك نفي ما انتحلوا إثباته لأنفسهم على سبيل البت والقطع، ونحوه قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة 37]، هو أبلغ من قولك وما يخرجون منها "[1]، فجاء الردّ بالاسمية توكيداً ومبالغة لدلالتها على ثبوت معناها ودوامه، لأن الوصف يتردد بين الاسمية والفعلية، وهو أبلغ من فعله في المعنى بدليل توكيده بالباء الزائدة، قصدا إلى إنكار ما أدعوه بالفعلية، فعدل عنها إلى الاسمية للبتّ في عدم إيمانهم والقطع بإثبات نفاقهم بإطلاق الإيمان الثاني بخلاف الأول، إذ قيده بالله وباليوم الآخر؛ لأن المراد بالإطلاق الدلالة على أنهم ليسوا من الإيمان في شيء قط، لا من الإيمان بالله وباليوم الآخر ولا من الإيمان بغيرهما، ففقدوا التمييز بين الحق والباطل، لقصورهم عن رتبة الإنسانية، حتى صرحوا بإنكار الإيمان أصلا مدعين الصلاح، فردّ الله تعالى ما ادعوه بأوجه متعددة رفعاً لأي احتمال يوهم بإدراك غوايتهم لتماديهم في الإفساد بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة 11 – 13]، فلما بالغوا في إظهار صلاحهم بولغ في كونهم مفسدين بتنبيه المخاطب بإنكار النفي تحقيقا لما بعد (ألا) وما في الاستئناف من زيادة تمكّن الحكم في ذهن السامع وتوكيده بـ(إن) وضمير الفصل (هم)، ليكون الفصل مؤكداً لنسبة الخبر إليهم، وهو أقوى من القصر في إفادة المقصود، فجاء " ردّ الله ما ادعوه من الانتظام في جملة المصلحين أبلغ ردّ وأدلّه على سخط عظيم والمبالغة فيه من جهة الاستئناف وما في كلتا الكلمتين (ألا) و (إن) من

(1) الكشاف: 1/169.

التأكيدين وتعريف الخبر وتوسيط الفصل "[1]. وقد فصلت الآية الأولى بـ(لا يشعرون) والثانية بـ(لا يعلمون) للدلالة على أن النفاق بغي وضلال وإفساد وفتنة لا يشعر بخطورته وتبعاته مرضى القلوب، لأنهم أضلّ من البهائم، فكان دأبهم ركوب الباطل ومحاربة الحق وهم في غفلتهم سادرون، كما قال تعالى: ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾ [الأعراف 179]، والحق لا يُعرف إلاّ بإدامة النظر والاستدلال وتدبّر الأشياء حتى يكتسب الناظر المعرفة، ولما كان المنافقون لا يملكون النظر الثاقب ولا القدرة على التمييز لسخافة عقولهم وخفة أحلامهم وجهلهم، فقد كان ذكر العلم مناسباً لحالهم، وكان الحكم بجهلهم وضلالتهم قاطعاً لا احتمال فيه، كما قطع بعدم إيمان كفرة مخصوصين في قوله تعالى: ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون 3، 5]، في موضعين ليكونا تأكيدين للنفي ليقابل المقصود من نفي عبادته لآلهتهم في جميع الأزمنة، لأنه " قال في نفيه الجملة الاسمية ﴿ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾ [الكافرون 4]، وقال في النفي عنهم ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون 3]، عائد في حقه بين الجملتين وقال: ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون 2]، بالمضارع، وفي الثاني ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون 5]، بالماضي، فإن المضارع يدلّ على الدوام، بخلاف الماضي، فأفاد ذلك أن ما عبدتموه ولو مرة ما أنا عابد له البتة، ففيه كمال براءته ودوامها مما عبدوه ولو مرة بخلاف قوله (لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ)، فإن النفي من جنس الإثبات، وكلاهما مضارع يظهران جملة ومنفرداً " [2]، وقد نفى في الأولى الفعل أصلا بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث وفي الثانية نفى الوصف به بالجملة الاسمية على طريق أبلغ في التدرج في النفي من الفعل والاتصاف به ولو كان لمرة واحدة في حين كرر النفي عنهم بصيغة واحدة وهي قوله (وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ) في الموضعين لثباتهم على عبادتهم وللدلالة على القطع بكفرهم،

(1) الكشاف: 180/1 – 181.

(2) البرهان في علوم القرآن: 21/3 – 22.

كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡ ﴾ [الروم 53]، ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ﴾ [فاطر 22].

وقد يعبّر عن القطع في النفي عن طريق المبالغة فيه وذلك بتعليقه بآخر يكون محالاً في نفسه، ليكون المعلق محالاً مثله، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف 81]، و " هذا كلام وارد على سبيل الفرض والتمثيل لغرض وهو المبالغة في نفي الولد والإطناب فيه. وأن لا يترك الناطق به شبهة إلاّ مضمحلة مع الترجمة عن نفسه بثبات القدم في باب التوحيد، وذلك أنه علّق العبادة بكينونة الولد وهي محال في نفسها، فكان المعلق بها محالاً مثلها، فهو في صورة إثبات الكينونة والعبادة وفي معنى نفيهما على أبلغ الوجوه وأقواها "[1]. ومنه قول العرب: " لا أكلمك حتى يبيّض القار، وحتى يشيب الغراب، وكقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِۚ ﴾ [الأعراف 40]، يعني والجمل لا يلج في السم؛ فهؤلاء لا يدخلون، فهو في المعنى متعلق بالحال، فالمعنى أنهم لا يدخلون الجنة أصلاً، وليس للغاية هنا مفهوم، ووجه التأكيد فيه كدعوى الشيء ببينة، لأنه جعل ولوج الجمل في السم غاية لنفي دخولهم الجنة، وتلك غاية لا توجد، فلا يزال دخولهم الجنة منتفياً " [2]، فقد توقف دخولهم الجنة على دخول ما هو مثل في عظم الجثة فيما هو مثل في ضيق المسلك، وهو ثقب الإبرة، وذلك مما لا يكون مما هو مقطوع به البتة، إذ المحال يستلزم المحال والمراد نفيهما على أبلغ الوجوه، ومنه الاستثناء للمبالغة في تعميم النفي وامتناع المنفي، نحو قوله تعالى: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰۖ ﴾ [الدخان 56]، قال الزمخشري: " فإن قلت كيف استثنيت الموتة الأولى المذوقة قبل دخول الجنة من الموت المنفي ذوقه فيها ؟ قلت: أريد أن يقال: لا يذوقون فيها الموت البتة، فوضع قوله إلا الموتة الأولى موضع ذلك، لأن الموتة الماضية محال ذوقها في المستقبل، فهو من باب التعليق بالمحال كأنه قيل: إن كانت الموتة

(1) الكشاف: 497/3.

(2) البرهان في علوم القرآن: 47/3.

الأولى يستقيم ذوقها في المستقبل فإنهم يذوقونها "[1]، فهم لا يذوقون فيها الموت إلا إذا أمكن ذوق الموتة الأولى في المستقبل، وهذا يعني القطع بانتفائه؛ لأنهم لا يذوقون فيها الموت مطلقاً هذا إذا جعل الاستثناء متصلاً، فإن كان منقطعاً فمعناه لكن الموتة الأولى قد ذاقوها، و(لا) تنفي المستقبل فلا يذوقونها أصلا، فإن المتصل " من التوكيد في الدلالة، والموتة الأولى لا يذوقونها أصلاً، إذ يستحيل عود ما وقع؛ فلا يذوقون فيها الموت أصلاً، أي إن كانوا يذوقون فلا يكون ذلك إلا الموتة الأولى، وإن كان إيقاع الموتة الأولى في الجنة مستحيلاً فعرض بالاستثناء إلى استحالة الموت فيها"[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴿٦﴾ لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِن جُوعٍ ﴾ [الغاشية 6 – 7]، " أريد أن لا طعام لهم أصلاً، لأن الضريع ليس بطعام للبهائم فضلاً عن الإنس، لأن الطعام ما أشبع أو أسمن، وهو منهما بمعزل، كما تقول: ليس لفلان ظل إلاّ الشمس، تريد نفي الظل على التوكيد "[3]. فإن الضريع لا يصلح طعاماً للبهائم، لأنه يضرّ ولا ينفع إذ تعافه الإبل وتتحاماه، فأكد نفي صلاحه بكونه لا يسمن ولا يغني من جوع، ومما يقرب منه تأكيد المدح بما يشبه الذم " بان يستثني من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح، بتقدير دخولها فيها، كقوله تعالى: ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا ﴾ [الواقعة 25 – 26]، التأكيد فيه من وجهين: على الاتصال في الاستثناء والانقطاع "[4]، فإن كان التسليم لغواً فلا يسمعون إلاّ ذلك، والسلام ليس لغواً، لأن اللغو باطل، وهو بدل من (قيلا)، كقوله تعالى: ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا ﴾ [مريم 62]، والتكرير للدلالة على فشو السلام بينهم، فأكد نفي اللغو أصلاً بتكرار السلام، وقد يحتاط للكلام بما يرفع الاحتمال عن المعنى المقصود، فيؤتى بما يدفع ذلك الاحتمال ويعين المراد من غير

---

(1) الكشاف: 507/3.

(2) البرهان في علوم القرآن: 48/3.

(3) الكشاف: 246/4.

(4) البرهان في علوم القرآن: 51/3.

لبس، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ﴾ [القصص 32]، أي: " من غير برص " [1]، " فاحترس سبحانه بقوله (من غير سوء) عن إمكان أن يدخل في ذلك البهق والبرص " [2]، للدلالة على أن بياضها آية له وليس مرضاً، فرفع احتمال المرض بذلك، كما قال لزكريا ﴿ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ [مريم 10]، أي " تمنع الكلام وأنت سوي فتعلم بذلك أن الله – جلّ وعلا – قد وهب لك الولد " [3]، فلم يطلق الكلام وهو سليم الخلق، ليس فيه خرس ولا بكم علامة على وقوع ما بشّر به ويرفع الاحتمال بالاحتراس بوسائل كالتضمين، نحو قوله تعالى: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [المائدة 54]، " فإنه لو أقتصر على وصفهم بالذلة وهو السهولة لتوهم أن ذلك لضعفهم، فلما قيل: (أعزة على الكافرين) علم أنها منهم تواضع؛ ولهذا عدّى(الذل) بعلى لتضمنه معنى العطف"[4]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح 29]، وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة 73]، وقوله: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة 128]، وقوله تعالى: ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل 18]، " تعني أنهم لو شعروا لم يفعلوا " [5]، لظهور رحمتهم وشفقتهم وشهرتهم بالتقوى فقوله (وهم لا يشعرون): " احتراس بيّن أن من عدل سليمان وفضله وفضل جنوده أنهم لا يحطمون نملة فما فوقها إلاّ بألا يشعروا بها " [6].

وفي بناء الفعل للمجهول رفع للاحتمال ودفع للوهم أو اللبس عن المقصود والقطع به، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود 44].

(1) معاني القرآن وإعرابه: 143/4.
(2) البرهان في علوم القرآن: 65/3.
(3) معاني القرآن وإعرابه: 321/3.
(4) البرهان في علوم القرآن: 65/3.
(5) الكشاف: 142/3.
(6) البرهان في علوم القرآن: 65/3.

فمجيء " إخباره على الفعل المبني للمفعول للدلالة على الجلال و الكبرياء، وأن تلك الأمور العظام لا تكون إلا بفعل فاعل قادر وتكوين مكون قاهر، وأن فاعلها فاعل واحد لا يشارك في أفعاله، فلا يذهب الوهم إلى أن يقول غيره – يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي – ولا أن يقضي ذلك الأمر الهائل غيره، ولا أن تستوي السفينة على متن الجودي وتستقر عليه إلا بتسويته وإقراره "[1]، وفي قوله تعالى (وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)، فإنه سبحانه " لما أخبر بهلاك من هلك بالطوفان، عقبهم بالدعاء عليهم، ووصفهم بالظلم، ليعلم أن جميعهم كان مستحقا للعذاب احتراس من ضعف يوهم أن الهلاك بعمومه ربما شمل من لا يستحق العذاب؛ فلما دعا على الهالكين ووصفهم بالظلم على استحقاقهم لما نزل بهم وحلّ بساحتهم، مع قوله أولاً: ﴿ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾ [هود 37] "[2].

فكان الوصف وما تعلق به من أشباه الجمل دالاً على القطع في المعنى المقصود، لتضمنه الحدث والذات بنسبة تقيدية وأحوال الذات محدثة ومتجددة، فإذا بولغ بها أو كانت ثابتة بالمداومة عليها تحولت إلى صفات غالبة دالة على محدثها وقيدا له تفصله عن غيره، لارتباطها بالضمير العائد إليه، لأن الأصل فيه أن يعود إلى شيء سبق ذكره في اللفظ بالمطابقة للاختصار وللدلالة على " الفخامة بشأن صاحبه، حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدلّ على نفسه، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر 1]، يعني القرآن، وقوله: ﴿ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ [البقرة 97]، ومنه ضمير الشأن، ومنها التحقير، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [البقرة 168]، يعني الشيطان "[3]، فطابق الظاهر، لأنه وصف له، بدليل المطابقة لإتمام المعنى وبيان المقصود، فقد يفصل الضمير بين المجتمعين بعودته إلى أحدهما، إشارة إلى أنه المعني في مجرى السياق ومعنى الكلام مقيد به، تنصيصاً على المقصود منه، نحو قوله تعالى:

(1) الكشاف: 2/271 – 272.

(2) البرهان في علوم القرآن: 3/65 – 66.

(3) البرهان في علوم القرآن: 4/24 – 25.

﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا ﴾ [التوبة 34]، قال الزمخشري: " فان قلت: لِمَ قيل (ولا ينفقونها)، وقد ذكر شيئين ؟ قلت: ذهاباً بالضمير إلى معنى دون اللفظ، لأن كل واحد منهما جملة وافية وعدة كثيرة ودنانير ودراهم فهو كقوله: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ ﴾ [الحجرات 9]، وقيل: ذهب به إلى الكنوز، وقيل إلى الأموال، وقيل معناه: ولا ينفقونها والذهب " [1]، وفيه نظر: لأن التثنية في حقيقتها جمع، فيصح أن يعود بالجمع، ولكن غلب الفضة للدلالة على أنهم لا ينفقون الفضة في سبيل الله، فكيف ينفقون الذهب؟ وقد أعيد الضمير على ثاني المجتمعين، وهما مفردان، بدلالة التأنيث والتذكير في قوله تعالى: ﴿ وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾ [البقرة 45]، فأعاد الضمير للصلاة، وقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءً وَٱلۡقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ ﴾ [يونس 5]، و " الأصل قدرهما، لكن اكتفى برجوع الضمير للقمر لوجهين: قربه من الضمير، وكونه هو الذي يعلم به الشهور ويكون به حسابها " [2].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾ [الجمعة 11]، قال الزمخشري: " فإن قلت: كيف قال (إليها) وقد ذكر شيئين ؟ قلت: تقديره إذا رأوا تجارةً انفضوا إليها أو لهواً انفضوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه " [3]، وليس كذلك، فقد أفردها بردّ الضمير إليها، لأنها هي المقصودة " فخصّ التجارة بالعائد، لأنها كانت سبب الانفضاض عنه، وهو يخطب " [4]، والحذف إنما يكون للتنصيص وليس للعموم، لقيام الدليل عليه، وهو التأنيث للمطابقة، وكذلك في الاستفهام تجب مطابقة الجواب له في الاسمية أو الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرًا ﴾ [النحل 30]، فقد طابق جوابهم ولم يعدلوا إلى غيره إقراراً منهم وتنصيصاً على حدوثه، لأنهم متقون، بدليل عدم مطابقة غيرهم

(1) الكشاف: 187/2.

(2) البرهان في علوم القرآن: 31/4.

(3) الكشاف: 106/4 – 107.

(4) البرهان في علوم القرآن: 31/4.

للسؤال في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ [النحل 24]، فلم يطابق، لأنه لا يكون منزل ربهم أساطير، فرفع بخلاف الأول " فصلاً بين جواب المُقِّر وجواب الجاحد، يعني أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا وأطبقوا الجواب على السؤال بيناً مكشوفاً مفعولاً للإنزال، فقالوا خيراً: أي أنزل خيراً وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال، فقالوا هي أساطير الأولين وليس من الإنزال في شيء"[1]، فالمطابقة قاطعة بإيمانهم في الأولى والمخالفة تقطع بكفرهم وعدم إيمانهم، و " إنما لم يقع التطابق في قوله تعالى (مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ)، لأنهم لو طابقوا لكانوا مقرّين بالإنزال، وهم من الإذعان به على تفاوت"[2].

وقيل: " الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل، لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله والشك إنما وقع في الفعل، وأما الاسم فمعلوم عندك، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله. وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام، وكان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر، لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الأصل أولى، وذلك نحو قولك: أزيد قام ؟ "[3]، وليس كذلك، بل التصريح بالاسم أجود، لدلالته على القطع بإقراره، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ [سبأ 24]، فقد تولى الإجابة عنهم رفعاً للاحتمال، وللإشعار بأنهم مقرون بذلك بقلوبهم ولم يصرحوا به لئلا تلزمهم الحجة، لأن اللبس يقع عند السائل فيمن فعل الفعل فيقدم الفاعل في المعنى، لأن الفعل معلوم ولا حاجة للسؤال عنه، وقد أطلق النحويون القول بان التصريح بالفعل في جواب من قام ؟ على تقدير قام زيد. قال ابن مالك:

(1) الكشاف: 407/2.

(2) البرهان في علوم القرآن: 49/4.

(3) شرح المفصل: 81/1.

ويرفع الفاعل فعل اضمـراً   كمثل " زيد " في جواب " من قرأ ؟

إذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: من قرأ ؟ فتقول: " زيد " التقدير: " قرأ زيد " [1].

وفيه نظر، لاختلاف المعنى بين الجملة الاسمية والفعلية لعدم المطابقة ولاحتمال إثبات الوصف، " فإنه إذا قيل: من جاء ؟ فقلت: جاء زيد، احتمل أن يكون جواباً، وأن يكون كلاماً مبتدأ، ولو قلت: " زيد "، كان نصاً في أنه جواب، وفي العموم الذي دلّت عليه " من "، وكأنك قلت: الذي جاء زيد، فيفيد الحصر. وهاتان الفائدتان، إنما حصلتا من الحذف " [2]، فحذف الفعل أجود للقطع بالجواب، ولمطابقة الجملة الاسمية، وللدلالة على الحصر، وذلك بخلاف التصريح بالفعل، لأن تقديم الفعل يعني إثبات الإسناد إلى الموصوف به، لأن الفعل في حقيقته وصف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف 9]. " ومعنى قوله – لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ – الذي من صفته كيت وكيت لينسبنَّ خلقها إلى الذي هذه أوصافه وليسندنّه إليه " [3]، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [يس 78 – 79]، أظهر الفعل، لأنهم بالغوا في إنكاره فأثبته " للتنصيص على الإحياء الذي أنكروه ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ [المؤمنون 86 – 87]، وقوله: ﴿ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾، لأن ظاهر أمرهم أنهم كانوا معطلة ودهرية، فأريد التنصيص على اعترافهم بأنها مخلوقة، وقوله: ﴿ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [التحريم 3]، لأنها استغربت حصول النبأ الذي أسرته " [4]، فاختير السؤال والجواب لتثبيت المعنى وتمكينه، كما قال تعالى: ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق 30]، قالوا: " معناه: قد امتلأت؛ وهذا أيضاً تفسير على

(1) شرح ابن عقيل: 473/1 – 474.
(2) البرهان في علوم القرآن: 48/4.
(3) الكشاف: 479/3.
(4) البرهان في علوم القرآن: 49/4.

المعنى دون اللفظ و (هل) مبقاة على استفهامها، وذلك كقولك للرجل لا تشك في ضعفه عن الأمر: هل ضعفت عنه، وللإنسان يحب الحياة: هل تحب الحياة ؟ أي فكما تحبها فليكن حفظك نفسك لها، وكما ضعفت عن هذا الأمر فلا تتعرض لمثله مما تضعف عنه، وكأن الاستفهام إنما دخل هذا الموضع ليتبع الجواب عنه بأن يقال: نعم فان كان كذلك فيحتاج عليه باعترافه به فيجعل ذلك طريقاً إلى وعظه أو تبكيته، ولو لم يعترف في ظاهر الأمر به لم يقوَ توقيفه عليه، وتحذيره من مثله، قوته إذا اعترف به، لأن الاحتجاج على المعترف أقوى منه على المنكر أو المتوقف فكذلك قوله سبحانه: هل امتلأت، فكأنها قالت: لا، فقيل لها بالغي في إحراق المنكر كان لك، فيكون هذا خطاباً في اللفظ لجهنم، وفي المعنى للكفار، وكذلك جواب هذا من قولها: هل من مزيد، أي أتعلم يا ربنا أن عندي مزيداً ؟ فجواب هذا منه – عزّ اسمه – لا، أي أتعلم أن لا مزيد فحسبي ما عندي فعليه قالوا في تفسيره "[1]، و " سؤال جهنم وجوابها من باب التخييل الذي يقصد به تصوير المعنى في القلب وتثبيته، وفيه معنيان: أحدهما أنها تمتلئ مع اتساعها وتباعد أطرافها حتى لا يسعها شيء ولا يزداد على امتلائها لقوله تعالى – لأملأن جهنم – والثاني أنها من السعة بحيث يدخلها من يدخلها وفيها موضع للمزيد، ويجوز أن يكون – هل من مزيد – استكثاراً للداخلين فيها واستبداعاً للزيادة عليهم لفرط كثرتهم، أو طلباً للزيادة غيظاً على العصاة "[2]. فاختيار الاستفهام لإظهار المعنى المراد لغرض تثبيته في الذهن والقلب، وذلك بإقراره وتمكينه بدلائل التوكيد، وليس كما ذهب الزمخشري إلى أنه من باب التخييل، لأنه يستعمل في السحر والباطل، كما قال تعالى: ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه 66]، بل من باب تثبيت المعنى عن طريق الإقرار بالإفصاح عنه بالإجابة، فهو معلوم مسبقاً، وتكراره باللفظ مع توكيده بالزائد يقوي المعنى وذلك اختيار يفيد تحقيقه وتمكينه، إذ جاء الجواب مؤكداً بتكرار السؤال، فصحب السؤال الأول بالواو المخصصة دون الفاء، لأن

(1) الخصائص: 3/263 – 264.

(2) الكشاف: 4/9 – 10.

السؤال يتبعه سؤال آخر فيه زيادة (من) الاستغراقية التي تنص على الشمول والإحاطة، وهما دليل التمكن والقوة وحذف الجواب، لأن السؤال يتضمنه، إذ جملة لا النافية للجنس هي الجواب المستغرق لأفراد الجنس، والجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال ولا جواب لسؤال يبدأ بـ(هل) من إلا (لا) النافية للجنس.

دلالة المعنى

إنّ المدرك الذهني من ظاهر اللفظ هو مدلوله وهو المضمون العقلي الذي يصل بين اللفظ والشيء الذي يدل عليه ويرتبط به، لأنه ليس ثمة علاقة مباشرة بين الألفاظ والأشياء التي تمثلها، وإنما هي تنبئ عنها عرفاً لاختلاف الألسنة، وذلك من الآيات الدالة على وحدانية الله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴾ [الروم 22].

وقد يكون اللفظ مشتركاً أو من الأضداد بحسب الوضع والاستعمال ولكن السياق والمقام والظروف المحيطة بالمنتج اللغوي تعينه، لأنه لا يخلو من وظيفة يؤديها في الكلام يعبر عنها بالمعنى النحوي، وهو معنى زائد على معناه العرفي أو المعجمي، إذ يكتسب اللفظ في التركيب معنى آخر يعبر عنه نظمه وسياقه، وهو المعنى العام الذي ينتظم الدلالات الوضعية، وهو الذي يصرف معنى المفردة ويطبعها بطابعه، بالائتلاف مع غيرها.

وأصل المعنى النحوي الإسناد، لأنه يفيد تعليق الألفاظ بعضها ببعض، ومنه النسبة بقسميها التامة والناقصة، والمعنى العام يقوم على معاني المفردات التي تؤلف مجموع المعنى، ولكل معنى إفرادي وظيفة في الكلام، وللمعنى العام دلالة تقوم على مجموع الوظائف التي تؤديها المفردات في التراكيب المختلفة بحسب المراد، فقد يكون خبراً أو طلباً، ولكل دلالة تختلف عن الآخر، كما أن الخبر أنواع وكذلك الطلب، وقد يحصل بينهما التبادل، وقد يؤكدان بذكر القيود الدالة، والإسناد هو المعنى الأول وإن المعاني الأخرى، وهي المعاني البلاغية متعلقة به، لأنه قد يعدل به عن أصل وضعه في اللغة، وذلك في نسبتهم الكلام إلى الحقيقة أو المجاز: ولكن يبقى المعنى النحوي هو المعنى الحقيقي، وهو ما يؤديه التركيب من أصل المعنى، لأن الإسناد معنى يفيد ربط الكلام بتعليق بعضه ببعض، فقد يدل على الثبوت أو التجدد خبراً أو طلباً وإثباتاً أو نفياً، إذ يشكل مع متعلقاته المعنى النحوي العام الذي يضم الدلالات الوضعية للمعاني الإفرادية كالاسمية والفعلية والحرفية، وهي معان

متحركـة بالتبـادل والعـدول والتركيـب والسلب والتطفـل وغيرهـا ، فثمـة معـان ثابتـة وأخـرى متحركـة ، ولبيـان ذلـك جـاء البحـث موزعـاً عليهـا ، فتنـاول المبحـث الأول البـدائل الدلاليـة ، وهـي المعـاني المتحركـة بالتبـادل والعـدول حيـث يحـصل بالمواضـع والمواقع الثابتة تغيير لغرض دلالي.

ودرس الثـاني البـدائل الأسـلوبية وهـو التغـيير الـذي يلحـق المعنـى العـام لغـرض دلالي أيضاً ، إذ المعنى العام الواحد يؤدى بطرق مختلفة ، ولكل دلالة.

وعني الثالث باختيار المعنى، لأن دلالته قد تأتي قطعيـة أو احتماليـة ، بحـسب مراد المنتج اللغوي.

المبحث الأول
البدائل الدلالية

إنّ الالتزام بالأصول اللغوية للألفاظ الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية يعرف بأصل الوضع أو الاستصحاب اللغوي، والعدول عن ذلك لغرض دلالي يقتضيه المقام أو السياق لهذا قيل: " أعطني السياق الذي وضعت فيه الكلمة أخبرك بمعناها"[1].

والتبادل المعنوي اختيار مقصود وتفضيل لغوي لقصد دلالي بحسب المراد حيث يؤدى المعنى المراد بصور دلالية متفاوتة لتعدد الإمكانيات اللغوية التي يمكنها جميعاً أن تؤدي المعنى المطلوب، فيختار المتكلم من بين هذه البدائل ما يعبر عن معناه بدقة على أساس دلالي والصورة المختارة هي التي تحقق مفهوم التبادل بحسب ظروف المتكلم والمتلقي مع مراعاة الإفادة ويفهم التبادل بالقرائن، إذ يعدل به عن الأصل اللغوي إلى غيره بدليل السياق، نحو قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق 6]، بمعنى مفعول أي مدفوق، وقد يكون بمعنى النسب، نحو قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [القارعة 7]، أي " ذات رضى يرضاها من يعيش فيها. وقال قوم معناه مرضية "[2].

وقد يدل (فاعلة) على المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ ﴾ [غافر 19] أي خيانة.

والسياق هو الذي يدل على أن الاستفهام ليس على حقيقته في قوله تعالى: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ [البقرة 138]، لأنه تحول إلى الدلالة على النفي، وفي قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأنعام 53]، تحول

(1) علوم اللغة: 16/3.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 355/5.

الاستفهام إلى الدلالة على التقرير الخبري، وقد يقتضي المقام اختيار لفظة بدل أخرى، ففي " القصة الواحدة قد تستعمل مفردة في موضع وتستعمل غيرها في موضع آخر مع أن القصة واحدة والموقف واحد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا ﴾ [60] في سورة البقرة، وقوله في سورة الأعراف ﴿ فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا ﴾ [16]، والانفجار أغزر من الانبجاس فخالف بين المفردتين مع أن القصة واحدة والموضع واحد " [1].

وقد جاء في التفسير: " فجر الله لهم من حجر اثنتي عشرة عيناً لاثني عشر فريقاً، لكل فريق عين يشربون منها تتفجر إذا نزلوا فإذا ارتحلوا غارت العين وحملوا الحجر غير متفجر منه ماء " [2].

فقد يكون الإنفجار في موطن النزول، والانبجاس في موطن الرحيل، فذكر حالة كل منهما تبعاً لما يقتضيه المقام، ومن ذلك استعمال الطور والجبل مع أن القصة واحدة، ففي قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ [البقرة 63]، وقوله: ﴿ وَرَفَعۡنَا فَوۡقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمۡ ﴾ [النساء 154]، في حين قال في موضع آخر ﴿ وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٞ ﴾ [الأعراف 171]، وذلك " أن التهديد في آية الأعراف أشد فاستعمل لفظ (الجبل) لذلك، فإن (الجبل) اسم لما طال وعظم من أوتاد الأرض ولا يشترط في الطور ذلك، فالجبل أعظم من الطور، ولذلك يجيء في مقام الشدة والهول وبيان المقدرة العظيمة اسم (الجبل)، وذلك نحو قوله تعالى في قول موسى – عليه السلام – ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗا ﴾[الأعراف 143]، فانظر كيف اختار لفظ الجبل على الطور للدلالة على عظم التجلي وأثره " [3]، واختار (دكاً) بدلاً من مدكوك وهو مصدر بمعنى مفعول، و" يجوز (دكاً) بالتنوين ودكاء بغير تنوين، أي جعله مدقوقاً مع الأرض يقال:

(1) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 122، وينظر: التعبير القرآني: 268.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 141/1.

(3) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 126 – 127.

دككت الشيء إذا دققته أدكه دكا والدكاء والدكاوات الروابي التي مع الأرض ناشزة عنها، لا تبلغ أن تكون جبلاً " [1].

واستعمل (نتقنا) مع الجبل ولم يستعمل (رفعنا) لما في " النتق من التهديد الشديد والتخويف فإن النتق أشد وأقوى من الرفع، ذلك أن معنى النتق: هو الجذب والزعزعة والاقتلاع ومعناه أيضاً: هو أن يقلع الشيء فيرفعه من مكانه ليرمي به هذا هو الأصل في حين أن الرفع ضد الوضع فأنت ترى أن في نتق الجبل من الغرابة والقوة والإخافة والتهديد ما ليس في رفع الطور فأنْ يزعزع الجبل ويقلع من مكانه ويرفع ليرمى به كأن هناك قاذفاً يقذف به عليهم، أمر مرعب ومخيف وفيه من القوة والشدة ما ليس في رفعه ألا ترى لو أن شخصاً رفع حجارة من الأرض وتهيأ لضرب شخص ما ألم يكن ذلك أكثر تهديداً وإخافة من مجرد رفع الحجارة من الأرض"[2]. فجاء (الجبل) بدلاً من (الطور)، و(نتقنا) بدل (رفعنا)، لأن المقام يقتضي ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى في زكريا – عليه السلام – ﴿ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزًا ﴾ [آل عمران 41]، و ﴿ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٖ سَوِيًّا ﴾ [مريم 10]، فقد منع الكلام ثلاثة أيام باستثناء الرمز، ومعنى الرمز " تحريك الشفتين باللفظ من غير إبانة بصوت إنما هو إشارة بالشفتين، وقد قيل إن الرمز هو إشارة بالعينين أو الحاجبين والفم، والرمز في اللغة كل ما أشرت به إلى بيان اللفظ، أي بأي شيء أشرت أبفم أم بيد أم بعينين والرمز والترمز في اللغة الحركة والتحريك " [3].

في حين منع الكلام في مريم وهو سوي، لأن (سويا) حال، وذلك للدلالة على أنه " لا يتمكن من أن يكلم الناس ثلاثة أيام ولياليهن " [4]، من دون علة أو مرض في حين أنه يستطيع أن يذكر الله ويسبحه في نفسه، فذكر الليالي في مريم يقتضيه "

(1) معاني القرآن وإعرابه: 373/2.

(2) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 127 – 128.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 409/1.

(4) الكشاف: 275/2.

سياق القصة وجوها وكذلك اختيار اليوم في آل عمران، فقوله تعالى في مريم ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ﴾ [3]، حسّن ذكر الليل، فإن خفاء النداء يشبه الخفاء في الليل، فإن الليل يخفي ما فيه، ومن فيه، لما فيه من ظلمة بخلاف النهار فإنه يفيد الظهور والإظهار ومما حسّن ذلك أيضاً ذكر شيخوخته وضعفه وهما أشبه شيء بالليل، وما فيه من سبات وسكون وقلة حركة، وإذا كان لنا أن نقابل بين حال الإنسان والزمان فإن الشباب والعافية أشبه شيء بالنهار وما فيه من حركة وإن الشيخوخة والضعف أشبه شيء بالليل وما فيه من سكون " [1]، فما ذكر في مريم من الشيخوخة ووهن العظم والمبالغة في الكبر ويبس العود كان مناسباً لذكر الليل بدليل طلبه للوريث بقوله: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾، أي بعد موتي، وهو مناسب لذكر الليل، لأن الموت ليل طويل وسبات ممتد في حين أن البشارة حصلت وهو قائم يصلي وجاء الرمز مع البشارة مناسباً لذكر اليوم بخلاف مريم، لأنهما لا يظهران في الليل، كما ناسب ذكر (العاكفين) وهم المقيمون من سكان مكة لما عهد الله تعالى إلى إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام في قوله: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [البقرة 125]، في حين ذكر (القائمين) بدل (العاكفين) لمّا جعل مكان البيت مبوأ لإبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [الحج 26]، " والقائمون ههنا المصلون"[2]، وهم الركع السجود، أما العاكفون فهم أهل البلد الحرام المقيمون فيه، و" سكان البلد الحرام هم من ذرية إبراهيم وإسماعيل ومن هؤلاء السكان المقيمين في البلد الحرام، بعث النبي الأمين w الذي دعا به إبراهيم وإسماعيل فناسب ذلك ذكر العاكفين وهم أهل البلد الحرام المقيمون أو المجاورون وعموم من لزم المسجد الحرام" [3].

---

(1) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 131.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 422/3.

(3) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 138.

وأما آية الحج فقد كان ذكر (القائمين) أنسب لأداء فريضة الحج، والقائمون قد يكونون من العاكفين وغيرهم، يدل عليه قوله تعالى: ﴿ جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ ﴾ [الحج 25]، أي " أنه يستوي في سكنى مكة المقيم بها والنازع إليها من أي بلد كان وقيل سواء في تفضيله وإقامة المناسك العاكف المقيم بالحرم والنازع إليه "[1]، أي المتجه إليه والقادم من مكان آخر، كما أن القيام والركوع والسجود من أظهر أركان الصلاة، و " لعل التعبير عن الصلاة بأركانها من القيام والركوع والسجود للدلالة على أن كل واحد منها مستقل باقتضاء التطهير أو التبوئة "[2].

وكذلك ذكر العكوف يدل على أنه مستقل باقتضاء المقام، وكان اختياراً مناسباً متعمداً لغرض دلالي، وإن اشتركا في معنى القيام، إلا أن لكلٍ دلالة مستقلة تتناسب والسياق الذي جاءت فيه بحيث لا يصلح وضع إحداهما مكان الأخرى لتؤدي الغرض ذاته بحكم السياق والمقام، و " لا يغرنك قول الناس قد أتى بالمعنى بعينه وأخذ معنى كلامه فأداه على وجهه، فإنه تسامح منهم والمراد أنه أدى الغرض فأما أن يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه في كلام الأول حتى لا تعقل ههنا إلا ما عقلته هناك وحتى يكون حالهما في نفسك حال الصورتين المشتبهين في عينك كالسوارين والشنفين ففي غاية الإحالة "[3].

إنّ أي تغيير أو عدول عن الأصل يتبعه تغيير في المعنى والقصد الدلالي، وذلك بالنظر في استصحاب الأصل وعلة اختيار البديل الإعرابي أو الوزن أو النوع أو الجملة والتركيب، لأنه المقصود من التغيير وإلا لجاء الكلام على أصله المتعارف عليه، ولم ينظر في الأبلغ والأنسب وفق الشروط التي يستوجبها المقام والسياق، فليست البدائل تأتي بلا ضابط وغرض وإنما يسعى إليها للوصول إلى أقصى غاية من التأثير الفكري والنفسي، وعليها يعتمد في الفصل وبيان المزايا والإجادة والإبداع، فالغرض

(1) معاني القرآن وإعرابه: 421/3.

(2) روح المعاني: 143/17.

(3) دلائل الإعجاز: 201 – 202.

من الإعراب الدلالة على الدقة في التعبير عن المعنى المراد، فإن الكلام تختلف دلالته باختلاف المعاني الجزئية التي يحدثها التغيير الإعرابي بين معنى وآخر، وإن كان المعنى العام له واحداً، نحو " صبر جميل وصبراً جميلاً فإن الجملة الأولى أمر بالصبر الدائم الطويل والثانية أمر بالصبر غير الدائم، لأن الأولى جملة اسمية والثانية فعلية، ونحوه قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [الذاريات 25]، فهو رد التحية بخير منها، ونحو ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة 177]، فعطف بالنصب على الرفع لغرض التعظيم "[1]، وذلك لأن الجملة الإسمية تدل على الثبات الخبري والإسنادي فيصير المسند بالنسبة للمسند إليه كالوصف الذي لا يتغير كقصير وطويل، والحكم بالخبرية ثابت لا يتغير وهذا بخلاف الجملة الفعلية التي تدل على التجدد والمزاولة، كما أن النصب بخلاف الرفع، لأنه يدل على الفعلية، لأن العامل فيه فعل، بخلاف الرفع الدال على الثبوت، لهذا قال الجرجاني: " وإذا ثبت الفرق بين الشيئين في مواضع كثيرة وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه وجب أن تقضي بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر "[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ 10]. قال الزجاج: " والطيرَ والطيرُ، فالرفع من جهتين إحداهما أن يكون نسقاً على ما في أوبي، المعنى يا جبال رجعي التسبيح أنت والطير، ويجوز أن يكون مرفوعاً على البدل، المعنى يا جبال ويا أيها الطير أوبي معه والنصب من ثلاث جهات، أن يكون عطفاً على قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ أي وسخرنا له الطير، حكى ذلك أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء، ويجوز أن يكون نصباً على النداء، المعنى يا جبال أوبي معه والطير، كأنه قال دعونا الجبال والطير، فالطير معطوف على موضع الجبال في الأصل، وكل منادى

---

(1) الجملة العربية والمعنى: 56.

(2) دلائل الإعجاز: 135.

عند البصريين كلهم في موضع نصب... ويجوز أن يكون (والطيرَ) نصب على معنى (مع)، كما تقول: قمت وزيداً، أي قمت مع زيد فالمعنى أوبي معه ومع الطير "[1].

فكان لكل وجه معنى يختلف عن الآخر وإن اشتركا في المعنى العام، لأن دلالة الرفع تختلف عن النصب، وكذلك دلالة الجهة التي سوغت الرفع أو النصب، فإن جهة العطف تختلف في دلالتها عن جهة البدل، لأن العطف يدل على المشاركة في الحدث في حين أن دلالة البدل تشير إلى أنه مقصود بنسبة الحدث إليه مباشرة وليس بالتبعية، وكذلك دلالة النصب، فالمعطوف معمول لفعل مقدر، لأن الواو تعطف " عاملاً محذوفاً بقي معموله، ومنه قوله:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

فـ(العيون) مفعول بفعل محذوف، والتقدير: وكحلن العيون والفعل المحذوف معطوف على زججن "[2].

ودلالة النصب على النداء تختلف عن المصاحبة، لأن الأول مدعو للمشاركة في الحدث في حين أن الثاني غير مطلوب للمشاركة، لأن المشاركة تجعله معطوفاً لا مفعولاً.

وكذلك يحصل التبادل الإعرابي في المواضع ولا يقتصر على الحركات وما ينوب عنها، وذلك في الجمل والمصادر المؤولة والمبنيات، لأن الحركات تعرب عن الموضع الذي يرتبط بالمعنى النحوي العام، وتحول العوامل الزائدة دون ظهور العلامة المعبرة عن الموضع لكن المعرب يبقى في موضعه بدليل العطف والبدل، فإنهما يحملان على الموضع، لأن الموضع له معنى نحوي، لأن تعلق أركان الكلام ليس هو تعلقاً بالألفاظ، وإنما هو تعلق بالمعاني، وهي التي تتعلق بعضها ببعض، لأنه لا يتصور التعلق بغيرها، يدل على ذلك التركيب الشرطي حيث يجري التبادل بالعدول عن الفعل في الجواب إلى الجملة الاسمية لتحصيل معان جديدة، وذلك لأن الجملة

(1) معاني القرآن وإعرابه: 243/4.

(2) شرح ابن عقيل: 242/2 – 243.

الاسمية أثبت وأدوم من الفعلية، مما يقوي الاعتقاد بصحة الخبر وصدق وقوعه لدلالتها على الثبوت، لأن " موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء " [(1)]، و " الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة " [(2)]، فإذا أخبر المتكلم بالوصف الدال على الثبوت، فقد حكم بعدم تغير الصفة، لأن الخبر في حقيقته وصف، وكذلك الفعل بدليل تحوله إلى وصف ولكن الوصف أثبت وأدوم من الفعل الصناعي (فعل يفعل) وما جرى مجراه، ودلّ حكمه على اعتقاده بصدق وقوعه وصحته وثباته بخلاف الذي يخبر بالفعل، والجزاء يتحقق بحدوث الفعل، فالشرط معلق بعد صدوره حتى يتم الجزاء، فإذا عدل بالفعل في الجواب إلى الجملة الاسمية، تغيرت الدلالة للتركيب الطلبي، لاختيار الجملة الاسمية حيث لا يصلح الفعل المضارع بصورتيه الإعرابيتين (الرفع والجزم) لدلالته على التجدد والحدوث، لأن " الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت " [(3)]، والمتكلم أو المنتج اللغوي يريد التعبير عن ثبات الوصف وليس تجدده، أو تدرج حدوثه بحسب المقام ودواعي الكلام وظروفه المحيطة به أو اعتقاده الثابت في صحة وقوع الحدث، فيعدل عن الفعل، لأنه لا يناسب المقام، فيلجأ إلى الأنماط البديلة في ضوء الدلالة الزمنية للفعل والوصف، فيختار ما يناسب اعتقاده أو يقينه بحدوث الجزاء، فالمضارع المرفوع الواقع في جواب الطلب يصلح لمواقع تركيبية ودلالية لا يؤديها نظيره المجزوم، وكذلك المجزوم يصلح لمواقع تركيبية ودلالية لا ينهض بها المرفوع، وهما لا يصلحان لمواقع تركيبية ودلالية تقوم بها الجملة الإسمية أو الفعل الماضي المسبوق بـ(قد) أو غيره. ولكل ما يناسبه، وتبادل المواقع لا تجري بلا قيد، لأن الاختيار مشروط بالملاءمة الدلالية للمقام والسياق وظروف الكلام، فالبديل اختيار واع ومقصود ومشروط ومقيد بالمناسبة الدلالية الدقيقة ولا يتم العدول من صيغة إلى أخرى، ومن حالة إعرابية إلى غيرها، ومن حرف إلى آخر بلا

(1) دلائل الإعجاز: 133.

(2) شرح الكافية: 9/1.

(3) دلائل الإعجاز: 134.

مناسبة ولا قيد، لأن البدائل تكون في ضوء سياقاتها حتى تتحقق الغاية من الكلام، ففي قوله تعالى: ﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡ ﴾ [البقرة 61]. قال أبو حيان: " هذه الجملة جواب للأمر، كما يجاب بالفعل المجزوم... وكأنه قال: إن تهبطوا مصر فإن لكم ما سألتم " (1).

وليس ما ذهب إليه سليماً، لأن دلالة الفعل المجزوم تختلف عن دلالة الجملة الاسمية، وقد عبّر بالتشبيه في قوله (وكأنه قال) للاشتراك في المعنى العام، ولكن ليس بين التركيبين مطابقة تامة في الدلالة، لأن التركيب الطلبي لا يعادل التركيب الشرطي، كما أن جملة الجواب مؤكدة بـ(إنّ) وفيها تقديم الخبر، وفي التركيب صرف (مصراً) بإثبات الألف، للدلالة على أنه أراد مصرا من الأمصار، لأنهم كانوا في تيه، ولو أراد مصر بعينها لقاله بدون ألف، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [يوسف 99]، ودلالة فعل الأمر الرغبة القوية في حصول الحدث، وهو معلق عليه حصول الجزء الثاني من التركيب الطلبي، فإن كان هناك ما يجب فعله فليكن الهبوط أو النزول في أي مصر لحصول الأمر ووقوع حدثه، وزوال تعلقه، والتعبير بالجملة الاسمية يدل على صحة اعتقاده بحدوث الفعل والفاء تدل على سرعة الحصول عقب وقوع الأمر مباشرة، وربط ذلك بـ(إنْ)، والحرفان يقومان بدور تركيبي مهم وهو الربط بين ركني التركيب الطلبي الذي يضم الطلب المعبر عن الرغبة القوية بحصول الحدث ويضم ثانياً الجملة الاسمية التي حلت محل الفعل المضارع المجزوم الواقع في جواب الطلب غير أن الفعل المضارع لا يصلح أن يكون في هذا الموقع، لأنه لا يناسب ما اعتقده موسى عليه السلام، وهو اليقين بحصول ما أرادوا واليهود طرف في هذا الحوار، وهم من عرف عنهم الإنكار والعناد واللجاجة بالباطل، ولهذا فإن الحوار معهم يحتاج إلى تأكيد، فالمقام يحتاج إلى المؤكدات التي تتناسب ومقام التعامل مع اليهود، فجاء بـ(إن) وقدّم الخبر المتعلق باللام التي تكون " للملك والاستحقاق والاختصاص " (2).

(1) البحر المحيط: 397/1.

(2) حروف المعاني: 40.

والتعليق ارتباط معنوي بين الحدث وشبه الجملة، وهي تدل على وجود ما سألوا عنه وعلى أنه وجد لأجلهم وهم يستحقونه بمشيئة الله تعالى الذي مكّنهم منه وسرعة حصولهم عليه بدليل الفاء إذا نفذوا ما طلب منهم وكأن النتيجة حاصلة بالفعل، مع اعتقاد موسى عليه السلام بصحة ما أخبرهم به بدليل الجملة الاسمية، لأنه اختارها لتكون بديلة عن الفعل المضارع في جواب الطلب، فحقق الغاية لدلالتها على صدق ما اعتقده، والمضارع المجزوم لا يستطيع التعبير عن الثبات الخبري والإسنادي والاستمرار وعدم التجدد، لأن الجملة الاسمية تحمل دلالياً يقين المتكلم من حصول الجواب بصورة قوية مؤكدة.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأعراف 18]. قال الزجاج: " والكلام بمعنى الشرط والجزاء، كأنه قيل: من تبعك أعذبه، فدخلت اللام للمبالغة والتوكيد، ولام لأملان لام القسم ولام (من تبعك) توطئة لها، يجوز في الكلام والله من جاءك لأضربنه، ولا يجوز والله لمن جاءك أضربه، وأنت تريد لأضربنه، ولكن يجوز: والله لمن جاءك أضربه تريد لأضربنه "[1].

وقوله فيه نظر، لأن الكلام ههنا من رب العزة سبحانه مخاطباً إبليس الذي أقسم على إضلال الناس من جميع جهاتهم باغوائهم وتخويفهم، وتعهد بالانصراف كلياً لتحقيق ذلك، فكان الرد ملائماً للموقف اذ اجتمع فيه معنى الشرط والقسم مع زيادة التوكيد باللام الواقعة في جواب القسم، ولام أخرى موطئة له، مع توكيد الحدث بالنون المناسبة زمنياً لدلالة الفعل المضارع حيث يدل على الاستقبال، لأن لام القسم حاملة وعارية " فالحاملة حدّها أن تكون مع المستقبل لازمة لنوني التأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف 32]، ومع الماضي بقد ظاهرة ومضمرة ومقدرة... والعارية، نحو قوله تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر 72]، فعمرك قسم واللام عارية زائدة، لأنه لا يصح دخول قسم على قسم"[2].

(1) معاني القرآن وإعرابه: 325/2.

(2) حروف المعاني: 42.

وجواب القسم محذوف مقدر فيه التوكيد، فجزم المضارع، لأن الجواب للمتقدم منهما، وهو ليس نتيجة مباشرة للأمر بالخروج، وإنما نتيجة لفعله وعصيانه وتكبره وغضب الله تعالى عليه وعلى ذريته وعلى من اتبعهم من الناس، وذلك في قوله تعالى: ﴿ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾، " وفيه تغليب الحاضر على الغائب "[(1)]، وفيه دلالة على الوعيد الشديد لشموله الحاضر ومن سيأتي بعده من الجن والإنس، فإنهم ملعونون جميعاً ولهم العذاب في جهنم لقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص 84 – 85]، " وقرئت (قال فالحقَّ والحقَّ أقولُ) بنصبهما جميعاً فمن رفع فعلى ضربين على معنى فأنا الحقُّ والحقُّ أقول ويجوز رفعه على معنى فالحقُّ مني، ومن نصب فعلى معنى فالحقَّ أقول والحقَّ لأملأن جهنم حقاً "[(2)]، فجاء (لأملأن) جواباً للقسم المحذوف على قراءة الرفع أما النصب فبالفعل المذكور أو بنصبه على المصدر فيقدر الفعل من لفظه، أي أحق الحق فوسمه بالذل والصغار في قوله تعالى: ﴿ فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [الأعراف 13]، وبالرجم في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴾ [ص 77]، فكان التركيب مصدراً بفعل الأمر ومؤكداً بـ(إن) مع ضمير الخطاب والجواب جملة إسمية، فكانت صفة ثابتة له لا تتغير، لهذا جاء التعبير بها حيث لا يصلح التعبير بالمضارع، كما صلح جزاءً لمن عصى وتكبر، وجاء التعبير بدالة التأكيد (إن) متصلة بضمير الخطاب للدلالة على شدة توكيد اختصاص صاحب الضمير بالوصف، وتدل الجملة الاسمية على ثبوته له حاضراً ومستقبلاً إلى يوم الدين، لأن معنى الضمير يدل على الحضور، والنون تدل على تكرار الفعل وعلى امتداد زمنه نحو المستقبل القريب والبعيد إلى ما شاء الله تعالى، وإن كان العذاب والامتلاء لم يقعا فعلاً، إلا أنهما سيقعان حتماً، لما في الكلام من التوكيدات التي تؤكد فكرة ما يترتب على ابليس ومن تبعه، فإنهما كائنان فعلاً لمن يؤمن بذلك، كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ [الحج 1].

(1) تفسير الجلالين: 155.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 342/4.

فالتحذير من قيام الساعة وعظمها وما يترتب عليها للناس كلهم، وجواب الطلب جاء جملة اسمية مؤكدة للدلالة على أنه أمر كائن لا محالة وهو ثابت في عقيدة المسلم وإن لم يقع بعد، لأنه كلام الله تعالى، ومن أصدق من الله قيلاً ؟ أما إذا كان الكلام موجهاً لطلب شيء، فإنه يؤكد بما يثبت صفة الطالب، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف 55]، فقد طلب يوسف عليه السلام من الملك أن يستوزره، فأكد طلبه بثبوت قدرته على الحفظ والأمانة، فعبر بجملة اسمية مؤكدة بـ(إن) المتصلة بضمير الحضور للدلالة على توكيد حضور الصفتين وثباتهما فيه، وأكد ذلك الثبوت الدائم وعززه بصيغة (فعيل) التي تدل على الثبوت والدوام، لأنها صفة مشبهة وهي أدوم وأثبت من صيغة (فاعل)، ولم يأت بالفاء، لأن تنفيذ الطلب غير ملزم، وإن كان الملك قد أنس منه عقلاً وحكمة إلا أن الأمر بمشيئته، فالمقام يستدعي عدم وجود الفاء وفيه دلالة على مراعاة حسن الطلب للوصول إلى تحقيقه بالاستعطاف لا بالإلزام، كما قال تعالى على لسان نوح عليه السلام ﴿ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [الأعراف 59].

فقد توجه إليهم بخطاب عقلي مستعطفاً إياهم ثم يذكر جزاءهم ونتيجة عدم تنفيذ الأمر وليس على تنفيذه، لأن الترتيب الدلالي هنا معكوس ومقام الكلام لا يناسبه الفعل بل الجملة الاسمية المؤكدة بـ(إن) للدلالة على صدقه في الخوف عليهم وعلى إثبات وجود العذاب لمن لا ينفذ الأمر فالمقام يقتضي أن يكون الجواب جملة إسمية مؤكدة لتأكيد ثبوت معنى الجملة واستمراره وخالياً من الفاء للدلالة على امتداد الخوف وتعاظمه مع طول الأمد لحرصه على نجاة قومه منه مع الرجاء بعفو الله تعالى، والأمر الأكيد بسعة رحمته تعالى، ولأن أمر العذاب بمشيئته تعالى والمغفرة بمنّه وفضله سبحانه، ونحوه قوله تعالى: ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴾ [نوح 10]، وقوله: ﴿ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [فصلت 36]، وقوله: ﴿ فَٱخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ [القصص 20].

وعلّة اختيار التعبير ترجع إلى مقام الكلام وما يقتضيه مما يناسبه بحسب مجرى السياق فقد يأتي جواب التركيب الطلبي جملة اسمية مسبوقة بالحرف (لعل)، وهو " للترجي والإشفاق والفرق بين الترجي والتمني أن التمني يكون في الممكن نحو: ليت زيداً قائم، وفي غير الممكن، نحو:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

وأن الترجي لا يكون إلا في الممكن، فلا تقول: لعل الشباب يعود، والفرق بين الترجي والإشفاق أن الترجي يكون في المحبوب، نحو: لعل الله يرحمنا، والإشفاق في المكروه، نحو: لعل العدو يقدم "[1].

والمقام الذي يستعمل فيه (لعل) جواباً للطلب بديلاً للمضارع يشير إلى عدم القطع بحصول الرجاء، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ [المؤمنون 99– 100]، وقوله: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه 44]، وقوله: ﴿ فَٱجْعَل لِّي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ [القصص 38]، وقوله: ﴿ فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف 69]، فالآية الأولى تعبّر عن ضآلة الرجاء حيث عرف الكافر مكانه وليس هناك أمل في الرجوع. والثانية تعبّر عن عناد فرعون وكفره مع إشفاق عليه لإعطائه الفرصة الأخيرة. والثالثة تعبّر عن عدم إنكار وجود إله موسى إنكاراً تاماً، لأن (لعل) تشير إلى الأمل في إدراكه وإن كان ضئيلاً. والرابعة تعبّر عن الأمل في إيمان قوم هود لحرصه عليهم، راجياً لهم الصلاح.

ومقامات هذه التعبيرات تشترك جميعاً في عدم القطع بحصول الرجاء المستفاد من (لعل)، وتدل على الإشفاق مع الرغبة القوية في تنفيذ حدث الركن الأول، وهو فعل الأمر الذي يدل على إلزام المأمورين بحدثه، والمقامات لا يصح فيها استعمال المضارع المجزوم لدلالته على عدم حصول أو وقوع حدثه، ففي قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾ [مريم 5 – 6]، " يُقرأ بالجزم يرثْني ويرثْ من آل يعقوب على جواب الأمر ومن قرأ يرثني ويرثُ فعلى

(1) شرح ابن عقيل: 346/1.

صفة الولي "[1]، فحصول حدث فعل الدعاء معلق عليه حصول حدث الجواب من التركيب الطلبي ولم يقع أي منهما سوى الرغبة القوية في حصول الهبة وقت الدعاء، لأن دلالته إمكان حدوثه في المستقبل، والإخلاص في الدعاء مع التوحيد جعل زكريا عليه السلام متوقعاً الاستجابة بدليل قوله: ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [مريم 4]، فوضع المضارع المجزوم في التركيب الطلبي يتعلق حصول حدثه بتوقع المنتج اللغوي وفق اعتقاده ويقينه بحقيقة الطلب.

والمحدثون من اتباع النظرية التوليدية يستخدمون مصطلح (المعنى) للتعبير عن الدلالة السطحية أو الفكرة العامة التي تفهم من التركيب أو من النظائر الأسلوبية له، ويستخدمون مصطلح (المغزى) للتعبير عن المضمون أو المعنى العميق الذي يتفرد به الأسلوب عن غيره، ويتميز به " فالمنتج اللغوي (المتكلم أو الكاتب) يملك بين يديه صوراً تركيبية يمكنها كلها التعبير عن جوهر معنوي واحد أو الفكرة العامة التي يريد التعبير عنها، لكنه (المنتج) يدرك أن كل تركيب يعبر عن هذه الفكرة العامة من خلال التفاعل بين الألفاظ ومعانيها وتركيبها النحوي البنيوي وبناء عليه تتباين هذه التراكيب فيما بينها في التعبير عن الجوهر أو المضمون الواحد بصور تعبيرية متفاوتة فالمنتج اللغوي يملك حرية الاختيار من بين هذه الصور أو النظائر الأسلوبية (Cognates) ما يراه معبراً عن مراده بدقة، وما يلائم – في الوقت نفسه – الظروف الخارجية المحيطة بالكلام لكي يتصف قوله بالدقة التعبيرية والتأثيرية"[2].

فقد تشترك التراكيب في المعنى العام وهو ما يطلق عليه البنية السطحية أو الفكرة العامة وتختلف دلالياً لحصول أي تغيير أو عدول أو تبادل موضعي باختيار المتكلم للوصول إلى أعلى درجة من التأثير في المتلقي والدراسة اللغوية التحليلية تهتم بالاختيار في تحقيق الدقة الدلالية عن طريق الرجوع إلى الاستصحاب اللغوي واختيار البديل الأسلوبي ثم تجري الموازنة بين التركيب الأصلي والبديل لإيضاح علة اختيار البديل المناسب لسياقه، وقد درس النحاة تأثير الكلام على معنى المفردة، إذ يؤثر

(1) معاني القرآن وإعرابه: 320/3.

(2) علوم اللغة: 10/3.

في معناها المعجمي، حيث تتعدد دلالة اللفظ الواحد ووظائفه النحوية التركيبية فيحدد السياق دلالة الفعل والاسم، والحروف تستجمع معاني كثيرة يحددها السياق، وقد يلغي السياق معنى اللفظ ويحكم عليه بالزيادة، إذ لا يتصل بالمعنى العام فالحروف قد تكون زائدة، أو قد يحصل التبادل فيما بينها لاقتضاء المقام فـ(إلى) مثلاً " تكون لمنتهى غاية كقول القائل: إنما أنا إليك، أي: أنت غايتي، ولا تقع (حتى) هاهنا، وقد تقع في مكان (مع)، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [النساء 2]، أي: مع أموالكم، وقوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران 52]، أي: مع الله، وتقول العرب: (الذود إلى الذود إبل)، أي: مع الذود "[1].

ويذهب الفراء إلى أن (إلى) في الآية الأولى بمعنى بدل [2]، وقال الزجاج في الآية الثانية: " جاء في التفسير من أنصاري مع الله، و (إلى) ههنا إنما قاربت (مع) معنى بأن صار اللفظ لو عبر عنه بـ(مع) أفاد مثل هذا المعنى، لا أن (إلى) في معنى (مع) لو قلت ذهب زيد إلى عمرو لم يجز ذهب زيد مع عمرو، لأن (إلى) غاية و(مع) تضم الشيء إلى الشيء، فالمعنى: يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله، وقولهم إن (إلى) في معنى (مع) ليس بشيء، والحروف قد تقاربت في الفائدة فيظن الضعيف العلم باللغة أن معناهما واحد، من ذلك قوله جلّ وعزّ ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه 71]، ولو كانت (على) ههنا لأدت هذه الفائدة، لأنك لو قلت لأصلبنكم على جذوع النخل كان مستقيماً، وأصل (في) إنما هو للوعاء، وأصل (على) لما مع الشيء، كقولك: التمر في الجراب، ولو قلت التمر على الجراب لم يصلح في هذا المعنى ولكن جاز (ولأصلبنكم في جذوع النخل)، لأن الجذع يشتمل على المصلوب، لأنه قد أخذه من أقطاره، ولو قلت زيد على الجبل وفي الجبل يصلح، لأن الجبل قد اشتمل على زيد، فعلى هذا مجاز هذه الحروف " [3].

(1) حروف المعاني: 65 – 66.

(2) ينظر: معاني القرآن: 253/1.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 416/1 – 417.

فقد زاد اختيار هذه الأحرف في الاستعمال معنى على معناها الأصلي، فأكسبها السياق معنى جديداً وهذا توليد للمعاني الجديدة لم يغفل عنه القدماء، وقد أفاد (إلى) في الآية الأولى معنى جديداً زائداً على معناه الأصلي وهو نسبة النصرة وغايتها تكون من جمع تقوية لها إعلاءً لكلمة الله تعالى وهذا لا يؤديه معنى (مع) وحده، وكذلك أفاد (في) في الثانية معنى جديداً، وهو إظهار طغيان فرعون واستخفافه بالناس حيث دل التركيب على أنه أراد الإمعان في التعذيب والمغالاة فيه، إذ المعنى يشير إلى زيادة على الصلب المعتاد بالشد المحكم لأجساد المصلوبين بحيث يدخلها في جذوع النخل للوصول إلى أقصى غاية من التنكيل حتى يرهب الناس ويضطرهم إلى الإذعان بالرعب الشديد وهذا ديدن الطغاة في كل عصر، لما في الكلام من معنى الاستعلاء، لذلك فإن (في) أفادت " الظرفية، لأن الجذع للمصلوب بمنزلة القبر للمقبور " (1).

فالمعنى العام يحتكم إليه في دلالة المفردة ولا يترك أو يهمل، وبمعونة السياق يظهر أثر التغيير الدلالي، إذ يصرف السياق الحرف إلى أن يكون اسماً، فقد " استعمل الكاف اسماً قليلاً، كقوله:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

فالكاف: اسم مرفوع على الفاعلية والعامل فيه (ينهى) والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط مثل الطعن، واستعملت (على)، و(من) اسمين عند دخول (مِن) عليهما، وتكون (على) بمعنى (فوق) و (عن) بمعنى جانب، ومنه قوله:

غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها تصلّ وعن فيض بزيزاء مجهل

أي: غدت من فوقه، وقوله:

ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي

أي: من جانب يميني " (2).

(1) البرهان في علوم القرآن: 303/4.

(2) شرح ابن عقيل: 27/2–29.

ويحتكم إلى أصل المعنى لمعرفة التضمين، وهو " اشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه، وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين " [1]، فإن التضمين يولد معنى جديداً، فهو يأخذ معنى من الفعل المذكور ومعنى من الفعل المقدر فيتولد معنى جديد يجمع بين المعنيين.

قال ابن جني: " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[2].

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان 6]، " فقد ضمن (يشرب) معنى (يرتوي) فجمع معنيي الشرب والري معاً " [3].

وقيل: " والأجود أن يكون المعنى من عين " [4]، لأنه عوّل على الظاهر دون الأخذ بالتغيير الدلالي، لأن الفعل (يشرب) يتعدى بنفسه، و(من) تفيد البعضية.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين 2]، فقد جاء الافتعال والتعدية بـ(على) للدلالة على التسلط والظلم، وقيل: " هو إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف، فأما في الأسماء فهو أن تضمن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعاً كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف 105]، ضمن (حقيق) معنى (حريص) ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه وأما الأفعال فأن تضمن فعلاً معنى فعل آخر ويكون معنى الفعلين جميعاً، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدي فيحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل ليصحّ

(1) المغني: 685/2.

(2) الخصائص: 308/2.

(3) الجملة العربية والمعنى: 232.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 258/5.

تعديه به " [1]، بحسب أصل المعنى مع الأخذ بالتغيير لبيان دلالته، والغرض من البديل.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [الكهف 28]. قال الزمخشري: " يقال: عداه إذا جاوزه، ومنه قولهم: عدا طوره... وإنما عدي بـ(عن) لتضمن (عدا) معنى (نبا) و (علا) في قولك نبت عنه عينه وعلت عنه عينه إذا اقتحمته ولم تعلق به، فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين ؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك أو لا تعل عيناك عنهم ؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم ؟ " [2].

إن التركيب يولد معنى جديداً زائداً على معنى المفردة المعجمي، لأن المعنى النحوي يعبّر عن وظيفة اللفظة في التركيب، فينقلها عن دلالتها اللفظية، ويحصل بالإسناد والنسبة والإضافة والتعدية وغيرها لبيان ما تقوم به المفردة داخل التركيب من خلال التأليف والمعنى النحوي الأصلي يتم بالإسناد في الخبر، وهو المعنى الأول أو أصل المعنى كما عبّر الجرجاني عنه بأنه أول معاني الكلام وأقدمها والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتب عليه [3]، وإن المعاني البلاغية والدلالية متعلقة به، لأنه قد يعدل عن الأصل لغرض دلالي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾ [البقرة 41]، فقد عدل عن الجمع فلم يقل: أول الكافرين. وأخبر عنه بالمفرد (كافر)، لأن الخطاب وقع على حكماء بني إسرائيل وكبرائهم، فإذا كفر هؤلاء كفر معهم الأتباع، لأن الناس على دين ملوكهم فنهي المتبوع أولى من أتباعه، كما قال تعالى لموسى عليه السلام ﴿ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأعراف 143]، وقال " بعض النحويين إن هذا إنما يجوز في فاعل ومفعول، تقول الجيش منهزم والجيش مهزوم، ولا يجوز فيما ذكر:الجيش رجل، والجيش فرس،

(1) البرهان: 338/3.

(2) الكشاف: 481/2.

(3) ينظر: دلائل الإعجاز: 405، أسرار البلاغة: 338.

وهذا في فاعل ومفعول ابين، لأنك إذا قلت: الجيش منهزم فقد علم أنك تريد هذا الجيش فنطقت في لفظه بفاعل، لأن المعنى الذي وضع عليه الجيش معنى يدل على جمع، فهو (فاعل)، ومفعول يدل على ما يدل عليه الجيش، وإذا قلت الجيش رجل فإنما يكره في هذا أن يتوهم أنك تقلله فأما إذا عرف معناه فهو سائغ جيد تقول: جيشهم إنما هو فرس ورجل أي ليس بكثير الأتباع فيدل المعنى على أنك تريد الجيش خيل ورجال وهذا في فاعل ومفعول أبين كما وصفنا "[1]، لأن الأصل في الخبر أن يكون مشتقاً نكرة حيث يعرف بالإسناد، والوصف يصلح للإخبار عن معنى الجمع، لتضمنه الذات المقيدة بالحدث والخبر وصف فيصح أن نقول: الجيش قائم وسائر ومهزوم ومسبوق ولا يؤدي الجامد هذا المعنى كما نقول فريق مؤمن وفريق كافر، لأنه يصح تأويله بالفعل يؤمن ويكفر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة 70].

(1) معاني القرآن وإعرابه: 123/1.

المبحث الثاني
البدائل الأسلوبية

إنّ المعنى النحوي العام يكون في التراكيب الموضوعة على الأصول في القواعد، لأن " الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة " [1]، حيث افترض النحاة أن للكلام أصلاً ثم يتسع فيه على صور مختلفة، لأن " الكلام له أصل ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله " [2]، إذ " تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك " [3].

وذهبوا إلى أن الإيجاب أصل لغيره من صور الكلام كالنهي والنفي والاستفهام. تقول: " قام زيد، ثم تقول في النفي: ما قام زيد، وفي الاستفهام: أقام زيد؟ وفي النهي: لا تقم، والأمر لتقم، فترى الإيجاب يتركب من مسند ومسند إليه، وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير، وكلما كان فرعاً احتاج إلى ما يدل به عليه، كما احتاج التعريف إلى علامة من (أل) ونحوها لأنه فرع التنكير "[4].

فالكلام المفيد إذا جرد مما يدخل عليه من الأدوات التي تغير معناه صار إيجاباً وكان في الغالب خبراً لا إنشاء، لأن التركيب الإسنادي هو أصل المعنى المفيد فائدة بحسن السكوت عليها، ثم تتوالى عليه زيادات بالسوابق واللواحق، فيعدل به عن الأصل لإيجاد دلالات تركيبية بحسب المقام والسياق وظروف الكلام للوصول إلى الغاية القصوى من التأثير في الفكر، بل " إن الفلاسفة أكثر اهتماماً بتأثير نظام التركيب النحوي على أحكامنا وقضايانا المنطقية " [5].

---

(1) الأصول: 73.

(2) المقتضب: 46/1.

(3) دلائل الإعجاز: 45.

(4) الأشباه والنظائر: 97/1.

(5) دور الكلمة في اللغة: 240.

والعدول عن الأصل يطلق عليه حديثاً (الأسلوب العدولي)، " والقرآن الكريم حافل بالأساليب العدولية التي تحل فيها علاقة عقلية أو فنية محل العلاقة الأصلية العرفية فيئول الكلام إلى أحد الأساليب البيانية العدولية " (1).

وإنّ العرف اللغوي يقضي بأن يكون لكل أسلوب معنى يستقل به ولا يشاركه فيه سواه، وهذا ما اتفق عليه أصحاب النظرية التوليدية حيث يذهبون " إلى أن أي تركيبين لغويين مختلفين إنما ينتجان معنيين مختلفين وبالتالي أسلوبين مختلفين " (2).

والحق أنه لا يكون للجملتين المختلفتين معنى واحد، بل لا بد أن يكون بين التعبيرين المختلفين اختلاف في المعنى مهما كان ضئيلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر 2].

قال الزمخشري: " فإن قلت: أي فرق بين قولك وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم وبين النظم الذي جاءت عليه ؟ قلت في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم وفي تصيير ضميرهم اسماً لأن وإسناد الجملة إليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة لا يبالي معها بأحد يتعرض لهم أو يطمع في معازتهم وليس ذلك في قولك وظنوا أن حصونهم تمنعهم " (3).

فالإخبار بالجملة الاسمية يعبّر عن اعتقاد المتكلم بصحة الخبر واستمراره ودوامه، والإخبار بالجملة الفعلية يدل على التجدد والحدوث، ويعبر عن عدم الاطمئنان على ثبوته ودوامه لارتباطه بالزمن، و " لا سبيل إلى أن تجيء إلى معنى بيت من الشعر أو فصل من النثر فتؤديه بعينه وعلى خاصيته وصنعته بعبارة أخرى حتى يكون المفهوم من هذا هو المفهوم من تلك لا يخالفه في صفة ولا وجه ولا أمر من الأمور... فأما إذا تغير النظم فلابد حينئذ من أن يتغير المعنى " (4).

(1) البيان في روائع القرآن: 394، وينظر: علوم اللغة: 19/3.
(2) علوم اللغة: 11/3 – 12.
(3) الكشاف: 80/4.
(4) دلائل الإعجاز: 201–205.

وعليه فليس هناك أسلوبان أو أكثر يؤديان المعنى نفسه " وبناءً على هذا فكل تغيير لغوي يترتب عليه تغيير دلالي طبقاً للظروف المحيطة بعملية الكلام، ولقد راعى القرآن الكريم هذا في مواضع عديدة، منها مثلاً موقف المرسلين من أصحاب القرية حيث أخبروهم أولاً مؤكدين بقولهم: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ [يس 14]، ثم حين وجدوا منهم إنكاراً شديداً قالوا لهم ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [يس 16]، بزيادة دوال التأكيد مقابلة لتكذيبهم الشديد للمرسلين " [1].

إنّ الصور التركيبية المتعددة التي تشترك في مفهوم الفكرة العامة أو المعنى العام أو البنية السطحية تفترق من حيث درجة قوة التعبير عن هذه الفكرة العامة لاختصاص كل تركيب بظلال دلالية تفصله عن غيره من التراكيب كاللفظ الواحد الذي يؤدي معاني عدة ويتصف في النظم بدلالات تميزه عن غيره، فالمعنى الواحد له صور متعددة، ولكل صورة دلالة تختلف عن الأخرى، و " اعلم أن قولهم إن التفسير يجب أن يكون كالمفسر دعوى لا تصح لهم إلا من بعد أن ينكروا الذي بيناه من أن شأن المعاني أن تختلف بها الصور ويدفعوه أصلاً حتى يدعوا أنه لا فرق بين الكناية والتصريح وأن حال المعنى مع الاستعارة كحاله مع ترك الاستعارة وحتى يبطلوا ما أطبق عليه العقلاء من أن المجاز يكون ابدا أبلغ من الحقيقة فيزعموا أن قولنا طويل النجاد وطويل القامة واحد " [2].

فإذا أريد الدلالة على المعنى الأبلغ والأقوى ترك التصريح بالأصل بحسب ما وضع له في اللغة أصلاً وعمد إلى العدول عنه إلى معنى آخر يشير إليه مع وجود الدليل من القرائن ومقيد بشرط المناسبة للمقام كان للبديل الحسن والمزية على صريح لفظه المؤدي لمعناه الأصلي المباشر، فالخبر فكرة عامة أو معنى عام يقابل الطلب، ولكن المخبر باستطاعته أن يسلك فيه طرائق متعددة بما يلائم مراده، فله أن يأتي به عاماً أو بحسب المقام نحو: القراءة مفيدة، والفائدة في القراءة قرأت

(1) علوم اللغة: 12/3.

(2) دلائل الإعجاز: 327.

المفيد، واستفدت من القراءة، وأقرأ لأتعلم، وإن القراءة مفيدة، وإن القراءة لمفيدة، وواللّه إن القراءة لمفيدة، أو يخبر بلفظ يدل على الإلزام والوجوب، نحو يجب أن تقرأ، والقراءة فرض عليك، كتب عليك القراءة، وأوصيك بالقراءة وأمرك بأن تقرأ، وأمرنا بالقراءة.

وغير ذلك من الصور المتعددة للمعنى العام، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ [النساء 58]، فخرج الخبر إلى الأمر العام لجميع الأمة، لأن (يأمركم) فيه الإلزام والوجوب، وقد يكون بغير ذلك، إذ يتم العدول بالفعل الخبري عن صيغة الأمر للدلالة على التوكيد والإشعار بامتثال الأمر، وإن المخاطب جدير بالمسارعة لتنفيذه، وإنه أهل لتلقيه وتحمله فكأنه قد تحقق فعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ ﴾ [البقرة 228]، وقوله: ﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِ ﴾ [البقرة 233]، " اللفظ لفظ الخبر والمعنى الأمر، كما تقول: حسبك درهم فلفظه لفظ الخبر، ومعناه اكتفِ بدرهم. وكذلك معنى الآية لترضع الوالدات " (1).

ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا ﴾ [البقرة 234]، " فظاهر هذا الكلام خبر إلا أن علماء المسلمين اتفقوا على أن النساء عليهن أن يعتددن لطلاقهن ثلاثة أقراء إذا كان الحيض موجوداً، وأن يتربصن بأنفسهن إذا توفي عنهن أزواجهن أربعة أشهر وعشرا، فعلم بإجماع المسلمين أن المراد بذلك الأمر " (2).

ومما اتفقوا عليه (3)، قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة 185]، وقوله: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلۡعُمۡرَةِ إِلَى ٱلۡحَجِّ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۚ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡ ﴾ [البقرة 196]، أي " فعليه ما استيسر من

(1) معاني القرآن وإعرابه: 312/1.

(2) الجملة العربية والمعنى: 101.

(3) ينظر: الأمالي الشجرية: 1 /257.

الهدي، وموضع (ما) رفع ويجوز أن يكون نصباً على إضمار فليهد ما استيسر من الهدي، وقوله عز وجل (فصيام ثلاثة أيام) معناه فعليه صيام والنصب جائز على فليصم هذا الصيام "[1]، و " ومن الخبر الذي هو أمر قول النبي w (لا صلاة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب)، أي اقرؤوا في الصلاة الفاتحة، ومنه ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة 183] وقوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة 280]، معناه فانظروه إلى ميسرته "[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء 11]، أي يفرض عليكم، لأن الوصية من الله تعالى فرض والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ [الأنعام 151]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف 10–12]، " هذا جواب (تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون)، لأن معناه معنى الأمر. المعنى آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفر لكم ذنوبكم، أي إن فعلتم ذلك يغفر لكم والدليل على ذلك قراءة عبد الله بن مسعود: آمنوا بالله ورسوله، وقد غلط بعض النحويين فقال: هذا جواب (هل) وهذا غلط بين ليس إذا دلهم النبي (صلى الله عليه وسلم) على ما ينفعهم غفر الله لهم، إنما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا، فإنما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم، فأما جواب الاستفهام المجزوم فكقولك: هل جئتني بشيء أعطك مثله، المعنى لو كنت جئتني أعطيتك وإن جئتني أعطيتك وكذلك أين بيتك أزرك "[3]، ويدل على إرادة الأمر جزم (يغفر) فلو لم يكن طلباً لم يصح الجزم، ونحو ذلك " أن تقول لابنك: تذهب إلى فلان وتقول له كذا وكذا، أي اذهب وقل له "[4].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 268/1.

(2) الأمالي الشجرية: 259/1، وينظر: الجملة العربية والمعنى: 101–102.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 166/5.

(4) الجملة العربية والمعنى: 102.

وقد تعكس الدلالة فيأتي الأمر بديلاً عن الخبر، فيوضع الأمر موضع الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم 75]، أي يمد [1]. و " هذا لفظ أمر في معنى الخبر، وتأويله أن الله عز وجل جعل جزاء ضلالته أن يتركه فيها، ويمده فيها، كما قال جل وعز: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأعراف 186]، إلا أن لفظ الأمر يؤكد معنى الخبر كأن لفظ الأمر يريد به المتكلم نفسه إلزاماً، كأنه يقول: أفعل ذلك وآمر نفسي به، فإذا قال القائل: من رآني فلأكرمه فهو ألزم من قوله أكرمه كأنه قال من زارني فأنا آمر نفسي بإكرامه وألزمها ذلك " [2].

فقد جاء البديل وهو الأمر للدلالة على توكيد معنى الخبر وصرف الآية الكريمة إلى ما تحتمله من المعاني، لأن التأويل أكثر استعماله في المعاني بترجيح أحدها بالدليل، وهو تفسير باطن اللفظ حيث يقابل المصطلح الحديث البنية العميقة، أما التفسير فهو بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، وفيه القطع على أن المراد من اللفظ هذا بخلاف التأويل، فهما متغايران، وغالب استعمال التفسير في المفردات[3]، والتأويل للتراكيب ويرجع إلى الدراية والاجتهاد، وهو بيان للمعاني بطريق الإشارة ويتوصل إليه بمعرفة الألفاظ ومدلولاتها اللغوية ومعرفة الأساليب واستنباط المعاني من ذلك والترجيح فيما بينها بالأدلة.

ومن البدائل الأسلوبية التعبير بالتركيب الخبري عن معنى الشرط، إذ شبه الموصول بالشرط لعمومه واستقباله فاقترن جوابه بالفاء بعده على معنى الشرط والجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة 274]، " (الذين) رفع بالابتداء، وجاز أن يكون الخبر ما بعد الفاء، ولا يجوز في الكلام: (زيد فمنطلق)، لأن الفاء لا معنى لها، وإنما صلح في الذين، لأنها تأتي بمعنى الشرط والجزاء " [4].

(1) ينظر: البرهان: 350/3، الجملة العربية والمعنى: 135.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 343/3.

(3) ينظر: البرهان: 149/2–150.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 385/1.

فقد دلّ التركيب على معنى التركيب الشرطي، أي إن أنفقوا فلهم أجرهم، والأصل في الشرط أن يؤدى بأدوات الشرط، ولكن قد يؤدى بصور البدائل الأسلوبية، ليعادل التركيب الخبري دلالياً التركيب الشرطي، ولما دلت الأسماء الموصولة على العموم اقترن جوابها بالفاء للدلالة على تضمن معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران 21]، دخلت (الفاء) في خبر (إن) (فبشرهم)، لأن (الذين) يوصل بجملة توضحه، لأنه من المبهمات، فجعلت صلته بمنزلة الشرط للجزاء، فاقترن الجواب بالفاء، لأن معنى الابتداء قد أزيل بـ(إن)، ولم يتغير المعنى الأصلي بدخول (إن)، بل إنها زادته تقريراً وتحقيقاً لاستمرار الحدث بدليل الأفعال المضارعة، فعدل بالتركيب الخبري إلى معنى التركيب الشرطي، للدلالة على القطع بإثبات العذاب وتحققه لكل من يفعل ذلك.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾ [النور 4]، وقوله: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل 53]. قال الزجاج: " دخلت الفاء ولا فعل ههنا، لأن الباء متصلة بالفعل، المعنى ما حل بكم من نعمة فمن الله، أي ما أعطاكم الله من صحة جسم أو سعة في رزق أو متاع بمال أو ولد فكل ذلك من الله " [(1)].

وليس كذلك، لأن (ما) في (وما بكم) إما موصولة وإما شرطية، واقترن جوابها بالفاء، لأنه جملة اسمية، ولا فعل في حيزها حتى يكون صلة، أو فعل شرط، فقدر فعلا تتعلق به (بكم). والراجح أنها موصولة، لأن الأسماء الموصولة يمكن جعلها شرطاً وموصولاً بها في تعبيرات كثيرة، فإنك إذا قلت: (من أتاني أتيته) احتملت (من) أن تكون موصولة وأن تكون شرطية وما يدل على العموم من النكرات الموصوفة بفعل أو بظرف أو جار ومجرور، نحو (نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب)، و (رجل عنده حزم فسعيد) [(2)].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 204/3.

(2) ينظر: الهمع: 109/1، شرح الكافية: 102/1، الجملة العربية والمعنى: 105.

وكذلك (أل) الموصول الحرفي، يمكن جعله شرطاً لمجيء الفاء في جوابه، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٖ ﴾ [النور 2]، " القراءة الرفع، وقرأ عيسى بن عمر بالنصب، الزانية والزاني بفتح الهاء، وزعم الخليل وسيبويه أن النصب المختار وزعم سيبويه أن القراءة الرفع وزعم غيرهم من البصريين والكوفيين أن الاختيار الرفع، وكذا هو عندي، لأن الرفع كالإجماع في القراءة، وهو أقوى في العربية، لأن معناها معنى من زنى فاجلدوه، فتأويله الابتداء، وقال سيبويه والخليل إن الرفع على معنى (وفيما فرضنا عليكم الزانية والزاني) بالرفع أو الزانية والزاني فيما فرض عليكم، والدليل على أن الاختيار الرفع قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [النساء 16]، وإنما اختار الخليل وسيبويه النصب، لأنه أمر، وأن الأمر بالفعل أولى والنصب جائز على معنى اجلدوا الزانية والزاني " [1].

فقد حمل (أل) دلالة الشرط، اعتماداً على المعنى، والدليل على ذلك قراءة الرفع وربط الجواب بالفاء، ومما يقوي ذلك مجيئه محملاً بدلالة الشرط في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ [المائدة 38]، وقد" اختلف النحويون في تفسير الرفع فيهما. قال سيبويه وكثير من البصريين: إن هذا وقوله: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٖ ﴾ [النور 2]، وقوله: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [النساء 16]، هذه الأشياء مرفوعة على معنى وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة والزانية والزاني، أو السارق والسارقة فيما فرض الله عليكم، ومعنى قولهم هذا: فيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة، وقال سيبويه: الاختيار في هذا النصب في العربية، كما تقول زيداً اضربه، وقال: أبت العامة القراءة إلا بالرفع [2]، يعني بالعامة الجماعة، وقرأ عيسى بن عمر: والسارقَ والسارقةَ فاقطعوا أيديهما، وكذلك الزانيةَ والزاني، وهذه القراءة وإن كان القارئ بها مقدّما لا أحب أن يقرأ بها، لأن الجماعة أولى بالاتباع، إذ كانت القراءة سنة (قال أبو إسحاق الزجاج) ودليلي أن القراءة الجيدة بالرفع في (والزانية والزاني)، وفي (والسارق

(1) معاني القرآن وإعرابه: 4/27–28.
(2) معاني القرآن وإعرابه: 4/27 – 28.

والسارقة)، وقوله جل ثناؤه ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [النساء 16]، وقال غير سيبويه من البصريين وهو محمد بن يزيد المبرد: أختار أن يكون والسارقُ والسارقةُ رفعاً بالابتداء، لأن القصد ليس إلى واحد بعينه فليس هو مثل قولك زيداً فاضربه، إنما هو كقولك: من سرق فاقطع يده ومن زنى فاجلده، وهذا القول هو المختار وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين " (1).

فقد جعل السياق (أل) دالاً على الشرط حملاً على المعنى، فجرى مجرى الأسماء الموصولة التي أشبهت أسماء الشرط لدلالتها على العموم والمستقبل، وجاءت القرائن الدالة على قوة معنى الشرط فيه وهي دالة الفاء لوجوب اقترانها بفعل الأمر إذا جاء جواباً للشرط، ودليل آخر هو قراءة الرفع، فجعل تخريج النصب ضعيفاً، لأن الاشتغال يمكن عده ضمن أسلوب الطلب، لأن المشغول عنه منصوب بفعل يقدر من السياق والفعل المذكور تفسير له، فجاء الخبر بذلك بمعنى التركيب الشرطي، و (أل) تأتي بمعنى الموصول، كما في سورتي الذاريات والعاديات في قوله تعالى: ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝١ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ۝٢ فَٱلۡجَٰرِيَٰتِ يُسۡرٗا ۝٣ فَٱلۡمُقَسِّمَٰتِ أَمۡرًا ﴾ [1 – 4]، وقوله: ﴿ وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ۝١ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ۝٢ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ﴾ [1 – 3]، لأن المعنى: واللاتي عدون فاورين فأغرن وعطف الفعل (فاثرن) على الوصف، لأنه في تأويل الفعل، ونصب (ذرواً) في الذاريات على المصدر، و (وقراً) على أنه مفعول به، و (يسراً) على أنه مصدر منصوب في موضع الحال أي ميسرة (2).

وقد تأتي (أل) بديلاً لأسلوب القصر، لدلالتها على كمال الصفة في مدخولها ونفيها عمن سواه، وذلك إذا كانت تعني عموم الجنس، فقد تفيد القصر تحقيقاً " وأما مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك: (عمرو الشجاع) أي الكامل في الشجاعة، تخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصوره عن رتبة الكمال " (3).

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 144/1.

(2) ينظر: تفسير الجلالين: 523.

(3) الإيضاح: 198/1–199، وينظر: الجملة العربية والمعنى: 214.

وكذلك تأتي (أل) بمعنى الشرط ضمن البدائل الأسلوبية توليداً للمعاني الجديدة، لأن الأسلوب الخبري يدل على الثبوت الدال على القطع فيناسب المقام أكثر من أسلوب الشرط الذي لا يكون قاطعاً في الجزاء والنتيجة، فيحمّل الأسلوب الخبري معنى الشرط ليؤدي معنى جديداً من غير ترك لأصل المعنى أو الاستصحاب اللغوي، والدليل على ذلك أن الخبر يؤكد بأدوات التوكيد ومع توكيده يحمل معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ ﴾ [محمد 34]، فقد عدل عن التركيب الشرطي إلى التركيب الخبري المحمل بمعنى الشرط بدالة الفاء ومعنى العموم في (الذين) المؤكد بـ(إن)، لأن (الفاء) تعين إرادة معنى الشرط فيما احتمل فيه الشرط وغيره، لأن معنى الشرط مترتب على معنى الجزاء، و(الفاء) " تكون جواباً للجزاء" [1]، و(إنّ) إذا دخلت على ما يحتمل الدعاء والخبر حولته إلى خبر، لأن النواسخ تدخل على الجمل الدعائية نحو إن السلام عليكم وإن الويل له، وهي خبر لا دعاء، بدليل معنى التحقيق الذي أفادته (إنّ)، لأنها تقع صلة للقسم نحو والله إن أخاك عالم، والجواب مؤكد بـ(إنّ) للدلالة على دوام نفي المغفرة لكل من يكفر ويصد عن سبيل الله ثم يموت وهو كافر.

ومن ذلك الظروف التي تحمل معنى الشرط، فإن جوابها يقترن بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ ﴾ [البقرة 150]، فقد نزلت (حيث) الأولى منزلة الشرط بدالة (الفاء) وعطف (حيث ما) على التركيب الأول، لأن (ما) دالة على شرطية (حيث) الثانية. قال الآلوسي في (حيث) الأولى: " العامل فيها ما هو في محل الجزاء لا الشرط، فهي هنا متعلقة بولّ والفاء صلة للتنبيه على أن ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط، لأن (حيث) وإن لم تكن شرطية ففيها رائحة الشرط " [2]، لأن فيها معنى العموم فاشبهت بذلك أدوات الشرط التي تدل على العموم، ولكن عدل عنها للدلالة على دوام استقبال المسجد الحرام، والقطع بذلك على الثبات الخبري

(1) حروف المعاني: 39.

(2) روح المعاني: 16/2.

لاستقبال البيت حيث كان الناس، وقد نصب (شطر) على الظرفية، لأنه بمعنى الجهة والنحو، و (إذ) " ظرف زمان مضى" [1]، حملت معنى الشرط في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف 11].

فقد جاء التعبير بـ(إذ)، للدلالة على معنىً جديد، وهو ارتباط القول بعدم الهداية، فلو اهتدوا لقالوا الحق، فحالهم عندئذ مرتبط بعلة ضلالهم وبعدهم عن الطريق السوي، وهذا المعنى لا يؤديه الظرف وحده إلا بتوجيه السياق والمقام، إذ أضفى عليه معنىً جديداً له علاقة بمعناه الدلالي، فجاء بديلاً مناسباً للشرط بل كان أكثر منه ملاءمة، توسيعاً للمعنى المراد، ومبالغة فيه بما يلقي من ظلال دلالية زائدة على معناه الأصلي للوصول إلى المراد بأقصى غاية من التأثير في المقابل، وهكذا معنى الأمر والنهي والنفي والشرط والتعجب وغيرها، فإن الأمر له طريقة رئيسة يؤدى بها، وهي فعل الأمر للمخاطب، والفعل المضارع المتصل بلام الأمر، لأمر غير المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق 7]، فقد أمر أهل التوسعة بأسلوب مباشر أن يوسعوا على نسائهم المرضعات أولادهن على قدر سعتهم، وقد يعدل عن ذلك لغرض دلالي، حيث يؤدي المصدر معنى الأمر للدلالة على تأكيد العموم، لأن المصدر النائب عن فعله يدل على العموم، نحو: ضربا زيداً، يعني: أي ضرب، لذلك امتنع ذكر عامله، وهو فعل الأمر لحصول التناقض، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد 4]، " معناه فاضربوا الرقاب ضرباً، منصوب على الأمر وتأويله فإذا لقيتم الذين كفروا فاقتلوهم، ولكن أكثر مواقع القتل ضرب العنق، فاعلمهم الله – عزّ وجلّ – كيف القصد وكيف قال: ﴿وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال 12]، أي فليس يتوهم بهذا أن الضرب محظور إلا على الرقبة فقط " [2].

وليس كذلك، بل المقصود عموم الضرب المؤدي إلى القتل، ولم يحدد ضرباً بعينه، بدليل قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال 12]، فلما جاء بالفعل

(1) حروف المعاني: 63.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 6/5.

حدد المكان، ليتم معنى الفعل، ولكن المصدر عام، لأنه غير مقيد بذات ولا زمان ولا مكان ولا علة كالفعل الصناعي، والمصدر المنصوب أبلغ من فعله فـ(صبراً) أقوى من (أصبر) للدلالة على الحدث المجرد غير المقرون بزمن ولا بفاعل معين، لأن " الأمر يؤدى بصور مختلفة، فيكون بفعل الأمر وباسم الفعل وبالمصدر المنصوب والمرفوع وبالفعل الخبري الدال على الأمر وذلك نحو: اصبر ولتصبر وصبراً وصبرٌ وصبارِ وتصبر على هذا الأمر وكلها بمعنى (اصبر) غير أن لكل أمر معنى... و (تصبر) بلفظ الخبر إذا أريد به الأمر يفيد التوكيد والإشعار بأن الفعل جدير بأن يتلقى بالمسارعة فكأنه امتثل فأنت تخبر عن موجود "[1].

والمصدر هو الفعل الحقيقي الناتج عن الفعل الصناعي، لذلك عدل عن ذكر الفعل، لأنه لا يؤدي الغرض المطلوب فجاء بالمصدر بديلاً عنه لمناسبته للمقام ولما كان المصدر بمثابة تكرر الفعل في الاستعمال فقد استعمل خبراً وصفة وحالا لأجل المبالغة في الحدث ولجعل الذات كأنها تجسمت منه، نحوقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ هود 46]. قال الزجاج: " فيجوز أن يكون يعني به أنه ذو عمل غير صالح، كما قالت الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

أي ذات إقبال "[2].

وليس هذا من باب حذف المضاف، كما قال (ذات إقبال) بل للدلالة على المبالغة في الخبر وكأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار، فإذا " وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه، ويدلّ على أن هذا معنى لهم ومتصور في نفوسهم قوله:

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل وضنّت علينا والضنين من البخل

(1) الجملة العربية والمعنى: 242.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 55/3 – 56.

أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه... وأصل هذا الباب عندي قول الله عز وجل: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء 37]، فقولك إذاً: هذا رجل دَنِف– بكسر النون– أقوى إعراباً، لأنه هو الصفة المحضة غير المتجوزة. وقولك رجل دَنَف – بفتح النون – أقوى معنى لما ذكرناه من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة " [1]، ومن باب حذف المضاف، لأن الإقبال والإدبار لا يكونان خبراً عن الناقة، وإنما هي مقبلة ومدبرة، وإنما لقصد المبالغة، وكذلك الأمر بالمصدر بدل فعله، فقد جاء للمبالغة في العموم ليشمل أكبر عدد منهم، فليس هو من باب التوكيد اللفظي لنيابته مناب فعله، بل هو من باب التوكيد المعنوي، لأنه في المعنى بمثابة تكرر الفعل، ويجيء بدل فعله في الاستعمال لغرض دلالي.

أما المصدر المؤكد لفعله فإنه يساق لتقرير عامله وتقويته لاشتراكهما في الحدث فكان المصدر مقوياً للحدث الذي يتضمنه الفعل. قال ابن مالك:

وحذف عامل المؤكد امتنع   وفي سواه لدليل متسع

فقال الشارح: " وقول ابن المصنف: إن قوله (وحذف عامل المؤكد امتنع) سهو منه، لأن قولك: ضربا زيداً مصدر مؤكد وعامله محذوف ليس بصحيح وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد ليس منه، وذلك، لأن (ضربا زيداً) ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة (اضرب زيداً)، لأنه واقع موقعه، فكما أن (اضرب زيداً) لا تأكيد فيه كذلك (ضربا زيداً) وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء، لأن المصدر فيها نائب مناب العامل، دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد " [2].

---

(1) الخصائص: 3/259 – 260.

(2) شرح ابن عقيل: 1/563–564.

وقوله ليس على إطلاقه صحيحاً، وذلك لأن المصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، وليس عوضاً منه، وإنما لكل معنى يختلف عن الآخر، فهما لا يتطابقان في الدلالة ولا يتساويان في الاستعمال لذلك لا يجوز الجمع بينهما في غير التوكيد اللفظي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا ﴾ [البقرة 83]، جاء المصدر بدل فعله (أحسنوا)، لأنه نصب على معنى وأحسنوا بالوالدين إحساناً، ونحوه قوله تعالى: ﴿ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء 24]، " منصوب على التوكيد محمول على المعنى، لأن معنى قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ ﴾[النساء 23] كتب الله عليكم هذا كتاباً، كما قال الشاعر:

وعجنا إلى الحسنى ورق حديثنا ورضت فذلّت صعبة أي إذلال

لأن معنى رضت أذللت، وقد يجوز أن يكون منصوباً على جهة الأمر ويكون (عليكم) مفسراً له فيكون المعني الزموا كتاب الله، ولا يجوز أن يكون منصوباً بعليكم، لأن قولك عليك زيداً ليس له ناصب متصرف فيجوز تقديم منصوبه وقول الشاعر:

يا أيها الماتح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

يجوز أن يكون (دلوي) في موضع نصب بإضمار خذ دلوي "[1]، لأنه إنما يعدل عن أحدهما لغرض دلالي يقتضيه السياق أو المقام أو الحال، لأنهما ليسا سواء في الدلالة، والدليل على ذلك مجيء المصدر بدل فعله في مواضع كثيرة ليؤدي غرضاً لا ينهض به فعله أمراً أو نهياً بما يناسب المقام، نحو قوله تعالى: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ﴾ [البقرة 256]، فليس هذا التعبير بمثل لا تكرهوا في الدين وتجبروا عليه، لأنه إخبار في معنى النهي دال على ثبوته ودوامه وشموله لجميع أنواع الإكراه والإجبار، وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة 197]، ليس كما قيل: هو بمعنى " لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا "[2]، وإنما معناه النهي

(1) معاني القرآن وإعرابه: 36/2.

(2) الأمالي الشجرية: 272/1، وينظر: الجملة العربية والمعنى: 104.

الدائم الشامل لجميع أنواع الرفث والفسوق والجدال، فهناك فرق بين دلالة (لا) النافية للجنس، و(لا) الناهية الجازمة للفعل، فقد تدل (لا) الناهية على التفخيم بحسب المقام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [البقرة 119]، قال الزجاج: " ويجوز أيضاً (ولا تَسْألْ عن أصحاب الجحيم) وقد قرئ به فيكون جزماً بـ(لا) وفيه قولان على ما توجبه اللغة أن يكون أمره بترك المسألة ويجوز أن يكون النهي لفظاً ويكون المعنى على تفخيم ما أعد لهم من العقاب، كما يقول لك القائل الذي تعلم أنت أنه يجب أن يكون من تسأل عنه في حال جميلة أو حال قبيحة، فتقول: لا تسأل عن فلان أي قد صار إلى أكثر مما تريد "[1]، وذلك للإبهام الذي أفادته (لا)، لأن إبهام الأمر يدل على تفخيمه وتعظيمه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ﴾ [الهمزة 5]، و ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه 78]، وقوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء 227]، وكذلك التعجب والحذف لما فيهما من الخفاء المبهم، فجاءت كل منهما بما يناسب مدخولها، لاختلاف المقصود منهما، ودلالة بناء اسم (لا) تختلف عن دلالة جزم الفعل، لأنه طلب ملزم مقيد بزمن ومخاطب بخلاف نفي عموم الجنس بعد استغراقه، كما يختلف في دلالته إذا صرح بلفظ النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٨ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [الممتحنة 8 – 9]، وعن النهي بلفظ الوعيد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء 10]، كما عبّر بالأمر عن التهديد والوعيد في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الزمر 8]، وقوله: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف 29]، وقوله: ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الزمر 39]، وقوله تعالى: ﴿فَذَرْنِى وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾ [القلم 44]، فقد ذكر الأمر ولم يرد به حقيقته الدلالية بل أريد به التعبير عن معنى مستفاد من مقام الكلام وهو التهديد، وقد يعبر عن معنى النهي بالنفي، نحو قوله تعالى:

(1) معاني القرآن وإعرابه: 200/1.

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ﴾ [البقرة 83 – 84]، وهذا نفي في معنى النهي، كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له كذا، تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه [1]، فالعدول عن صريح الفعل له دلالات لا يفي بها الفعل، ولا يعبر عن المراد بدقة ولا يبلغ الغاية المطلوبة منه في الوصول إلى التأثير الفكري والنفسي الذي يسعى إليه المنتج اللغوي ويتصف به الكلام البليغ المعبر عن المشاعر بدقة وبطريقة مناسبة للمقام، وذلك بالبديل الملائم الزائد على ما وضعته اللغة لأصل المعنى المراد. قال عبد القاهر: " قد علمنا علماً لا تعترض معه شبهة أن الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة وإذا كان كذلك فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة حتى يجعل ذلك من صنيعه مزية يعبر عنها بالفصاحة... وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه ولكنا نوجبها لها موصولة بغيرها ومعلقاً معناها بمعنى ما يليها " [2].

فمعنى الكلام العام أو الأصلي ميسور لأهل اللغة، ولكن الإبداع فيه يكون في البدائل الدلالية والأسلوبية، لأنها تشحنه بدلالات لمعان جديدة زائدة على معناه الوضعي والتركيبي، فأسلوب النداء مثلاً يأتي للتعبيرعن معان عدة تفوق كثيراً ما يؤديه صريح فعل النداء أو الدعاء، ففي قوله تعالى: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر 56]، أي " يا ندما، وحرف النداء يدل على تمكن القصة من صاحبها، إذا قال القائل: يا حسرتاه ويا ويلاه، فتأويله الحسرة والويل قد حلاّ به وأنهما لازمان له غير مفارقين، ويجوز يا حسرتي وزعم الفراء أنه يجوز يا

(1) ينظر: الكشاف: 224/1، البحر المحيط: 283/1، الأمالي الشجرية: 258/1، البرهان:291/2، الجملة العربية والمعنى: 104.

(2) دلائل الإعجاز: 308–309.

حسرتاه على كذا وكذا بفتح الهاء ويا حسرتاهُ بالكسر والضم، والنحويون أجمعون لا يجيزون أن تثبت هذه الهاء في الوصل وزعم أنه أنشده من بني فقعس رجل من بني أسد:

يا ربّ يا ربّاه إيّاك أسلْ   عفراء يا ربّاه من قبل الأجل

ومعنى (أن تقول نفس) خوف أن تقول نفس وكراهة أن تقول نفس، المعنى اتبعوا أحسن ما أنزل خوفاً أن تصيروا إلى حال يقال فيها هذا القول وهي حال الندامة " [1].

فقد عدل عن صريح الفعل في استدعاء الحسرة، كما عدل عن أصل المعنى في النداء للدلالة على هيمنة التحسر على مشاعره وتمكنه منه وغلبة الندم على أحاسيسه وتجلي الحزن والغم لعظم المصيبة بسبب التفريط في جنب الله تعالى، وهذه المعاني لا يجليها غير الأسلوب المناسب للظروف المحيطة بالكلام، وهكذا أسلوب التعجب الذي يؤدى بطرائق متعددة كصيغتي التعجب القياسيتين (ما أفعله) و(أفعل به) والتحويل إلى صيغة (فَعُل) بقصد التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف 5]، والنداء والاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة 28]، وبتعبيرات أخرى كثيرة تفيد التعجب، نحو سبحان الله، و ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف 31]، ولله دره وغيرها.. ولكل تعبير دلالة تختلف عن التعبير الآخر، والبديل بحسب المقام والسياق المناسب له.

وقد يستبدل النفي الصريح بغيره من التعبيرات لتؤدي معناه وللدلالة على معنى يقتضيه المقام وسياق الكلام، إذ يعبر عنه بالاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن 60]، " أي ما جزاء من أحسن في الدنيا إلا أن يحسن إليه في الآخرة " [2]، فالاستفهام ليس على ظاهره، لأنه ليس مطلوباً منه

(1) معاني القرآن وإعرابه: 358/4 – 359.

(2) نفسه: 103/5.

الجواب، وإنما عبر به بدل النفي للدلالة على أن الإحسان في الآخرة لا يكون إلا لمن أحسن في الدنيا.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران 135]، أي لا يغفر الذنوب إلا الله تعالى، حيث جاء (يغفر) مرفوعاً، و" الرفع محمول على المعنى، والمعنى وأي أحد يغفر الذنوب ؟ ما يغفرها إلا الله " [1]، فقد جاء الاستفهام للتعبير عن معنى غير الطلب، وهو النفي أو الإنكار، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [السجدة 28]، وقوله: ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُۥ ﴾ [الملك 21]، فالطلب بالاستفهام ليس على حقيقته الدلالية، لأنه يحمل دلالة النفي والإنكار بحسب المقام، والتقرير أو الإقرار والتوبيخ، نحو قوله تعالى: ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة 44]، ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة 130]، ومعنى اسم الاستفهام (من) التقرير والتوبيخ، وألف الاستفهام " تكون استفهاماً محضاً كقولك: أزيد عندك أم عمرو ؟ وتكون تقريراً وتوبيخاً، فالتقرير قولك: ألست كريماً ؟ ألم أحسن إليك ؟ كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ ﴾ [يس 60].

قال جرير:

ألستم خير من ركب المطايا ... وأندى العالمين بطون راح

والتوبيخ كقولك: ألم تذنب فأغفر لك ؟ ألم تسئ فأحسن إليك ؟ " [2].

وتجمع (أم) معنى الاستفهام والإضراب، فتكون بمعنى (بل)، وقد يعدل بها عن النهي، نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة 108]. قال الزجاج: " ومعنى (أم) ههنا وفي كل مكان لا تقع فيه عطفاً على ألف الاستفهام إلا أنها لا تكون مبتدأة – أنها تؤذن بمعنى (بل) ومعنى

(1) معاني القرآن وإعرابه: 469/1.

(2) حروف المعاني: 19.

ألف الاستفهام، المعنى (بل أتريدون أن تسألوا رسولكم) فمعنى الآية أنهم نهوا أن يسألوا النبي (صلى الله عليه وسلم) ما لا خير لهم في السؤال عنه وما يكفرهم وإنما خوطبوا بهذا بعد وضوح البراهين لهم وإقامتها على مخالفتهم " [(1)].

أما التوقيف، فالمراد به إيقاف المخاطب على العلم بالشيء وإقراره، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[البقرة 107]، بمعنى قد علمت، و" لفظ (ألم) ههنا لفظ استفهام ومعناه التوقيف " [(2)].

ونحوه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح 1]، حيث عدل عن الأسلوب الخبري إلى الاستفهام المنفي وجعله بدلاً منه للدلالة على الإقرار بحصول الطلب، وليس الجواب عنه وقد يدل على التعجب مع الإقرار، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾ [البقرة 258]، " هذه كلمة يوقف بها المخاطب على أمر يعجب منه، ولفظها لفظ استفهام، تقول في الكلام: ألم تر إلى فلان صنع كذا وصنع كذا، وهذا مما أعلمه النبي w حجة على أهل الكتاب ومشركي العرب، لأنه نبأ لا يجوز أن يعلمه إلا من وقف عليه بقراءة كتاب أو تعليم معلم، أو بوحي من الله عزّ وجلّ فقد علمت العرب الذين نشأ بينهم رسول الله w أنه أمي، وأنه لم يُعلّم التوراة والإنجيل وأخبار من مضى من الأنبياء فلم يبقَ وجه تعلم منه هذه الأحاديث إلا الوحي " [(3)].

وقد يدلّ الاستفهام بغير النفي على التعجب؛ لأن الظروف المحيطة بالمتكلم تؤيد استحالة ما يتمناه، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِى عَاقِرٌ ﴾ [آل عمران 40]، " أي كيف يكون لي غلام، قال الكميت:

أنى ومن أين آبك الطّرب   من حيث لا صبوة ولا لعب

أي كيف ومن أين آبك الطرب " [(4)]، أي عاد لك.

(1) معاني القرآن وإعرابه: 192/1.
(2) معاني القرآن وإعرابه: 191/1.
(3) نفسه: 340/1.
(4) نفسه: 407/1 – 408.

وذهب الزجاجي إلى أن المعنيين متقاربان، لأنه يجازي بـ(أنى) فتكون بمعنى (من أين)، فيجوز عنده أن يتأول كل واحد منهما للآخر واستدل ببيت الكميت السابق لمجيئه بالمعنيين [1].

وليس كذلك لاختلاف الدلالة وإن تقاربا في المعنى العام، إلا أنه لكل معنى يختص به إذ السؤال عن الحال ليس مثل السؤال عن المكان واستدلاله بالبيت حجة عليه وليست له، لأن الشاعر جمع بينهما بالواو، والعطف بالواو يدل على أن المعطوف مغاير للمعطوف عليه وإلا لما جمع بينهما، ولاستغنى باحداهما عن الأخرى، فالاستفهام هنا ليس المقصود منه لفظه ولا الطلب، وإنما الوقوف على أمر معجب خارج عن المعتاد، فلزم أن يأتي بأسلوب يناسب المقام والحال، فجاء بما يلائم للوصول إلى المراد بأحسن صورة من اللفظ معبراً عن الحقيقة التي أدهشت المشركين وأهل الكتاب وكانت حجة عليهم حتى تمكن منهم العجب، تمّ هذا بالبديل الأسلوبي المعجز، كما حصل في البدائل الدلالية، حيث تأخذ الألفاظ دلالات جديدة طبقاً لمجرى السياق، كذلك معاني الكلام الأصلية تأخذ طرائق متعددة وأساليب مختلفة للدلالة على توليد المعاني الجديدة التي تتناسب واختلاف المقامات والأحوال ودواعي ذلك الوصول إلى الغاية القصوى في توجيه العقول والمشاعر إلى مايريده المنتج اللغوي من خلال اختيار اللفظة المناسبة والأسلوب الملائم، للتأثير في المتلقي وإقناعه بالفكرة المعينة أو الرأي المطلوب تبنيه، ولا تكون البدائل الدلالية والأسلوبية بدون قيد الملاءمة والمناسبة للسياق والمقام والظروف المحيطة بالكلام، لأنها الاختيار الواعي المشروط بقيد المناسبة الدلالية الدقيقة المعبرة عن الموقف أصدق تعبير، فاختيار (إنْ) في أسلوب الشرط له دلالة تختلف عن (إذا)، لأن (إنْ) تدل على ضعف اعتقاد المتكلم في وقوع الشرط، أما (إذا) فإنها تدل على قوة اعتقاد المتكلم في وقوع الشرط ويقينه من استجابة المخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾ [الكهف 24]، وهو موجه إلى النبي w فاختيرت

---

(1) ينظر: حروف المعاني: 61 – 62.

(إذا) لمناسبتها للمقام، وفي قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [الأعراف 77]، وقوله: ﴿ فَأۡتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [الشعراء 154]، وقوله: ﴿ فَأۡتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [الدخان 36]. اختيرت (إنْ)، لأن الأقوال صدرت عن الكفار، وهي موجهة إلى أنبيائهم، فحملت الشك القوي في صدقهم ودلت على قدر من التحدي، وقد حذف جواب الشرط للدلالة على ثقتهم بعدم وقوعه، وفي قوله تعالى: ﴿ فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء 63]، دلّت (إنْ) على الشك التام، لأن الأصنام لا تنطق، فاستعمل ضمير العقلاء تغليباً.

وإذا دخلت على المتيقن سبقت بما ينكره، وذلك بخلاف (إذا) فلم يجزم بـ(إذا) " لمخالفتها (إنْ) الشرطية، وذلك لأن (إذا) لما تيقن وجوده أو رجح، بخلاف (إنْ) فإنها للمشكوك فيه، وقد تدخل على المتيقن وجوده إذا أبهم زمانه، كقوله تعالى: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء 34]، وقد تدخل على المستحيل، كقوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف 81] " (1)، فقد تقرر النفي في الاولى بالهمزة التي تفيد الانكار والتعليق بالمحال في الثانية، لأن (الفاء) علقت الشرط بما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلۡنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبۡلِكَ ٱلۡخُلۡدَ ﴾، أما الاستحالة في الثانية، فلأنه غير موجود أصلاً إلا في زعمهم، فهو أول ما يأنف منه، وفيه نفي ضمني، و" هذا كلام وارد على سبيل الفرض والتمثيل لغرض وهو المبالغة في نفي الولد والاطناب فيه، وأن لا يترك الناطق به شبهة إلا مضمحلة مع الترجمة عن نفسه بثبات القدم في باب التوحيد، وذلك أنه علق العبادة بكينونة الولد وهي محال في نفسها، فكان المعلّق بها محالاً مثلها، فهو في صورة إثبات كينونة الكينونة والعبادة وفي معنى نفيهما على أبلغ الوجوه وأقواها " (2).

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 367 – 368.

(2) الكشاف: 497/3.

تحرير المعنى النحوي

شغل المعنى التركيبي الدارسين قديماً وحديثاً، فاتخذ مذاهب واتجاهات شتى بحسب قدرات الباحثين، وطريقة تناولهم للفظ المنطوق والمكتوب، فقد درس بمعزل عن السياق والقرائن مغلباً فيه المنطق على اللغة، فجاءت الدراسة معيارية تبحث في الأثر والمؤثر، كما درس دلالياً يقوم على استقلال الكلمة في المفهوم بذاتها أو مع غيرها، فما كان منها مستقلاً بذاته صلح للإسناد إليه، وما لا يصلح لا يُسند إليه بل يُسند أو يكون أداة ربط، ودرس وصفياً لا علاقة له بالتقديرات والتعليلات بحجة أن المقدر لا يغير شيئاً، وبحث عرفياً لأنه الذي يحدد معايير الاستعمال في اللغة، ووفق سياق الحال بدراسة العناصر المكونة للمواقف الكلامية ضمن علم اللغة الاجتماعي، والحقيقة إن المعنى التركيبي معنى نحوي، لأن الكلمة إنما وضعت أصلاً لأن تكون جزءً من تأليف مفيد للسامع والقارئ، ولم توضع لأن تستعمل مفردة، إذ لا قيمة ترتجى منها خارج التركيب، ولا أن تُدرس وفق فرضيات مفروضة ونظريات متصورة، بل تُدرس استقرائياً قائماً على الملاحظة والاختبار واستخلاص النتائج.

فجاء البحث في ثلاثة مباحث، تناول الأول المعنى الاسمي ووظيفته في السياق، ودرس الثاني المعنى الفعلي وأثره في التعبير، واهتم الثالث بالمعنى الحرفي، لأنه الموجد للمعنى الرابط للكلم بعضه ببعض.

المبحث الأول
المعنى الاسمي

إنّ المعنى هو المدرك العقلي والمفهوم من ظاهر اللفظ، فإذا كان اللفظ دالاً على مسماه بذاته سواء كان ذاتاً أم معنى نهض بوظيفة الإسناد أو النسبة إليه فيأتي بمعنى الابتداء أو الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة، لأنه يفتقر للإخبار عنه والحديث فلابد أن يبنى عليه ما يتممه، فيتحد معه بعلاقة معنوية أخرى تكون رابطة بينهما، تعرض عليهما، مؤلفة بينهما فيؤدي أعرفهما وظيفة المبتدأ، لأنه محكوم عليه، ولا يحكم على مجهول ولا قيمة للحديث عنه، وحتى لا يلتبس الخبر بالصفة، لأن النكرة بحاجة إلى التخصيص لا الإخبار، بخلاف المعرفة، فهي بحاجة إلى الإخبار عنها، والخبر يختلف عن الصفة، ولذلك لم يشترط فيه المطابقة، وإن كان متمماً للفائدة، لأنه ركن الجملة وعمدتها، وطرف الإسناد، والصفة ليست كذلك، وإنما هي مكملة لطرف الإسناد بالتخصيص أو التوضيح، أما إتمام الحديث والكلام فلا يحصل إلا بالخبر، والصفة مع موصوفها كالكلمة الواحدة، تكون طرفاً من طرفي الإسناد، وهو طرف ثالث يجمع بينهما بالجهة التي تقتضي الإسناد المفيد فائدة تامة، أو النسبة التي تجمع بين منسوبين في طرف يتوجه إلى طرف آخر يتممه، والغالب في الخبر أن يكون نكرة، لأنه مجهول النسبة، و" أما قول النحاة أصل الخبر التنكير، لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولاً فليس بشيء، لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك زيد أخوك هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه لا أخوته "[1].

(1) شرح الكافية: 109/1.

وهذا القول فيه نظر، لأن النسبة حاصلة في إضافة الأخ إلى الكاف، وهو معرفة، والأولى أن يمثل بنكرة، أما المجهول في قوله: زيد أخوك، فهو إسناد الأخوة إلى (زيد)، لاحتياج (زيد) إليه، أما النسبة فهي حاصلة بالكاف، كما تقول أخوكم وأخوكما وأخوكِ، لأنه موضع للأخوة بدليل قولك: جاءني زيد أخوك، فإنه عطف بيان أو بدل، وعطف البيان موضح، والبدل هو المقصود بالنسبة، لذلك فأخوك مبني على زيد كما قال سيبويه في باب المسند والمسند إليه " وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء "[1].

لذلك كانت الضمة علم الإسناد، والجر علم الإضافة أو النسبة. و " الجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء، بشيء ليس باسم أو ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً "[2].

وكذلك تكون النسبة في التوابع، لأنها متممة للمتبوع تخصيصاً وتوضيحاً وليس إخباراً، لأنه يكون في الإسناد " فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك مررت برجل ظريف قبلُ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت، لأنهما كالاسم الواحد، وإنما صارا كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف "[3].

واختص الاسم بالإسناد إليه والنسبة إليه لدلالته على الذات أو اسم المعنى المتحدث عنه، ولا يقوم بهذه الوظيفة سواه، أما المصدر المؤول كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة 184]، فإنه أعرف من الصريح بدليل مجيئه اسماً

(1) كتاب سيبويه: 23/1.

(2) نفسه: 419/1.

(3) نفسه: 421/1.

لليس في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [البقرة]، لأن اسم ليس بمنزلة المبتدأ، و" مما يكون بمنزلة الابتداء قولك كان عبد الله منطلقاً وليت زيداً منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده "[1]، كما أن في المؤول الإسناد والحدث والزمن وليس في الصريح سوى الحدث، وهو المعنى المجرد عن النسبة أو الإسناد والعرب تميل مع المعاني ميلاً ظاهراً، و " لا اعتبار باللفظ، فإن قولك تسمع بالمعيدي.. تسمع مبتدأ، وإن كان لفظه فعلاً، لأن معناه الاسم " [2].

فالإسناد إلى معنى السماع دون الفعل (تسمع)، لأن الفعل لا يصح الإسناد إليه، لأنه في الحقيقة وصف، والوصف بحاجة إلى موصوف متقدم عليه لا إلى خبر، كما أن الوصف مشتق، وهو ما كان معناه في غيره بخلاف الاسم فإنه جامد، وقد يجري الوصف مجرى الاسم إذا غلب كالبرق والأبطح والدنيا والآخرة والمسلم والمؤمن وغيرها، لذلك قال سيبويه " وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم " [3]، فلا يحكم إلا على الاسم، لأنه أقوى القبل الثلاث " ولابد لكل كلام مفيد من الاسم وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل، فكلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء به جاز أن يكتفي بها مما هو تالٍ لها ومحمول في الحاجة إليها عليها " [4]، لأن المعنى الوظيفي لا يكون إلا بين طرفين أحدهما ينبغي أن يكون اسماً، لأن " معاني الكلام كلها معانٍ لا تتصور إلا فيما بين شيئين " [5].

ولا يصح الكلام بغير الإسناد، وهو الطرف الثالث لكل طرفين تآلفا بالإفادة، ولا يفيد الفعل مع الفعل تأليفاً، ولا الحرف مع الحرف، لأنهما لا يصلحان للإسناد إليهما، وإنما صلح الاسم لذلك، لثبوته على معناه، لذلك جمد، فدخله

(1) نفسه: 23/1.

(2) شرح الكافية: 67/2.

(3) كتاب سيبويه: 288/1.

(4) الخصائص: 41/1 – 42.

(5) دلائل الإعجاز: 310.

الإعراب المفصح عن معناه، فكان الأصل في الأسماء الإعراب، لأنه سبب التصرف في المعاني والدلالات، و " إنّ نظرة واحدة إلى هذا الاسم الذي وضعوه علماً على تلك الحركات، وهو الإعراب كافية للدلالة على أنها حركات الإعراب عما في النفس من المعاني ولست أجد أعجب من أن نفسر الإعراب بالإعراب، فنقول: إنها ليست دلائل على المعاني، ولا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب، وهي فيما نرى لم تسم بحركات الإعراب إلا لأنها الحركات التي يعرب بها المتكلم عن حاجته، ولقائل أن يقول إن المتكلم بالعربية يعرب بالألفاظ عن المعاني، ولما كانت هذه الحركات هي أبرز ما يفرق به بين المعاني النحوية للألفاظ أطلق عليها اسم حركات الإعراب " [1].

إنَّ الحركات ابعاض الحروف " والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف"[2]، فجاءت الحركات دوال على معاني الاسمية كالفاعلية والمفعولية والإضافة، " لأن الإعراب هو أن يعرب المتكلم عما في نفسه ويبينه ويوضح الغرض ويكشف اللبس"[3]. ولم تكن في صور الأسماء وأبنيتها أدلة على المعاني بل كانت مشتركة، فجعلت حركات الإعراب منبئة عن المعاني، و" إنّ معنى قولنا يختلف عن الآخر أي يتصف بصفة لم تكن عليها قبل فان (زيد) مثلاً في حال الإفراد لم يستحق شيئاً من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف أي انتقل من حال السكون إلى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة فههنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات، فالاختلاف إذن ثلاثة كالإعراب والإعراب أيضاً هو الانتقالات المذكورة " [4].

---

(1) نحو وعي لغوي: 99.

(2) شرح المفصل: 127/7.

(3) أسرار البلاغة: 67.

(4) شرح الكافية: 19/1.

وهـذه الانتقـالات تتعاقـب علـى معـاني الاسميـة بالحركـات أو مـا ينـوب عنهـا بحسب المـراد بـين الإسـناد والنـسبة، تبعـاً للجهـة لا للعامـل اللفظـي أو المعنـوي، و" إنّ النحاة قد أزهقوا روح اللغة العربية بفكرة العامل التي ابتدعوها بـأن جعلـوا الظـاهرة الإعرابية متأثرة بالعامل، وبذلك خرجوا بالظاهرة الإعرابية عن معناها، وهو تصوير موقع الكلمة في الجملة " [1].

إنّ الإعراب بيان ذو أغراض وفوائد منها الإبانة عن المعاني والسعة في التعبير والدقة في المعنى[2] تقوم على معنى الاسمية، لأن المعرب لا يكون إلا اسماً أو ما ضارعه وهي ثابتة على مسماها المتغير بالحركات إسناداً ونسبة وفق ما يوجهه المتكلم، وقد " قام النحو العربي على فكرة العمل والعامل والمعمول التي يعبّر عنها الإعـراب أفـضل تعـبير، لـذلك كـان اهتمـام البحـث النحـوي – علـى مـر العـصور واختلاف الباحثين – بالجانب الإعرابي أكثر من الاهتمام بمكونات المعنى النحوي الأخرى التي تشارك الإعراب في بيان المعنى وإزالة الغموض، ولم يكن اهتمام النحاة بالإعراب أكثر من غيره من القرائن الأخرى المشاركة في إيضاح المعنى إلا نتيجة لطريقة البحث اللغوي التي نظرت إلى المعنى النحوي من جهة فكرة العامل وحركة أواخر الكلمات " [3].

إنّ العلامة الإعرابية ليست وحدها كافية في بيان المعنى النحوي، بل لابد من ملاحظة الرتبة والموقع والمطابقة وعلامات البناء، لأن الاسم يدخله الإبهام وهو معنى زائد على مفهوم مدلول اللفظ بدليل جموده ولزوم حركة لا تتغير بتغير موقعه، لأنه " ينتج عن ازدحام اللفظة بالمعنى الجديد أن تزايله المرونة، وتفارقه قابلية التصرف فيجمد ويتحدد ويستقر على ذلك المعنى الجديد " [4].

---

(1) رأي في الإعراب: 24.

(2) ينظر: معاني النحو: 1/33–39.

(3) النحو الوصفي: 70.

(4) نحو التيسير: 109.

وهذا يعني أن علامات البناء اعلام لمعانٍ أوسع من علامات الإعراب، إذ تضم جميع أقسام الكلم العربي، في حين أنّ علامات الإعراب دوال على معانٍ اسمية، وهذا بخلاف الرأي الشائع الذي يذهب إلى " أن علامات البناء ليست اعلاماً لمعانٍ"(1)، بل هي علامات الحرفية الأصلية التي توجد المعاني في غيرها، والتي تتطفل على أقوى القبل الثلاث فتحوله إلى أداة " ككاف ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف فإن لكل واحد منهما محل من الإعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا إلى معنى الحرفية لم يبقَ لهما ذلك، لأن الحرف لا إعراب له " (2).

فالبناء معنى حرفي والإعراب معنى اسمي، لأن المعرب اسم، تتعاقب عليه المعاني النحوية بتغير علامات آخره، واختلاف الجهة الاسنادية والنسبية تبعاً لمراد المتكلم، بقرائن الإعراب أو البناء والرتبة، وعلامات سابقة أو لاحقة، وهي العلامات التي عرفت بالعوامل المؤثرة فيما بعدها، لأن " العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات " (3).

وهذه العلامات بنيت على مبدأ التخفيف بالاقتصار على حركات ومواقع وقرائن حالية تنبئ عن المعاني النحوية " وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبته اللغويون المعاصرون، وهو يقول: إن الإنسان لا يبذل من الجهود العلاجية أو الذهنية في أعماله لآلة الخطاب إلا بقدر ما يستطيع إفادة المخاطب أو بعبارة أخرى إن هم المتكلم أن يبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل عدد ممكن من الجهود " (4).

والعربية آثرت الاقتصاد في الإبانة عن معانيها بهذه الحركات، لأنها قد تستغني عن الكثير منها إلا بالقدر الذي يزيل اللبس، و" إنما سمي المعرب معرباً، لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه " (5). وهو معنى وظيفي يقوم به الاسم، وليس

(1) معاني النحو: 29/1.
(2) شرح الكافية: 67/2.
(3) نفسه: 87/1.
(4) نظرية النحو العربي: 87.
(5) شرح الكافية: 24/1.

العامل كما جاء في حد المعرب، و" هو ما في آخره إحدى الحركات أو أحد الحروف لفظاً أو تقديراً بواسطة العامل صورة أو معنى، وقيل: هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل " [1]. فالإعراب " دليل معانٍ زائدة على معقولية المدلول " [2]، والذين جعلوا المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم من المبنيات[3]، لم يعولوا على المعاني الاسمية، وإنما وقفوا على وصف ظواهر الألفاظ " فالإعراب تظهر فائدته عند ظهوره كعلامة شكلية على الصيغة المعينة، فإن لم تظهر فما فائدة التقدير عندئذ " [4]. والتقدير لبيان الجهة التي تستدعي طرفيها، لأن اللفظة في الاستعمال توجه إلى ما يتمم معناها النحوي، قال ابن جني في باب مقاييس اللغة العربية " وهي ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي. وهذان الضربان، وإن عما وفشوا في اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة واحد منها لفظي، وهو شبه الفعل لفظاً والثمانية الباقية كلها معنوية كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك فهذا دليل وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائم وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فاما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باستعمال المعنى على اللفظ " [5].

فالمعنى النحوي للاسم في صوره المختلفة إعراباً وبناءً هو الذي يكشف المراد ويضفي على الدرس النحوي متعة وطراوة، لأن " أصل البناء السكون وأما الضم

(1) التعريفات: 122.

(2) الأمالي النحوية: 108/4.

(3) ينظر: النحو الوصفي: 122 – 103؛ والإعراب في النحو العربي: 52.

(4) النحو الوصفي: 126.

(5) الخصائص: 109/1.

فللتنبيه بقوة الحركة على قوة المعنى، والتركيب قد يكون موجباً للبناء كما في الأعداد المركبة والظروف والأحوال "[1]، و "لا ريب أن الاسم وحده هو الذي يتحمل المعاني الإعرابية والاسم وحده هو المعرب، وهو وحده الذي يتغير آخره بتغير المعاني الإعرابية فيه "[2]، وكذلك ما شابهه في تعاقب المعاني عليه، وهو المضارع، ورفعاً ونصباً وجزماً لاستقلال مفهومه الذاتي بأحرف المضارعة، وانتقاله من العموم إلى الخصوص بالسوابق واللواحق كالاسم، بدليل دخول لام الابتداء عليه وقيامه مقام الاسم فتردد بين الإعراب والبناء لتعاقب المعاني الوظيفية عليه كالاسم، فأكد بالنون المشددة والمخففة، كما أكد الاسم بـ(إنَّ) المشددة والمخففة، فبني على الفتح، كما نصب الاسم وإذا بولغ فيه صار وصفاً فقبل علامات الاسم والوصف الغالب منه يأتي بلا موصوف كالصاحب والفارس.

(1) شرح الكافية: 273/2.

(2) نحو التيسير: 51.

المبحث الثاني
المعنى الفعلي

إنّ شأن المعاني أن تختلف بها الصور، وهي أسماء للصور الذهنية، لا للموجودات الخارجية، لأن " المعنى عبارة عن الشيء الذي عناه العاني وقصده القاصد وذاك بالذات هو الأمور الذهنية وبالعرض الأشياء الخارجية "[1]، ولما كانت المعاني في أصولها " ثلاثة ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات فالذات الاسم والحدث الفعل والرابطة الحرف "[2].

فالمدلول إما أن يكون ذاتاً وهو الاسم، وإما حدثاً عن ذات وهو المصدر، أو الفعل الحقيقي لا الصناعي الدال على الحدث وزيادة، لأن فيه النص على النسبة ليكون مع فاعله كالكلمة الواحدة، بخلاف المصدر، لأن مدلوله الحدث غير المنسوب إلا بالإضافة، لأن " الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز فهو واجب في إسناد الفعل "[3].

فحد الفعل هو الحدث المسند لا المجرد إلا عند من عدَّ المصدر من قسم الأفعال، و" هو خرق إجماع البصريين وكثير من الكوفيين نعم إنما يستقيم أن يصدر هذا ممن المصادر عنده من قسم الأفعال وهو بعض الكوفيين "[4].

أما الحدث فينسب بالإضافة، لأنه اسم الفعل، ويحول إلى فعل صناعي بالإسناد إلى محدث فيكون مسنداً لا مسنداً إليه لذلك " لم يعرب بالجر، لأنه لا

---

(1) التفسير الكبير: 32/1.

(2) شرح شذور الذهب: 13 – 14.

(3) أسرار البلاغة: 351.

(4) الأمالي النحوية: 21/4.

يكـون إلا للإضـافة، والأفعـال لا تقبلـها، لأن الإضـافة إخبـار في المعنـى، والفعـل لا يصح أن يخبر عنه أصلاً فلما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجزم " (1).

وتعرض الحدث للإسناد بصيغ الفعل المعروفة هو المعنى الذي يفصل الفعل عن غيره من الحدود " فحد الكلمة يجب باعتبار دلالتها، لأنه هو المعنى الذي يتميز به لفظ عن لفظ، وإذا وجب ذلك وجب تبيين الألفاظ بدلالتها " (2). وقد جعلت دلالة الفعل على معنى الزمن قوام حقيقة الفعل في حين أن حقيقته تكمن في جهة الإسناد، ولذا لا يقع إلا مسنداً.

وقيل في حدّه: " هو ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أي على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة معيناً بحيث يكون ذلك الزمان المعين أيضاً مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له " (3).

والأصوليون أنكروا دلالة الفعل على معنى الزمن واتجهوا في تعريفهم للفعل وجهة انتساب الحدث لا اقترانه بالزمن، لأنه " لو كان الزمان جزءً مقوّماً لحقيقة الفعل لما أمكن تحقق الفعل بدونه لعدم تحقق النوع إلا بفصله، وقد تحقق الفعل في جميع الإنشاءات مع تجردها عن الزمان فهي باقية على فعليتها ولم تتحول إلى النوع الآخر المجرد عنه (الاسم) وتحقق الفعل بدون الزمان يدل على أن الزمان ليس جزءً مقوماً لحقيقته " (4).

إنّ الدلالة الزمنية ليست وظيفة صيغة معينة، بل إنها معنى نحوي يتم بالسياق والقرائن، ولو كان وظيفة صيغة بعينها لدخلت في ذلك الصفات والمصادر، لأنها جميعاً فيها دلالة على الزمن، أما صيغة الفعل فتقوم بمعنى المسند الدال على الحدوث والتجدد أو الانقطاع أو استمرار صدور الحدث من محدث " فمدلول الماضي

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: 165 – 166.

(2) شرح ألفية ابن مالك: 34.

(3) شرح جمل الزجاجي: 11/1.

(4) البحث النحوي عند الأصوليين: 165 – 166.

ذات نسب إليها عدم بعد وجود ومدلول المستقبل أمر معدوم نسب إليه انتظار وجود، فلا دلالة فيهما على الزمان، وإن كان لا يحصل إلا بزمان مختص إلا أنه من لوازمه لا من دلالته كما أن الضرب ونحوه لا يكون إلا بزمان إلا أنه من لوازمه لا من مدلوله "[1]، و" إنّ كل واحد من هذه الأفعال يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة، وهو استقلاله به وانتسابه إليه وحدوثه عنه أو كونه بمنزلة الحادث عنه "[2].

وقد يبالغ في المعنى الفعلي، لأنه في الحقيقة وصف، قال الزركشي: " وربما بولغ في الفعل فجاء تارة بالصيغة الاسمية كالمجاهدين والمهاجرين والمؤمنين، لأنه للشأن والصفة "[3]. أو بتغير في بناء الفعل، كما في نعم وبئس وذلك في " تسكين الحرف الحلقي ونقل كسرته إلى ما قبله فيقال نعم بكسر النون وإسكان العين، وإن كان في حد الجواز عند إطلاق هاتين الكلمتين إلا أنهم جعلوه لازماً لهما لخروجهما عما وضعت له الأفعال الماضية من الإخبار عن وجود المصدر في الزمان الماضي وصيرورتهما كلمتي مدح وذم ويراد بهما المبالغة في المدح ليدل هذا التغيير اللازم في اللفظ على التغيير عن الأصل في المعنى فيقولون نعم الرجل زيد ولا يذكرونه على الأصل "[4].

إنّ صيغ الأفعال موضوعة للتصيير والنقل من حال إلى حال، ومعانيها تتميز باختلاف الصيغ وبها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال، لأن الأفعال في حقيقتها صفات لفاعلها، لذلك قيل: " إنّ الفعلية وهي الحدث المقرون بالزمان تشبه أن تكون معنى من المعاني كتلك التي يدل عليها بالحروف "[5]، لأن الغرض من الأفعال الإفادة، ومن ذلك " امتناعهم من تعريف الفعل، وذلك أنه إنما الغرض فيه الإفادة

(1) الأمالي النحوية: 103/4.

(2) الخصائص: 99/3.

(3) البرهان في علوم القرآن: 67/4.

(4) التفسير الكبير: 196/3.

(5) نحو التيسير: 103.

فلابد من أن يكون مذكوراً لا يسوغ تعريفه، لأنه لو كان معرفة لما كان مستفاداً، لأن المعروف قد غني بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام " [1].

كما أن تصريف معاني الفعل أغناه عن الإعراب، لأنه بالتصريف يعرف معناه، ومن أجل ذلك " نلاحظ في الفعل أحوالاً لا ينسلخ فيها من الفعلية بعض الانسلاخ ويستعمل في الكلام استعمال حرف المعنى فيكون للمدح أو للذم أو للرجاء أو للنفي وحينئذ لا تبقى به حاجة إلى التصرف فيلزم حالة واحدة ويسميه النحاة حينئذ الفعل الجامد مثل نعم وبئس وحبذا وعسى وليس " [2].

والذي منع فعلي المدح والذم من التصرف " أنهما تضمنا ما ليس لهما في الأصل، وذلك أنهما نقلا من الخبر إلى نفس المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التصرف كليس وعسى " [3].

إنّ المعنى الفعلي الأصلي هو الحدوث المنسوب إلى محدث، أما المدح والذم والتعجب وغير ذلك فهي معانٍ حرفية " وذلك أن عادتهم جارية في الأغلب في كل معنى يدخل الكلام أو الكلمة أن يوضع له حرف يدل عليه " [4]، فإن فعل التعجب " تضمن ما ليس له في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل وهو التعجب " [5]، فقد تطفل المعنى الحرفي على المعنى الفعلي، فازدحم الفعل بالمعاني فجمد ولم يتصرف، لأن في الفعل ثلاث دلائل، قال ابن جني في باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية " اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب، فأقواهنّ الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية، فمنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ألا

(1) الخصائص: 233/3.
(2) نحو التيسير: 106.
(3) شرح المفصل: 127/7.
(4) شرح الكافية: 59/2.
(5) شرح المفصل: 143/7.

ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه "[1].

إنّ الدلالة الصناعية تعني اشتقاق الفعل وتصرفه في المعاني، وهذا معنى قولهم " والفعل مشتق منه يعني الفعل الصناعي اللفظي قسيم الاسم، أي الفعل الصناعي اللفظي مشتق من المصدر أما الدلالة اللفظية فهي تعني الحدث الذي يتضمنه الفعل، ولابد له من فاعل، وهو ما يطلبه الحدث لا الزمن، وهذا الطلب هو الدلالة المعنوية فصار مدلول الفعل الحدث المنسوب، فإذا تطفل عليه الاسم بدلالته المستقلة أعرب، وذلك باقتران الفعل بأحد أحرف النسبة (نأيت)، بدليل عودته إلى البناء إذا اتصل به ما يقوي فعليته كنوني النسوة والتوكيد، لاختصاصهما بالأفعال، وهو معنى المضارعة، فإذا " شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وإن شابه الاسم كالمضارع أعرب "[2].

إنّ المشابهة معنوية وليست لفظية، وهي مطردة في الأسماء والأفعال والحروف، لأن الاسم قد يشابه الفعل وذلك في الممنوع من الصرف ويشابه الحرف في المبنيات والفعل قد يشابه الاسم والحرف، والحرف قد يشابه الفعل، كما في عليك وإليك في قلب الألف ياءً، وقد ردّ المحدثون المضارعة الشكلية بقولهم: " وقد قادهم هذا الوهم إلى ارتكاب الخطأ في سلوك (يفعل) في المعربات فتشبثوا بالمضارعة الموهومة، وعدوا المضارعة سبباً لإعرابه، فمضارعته لاسم الفاعل والاسم مطلقاً من حيث كونه شائعاً أو الأسماء المشتركة وجريانه على اسم الفاعل في حركاته وسكناته هي التي أعربته "[3].

---

(1) الخصائص: 98/3.

(2) شرح الكافية: 37/1.

(3) الإعراب في النحو العربي: 53.

إنّ " جميع الأفعال في المعنى صفات لفاعلها " [1]، والصفة في حقيقتها مبالغة للحدث، لأنها أدوم من الفعل، و " ربما بولغ في الفعل فجاء تارة بالصيغة الاسمية كالمجاهدين والمهاجرين والمؤمنين، لأنه للشأن والصفة " [2]، لذلك جرت الصفة مجرى الفعل، كما جرى الفعل مجرى الصفة، " لأن الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف كالفعل في افتقاره إلى الفاعل، والصفة مشتقة من المصدر، كما أن الفعل كذلك، فلما قاربت الصفة الفعل هذه المقاربة جرت مجراه "، و" أما صفاتهم فإنها جارية مجرى الأفعال فزادوا عليها بعد تمامها على الجمع كما يفعل ذلك بالفعل في نحو يقومون ويضربون فكما جمعوا أفعالهم بالواو والنون كذلك جمعوا صفاتهم لأن الصفة تجري مجرى الفعل " [3].

فالصفة معنى فعلي مبالغ فيه منسوب إلى ما قبله، " لأن وضعها على أن تفيد معنى في ذات تقدم ذكرها " [4].

(1) شرح الكافية: 314/2.

(2) البرهان في علوم القرآن: 67/4.

(3) شرح المفصل: 3/5، 24.

(4) الامالي النحوية: 29/4.

المبحث الثالث
المعنى الحرفي

إنّ المعاني الإفرادية والتركيبية للكلم العربية توجدها الحروف، وبها تدخل الأسماء والأفعال في المعاني، لأن " الحرف ما دل على المعنى في غيره " [1]، لأنه " يدل على معنى باعتبار تعلقه بالغير " [2]، هذا إذا كان الحرف ليس بكلمة، أما إذا كان كلمة فله معنى في ذاته، فنون الوقاية وحروف المضارعة وأل التعريف، وألف اسم الفاعل وميم اسم المفعول والمصدر الميمي وأشباه ذلك ليست بكلمات " والفرق بين هذه الحروف وأشباهها مما ليس بكلمة، وبين الحروف التي هي كلمات إن هذه لا تدل على المعنى الذي قصد بزيادتها له إلا بسبك ما انضم إليها معها حتى صارت كالجزء منه، فدلالة ضارب على الذات التي قام بها الضرب كدلالة علم وجهل على مدلولهما فالألف في هذا المعنى كالضاد والراء والباء، وإن حكم عليها بالزيادة، وأما الحرف الذي هو كلمة فتجد ما ينضم إليه مستقلاً في دلالته قبله وتجده أيضاً موضوعاً لذلك بمجرده، وإن اشترط في استعماله ذكر متعلقه فلذلك يفهم من زيد في قولك لزيد معناه مستقلاً ويفهم من اللام على انفرادها معنى الاختصاص، وإن كانت لا تستعمل إلا بمتعلقها، ولو أخرجت الألف من ضارب والميم من مخرج لم تجد معناه مستقلاً فيما كان عليه.. إذ الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وليست الألف في ضارب والميم من مخرج كذلك، وأما الباء من بزيد واللام من لزيد فدالة على معنى مفرد " [3].

إنّ معنى الحرف الإفرادي هو معناه التركيبي نفسه ولا استقلال له في المعنى، بدليل أن الحرف الذي هو كلمة تتعاقب فيه المعاني بحسب التركيب، وعمل

(1) التعريفات: 52.
(2) الأمالي النحوية: 59/3.
(3) نفسه: 106/4 – 107.

لاختصاصه، ولكونه أداة موصلة للمعاني بعضها ببعض، و" ربما لم تحظَ الأداة في بعض الدراسات النحوية القديمة بالاهتمام الكافي، كما حظيت الأنواع الأخرى، ودرست موزعة على أبواب النحو المختلفة، ولم تدرس مجتمعة إلا في علم المعاني فالنفي يدرس في كثير من الأبواب النحوية، فيدرس في جوازم المضارع ويدرس في النواسخ... ذلك لأن الدراسة النحوية اهتمت بالناحية الإعرابية في المقام الأول، وأعطت الشكل الأهمية الأولى دون المعنى النحوي، ولم يعتبر النحاة الأدوات نوعاً مستقلاً بل عالجوها تحت أقسام الكلمة المختلفة"[1]، وما عدوه زائداً لا يفيد عندهم إلا محض التوكيد، فمن " المعلوم أن (من) الاستغراقية تزاد لا لمحض التأكيد، وإنما دفعا لتوهم الوحدة نحو هل جاءك من رجل؟ فالسؤال ههنا عن الجنس نصاً، ولو قلت: هل جاءك رجل ؟ لكان محتملاً في الجنس وفي الواحد، وكذلك قولهم: جئت بلا زائد فـ(لا) زائدة بين العامل والمعمول وفيها معنى النفي وليست لمحض التأكيد " [2]، وجعلت (لا) زائدة مع إفادتها النفي، لأن الجار إذا دخل عليها منع من بناء المنفي بعدها " نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لاشيء، وذلك لتعذر تقدير (من) بعدها، إذ لا يجوز بلا من مال، وأيضاً فإن عمل (لا) إنما كان لمشابهتها (إن) وبتوسطها يبطل الشبه، لأن (إن) لابد لها من التصدر" [3].

إنّ الجر في المعنى إخبار، ولا يخبر إلا عن الاسم، والحرف لا يخبر عنه، و (لا) إنما عملت لمشابهتها (إن) في المبالغة إثباتاً ونفياً واسمها بني لتضمنه معنى (من) الاستغراقية، والاستغراق مبالغة في الشمول، والبناء معنى زائد على معنى الاسم، فلا تجتمع تلك المعاني في اسم واحد فأعرب، و" ذلك لأن قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة، فإنه، وإن كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصاً بل هو الظاهر، كما أن ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف جاءني رجل إذ يجوز أن يقال لا رجل في الدار بل

(1) النحو الوصفي: 41.

(2) معاني النحو: 237/1.

(3) شرح الكافية: 256/1 – 257.

رجلان، وما جاءني رجل بل رجلان، ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها، وإنما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الأصل قبل البناء ولم يبنَ المضاف ولا المضارع له، لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب "[1].

إنّ البناء ملازم للمعنى الحرفي سواء أكان الحرف ظاهراً أم مضمناً بدليل أن جميع الحروف مبنية، والأسماء بنيت لغلبة معنى الحرفية عليها، فاسم (لا) المفرد بني " لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر لتضمنه معنى من الجنسية بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فقام يذود الناس عنها بسيفه

وقال ألا لا من سبيل إلى هند

فيلزم الفتح بلا تنوين.. والذي يدلك على أن اسم لا المفرد مبني أنه لو كان معرباً لما ترك تنوينه "[2].

وقد أرجع النحويون أسباب البناء في الاسم إلى أربعة أوجه، كما قال ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني	لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا	والمعنوي في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا	تأثر وكافتقار أصلا

يبنى الاسم لشبهه بالحرف في الوضع، أو في المعنى، أو في الاستعمال، أو الافتقار "[3].

(1) شرح الكافية: 256/1.

(2) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 186 – 187.

(3) نفسه: 28.

إنّ أوجه المشابهة بالحرف قد يكون بعضها مقنعاً في جعله سبباً للبناء، وبعضها موغل في الفرض والتخيل البعيدين عن منهج البحث في اللغة، " إنّ الأسباب التي التمسها النحاة لكي يعقدوا علاقة بين الاسم المبني والحرف أسباب أكبر من أن تتحملها اللغة، حيث لا تحتمل اللغة تلك المقارنات الفرضية والتي هي بحث فيما وراء الظواهر اللغوية، وهذا أمر يجب ألا نأبه له كثيراً " [1].

إنّ الأسماء تدخل المعاني بالحروف، لأنها الموجدة للمعاني في غيرها، والأسماء تدل على مسمياتها، أما المعاني فتوجهها الحروف الداخلة عليها، لذلك لزمت الحروف البناء، وكان الأصل في الأسماء الإعراب، فإذا عرض عليها المعنى الحرفي بنيت، وقيل " إنّ المقصود بتضمن معنى الحرف الموجب للبناء هو تضمن الاسم الموضوع للمعنى الاستقلالي – بمادته وبصيغته – معنى الحرف أي عدم الاستقلال، فإن أسماء الإشارة والاستفهام والموصول تدل كالحروف على معنى قائم في غيره. إنّ بناء الكلمات مقصور على السماع، كما عليه المتقدمون من أهل العربية، وأما تعليل المتأخرين بشبه الحرف فليس له أساس من الصحة، ذلك لأن الشبه لو أوجب البناء فإنما هو الشبه به في وجه بنائه، وهو عدم قبوله اعتوار المعاني المقتضية الإعراب عليه لا مطلق الشبه " [2]، ليس المقصود المشابهة الشكلية، وإنما المراد المدلول المعنوي وتحريره من قيد الافتقار في الاستعمال، وفي الستقلال الذاتي له وفي ظهوره على غيره لاختصاصه بنوع معين بدلائل الاستقلالية والثبوت أو التجدد أو إيجاد المعاني وتوليدها وتوجيهها أو في إتمام الفائدة به أو في التصريف أو في التركيب وغيرها.

إنّ الألفاظ أوعية للمعاني، فإذا ثقلت بها وازدحمت في لفظ ما، تنازعت فكانت الغلبة للمعنى الأقوى، فالاسم المعرب أخف من المبني، بدليل أن الفعل أثقل من الاسم لكثرة دلالاته، فإذا أريد باللفظ معنى غير ما وضع له أصلاً، ثقل وجمد

(1) النحو الوصفي: 134.

(2) البحث النحوي عند الأصوليين: 112.

على بناء بعينه، ومعنى كل كلمة تستصحب أصلها معها، ولا تسلب منه تماماً، بدليل تعاقب الأسماء والأفعال على الإعراب والبناء، بحسب ما تحمل من معانٍ، فالمنادى واسم (لا) وغيرهما الأصل فيها الإعراب، ثم عرض عليها البناء لأداء معنى زائد على معانيها الأصلية وهكذا إذا جعلت مفتقرة إلى غيرها أو متضمنة لمعنى الحرف، والمقصود هو غلبة معنى الحرف على معنى الاسم، والصيغ إنما كانت كالحروف في إفادتها النسبة إلى غيرها، ولكن ذلك في المشتقات لا في الضمائر وأسماء الإشارة والموصولة، لأنها تتعاقب عليها المعاني النحوية، ولم تعرب لغلبة المعنى الحرفي عليها فجمدت، بدليل عودتها إلى الإعراب لظهور التثنية، وهي من خصائص الاسمية، " فإذا نظرنا إلى المعنى باعتباره علاقة بين الصيغة والفكرة حقّ لنا أن نقول: إن تغير الدلالة من عصر إلى عصر ليس إلا ربط الفكرة بصيغة جديدة أو ربط الصيغة بفكرة جديدة " (1).

وقد استعملت الأسماء والأفعال استعمال الحروف، فلما شابهتها في الاستعمال بنيت، " فإن الحروف بأسرها لا تستعمل إلا مع الجمل إما ظاهرة أو مقدرة، ولو عارض شبه الحرف في الاستعمال ما يقتضي الإعراب عمل به، ولذلك أعرب اللذان واللتان، وإن أشبها الحرف في الاستعمال، لأنه قد عارض ذلك ما فيهما من التثنية التي هي من خواص الأسماء " (2).

وكذلك الأفعال قد يغلب على معانيها معنى الإنشاء، وهو معنى حرفي فتعطى حكمه في عدم التصرف أو يتضمن معنى الحرف في إيجاد الشيء على الصفة العامة والخاصة كما في الأفعال الناقصة، فينسب معناها إلى الجمل كالحروف، لذلك " يصح أن نصطلح على معنى الحرف انه معنى إيجادي أي أن استعمال الحرف في جملة ما هو الذي (يوجد) معناه في غيره، وليس له قبل الاستعمال معنى ثابت موجود في عالم الإدراك كالأسماء " (3).

---

(1) مناهج البحث في اللغة: 275.

(2) شرح ألفية ابن مالك: 30.

(3) البحث النحوي عند الأصوليين: 225.

ولا يقتصر ذلك على الحروف بل تشترك الأفعال في الإفادة وإثبات المعاني في غيرها، كما ترد في الأضداد، فان الفعل " قد يرد شيء منه فيجوز جوازاً صحيحاً أن يستدل به على أمر ما، وأن يستدل به على ضده البتة، وذلك نحو سررت بزيد، ورغبت في عمرو وعجبت من محمد، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجر"[1]، وذلك لمعاقبة الأحرف على الفعل فيؤدي المعنى وضده بدليل التضمين، كما يؤدي الفعل معنى الابهام كما في الاسم النكرة، وذلك بالاقتصار فيه بحذف مفعوله، وذلك لعموم الفعل بدليل حاجته للتخصيص في المفعولية ويزاد في بنائه بالتضعيف والإلحاق وأحرف الزيادة تغليباً لمعنى معين على آخر بالتخصيص، لأن قدر المعنى أعلى من قدر اللفظ، " ألا ترى أنهم لما اعتزموا إفادة المعنى توفروا عليه، وتحاموا طريق الصنعة والإلحاق فيه، فقالوا: قطّع وكسّر، تقطيعاً وتكسيراً، ولم يجيئوا بمصدره على مثال (فعللة) فيقولوا: قطّعَة وكَسَّرة، كما قالوا في الملحق: بيطر بيطرة، وحوقل حوقلة، وجهور جهورة، ويدلك على أن افعوعل لما ضعّفت عينه للمعنى انصرف به عن طريق الإلحاق– تغليباً للمعنى على اللفظ، وإعلاماً أن قدر المعنى عندهم أعلى وأشرف من قدر اللفظ– "[2]. فالمضارعة أو المشابهة في حقيقتها غلبة معنى مختص على آخر، لأن الاسمية لها دلائل وكذلك الفعلية والحرفية، وجميعها تتحرك داخل التراكيب، ولا تمنعها الحدود المعروفة، لأن الاسم يتطفل على الفعل فيأخذ حكمه، وكذلك الفعل والحرف، و" هذا مطرد في كل ما يعطى حكماً لأجل مشابهته لنوع آخر كما إذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه.. وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أعطى حكم الحرف في عدم التصرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف وأما الحرف فيشابه الفعل فقط "[3].

---

(1) الخصائص: 106/1.

(2) الخصائص: 156/1 – 157.

(3) شرح الكافية، للرضي: 37/1.

زيادة المعنى

إنّ العلاقة بين اللفظ ومدلوله الذهني أو العقلي ترتبط بالشيء الذي يدل عليه، وهو المفهوم المتصور من ظاهر اللفظ أو التركيب للشيء أو الأشياء الخارجية وقد تكون متضادة أو محتملة لأكثر من معنى، لأن الذهن قد يدرك أولاً معنى ثم يؤدي به هذا المعنى إلى معان آخر، كما في الكناية والمجاز، لأن الإسناد في التركيب هو المعنى الأول وقد يكون حقيقياً أو مجازياً، ثم تترتب عليه معان باطنة " وهي أن تقول: المعنى ومعنى المعنى، نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنىً آخر " [1].

وقد يكون الإدراك عاماً لمعانٍ متعددة أولاً ثم يتحدد ويتعين بالسياق والمقام والزيادات التي تلحق الأبنية والتراكيب، فبناء الفعل الثلاثي المجرد (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُلَ) أشمل للمعاني وأوسع من أبنية الثلاثي المزيد بحرف أو بحرفين أو بثلاث، لصلاحها لجميع المعاني، فهي تضم اللازم والمتعدي والجامد والمتصرف والعاقل وغيره والعلاجي وغيره بدليل مجيء المضارع (فَعَلَ) مفتوح العين ومضمومها ومكسورها، لأنه أخف الأبنية، فضم ثلاثة أبواب وهي نصر ينصر وضرب يضرب وفتح يفتح وقد يأتي منه مكسوراً ومفتوحاً لفعل واحد نحو "عرشَ يعرِشُ ويَعرُشُ، ونفَرَ يَنْفِر وينفُر وشتم يشتِم ويشتُم ونسَل ينسِل وينسُل"[2].

في حين أنّ المزيد قد تقيدت دلالته ومعناه بالحرف الزائد، وكذلك التركيب الخالي من الزيادة يدل على المعنى العام حتى تتعين دلالته بإحدى الزوائد التي توجهه، لأن الزيادة تعني العدول باللفظ أو التركيب عن معناه العام لمعنى آخر وهو الذي يطلق عليه زيادة المعنى في قول أهل اللغة " إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى "[3]،

(1) دلائل الإعجاز: 202 – 203.

(2) شرح الشافية: 118/1.

(3) الكشاف: 34/1.

أو يصفوه بالقوة، لأن " قوة اللفظ لقوة المعنى"[1]، وذلك بالزيادة في البناء لأجل المبالغة كافعوعل وافعول لما فيه من تكرار العين وزيادة الواو نحو اخشوشن واجلوذ إذا أسرع، و" معناه المبالغة كافعوعل، لأنه على زنته إلا أن المكرر هناك العين وهنا الواو الزائدة "[2].

فقد نقلت الزيادة معنى البناء عن معناه الأصلي المجرد إلى معنى آخر فتقيدت دلالته بتلك الزيادة وتنوعت بعدد الأحرف المزيدة، ففي قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة 1]. قال الزجاج: " ولا يجوز أن يقال الرحمن إلا لله وإنما كان ذلك، لأن بناء فعلان من أبنية ما يبالغ في وصفه، ألا ترى أنك إذا قلت: غضبان فمعناه الممتلئ غضباً فرحمن الذي وسعت رحمته كل شيء فلا يجوز أن يقال لغير الله رحمن "[3].

وكذلك أحرف الزيادة في التركيب، إنما جاءت قيوداً لتحديد المعنى وتعيينه، ولتوضيح معاني الأبنية المزيدة والتراكيب ودلالاتها وبيان المراد منها جاء البحث فيها موزعاً على مبحثين تناول الأول: زيادة الأبنية حيث تتبع المزيد والعدول به عن الأصل ودلالات الزيادة ودرس الثاني: زيادة التركيب وانتقاله إلى المعاني التي تحددها أحرف الزيادة فيه.

---

(1) الخصائص: 264/3.

(2) شرح المفصل: 162/7.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 43/1.

المبحث الأول
زيادة الأبنية

يُراد بالزائد ما لم يكن فاءً ولا عيناً ولا لاماً، لأن الأصل يلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفاً أو لعلة عارضة، فإنه في تقدير الثبات حيث يقابل بالفاء أو العين أو اللام في التمثيل الذي يصف الأبنية الأصلية الموازنة للفاء والعين واللام، لأن الأصول ثلاثية أو رباعية بزيادة اللام فكل ما زاد على ذلك من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها فهو زائد، وليس يعنون بقولهم زائد أنه لو حذف من الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها، ألا ترى أن الألف من (ضارب) زائدة، فلو حذفتها، لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يدل عليه قبل الحذف وكذلك قولك (مضروب) لو حذفت الميم والواو لم يكن ما بقي من الكلمة دالاً على اسم المفعول، كما يدل عليه (مضروب) بكماله بل لم يكن يمكن النطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم، لأن (الضاد) بعدها ساكنة، والابتداء بالساكن ممتنع فما زيد في (ضرب) من أوله قولهم: استضرب، فالهمزة والسين والتاء زوائد، لأنه ليس في (ضرب) شيء من ذلك ومثاله (استفعل)، وكذلك (يضرب) الياء زائدة ومثاله (يفعل) والزيادة في وسطه: قولك (ضروب) الواو زائدة ومثاله (فعول) والزيادة في آخره، قولك: (ضربان) فالألف والنون زائدتان ومثاله (فعلان) (1).

ويشكّل الوزن بحركات الموزون، فتأخذ الفاء حركة فاء الكلمة، وهكذا العين واللام، لأنه قد يحول أو يعدل عن الأصل بتغيير الشكل دون الحروف، ويعبّر عن الزوائد (سألتمونيها) بألفاظها إلا المبدل من تاء الافتعال، فإنه بالتاء، والمكرر للإلحاق، فإنه يأتي على مثال موزون الكلمة الملحق بها كدحرج، والمضعف الثلاثي

(1) ينظر: المنصف: 11/1 وما بعدها، التصريف الملوكي: 10، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 138 – 139.

يأتي على (فعّل) بالإدغام كراهة اجتماع حرفين من جنس واحد مثل (قطّع)، لأن الزيادة هنا ليست للإلحاق.

ولابد للمزيد فيه أو المحوّل أو المنقول أو الملحق من معنى يفصله عن الأصل، حيث دعت الحاجة إلى الزيادة بالتصريف والاشتقاق والتثنية والجمع والتصغير والنسب لأداء المعاني الجديدة التي تتناسب مع المقام وحال المتكلم ولكل مقام مقال، فعدل بالزيادة عن الأصل بغية المناسبة، مع الحفاظ على الأصول في الأبنية المزيدة، لأنها الأسس التي تبنى عليها هيئات الأبنية الجديدة، وإن اتخذت بالزيادة دلالات مختلفة عما كانت عليه، لأنها انصهرت في سياقات جديدة تفاعلت معها، لأداء المراد منها، فكانت الزيادة في المباني توسعة للمعنى الأصلي ليأخذ منحى جديداً يفضي به إلى الوصول إلى المقصود بعيداً عن معنى الأصل، بحيث لا يصلح وضع أحدهما مكان الآخر ليؤدي المعنى ذاته، لأن ظاهر قولهم " إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى " [(1)]، يوهم ببقاء المعنى الأصلي مع زيادة فيه تبعاً لعدد الأحرف المزادة، وليس كذلك، لأنه بعد الزيادة انتقل إلى معنى آخر، وقد يكون ضده، كما في (قسط) و(أقسط) و(جاء) و(أجاء) و(رَدِفَ) و(أردف)، " يقال: رَدِفتُ الرجلُ إذا ركبت خلفه، وأردفته إذا أركبته خلفي، ويقال هذه دابة لا ترادِف ولا يقال لا تُرْدَفُ، ويقال: أردفتُ الرجلَ إذا جئت بعده " [(2)].

أما (فَعّل) و(أفعل) نحو علّم وأعلم، ففي (علّم) " من التلبث وطول الوقت في التعلم ما ليس في (أعلم) تقول: أعلمت محمداً خالداً مسافراً، وتقول: علّمته الحساب ولا تقول أعلمته الحساب " [(3)]، إذ دلّت (فعّل) على وقوع الفعل مرة بعد مرة وذلك بخلاف (أفعل)، فإنها تدلّ على وقوعه مرة واحدة، و" اعلم أن زيادة المعنى.. مقيد بنقل صيغة الرباعي غير موضوعة لمعنى، فإنه لا يراد به ما أريد من نقل الثلاثي الى

(1) الكشاف: 34/1، وينظر: الجملة العربية والمعنى: 203.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 402/2.

(3) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 62.

مثل تلك الصيغة؛ فقوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء 164]، لا يدل على كثرة صدور الكلام منه، لأنه غير منقول عن ثلاثي. وكذا قوله: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا ﴾ [المزمل 4]، يدل على كثرة القراءة على هيأة التأني والتدبّر. وكذا قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ ﴾ [يس 69]، ليس النفي للمبالغة بل نفي أصل الفعل"[1]، لأن تضعيف عين الفعل لمعنى التكثير أو التدرج أو التكلّف، وذلك بخلاف (أفعل)، فهو للنقل والتعدية والبلوغ نحو أحصد الزرع، وهما غير منقولين، " والدليل على أن فاعَل وأفعَل وفعَّل غير ملحقة بدحرج وبابه امتناع مصادرها أن تأتي على مثال الفعللة، ألا تراهم لا يقولون: ضارب ضاربة، ولا أكرم أَكرْمة، ولا قطّع قطّعة؛ فلما امتنع فيها هذا – وهو العبقرة في صحة الالحاق – عُلِمَ أنها ليست ملحقة بباب دحرج " [2].

وقيل: " علّمت وأعلمت جميعاً في اللغة بمعنى واحد " [3]، وليس كذلك، لأن المساواة في العدد لا تعني المطابقة في المعنى، لأن المخالفة في شيء من التصاريف تكفي في الدلالة على التفريق بينهما، فعلّم يُعلّم تعليماً بخلاف أعلم يُعلم إعلاماً، ومعاني الزيادة في الأول وإن شاركت الثاني في الظاهر إلا أن أحدهما قد يكثر في معنى ويقل في الآخر فالإعلام لا يستغرق وقتاً طويلاً كالتعليم، وكذلك التعدية فإن (فعّل) لا يتعدى إلى ثلاثة كأفعل إلا محمولاً على (أفعل)، كحدّث وخبّر أو يجعل الحدث أصله نحو فحّي القدر، أي جعلها ذات فح وشسّع النعل، أي جعله ذا شسع ليعم[4]، و" شرطه أن يكون في الأفعال المتعدية قبل التضعيف، وإنما جعله متعدياً تضعيفه.. وقد جاء التضعيف دالاً على الكثرة في اللازم قليلاً، نحو مَوّت المالُ. وجاء حيث لا يمكن فيه التكثير كقوله تعالى: ﴿ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [الرعد 7]، و ﴿ لَنَزَّلۡنَا عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكٗا رَّسُولٗا ﴾ [الاسراء 95]، فإن قلت

(1) البرهان في علوم القرآن: 36/3.

(2) الخصائص: 222/1.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 183/1.

(4) ينظر: شرح الشافية: 93/1، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 209.

﴿ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ﴾ [البقرة 126]، مشكل على هذه القاعدة، لأنه إذا كان (فعّل) للتكثير، فكيف جاء (قليلاً) نعتاً لمصدر (متّع)، وهذا وصف كثير بقليل، وإنه ممنوع، قلت: وصف بالقلة من حيث صيرورته الى نفاد ونقص وفناء "[1].

إنّ مجيء (فعّل) للتقليل لا يناقض وصفه بالقلة، كما أنه يجوز جعله نعتاً للظرف أي زمناً قليلاً، فلا إشكال، لأنه قد يعدل عن (فعّل) الى (أفعل) للزيادة في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ [الطارق 17]، فقد غيّر الوزن لئلا يكرر اللفظ، ولما ثلث جاء بمعناه دون لفظه " أي إمهالاً يسيراً وكرر وخالف بين اللفظين لزيادة التسكين منه والتصبير"[2].

و(فعّل) في الأجوف مصححة و(أفعل) معتلة، فقوّم تختلف في دلالتها عن أقام، وأبنية المشتقات الخمسة في حقيقتها أفعال مبالغ فيها دالة على أحوال الذات الحادثة والثابتة مع زيادة مبالغة بحسب الزيادة في بنائها فبزيادة حرف من أحرف (أنيت) على أصل الفعل مع زيادتين في الأمثلة الخمسة للمضارع ومثلها في الصفات وكلها تحمل معنى الحدث، بدليل العمل والوزن، حيث يدل صوغها من أصول الفعل (ف ع ل) على تضمنها الحدث، ولكن الزيادة وجهت الذات إلى معانٍ أخر، بحسب النسبة الناقصة بين الحدث والذات، فقد يكون الحدث واقعاً عليها أو صادراً منها أو دالاً على الحدوث أو الثبوت وغيرها، فلم يعد المعنى الأصلي كما هو مع زيادة فيه وإنما اختلف فتولد معنى جديد على الأصول الأولى، كما تولدت معاني أبنية الجمع المكسر، وكأنها أنشئت إنشاءً جديداً، بدليل معاملتها بحركات الإعراب الأصلية دون الفرعية مع أنها خرجت عن الأصل وهو الإفراد، وإن التثنية والجمع الذي على حدها قد خرجا عن الأصل وإن احتفظا بأصول بناء المفرد إلا أنهما لم يحافظا على حركاته تماماً، وقد يلحقهما الإعلال بالقلب، ودليل ذلك معاملتهما بالعلامات الفرعية، لاختلاف دلالة علامات الإعراب الأصلية عن الفرعية وإبدال النون من

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/35–36.

(2) الكشاف: 4/242.

التنوين. " ويتضح من ذلك أن العربية لما لم تكتف بصيغ قليلة، مثل سائر اللغات السامية، كانت تميل إلى كثرة الإشكال والتفنن في الصيغ الكثيرة ونرى مثل ذلك في صيغ جمع التكسير، فهي متعددة أيضاً وبعضها اقترحته العربية مع الحبشية وبعضها اقترحته العربية وحدها، واللغات السامية الشمالية لا يوجد فيها إلا القليل منها " [1]، وذلك لأن العربية احتفظت بالأصول، كما احتفظت بالإعراب كاملاً من اللغة الأم [2]، حيث تصرفت العربية بالأصول تقديماً وتأخيراً وتغييراً بالشكل لتوليد المعاني، فإن " اللغة العربية رغماً لطول الزمان الماضي عليها قبل بروزها في ميدان التاريخ، قد حفظت الحروف الأصلية حفظاً أتم من سائر اللغات السامية الأخرى " [3].

وذلك لأن العربية اعتمدت البنية الصرفية على المستويين النحوي والدلالي، حيث العلاقة قائمة وظيفياً على دلالة البناء ولم تكن العلوم الصرفية والنحوية منفصلة عن بعضها، وبقيت كذلك ردحاً طويلاً من الزمن، فابن جني – وهو من أبناء القرن الرابع الهجري– لا يفرّق بينهما، فقد حدّ النحو بقوله: " هو انتحاء سمت العرب في تصرفه من اعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم ردّ به إليها " [4]، لأن معرفة الوظيفة النحوية للبناء قائمة على معرفة البنية الصرفية، لأنها المنبئة عن الذات في حركتها الظاهرة والباطنة، وأحوالها المختلفة والذي ينبئ عن ذلك هو الفعل، والأفعال في حقيقتها أوصاف، وهي العوامل في النحو، كما أنها أصول الصفات أو المشتقات ومنها المصدر بدليل عملها ومعناها، لأن محورها الحدث والذات، وهي تدور في فلكهما لذلك كثر تصرف العربية بالأفعال. فاشتقت من

(1) التطور النحوي للغة العربية: 103.

(2) العربية، ليوهان فك: 33، الجملة العربية والمعنى: 30.

(3) التطور النحوي للغة العربية: 23.

(4) الخصائص: 34/1.

الأصول ما تحتاج إليه وتوسعت فيه وأجرت تغييرات بنيوية إعلالاً وإبدالاً وإدغاماً وإمالةً وصولاً إلى الخفة والانسجام اللغوي، فاختلفت أحوال الأبنية وتعددت، لأنها " قد تكون للحاجة كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف، وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذي الزيادة وقد تكون للمجانسة كالإمالة، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف " [1].

فقد دعت الحاجة إلى توليد المعاني الجديدة فكانت الأوزان القياسية ملبية لتلك الحاجة بدواعي التوسع والاستزادة بحسب المراد واختلاف المقامات والأحوال إما تكثيراً للمعنى ومبالغة فيه وإما توليداً لمعانٍ أخر لها دلالات مختلفة، وصولاً إلى البناء الأقدر والأنسب للمقام، لأن التغييرات التي لحقت الأبنية لا تقتصر على الزيادة في المعنى ذاته بل جاءت للإتيان بالمعاني المغايرة والمتباينة والمختلفة عما كانت عليها لتواكب الأحوال المختلفة والمواقف المتباينة، فكان لكل بناء معنى يختلف عن الآخر، فليست الصفات الخمسة بمعنى واحد ولا المصادر، ولا الجموع، لأن الأفعال وهي الأحداث ليست بمعنى واحد، وإن التقت جميعاً في تصوير المُحدِث ووصفه، و " إن زيادة المباني تدل على زيادة المعاني "[2]، يقتصر على المبالغة في المعنى ولا يعني جميع الزيادات، والأولى أن يقال: إن زيادة المباني تدل على تنوع المعاني واختلافها وتعددها بحسب المراد، بدليل أن الذي صيغ للمبالغة ليس بمعنى واحد، لأن في العربية أوزاناً عديدة للمبالغة وهي لا تؤدي معنى واحداً، فليس غافر وغفور وغفّار، وصبّار وصابر وصبور، وهمّاز وهمزة وضحّاك وضحكة وضحوك بمعنى واحد، لأنه محال أن يختلف البناءان والمعنى واحد، فمنها ما هو منقول من أسماء الآلة ومنها من معنى الصناعة والحرفة، لأن الأصل في المبالغة النقل، و(مفعيل) أصله (مفعال) كمنشار ومفتاح، فنحوا به منحى الإمالة التامة المؤدية إلى الإبدال كالمعطير،

(1) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 303.

(2) الجملة العربية والمعنى: 203.

و(فَعول) لما يستنفد كالوضوء والوَقُود فاستعيرت هذه الأبنية لتؤدي معنى المبالغة فكان (ضحّاك) على مثال بزّاز وحدّاد، و(مهذار) على مثال مفتاح، و(مكرّ) على مثال مصعد، وهكذا، كما تُردّ بعض الأبنية إلى بعض بحكم المعنى إذ " قد يُرَدُّ بعضٌ إلى بعض، فَفَعِلٌ مما ثانيه حرف حلق كفَخِذ يجوز فيه فَخْذٌ وَفِخِذٌ، وكذا الفعل، كشَهِدَ، ونحو كَتِفٍ يجوز فيه: كَتْفٌ وَكِتْفٌ، ونحو: عَضُدٌ يجوز فيه عَضْدٌ، ونحو عُنُقٌ يجوز فيه عُنْقٌ، ونحو: إبِلُ وَبِلِزٌ يجوز فيها إبْلٌ وَبِلْزٌ، ولا ثالث لهما، ونحو: قُفْل يجوز فيه قُفُل على رأي، لمجيء عُسرٍ ويُسُرٍ "[1].

وللدلالة على أهمية البناء في مجال المعنى تكسر عين المضارع الأجوف والناقص اليائيين لمناسبة الكسرة للياء، وحتى لا يلتبس اليائي بالواوي، ولأن بيان البنية أهم من الفرق بين الواوي واليائي في (يَبِيعُ) و(يرمي)، إذ لو قالوا في (باع) و(رمى): يَبْيُعُ ويَرْمُيُ لوجب قلب اليائين واوين لبيان البنية، فكان يلتبس الواوي واليائي في الماضي والمضارع [2]، كما التزم الضم في الأجوف والناقص الواوين من (فَعَل) المفتوح العين لمناسبة الضمة للواو ولئلا يلتبس الواوي باليائي للحرص على كون الفعل واوياً لا يائياً، إذ لو قالوا في (قال) و(غزا) يَقْوِلُ ويغزِوُ لوجب قلب واو المضارعين ياء فكان يلتبس إذاً الواوي باليائي في الماضي والمضارع، لأن المعتل بالواو تكون حركة عينه في المضارع من المعتل الذي بعده فهي أبدا (فَعَلَ يَفْعُلُ) بضم عين المضارع فجعلوا حركة ما قبل الواو منها [3]. وقيل: لو كانت الحركة لبيان بنات الواو لوجب الضم في (خِفتُ) لأنه من الخوف " [4]. وإنما كسرت فاء (خِفتُ) لبيان البنية، لأن الدلالة على البنية تبين المعنى بدليل ضم فاء (قُلتُ) وكسر فاء (بِعتُ)، لأن أصلهما (قَوَل وبَيَع) والفتح في العين لا يدل على أصلهما فترك الفتح وضم فاء الأول وكسر الثاني وإن عين (خِفتُ) و(هِبتُ) مكسورة دلّت عليها كسرة الفاء.

---

(1) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 302.

(2) ينظر: شرح الشافية: 125/1.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 340/4، 382، الممتع في التصريف: 174/1.

(4) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 184.

وحتى لا يختلف البناء في تصريف الباب الواحد حُمل ما ليس فيه علة على ما فيه علة، نحو: وعد يعد أعد ونعد، إذ لم تكن في (أعد) و(نعد) ياء، فلو قيل: أنا أوعد، وهو يعد لاختلف المضارع، فيكون مرة بواو وأخرى بلا واو، وكذلك أكرم يكرم وأصل بابه يؤكرِمُ [1]، على (يُفْعِل) فحذفت الهمزة الزائدة لئلا تجتمع همزتان في (أنا أؤكرِم) فقيل: نكرِم وتُكرِم ويُكرِمُ، ولئلا يكون المضارع مرة بهمزة وأخرى بغيرها، لأن الهمزة الأصلية قد تحذف للثقل، نحو خُذ وكُل، كما التزم الباب في إسناد المعتل الأجوف الواوي واليائي فقيل: قُلْتُ وبِعتُ وقُلْنَ وخِفْتُ وفي الوصف الذي على وزن (فُعلى) مثل دُنيا وعُليا، لئلا يلتبس بالمصدر (طُوبى)، وللتفريق بين المعاني المتقاربة وإرادة الدقة فيها يزاد في الأبنية، نحو (تفعّل) و(تفاعل) ويجمعهما معنى التكلف وبذل الجهد للاتصاف بالشيء إلا أن (تفعل) تختلف عن (تفاعل)، لأن معنى التكلف: أن فاعِل (تفعّل) يريد أن يدخل نفسه في أمر حتى ينسب إليه ويكون من أهله مثل تشجّع وتبصّر وتحلّم [2]، فإنه يريد حصوله حقيقة ويجتهد في الزيادة، لأنه يطلب أن يكون شجاعاً وبصيراً وحليماً، أما فاعِل (تفاعل)، فإنه لا يطلب حقيقة أن ينسب إلى ما يدّعيه ويتظاهر به، فيقال تمارض وتعالم وتحالم وغير ذلك، فإنه أظهر ذلك، وليس هو كذلك حقيقة أو يغيّر في الشكل لإرادة التفريق بين معنيين، نحو (فُعِل) وأصله (فَعَل) أو (فَعِل) ثم نقل فجعل حديثاً عن المفعول، لأن (ضُرب) منقول من (ضَرَبَ)، ولا يكون (فُعِل) منقولاً من (فَعُل)، لأن (فَعُل) لا يتعدى، والفعل لا ينقل إلى (فُعِل) حتى يكون متعدياً قبل النقل[3].

فأبنية الفعل الثلاثي (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ) هي الأصول المتصرفة، وللأفعال الأصالة في التصريف، ولا تكون إلا ثلاثية أو رباعية مثل: دحرج، ولم يبن من الفعل خماسي، لئلا يثقل بما يلحقه من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل، واسم

(1) ينظر: الخصائص: 143/1 و 144.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 71/4، أدب الكاتب: 495، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 218.

(3) ينظر: المنصف: 23/1، شرح الأشموني: 786/3، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 186.

المفعول، والضمائر المرفوعة، والضمير يستدعي التسكين، لأن الفاعل مكمل ومتمم للفعل وهما كالكلمة الواحدة، " وأكثر الأسماء المبنية على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات، فلكل وزن منها حيز في المعنى والخدمة، وكل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيز، مبني على ذلك الوزن مع أن كثيراً من الأوزان تجمع بين معان مختلفة وكثير من المعاني يؤدى بها بأوزان متعددة... فالقياس على الأوزان أقوى بكثير عند أسماء المعاني والصفات منه عند غيرها من الأسماء وذلك لأن أسماء المعاني والصفات قريبة جداً إلى الأفعال والأفعال غلب عليها القياس غلبة تكاد أن تكون كاملة "[1]. وذلك لأن المصادر والصفات شاركت الفعل في المعنى والعمل لتضمنها الحدث والإضافة فيها كالإسناد في الفعل، ولدلالتها على الزمن النحوي، فشكلت مساحة واسعة لحركة الحدث صدوراً عن الذات أو وقوعاً عليها أو للمفاضلة بين موصوفين أو للدلالة على ثبوت الصفة على موصوفها أو للدلالة على تجدد الحدث واستمراره أو للمبالغة في الحدث بصيغ المبالغة أو الإخبار بالمصدر أو مجيئه وصفاً أو حالاً للدلالة على أن الذات قد تجسمت من الحدث لكثرة مزاولته، لأنه لا يخبر عن الذات باسم المعنى وهو المصدر والصفات في حقيقتها أفعال قد بولغ فيها بدليل دلالتها على الثبوت والدوام وطول مزاولة الحدث، فهي أدوم من الأفعال لاستمرار صاحب الحدث بمزاولته حتى أصبح صفة له قد عرف بها، وأنها تعمل عمل أفعالها المبنية للمعلوم والمجهول واللازمة والمتعدية، كما أشبهت الفعل في قبول الزيادة والدلالة على معانيها، وفي صلاحها للصلة كالأفعال، لأن (أل) موصول حرفي يطلب صلة، ولأنها تقع موقع الأفعال خبراً ووصفاً وحالاً، والجمل الفعلية تؤول بالصفات تعبيراً عن محل الموضع من الإعراب لحرمان الجمل من علامات الإعراب الأصلية والفرعية، فإن الفعل والوصف يتبادلان المواقع في النهوض بالوظيفة النحوية داخل التراكيب.

ومما يدل على أن المصادر والصفات في الأصل أفعال قد بولغ فيها تعرضها للإعلال والإبدال والإدغام عند الاشتقاق وفي التراكيب، فالفعل إذا كان معتلاً

(1) التطور النحوي للغة العربية: 100 – 101.

كان الوصف والمصدر منه معتلين أيضاً، وإذا حصل إبدال في الفعل كان الوصف والمصدر كذلك نحو افتعل يفتعل مفتعَل ومفتعِل افتعالا والحذف نحو أكرم يكرم مكرِم ومكرَم إكراماً والزيادة نحو انفعل ينفعِل منفعِل ومنفعَل انفعالا وتفاعَل يتفاعل متفاعِل ومتفاعَل تفاعلا وفاعَل يُفاعِل مُفاعِل ومفاعَل مفاعلة واستفعل يستفعل مستفعِل ومستفعَل استفعالاً وفعالاً، والإعلال مع التعويض في المصادر نحو وزن يزن زنة ووزناً ووصف يصف صفة ووصفا ووعد يعد عدة ووعداً وفي حال الزيادة مع الإعلال:

أقام يقيم إقامة أدار يدير إدارة استقام يستقيم استقامة استتار يستتير استتارة استغاث يستغيث استغاثة	معتل العين نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث، والأصل إقوام وإدوار واستقوام واستتوار واستغواث.
ربّى يربي تربية زكى يزكي تزكية	معتل اللام حذفت منه ياء التفعيل وعوض عنها بالتاء فصار مصدره على تفعلة.

ويجري الإبدال والإدغام على الفعل والوصف سواء أكان الإبدال واجباً أم جائزاً، لأن الفعل أصل للوصف، فما يجري على الفعل يجري على الوصف حيث تبدل أحرف العلة بعضها من بعض وتبدل التاء من الواو والياء، نحو: اتّعد واتّسر وتبدل الطاء من التاء، نحو: اصطبر والدال من التاء، نحو: ازدجر وادّكر، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴾ [القمر 4]، وقوله: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر 17]، والذال من التاء، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾ [التوبة 90]، وأصله اعتذر صيغ منه (المعتذرون) " ويجوز (المعذّرون) – بكسر العين – لأن الأصل المعتذرون فأسكنت التاء وأدغمت في الذال ونقلت حركتها إلى العين فصار الفتح أولى الأشياء، ومن كسر العين حرك لالتقاء الساكنين، ويجوز

(المعذّرون) باتباع الضمة التي قبلها وهذان الوجهان – كسر العين وضمها – لم يقرأ بهما وإنما يجوز في النحو " [1]، وذلك لأن علم النحو كان يضم علمي الصرف والأصوات وأما كسر عين (المعذّرون) وضمها، فلأن تاء الافتعال كثيرة التغير في إدغام المتقاربين بعد تسكينها وقلبها إلى حرف مماثل في المخرج والصفة الصوتية حتى يتم الإدغام بالتشابه، وهو " أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل، ويكون في المثلين والمتقاربين " [2].

والعلة في ذلك صوتية ومثالها حديثاً (التشابه والتماثل)، " أي أنّ حروف الكلمة مع توالي الأزمان كثيراً ما تتقارب بعضها من بعض في النطق وتتشابه وهذا التشابه نظير لما سماه قدماء العرب إدغاماً غير أن التشابه والإدغام، وإن اشتركا في بعض المعاني اختلفا في بعضها، وذلك أن معنى الإدغام: اتحاد الحرفين في حرف واحد مشدد، تماثلاً أو اختلفا، نحو (آمنا) و(ادّعى)، أما (آمنا) فالنون المشددة نشأت عن نونين، أولاهما لام الفعل، والثانية الضمير فاتحادهما إدغام وليس بتشابه، وأما (ادّعى) فأصل الدال المشددة دال وتاء، الدال فاء الفعل والتاء تاء الافتعال قلبت دالاً فهذا إدغام وهو تشابه أيضاً... إذا تشابه الحرفان ولم يتطابقا كان التشابه جزئياً، نحو اضطجع وازدجر... فهذا تشابه وليس بإدغام، إذ الحرفان لم يتحدا إلى حرف واحد مشدد فينقسم التشابه إلى كلي وجزئي وينقسم من جهة أخرى إلى مقبل ومدبر ومتبادل... فادعى من التشابه المقبل الكلي واضطجع وازدجر من التشابه المقبل الجزئي، ومقبل معناه أن اتجاه التغير من الحرف السابق وهو فاء الفعل إلى الحرف التالي وهو تاء الافتعال فأثر الحرف السابق في التالي وغيّره... ومثال التشابه المتبادل كلمة (ادكر) فإنّ فاء الفعل أي الذال وفاء الافتعال تشابهتا واستبدلتا بحرف ثالث مخالف لهما جميعاً وهو الدال " [3]. فقد جعلت التاء الزائدة التشابه مقبلاً بسبب الإبدال وقد يكون التشابه مدبراً وذلك مع التاء الطويلة نتيجة التغير

(1) معاني القرآن وإعرابه: 464/2.

(2) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 359.

(3) التطور النحوي للغة العربية: 29–30.

منها إلى السابق عليها وذلك بإسقاطه لفظاً لا خطأً حفاظاً على الضمير، لأنه فاعل ولا يستغني الفعل عنه، نحو (عبدت) و (ربطت) حيث تؤثر التاء في الباء والطاء وتقلبهما إلى ما يشبهها في النطق.

وزيادة التاء نقلت البناء من الإدغام المماثل إلى الإدغام المتشابه وغيّرت معناه وليس الزيادة في معناه فحسب، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة 286]، فإن (افتعل) تأتي للزيادة على معناه كقولك اكتسب في كسب واعتمل في عمل [1]، لأن في معنى (اكتسب) زيادة ليست موجودة في كسب أي أن الحسنات لا يضيع أجرها سواء اجتهد في الخير أم لا، والسيئات تكون في الاجتهاد والمبالغة في تحصيلها، وليس الأمر كذلك، لأن الله تعالى قال: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [الزلزلة 7 – 8]، فكلّ يرى جزاء عمله عاجلاً أم آجلاً، مهما كان يسيراً، و" لا يؤاخذ أحداً بذنب غيره، كما قال عز وجل: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الإسراء 15] " [2]. وإنما جاء (اكتسب) بالزيادة للدلالة على أن عمل السيئات بعيد عن الفطرة السليمة وفي ارتكابها تكلف وإن كانت يسيرة، وجاء الكسب في الخير، لأن النفس تتسامى به وترق في حين جاء الاكتساب في الشر، لأن النفس تتسافل به وتنحط لما في تحصيله من جهد وتكلف.

قال الزمخشري: " فإن قلت لم خصّ الخير بالكسب والشر بالاكتساب ؟ قلت في الاكتساب اعتمال، فلما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه وأمّارة به كانت في تحصيله أعمل وأجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه، ولمّا لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال " [3]، لأنه لما كانت السيئة ثقيلة على النفس لما جبلت عليه، وفيها تكلف زيد في لفظ فعلها. فجاءت الزيادة أمارة على التصرف الواسع في الشر ودالة على الثقل بالآثام بخلاف إصابة

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 75/4، المفصل: 283، شرح الشافية: 110/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 369/1.

(3) الكشاف: 408/1.

الخير، فخرج البناء بالزيادة من دلالة إلى ضدها وإن كانت مادته واحدة فناسب ثقل البناء بالزيادة ثقل الوزر، كما ناسب تجرده منها صفاء النفس بعمل الخير، لأن " اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان، ثم نقل الى وزن آخر أعلى منه، فلابدّ أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً، لأن الألفاظ أدلة على المعاني، فإذا زيدت في الألفاظ وجب زيادة المعاني ضرورة "[1]، وذلك بتخصيصها بمعنى معين.

أما الإبدال الجائز لتاء (تفعّل) المضعف الثلاثي المزيد بحرفين، فإنه يستعمل لمعنى يختلف عن تركه، لأنّ الإدغام أخف من الفك فاستعملا في مقامين مختلفين لغرض المناسبة نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء 82]، وقوله: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد 24]، فجاء (يتدبرون) بلا إدغام، لأن القرآن الكريم يحتاج إلى طول تأمل وعمق في التدبر وبذل الجهد وهذا يتطلب وقتاً طويلاً وتمهل في حين قال: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [المؤمنون 68]، لأن " القول قد يشمل الآية والآيتين منه فدعاهم إلى تدبر القول، وهذا يتطلب وقتاً أقصر من تدبر عموم القرآن، فلما قصّر من المتدبّر قصّر من التدبّر، ولما أطال في الآيتين الأخريين فجعله القرآن كله أطال البناء، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴾ [الليل 18]، وقوله: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [عبس 3]، فقال في الآية الأولى (يتزكى)، وقال في الآية الثانية (يزكى) بالإبدال والإدغام "[2].

وثمة أمر آخر وهو العموم في الفك لثقله والخصوص في الإدغام لخفته، والوصف أعم من الفعل، لأنه مقيد بزمن، فجاء الإدغام في الوصف مقوياً لمعنى الفعلية فيه، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [الحديد 18]، فقد عطف الفعل (أقرضوا) على الوصف لقوة معنى الفعلية فيه، يدل على ذلك قولهم "وعطف الفعل على الاسم في صلة (أل)، لأنه فيها حل محل الفعل"[3].

(1) البرهان في علوم القرآن: 342/3.

(2) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 48–49.

(3) تفسير الجلالين: 542.

وقولهم في القراءة " ويقرأ ان المصدّقين والمصدقات بالتخفيف "[1]، لأن الإدغام أخف من الفك ويعني التخصيص، لأن المبالغين بالصدقات أخص لقلتهم، فلم يشمل عموم المتصدقين بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ﴾ [الأحزاب 35]، فلم يقل (والمصدّقين والمصدقات) ليكون عاماً شاملاً لجميع المسلمين سواء أكان المتصدق به قليلاً أم كثيراً، ولم يختص بالمبالغين بها دون غيرهم، لأن الله تعالى يجزي على القليل والكثير، وطلب الإحسان بالصدقة يقتضي التلطف وذلك بالتعبير الذي يناسب مقام استدرار عطف المحسن ولا يلزمه بالمبالغة وذلك من حسن الأدب، كما طلب أخوة يوسف التصدق عليهم في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ﴾ [يوسف 88]، فلم يطلبوا منه أن يبالغ لهم في الصدقة بل أكدوا جزاء الله تعالى للمتصدق بالقليل والمصدّق بالكثير، ولو قالوا (المصدّقين) لاختص بالكثير دون القليل، فشمل قوله (المتصدقين) المتصدّق والمصدّق، كما جاء (الصدّيق) وهو المبالغ في الصدقة والتصديق في طلب تفسير الرؤيا في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف 46]، حيث جمع إدغامين في بناء واحد للدلالة على بلوغ الغاية في الصدق، فليست الزيادة في البناء تعني المبالغة دائماً بل قد تعني التخصيص وتدل على غلبة الفعلية، كما تدل على الخفة والانسجام الصوتي.

والخطاب بالعموم أقل وقعاً على النفس من التخصيص، لأنه قد يعني قدراً كبيراً من التحدي والتمرد، فإذا أريد العموم كان بالزيادة وذلك بفك المضعف، لأنه أشد ثقلاً من المدغم، والمدغم أبلغ منه، لأنه أخف فيخص ويؤدي المراد بالتعيين دون التعميم، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا۟ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [يس 18]، وقوله: ﴿قَالُوا۟ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ۚ قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ ۖ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل 47]، " فقال في (يس): (تطيرنا) وقال في النمل: (اطيرنا)

(1) معاني القرآن وإعرابه: 126/5.

ذلك أن التطير في النمل أشدّ مما في (يس) بدليل أنهم قالوا في (يس) {لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ} فهددوهم بالرجم والتعذيب، أما في النمل، فقد أقسموا وتعاهدوا على قتله وقتل أهله ومعنى ذلك أن التطير بلغ عندهم درجة أكبر وأشد مما في (يس) فجاء بما فيه زيادة مبالغة " [1].

إنّ زيادة المبالغة جاءت بالإدغام وليس بالتضعيف، والتضعيف أزيد فدلّ على عموم التطير بدليل أن الخطاب كان موجهاً لجمع (تطيرنا بكم) في حين أن الخطاب كان موجهاً لواحد (اطيرنا بك) فهو أبلغ في التحدي، لأنهم لم يقولوا (تطيرنا بك) وهو أعم من (اطيرنا) فجاءوا بالمدغم دون المضعف للدلالة على أنهم بلغوا المنتهى من التشاؤم، لأن " الأصل تطيرنا فأدغمت التاء في الطاء واجتلبت الألف لسكون الطاء " [2]، أي تشاءمنا [3]، كما قال تعالى: ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ ﴾ [النمل 66]، والأصل تدارك أبدلت التاء دالاً واجتلبت همزة الوصل، ولم يأت به على الأصل للدلالة على أن علمهم مختص بالدنيا ولو جاء على الأصل لشمل الآخرة، لأن " معنى بل تدارك علمهم في الآخرة على معنى بل يتكامل علمهم يوم القيامة، لأنهم مبعوثون وكل ما وعدوا به حق، ومن قرأ بل أدْرَكَ علمهم فعلى معنى التقرير والاستخبار كأنه قيل لم يُدرك علمهم في الآخرة أي ليس يقفون في الدنيا على حقيقتها، ثم بين ذلك في قوله: ﴿ بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ ﴾، والقراءة الجيدة ادّارك على معنى تدارك بإدغام التاء في الدال فتصير دالا ساكنة فلا يبتدأ بها فيأتي بألف الوصل لتصل إلى التكلم بها " [4].

وليست (ادارك) بمثل (تدارك) في الدلالة لاختلاف المعنى فيما بينهما، لأن الإدغام ليس بمعنى التضعيف، بدليل قوله تعالى: ﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ تَأۡخُذُهُمۡ وَهُمۡ يَخِصِّمُونَ ﴾ [يس 49]، وأصل (يخصمون) يختصمون فأبدلت التاء صاداً

(1) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 54.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 123/4.

(3) تفسير الجلالين: 384.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 127/4–128.

وأدغمت في الصاد، ولم يأت على الأصل للدلالة على أنهم منهمكون في معاملاتهم الدنيوية ومنشغلون في خصوماتها غير منشغلين بشيء آخر غيرها، في حين قال تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾ [الزمر 31]، لأن الاختصام ليس في الدنيا بل عند الرب فجاء (تختصمون) على الأصل بالزيادة دون الإدغام للدلالة على أنه أشد، لأنه يستدعي الفصل في جميع خصومات الدنيا، وهي أشمل وأعم من الخصومات التي تأخذهم منها الصيحة، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ﴾ [البقرة 72]، فإن التدافع لم يدم طويلاً وكان خاصاً بالمقتول " أي تدافعتم، أي ألقى بعضكم على بعض يقال درأت فلاناً إذا دفعته وداريته إذا لاينته ودرَّيته إذا ختلته، ولكن التاء أدغمت في الدال، لأنهما من مخرج واحد، فلما أدغمت سكنت فاجتلبت لها ألف الوصل، فنقول: ادّارأ القوم، أي تدافع القوم "[1].

ونحوه قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة 38]، " بادغام التاء في الأصل في المثلثة واجتلاب همزة الوصل أي تباطأتم وملتم عن الجهاد "[2]، فادغام التاء ههنا أبلغ، لأن التباطؤ خاص بالجهاد وليس عاماً، لأن الخطاب موجه للمؤمنين خاصة وليس للناس عامة، وقد تجتمع تاءان زائدتان في بناء واحد فيكون لكل معنى يختلف عن الآخر، كما أن إدغامها يكون لمعنى مخالف لإظهارها، نحو قوله تعالى: ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف 3]، في (تذكرون) وجهان في القراءة: " قليلاً ما تذكّرون – بالتشديد في الذال – والمعنى قليلاً ما تتذكرون، إلا أن التاء تدغم في الذال لقرب مكان هذه من مكان هذه ومن قرأ (تذكّرون)، فالأصل– أيضاً– تتذكرون إلا أنه حذف إحدى التاءين وهي التاء الثانية، لأنهما زائدتان إلا أن الأولى تدل على معنى الاستقبال فلا يجوز حذفها والثانية إنما دخلت على معنى فعلت الشيء على تمهل نحو تفهمت وتعلمت، أي أحدثت الشيء على مهل وتدخل على معنى إظهار الشيء والحقيقة غيره كقولك تقيّست أي أظهرت أني قيسي، فإنما المحذوف من تتفعّلون الثانية، لأن الباقي في

(1) معاني القرآن وإعرابه: 153/1.

(2) تفسير الجلالين: 196.

الكلمة من تشديد العين من (تفعّل) يدل على معنى الكلمة، ولو حذفت تاء استقبال لبطل معنى الاستقبال " [1].

إنّ (تتفعّل) أصله (فَعّل) وهو للتكثير غالباً نحو غلّق وقطّع، ثم زيدت التاء لغرض تحقق الكثرة، لأن (تفعّل) " لمطاوعة فعّل: نحو كسّرته فتكسّر وللتكلف نحو تشجّع وتحلّم وللاتخاذ نحو توسد وللتجنب، نحو تأثم وتحرج وللعمل المتكرر في مهلة نحو تجرّعته ومنه تفهّم وبمعنى استفعل نحو تكبر وتعظم " [2]، ثم زيدت تاء المضارعة لتحول الفعل إلى المضارع وحذف تاء المطاوعة يحول معنى الفعل من التكثير والعموم إلى التقليل والتخصيص يدل على ذلك تخصيص المؤمنين في آية الأعراف: ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [3]، وهم لا يحتاجون إلى طول تذكر بحسب عقد الإيمان، لأنهم أطاعوا الله تعالى، فإذا خاطب الكفار جاء بالفعل كاملاً لم يحذف منه شيئاً، لأنهم أعم ويحتاجون إلى طول تذكر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام 80]، لأن المشرك محتاج إلى التذكر وإدامة التفكر والتأمل ليهتدي إلى التوحيد، وذلك بخلاف المؤمن ونحوه قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾[آل عمران 102 – 103]، فحذف التاء من (تفرقوا)، لأنه خاص بالمؤمنين، فإذا جمعهم مع غيرهم من أهل الكتاب ذكر التاء، نحو قوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾ [الشورى 13]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ ﴾ [الأحزاب 52]، وقوله: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ﴾ [النساء 2]، " فقال في آية الأحزاب (تبدل) بحذف إحدى التاءين، وقال في آية النساء (ولا تتبدلوا) من دون حذف، ذلك أن آية الأحزاب حكمها مقصور على الرسول ﷺ

(1) معاني القرآن وإعرابه: 316/2.

(2) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 306–307.

فهو منهي عن أن يتبدل بأزواجه أزواجاً. أما الآية الثانية، فهي حكم عام للمسلمين على مر العصور فقال في الحكم المحدد والحدث المقصور على شخص واحد (تبدل) بالحذف من الفعل وقال في الحكم العام الممتد على مر العصور (تتبدلوا) فجاء بالصيغة القصيرة للحدث القصير والصيغة الطويلة للحدث الطويل الممتد "[1].

إنّ الزيادة قيد من قيود المعنى زائد على معنى الحدث العام، حيث توجهه بحسب المراد، والصيغة الفعلية دالة على قيد الزمن والحدوث وتحققه أو استمراره بدليل دخول قيد الجزم فيقطع ذلك الاستمرار، و(تفعّل) مقيد بمعنى التكثير الذي يدل عليه التضعيف ومقيد بمعنى آخر يبين كيفية تكثيره وغايته وهو ما جاءت به التاء لبيان معنى المطاوعة أو التكلف أو الاتخاذ وغيرها وحذفها يحرم الفعل من قيد تحقق الكثرة، لأن التضعيف مبين بقيد آخر وهو التعدية، وليس بطول الصيغة أو قصرها، لأن قصرها قد يكون أبلغ من طولها فحذر أبلغ من حاذر، لأن فيه زيادة مقيدة للحدث بمعنى أقصر من (حاذر) لدلالته على الحدوث والتجدد بخلاف (حذر) الدال على الثبوت والدوام. و(أصّدّق) أبلغ من (أتصدق) مع أنها أطول، لأن الإدغام أخف من الفك والتضعيف يدل على المبالغة والتكثير، وقد ازدادت المبالغة بزيادة تضعيف آخر، فأصّدّق في قوله تعالى: ﴿ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ [المنافقون 10]، أبلغ من أتصدق، لدلالتها على قصر المدة والإكثار من الصدقة، لأن " في (فاصدق) تضعيفين أحدهما في الصاد والآخر في الدال في حين أن في (فأتصدق) تضعيفاً واحداً موطنه الدال والتضعيف مما يدل على المبالغة والتكثير ولذا كان في قوله (فاصّدّق) من المبالغة والتكثير في الصدقة ما ليس في (فاتصدق) فدل بذلك أنه أراد أجلاً قريباً ليكثر من الصدقة ويبالغ فيها، فهذا البناء أفاد معنيين: الأول: قصر المدة، وذلك لأنه طلب التأخير مدة قصيرة، والآخر: هو الإكثار من الصدقة في هذه المدة القصيرة فكان ذلك أنسب "[2].

---

(1) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 14.

(2) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 192.

وقد يكون حذف التاء من الفعل أنسب للمقام من ذكرها نحو قوله تعالى: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف 78]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف 82]، لأن مقام المفارقة لا يقتضي التفصيل والتبيين فحذف التاء بخلاف المقام الأول حيث تطلب الشرح والتوضيح فذكر التاء.

المبحث الثاني
زيادة التركيب

المقصود من التركيب التعبير المفيد عن معنى من المعاني التي لا تتم بغيره، وأساسه الإسناد وهو المعنى النحوي الأول الذي تقوم عليه المعاني المقيدة لمعناه العام الذي يضم الفكرة العامة دون التنصيص على جزئياتها ودقائقها، فقد تكون العبارة خبراً أو إنشاءً أو تحتمل النفي والإثبات أو تحتمل الحال والاستقبال، وقد تحتمل أكثر من دلالة فإذا أريد التنصيص على معنى بعينه، فالزيادة ترفع الاحتمال وتوجه الكلام بحسب المراد، وليس المراد بها اللغو فيكون دخولها كخروجها، بل المراد زيادة قيد موجه لمعنى التركيب العام ومحدد له، كما قيدت البناء الواحد في دلالته على الحدث العام بأحرفه الأصلية التي بني منها، وكذلك التركيب أو الجملة المفيدة لكل له أصول تركيبية يفيد معها معنى من المعاني العامة التي لا تتطلب كدّا للذهن لبيان المراد منها، لشيوعها، فالبناء الدال على عموم الحدث يتركب على مثال الفعل الحقيقي أو الاصطناعي، لأن الحدث في حقيقته فعل صادر أو واقع، والتركيب العام قائم على التأليف الإسنادي حقيقة كان الكلام أو مجازاً، وهو عماد الكلام المفيد وتتبعه الفضلات توضيحاً وتكميلاً وتخصيصاً، ثم يقيد بقيود تحدد المراد منه بدقة وهذه القيود لما كانت خارجة عن أصول التأليف الأولى المفيد وليست من أسسه التركيبية النحوية التي تنبثق من خلال الإسناد والنسبة سميت زائدة تفريقاً لها عن العوامل النحوية التي تقوم بالنسبة الرابطة للجهة النحوية للمواضع والمواقع التركيبية وفصلاً لها عن الأدوات الأسلوبية التي تغير طريقة الكلام كالاستفهام والنفي، لأنها لا تنشيء معنى جديداً، وإنما تقوي وتؤكد معنى محدداً معيناً لتخرجه من عمومه واحتمالاته بزيادة توكيده، يدل على ذلك أن الحروف وضعت أصلاً اختصاراً من التصريح بالاسم أو الفعل الدال على المعنى الذي تؤديه الحروف نيابة عنهما، وما قصد به الاختصار لا يأتي زائداً، لأنه

يتناقض والغرض الذي وضع له وإنما جاء زائداً لتأدية معنى التأكيد وللتنصيص على المقصود من الكلام، لذلك كانت في المواضع التي تحتمل أكثر من معنى، فوضعت للفصل بين الاحتمالات تأكيداً وتقوية للمعنى المراد.

" وأما وجه ضعف زيادتها فمن قِبَل أن الغرض في الحروف الاختصار فلو ذهبت تزيدها، لنقضت الغرض الذي قصدته، لأنك كنت تصير من الزيادة الى ضد ما قصدته من الاختصار.. ولولا أن في الحرف إذا زيد ضرباً من التوكيد، لما جازت زيادته البتة، كما أنه لولا قوة العلم بمكانه لما جاز حذفه البتة. فإنما جاز فيه الحذف والزيادة من حيث أريتك، على ما به من ضعف القياس. وإذا كان الأمر كذلك، فقد علمنا من هذا أننا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد.. ولولا ذلك الذي أجمعوا عليه واعتزموه، لما استجازوا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز "[1]، لأن الحروف إنما وضعت أصلاً لتؤدي المعاني في غيرها، فإذا كان أصل المعنى حاصلاً بدونها فلا حاجة تدعو الى إقحامها، ولكن يؤتى بها توليداً للمعاني وتوسعة لها بحسب المراد. وتكون أحرف الزيادة قيوداً للفصل بين المعاني والتنصيص عليها، وذلك ما أطلق عليه التأكيد، فقيل: " ومعنى كونه زائداً أن اصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد، فبوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة "[2].

إنّ انضمام حرف الى آخر بالتركيب يولد معنىً جديداً زائداً، نحو " أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد فتقول: زيد كالأسد، ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول: كأن زيداً الأسد، فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد إلا ّأنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول، وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه، وأنه لا يروعه شيء بحيث لا يتميز عن الأسد ولا يقصر عنه حتى يتوهم أنه أسد في صورة آدمي، وإذا كان هذا كذلك، فانظر هل كانت هذه الزيادة وهذا الفرق إلا بما توخى في نظم

(1) سر صناعة الإعراب: 271/1.

(2) البرهان في علوم القرآن: 74/3.

اللفظ وترتيبه، حيث قدّم الكاف الى صدر الكلام وركبت مع (إن) " [1]، أو تكون زيادة المعنى بإدخال أحرف من خارج النظم اليه إثباتاً أو نفياً.

و" الزيادة إما أن تكون لتأكيد النفي، كالباء في خبر ليس و (ما)، أو لتأكيد الإيجاب، كاللام الداخلة على المبتدأ، وحروف الزيادة سبعة: إنْ، وأنْ، ولا، وما، ومن، والباء، واللام. بمعنى أنها تأتي في بعض الموارد زائدة؛ لا أنها لازمة للزيادة، ثم ليس المراد حصر الزوائد فيها، فقد زادوا الكاف وغيرها، بل المراد أن الأكثر في الزيادة أن تكون بها " [2]، و" إنما سميت زائدة، لأنها لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلاّ تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئاً لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها " [3]، وليس كذلك، لأن الزائد لم يعرض على أصل المعنى بالاسناد المفيد إثبات النسبة الى المخبر عنه أو نفيها، بل لمعنى مقصود، وهو المراد من زيادة المعنى، لأنه " ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء إلا كان الغرض الخاص من الكلام والذي يقصد إليه ويزجي القول فيه. فإذا قلت: جاءني زيد راكباً وما جاءني زيد راكباً. كنت قد وضعت كلامك لأن تثبيت مجيئه راكباً أو تنفي ذلك لا لأن تثبيت المجيء وتنفيه مطلقاً " [4]، لأن زيادة المعنى تفيد الكلام بفائدة مقصودة على وجه من الوجوه تعقد الزيادة له خصوصاً تتجاوز إفادة مفهوم مرتبط بمفهوم آخر أو منفي عنه بالإسناد وزيادة عليه بأحرف تؤكد الإثبات أو النفي الحاصل من ضم كلمة الى أخرى لإيجاد الجملة المفيدة التي يبنى منها أصل المعنى والمقصود توجيهه بحسب المراد بالزيادة، يدل على ذلك الإعراب، لأن " مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى " [5].

---

(1) دلائل الإعجاز: 199.

(2) البرهان في علوم القرآن: 75/3.

(3) سرح الكافية: 384/2، الأشباه والنظائر: 161/2.

(4) دلائل الإعجاز: 217.

(5) البرهان في علوم القرآن: 72/3.

فالغرض منه التوكيد والتقوية، لجواز تعدي العامل قبله الى ما بعده لا لأنه ليس له معنى، ومنه ما يعمل في اللفظ دون المحل، لأن أصل المعنى حاصل بدونه بلا توكيد، فوجود الزائد يدل على معنى زائد لا يوجد باسقاطه، فكان حق الزيادة أن تكون في الحروف، لأدائها المعاني في غيرها بخلاف الأسماء، وأن تكون مقحمة تأكيداً، لأنها قائمة مقام إعادة الجملة مرة أخرى، فهي أدلة على معانٍ زائدة، فإذا زيدت وجب زيادة المعاني، لأن الزيادة مقيدة بها وبغيرها، فـ(من) تفيد الاستغراق، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق 38]، و" تكون واقعة في أعم الواجب دالة على أن ما بعدها واحد في معنى جنس، كقولك: ما جاءني من رجل، فقد نفيت قليل الجنس وكثيره والواحد وما فوقه، وعلى هذا مخرج (من) في قول الله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون 91] "[1]، فقد استغرقت (من) نفي أفراد الجنس قليله وكثيره، لأن مدخولها نكرة ومعناها التعدد والشيوع، وجاءت في أسلوب النفي فأكدت النفي بتقوية معناه برفع احتمال نفيه للواحد أو أكثر، فجاء النفي مستغرقاً وشاملاً لجميع الأفراد بحيث لا يدع مجالاً للظن أو الاحتمال ودليل زيادة (من) عمله في اللفظ دون الموضع، لأنه لم يؤكد النسبة وإنما أكد النفي، والنفي داخل على الإسناد بعد تمامه، لأن المنفي في ما جاءني من رجل هو مجيء الرجل بدليل الإعراب والعطف عليه، فقد يعطف على اللفظ أو المحل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام 38]، وقوله: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة 107]، وقوله: ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة 120]، " الخفض في (نصير) القراءة المجمع عليها، ولو قرئ (ولا نصير) بالرفع كان جائزاً، لأن معنى من ولي مالك من الله ولي ولا نصير "[2]، إن موضع (ولي) هو الرفع، لأنه مبتدأ مؤخر وجاز العطف عليه بالرفع، لأن الإعراب في الحقيقة للموضع وليس للفظ بدليل المبنيات، والتابع يكون للمحل، وزادت (لا) العطف قوة لأنها أيضاً أكدت النفي السابق عليها ودلت الواو على أن ما بعدها مغاير لما قبلها، كما في

(1) حروف المعاني: 50.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 202/1.

قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة 7]، لتضمن (غير) معنى النفي فصح عطف (لا) عليها، و" مما يظهر أن (غير) تعد بين أدوات النفي عطف (لا) عليها نحو ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ "[1]، والمغضوب عليهم بخلاف الضالين، و" (لا) تدخل في الكلام مؤكدة، وهي لغو كقوله: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [الحديد 29]، ومثله قول الشاعر:

وما ألوم البيض ألا تسخرا لما رأين الشمط القفندرا

المعنى: وما ألوم البيض أن تسخر. ومثل دخول (لا) توكيداً قوله عز وجل: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة 1]، و ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴾ [البلد 1] "[2].

أما معنى (من ولي) هو مالك من الله ولي، فليس بصحيح، لأن دخول (من) أفاد توكيداً لنفي الجنس عامة وليس كذلك معنى حذفها، ومثلها (لا) في توكيد النفي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ﴾ [فصلت 34]، لأن "(تستوي) من الأفعال التي لا تكتفي بفاعل واحد كقولنا اصطلح واختصم"[3]، وتزداد تأكيداً للنفي المعنوي، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف 12]، بدليل حذفها في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾ [ص 75]، و" ليس المعنى: ما منعك من ترك السجود ؟ فإنه ترك؛ فلا يستقيم التوبيخ عليه " [4]، فقد زيدت بعد (أن) المصدرية تحقيقاً للنفي وتوكيداً له. قال الزجاجي: " وأما كونها صلة فقولك: ما رأيت زيداً ولا عمرا وإنما تريد زيداً وعمراً "[5].

وليس كذلك، لأن دخول (لا) رفع الاحتمال، لأنه لو قال ما رأيت زيداً وعمراً، لاحتمل أن يكونا مجتمعين أو على انفراد، لان الواو لمطلق الجمع ولا دليل

---

(1)التطور النحوي للغة العربية: 171.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 137/2.

(3) الأشباه والنظائر: 165/2.

(4) البرهان في علوم القرآن: 79/3.

(5) حروف المعاني: 31.

فيها على أن الأول قبل الثاني، نحو: ما جاءني محمد ولا خالد إذا أردت أنه لم يأتك واحد منهما على انفراد ولا مع صاحبه، ولو قلت: ما جاءني محمد وخالد لاحتمل أن يكون جاءك واحد منهما[1]، و" قالوا: ما جاءني زيد ولا عمرو فالواو هي التي جمعت بين الثاني والأول في نفي المجئ و(لا) حققت النفي وأكدته ألا ترى أنك لو أسقطت (لا) فقلت: ما جاءني زيد وعمرو لم يختلف المعنى "[2]، بل يختلف المعنى، لأن " كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتضٍ لسواه، فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه، فان زدت عليه شيئاً لغيره، معقود به عاد الكلام ناقصاً لا لحاله الأولى، بل لما دخل عليه معقوداً بغيره "[3]، لأن زيادة (لا) وصل بين معنيي الاحتمال والتنصيص.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [المنافقون 9]، أي " سواء كان ذلك على جهة الاجتماع أو الانفراد ولو قال: لا تلهكم أموالكم وأولادكم لاحتمل النهي عن اجتماعهما وأنه لو انشغل بواحد منهما لم يدخل في النهي "[4].

ونحوه قوله تعالى: ﴿ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ ﴾ [المائدة 2]، فإن النهي ملزم للمعطوف والمعطوف عليه بدليل تكرار (لا) ولو حذفت لاحتمل حال الاجتماع وغيره.

وكذلك (لا) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ " إنما تقع بعد الواو العاطفة في سياق النفي للتأكيد والتصريح بتعليق النفي بكل من المعطوف والمعطوف عليه كيلا يتوهم أن المنفي هو المجموع من حيث هو مجموع فيجوز حينئذ ثبوت أحدهما"[5]، فذكر (لا) يرفع توهم أن المنفي هو من جمع الوصفين الغضب

(1) ينظر: المقتضب: 134/2 – 135.

(2) الأشباه والنظائر: 164/2.

(3) الخصائص: 272/2.

(4) الجملة العربية والمعنى: 147.

(5) حاشية الجرجاني على الكشاف: 57/1.

والضلال أما من اتصف بأحدهما فهو ليس منفياً " فإنه لو قال (غير المغضوب عليهم والضالين) لتوهم أن المباينة لمن جمع الغضب والضلال فلما ذكر (لا) جعل المباينة لكل صنف منهما ونظير ذلك أن تقول: أنا لا أحب من تكبر وبخل وأنا لا أحب من تكبر ولا من بخل فإن الجملة الأولى تحتمل أنه لا يحب هذين الصنفين وتحتمل أنه لا يحب من جمع بين هذين الوصفين دون من لم يجمعهما، فمن تكبر ولم يبخل أو بخل ولم يتكبر، لم يكن داخلاً في الحكم بخلاف قولك أنا لا أحب من تكبر ولا من بخل فإنك نصصت فيه على أنك لا تحب من اتصف بأي صفة منهما "[1].

فإنّ كلاً من المغضوب عليهم والضالين صفة تخالف وتباين المنعم عليهم وقد جمعت بينهما الواو، فجاءت (لا) لترفع احتمال النفي عن الجمع بينهما فلو لم يجمع بينهما جاز والمراد غير ذلك فالمغضوب عليهم يخالفون المنعم عليهم وكذلك الضالون مباينون لهم، فالمراد نفي الجمع والانفراد، حيث نصت (لا) على نفي كل من المعطوف والمعطوف عليه كيلا يتوهم أن المنفي هو المجموع من حيث هو مجموع فيجوز حينئذ ثبوت أحدهما.

إنّ دخول (من) أو (لا) يفيد التنصيص على المعنى المراد وليس دخولهما كخروجهما لا يفيد معنى بل يكون دليلاً على المراد وتوكيداً، نحو قوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام 148]، " زعم سيبويه أن العطف بالظاهر على المضمر المرفوع قبيح، يستقبح قمت وزيد، وقام وزيد، فإن جاءت (لا) حسن الكلام فقلت: لا قمت ولا قام زيد، كما أنه إذا أكد فقال: قمت أنت وزيد حسن "[2]، ومنه " مررت برجل لا قائم ولا قاعد جرّ لأنه نعت.. وكأنك تحدث من في قلبه أن ذاك الرجل قائم أو قاعد فقلت: لا قائم ولا قاعد لتخرج ذلك من قلبه "[3].

فإنّ العطف على ضمير الرفع يوجب الفصل بينهما بفاصل لضعف العطف بدونه وغلبة المصاحبة على أنه مفعول معه، لأن العطف يقتضي المشاركة وانعدام

(1) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 68.
(2) معاني القرآن وإعرابه: 302/2.
(3) كتاب سيبويه: 429/1.

الفاصل المؤكد لهذه المشاركة يغلب معنى آخر غير العطف، فدخول (لا) يرفع احتمال المصاحبة ويقوي معنى المشاركة، فتكون الدلالة بدخول (لا) نصاً في العطف، لأنها أكدت معنى نفي (ما) و (آباؤنا) معطوف على (نا) في (أشركنا) بدليل المطابقة بينهما في الإعراب.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران 62]، فإن " (من) دخلت توكيداً ودليلاً على نفي جميع من ادعى المشركون أنهم آلهة " [1].

والتابع لمدخول (من) الزائدة فيه دليل نحوي يؤكد محل المتبوع، إن لم تظهر علامة الإعراب عليه، لأن التابع مكمل وموضح لمتبوعه، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر 3]، " (غير) بالرفع والجر نعت لخالق لفظاً ومحلاً وخبر المبتدأ (يرزقكم من السماء) " [2]، رفع (غير) على أنه بدل وليس نعتاً، لأن إضافته غير محضة.

و" قرئت هل من خالق غير الله بالرفع، على رفع (غير) المعنى هل خالق غير الله، لأن (من) مؤكدة، وقد قرئ بهما جميعاً، غيرُ وغيرِ وفيها وجه آخر يجوز في العربية نصب (غير) أي هل من خالق غير الله يرزقكم، ويكون النصب على الاستثناء، كأنه قال هل من خالق إلا الله يرزقكم " [3]، لأن (غير) تستعمل بمعنى إلا في الدلالة على الاستثناء وحكم المستثنى بها الجر لإضافتها إليه، وتعرب (غير) بما كان يعرب به المستثنى مع (إلا) [4]، وهذه الأوجه المتنوعة من الإعراب دوال على معانٍ متعددة، لأن دلالة الرفع تختلف عن دلالة الجر والنصب، لأن الرفع علم العمدة والجر علم الإضافة والنصب علم الفضلة وإذا اختلف الإعراب اختلف المعنى، لأن الإعراب يدل على المعاني المختلفة، فإن جر الخبر بالباء الزائدة المؤكدة يدل على أن الكلام منفي وأن (ما) عاملة عمل ليس للمشابهة بينهما في نفي الحال وأن النفي

(1) معاني القرآن وإعرابه: 424/1.
(2) تفسير الجلالين: 437.
(3) معاني القرآن وإعرابه: 262/4.
(4) ينظر: شرح ابن عقيل: 610/1.

بـ(ما) أوكد من النفي بـ(ليس)، لما في (ليس) من معنى الفعلية الدالة على الحدوث، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة 8]، " دخلت الباء مؤكدة لمعنى النفي، لأنك إذا قلت: ما زيد أخوك، فلم يسمع السامع (ما) ظن أنك موجب، فإذا قلت: ما زيد بأخيك، و (ما هم بمؤمنين) علم السامع أنك تنفي، وكذلك جميع ما في كتاب الله عزّ وجلّ " [1]. فقد جيء بـ(الباء) لرفع احتمال أن يكون الكلام موجباً، وأنه على لغة أهل الحجاز، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف 31]، لأنها عند بني تميم " لا تعمل شيئاً، فنقول (ما زيد قائم) فزيد: مرفوع بالابتداء، وقائم: خبره، ولا عمل لـ(ما) في شيء منهما، وذلك لأن (ما) حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو (ما زيد قائم) وعلى الفعل نحو: (ما يقوم زيد) ما لا يختص فحقه ألا يعمل، ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل (ليس) لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر، نحو ما زيد قائماً " [2].

وكانت الباء مؤكدة، لأن الكلام قبل دخولها منفي فجاءت لتقويته ولتدل على معنى (ما) وعملها، لأنها " لا تزاد في الإيجاب ولذلك قال البصريون إن هذه الباء إنما جيء بها لرفع توهم الإثبات " [3].

وليس كذلك، فقد تزاد في الإيجاب " مثل بحسبك درهم فبحسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه زائدة " [4].

وتزاد في الخبر والفاعل " وأما زيادتها في خبر المبتدأ فقوله تعالى: ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾ [يونس 27]، ذهب أبو الحسن الى أن الباء زائدة، وتقديره عنده: جزاء سيئة مثلها. وإنما استدل على هذا بقوله تبارك اسمه في موضع آخر ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ الشورى 40]. وأما زيادتها في الفاعل فنحو قولهم: كفى بالله، وقوله عزّ

(1) معاني القرآن وإعرابه: 58/1.
(2) شرح ابن عقيل: 302/1.
(3) الجملة العربية والمعنى: 150.
(4) شرح ابن عقيل: 201/1.

اسمه ﴿ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾ [الأنبياء 47]، إنما هو كفى الله، وكفينا "[1]. وذلك لأن الإثبات يؤكد، كما أن النفي يؤكد، بحسب المقام، ولكن النفي أكثر ما يؤكد بالباء والإثبات يؤكد بـ(إنّ) واللام أو باللام وحدها، نحو قوله تعالى: ﴿ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا ﴾ [المائدة 107]، و(ما) تزاد كثيراً بعد أدوات الشرط وطائفة من حروف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾ [الأنفال 58]، وقوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ ﴾ [فصلت 20].

وقيل: " تكون زائدة في موضعين، أحد الموضعين لا تخل فيه بإعراب ولا معنى، كقول الله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران 159]، وقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [النساء 155]، والموضع الآخر تغير الإعراب كقولك: إنّ زيداً قائم، ثم تقول: إنما زيد قائم فتغير الإعراب بدخولها "[2].

وليس كذلك، لأن الإعراب إنما يتغير إسناداً ونسبة، فلما كانت حروف الجر تنسب إلى مجرورها وهي الأسماء، لأن الأفعال لا ينسب إليها، فكان لزاماً لتوكيد النسبة مجيء (ما) ولو أبطلت عمل الباء لأخلت (ما) بمعنى النسبة ولتغير المعنى، قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران 159]، " (ما) بإجماع النحويين ههنا صلة — أي زائدة — لا تمنع الباء من عملها فيما عملت. المعنى فبرحمة من الله لنت لهم إلا أن (ما) قد أحدثت بدخولها توكيد المعنى "[3].

ونحوه قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾ [المائدة 13]، إن (ما) في الموضعين زائدة " إلا أن فيها فائدة جليلة، وهي أنه لو قال: فبرحمة من الله لنت لهم وبنقضهم جوزنا أن اللين واللعن كانا للسببين المذكورين ولغير ذلك، فلما أدخل (ما) في الموضعين قطعنا بأن اللين لم يكن إلا للرحمة، وأن اللعن لم يكن إلا لأجل نقض الميثاق "[4].

(1) سر صناعة الإعراب: 154/1، 157.

(2) حروف المعاني: 54.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 482/1.

(4) البرهان في علوم القرآن: 83/3.

أما إبطالها لعمل (إن) فلإفادتهما معنى التوكيد فأبطل دخول (ما) المؤكدة عمل (إن) المؤكدة، لأن (إن) تؤكد جملة بخلاف (ما) فإنها تؤكد معنى دخولها بدليل أنها لا تعمل إذا أفادت معنى التوكيد، وليس في ضم (ما) الى (إن) إبطال العمل فحسب، بل الحصول على معانٍ زائدة على معنى كل منهما بلا ضم كالقصر والاختصاص والتعريض، فإذا " استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التحريض بأمر هو مقتضاه، نحو أنا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [الرعد 19]، أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذم الكفار، وأن يقال إنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل، وإنكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا ويتذكروا كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب، وكذلك قوله: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا ﴾ [النازعات 45]، وقوله عزّ اسمه: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ [فاطر 18]، المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية، فهو كأنه ليس له أذن تسمع وقلب يعقل، فالإنذار معه كلا إنذار"[1].

فلم تقتصر الزيادة على التأكيد وإنما خرجت للفائدة، وذلك بخلاف من ذهب إلى أن حروف الزيادة لا تحدث معنى قال ابن جني: " وأعلم أن هذه الياء قد زيدت في أماكن، ومعنى قولي زيدت أنها إنما جاء بها توكيداً للكلام، ولم تحدث معنى؛ كما أن (ما) من قوله عز اسمه: ﴿ فَبِمَا نَقۡضِهِم ﴾ [النساء 155]، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون 40]، و ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ ﴾ [نوح 25]، إنما تقديره: فبنقضهم، وعن قليل، ومن خطيئاتهم " [2].

فإنّ (ما) تغيّر معنى الحرف عن حاله وتصرف الفعل (قلّ) عن معنى الفعلية إلى معنى النفي، وتسلب منه عمله كالحروف المشبهة بالفعل، وتلحقه بها، بدليل دخوله على الفعل و" قد نراه إذا كفّ بـ(ما) زال عنه عمله، وذلك كقولهم: قلما يقوم زيد فـ(ما) دخلت على (قلّ) كافة له عن عمله ومثله كثرما، وطالما، فكما دخلت (ما)

(1) دلائل الإعجاز: 272.

(2) سر صناعة الإعراب: 150/1.

على الفعل نفسه فكفته عن عمله وهيّأته لغير ما كان قبلها متقاضيا له، كذلك تكون ما كافة لـ(ليت) عن عملها " [1]، وكذلك مجيئها بعد الوصف منه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة 88]، فهذا يحتمل ألا يكونوا آمنوا قليلاً ولا كثيراً ويحتمل أن يكونوا آمنوا إيماناً قليلاً فيصدقون بالشيء قليلاً ويكفرون بما سواه [2]، لأن " قليلاً في معنى النفي، أو لإفادة التقليل، كما في نحو أكلن أكلاً ما وعلى هذا فيكون: فقليلاً بعد قليل " [3]، لصيرورته الى نفاد ونقص وفناء، ونحو: " قلما سرت حتى أدخلها فهذا قد يفيد أنه سار سيراً واحداً وقد يفيد أنه لم يسر لا قليلاً ولا كثيراً " [4]، لأنه أريد به النفي، فقد " جاءت (ما) الكافة بعد (قلّ) إذا أريد به النفي، نحو قلما يقول ذلك أحد " [5].

والصواب أنه لم يدخلها، لأن (ما) أكدت النفي، بدليل نفي الفعل المؤكد بالنون، وهو توكيد لجملة القول " والوصف في نحو قلما تقومنّ، فشياعها في جميع هذه المواضع أول دليل على ما نعتقده: من توكيدها لجملة القول، لا لمعنى مفرد منه مخصوص " [6]، ولأن " قلما لما كفت بما ودخلت على الفعل في قلما يفعل وأجري نفياً وغلب ذلك فيه ضارع الحرف فلم يقتضِ الفاعل، كما لا يقتضيه الحرف، ولذلك لا يقع إلا صدراً ولا يكون مبنياً على شيء " [7]، لأن في (قلّ وقليل) معنى النفي وسلّط عليه نفي آخر، وهو معنى (ما) بدليل زيادتها إذا تقدمته، نحو قوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَدِمِينَ ﴾ [المؤمنون 40]، حيث أكدت (ما) معنى القلة، بإثباته وتقويته، لأن نفي النفي إثبات، بدليل تجاوز العامل (عن) لها، لتسلط أحدهما

---

(1) الخصائص: 1/167 – 168.
(2) ينظر: معاني القرآن: 1/59.
(3) البرهان في علوم القرآن: 3/78.
(4) الجملة العربية والمعنى: 89.
(5) الجنى الداني في حروف المعاني: 333.
(6) الجملة العربية والمعنى: 3/110.
(7) شرح المفصل: 9/43.

على الآخر فكانت الغلبة لـ(قليل) لقوته، لأن الصفة المشبهة تفيد الثبوت، و" (ما) زائدة بمعنى التوكيد، كأن معناه: عن قليل ليصبحن نادمين حقاً " [1]، كما تسلط النفي المفهوم من همزة الاستفهام على معنى النفي المعبّر عنه بالفعل (ليس) فصار الكلام مثبتاً في قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر 36]، وقوله: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾ [الأعراف 172]، والدليل الجواب عنه بـ(بلى) دون غيرها من أحرف الجواب، لأن في (بلى) دليلاً على الإثبات، لأنها " إيجاب للنفي "[2]، فقد أكدت (ما) معنى النفي في (قلّ) وأبطلت عمله، كما أبطلت (إنّ)، لأن النقيض قد يجري مجرى نقيضه، كما عملت (لا) عمل (إن)، وهما متناقضان في المعنى، فحصل تغير في معنى الفعل (قلّ) بعد دخول (ما) وكذلك (إنما)، لأنها تفيد إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه، كما أكدت (ما) الزائدة معنى الشرط بدخولها على (ما) الشرطية توكيداً للجزاء فصارت (مهما)، " وقد تضاعف (ما) لتأدية معنى الإبهام والتنكير فتصير (مهما) وتلحق (ما) بغيرها أيضاً، مثل (أيما) و(متى ما) و(كيف ما) و(حيث ما)، أصل الكل أسماء أو ظروف استفهامية تستعمل كالموصولة وتعمل غالباً عمل حروف الشرط، وكل هذا يكاد أن يكون خاصاً بالعربية، وإن وجد القليل المشاكل له في غيرها أيضاً " [3].

فقد نقلت زيادة (ما) الأسماء والظروف إلى معنى الشرط وأكدت إبهامه وعمومه، و" هي (ما) دخلت على (ما) لغواً، كما دخلت (ما) مع (متى)، تقول: متى تأتني آتك ومتى ما تأتني آتك، وكما أدخلت (ما) مع (أي) كقوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ ﴾ [الإسراء 110]، فمعناه أيا تدعوا ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا (ما ما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأول "[4]، فـ(ما) الأولى هي (ما) الشرطية والثانية هي الزائدة توكيداً " ودليل النحويين على ذلك أنه ليس شيء من

(1) معاني القرآن وإعرابه: 13/4.

(2) حروف المعاني: 6.

(3) التطور النحوي للغة العربية: 184.

(4) حروف المعاني: 20.

حروف الجزاء إلا و(ما) تزاد فيه " [1]، وليس كذلك، لأنه قد تزاد (أنْ) المخففة بعد (لما) الشرطية، إذ " تكون زائدة، كقولك: لما أن جاء زيد أحسنت إليه " [2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى ﴾ [القصص 19] (أن) زائدة [3]، ونحوه قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ [يوسف 96]، " فإذا رأيت لها – أي لما – جواباً فهي لأمر يقع بوقوع غيره، بمعنى (حين) كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف 55]، أي حين آسفونا " [4].

فزيادة (أن) ترفع احتمال أن تكون (لما) ظرفية غير شرطية وبدخول (أن) يكون الشرط نصاً فيها، و " إنما حكموا بزيادتها، لأن (لما) ظرف زمان، ومعناها وجود الشيء لوجود غيره، وظروف الزمان غير المتمكنة لا تضاف الى المفرد، و (أن) المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد، فلم تبقَ (لما) مضافة الى الجمل، فلذلك حكموا بزيادتها " [5].

وكذلك دخول اللام المقوية للمفعول ترفع احتمال الاشتراك في المفعول المذكور وغيره فتأتي اللام لبيان أن المقصود هو المذكور لا غيره، نحوقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف 43]، " هذه اللام أدخلت على المفعول لتبين المعنى إن كنتم تعبرون، وعابرين، ثم بين باللام فقال للرؤيا، ومعنى عبّرت الرؤيا وعبرتها خبرت بآخر ما يؤول إليه أمرها واشتققته من عبر النهر، وهو شاطئ النهر فتأويل عبرت النهر، أي بلغت إلى عبره أي شاطئه وهو آخر عَرْضه" [6].

(1) معاني القرآن وإعرابه: 369/2.
(2) حروف المعاني: 59.
(3) تفسير الجلالين: 390.
(4) حروف المعاني: 11.
(5) البرهان في علوم القرآن: 76/3.
(6) معاني القرآن وإعرابه: 112/3.

فلـم يقطعـوا في تأويلـها بـدليل أنهـم قـالوا: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ ﴾ [يوسف 44]، مما يعني أنهم لا يفصلون بين الرؤيا والحلم بدليل عجـزهم عن الإفتاء ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [الأعـراف 154]، فجـاءت الـلام بمعنـى الـنص علـى أن الرهبـة لربهم وليس لغيره، أما جعلها من الزوائد لغرض تقوية العامل الضعيف في قولهم، " ومن الزوائد أيضاً لام التقوية، وهي اللام ترد لتقوية عامل ضعيف "[(1)]، وقيل: " وتزاد لتقوية العامل الضعيف إما لتأخره... أو لكونه فرعاً في العمل "[(2)]، فليس بصحيح، لأن الفعل يعمل بـلا شـرط متقدماً أو متـأخراً، لأنـه أقوى العوامـل لحاجتـه الـشديدة للفاعل والمفعول إذا كان متعدياً ولتقدم المفعول معنى يختلف عن معنى لحاق الـلام به، لأن دخـول الـلام لـه معنـى زائـد وهـو رفـع الاحتمـال والتنـصيص علـى المعنـى المـراد وتقويته أما التقديم والتأخير فيأتي لمعانٍ أخر بلاغية عديدة.

و" التحقيق أن معنى اللام في الأصل، هـو الاختصاص. وهـو معنـى لا يفارقهـا، وقـد يـصحبه معـانٍ أخـر. وإذا تُؤملـت سـائر المعـاني المـذكورة وجـدت راجعـة الى الاختصاص، وأنواع الاختصاص متعددة، ألا تـرى أن معانيهـا المشهورة التعليـل.. وهـو راجـع الى معنـى الاختـصاص، لأنـك إذا قلـت: جئتـك للإكـرام، دلـت الـلام علـى أن مجيئك مختص بالإكرام. وإذ كان الإكرام سببه، دون غيره فتأمل ذلك "[(3)].

والاختـصاص في الزائـدة تحقيـق الإثبـات أو تأكيـد النفـي، فقـد " تجـئ الـلام للتوكيد بعد النفي، تسمّى لام الجحود، وتقع بعد (كان) مثل: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال 33]، وهذه اللام لتأكيد النفي، كالباء الداخلة في خبر (ليس)، ومعنى قوله: " إنها للتأكيد أنك إذا قلت: ما كنت أضربك بغير لام، جاز أن يكـون الضرب مما يجوز كونه، فإذا قلت: " ما كنت لأضربك " فاللام جعلت بمنزلة مـا لا

(1) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 318.

(2) البرهان في علوم القرآن: 86/3.

(3) الجنى الداني في حروف المعاني: 109.

يكون أصلاً " [1]، فقد رفعت (اللام) احتمال الوقوع، وأكدت معنى النفي ونصت عليه، وسميت لام الجحود، لاختصاصها بالنفي " [2].

وكذلك الكاف " تكون مزيدة كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى 11]، المعنى ليس مثله شيء " [3]، أو ليس شيء مثله، فيكون من باب التقديم والتأخير لأن " هذه الكاف مؤكدة والمعنى ليس مثله شيء ولا يجوز أن يقال: المعنى مثل مثله شيء، لأن من قال هذا فقد أثبت المثل لله تعالى عن ذلك علواً كبيراً " [4].

فزيادة الكاف كان نصاً في نفي مثل المثيل ولا مثيل له سبحانه وتعالى، لأن معنى الكاف مثل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ ﴾ [المائدة 110]، " والكاف اسم بمعنى مثل مفعول " [5]، لأن المفعول لا يكون إلا اسماً، أي له مفهوم مستقل بذاته، فقد يغلب على الكاف معنى الحرفية فتكون حرف جر يؤدي النسبة إلى الاسم، وقد يكون مؤكداً لمعنى زائد على ما وضع له أصلاً فيكون زائداً في مصطلح النحاة الذي استخدم في غير معناه النحوي فلم يريدوا به اللغو الذي لا يؤدي معنى متميزاً، ولا يعمل ويكون دخوله كخروجه يمكن الاستغناء عنه، كما يفهم من قولهم في حد الزائد " وهو لا يؤدي في الكلام معنى متميزاً ولا يعدي الفعل إلى الاسم المجرور، وإنما يؤكد معنى الجملة كلها، أو يقوي عاملاً ضعيفاً، فإنه لا يقتضي تعليقاً والاسم بعده يجر لفظاً ويعرب بحسب موقعه من الكلام " [6].

إنّ الحرف بمعناه النحوي هو الأداة الرابطة للحدث بالذات، لإيصاله معنى الحدث إلى الذات تخصيصاً لها لنيابته مناب الفعل الذي بمعناه، فلازم الاسم لدلالته

(1) البرهان في علوم القرآن: 87/3.
(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 116.
(3) حروف المعاني: 40.
(4) معاني القرآن وإعرابه: 395/4.
(5) تفسير الجلالين: 129.
(6) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 316.

على مسماه، أما الذي يغير معنى الحدث ذاته تحقيقاً أو تسويفاً أو انقطاعاً أو استمراراً أو توكيداً لوقوعه في المستقبل فإنه يلزم الفعل لتضمنه معنى الحدث وأما الحرف الذي يرفع الاحتمال والاشتراك فإنه الزائد بدليل عمله في اللفظ دون المحل، لأنه لا ينهض بالنسبة الرابطة للكلم بعضه ببعض بل ينص على معنى كان مشتركاً ومحتملاً قبل دخوله، وهذه مزية تفرد بها ما اصطلح عليه بالزائد، وهو قرينة لفظية مهمة في تحديد المعنى الدقيق للكلام وتعيينه بدليل لفظي يؤكد المراد منه ولا يعني ذكره وعدمه سواء، لأن الكلام لا يستقل بالفهم بدونه ليس على أساس النسبة التقييدية ولا على معنى التعليق، كما في أشباه الجمل، ولكن على أساس التنصيص على المراد وإبعاد الاشتراك والاحتمال، فهو للبيان البليغ بأقل لفظ، يدل على ذلك نزع الخافض، لأنه إسقاط متعمد للحرف لغرض الاتساع في المعنى، لأن المخاطب يستحضر في ذهنه المعاني المحتملة ويفيد المبالغة، لأن المتلقي يقدر أعظم ما يخطر بباله في حين أن الزائد يرفع احتمالات المعاني ليؤكد المعنى تنصيصاً بحيث لا يدع مجالاً للبس، لأنه قرينة لفظية توجه الكلام نحو المراد.

والخلاف في زيادة لام الجحود، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال 33]، فقد ذهب البصريون إلى أن خبر (كان) محذوف واللام ليست مزيدة، وذهب الكوفيون إلى أن اللام مزيدة وما دخلت عليه خبرها، فـ(يعذبهم) في الآية خبر كان والمعنى: وما كان الله معذبهم [1]. لأن الزائد في حكم المحذوف، لأنه لا يعمل في الموضع والحذف يؤدي إلى إطلاق المعنى واتساعه بدليل عدم تقديرهم للخبر أما من قال بعدم زيادتها، فقدر الخبر (مريداً) وجعل (يعذبهم) متعلقاً به بمعنى: وما كان الله مريداً لتعذيبهم والزائد يؤكد النفي ويقويه، وغير الزائد يأتي لمعنى آخر بدليل عمله في الموضع، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف 43]، والزائد لا يعمل لذلك أطلق على هذه اللام لام الجحد [2]،

(1) ينظر: شرح الاشموني: 292/3 – 293، الجملة العربية والمعنى: 96.

(2) ينظر: حروف المعاني: 45.

والحقيقة أن عمل النصب إنما هو لـ(أن) المضمرة وجوباً بعد كان المنفية، فكانت اللام مؤكدة للنفي و (أن) موصول حرفي يؤول بمصدر صريح بدليل تقديرهم (لتعذيبهم) والمعنى الذي عوّلوا عليه لا ينهض به اللام وحده بل التركيب بدليل تعدد معانيه فمن جعله زائداً فإنه أراد تقوية معنى النفي، لأن اللام تأتي مقوية لمعنى النفي والفعل معاً ومن جعله غير زائد اكتفى بنفي (ما) وجعل اللام حرفاً جاراً للمصدر المؤول بدليل كسرها مثل لام الجر، لأن الأصل في الجر للحروف لنيابتها مناب الأفعال، لأنها تضيف معنى الحدث فيها إلى الأسماء، وكسرت اللام، لأنها تلتبس بلام الابتداء التي تفيد التوكيد وهي مفتوحة ولتناسب معنى الجر بها كالباء، فجاءت " اللام لتأكيد النفي والدلالة على أن تعذبهم وأنت بين أظهرهم غير مستقيم في الحكمة، لأن عادة الله وقضية حكمته أن لا يعذب قوماً عذاب استئصال ما دام نبيهم بين أظهرهم وفيه إشعار بأنهم مرصدون بالعذاب إذا هاجر عنهم والدليل على هذا الإشعار قوله – ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنفال 34] – وإنما يصح هذا بعد إثبات التعذيب كأنه قال: وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وهو معذبهم إذا فارقتهم وما لهم أن لا يعذبهم "[1]، وخلاف النحويين فيها مبني على خبر كان المنفية المحذوف أو المصدر المؤول من (أن) المقدرة والفعل المذكور، لأن " مذهب البصريين أن اللام جارة لمصدر منسبك من (أن) المقدرة والفعل، لزم عندهم أن يكون خبر (كان) محذوفاً، ولما كانت اللام عند الكوفيين ناصبة كان الخبر هو نفس الفعل، واللام عندهم زائدة لتأكيد النفي، ولذلك أجازوا أن يتقدم معمول منصوبها عليها "[2].

(1) الكشاف: 155/2 – 156.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 118 – 119.

النتـــائج

النتائج

- بنيت قواعد الإعلال على أصول معينة اتخذت دليلاً على ما غير من نحوها.
- يظهر الأصل على غيره في كلام العرب للدلالة على تقديرهم لجذورهم اللغوية الأولى.
- الفعل الصحيح أصل والمعتل فرع، وذلك يظهر في تغليب الصحة على الإعلال في مواضع حفظت لتكون دليلاً على التغيير الذي يلحق الفعل المعتل، وهو ما يكون دليلاً على أن اللغة بدأت محددة ثم أخذت بالاتساع لتلبي حاجات المجتمع.
- حرصت العرب على الانسجام الصوتي وعذوبته ورقته بما امتلكت من سلامة الذوق ورهافة الحس، وذلك في الإعلال والإبدال والإدغام.
- إنّ الصوت الأصلي يحفظ نفسه بظهوره في تصرف الكلمة وليس كذلك الزائد.
- إنّ إمالة الألف نحو الياء اخف على اللسان من تفخيمها، لأن الانحدار اخف على الإنسان عموماً من الصعود.
- إنّ كثرة الاستعمال يجعل الكلمة خفيفة ويظهرها على غيرها.
- الضمة أقوى الحركات، لأنها أولها، لكونها علم العمدة في الجملة العربية.
- يظهر الانسجام الصوتي في الابتعاد عن الجمع بين الاستعلاء والانخفاض في بناء واحد.
- يقوى الصوت بتكريره، ويضعف في تقدمه، وذلك لأنه إذا تقدم كان الانحدار من عال إلى سافل، وذلك أسهل من العكس.
- إنّ قلب الواو ياء لثقل اجتماعهما، لما بينهما من المماثلة والمقاربة وغلبت الياء لخفتها، لأنها اخف عليهم من الواو لثقلها فقلبوا الثقيل ليخف كراهية أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلون.

- الإدغام هو نقل الأثقل إلى الأخف.
- التنازع الصوتي يقع بين كل صوتين اجتمعا في موضع واشتركا في العلة وتقاربا في الصفة كما يحصل بين الأصلي والزائد والأصلي والطارئ، والمستعلي والمنخفض والقوي والضعيف وصولاً إلى التجانس الصوتي.
- إذا اجتمعت الرحمة والغضب في سياق غُلبت الرحمة.
- يُبنى فعل الخير للمعلوم، ويُبنى فعل الشر للمجهول تغليباً لرحمته تعالى على غضبه.
- يترجح أحد الطرفين من المجتمعين في عبارة بالإسناد والمبالغة في الأبنية والتوكيد.
- الرأفة حيث وردت في القرآن قدمت على الرحمة.
- التعبير بالجملة الاسمية أثبت وأدوم من الجملة الفعلية، لأنها تعني التجدد والحدوث.
- إنّ الزيادة في البناء تعني غالباً الزيادة في المعاني، وذلك بتخصيص العام وتعيين المبهم.
- إنّ الوعد استعمله القرآن في الخير والشر.
- التفصيل في ذكر الثواب والاختصار في ذكر العقاب دليل على سبق الرحمة.
- إذا اجتمع الخير والشر في عبارة غلب الخير.
- إذا اجتمع الإحسان والإساءة في عبارة، كرر الإحسان ولم تكرر الإساءة لغلبة الرحمة.
- النسبة آلة لملاحظة طرفيها وهما ركنا الجملة، وهي الحكم، لأنها الطرف الثالث وعليها يعتمد في الحذف والتقديم والتأخير والحقيقة والمجاز، ومنها تنبثق المعاني البلاغية والمبالغة والمغالبة، وعليها يبنى المعنى المركزي للجملة، وهي عمدة الكلام وأساسه.

- النسبة مبينة لحدود الكلم، وصالحة للفصل بينها، لأنها أعم من الإسناد.
- الفعل أقوى العوامل، لأنه منسوب دائماً بخلاف غيره، لإثباته المعنى المفاد.
- تقدم المبتدأ بالابتداء، وهو معنى حرفي لا يقوى أمام النواسخ، لأنها تنسب إليه، فيشابه الفاعل في النسبة إليه.
- يجب تأخير الفاعل، لأنه الجزء المتمم للفعل، ولا يسند إليه إلاّ مشتق بخلاف المبتدأ الذي يسند إليه جامد أو مشتق.
- خبر المبتدأ نكرة، لأنه موضح للنسبة ومبين لجهتها وموجدها، ودال على الثبوت أو الحدوث في الجملة.
- إنّ الحدوث لا يلازم الفعل أو ما أشبهه، فإنه قد يدل على الثبوت فيقرب من الاسم، والاسم قد يدل على الحدوث إذا نسب إليه.
- يتحول الفعل إذا سلب منه الحدوث إلى صفة مشبهة فينسب إليه كالاسم.
- إبهام النسبة يحول العمدة إلى فضلة، وذلك في التمييز.
- تتغير حدود الكلم بالتطفل والسلب والتركيب والنقل فيتبعه تغير في نسبة مفرداته.
- الصيغة أداة النسبة في المشتقات، والحرف أداتها في الجوامد والمشتقات.
- الصيغة قد تتجرد من الزمن ولكنها لا تفارق النسبة وذلك في الفعل الاصطلاحي.
- الفعل حدث ونسبة وليس حدثاً مقترناً بزمن.
- المصدر في النسبة مشتق، وفي غيرها اسم لقبوله الإضافة.
- اسم المصدر يجري مجرى المصدر إذا نسب لغلبة معنى الفعلية عليه.
- الصيغ أدوات ربط، وفصل بين المعاني المختلفة، وذلك في الصفات والمصادر وأسماء الأفعال.

النتـائج

- الحروف أدوات النسبة في الجمل وموجدة لها، كما في الأساليب.
- الحروف تؤلف بين المعاني المتباينة فتجعلها معنى واحداً.
- المضاف إليه ينسب إليه اسم، فهو مجرور لفظاً ومحلاً، والمجرور بالحرف ينسب إليه فعل، فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً.
- النسبة هي العامل في المضاف إليه، وكذلك في الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والمجرور والتوابع، لأنها المعنى الحرفي الرابط لأجزاء الجملة التامة والناقصة.
- النسبة تجعل المضاف مكتسباً لمعاني المضاف إليه، كما تجعل المضاف إليه قائماً مقام المضاف في الإعراب عند حذفه.
- أدوات النسبة عوامل النحو اللفظية والمعنوية.
- التابع والمتبوع بالعطف كمفرد منسوب إليه، لأنهما مقصودان بالنسبة.
- طرفا النسبة الأصلية والفرعية، يجوز حذف أحدهما أو إضماره، لقيام النسبة مقامه، لأنها الطرف الثالث في الجملة.
- النسبة التقييدية تختص بالصفات، لأنها تقيد الذات بالحدث، أما الفرعية فهي تربط الجار بالمجرور والمضاف بالمضاف إليه والصفة بالموصوف، والمعطوف بالمعطوف عليه.
- المجرور بالحرف منسوب إليه فعل أو ما أشبهه والمضاف إليه اسم بدليل المحل الإعرابي.
- العامل في الإضافة معنوي وليس لفظياً، لأن حرف الجر لا يعمل وهو محذوف، وإذا حذف نصب مدخوله، وهو المنصوب بنزع الخافض.
- المبالغة في تغيير النسبة الأصلية، وذلك بجعل المضاف تمييزاً، وهو ما كان في الأصل مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً.
- المبالغة في النسبة إلى المصدر سواء أكان خبراً أم وصفاً أم حالاً.

- المبالغة في النقل وتعدد الوظيفة للبناء الواحد والنسبة إليه بحسب ما يحمل من دلالة.
- الجهة منظمة نحوية تأليفية لا يخلو منها كلام مفيد لشمولها الكلم في التركيب.
- تجمع الجهة المعاني الوظيفية، فتوحدها بغية الوصول إلى المراد.
- الجهة أعم من النسبة والإسناد، لأنهما طرفاها والنسبة أعم من الإسناد، لأنها تكون في الإضافة والتوابع.
- الجهة الإضافية متممة للإسنادية ومكملة لها، كما في الإضافة اللفظية.
- الأفعال الناقصة لها جهتان وكذلك أفعال القلوب والتحويل إلا أن الناقصة تثبت حالين لشيء واحد وأفعال القلوب والتحويل تثبت حالين لشيئين مختلفين.
- الحروف المشبهة بالفعل تثبت المخبر عنه وتؤكد نسبة الخبر إليه.
- العمل للجهة التي يريدها المتكلم للألفاظ بأنفسها بدليل أن الألفاظ لا تدخل تركيباً بدون جهة تأليفية.
- إنّ الأسماء والأفعال يدخلها التطفل والسلب والنقل بسبب الجهة، إذ تحملها معاني الحرفية أو تعاقب بين معانيها، لأن الجهة تقوم على المعاني وليس على الألفاظ بوصفها ألفاظاً.
- إنّ المعنى إذا لوحظ مجرداً عن الجهة كان اللفظ اسماً له.
- الجهة هي العامل الحقيقي، لأنها مبينة لمراد المتكلم، وهو الذي يوجه وحدات كلامه بحسب ما يريد.
- التبعية نسبة تقييدية رابطة للكلم توضيحا وتخصيصا وتكميلا للمتبوع.
- المطابقة في الإعراب تعني الاشتراك في الوظيفة للأسماء والأوصاف أما في التوحيد والتذكير، فخاص للأوصاف، لعملها عمل أفعالها.

- أفعل التفضيل إن استعمل بـ(من) أو أضيف إلى نكرة أفرد مذكراً؛ لأنه جاء وصفا للشيء الزائد وليس لذات الموصوف، أو للعموم بسبب الاكتساب.
- الواو مع جملة الصفة رابطة توكيدية ومع جملة الحال توقيتية، لتضمن الحال معنى (في).
- ما كان قيدا للذات يتبع في الإعراب، و ما كان قيدا للحدث ينصب كالحال والتمييز والمفعولات.
- المجرور بالحرف منصوب المحل، والمضاف إليه مجرور لفظا ومحلا، لأنه معمول لنسبة تقييدية، وهما تركيب لغوي تختص به الاسمية.
- شبه الجملة مع المعارف والنكرات يكون المحل الإعرابي لمتعلقها، وليس لها كالجمل، لارتباطها المعنوي واللفظي به؛ لأنها مقيدة له.
- إن اتفق اللفظان لفظا ومعنى ثنيا وإن اختلفا جمع بينهما بالتبعية، وإن تجاوزت الاثنين جمعت، لأن التثنية جمع.
- يجمع بين المترادفين بـ(أي) التفسيرية، وهي لا تعطف ما بعدها على ما قبلها، لان العطف هو الجمع بين متغايرين لفظا ومعنى، والجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب.
- التبعية تضم جميع أقسام الكلم وتراكيبه، لأنها نسبة تقييدية وليست اسنادية.
- يمثل الإسناد الحقيقي أو المجازي أصل المعنى النحوي التركيبي، وهو معنى تأليفي وليس لغويا، لأن اللغة تثبت المعاني الإفرادية، والنحو يعنى بالمعاني الزائدة على مدلول الألفاظ الإفرادي.
- إدخال حرف على طرفي الإسناد إثباتاً أو نفياً يحقق إثبات النسبة ويمكّن المعنى المراد إبلاغه، وكذلك إقحام جملة بين طرفي المعنى الأول يؤكد معناه أو يخصص أحد طرفيه، أو يولد معنى جديداً زائداً على الخبر، يدل على المراد بحسب اختيار المتكلم وقدرته وفطنته.

- يؤكـد أصـل المعنـى الحقيقـي بالزيـادة، والمجـازي بالنقـل والاسـتعارة، فكـأن الذات تجسمت ووجدت من الحدث، وذلك في المبالغة.
- التنكير يعني التفخيم، وذلك في النسبة الناقصة المستفادة من أشباه الجمل المبنية على جملة الخبر، لدلالة النكرة على التكثير.
- التكرار اللفظي بخلاف التوكيد اللفظي والمعنوي، لأن الأول يغير المقصود من الكلام، والثاني يثبت أصل المعنى ويمكّنه، لأنه يزيل اللبس والاتساع في المجاز.
- المعاني الاسمية مقطوع بصحة وقوعها، وتدل على اعتقاد المتكلم بما يخبر به أو يتحدث عنه، أما الفعلية فإنها متوقعة، لأنها مترقبة، إلاّ إذا قطع بها باستعمال الماضي لفظاً ومعنىً لتحقق وقوعه.
- النداء باب تنبيه المخاطب إلى أن المتلو حقيق بالعناية، وفيه مبالغة، لتدرجه من الإبهام إلى الوضوح، وقد يخرج عن الطلب إلى الخبر، وذلك في الدعاء، لإفادته الإقرار والتوكيد، وفي نداء ما لا يعقل يفيد إظهار ما اعتقده المتكلم يقيناً.
- التكرار من التوكيد، إلاّ أنه يخالفه في تقرير المعنى الثاني والمبالغة فيه، بخلاف التوكيد الذي يقرر المعنى الأول ويؤكده.
- ضمير الفصل أقوى من القصر والحصر، لأنه يوجب إثبات المسند للمسند إليه، تقريراً للمعنى المركزي، وتوكيداً في حين أن القصر والحصر يفيدان تقوية الموصوف بالصفة أو الصفة بالموصوف وتعيينه بها وليس إفراده بها كالفصل.
- الحروف الزائدة ترفع احتمال تعدد المعنى، وتنص على معنى مدخولاتها، وتفيد تقرير الخبر وتحققه، والمبالغة فيه إثباتاً أو نفياً.
- لام الابتداء تفصل بين ضميري الفصل والتوكيد، وتزيل الاشتراك بينهما، فإذا صحبت (إن)، فلأجل المبالغة في النسبة، لأنهما اجتمعا لقصد المبالغة فيها.
- التوكيد بجميع أقسامه يفيد رفع احتمال عن مقصود المتكلم، والمبالغة في تقريره وتثبيته للدلالة على أنه مقطوع به.

- يكون نفي الشيء مقطوعاً به إذا علق بمحال، لانتفائهما معاً، أو يؤكد نفيه بالإجمال أولاً ثم بالتفصيل ثانياً وذلك بالاستثناء، لأنه إخراج من عموم.
- ترفع الحال أو الصفة احتمال الكلام لشيء بعيد عن المقصود إرادة لتعيينه ودفع الوهم واللبس عنه.
- يظهر المعنى المطلوب بمراعاة عودة الضمير للزومه المطابقة لإبهامه، وذلك إذا جمع بين شيئين مختلفين وعاد إلى أحدهما.
- التصريح بالفعل في جواب الاستفهام يدل على إثبات النسبة والنص على إسناد الوصف، وحذفه يرفع احتمال تعدد الوصفية، والنص على الجواب لمطابقته للسؤال في الاسمية.
- اللفظة المستقلة بمفهومها الذاتي، لها معنى عرفي معجمي، ولها داخل التركيب معنى نحوي، ولها في السياق معنى دلالي.
- التركيب المستقل بمفهومه التركيبي الإسنادي له معنى معين، وقد يبدل بغيره في الأسلوب ليؤدي المراد ولإيجاد دلالات جديدة زائدة على معناه الأصلي.
- المعاني المعجمية والمعاني النحوية العامة كالخبر والطلب بأنواعه، ثابتة بالعرف والقواعد أما البدائل الدلالية والأسلوبية فمتحركة بحسب المقام والسياق والحال والظروف المحيطة بعملية الكلام وقدرات المتكلمين.
- الجملة الاسمية تفيد ثبوت الوصف على موصوفه، لأن الخبر في الحقيقة وصف، وتدل على اعتقاد المتكلم بصحة الخبر وقوة إسناده بالاستمرار وعدم التجدد، وصدق وقوعه.
- البدائل الدلالية والأسلوبية ليست اعتباطية تنتقل بحرية بل إنها مقيدة بالمقام والحال والظرف ومتفاوتة بحسب قدرات المتكلمين.
- المعاني الأصلية لا تهمل بل تستحضر لبيان المعاني الجديدة للمفردات والتراكيب، وإيضاح الدلالات المقامية والسياقية والحالية لمعرفة علة الاختيار.

- يؤتى بالبدائل الدلالية والأسلوبية لتحصيل دلالات لا يستطيع أن يأتي بها المعنى الأصلي أو المعنى العام.
- البدائل توسع المعنى الأصلي وتولد المعاني الجديدة بدلالات مختلفة عن دلالة المعنى الأصلي.
- تتفاعل المعاني الثابتة والمتحركة مع بعضها للتعبير عن الدلالات الدقيقة المناسبة التي تحقق المراد من التبادل.
- قد يحذف جواب الشرط للدلالة على اعتقاد المتكلم بعدم وقوعه وبأنه غير حاصل وقد يقدر بـ(افعل) وهو معنى عام للدلالة على قدر من التحدي.
- يخبر بالأمر الصريح للدلالة على إلزام المتكلم نفسه بتنفيذ ما يخبر به فيأتي الخبر أوكد من الإخبار بالمضارع المرفوع الذي يعبر به عن الاطمئنان على دوامه لارتباطه بالزمن، أما المضارع المنصوب فإنه يدل على افتراض حصوله في المستقبل بحسب دالة النصب والمضارع المجزوم يدل على عدم حصول الخبر والماضي مع (قد) يدل على تحقق وقوعه.
- تدخل (أل) في البدائل الدلالية والأسلوبية لدلالتها على العموم، حيث تبدل من التنوين والإضافة في المفردات، ومن اسم الموصول والشرط والقصر في التراكيب.
- يعدل عن الأمر بالفعل الخبري للدلالة على التوكيد والإشارة بأن الفعل جدير بأن يتلقى بالمسارعة، فكأنه امتثل وصار الخبر كأنه موجود فعلاً، نحو: يرحمك الله.
- البدائل الدلالية والأسلوبية كلامية وليست وضعية، تقوم على قدرات المتكلم لإيجاد المعاني الجديدة الزائدة على المعاني الوضعية والتركيبية النحوية.
- الوقف قرينة لفظية ومعنوية، إذ يستدل به على مخارج الأصوات وصفاتها مفردة مع همزة الوصل، كما يفرق بين صحيحها ومعتلها أخر الألفاظ بالسكون

والـروم والإشمـام والحـذف والزيـادة، كـذلك يفـصل بـين المعـاني الإفراديـة والتركيبية، لأنه موضع تغيير.

- بنيت الكتابة على الوقف إثباتا وحذفا، كما بنيت الفواصل والقوافي والأسجاع عليه، لأنها جميعا يلحقها التغيير بحسب المراد.
- الوقف علم قائم على علوم العربية، لأنها قواعده وأسسه وتقوم عليه علوم القرآن والشريعة، لاعتماده المعنى.
- الوقف موطن الاستثبات والإنكار، والمعاني البلاغية والتنغيم الصوتي، ضغطاً وإطلاقاً، تفخيماً وترقيقاً وقلباً وإبدالاً، زيادةً وحذفاً، تبعاً للمقصود، وللفصل بين كلامين، ولاستراحة القارئ.
- الوقف الإلزامي بخلاف الاختياري، لأن الأول يعني بالمعنى المركزي للعبارة، والثاني بالمعاني التوليدية، لأنه موضع الاجتهاد والتأويل.
- الترتيل والتجويد هما معرفة الوقف، لأنه موضع تجويد الحروف.
- الفصل والوصل مما حمل على المعنى، وهو من مواطن الوقف.
- الوقف يزيل الوهم في الموصول لفظا المفصول معنى ويفصل بين كلامين مختلفين اختلطا ببعضهما وكأنّهما لقائل واحد، والحقيقة أنهما متغايران.
- الوقف يظهر قدرة القارئ والكاتب، كما يكشف منازل المتكلمين، لارتباطه باللفظ والمعنى وما يرمز لهما فصلاً أو وصلاً، وتنزيهاً أو تعظيماً أو بخلاف ذلك.
- بناء الخط القرآني على الوقف، يدل على مزاياه الكثيرة، وقيمته الصوتية والمعنوية والبلاغية والتاريخية والفنية.
- تتنازع الأصوات والمعاني في الوقف، لأنه يوهن الحرف الموقوف عليه، فيغلبه مجاوره، كما أن المعاني تتغالب فصلاً ووصلاً أو وقفاً واستئنافاً، فحيث يقف القارئ أو يستأنف يتولد معنى، لأنّ الوقف يفصل بين كلامين، فيجعل ما

ظاهره جملة واحدة متوزعاً بحسب الوقف على جملتين تبيّن إحداهما الأخرى وتدعمها.

- ليست الفاصلة قافية أو سجعة، بل هي قسم آخر قائم برأسه، يبين المراد ويفصل بين كلامين، ولها دلالة معنوية تختلف عنهما، لائتلافها مع دلالة الكلام في السورة، ومناسبتها لمراد الله تعالى في جميع السور، فلا تناقص ولا تعارض فيما بين الفواصل، بل تدعم إحداها الأخرى وتكملها، لتضمنها المعاني البديعة بين أدعية ووصايا وفرائض ومواعظ وتحميد وتهليل ووعد ووعيد وتبجيل وتعظيم، والحض على الجهاد وصلة الأرحام، ووصف القرآن ومدحه، والرد على من كذّب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وتسليته، والأمر بالتوحيد، وغير ذلك كثير، كما أنّ فيها بياناً للمراد من السورة لمناسبتها لفاتحتها وخاتمة السورة التي قبلها، فالوقف عليها له أغراض ومقاصد كثيرة، وهو تام كاف.
- الخطاب حوار فكري غايته لفت النظر إلى أمر يستحق الجدل، والتنبيه على عظمه والمداولة فيه والمغالبة، والأصل فيه أن يقدم الغائب على المخاطب، ويخرج عن ذلك، لغرض المبالغة بالتغليب.
- يكشف الخطاب من خلال أدواته وترتيب مفرداته ونوعيتها عن منزلة المخاطب وصفته بدليل المشافهة فيه أو العدول عنها.
- يختص الخطاب بالمواجهة والإقبال على المخاطب وهذا يقتضي معرفة سابقة يبنى عليها الاختيار المناسب للأدوات وطريقة نظمها، لأجل الغلبة فيه.
- يغلب على الخطاب الاقتصار والحذف والإضمار والتلميح والتعريض والتوبيخ والتعظيم والتكريم ونحو ذلك، لأنه موضع مباراة ومجادلة ومخاصمة ومغالبة وتقرير حقائق وإثبات وهم وبيان موقف، كما أنه موضع تبكيت وإلزام حجة، فخالف ظاهرة المقصود منه وهو باب تغليب الواحد على الجمع وبالعكس، والعاقل على غيره، للدلالة على التكريم والتعظيم والتشريف وما يخالف ذلك ويضاده.

- الخطاب أبلغ تأثيراً على السامع من الإخبار بالغياب، لأنه يهز مشاعر المخاطب وفكره ويحرك نوازع الخير والشر فيه فيميل به نحو المراد بإلزام الحجة بالأدلة والقرائن، كما أن الإقبال عليه بالمواجهة أشد من الإخبار عنه في حالة التبكيت والغلبة.
- قد يأتي الخطاب في صورة الخبر للدلالة على مطاوعة المخاطب وسرعة استجابته للأمر وتحققه، وقد يأتي الخبر في صورة الخطاب للدلالة على حصول الأمر بالمشيئة والإرادة.
- العدول من صيغة فعلية إلى أخرى ومن ضمير إلى غيره اختيار مشروط بالمناسبة للمقام والسياق للزيادة في المعاني والمبالغة فيها.
- المطابقة وعدمها في الخطاب تدل على العموم والتخصيص والمساواة في القيمة أو التميز بالفضل والمنزلة، والتوكيد في الشمول والإحاطة.
- تكرير الخطاب للمبالغة في التكريم أو التقريع والإشعار بجلالة القدر أو الضعة والعجز تبكيتاً.
- بناء الخطاب على مخالفة الظاهر من اللفظ غيبة، لأنها أصله، بدليل المطاوعة ومجيئه بصورة الخبر، ووضع أحدهما موضع الآخر، للدلالة على حدوثه في الماضي، أو أنه سيحدث حتماً، لأن الاستخبار قائم على الخبر للدلالة على حصول الإرادة والمشيئة حاضراً أو مستقبلاً.
- الضمير دليل الخطاب والغياب والحضور، وهو الذي يؤدي وظائف الربط والفصل بين الجمل، ودليل التقديم والتأخير والالتفات والخروج من الصفة أو الصلة أو المركّب الإضافي والتابع في أساليب الاشتغال والنداء والشرط، كما أنّه دليل الإيجاز، إذ يستغنى به عن التقديرات التي تغير المعنى وتخل ببلاغة الكلام، فقد دعت صنعة الإعراب إلى جملة من التقديرات بحثاً عن عوامل تعيد الكلام إلى أصله، دون النظر إلى المعنى المراد من القواعد الخطابية التي تقوم بالربط، ولا حاجة تدعو إلى التقديرات المخلّة بالمعنى المقصود، لأنه قد يحمل

على المعنى أو على اللفظ، وذلك في المبهمات من أدوات الخطاب مع قيود مقامية تمثل جزءاً من نحو الخطاب.

- يؤدي الخطاب معنى المطاوعة بفعل الأمر، وذلك بخلاف المعروف من أفعال المطاوعة في الصرف، للدلالة على أن الاستجابة قد حصلت بالإرادة والمشيئة، وليس بالجوارح، كما في استجابة المطاوع لأفعال المطاوعة بدليل مجيئها بصيغ الأفعال الماضية المزيدة بالتاء، وليس بالطلب، كما في الخطاب. والوقف على الأصوات المفردة يعني استحقاقها كامل صفاتها، وعلى الكلمات يعني فصلها عن غيرها لئلا تتداخل بالإدغام، وعلى الجمل يعني استيفاء نسبتها، وذلك بخلاف الوصل، لأن الغاية منه إتمام الفائدة، فكان موطن التغالب الصوتي والمعنوي بالمجاورة التي تجمع القوي والضعيف من الأصوات والانسجام والتآلف في النظم، والاختلاط فيه يظهر المغلب من الأصوات والمعاني.
- المطاوعة إخبار بحصول إرادة المتكلم وبلوغه المراد باستجابة المفعول وموافقته على المطلوب، وقبول الأثر بظهور أثر الفاعل في مفعوله.
- تتفاوت استجابة المطاوع وتختلف طرق الانجاز ومدته بحسب انفعاله بالحدث تبعاً لقوة المحدث أو ضعفه.
- المطاوع يحقق مراد المتكلم، وإن كان لا يصح منه القيام بالفعل، إلا أنه بقبوله للأثر يعني أن الفاعل قد بلغ الشيء الذي أحدثه.
- تختلف دلالة أفعال المطاوعة على درجة الاستجابة السريعة أو البطيئة بحسب ما يلحقها من زيادات، لاختلاف معاني أحرف الزيادة، وما توحيه الصيغ من معان.
- تحول المطاوعة الطلب إلى الخبر، فتجعل المتعدي لازماً والمفعول فاعلاً والحدث خاصاً بعد أن كان عاما لاختصاص المفعول القيام به.
- يغلب على أفعال المطاوعة الظهور المحسوس بالعين لأنها علاجية وتدل على التأثير وقبوله بظهور أثره في المطاوع.

- المطاوعة تخالف التعدية في المعنى، لأن الأولى توافق الفاعل بتحقيق أثره، فتنشئ جملة أخرى بنسبة إسناد أصلية، والثانية جملة واحدة، لأنها تكمل النسبة الأولى، والأولى تخصص الفاعل بتحويل الوصف من المفعول إلى الفاعل، في حين أن الثانية تصف المفعول بعد وصف الفاعل، لأن التعدية تعني وصف المفعول، واللزوم يعني وصف الفاعل. فكانت التعدية بمعنى غير الإسناد الأصلي، فهي بخلاف المطاوعة فان فيها كسباً لمعنيين في آن واحد كالتضمين.

- استجابة الفعل في المطاوعة تختلف عن استجابته عند بنائه للمجهول، فإنه في المطاوعة يحدث تلبية لرغبة الفاعل لذلك جاء بصيغ دالة على الانفعال والافتعال فيأتي ظاهراً حسياً، لأنه مرغوب فيه بخلاف البناء للمجهول فانه يكون قهراً أو قسراً.

- تخصيص المفعول به بالتقديم لغرض القصر، وتخصيصه في المطاوعة لغرض القبول والقيام بالفعل، فان القصر لا يغير المفعول والمطاوعة تغيره.

- فتحت تاء المطاوعة في (تفعّل) و(تفاعّل) و(تفعلل) للدلالة على صدور الفعل من المطاوع ولا يشاركه فيه غيره بدليل فتحها في المضارع الرباعي، لأن الرباعي يضم أوله، وأدغمها في الماضي نحو أطيّر وأزيّن والأصل تطير وتزين.

- يقوم المصدر في المطاوعة مقام فعله، لأن في لفظه دلالة على فعله، لغرض المبالغة فيه لإطلاقه وعدم تقيده بصيغ الفعل الإصلاحي، لأنه معنى غير مُتشخّص والإخبار به يشير إلى أن الذات قد بلغت في مطاوعتها للحدث وكأنها قد تجسمت منه، وذلك بخلاف الإخبار بالفعل.

- الفاعل المطاوع هو المبادر بالفعل أو القابل له والمتأثر برغبة المتكلم لانجاز الفعل بتحقيق إرادته منه للقيام بما ينسب إليه على وجه ما تحدده الصيغة الفعلية، وما يلحقها من حروف الزيادة، والغرض نسبة الفعل لما كان أصلاً مفعولاً به، لافتقار نسبة المطاوعة والحكم بها إلى محكوم عليه، ولا فرق بين أن يكون الفعل وإلا على أمر صادر فعلاً أو مقبول أو متأثر دون أن يصدر حقيقة منه في اصطلاح الفاعل، لان جهة النسبة إليه واحدة بخلاف جهات النسبة المتعددة إلى

متعلقاته، وهي المفاعيل، لان تعلقه بمصدره، وهو المفعول الحقيقي يختلف من حيث المعنى عن تعلقه بما وقع عليه، وكلاهما يختلفان عما وقع فيه أو بما فُعل الفعل معه.

- إن التثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم، لان الغرض منهما الإيجاز والاختصار إذ كان التعبير باسم واحد اخف من الإتيان بأسماء متعددة.
- إن الجمع للأسماء دون الأفعال والحروف، لان الفعل يدل على القليل والكثير والحرف معناه في غيره فلا يصح تثنيته ولا جمعه.
- المصدر جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فلا يثنى ولا يجمع إلاّ أن يكثر الوصف به فيصير من حيز الصفات، فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه.
- يستوي الجر والنصب في جمع التصحيح، لأنه على حد التثنية.
- الغالب في جمع التصحيح أن يأتي في الصفات التي تقبل التاء لتأديتها معنى الفعل، لذلك فهو يدل على الحدوث والتجدد في حين يدل جمع التكسير على الثبوت والاستمرارية من غير تجدد، لذلك كثر في الصفات التي لا تقبل التاء.
- إن امتناع الصفات التي على وزن افعل – فعلاء – وفعلان – فعلى الجمع على الصحة لموافقتها الأسماء بسبب عدم قبولها تاء التأنيث.
- إن جمع المصادر جمع سلامة يعود إلى قبول الواحد منها تاء التأنيث.
- إن جمع الأعلام الذكور المنتهية بالتاء جمع مؤنث سالما لعلة جامعة بينهما، وهي التأنيث بالعلامة.
- إن الأولى أن تكون تسمية جمعي السلامة للمذكر والمؤنث الجمع على حد التثنية للتذكير والتأنيث لاشتراكهما في الزيادتين وان خالفه جمع التأنيث في علامات الإعراب.
- إن التثنية أصل في جمع السلامة، لان المثنى لا يكون إلاّ سالما والجمع قد يكون منه سالم وغير سالم.

- المثنى وان كان أصلاً لجمع السلامة إلاّ انه يخالفه من أوجه :

أ. انـه يـستوي فيـه العاقـل وغـير العاقـل والأصـل في جمـع المـذكـر أن يكـون للعاقل.

ب. إن المذكر والمؤنث في التثنية سواء فيجريان على شرع واحد ، أما في الجمع فإنهما مختلفان.

ج. في التثنية تعاد إلى الأسماء المنقوصة اللام المحذوفة في المفرد ، أما في الجمع فلا تعاد إليه بل يجمع على نقصه.

د. في التثنية تثبت علامة التأنيث ، أما في الجمع فأنها تحذف لأنه لا تجتمع علامتا تأنيث في اسم واحد.

ه. حركة الحرف السابق لعلامة الإعراب في المثنى يكون مفتوحاً ، أما في الجمع فيكون مضموما في الغالب لأنه يفتح في المقصور.

و. إن التثنية أكثر من الجمع ، لأنه كل ما يجوز جمعه يجوز تثنيته وليس كل ما يجوز تثنيته يجوز ان يجمع.

ز. نون المثنى مكسورة ونون الجمع مفتوحة. للتفريق بينهما ، ولموافقة الألف والواو.

ح. الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة والتثنية تدل على القلة وهما معنيان متدافعان.

ط. إن المثنى يدل بصيغته على المقدار والكمية في حين لا يدل الجمع بصيغته على تعيين المقدار والكمية.

- تضع العرب في كلامها المثنى موضع الجمع لعلة منطقية ، كما تضعه موضع المثنى للمبالغة. أو لأنها تحمل على اللفظ تارة وعلى المعنى أخرى ، لان التثنية جمع في حقيقتها.

- إن الجمع الذي على حد التثنية يدل على القليل والكثير وقد يدل المثنى على الكثير.
- إن إفراد المضاف وتثنيته وجمعه بحسب أحوال المضاف إليه، فان أضيف الواحد إلى مفرد افرد، وان أضيف إلى اسم جمع ظاهر أو مضمر جمع، وان أضيف إلى مثنى فالأفصح جمعه.
- يقع الجمع موقع المفرد فيخاطب الواحد بلفظ الجمع.
- قد يقع المفرد موقع الجمع فيخاطب الجمع بلفظ الواحد.
- قد يقع اللفظ على الواحد والجمع مثل : أمام، لدلالته على الجنس، أو لأنه مصدر وكذلك : ضيف وصديق ونحوهما.
- إذا أريد بالكلمة الجنس والوصف أفردت، لأنها لا تدل على الذات أو العدد أما إذا أريد بها الاسمية، جمعت أو أريد بها التفصيل لآحادها والدلالة على كثرتهم.
- تظهر دلالة الكلمة في إفرادها وجمعها من خلال السياق ومقتضى الحال ومناسبتها للمقام.
- قد يقصد بالكلمة في إفرادها العموم والشمول فتكون حينئذ ابلغ في المعنى من جمعها.
- قد تجمع الكلمة، لان مدلولها جمع وتفرد لان مدلولها واحد.
- إن المفرد المقترن بلام الجنس ابلغ واعم من المجموع المحلي بها، لان الاستغراق في المفرد إنما بتناول كل واحد من إفراده في حين أن الاستغراق في الجمع بتناول كل جماعته وليس إفراده ولهذا فان دلالة الكلمة على الجمع الذي هو ضم الأشياء وإرادة الكثرة ليست وقفا على المجموع، فان المفرد قد يعني ذلك بل ويجاوزه إلى أبعد من ذلك في البلاغة بحسب المقام ومقتضى الحال بحيث يعني تفصيل كل الآحاد التي هي إفراد الجمع.

- أعرب جمع التكسير بالحركات، لأنه أشبه المفرد، لان الصيغة تستأنف له كما تُستأنف للمفرد وليس كذلك الجمع الذي على حد التثنية، فان الصيغة فيه هي صيغة المفرد وإنما زيد عليه زيادة تدل على الجمع يدل على ذلك أنهم يصفون المفرد بجمع التكسير.
- إن الأصل في الجمع الذي على حد التثنية، دلالته على القلة ولكنه قد يقع التكثير، لان العرب يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية وكذلك جمع التكسير بنوعيه فيضعون وزن القلة بدل وزن الكثرة والقياس أن يستغنى بجمع الكثرة عن القلة، لان القلة داخلة في الكثرة، لان الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ويستغنى ببعضها عن بعض.
- إن للكلمة العربية صيغا متنوعة من صيغ الجمع وهذه الصيغ تتباين في دلالاتها.
- قد يؤتى بأوزان القلة والكثرة للمغايرة بين معنيين وضعا أو تخصيصا للدلالة على القلة أو الكثرة.
- قد يؤتى بجمع القلة للدلالة على قلة نسبية وان كان كثيرا في ذاته إذا ما قيس بالمعدود وكان قليلا فيستعمل للأكثر جمع الكثرة ولما هو دونه في الكثرة جمع القلة.
- إن جمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم وجمع التصحيح يختص في أصل الوضع بأولي العلم وان وجد في غيرهم فبحكم الإلحاق والتشبيه.
- إن اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلة، لكثرة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع.
- إن جمع التصحيح يفيد الدلالة على القلة في الجوامد، وأما في الصفات فلا يدل على قلة أو كثرة وإنما يدل على الحدوث.
- إن المعوّل عليه في المفهوم الفعلي إثبات المعاني وتغيرها بحسب المراد من استعمال الفعل، وليس عمله وتقسيماته الفلسفية.

- الفعل آلة النسبة في نظام الجملة العربية، لأنه الرابط لأجزائها لكثرة متعلقاته، المخصصة لعمومه.
- الزمن ليس ركناً فعلياً، ولا علاقة للفعل به، بل هو الظرف الجامع للذات الفاعلة أو الموصوفة وله قرائن تبينه، أما الصيغ الفعلية فلها دلالة زائدة على معنى الحدث العام، توجهه بحسب المراد، بدليل خروجها عن الحدود التي وضعت لها.
- الفعل التام ما كان وصفاً للذات، والناقص ما كان مثبتاً للذات الموصوفة، فهو نقص في الوصف، فاحتاج إلى ما يتممه بدليل جمعه لنسبتين، بخلاف التام.
- الحرف العامل متعلّق بالفعل، لمشاركته المخصصة لعموم الفعل، بدليل التضمين ونزع الخافض، وإن المجرور بالحرف منصوب المحل بدليل تابعه المنصوب.
- إن الجملة نظيرة المفردة في احتمالات المعاني والتقديم والتأخير والزيادة والحذف، لاجتماعهما في عملية ضم الأجزاء، بدليل الترادف والأضداد والقلب المكاني والزوائد، وكذلك الجملة، كما أن الجملة تقوم مقام المفردة بوصفها ركناً اسنادياً، والموجد لهذه التغييرات في الجملة هو الفعل، لتلبسه بموصوفه في الصفات المشتقة، بدليل تحليلها إلى ذات وصفة، لأنها تعني الذوات المقيدة بالصفات المختلفة.
- النواسخ أدوات ربط وتعليل وجواب وليست عوامل فحسب، لأنها المثبتة للمعنى الواحد المتحد من تعليق نسبتين في بعضهما، لذلك خرجت الجملة الاسمية معها إلى متممة لنسبتها بعد أن كانت نسبتها تامة.
- الظرف متعلق بالفعل، لأنه مخصص لنسبته زماناً ومكاناً، بدليل تحوله إلى اسم للفعل دال على الانفعال السريع، فشارك أسماء الأصوات في الجمود والسعة التعبيرية بالمحاكاة، والإيجاز الصوتي والتركيب، والإنشاء.
- يتطفل الحرف على الفعل للمبالغة في معناه، لملازمته لمعنى واحد لا ينصرف عنه.

- إن التقسيم القائم على حركات الفلك، دخيل فلسفي يرفضه الاستعمال اللغوي، لأن اللغة لا تخضع لضوابط خارجة عنها، فلا تحدّها حدود المنطق، ولا تكبح جماحها ضوابطه.
- مفردات الكلام سداته، ونسبتها التامة والناقصة لُحمته، ونسجها بيانه وصناعتها مقاماته وظروفه وأحواله، وجودة سبكها بلاغته وحسن اختيارها دلالته، وتزيينها فيه غرضه وغلظها ودقتها مناسبته.
- تتعلق النسب الناقصة في الكلام بالنسبة التامة توجيهاً لها تخصيصاً وتوضيحاً، لأن الإسناد والنسبة متلازمان لإتمام الفائدة، لأن المعنى النحوي العام بحاجة إلى تخصيص لبيانه.
- حروف الجر دوال نسب فعلية، لاختصاصها بالفعل تعليقاً به، ودوال نسب ناقصة لاختصاصها بالأسماء إخباراً عنها، فلازمت الدخول على الأسماء لفظاً والأفعال تعليقاً بدليل التعدية والتضمين، فهي قيود فعلية موجهة لمعنى الفعل وهو الوصف، نحو الاسم، لأنه الموصوف بها.
- التعليق معنى زائد على معاني الكلم الوضعية، لأنه يقصد إعلام السامع بشيء لا يعلمه، مع أنه يعلم معاني الكلم الوضعية عرفاً.
- علم البيان قائم على ما يفيده تعليق النسب بعضها ببعض، وما يحصل لدوال النسب وهي الأسماء والأفعال والحروف من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وإظهار وإضمار ووصل وفصل وإطناب في التوكيد وإيجاز في الحذف والاقتصار والإضمار واستعمال بعضها بدل بعض أو تطفل بعضها على بعض للقيام بوظيفته أو وصلها بالنقل من باب إلى آخر أو مجازاً في الاستعارة والكناية، لأن البلاغة تعني الوصول بالتعليق إلى الغاية المطلوبة حقيقة أو مجازاً بأحسن صورة لدوال النسب في الإفضاء بما يزيد على الوضع اللغوي لها.
- إن التعليق تآلف بين النسب وذلك باتحاد الناقصة والتامة واتفاق في الجهة النحوية لدوال النسب حتى يجعل المفردة الثانية في النظم هي الأولى في المعنى،

إخبـاراً عنهـا أو يجعـل الأولى خبـراً تخصيـصاً أو تحقيقـاً أو توكيـداً للعنايـة بهـا، كمـا في التقـديم والتـأخير أو يجعـل الخبـر عـادة أو طبيعـة غريزيـة أو حرفـة أو مختـصاً أو محققـاً، كمـا في الاقتـصار بحـذف مفعـول الفعـل المتعـدي أو يجعلـه مقيـداً زمانـاً أو مكانـاً، كمـا في أشـباه الجمـل أو يجعلـه جوابـاً محققـاً لـسؤال مقدر وتعليلاً لإشكال سابق أو تثبيتاً لأمر متردد فيه، كما في المشبهات بالفعل من النواسخ أو بجعله خلقة وطبيعة مركوزة أو مستمرة ملازمة للذات الموصوفة أو معوّل عليها، كما في الأفعال الناسخة وذلك باختيار المتكلم بحسب المقامات والأحوال والمناسبات وغيرها، فهو المتصرف بمفرداته ونظمها، لذلك قيل هو العامل وإن الألفاظ آلة لعمله، أما جعله خبراً، لإن وأخواتها وكان وأخواتها والحرف لا يخبر به والفعل لا يخبر عنه، لأنه خبر، فإنما هو تعليق بمقدر أشعرت به النواسخ بدليل إثباتها للذات بخلاف الفعل التام ثم الإخبار عنها بما يصلح رداً وتعليلاً وكينونة وصيرورة واستمراراً وديمومة.

- إن وضـع الفعـل علـى أن يكـون مقتـضياً للنـسبة لحاجتـه إليهـا إتمامـاً لمـا يحدثـه بمعناه، ولافتقاره إلى متعلقات تحدد نسبته، لأنه منسوب دائماً، فإنـه مقـترن بهـا وليس بالزمن بدليل ثبات نسبته إسـناداً وإضـافة بوسـاطة حـرف الجـر أو بـدونها، كما في المصادر والصفات المشتقة مع تعرضـه للسلب الـزمني في أسـاليب المـدح والـذم والتعجـب أو لمجـرّد التعليـق في الـشرط أو للاسـتخبار عنـه في الاسـتفهام أو تقريراً لحدوثه في التوكيد.
- أشباه الجمل تتعلق لزوماً بالفعل، لأنها قيده زمانـاً أو مكانـاً، وقيـد الخبـر لـيس خبراً، كمـا كانـت الحـال قيـداً للخبر وليست خبراً بـدليل مجـيء أشـباه الجمـل صفةً وحالاً وصلة بالتعلق والظرف أو حرف الجر ليس وصفاً للذات، لإبهامهما بدليل حاجتهما للإضافة، وهي صلة ونسبة ناقصة لا تتم إلاّ بالفعل، وهـو الـذي يـصلح للوصـف وهمـا وعـاء لـه والغـرض مـن التعلّـق بيـان القيـود وإيـضاحها وفـك غموضها وإزالة إبهامها وتفسيرها بإتمام النسبة الإسنادية، لأن المتعلقات موجهة للنسبة التامة، وتقدير الفعل في أشباه الجمل غير ملزم، لارتباطهما في المعنى عقلاً وعرفاً، وما ذكر دليله لا حاجة لتقديره.

- إن العامل هو المقتضي للنسبة بنوعيها لفظاً، أما المقوم للمعنى، فهو تعلق النسب بعضها ببعض بدليل أنها معانٍ زائدة على دوالها توجد في النظم وتنعدم خارجه، أما المفردات فإن معانيها الذاتية لا تفارقها بدليل توظيفها في نظم مختلفة بالتعلّق وهو اختياري فردي، في حين أن المعاني الوضعية جماعية ملزمة لجميع أفرادها لأجل التواصل والتفاهم.

- علامات الإعراب وحركات البناء العارض دوال حصول النسبة رفعاً بالإسناد وجراً بالإضافة ونصباً تخصيصاً لهما بدليل التعلق الموجب للتغيير بحسب إرادة المتكلم، أما المبني فإنه ملازم لإيجاد النسبة لإبهامه يؤتى به لغرض تفسيره بموجب ما يقتضي المقام المناسب له، كتفسير ضمير الشأن والضمير العائد لغرض الربط بالمتقدم والإشارة لحضور المشار إليه أو بعده تفخيماً أو تعظيماً أو احتقاراً، والموصول لغرض معرفة صلته دونه والنداء لغرض التنبيه بدليل البناء الحاصل من التركيب للدلالة على إيجاد معنى جديد من ربط معنيين مختلفين، وكذلك التعلّق يوجد معنىً جديداً من خلال ربط المعاني النسبية بعضها ببعض، وهذا المعنى بإرادة الناظم يعرف به وتكون له المزية على غيره، وإن كانت دوال نسبه شائعة معلومة للجميع، لأنها مشتركة، أما النظم فخاص، لأنه فردي إبداعي يتوقف على قدرة المنتج له وحسن اختياره وجودة سبكه ومناسبته للمقام ومحاكاته للظروف والأحوال المحيطة بالمتكلم واهتماماته وعنايته وتمكنه من الإحاطة بدقائق الحياة الخاصة والعامة، وقدرته على توظيف دوال النسب وتعليق بعضها ببعض لإتمام الفائدة.

- ليس الغرض من النحو معرفة أحكام أجزاء الكلام التي ائتلف منها بل معرفة جهتها في النسب وجهة كل نسبة في التعليق، لأن المراد التعبير بالنسبة التامة وملحقاتها، وهي أصغر صورة تركيبية لغوية يحسن السكوت عليها، أما معرفة المحكوم عليه والمحكوم به والحكم، فلا يوصل إلى الغرض من التعبير، إذ فيه تقطيع لأوصال النسب الرابطة لدوالها، ويخلط بين الأحكام العرفية والفردية والذي يفصل في ذلك التركيب بحسب اختيار المتكلم، لأن معرفة أحكام نسبة واحدة دون ربطها بأخرى لا يفصح عن المراد، بدليل تغيير

الأحكام بتغيير الرتبة أو الزيادة والحذف، أو الصيغة وغير ذلك، فلا ثبات إلاّ للتعلق النسبي المبين للأحكام ودلائل الجهة النحوية في التعبير مفرداته، لأنها دوال النسب وأدوات التعليق المؤتلف منها والإعراب علامة حصول النسبة، لأنه لا يكون إلاّ بها، فالرفع دليل نسبة إسنادية، والجر دليل نسبة إضافية، والنصب دليل نسبة تكميلية فرعية على الفعل وما أشبهه.

- ليس رفع المبتدأ والمضارع بالتجريد بل بالإسناد، وهو المعنى الرابط للنسبة الابتدائية والتصورية في الإخبار الأولي لخالي الذهن، فإذا لم يكن السامع كذلك زيد قيد مناسب لتغيير النسبة، لأن الرفع علم النسبة الأولى، والنصب علم ما يكملها، فكانت جملة (إن) مؤكدة وجملة (كان) مثبتة للذات الموصوفة، وجملة (علم) مثبتة ليقين المخبر، والمضارعة قيد للمضارع ترفعه فإذا ضعفت نصب أو جزم، لأن الأسماء لا تجزم، وإن شاركته النصب، لأنه شارك الجر في الإسناد غير المباشر توكيداً، وفي المفعولية غير المباشرة بزيادة الحروف وفي محل المجرور بدليل العطف عليه بالمنصوب، وفي تضمين المتعدي معنى اللازم أو تنزيل المتعدي منزلة اللازم بوساطة حرف الجر

- إن الفعلية معنى ملازم للنسبة، لافتقارها إلى ما يخصصها رفعاً ونصباً بدليل عمل المصادر والصفات وليس هي الحدث المقرون بالزمان، لأن الأمر ليس حدثاً، بل هو معنى الطلب، والطلب من المعاني الحرفية، فقد فارق صفة الفعلية، ولكنه لا يفارق النسبة، كما غلبت الحرفية على الأفعال الجامدة فسلبت منها معنى الحدوث ولكنها لازمت النسبة، وكذلك الاسمية معنى ملازم للنسبة، وإن غلبت عليها الحرفية في المبهمات إلاّ أنه يسند إليها كما في أسماء الاستفهام والإشارة والشرط والموصولة، إذ فقدت الإعراب ولم تسلب منها النسبة لوجود معنى الاسمية فيها، وأما الحرفية فهي الموجدة للأساليب، لأنها المعنى الرابط للنسبة بغيرها، والمزيد منها يؤكد النسبة بدليل تطفلها على الأسماء فتزيل إعرابها وتتطفل على الأفعال فتزيل تصرفها، وتعلق بالفعل فتزيل معناه لتضمنه معنى فعل آخر، وحروف العطف تربط النسب بالمشاكلة

والمشاركة وحروف الجواب تقرر أو تنفي النسبة الحاصلة في السؤال بدليل أن (هل) يستفهم بها لإقرار النسبة و (بلى) لإثبات المنفي في النسبة.

- إن إدراك معنى التعلّق يقتضي العناية بالعلاقات المعنوية التي توجدها النسب المختلفة وفهم الروابط بمعرفة دوالها من الأفعال والحروف، لاشتراكها في إيجاد المعاني بدليل العمل بقواعد نظم الكلام وتركيبه وطبيعة تكوينه وترتيب أجزائه، والعلامات الدالة على دمج بقواعد الإعرابية بقواعد نظام الجملة تقديماً وتأخيراً وزيادةً وحذفاً وإظهاراً وإضماراً وتعريفاً وتنكيراً ودخولها في أساليب كثيرة، وإدراك التعلّق يقتضي فهم الكلام، لأنه دليل وحدة معناه والموصل لإدراكه كاملاً.

- ليست الجملة من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر هي الكلام الذي يحسن السكوت عليه، لأنها ليست مقصودة لذاتها، وإنما يقصد المتكلم ما بني عليها مما يعرف بالفضلات، وهي التي تشكّل نسباً فرعية تحقق وتؤكد النسبة الأصلية التي تمثل المعنى المركزي للكلام، لا الكلام بجملته، وإن الجملة المفيدة لا تكون سوى نسبة واحدة من نسب الكلام المفيد، بدليل صحة تأويلها بمفرد يمثل دالاً من دوال النسب التي تكوّن الكلام المفيد بوحدة معناه، وذلك بتعليق نسبه بعضها ببعض، وهو المقصود من فائدة الكلام، أما فائدة الجملة ففي استقلال معناها الذاتي كاستقلال المفردة بمعناها الوضعي أو العرفي، فهي بحاجة إلى ما يتممها كالمفردة في حاجتها إلى أن تضم إلى أخرى لتفيد معنىً مستقلاً تركيبياً يعقد لأجل المفعول أو الحال أو التمييز، وهي المعوّل عليها في الإفادة.

- (إنّ) نسبتها تامة، لأنها جملة، و(أنّ) نسبتها ناقصة، لأنها مفرد، فتعلّقت الأولى بمقدر جواباً له وربطاً لنسبتين، تعليلاً ورداً لإشكال، وتعلقت الثانية بطرف نسبة لإتمام فائدتها، فكانت الأولى أسلوباً والثانية مصدراً مؤولاً، وكلاهما حرف لعدم استقلاله الذاتي، إلاّ أن المكسورة رابطة والثانية مصدرية، وعملا النصب توكيداً للنسبة التامة والناقصة والنصب أصلاً لمكملات النسبة.

- الصيغ المشتقة دوال النسب في الجمل الوصفية، لأنها تفيد معنى زائداً على الأصول التي اشتقت منها، واختلافها يغير النسب، كما يغير إفادة الوصف المقيد للذات الموصوفة به، فإن الصيغ الفعلية الاصطلاحية تدل على نسبة تامة إسنادية في حين أن الصفات لا تدل على نسبة تامّة إلاّ إذا لحقها التنوين و (أل) التي بمعنى الموصول، فإنها تجري مجرى الأفعال الاصطلاحية بدليل عملها، وكذلك المصادر، وأما الميمات فإنها مشتركة بين التامة والناقصة، كما يحصل فيها النقل لأجل المبالغة في الوصف.
- تساهم المبهمات كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولة في ربط النسب التامة لحاجتها إلى التفسير، لغلبة المعنى الحرفي عليها، وللدلالة على معاني التعظيم أو التفخيم والوعد والوعيد والتحقير والحصر والشرط، لإبهامها، فاستعملت بعضها موضع بعض.
- إن التعلّق مقياس فكري وعرفي وعقدي موصل للمنتج بغيره ودليل المتلقي، ووسيلة كشف الباحث عن المراد، ومعيار التفرّد، لاختلاف القدرات والمواقف والأذواق، والمهارات والأحوال والانفعالات ونحو ذلك، فهو يوصف بالملاحظة والاستقراء والاستنباط ولا يفرض، لأنه يدرك جملة من خلال النظم، وهو متعدد، وعلى مستويات مختلفة صوتياً وحرفيا ونحوياً وبلاغياً ودلالياً، ولكل منها ضوابط عامة ملزمة عرفاً يرتبها موقعياً بزيادة أو حذف أو بإضمار أو اقتصار حقيقة أو مجازاً، إثباتاً أو نفياً، خبراً أو إنشاء ونحو ذلك والضابط هو التعلّق المبين للمراد بدلائل الإعراب والقرائن اللفظية والمعنوية، والرتبة بما يمليه الفكر ودواخل النفس ولهيب المشاعر وومضات القرائح بما يناسب ما تقتضيه المقامات والأحوال، لا ما تفرضه القواعد العامة إلاّ بحدود التواصل الاجتماعي، فإن العلاقات اللغوية تحصل بانسجام في التركيب بين المعاني العرفية، إذ ترتبط مدلولاتها بنسب توفيقية توضح بعضها وتبين غامضها وتخصص عمومها أو تقرر بعضها بعضاً أو تفصل مجمله أو تفسره أو تبهمه اعتناء بالغرض المطلوب، فإن للغة وسائلها إبهاماً وإيضاحاً وإجمالاً وتفصيلاً، إطناباً وإيجازاً ونحو ذلك ما دام نظمها يقوم على التعلّق الذهني والنفسي المعبّر عنه بدوال رمزية معلومة عرفاً،

وهي تتمرد على الأصول المنطقية التي تقيس على النظائر فخلطت بين النظير الإفرادي والتركيبي، والمعوّل عليه في الفهم والإفهام هو التركيبي لا الإفرادي بدليل ثبوت المعجمات وتجدد الأساليب، وعموم المعاني العرفية وخصوص الأساليب بتأديتها بطرق متعددة، وإمكانية الإبداع فيها بدليل ثباتها لأصحابها وتميزهم بها.

- إن التعلق يفصل بين النسبة الأصلية والفرعية، لأن الفرعية موجهة للأصلية ومتممة لها، وهي التي تجعل الكلام تاماً مفيداً، لأن الأصلية إسنادية عامة تحتاج إلى تخصيص وهو المقصود من الكلام، لأن الجملة قد لا تكون مقصودة لذاتها، بدليل جعلها ركناً في نسبة تعليقية مقصودة لذاتها، كما تُجعل ركناً في نسبة تعليقية أسلوبية، لأنّ المنصوبات والمجرورات، لا تصح أن تكون طرفاً إسنادياً، لتعلقها بالمسند بياناً له، فهي ليست جملاً، كما أن الظروف وحروف الجر لا تشكل جملاً ظرفية، لأن المسند ينبغي أن يكون وصفاً والخبر في الأصل وصف والظروف والحروف ليست أوصافاً، لأنها غير مشتقة، فلا تدخل ميدان التصريف لملازمتها لمعنى معين بمدخولها، بدليل ملازمتها للإضافة وهي بمعنى الحرف، والحرف رابط للنسبة وليس طرفاً منها، كذلك لا يصح أن يكون حرف النداء مع المنادى جملة فعلية، لاختصاص حرف النداء بالتنبيه، وهو ليس خبراً، لحرمانه الإسناد بدليل تحويل المعرب إلى مبني والبناء إبهام، والأصل في الفعل أن يكون خبراً، لأنه في حقيقته وصف، فاحتاج المبهم إلى تخصيص بالحرف مثل (أل) التعريفية، فإنها لا تشكل مع مدخولها جملة، أما المعرب منه فإنه مخصص أصلاً بالإضافة، فازداد توكيداً بالحرف، والمؤكدات دوال على زيادة قوة المعنى بدليل الحروف الزائدة، والمعرب المنون منه، فقد سلب التنوين تخصيصه بالحرف، لأنه نكرة غير مقصودة، بدليل عودته إلى البناء إذا حذف منه التنوين، فيكون نكرة مقصودة، فالمنادى مركّب لغوي يفيد إنشاء معنى التنبيه، وهو معنى حرفي وليس إسناديّاً، لافتقارها إلى الجواب كافتقار الشرط والقسم، فهو معلّق بالجواب، فشابه الظروف والحروف في كونها جميعاً غير مستوفية نسب التعلّق.

- ليس بعض الكلام أصلاً لبعض، ولا يعمل بعضه في بعض، وإنما ينسب ليتضح المقصود من ضم بعضه إلى بعض بحسب نظام الكلام المفيد، إذ يتعلّق المثبت منه، كما يتعلق المنفي والإنشائي ابتداء، فليس الإنشاء من الخبر، وليس الخبر أصلاً لشيء وكذلك الأبنية والأصوات، فإن الأصوات تنتظم بضوابط الصيغ، كما تنتظم الأبنية بضوابط التركيب والجمل بالأساليب، وهذه الضوابط عرفية بيئية وأصولها اجتماعية عامة واستعمالها فردي تمليه دواع شتّى وأغراض مختلفة تكشفها طرق التعليق بدليل التقديم والتأخير في الأصوات، كما في القلب المكاني أو في المفردات، كما في التراكيب الاسمية والفعلية، وكذلك الزيادة والحذف في الأبنية والتراكيب، فلكل صيغة معنى، ولكل تعليق دلالة حقيقة كان أم مجازاً، وخبراً كان أم إنشاءً، فلا نسخ للأحكام ولا نقص، وإنما لكل كلمة وظيفة تختلف عن غيرها، كما أن لكل فعل نسبة تبين جهته وتوزيعها على أبواب لا يفي بالغرض لاختلاف دلالة أفعال الباب الواحد بدليل التضمين والنقل والتغليب والاقتصار ونزع الخافض والوقف والابتداء واشتراك الصيغ، كما أن المعنى الواحد لا يؤدى بطرق مختلفة، فلكل طريقة تعليقية معنى، فإن معنى الفعل الاصطلاحي يختلف عن اسم الفعل والمصدر واللام مع المضارع، لأن الانفعال المفاجئ يختلف عن الإخبار الهادئ، وضيق الوقت بخلاف متسعه والدعاء بخلاف التسلط، ونحو ذلك كثير.. والتعليق يختلف بحسب المراد، لغرض الدلالة عليه بربط نسبه وتوجيهها ببيان بعضها لبعض، بدليل الحمل على المعنى أو على اللفظ، ومخالفة الظاهر للمقصود من العبارة.

- لا يقتصر التعلق على مجموع الكلم في الجملة، لاستقلال الجملة بمفهومها الذاتي بدليل حاجتها إلى الرابط، بل يجعل مفهوم الكلام بأجمعه معنىً واحداً، إذ يتعلّق أسلوب بآخر، كأسلوب الجواب بالاستفهام الظاهر أو المقدّر، إثباتاً ونفياً أو بالنداء أو القسم، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ ﴾ [الصافات 104 – 105]، و ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ٣ وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ مِنَ ٱلۡأُولَىٰ ٤ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾ [الضحى 1 – 5]،

ودلائل الارتباط النواسخ ولام الابتداء، وهي تتضمّن الجواب تحقيقاً وتقريراً ونفياً ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [البقرة 221]، و ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف 8]، ومما يدل على وقوع النواسخ جواباً وارتباطها بما قبلها تلقيها للقسم أو العطف عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [العصر 1 – 2]، وقوله: ﴿ نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾ [القلم 1 – 3]، وهذا جواب لقولهم: ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الحجر 6].

- النسخ ليس وصفاً بل تقريراً وتحقيقاً، فخالف غيره في النسبة، لأن غير الناسخ ينسب إلى مفرد، وهو ينسب إلى جملة لتقريرها، لأن الجملة مستقلة بمعناها الذاتي التركيبي، ولا تركيب للمفرد، لأن النسخ للتركيب، لأنه مصحح وهم.
- النسخ ليس إخباراً ابتدائياً، ولا إنشائياً ولا طلبياً، لأنه مزيل للشك والتردد في قبول الخبر، لذلك اقتضى إثبات الذات الموصوفة، لأنه ليس وصفاً بل هو مقرر له.
- النسخ الحرفي مزيل للشك في الذات الموصوفة بدليل عمله، والفعلي مقرر لوصفها ومحققه فاقتضى ذلك عمله في الخبر، لأنه محط الفائدة، في حين أن الحرف مثبت للمعنى في الذات، فاقتضى ذلك تقديمه وعمله فيها لبيان التغيير الدلالي فيما أثبته، يدل على ذلك تقديمه على الفعل الناسخ، وجيء بالناسخ لإتمامه وتقرير وصفه.
- ليس النسخ إثباتاً زمنياً، لأنه لا علاقة للنسخ به، والتصريف في أفعاله له دلالة القطع والاستمرارية، وليس الاقتصار الزمني، كما أن النسخ لا علاقة له بالابتداء، لأنه ليس أصله للتعارض في غرضهما، فالابتداء له دلالة التقديم، والنسخ التحقيق، والابتداء مُثبت لمعنى العناية، والنسخ جواب لسؤال، وليس الابتداء كذلك.
- إن منصوب (إن) بخلاف منصوب (كان)، فإن الأول ذات مشكوك في نسبة الوصف إليها، وأما الثاني فإنه وصف مقرر، وإن كان اسماً في الظاهر، فهو في الأصل وصف، كما في ألفاظ القرابة كالأب والأخ.

- إن النواسخ الجامدة فيها معنى زائد على غيرها لغلبة معنى الحرفية عليها نفياً ورجاءً، بدليل ملازمتها لمعنى النسخ، لأن الفعل إذا لزم معنىً، جمد كأفعال الإنشاء.
- إن النسخ أسلوب مفيد تخصيص الذات بالوصف وتحقيق وجوده لها، فهو جواب محقق وليس جواباً محضاً تصديقاً أو تصوّراً، لأنه يُثبت المنفي وينفي المثبت ظنّاً، فيزيل الشك ويقرر ما يضادّه بدليل عمل النواسخ، وعدم الاقتصار عليها دون جملتها، بخلاف أحرف الجواب التي لا عمل لها، فإنه يجوز الاقتصار عليها، لأنها مستوفيةً للمعنى المراد.
- تختلف النواسخ عن الإخبار والأحوال، لأنها ليست إخباراً، كما يخبر بالفعل التام، لأنه مثبت للوصف دون الذات، وليس أحوالاً، لأنها ليست أوصافاً، والأصل في الحال أن يكون وصفاً بدليل أنها تؤكد إخبارها، والحال تؤكد عاملها، وهو فعل أو ما أشبه الفعل، بدليل ملازمتها للنصب لفظاً أو محلاً.
- النسخ بيان تعليق نسبتين أحدهما للمتكلم، لأنه مُصحح للخبر تقريراً وتحقيقاً، والخبر مركّب إسنادي، لذلك ظن أنّ أصله مبتدأ وخبر، وأنه من عوامل الجمل.
- النسخ تعليل رابط، لأنه مبيّنٌ لإزالة الوهم والشك في كلامٍ سابقٍ له بدليل مصاحبته للواو المقررة توكيداً للعلّة.
- النسخ معنى حرفي زائد على أصل التركيب، إيجازاً وتلميحاً وإرشاداً، فإنه يطوي مغالبة، ويكشف حواراً ويُظهر حقائق ظنّية، ويبرز مشكوكاً وردوداً عليها ويرفع احتمالات وأوهاماً ويثبت ما يضادها.
- الإخبار بالنواسخ إقرار وتحقيق، والإخبار بالتام وصف مجرد بدليل حاجته إلى التوكيد بالمصدر، والناسخ لا يؤكد به، لذلك لم يأتِ منه اسم تفضيل أو تعجّب أو اسم مفعول.
- الحرف الناسخ مؤكد لمعنى يوجده الفعل، والزائد منه يؤكد الفعل الناسخ، لأنه جواب سؤال منكر.

- لا يحتاج الفعل الناسخ إلى فاعل ولا إلى مفعول، لأنه يثبت وصفاً لذات معلومة، في حين أن التام يقتصر على إثبات الوصف لذات ما، فكان عاماً مبهماً فافتقر إلى متعلقات تقيده بذات حتى يكون معلوماً.
- إن نفي الناسخ يفيد نقض الوصف وإثبات الذات المنفي عنها، بخلاف التام فإن نفيه جامع للذات مع الوصف في الإنكار والجحد والإزالة، فكان الناسخ مثبت للذات الموصوفة إثباتاً ونفياً، في حين أن التام مقتصر على وصفها دون إثباتها.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

⊠ **القرآن الكريم**

⊠ **الكتب**

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لأحمد البناء (1117 هـ)، دار الندوة، بيروت
2. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، عالم الكتب، بيروت.
3. أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: هـ. ريتر، استانبول، مطبعة وزارة المعارف، ط2، 1399 هـ – 1979 م.
4. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406 هـ – 1985 م، بيروت.
5. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، مطبعة حيدر آباد الدكن، ط2، 1359 هـ.
6. اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الزجاجي (340 هـ)، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، 1394 هـ–1974م.
7. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4، 1420 هـ – 1999.
8. إعجاز القرآن، للباقلاني، تحقيق: السيد احمد صقر، دار المعارف، مصر، ط5، 1977 م.
9. الأمالي الشجرية، لابن الشجري، مطبعة دار المعارف العثمانية حيدر آباد – الدكن، ط1، 1349 هـ.
10. الأمالي النحوية، لابن الحاجب (646 هـ)، عالم الكتب، ط1، 1405 هـ– 1985 م.

11. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3، مطبعة السعادة بمصر، 1374 هـ – 1955م.

12. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تفسير البيضاوي (685 هـ)، المطبعة العثمانية، سنة 1329 هـ.

13. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (646 هـ)، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

14. الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق: لجنة من أساتذة الأزهر، مطبعة السنة المحمدية.

15. البحث النحوي عند الأصوليين، للدكتور مصطفى جمال الدين، دار الرشيد، بغداد، 1980م.

16. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (754 هـ)، مطبعة السعادة، ط1، 1328 هـ.

17. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، 1391 هـ – 1972م، مصر.

18. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376 هـ – 1957م.

19. بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، الدكتور: فاضل صالح السامرائي، دار عمار، ط2، 1422 هـ – 2001م.

20. البيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (616 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، 1976م.

21. البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر الطوسي (460 هـ)، تحقيق: احمد حبيب قصير العاملي، النجف، مكتب الأمين، 1376 هـ–1975م.

22. البيان في روائع القرآن، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993م.

23. تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي (1305 هـ)، المطبعة الخيرية، مصر، ط1، 1306 هـ.

24. تأملات في النحو واللغة، لمحمد عزيز الحبابي، الدار العربية للكتاب، تونس.

25. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد احمد صقر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه.

26. التطور النحوي في اللغة العربية، لبرجشتراسر، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي بالقاهرة، 1402 هـ – 1982م.

27. التعبير القرآني، الدكتور فاضل السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، المكتبة الوطنية، 1988.

28. التعريفات، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، المطبعة الوهبية، القاهرة، سنة 1283 هـ.

29. التعريفات، لأبي الحسن الجرجاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م.

30. تفسير الجلالين، للمحلي والسيوطي، منشورات مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت.

31. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (774 هـ)، دار الجيل، بيروت، ط1، 1408 هـ–1988م.

32. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (440 هـ)، تحقيق: اوتوبرتزل، استانبول، مطبعة الدولة، 1930م.

33. جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر بن جرير الطبري (310 هـ)، دار المعرفة مصورة، بيروت، ط3، 1398 هـ–1978م.

34. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله بن احمد القرطبي (671 هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وصاحبيه، القاهرة، 1380 هـ–1961م.

35. الجملة العربية والمعنى، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 1421 هـ – 2000 م.

36. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ – 1992م.

37. حاشية الشهاب المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي المصري، بولاق، 1283 هـ.

38. حاشية الصبان على شرح الاشموني، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط1، 1423 هـ – 2003م.

39. حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1، 1404 هـ – 1984م.

40. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، دار صادر، بيروت.

41. الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية.

42. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2، 1372 هـ – 1952م.

43. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، دار المنار بمصر، 1366 هـ.

44. دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1398 هـ – 1978م.

45. الدلالة الزمنية في الجملة العربية، للدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، ط1، 1984م.

46. دور الكلمة في اللغة، لستيفن أولمان، تعريب: د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة.

47. ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت.

48. رأي في الإعراب، يوسف كركوش، مطبعة الآداب، 1377 هـ – 1985م.

49. الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1982.

50. روح المعاني في تفسير القرآن الكريم، لشهاب الدين الآلوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي.

51. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الانباري (328 هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1987م.

52. الزمن في النحو العربي، لكمال إبراهيم بدري، دار أمية، الرياض، ط1، 1404 هـ.

53. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1374 هـ– 1954 م.

54. شرح ابن عقيل (769 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1419 هـ – 1998 م.

55. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ–2001م.

56. شرح الحدود النحوية، للفاكهي، تحقيق: زكي فهمي الآلوسي، بيت الحكمة، بغداد، 1988م.

57. شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم (686 هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

58. شرح الكافية، لرضي الدين الاسترابادي، مطبعة (الشركة الصحافية العثمانية)، 1310 هـ.

59. شرح الكافية في النحو، للرضي الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405 هـ – 1985م.

60. شرح المعلقات السبع، للزوزني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

61. شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، دار صادر.

62. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، 1400 هـ – 1980 م.

63. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، الموصل، 1402 هـ – 1982م.

64. شرح جمل الزجاجي، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، ط2، 1406 هـ – 1986م.

65. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت.

66. شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن بن فضال (479 هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1406 هـ–1985م.

67. الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري (395 هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

68. الفعل زمانه وأبنيته، لإبراهيم السامرائي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400 هـ–1980م.

69. الفوائد الضيائية، للجامي، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة الأوقاف، 1403 هـ – 1983 م.

70. في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط1، 1964م.

71. قضايا نحوية، للدكتور مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة.

72. قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، 1383 هـ – 1963 م.

73. القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1398 هـ – 1978.

74. الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (285 هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، وجماعته، دار الفكر العربي.

75. كتاب سيبويه (180 هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1385 هـ – 1966م.

76. كشاف اصطلاحات الفنون، للشيخ التهانوي الحنفي، وضع حواشيه، احمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، 1418 هـ– 1998م، بيروت.

77. الكشّاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1367 هـ – 1948م.

78. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله محمود ابن عمر الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

79. لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، سنة 1308 هـ.

80. لسان العرب، لابن منظور (711 هـ)، تحقيق: عبد الله علي الأكبر ومحمد احمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.

81. اللغة، ح فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية.

82. اللغة بين المعيارية والوصفية، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1952م.

83. اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1402 هـ – 1982م.

84. ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1399 هـ– 1979م.

85. مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، للجاربردي (746 هـ)، وحاشية لابن جماعة (926 هـ)، بيروت، عالم الكتب، 1310 هـ.

86. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف معبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة 1386 هـ.

87. مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه (370 هـ)، عني بنشره برجستراسر، دار الهجرة.

88. المخصص، لابن سيده (458 هـ)، دار الفكر.

89. المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية، لعبد المجيد عابدين، ط1، 1951 م.

90. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرحه وضبطه: محمد احمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

91. معالم التنزيل، للبغوي (516 هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1375 هـ–1955م.

92. معاني الأبنية في العربية: للدكتور فاضل صالح السامرائي، جامعة الكويت، ط1، 1401 هـ–1981م.

93. معاني القرآن، للفراء (207 هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.

94. معاني القرآن وإعرابه، للزجاجي، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1408 هـ – 1988م.

95. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، بغداد، بيت الحكمة، 1989م.

96. معجم مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الاصفهاني، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت.

97. مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.

98. مفاتيح الغيب، للرازي (604 هـ)، بيروت، ط3، 1405 هـ–1985م.

99. المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط2، 1323 هـ.

100. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

101. المقتضب، للمبرد (285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

102. مقدمتان في علوم القرآن، وهما مقدمة كتاب المباني، ومقدمة ابن عطية، نشرهما آرثر جفري، مكتبة الخانجي بمصر، 1954م.

103. مناهج البحث في اللغة، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1400 هـ – 1979م.

104. المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، 1954م.

105. نحو التيسير، للدكتور احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404 هـ – 1984م.

106. النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، للدكتور محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة على جراح الصباح، الكويت.

107. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، للدكتور نهاد الموسى، ط 1، الأردن، 1400 هـ – 1980.

108. النكت الحسان في شرح غاية الاحسان، لأبي حيان الاندلسي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405 هـ – 1985م.

109. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للرازي، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، الدكتور محمد بركات حمدي، دار الفكر، عمان، 1985 م.

110. همع الهوامع في جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 1418 هـ – 1998 م.

الدوريات

111. علوم اللغة، كتاب دوري، المجلد الثالث، العدد الأول، 2000 م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

112. الكتاب العرب، مجلة تصدر عن الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، العدد (16)، السنة الرابعة، 1407 هـ – 1986 م.